

# شرح الرضا لأهل الكافية

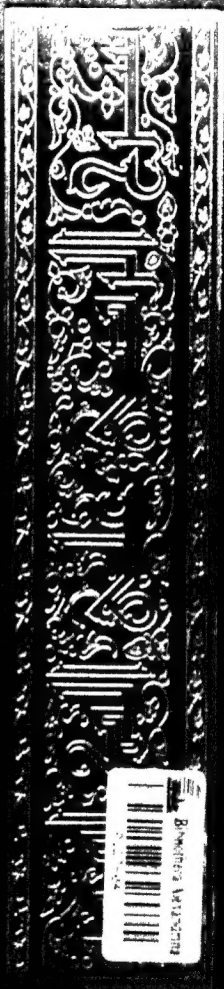
تأليف السيد محمد باقر  
مكي

ترجمته  
السيد محمد باقر

تأليف السيد محمد باقر

ترجمته السيد محمد باقر

مكتبة  
الشيخ محمد باقر  
الطباطبائي











شرح الرضى



# شرح الرضا لعلها الكافية

طبعة جديدة مصححة  
ومذيّلة بتعليقات مفيدة

■ الجزء الأول ■

من عمل  
يوسف حسن عيسى  
الاستاذ بجامعة الاندلس سابقاً وبجامعة بنغازي حالياً

منشورات  
جامعة بنغازي  
بنغازي



رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية - بنغازي

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الثانية

1996

لا يجوز طبع أو استنسخ أو تصوير أو تسجيل  
أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة كانت  
إلا بعد الحصول على الموافقة الكتابية من الناشر.

منشورات  
جامعة بنغازي  
بنغازي



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة

الحمد لله على واسع فضله ، وسابغ نعمته ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين  
وصفوة المرسلين ، سيدنا محمد النبي الأمين ، وعلى آله وصحابه وآل بيته أجمعين ؛

ورضى الله تعالى عن أسلافنا وجزاهم خيراً ، بما قدموا لنا من ثمار أفكارهم  
ونتاج عقولهم مما بذلوا فيه غاية جهدهم ، وأقصى طاقتهم حتى وصل إلينا داني  
القطوف ، شهى الثمار ، وحتى تحقق بذلك قول القائل : ما ترك الأول للأخر ،  
رحمهم الله تعالى . وأجزل لهم المثوبة ؛

وبعد ،

فإن المكتبة العربية تزخر بكنوز ثمينة من هذا التراث الفكري ، العربي والإسلامي ،  
في مختلف العلوم ، وعلى تعاقب العصور ؛

وقد هيا الله تعالى لكثير من هذا التراث أن يرى النور ، فيستفح به الباحثون  
والدارسون ، وطلاب المعرفة ، بفضل ما بذله ويبدله الباحثون وما تقوم به الهيئات  
العلمية « الرسمية وغير الرسمية » ، من نشر لهذه الكنوز ، وتجليتها للناس وإبرازها  
في صورة مشرقة ، تجمع إلى التحقيق العلمي الدقيق ، جمال الطبع وحسن الإخراج ؛  
وفي مكتبة النحو ، من هذا التراث ، كتاب جليل القدر عظيم الفائدة يعرف

قيمته كل مشتغل بهذا العلم ، بما اشتمل عليه من تحقيق لمسائله واستيعاب لأهم قواعده ، حتى أصبح في مقدمة المراجع لهذا العلم ؛

وهو كتاب : « شرح الرضى على كافية ابن الحاجب » ، الذي تجلّى فيه جهد اثنين من أبرز العلماء وأشهرهم ، عاشا معاً في القرن السابع الهجري وسبق أحدهما الآخر بما يقل عن نصف قرن من الزمان ؛

أما أحدهما ، وهو أسبقيهما ، فهو الإمام العالم الحجة : أبو عمر : عثمان بن عمر الكردي المعروف بابن الحاجب ، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ ، وهو من أصل كردي ، نشأ بمصر لأن أباه كان حاجباً لأحد أمراءها فاشترى بابن الحاجب ،

وقد نبغ في كثير من العلوم العربية والإسلامية ومنها علم النحو ، ألف فيه رسالة موجزة ، اشتهرت باسم « الكافية » ، وهي على اختصارها وشدة وجازتها ، جمعت أهم مسائل النحو ، وحوّت جلّ مقاصده ، وقد تسابق العلماء من بعد ابن الحاجب ، إلى شرح هذه الرسالة وتوضيح مجملها ومن شروحها شرح المؤلف نفسه ، وقد نقل عنه كثير من ألفوا في النحو بعد ذلك .

وأما ثانيهما فهو العلامة المحقق : « رضى الدين : محمد بن الحسن الأستراباذي المتوفى سنة ٦٨٨ هـ ، وهو من « أستراباذ » إحدى قرى « طبرستان » ؛

وقد عاش حياته بين العراق والمدينة المنورة ، وقد علم برسالة ابن الحاجب هذه وشرح مؤلفها لها ، فبادر هو إلى شرحها في هذا الكتاب الذي نتحدث عنه ؛

« كما أن لابن الحاجب رسالة صغيرة ثانية في الصرف ، اسمها « الشافية » شرحها الرضى كذلك شرحاً وافياً ، وهي كذلك تعتبر من أهم مراجع علم الصرف وهي مطبوعة طبعاً حديثاً في مصر » ؛

وجاء في مقدمة الرضى لشرحه على الكافية أنه فعل ذلك استجابة لرغبة من أحد الذين قرأوا عليه هذه الرسالة ، ويقول انه أراد أن يُعلّق عليها ما يشبه الشرح ، ثم اقتضى الحال بعد الشروع أن يتجاوز الأصول إلى القواعد ؛

والحق أن كتابه هذا جاء مرجعاً علمياً جليل القدر عظيم الفائدة في هذا العلم ، وعلى كثرة ما كتبه العلماء على رسالة الكافية من شروح وتعليقات ، قد نقل كثيرون ممن جاءوا بعد الرضى عن شرحه هذا وأخذوا منه .

وامتاز الرضى في شرحه هذا باستقلال الرأي وحرية الفكر ، فلم يتحيز ولم يتعصب لمذهب معين لأحد ممن سبقوه ، وعلى ميله الغالب إلى مذهب البصريين ، وتمجيده لامام النحو « سيبويه » وتقديره لكتابه ، يختار كثيراً ، بعض آراء الكوفيين ويدافع عنها ، بل إن ذلك ظهر في كثير من تعبيراته ، التي وردت في هذا الشرح ، وهو ، إلى ذلك ، قد ينفرد برأي خاص في بعض المسائل ، بعد أن يعرض أقوال السابقين ويفندها ، وقد يرجع بعضها ويدافع عنه دفاعاً قوياً .

وقد حفل شرحه هذا بشواهد من القرآن ومن الشعر ، وبعض الأحاديث النبوية ، وعبارات مما تضمنه كتاب نهج البلاغة المنسوب إلى الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم وجهه ؛

فأما الشعر فقد جاء فيه ما يقرب من ألف شاهد ، وقد تكفل بشرحها شرحاً علمياً وأدبياً وتاريخياً : العلامة عبد القادر البغدادي من علماء القرن الحادي عشر الهجري في كتاب ، هو جدير ، حقاً بما سماه به صاحبه : « خزانة الأدب ، ولبّ لباب لسان العرب » ، وكثير من الأدباء وعلماء اللغة يرجعون إليه في معظم ما يكتبون ؛

وأما شواهده القرآنية ، فمما لا شك فيه أن كتاب الله تعالى هو قمة الاستشهاد على علوم اللغة العربية ؛

وأما حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد ثار خلاف بين السابقين من علماء النحو في صحة الاستشهاد به ، وتحرج كثير منهم من ذلك وخلت كتب كثيرة من ذكر الأحاديث النبوية ، وهو خلاف طويل لا يتسع المجال هنا لعرضه ، وقد لخص ذلك : البغدادي في مقدمة خزانة الأدب ، ولكنهم اتفوا أخيراً إلى صحة الاستشهاد بالحديث وبدأت مؤلفاتهم تمتلئ به ، فسلك الرضى مسلكهم في ذلك .

ثم ، جاء في هذا الشرح استشهاد ببعض عبارات منسوبة للإمام علي بن أبي طالب ، كما تقدم ؛ ولا ريب في أن كلام علي رضي الله عنه في مقدمة ما يُستشهد به ، ولكن الذي منع غير الرضى من الاستشهاد بكلامه رضي الله عنه ، هو ما دار حول كتاب « نهج البلاغة » من تشكيك في صحة نسبته إليه ، وأنه من كلام الشريف الرضى ، أو أخيه الشريف المرتضى ، وإن كان بعض الباحثين يرجع نسبته إلى علي رضي الله عنه ويدافع عن ذلك ، ويردّ ما قيل من شبه في نسبته إليه ، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال ؛

### تشيع الرضى

وقد عزا بعض الباحثين السبب في استشهاد الرضى بكلام الإمام علي وإطرائه لبلاغته رضي الله عنه ، إلى أن الرضى رحمه الله إمّا أن يكون شيعياً ، وإما أن يكون من سلالة الإمام علي ؛

وقد تبينت من تأملي في هذا الكتاب ما يرجع « أنه شيعي » فقد حرص في تمثيله لبعض القواعد أن يبرز هذا الاعتقاد عنده ، حيث مثل لتقدّم المفعول على الفاعل عند قيام القرينة بقوله : <sup>١</sup> « استخلف المرتضى المصطفى صلى الله عليه وسلم » كما مثل في باب المركبات بقوله : « كما تقول : « الحسين رضي الله عنه ثالث الاثني عشر » ، وهذه عبارات ناطقة بالتشيع .

### تقدير العلماء لهذا الشرح

وقد علّق الشريف الجرجاني من علماء القرن التاسع الهجري على هذا الكتاب وناقش مؤلفه في بعض المسائل ، وصحح بعض عباراته وأشار إلى ما يوجد بين

(١) ص ١٩١ من هذا الجزء .



نسخه المخطوطة ، المتعددة ، من خلاف في العبارة ، وقد أشار إلى ذلك في اجازة منحها لمن قرأ عليه هذا الشرح كما أشار إلى قيمة هذا الكتاب ، وإلى ما بذله من جهد في تصحيح نسخه المختلفة ، وذلك حيث يقول :

« وإن شرح الكافية ، للعالم الكامل ، نجم الأئمة ، وفاضل الأمة ، محمد ابن الحسن الرضى الأستراباذي ، كتاب جليل الخطر ، محمود الأثر ، يحتوي من أصول هذا الفن على أمهاتها ... وجاء كتابه هذا كعقد نظم فيه جواهر الحكم بزواهر الكلم .. الخ ما قال » ، ثم يشير إلى اختلاف النسخ التي اطلع عليها لهذا الكتاب فيقول :

« لكن وقع فيه تغييرات ، وشيء من المحو والإثبات ، وبذل بذلك نسخه تبديلاً بحيث لا تجد إلى سيرتها الأولى سبيلاً » ،

وبعد أن أشار إلى ما بذله من جهد في تصحيحه يقول :

« فتصحَّح إلا ما ندر ، أو طغى به القلم ، أو زاغ البصر » ؛

وقد نقل البغدادي في مقدمة خزانة الأدب جزءاً من هذه الاجازة ؛ كذلك يقول البغدادي عن هذا الشرح وهو يتحدث عنه وعن مؤلفه : إن كتب النحو بعده صارت كالشريعة المنسوخة ؛ ولا يتحدث عن الرضى إلا بقوله : الشارح المحقق ؛

هذه كلمة موجزة عن الرضى ، وعن كتابه « شرح الكافية » الذي ظل مخطوطاً إلى أواخر القرن الهجري الماضي ، حيث ظهرت المطابع في كثير من البلاد ، فظهرت أول طبعة منه في تركيا سنة ١٢٧٥ هـ وجاء في ختام هذه الطبعة أنها قد روجعت على آخر نسخة قوبلت على نسخة المؤلف ، وطبعت على هوامشه تعليقات الشريف الجرجاني التي سبقت الإشارة إليها ، وهي كثيرة في بعض الصفحات حتى لقد طبع ما لم تكفه الهوامش في قصاصات صغيرة ، ألصقت بين الصفحات ؛ كما خلت صفحات كثيرة من هذه التعليقات أو اشتملت على القليل منها ، وأغلب هذه التعليقات يشير إلى اختلاف النسخ ، وبعضها يتضمن

مناقشة للرؤى ، أو توضيحاً لبعض عباراته ، ومنها ما يتضمن استطراداً أو استشهاداً أو تفسيراً لبعض الشواهد أو العبارات .

ولقد كانت حالة الطباعة في هذا الوقت سبباً في وقوع كثير من الأخطاء كما جاءت هذه الطبعة متراحة الكلمات والسطور بحيث امتلأت جميع الصفحات بالكلمات لا يفصل بينها فاصل يحدد مواقع الجمل ، وبداية الكلام ونهايته ، وليس في صفحات الكتاب كلها عنوان لبحث ، وغير ذلك من الظواهر التي جعلت الصورة الأخيرة لهذه الطبعة ، لا تعين القارئ على إدامة النظر في الكتاب وإمكان الانتفاع بما فيه .

وتقع هذه الطبعة في جزأين كبيرين ، مجموع صفحاتهما سبعة مائة صفحة ، وهي مطبوعة في مطبعة « محمد ليب » بالأسنان سنة ١٢٧٥ هـ كما تقدم وفي عهد السلطان عبد المجيد ؛

ثم ظهرت بعدها طبعتان في شكل واحد وحجم واحد وينقص عدد السطور من صفحاتهما عن الطبعة السابقة فوصلت بذلك صفحات كل منهما إلى ما يزيد عن خمسين وثمانمائة صفحة ،

وأحدى الطبعتين طبعت في مطبعة « الحاج محرم أفندي البستوي » سنة ١٣٠٥ هـ وطبعت الثانية بمطبعة شركة الصحافة المنيانية سنة ١٣١٠ هـ ، وكلتاها في عهد السلطان عبد الحميد ،

وكل ما ظهر من فرق بين هاتين الطبعتين ، والطبعة الأولى إنما هو زيادة عدد الصفحات فيهما عن سابقتيها بسبب اختلاف حجم الورق ؛

فالأخطاء هي الأخطاء ، وازدحام الصفحات بالكلمات والسطور ، والتعليقات المطبوعة على الهوامش والقصاصات الملتصقة بين الصفحات لاستيعاب هذه التعليقات وعدم التناوين ، وغير ذلك ؛ كل هذا لم يختلف في قليل ولا كثير في هاتين الطبعتين عنه في الطبعة الأولى ،

ومع كل هذه العيوب في هذه الطبقات الثلاث ، كان وجودها يسد فراغاً في مراجع هذا الفن على الرغم مما يلقاه الناظر فيها من صعوبات ، ولكن هذه الطبقات لا يكاد يوجد منها شيء إلا أن يكون في مكتبة خاصة لبعض العلماء ، أو دار من دور الكتب التي يؤمها الباحثون ، وذلك يبرز ، إلى حد بعيد ، مدى الحاجة إلى تسير وجود هذا الكتاب النافع بإعادة طبعه في صورة جديدة ، يستفاد فيها بما وصلت إليه الطباعة في هذا العصر من التقدم والإزدهار ؛

أما إخراج الكتاب إخراجاً علمياً محققاً يجمع شتات نسخه المخطوطة المتعددة ويحقق ما امتلأ به من نصوص منقولة عن السابقين من العلماء والتي أكثر منها الرضى معزوة إلى أصحابها ، فذلك أمل نرجو أن يتحقق على يد من يوقفه الله إليه ، ويكون قادراً على النهوض به..

وإلى أن يتحقق هذا الرجاء ، إن شاء الله تعالى ، وجدت أنه من اليسر أن يعاد طبع هذا الكتاب في صورة جديدة تعين على الانتفاع به بتلافي ما أشرت إليه من عيوب في الطبقات السابقة ؛

فقد استخرت الله تعالى ونظرت في هذا الكتاب طويلاً ، حتى استوعبت كثيراً منه ، وتعرفت ما في طبعاته السابقة من أخطاء يمكن تداركها ، وتبينت طريقة الرضى في عرضه لمسائل هذا العلم وأسلوبه في نقد ما يعرض له من آراء العلماء ، كما تبين ما في بعض عباراته من الغموض الذي يحتاج إلى التوضيح والتفسير ، فهو عندما يقصد المبالغة في الشرح والتوضيح ، يسرف في التكرار وفرض الأمثلة ، ويستطرد إلى ما ليس من موضوع البحث ، وحين يعود إلى ما كان فيه يكون قد طال الفصل وكثر الاستطراد ؛

وقد كان من الأخطاء التي وقعت في تلك الطبقات أن انتقلت جمل وسطور من مكانها ولم ينبه عليها أحد ، وبعد طول النظر وتفهم المقصود منها أمكن ، بفضل الله ، وضع كل شيء في مكانه فاستقام المعنى ، أو كاد ؛

ثم بدأت في نسخ الكتاب ، متخذاً أساس ذلك : النسخة التي طبعت سنة

١٢٧٥ هـ

وفي خلال ذلك أصلحت كل ما بدا واضحاً من أخطاء الطبع ، وشرحت بعض المفردات اللغوية ، ووضحت المقصود من بعض عبارات الرضى ،

ثم أبرزت بحوثه وموضوعاته بعناوين ، كما بينت بدء كلام كل من ابن الحاجب والرضى ، ولم يكن من ذلك شيء فيما طبع من هذا الشرح ،

وأشرت ، في إيجاز إلى ما يتصل بما فيه من الشواهد ، وحددت مواضع الآيات القرآنية التي وردت فيه ؛

وترجمت بكلمات قصيرة لأعلام النحاة واللغويين والقراء الذين ذكرهم الرضى ، وقد أكثر من ذكر النحاة الذين نقل عنهم بأسمائهم فكان يستوعب كل من سبقوا عهده من أئمة النحو وعلمائه ، حتى لقد نقل عن بعض معاصريه كابن مالك ، وصاحب المغني « منصور بن فلاح اليمني » والأندلسي<sup>١</sup> ،

وخلصت من ذلك كله ، إلى أن الكتاب سيتم طبعه ، إن شاء الله ، في أربعة أجزاء كبار ؛

وهذا هو الجزء الأول منها ، أرجو أن يتحقق به بعض النفع ، إلى أن يتبين له من يوفقه الله لإخراجه وتحقيقه ، كما أشرت ؛

ولعلي بذلك أكون قد أسهمت في إحياء بعض ما خلفه أسلافنا رحمهم الله ، من تراث فكري نافع ، على قدر ما اتسع له جهدي وتناولته قدرتي ، وحسبي بمن يطالع على هذا العمل فيرضى عنه : دعوة صالحة ، ومَن يرى فيه شيئاً من القصور

---

(١) أنظر مواضع ذكرهم من فهرس الأعلام.

أو التقصير أن ياتمس العذر ويدعو بالمغفرة ، فإن العصمة لله وحده ، وفوق كل  
ذي علم علم ،

\*\*\*

وقد ألحقت بكل جزء ما يتصل به من فهرس الموضوعات التي احتواها .  
وأما بقية الفهارس فإنها متلحق بالجزء الأخير من الكتاب ، إن شاء الله تعالى .

• • •

والله ، سبحانه ، المعين على إتمامه ، وهو الموفق إلى كل خير ، والهادي إليه ،  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ،

الدكتور يوسف حسن عمر

ربيع الأول ١٣٩٣ هـ  
مايو ١٩٧٣ م



## شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

يرجع الفضل في إخراج هذا الكتاب على هذه الصورة إلى فضيلة الأخ الشيخ ابرهم رفيعة عميد كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية بالبيضاء .

فما إن علم فضيلته بالجهد الذي بذلته في هذا الكتاب واطلع عليه حتى بادر بإبلاغ المسئولين في الجامعة الليبية شارحاً لهم القيمة العلمية لهذا الكتاب والثمرة المرجوة من إعادة طبعه فتقرر طبعه على نفقة الجامعة الليبية ، أداءً لواجبها العلمي وسيراً على السنن الحميدة الذي تسير عليه ، من إبراز كل ما هو نافع ومفيد من التراث العربي والإسلامي ، وتمشياً مع هذه النهضة العلمية المباركة التي ازدهرت في عهد ثورة ليبيا العظيمة ؛

فشكر الله للجميع ، وجزاهم خيراً بما يسروا من النفع بهذا الكتاب ، ووقفنا جميعاً إلى خدمة لغتنا وديننا ،

وهذاننا سواء السبيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

الدكتور يوسف حَسَن عَمَر





## مَقْدَمَةُ الرِّضَى

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جَلَّتْ آلاؤه عن أن تحاط بعدد ، وتعالَتْ كبرياؤه عن أن تشتمل بحد ،  
تاهت في موائم معرفته سابلة الأفهام ، وغرقت في بحار عزته سابعة الأوهام ؛ كل ما  
يخطر ببال ذوي الأفكار فيمزعزل عن حقيقة ملكوته ، وجميع ما تعقد عليه ضمائر أولي  
الأبصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته ؛

وصلواته على خاتم أنبيائه ، ومبلغ أنبائه ، محمد بن عبد الله المبشِّر به قبل ميلاده ،  
وعلى السادة الأطهار من عترته وأولاده ؛

وبعد فقد طلب إليّ بعض من أعتنى بصلاح حاله ، وأسعفه بما تسعه قدرتي من  
مُتَرَحِّحات آماله ، تعليقاً ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها عليّ ،  
فانتدبت له<sup>١</sup> مع عَوَز ما يحتاج إليه الفائض في هذا اللجج ، والسالك لمثل هذا الفجع ،  
من الفطنة الوقادة ، والبصيرة النفاذة ، بدلاً لمسئله ، وتحقيقاً لماأموله ؛

ثم اقتضى الحال بعد الشروع ، التجاوز عن<sup>٢</sup> الأصول إلى الفروع ؛

---

(١) فانتدبت له : أي أجبته إلى طلبه . يقال نذبه إلى كذا فانتدب له ، أي دعاه وطلب منه فانتدب أي فاجاب .

(٢) التجاوز عن الأصول أي الانتقال منها إلى الفروع . وكان يمكن أن يقول : تجاوز الأصول إلى الفروع .  
لأنه تمتد بنفسه ، وكأنه ضمه معنى الانتقال أو التباعد . لهذا بن .

فإن جاء مرضياً ، فبركات الجناب المقدس الغروي<sup>١</sup> ، صلوات الله على مشرفه ،  
لاتفاقه فيه<sup>٢</sup> ، وإلا فن قصور مؤلفه فيما ينتجيه ؛  
والله تعالى المؤمل لإرشاد السبيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ؛

\* \* \*

---

(١) الغروي المنسوب إلى الغري ، والغري معناه الحسن الجميل من كل شيء أو من الأبنية والأمكنة . وقد سميت بعض المواضع والأبنية باسم الغري . أشهرها الغريان اللذان بناهما جديعة الأبرش لندجيه مالك وعقيل بعد أن ماتا .

ويريد الرضى بالجناب المقدس الغروي . المكان القريب من قبر النبي صلى الله عليه وسلم . أو من قبر الإمام علي بن أبي طالب بالنجف ، كما ذكر الأستاذ عبد السلام هارون في تطبيقه على مقدمة خزائن الأدب في الطبعة التي أخرجها ، ولعل اعتاده في ذلك على أن بعض الشيعة كانوا يطلقون كلمة « الغري » على قبر علي رضي الله عنه ، وأن الرضى كان شيعياً ، ويرجح عندي أن المراد بالغري : القبر النبوي الشريف ، لأن الرضى كان من الذين تركوا العراق بعد الفزو التتاري واستقر به المقام في المدينة وألف فيها كتابيه العظيمين ، شرح الكافية وشرح الشافية . وقوله في هذه المقدمة : صلوات الله على مشرفه ، ومثله في ختام الكتاب . وكذلك في شرحه على الشافية حيث يقول : « وعلى الله المولى في أن يوفقني لإتمامه ، بحمده وكرمه ، وباتتوسل بمن أنا في مقدس حرمه عليه من الله أزكى السلام وعلى أولاده الفز الكرام » ، كل ذلك يرجح أن مراده بالجناب المقدس الغروي : القبر النبوي الشريف ، ثم إن الرضى مع كونه شيعياً لم يتحدث عن الإمام علي في كتابه هذا بمثل هذا الأسلوب ولم يعقب بعد ذكره بمثل هذا الدعاء بل يكتفي بقوله رضي الله عنه . وكرم الله وجهه ، مع أنه قد استشهد بكلامه كثيراً . والله أعلم بحقيقة الحال .

(٢) لاتفاقه فيه يدل على أنه الله في هذا المكان أو أنه بدأ ذلك فيه .

## الكلمة<sup>١</sup>

معناها . صلتها بالكلم ، اشتقاقها

قال ابن الحاجب :

« الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد » ؛

قال الرضى :

اعلم أن الكَلِم جنس الكلمة ، مثل تمر ، وتمرّة ، وليس المجرد من التاء من هذا النوع  
جمعاً للتاء ، كما يجي تحقيقه في باب الجمع ، بل هو جنس حقه أن يقع على القليل  
والكثير ، كالعسل والماء ، لكن الكلم لم يستعمل<sup>٢</sup> إلا على ما فوق الاثنين ، بخلاف نحو :  
تمر ، وضرب ؛

وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكَلِم ، وهو الجرح ، لتأثيرهما في النفس ؛

---

(١) كان لا بد من وضع هذا العنوان ، وغيره من العناوين الموجودة في هذا الكتاب ، وكذلك الإشارة إلى كلام  
كل من المصنف : ابن الحاجب ، والشارح : الرضى ، قبل بدء كلام منهما ، وليس شيء من ذلك كله  
موجوداً في النسخ المطبوعة .

(٢) لم يستعمل أي لم يطلق ولذلك عذاه بطل .

وهو اشتقاق بعيد<sup>١</sup>.

وقد تطلق الكلمة مجازاً على القصيدة ، والجُمْل ، يقال : كلمة شاعر ، قال الله تعالى :  
« وتمت كلمة ربك الحسنى »<sup>٢</sup> ؛

واللفظ في الأصل مصدر ، ثم استعمل بمعنى الملفوظ به ، وهو المراد به هنا ، كما  
استعمل القول بمعنى المقول ، وهذا كما يقال : الدينار ضرب الأمير ، أي مضروبه ،

والكلام بمعناه<sup>٣</sup> ، لكنه لم يوضع في الأصل مصدراً على الصحيح ، إذ ليس على صيغة  
مصادر الأفعال التي تنصبها على المصدر نحو : كلمته كلاماً ، وتكلم تكلاماً<sup>٤</sup> ، بل هو  
موضوع لجنس ما يتكلم به ، سواء كان كلمة ، على حرف كواو العطف أو على أكثر ؛  
أو كان أكثر من كلمة ، وسواء كان مهمللاً ، أو ، لا ؛<sup>٥</sup>

أما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة ، كزيد ، أو بكلمات غير مركبة  
تركيب الإعراب ، كزيد ، عمرو ، بكر : هذا كلام غير مفيد ، وأما اطلاقه على المهمل ،  
فكقولك : تكلم فلان بكلام لا معنى له ؛

فالقول ، والكلام ، واللفظ ، من حيث أصل اللغة ، بمعنى ؛ يطلق على كل حرف :  
من حروف المعجم كان ، أو من حروف المعاني ، وعلى أكثر منه ، مفيداً كان ، أو لا .

---

(١) يرى بعض أئمة اللغة أن كل الكلمات التي تنفق في الحروف الأصلية ترجع كلها إلى معنى واحد يجمع بينها ، ومن هؤلاء: الإمام أبو الفتح بن جني في كتابه الخصائص . ج ١ ص ١٣ . وقد يخفى المعنى المشترك الذي يجمع بينها .

(٢) الآية ١٣٧ من سورة الأعراف . (٣) بمعناه أي بمعنى اللفظ بالتفسير الذي ذكره ، أي أنه يطلق على ما يتكلم به .

(٤) جاءت الكلمتان كلاماً وكلاماً ، هكذا في النسخة المطبوعة ، بتشديد اللام . وقد أصلحت الثانية بزيادة تاء في أولها لينتفح التشثيل مع الضابط الذي اختاره الرضى لمصادر الفعل المزيد في باب المصدر من هذا الشرح . وقد كان أسهل - لولا ذلك - أن يقول : تكليماً في الأول وتكليماً في الثاني .

(٥) المعطوف المبادل لما بعد سواء لا تترجم معه «أم» إلا إذا صرح بالمعزة مع الأول . وتحقيق ذلك في باب المعطف وياب حروف المعطف من هذا الشرح .

لكن القول اشتهر في المفيد ، بخلاف اللفظ والكلام ، واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعداً ، واللفظ خاص بما يخرج من القوم ، فلا يقال : لفظ الله كما يقال : كلام الله وقوله ؛

ثم ، قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاماً ، كأعطى عطاءً ، مع أنه في الأصل لما يُعطى ،

وهذا كما يحكى عنهم : عجبت من دُهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها ؛ وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجي ؛

والمقصود من قولهم وضع اللفظ : جعله أولاً لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئاً عليه بين قوم ، فلا يقال - إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول - : إنك واضعه ؛ إذ ليس جملاً أولاً ، ،

بلى ، لو جعلت اللفظ الموضوع ، لمعنى آخر<sup>٢</sup> مع قصد التواطؤ ، قيل انك واضعه ، كما إذا سميت يزيد<sup>٣</sup> رجلاً ؛

ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى : انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها ،

ومحرّفات العوام ، على هذا ، ليست ألفاظاً موضوعة لعدم قصد المحرف الأول إلى التواطؤ ؛

وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجاً إلى قوله « لمعنى » ، لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى ، إلا أن يفسر الوضع بصوغ اللفظ ، مهماً كان ، أو ، لا ، ومع قصد التواطؤ أو لا ؛ فيحتاج إلى قوله « لمعنى » ، لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ؛

---

(١) بلى : التي من حروف الجواب والرضى يستعملها كثيراً في هذا الشرح في مثل هذا المقام .

(٢) متعلق بقوله : لو جعلت اللفظ . (٣) زيد في الأصل مصدر زاد يزيد زيداً ، ثم سمي به .

ومعنى اللفظ ما يُعنى به ، أي يُراد ، بمعنى المفعول ؛

قوله « لمعنى مفرد » يعنى به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه ، سواء كان لذلك المعنى جزء ، نحو : معنى ضَرَبَ ، الدال على المصدر والزمان ، أو ، لا جزء له كمعنى : ضَرَبَ ونَصَرَ ؛

فالمعنى المركب على هذا ، هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه ، نحو : ضَرَبَ زيد ، وعبد الله ، إذا لم يكونا عَلَمَيْنِ ، وأما مع العلمية فمعناها مفرد ، وكذا لفظهما ، لأن اللفظ المفرد : لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه ، وهما كذلك ؛ واللفظ المركب ، الذي يدل جزؤه على جزء معناه ؛

والمشهور في اصطلاح أهل المنطق ؛ جعل المفرد والمركب صفة اللفظ ، فيقال : اللفظ المفرد ، واللفظ المركب ، ولا ينبغي أن يخترع في الحلود ألفاظ ؛ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها ، لأن الحدَّ للثبوت ؛

وليس له<sup>١</sup> أن يقول : إني أردت بالمعنى المفرد : المعنى الذي لا تركيب فيه ؛ لأن جميع الأفعال - إذن<sup>٢</sup> - تخرج عن حدِّ الكلمة ؛

ولو قال : الكلمة لفظ مفرد موضوع ، سَلِمَ من هذا ، ولم يرد عليه أيضاً ، الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة ، على ما يجيء<sup>٣</sup> ؛

واحترز بقوله « لفظ » عن نحو الخط والعقد والنصب والإشارة ، فإنها ربما دلت بالوضع

- 
- (١) أي للمصنف : ابن الحاجب ، وقوله بعد ذلك لأن جميع الأفعال تحليل لقوله وليس له .  
(٢) في كتابة « إذن » خلاف طويل بين العلماء مبني على خلاف آخر في أصلها وهل هي بسيطة أو مركبة . وقد نسب إلى المازني والبرد القول برسمها بالنون حيث وقعت ، وكذلك فعلت في كتابتها في هذا الشرح كما فعل الرضى ، إلا أن تكون نصاً قرآنياً ، فهي كما جاء رسمها في المصحف .  
(٣) يأتي قريباً للمؤلف حديث عن وضع المركبات ، وأشارته هنا إلى احتمال الاعتراض على المصنف مبنية على ما سيجيء .

على معنى مفرد ، وليست بكلمات .

ويجوز الاحتراز بالجنس أيضاً ، إذا كان أخص من الفصل بوجه ، وهو ههنا كذلك لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظاً وقد لا يكون <sup>١</sup> .

واحترز بقوله « وُضِعَ » عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كآخ ، الدال على السعال ، ونحو ذلك ، وعن المحرف ، وعن المهمل ، لأنه دال أيضاً على معنى كحياة المتكلم به ، ولكن عقلاً لا وضعاً ..

وبقوله « لمعنى » عما صيغ لا معنى كالمهمات « كَلَمَ » ونحوه من الهديانات ، وقد مر الكلام على هذا الاحتراز .

وبقوله « مفرد » عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو : عبد الله ، وضرب زيد غير علمين .

فإن قيل : إن التاء في لفظ الكلمة للوحدة ، لأن كلمة وكلماً ، كتمرة وتمر ، واللام <sup>٢</sup> فيه للجنس فيتنا قضان ، لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة .

فالجواب : أن اللام في مثله ليس للجنس ولا للمهد ، كما يجيء في باب المعرفة ، ولئن سلمنا ذلك ، قلنا : إن الجنس على ضربين .

أحدهما : استغراق الجنس ، وهو الذي يحسن فيه لفظة « كل » كقوله تعالى : « إن الإنسان لني خسر ، إلا الذين آمنوا » <sup>٣</sup> ؛ أي كل الإنسان ، وإلام لم يجز الاستثناء ، لأنه <sup>٤</sup>

---

(١) يجري هذا التعبير كثيراً على ألسنة المتحدثين وفي عبارات المؤلفين ، ونصوص النحويين صريحة في تحفظه . وإذا كان بعض الباحثين يجد له وجهاً لوروده في قليل من الشعر ، فذلك لا يخرج به عن مخالفة القواعد لأنه لم يرد في كلام فصيح غير الشعر ، ويعني عنه : ربما لا يكون .

(٢) أي حرف التعريف ، وهو رأي الرضى الذي أخذ به وإن كان كثيراً ما يقول الألف واللام .

(٣) الآيتان ٢ ، ٣ من سورة العصر . (٤) لأنه أي الاستثناء .

عند الجمهور من النحاة يُخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه ، وهذا الاستفراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة .

والثاني : ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة ، بل ذاك احتمال عقلي ، كما في قوله تعالى : « لئن أكله الذئب »<sup>١</sup> ، ولم يكن هناك ذئب معهود ، ولم يُرد استفراق الجنس أيضاً .

ومثله قولك : ادخل السوق ، واشتر اللحم ، وكلّ الخبز ، فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة ، إذ لا دلالة فيه على الكثرة .

والمقصود في هذا الموضع هو الثاني ، أي ماهية الجنس من حيث هي هي ، لأن الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء ، لا لبيان استغراقه .

إن قيل : لمَ كم يقل « لفظة » لبوافق الخبر المبتدأ في التأنيث ؟

فالجواب أنه لا يجب توافقهما فيه إلا إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية ، نحو : هند حسنة ، أو في حكمها ، كالمنسوب ، أما في الجوامد فيجوز<sup>٢</sup> ، نحو : هذه الدار مكان طيب ، وزيد نسمة عجيبة .

وقوله « لفظ » ههنا ، وإن كان بمعنى الصفة ، أي ملفوظ بها ، كما ذكرنا ، إلا أن أصله مصدر ، ويعتبر الأصل في مثله ، نحو : امرأة صوم ورجلان صوم ، ورجال صوم ، فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع .

فإن قيل : كان ينبغي أن يقول « لفظة » ليخرج عنه الكلمتان ، إذ هما لفظتان ، وكذا الكلمات .

قلت : لا يخرج مثل ذلك بناء الوحدة ، لأن مثل قولك : قالوا ، وقالوا ، كَارَطَى ،

---

(١) الآية ١٤ من سورة يوسف .

(٢) أي يجوز أن يختلف المبتدأ والخبر في ذلك .



وبرقع<sup>١</sup> لفظة واحدة ، وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة ، مع أن كل واحد من الأولين كلمتان ، بخلاف الثانيين .

إن قيل : هلاً استغنى بقوله « وُضع » عن قوله « مفرد » لأن الواضع لم يضع إلا المفردات ، أما المركبات فهي إلى المستعمل ، بعد وضع المفردات ، لا إلى الواضع .

فالجواب أنا لا نُسلم أن المركب ليس بموضوع<sup>٢</sup> ، وبيانه أن الواضع إما أن يضع ألفاظاً معينة مسموعة ، وتلك هي التي تحتاج في معرفتها إلى علم اللغة .

وإما أن يضع قانوناً كلياً يُعرف به الألفاظ فهي قياسية ، وذلك القانون إما أن يعرف به المفردات القياسية ، وذلك كما يُبين أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد ، على وزن فاعل ، ومن باب أفعال ، على وزن مُفعِل ، وكذا حال اسم المفعول ، والأمر ، والآلة ، والمصنّر ، والجمع ، ونحو ذلك ، وتحتاج في معرفتها إلى علم التصريف .

وإما أن يعرف به المركبات القياسية ، وذلك كما يُبين مثلاً ، أن المضاف مقدم على المضاف إليه ، والفعل على الفاعل ، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام ، وتحتاج في معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب ، والفعل المضارع ، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو كما ذكرنا .

إن قيل : إنَّ في قولك : مسلمون ، ومسلمون ، وبصريّ وجميع الأفعال المضارعة ، جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه إذ الواو تدل على الجمعية ، والألف على التثنية ، والياء على النسبة ، وحروف المضارعة ، على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل أيضاً .

وكذا تاء التأنيت في « قائمة » ، والتثنية ، ولام التعريف ، وألفا التأنيت ، فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مركباً ، وكذا المعنى فلا يكون كلمة ، بل كلمتين<sup>٣</sup> .

---

(١) هو مجرد تمثيل بكلمتين مفردتين حقيقة .

(٢) قلّمت الإشارة إلى ذلك قريباً .

(٣) تقديره بل يكون كلمتين .

فالجواب أن جميع ما ذكرت كلمتان ، صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ، فأعرب المركب إعراب الكلمة ، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكَلِم المذكورة ، وكذلك الحركات الإعرابية .

ولعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن أول أجزاء الفعل في المضارع ، وغير الاسم المنسوب إليه نحو : نَمَرِي وَعَلَوِي وَرَشَوِي ونحو ذلك ، فتغيّرت بالحرفين<sup>١</sup> بنية المنسوب إليه والمضارع وصارتا من تمام بنية الكلمة .

وأما سكنون لام الكلمة بلحق التاء في نحو ضَرَبْتُ ، فلا يوجب تغيير البنية ، إذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية ، كما يجيء في أول التصريف إن شاء الله تعالى<sup>٢</sup> .

أما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر ، لأنه كلمة بلا خلاف ، مع أن الحدث مدلول حروفه المترتبة ، والاختبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي ، مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعاً معيناً .

والحركات مما يتلفظ به ، فهو - إذن - كلمة مركبة من جزأين يدل كل واحد منهما على جزء معناه ؛ وكذا نحو أُسِد في جمع أُسَد ، وكذا المصغر ، ونحو رجال ومساجد ، ونحو ضارب ومِضْرَب ؛ لأن الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الأمثلة المذكورة : الحركات الطارئة مع الحرف الزائد ؛ ولا يصح أن ندعي ههنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة ، كما ادّعينا في الكلم المتقدمة ، وكما يصح أن ندعي في الحركات الإعرابية ؛ فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد ، إلا أن نقيّد تفسير اللفظ المركب فنقول : هو ما يدل جزؤه على جزء معناه وأحد الجزأين متعقب للآخر<sup>٣</sup> وفي هذه الكلم المذكورة : الجزآن مسموعان معاً .

(١) يريد ياء النسب وحرف المضارعة .

(٢) في أول شرح المؤلف على الشافية لابن الحاجب .

(٣) متعقب للآخر : أي حاصل بعده ، كما يدل عليه قوله في مقابله : وفي هذه الكلم : الجزآن مسموعان معاً .

## أقسام الكلمة

قال ابن الحاجب :

«وهي اسم وفعل وحرف»

قال الرضى :

إنما قدم الاسم على الفعل والحرف ، لحصول الكلام من نوعه دون أخويه ، نحو :  
زيد قائم ، والمقصود من معرفة الكلم الكلام والأحوال التي تعرض له من الإعراب وغيره .  
ثم قدم الفعل على الحرف ، لأنه ، وإن لم يتأت من الفعلين كلام كما تأتى من الاسمين ،  
لكنه يكون أحد جزأي الكلام ، نحو ضرب زيد ، بخلاف الحرف ، فإنه لا يتأتى منه ومن  
كلمة أخرى كلام .

فإن قيل : يجب أن تكون الكلمة هذه الثلاثة معاً ، لأن الواو للجمع ، فيكون نحو :  
أدّقب زيد ، ونحو مرّيزيد ، كلمة ، لأنه اسم وفعل وحرف .

فالجواب أنه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء إلى أجزائه كما تقول :  
السكنجيين<sup>١</sup> خل وعسل ، وما ذكره قسمة الشيء إلى جزئياته نحو قولك الحيوان إنسان

---

(١) السكنجيين كلمة أعجمية معناها الشراب المتخذ من حامض وحلو ، ومثلهما المؤلف بالخل والعسل .

وغيره وبقر وغير ذلك ؛ ونريد بالجزئي ما يدخل تحت كليّ ، ويصح كون الكلّي خبراً عنه ، نحو : الإنسان حيوان ؛ وقولهم : الواو للجمع لا يريدون به أن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان ممّا في حالة واحدة ، كما يجيء في باب حروف العطف ،

بل المراد أنهما يجتمعان في كونهما محكوماً عليهما ، كما في : جاءني زيد وعمرو ، أو في كونهما حكّين على شيء نحو : زيد قائم وقاعد ، أو في حصول مضمونيهما ، نحو : قام زيد وقعد عمرو ، بخلاف « أو » فإنها في الأصل لحصول أحد الشئين ؛ فلو قال : الكلمة اسم أو فعل أو حرف لكان المعنى : الكلمة أحد الثلاثة دون الباقيين .

بلى ، إن أريد الحصر مع « أو » قديم « إما » على المعطوف عليه نحو : الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف ، فتكون القضية مانعة للجمع والخلو ، كما هو المذكور في مظانه .

وكذا كان ينبغي أن يذكره المصنف لأن مقصوده الحصر بدليل قوله : « لأنها إما أن تدل .. »<sup>١</sup>

فإن قيل : إنك حكمت على الفعل والحرف أن كل واحد منهما كلمة ، والكلمة اسم ، فيجب أن يكونا اسمين .

قلتُ : إن أردت بقولك إن الكلمة اسم : أن لفظها اسم لدخول علامة الأسماء كاللام والتنوين عليها ، فهو مغالطة ، لأن معنى كلامك ، إذن ، أن الفعل كلمة من حيث المعنى ، ولفظ الكلمة اسم ، وهذا لا ينتج أن الفعل اسم ، لعدم اتحاد الوسط ، وكذا إن أردت به أن لفظ<sup>٢</sup> معنى الكلمة اسم ، لأنها لفظ دال على معنى مفرد ، وكل لفظ هكذا : اسم ، لأنه يصح الأخبار عنه ولو بأنه دال على معنى مفرد كما تقول : ضرب دال على معنى مفرد ، أو تقول : ضرب فعل ماض ؛ فنقول : هذا أيضاً مغالطة ، لأن معنى كلامك ، وهو أن الفعل كلمة ، وكل كلمة اسم : إن الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد إذا أريد بذلك اللفظ معناه

(١) فيما يأتي قريباً تحت عنوان : دليل انحصار الكلمة .

(٢) هكذا جاءت هذه العبارة في النسخة المطبوعة ، ولعله يريد : أن كلمة لفظ (التي جاءت في تفسير الكلمة بأنها لفظ وضع .. الخ) اسم والله أعلم ؟

الموضوع هوله ، كما في : ضرب زيد ، وكل لفظ هكذا : اسم إذا أريد به مجرد اللفظ ، كما في قولك : ضرب فعل ماض ، وهذا لا ينتج أن الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط .  
فإن قيل : فإذا كان نحو « من » و « ضرب » في قولك : من حرف جر ، وضرب فعل ماض ، اسمين ، فكيف أخبرت عنهما بأن الأول حرف والثاني ، فعل وهل هذا إلا تناقض ؟ .

قلت : لم نرد أن « من » في هذا التركيب حرف ، و « ضرب » فعل ، بل المعنى أن « من » إذا استعمل في المعنى الذي وضع له أولاً نحو : خرجت من الكوفة : حرف ، وكذا ضرب فعل ماض في نحو : ضرب زيد .

ومثله إذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه ، فإنك أخبرت عن قولك : مدلول الفعل ، بقولك : لا يخبر عنه ، لأن المراد : مدلول الفعل إذا كان تحت لفظ الفعل ، لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا .

وكذا قولك : الفعل لا يسند إليه ، أي الفعل إذا كان بلفظه ، نحو : ضرب زيد وقصصت معناه الموضوع هوله .

وكذا قولهم : المجهول مطلقاً لا يحكم عليه ، أي الشيء الذي لا شعور به أصلاً لا يحكم عليه ، ولفظ المجهول مطلقاً ، مشعور بمعناه إذ هو : ما لا نعرفه .

ففي جميع ذلك مبتدآن :

أحدهما محكوم عليه بشيء ، وهو المذكور في لفظك ، والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكنى بلفظك عنه .

فلا يلزم التناقض لأن التناقض لا يكون إلا مع اتحاد الموضوعين <sup>١</sup> .

\* \* \*

(١) في هذا البحث علن السيد المرجاني في النسخة المطبوعة وتاقش الرضى مناقشة طويلة في الألفاظ عند الحكم عليها وفيما اشتهر من أن الألفاظ حيثند كلها أسماء وقال إن هذا أمر ظاهري . وللرضى في باب العلم حديث طويل في هذا الموضوع .

## دليل انحصار الكلمة في الأقسام المذكورة

قال ابن الحاجب :

« لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها ، أو ، لا ، » « الثاني الحرف ، والأول إما أن  
يقترن بأحد الأزمنة » « الثلاثة ، أو ، لا ، الثاني الاسم ، والأول الفعل ، » « وقد علم بذلك  
حد كل واحد منها » .

قال الرضى :

اعلم أن اسم « أن » ضمير الكلمة والمضاف محذوف ، إما من الاسم أو من الخبر ،  
أي لأن حالها إما دلالة ، أو لأنها ذات دلالة <sup>١</sup> .

ويجوز أن يكون « أن تدل » مبتدأ محذوف الخبر ، أي : دلالتها ثابتة ، ومثله قولك :  
زيد إما أن يسافر أو يقيم .

واللام في قوله « لأنها » متعلق بما دل عليه قوله « وهي اسم وفعل وحرف » ، إذ المعنى :  
الكلمة محصورة في هذه الأقسام ، واستدل على الحصر بأن قال : هذا اللفظ الدال على  
معنى مفرد ، أعني الكلمة إما أن يدل على معنى في نفسه أو على معنى لا في نفسه : الثاني  
الحرف أعني : الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها ؛ والأول ، أي الكلمة الدالة على معنى  
في نفسها ، إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، أو ، لا ، الثاني ، الاسم ، أي الكلمة الدالة  
على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، والأول الفعل ، أي الكلمة الدالة على  
معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة .

فهذه قسمة دائرة بين النفي والإثبات فتكون حاصرة ، أي لا يمكن الزيادة فيها ولا  
النقصان .

---

(١) المناسب لما قبله أن يقول : أو : لأنها إما ذات دلالة .

فتبينّ بدليل الحصر حدّ كل واحد من الأقسام ، لأنه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينّا ، والمركب من الجنس والفصل هو الحد .

### الكلام معناه وكيفية تركيبه

قال ابن الحاجب :

« الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ، ولا يتأنيّ ذلك إلا في اسمين ، أو في فعل واسم »

قال الرضوي :

إنّما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو : معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب ؛ لتوقف الكلام على الكلمة توقّف المركب على جزئه .

وبعني بتضمنه الكلمتين : تركبه منهما وكونهما جزأيه ، وذلك من دلالة المركب على كل جزء من أجزائه دلالة تضمن .

وجزاء الكلام يكونان ملفوظين ، كزيد قائم ، وقام زيد ، ومقدّرين كنعم في جواب من قال : أزيد قائم ، أو ؛ أقام زيد ؛ أو أحدهما مقدراً دون الآخر وهو إما الفعل ، كما في : إن زيد قام أو الفاعل كما في : زيد قام أو المبتدأ ، أو الخبر كما في قوله تعالى : « فصبر جميل »<sup>١</sup> .

والمراد بالاسناد أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى ، على أن يكون المخبر عنه أهمّ ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخصّ به .

فقولنا أن يخبر ، احتراز عن النسبة الإضافية ، وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها .

(١) تعليل لقوله : إنّما قدم حدّ الاسم .

(٢) الآية ١٨ من سورة يوسف .

وقولنا في الحال ، كما في : قام زيد ، وزيد قائم ، وقولنا : أوفي الأصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الإنشائي ، نحو : بعثتُ ، وأنت حرٌّ ، وفي الطلب نحو : هل أنت قائم ، ولينك ، أو لعلك قائم ، وكذا نحو اضربُ ، لأنه مأخوذ من : تضرب ، بالاتفاق ، وقياسه : لتضرب ، بزيادة حرف الطلب قياساً على سائر الجمل الطلبية ، فخفض بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال ، بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله : لتضربُ ، وفي الغائب : ليضربَ ، وفي المتكلم : لأضرب ، ولتضرب ، لما قلَّ استعمالها .

وقولنا بكلمة ، كما في : زيد قائم ، وقولنا أو أكثر ، ليعمَّ نحو : زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه ؛ فكان على المصنف أن يقول : كلمتين أو أكثر ، وليس له أن يقول : الأصل في الخبر الأفراد ، لأنه لا دليل عليه ، ويجيء فيه مزيد بحث<sup>١</sup> ، إن شاء الله تعالى .

وقولنا : على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه ... احتراز عن كون الفعل خبراً<sup>٢</sup> ، أيضاً ، عن واحد من المنصوبات في نحو : ضرب زيد عمراً أمامك يوم الجمعة ضرباً ، وضرب زيد يوم الجمعة أمامك ضرباً ، فإن المرفوع في الموضعين أخصّ بالفعل ، وأهم بالذکر من المنصوبات ، كما يجيء في باب المصدر ؛

وكان على المصنف أن يقول : بالاسناد الأصلي المقصود ما تتركب به لذاته ، ليخرج بالأصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف ، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ، وأما نحو : أقائم الزيدان ، فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه ، كما في أسماء الأفعال ، وليخرج بقوله : المقصود ما تتركب به لذاته : الاسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل ، وفي الصفة والحال ، والمضاف إليه إذا كانت كلها جُملاً . والاسناد الذي في الصلة ، والذي في الجملة القسمية ، لأنها لتوكيد جواب القسم ، والذي

(١) يأتي ذلك في باب المبتدأ والخبر .

(٢) يريد بكون الفعل خبراً عن أحد المنصوبات أنه حديث عنه وأن له تعلقاً به ، وليس المراد معنى الخبر الاصطلاحي .



في الشرطية لأنها قيد في الجزاء ، فعزاء الشرط وجواب القسم كلامان<sup>١</sup> بخلاف الجملة الشرطية والقسمية .

والفرق بين الجملة والكلام ، أن الجملة ما تضمن الاسناد الأصلي سواء كانت مقصودة للذات أو لا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل ، فيخرج المصدر ، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه .

والكلام ما تضمن الاسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته ؛ فكل كلام جملة ولا ينعكس . وإنما قال بالاسناد ولم يقل بالإخبار ، لأنه أعم ، إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والظلي والإنشائي ، كما ذكرنا .

واحتز بقوله « بالاسناد » عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه ، والتابع ومتبوعه ، وبعض المركب من الفعل والاسم ، نحو : ضَرَبَكَ ، وعن جميع الأنواع الأربعة الأخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث ، وهي : اسم مع حرف ، وفعل مع فعل ، أو حرف ، وحرف مع حرف .

وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم ، أي الاسناد الذي هو رابطة ، ولا بد له من طرفين : مسند ، ومسند إليه ؛ والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنداً ، ومسنداً إليه ؛ والفعل يصلح لكونه مسنداً لا مسنداً إليه ، والحرف لا يصلح لأحدهما .

والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الأشياء<sup>٢</sup> ، أعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو

---

(١) ناقش السيد الجرجاني دعوى الرضى بأن جملة الجزاء كلام ، وقال ان المعروف أن الكلام هو مجموع الشرط والجزاء وسيأتي رأي الرضى بتفصيل أكثر في قسم الأفعال عند الكلام على الشرط والجزاء !

(٢) جرى الرضى في تمييزه هذا على مذهب الكوفيين ، إذ يميزون في مثله تعريف الجزأين ، والبصريون يقتصرون على تعريف المضاف إليه ، نحو ثلاث الأثافي وخمسة الأشبار ، وقد يستعمل مذهب البصريين ، وقد ناقش المذهبيين في بابي الاضافة والمعد .

سنة أقسام : الاسمان ، والاسم مع الفعل أو الحرف والفعل مع الفعل أو الحرف ، والحرفان .  
فالاسمان يكونان كلاماً ، لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه ، وكذا الاسم مع  
الفعل لكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه .

والاسم مع الحرف لا يكون كلاماً ، إذ لو جعلت الاسم مسنداً فلا مسند إليه ، ولو  
جعلته مسنداً إليه فلا مسند ، وأما نحو : يازيد ، فلسدٌ يا مسدٌ دعوتٌ الانشائي<sup>١</sup> .  
والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند إليه ، وأما الحرف مع الحرف  
فلا مسند فيهما ولا مسند إليه .

فظهر بهذا معنى قوله « ولا يتأتى » أي : لا يتيسر الاستناد إلا في اسمين ، أو فعل واسم ؛  
والباء في قوله « بالاستناد » للاستعانة أي تركيب من كلمتين بهذا الرابط ، أو بمعنى « مع »  
أي مع هذا الرابط .

---

(١) رجَّح الرضی تقدیر حرف النداء بدعوت : مراداً به الانشاء ، قال لأن الجمل الفعلية المستعملة في الانشاء  
أكثرها بلفظ الماضي .

## الكلام على الاسم

### تعريفه

قال ابن الحاجب :

« الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة » .

قال الرضى :

لم يقتصر على ما تقدم ، مع قوله « وقد علم بذلك حد كل واحد منها » ، لأنه أراد أن يصرح بحد كل واحد من الأقسام في أول صنفه ، والذي تقدم لم يكن حداً مصرحاً به ، ولا المقصود منه الحد ، بل كان المراد منه الدليل على الحصر .

قوله « مادل » أي كلمة دلت ، وإلا وُرد عليه الخط والعقد والنصب والإشارة ؛ وإنما أورد لفظة « ما » مع احتياها للكلمة وغيرها اعتماداً على ما ذكره قبل من كون الاسم أحد أقسام الكلمة في قوله « وهي اسم وفعل وحرف » ، فكل اسم كلمة ، لأن الكلمة كلي ، والاسم جزئي لها ؛ وقوله « في نفسه » الجار والمجرور ، مجرور المحل صفة لقوله « معنى » والضمير البارز في « نفسه » لا ، التي المراد منها الكلمة<sup>١</sup> ، كما أن الضمير في قوله قبل

---

(١) جملة المراد منها الكلمة : صلة الموصول ( التي ) .

« على معنى في نفسها » للكلمة .

وقال المصنف : أن الضمير في قولهم : ما دل على معنى في نفسه ، وقولهم : في غيره راجع إلى « معنى » ، وأن معنى : مادل على معنى في نفسه ، أي لا باعتبار غيره ، كقولهم : الدار قيمتها في نفسها كذا ، أي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد أو غير ذلك . وفيه نظر ، لأن قولهم في حد الحرف : على معنى في غيره نقض قولهم على معنى في نفسه ، ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا : قيمة الدار في غيرها كذا ، بل يقال : لا في نفسها .

ومعنى الكلام على ما اخترنا ، أعني جعل « في نفسه » صفة لمعنى والضمير لما : الاسم<sup>٢</sup> كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة ، والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها ، فغير ، صفة للفظ ، وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفرداً ، كالعرف باللام ، والمنكر بتووين التنكير ، وقد يكون جملة ، كما في : هل زيد قائم ، لأن الاستفهام معنى في الجملة ، إذ قيام زيد مستفهم عنه ، وكذا النفي في : ما قام زيد ، إذ قيام زيد منفي ، فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره ، إما مقدم عليه كما في نحو بصري ، أو مؤخر عنه ، كما في « الرجل » ، والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ ، فيكون متضمناً للمعنى الذي أحدث<sup>٣</sup> فيه الحرف مع دلالاته على معناه الأصلي ، إلا أن هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمناً لمعنى الجدار ودالاً عليه ، بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن ، فرجل ، في قولك : الرجل ، متضمن لمعنى التعريف الذي أحدث فيه اللام المقترن به ، وكذا : ضرب زيد ، في : هل ضرب زيد ، متضمن لمعنى الاستفهام ، إذ ضرب زيد ، مستفهم عنه ،

(١) أي ابن الحاجب ، وقوله هذا في شرحه على الفصل للزمخشري واسمه الإيضاح ، وقد أورد الجرجاني في تعليقاته هذا الرأي وشرحه ، وردّ على الناظر الذي سيذكره الرضى .

(٢) خبر عن قوله : ومعنى الكلام على ما اخترنا .. إلخ  
(٣) أي الذي أحدثه فيه الحرف ، وحذف العائد في مثله قياسي وكثير ، وسيكرر مثله .

ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام ، وموجوده فيه « هل » ، وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة ، وذلك إذا كان ذلك الغير<sup>١</sup> لازم الاضمار كما دل هزة «أضرب» ونون «نضرب» على معنى الضميرين اللزيم اضمارهما ؛ وقد يكون الحرف دالاً على معنيين كل منهما في كلمة<sup>٢</sup> ، كحروف المضارعة الدالة على معنى في القعل ومعنى في الفاعل . والأغلب في معنى الحرف أن يكون معنى الأسماء الدالة على المعاني دون الأعيان ، وقد تكون دالة على العين أيضاً ، كالهزمة في «أضرب» ونون «نضرب» وتاء «تضرب» في خطاب المذكر ، فإنها تفيد معاني الفاعلين بعد الأفعال .

ثم نقول : إن معنى « من » الابتداء ، فعنى « من » ومعنى لفظ الابتداء سواء ، إلا أن الفرق بينهما أن لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر ، بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ، ومعنى « من » مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي ، فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء ، نحو : الابتداء خير من الانتهاء ، ولم يجز الاخبار عن « من » لأن الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر ، فكيف يُخبر عن لفظ ليس معناه فيه ؟ بل في لفظ غيره ، وإنما يُخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة ، فالحرف وحده لا معنى له أصلاً ، إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على أن في ذلك الشيء فائدة ، فإذا انفرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلاً .

فظهر بهذا أن المعنى الإفرادي للاسم والفعل في أنفسهما ، وللحرف في غيره ، ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات ، وذلك بأن يقال : إن لفظ<sup>٣</sup> طويل ، مثلاً ،

- 
- (١) كلمة « غير » ملازمة للاضافة لفظاً أو تقديرًا ، وهي متوغة في الإبهام فلا تعرف ، حتى مع الاضافة ومنعوا دخول حرف التعريف عليها ، وبعض الباحثين يبرر ذلك بأن « ال » تكون فيها حيتل ، عوضاً عن المضاف إليه ، وهو غير متفق عليه ، ولا هو ممكن في كل موضع .
  - (٢) المراد أن المتعين اللذين يدل عليهما الحرف هما معاً في كلمة واحدة كما مثل ، وتعبيره لا يساعد على فهم هذا المراد ؛ وربما كانت محرفة عن : كلاهما .
  - (٣) في النسخة المطبوعة : ان معنى طويل ، ولا يستقيم الكلام إلا باصلاحها إلى : لفظ طويل وذلك يظهر بالتأمل في سياق الكلام .

في جاءني رجل طويل ، موجد لمعناه أي الطول في موصوفه ، حتى صار الموصوف متضمناً له .

وذلك أن معنى طويل : ذو طول ، فهو دال على معنيين أحدهما قائم بالآخر ، إذ الطول قائم بذو ، فمعناه : الطول وصاحبه ، لا مجرد الطول الذي في « رجل » وإنما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل ، وقام به الطول لا ليقوم به الطول .

وأما قولهم : التعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معيناً لذلك الذي قام به المعنى ومخصصاً له وكونه اياه ، بل المصدر في قولك : ضَرَبَ زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره ، أعني ضاربيّة زيد ، لكنهم احتزوا عن مثله بقولهم « دل » ، أي دل بالوضع ، ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى ، إذ يصح أن يقال : الضرب شديد ، ولا يذكر الضارب ، ولا يخرج بذلك عن الوضع ،

ويصح أن يعترض عليه<sup>١</sup> بالأفعال ، فإن « ضَرَبَ » وُضِعَ ليدل على ضاربيّة ما ارتفع به ، ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم : الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره ، فإن « ضَرَبَ » مفيد في نفسه الإخبار عن وقوع ضَرْب ، وفي فاعله عن ضاربيته ، بخلاف « من » فإنه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غيره .

قوله « غير مقترن » صفة بعد صفة لقوله « معنى » ؛ ويتبين معنى قوله « غير مقترن » ببيان قوله في حدّ الفعل « هو ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة » أي على معنى واقع في أحد الأزمنة الثلاثة معيناً ، بحيث يكون ذلك الزمان المعين أيضاً مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له أولاً ، فيكون الظرف والمظروف مدلول لفظ واحد بالوضع الأصلي ، فيخرج عن حدّ الفعل نحو الضرب والقتل ، وإن وجب وقوعه في أحد الأزمنة الثلاثة معيناً في نفس الأمر ، لأن ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر .

---

(١) أي على حد الحرف وهو قولهم ما دل على معنى في غيره .

ويخرج نحو : الصبوح والغبوق ، والقبولوة ، والسرى ، لأن اللفظ وإن دل على زمان لكنه ليس أحد الأزمنة الثلاثة ، أي الماضي والحال والمستقبل .

وكذا يخرج نحو : خلق السموات ، وقيام الساعة ، لأنه ، وإن اقترن الحدثان<sup>١</sup> كل واحد منهما بأحد الأزمنة معيناً عند السامع ، لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضماً .

ويخرج أيضاً اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما ، لأنهما وإن كانا لا يعملان عندهم إلا مع اشتراط الحال أو الاستقبال ، إلا أن ذلك الزمان مدلول عملهما العارض ، لا مدلولهما وضماً .

وكذا يخرج أسماء الأفعال ، لأن ذلك فيها ليس بالوضع الأول ، بل بالوضع الثاني ، كما يجيء في بابها .

ويدخل فيه المضارع ، لأنه دال على أحد الأزمنة الثلاثة بالوضع . إن قلنا إنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، وكذا إن قلنا أيضاً ، باشتراكه في الحال والاستقبال ، لأن اللفظ المشترك في معنيين ، حقيقة فيهما ، موضوع لكل واحد منهما ، فهو في أصل الوضع لأحد الأزمنة الثلاثة معيناً ، وكذا في الاستعمال ، والتباس ذلك المعين على السامع لا يخلّ بكونه لأحدهما معيناً .

وكذا تدخل الأفعال الإنشائية لعروض الإنشاء ، وكون الفعل لأحدها معيناً في الوضع ، سواء كان الإنشاء العارض لازماً ، كما في « عسى » أو غير لازم ، كما في « بعث » واشترت .

ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي ، والمستقبل ، والحال ، إذا أريد به الفعل الذي مضى ، والفعل الآتي ، والفعل الحالي ، لأن لفظ الماضي ليس موضوعاً للحدث الكائن

---

(١) المراد : وإن اقترن حدوث كل واحد .. فاستعمل المصدر المعرف بأل ، واعماله قليل ، ومقتضى ذلك أن تقرأ كلمة « كل » بعده بالرفع ، على أنها فاعل للمصدر .

فما مضى من الزمان ، بل لكل ماضٍ في الزمان أو في المكان ، نحو : مضى في الأرض ، وكذا المستقبل والحال .

والأولى أن يقال : الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن ، حتى لا يرد مثل هذا من الأصل ، ولا يرد ، أيضاً ، مثل الصبح والظيق والسرى ، ولا الاسم الموضوع دالاً بتركيبه على أحد الأزمنة الثلاثة ، كالغُبور ، مثلاً ، بمعنى كون الشيء في الماضي ، أو في المستقبل ، فإن دلالته على أحد الأزمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ، ومن ثمة تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر ، وغير يغير ، والحق أنه بمعنى الماضي ، أو البقاء في المكان أو الزمان ، قال الله تعالى : « كانت من الغابرين »<sup>١</sup> .

وإنما لم يفسر قوله : الأزمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال ، والحق أن مثل هذا الإهمال لا يحسن في الحدود ، وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيها ذكرنا من تفسيره ، ولا يؤرد في الحدود إلا الألفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها .

إن قيل : إن ضمير الغائب ، والأسماء الموصولة ، وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، خارجة عن حد الاسم بقوله « في نفسه » .

فالجواب : أن الضمير المذكور والأسماء الموصولة ، وإن احتاجا ضرورة إلى لفظ آخر ، لكن لا ليفقدا معناها الذي هو الشيء المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ ، فإن لفظة « الذي » مثلاً ، تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها ، وإنما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعها منها ، لا لإثبات ذلك الابهام في الصلة .

وكذا ضمير الغائب ، فهما مبهمان ، لكن اشترط فيهما من حيث الوضع أنه لا بدُّ لهما من معيّن مخصّص ، فلذا علِّمًا من المعارف .

وكذا اسم الإشارة ، إلا أنه كثيراً ما يكتب بقرينة غير لفظية للتخصيص ، وأما الكاف

---

(١) الآية ٨٣ من سورة الأعراف .



الاسمية فعناها المثل ، بخلاف الحرفية ، فإن معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر ، وكذا معنى « كم » كثير ، لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها ، بخلاف « رب »<sup>١</sup> عند من قال بحرفيتها ، فإن معناها القلة في مجرورها ، وإنما وجب القول بهذا في « رب » و « كم » والكافين : الاسمية والحرفية ، صوناً لحدي الاسم والحرف عن الاعتراض ، ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين « رب » و « كم » بما فرقنا تحكماً ، لكن لما ثبت اسمية « كم » بدخول علامات الأسماء عليها ، ولم يثبت مثله في « رب » وكذا في الكافين اضطررنا إلى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان .

وأما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره ، نحو قولك : أيهم ضربت ؟ ، وأيهم تضرب أضرب ، فإن الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ، إذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ، ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء ، و « أي » في الموضعين دال على ذات أيضاً ، وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم .

ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه<sup>٢</sup> : إن حرفي الاستفهام والشرط أعني الهمزة و « إن » حذفان وجوباً قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال ، فكان الأصل : أيهم ضربت و : إن أيهم تضرب أضرب ، ثم تضمن « أي » معنى الاستفهام والشرط ، فالمتيان عارضان فيها وإن كانا لازمين ، وكذا ما سوى « أي » من أسماء الاستفهام والشرط ، نحو : من تضرب ؟ أي : أمن تضرب ؟ و « من » بمعنى « أي » في التبيين في الاستفهام ، وكذا :

(١) من النحويين من يرى أن « رب » اسم مثل كم الخبرية ، وسيذكر الناح ذلك في الكلام عليها في باب حروف الجر ، وهو يميل إلى القول بأنها اسم .

(٢) سيبويه هو شيخ النحاة وإمام البصريين ، وصاحب الكتاب الذي أصبح علماً بالغلبة عند النحويين ، واسمه عمرو بن عثمان وكنيته أبو بشر ، توفي في أرجح الأقوال سنة ١٨٠ هـ . ونحن في تعليلنا على هذا الكتاب لن نتعرض لن يرد اسمهم من العلماء وغيرهم إلا عند ذكره لأول مرة ، لما أكثر من ذكرهم الرضى من أئمة النحو بأسمائهم . وربما أهدنا الحديث عن بعض من يقل ذكرهم . ولولا هذا لأضفنا إلى هذا الشرح مثل حجمه أو أكثر .

مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبَ ، أَي : إِنْ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبَ ، فَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ ،  
بِمَعْنَى «أَيَّ» الشَّرْطِيَّةِ وَالاسْتِفْهَامِيَّةِ .  
هَذَا ، وَلَوْ قُلْنَا : الْحَرْفُ مَا لَا يَبْدُلُ إِلَّا عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ الْإِعْتِرَاضُ بِمِثْلِهَا ،  
وَبِالْكَافِ ، وَرَبِّ ، وَكَمْ .

## خواص الاسم

قال ابن الحاجب :

« ومن خواصه دخول اللام ، والجيم ، والتنوين والاسناد إليه ، والإضافة » .

قال الرضوي :

الفرق بين الحدّ والخاصة ، أن الحد مطرد ومنعكس ، والخاصة مطردة غير منعكسة ، والمراد بالاطراد أن تضيف لفظ كلّ إلى الحد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره ، كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن : كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم .

وكذا تقول في الخاصة : كل ما دخله لام التعريف فهو اسم .

والمراد بالعكس عند النحاة أن تجعل مكان هذين نقيضيهما فتقول : كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ، ولا يصح أن تقول في الخاصة : كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم .

وقد يقال : العكس أن يُجعل المبتدأ خبراً والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والایجاب بحاله ، وهذه عبارة المنطقيين ، فتطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعاً ، نحو : كل اسم : دالٌّ على معنى في نفسه غير مقترن ؛ وتنعكس كلية نحو : كل دال على معنى في نفسه غير مقترن : اسم .

وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا ، نحو : كل ما دخله اللام : اسم ، ولا يقال : كل اسم : يدخله اللام .

قوله « دخول اللام » ، أي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو : الضارب والمضروب فانها لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم ، كما يجيء في الموصولات ، وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب « لو » ، وغير ذلك .

وإنما اختصت لام التعريف بالاسم ، لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال ، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً ، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه .

وأما قول الشاعر :

١ - يقول الخني وأبغض العُجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع<sup>١</sup>  
فليست اللام فيه للتعريف ، بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهة لاسم المفعول ، وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء إلا في ضرورة الشعر .

وإنما اختص الجر بالاسم ، لأنهم قصدوا أن يوفوا الاسم لأصلاته في الإعراب ، حركاته الثلاث ، وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه واحداً منها ، فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والتصب .

---

(١) البيت ، كما قال البغدادي في خزنة الأدب : لذي الخرق الطهوري ، من أبيات يرد بها على أبي مذحور : طارق بن ديسق التلمحي ( من بني ثعلبة ) وأول هذه الأبيات :

أتالي وحيد التلمحي ابن ديسق فقي أي هذا ويله يترع  
وذكر البغدادي خلافاً في اسم ذي الخرق وفي أنه جاهلي . ووضع الاستشهاد بيته الشارح ، وفي شعر ذي الخرق المشار إليه ورد شاهد آخر على مثل ذلك وهو قوله :  
فيستخرج الربيع من ناقاته ومن حجره بالشبيخة يتقصع

وأما التنوين ، فاختص من جملة أقسامها الخمسة بالاسم ، ما ليس للترنم ، فهي إذن ، أربعة أقسام :

أحدها للتنكير ، نحو : صِهْ ، وَمِهْ ، وَدَجْ<sup>٢</sup> ، وسيبويه<sup>٣</sup> ، قيل : ويختص بالصوت واسم الفعل ، وأما التنوين في نحو : رب أحمد ، وإبراهيم ، فليس يتمحض للتنكير ، بل هو للتمكن أيضاً ، لأن الاسم ينصرف ، وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معاً ، فرب حرف يفيد فائدتين ، كالآلف ، والواو ، في مسلمان ، ومسلمون فنقول : التنوين في : رجل ، يفيد التنكير أيضاً ، فإذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن .

وإنما اختص تنوين التنكير بالأسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف .

وثانها للتمكن ، ومعناه كون الاسم معرباً ، فلا يمكن إلا في الاسم ، وإنما لم يجعل لأعراب المضارع علامة لعروضه .

وإنما حذفت علامة الأعراب من غير المنصرف مع كونه معرباً ، لمشايبته للفعل الذي الذي أصله البناء .

وثالثها للتعويض عن المضاف إليه ، كحيثئذ ، ومررت بكل قائماً ، وسيجيء أن المضاف لا يكون إلا اسماً .

ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو : مسلمات ، على الأعرف من أقوالهم ، ولا معنى له إلا في الاسم .

---

(١) يتحدث الرضى في هذا الشرح عن الألفاظ والكلمات بأسلوب المذكر مرة وبأسلوب المؤنث أخرى ولا شيء في ذلك ، على اعتبار اللفظ فيذكر أو الكلمة فيؤنث . ولكنه يسرف في ذلك إلى حد أن يجمع بين الأسلوبين في حديث واحد . كما يأتي بعد قليل .

(٢) دج ، بفتح الدال وسكون الجيم أو كسرهما متونة وهو المراد هنا . وهو اسم صوت لجرع الدجاج ، وسيأتي ذكر ذلك وغيره في أسماء الأصوات من هذا الكتاب .

(٣) المراد حين يسمى به شخص ما ، فيكون نكرة .

وإنما قالوا إنه تنوين مقابلة ، إذ لو كانت للتنوين<sup>١</sup> لم تثبت في قوله تعالى : « من عرفات »<sup>٢</sup> ، ولو كانت للتنكير لم تثبت في الأعلام ، وليست عوضاً عن المضاف إليه ولا للترنم ، فلم يبق إلا أن يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر ، لأن هذا معنى مناسب ، ألا ترى إلى جعلهم نصب هذا الجمع تابعاً للجبر ، كما في جمع المذكر ، فالنون<sup>٣</sup> في جمع المذكر قائم مقام التنوين التي في الواحد ، في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط ، وهو كونه علامة تمام الاسم ، وليس في النون شيء من معاني الأقسام الخمسة المذكورة ، فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط ، وليس فيها أيضاً ، شيء من تلك المعاني ، لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لأن النون أقوى وأجلد بسبب حركتها .

وقال الربيعي<sup>٤</sup> ، وجار الله<sup>٥</sup> : ان التنوين في نحو مسلمات للصرف ، قال جار الله ، وإنما لم تسقط في عرفات ، لأن التأنيث فيها ضعيف لأن التاء التي كانت<sup>٦</sup> فيها لمحض التأنيث سقطت ، والتاء فيها علامة لجمع المؤنث .

وفيما قاله نظر ، لأن « عرفات » مؤنث وإن قلنا إنه لا علامة تأنيث فيها ، لا متمحضة للتأنيث ولا مشتركة ، لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثاً تقول : هذه عرفات مباركاً فيها ولا يجوز : مباركاً فيه ، إلا بتأويل بعيد<sup>٧</sup> كما في قوله :

- 
- (١) أي التنوين ، وكذا في قوله لم تثبت .  
 (٢) تحدث هنا عن النون بلفظ المذكر فقال قائم ، ثم تحدث عن التنوين فوصفه بالتاء .. وقد أشرنا إلى ذلك في الصفحة السابقة .  
 (٣) الربيعي نسبة إلى زبيدة ، وهو أبو الحسن علي بن عيسى الربيعي من علماء القرن الخامس ، أخذ عن السبيري والقاسمي ، توفي ببغداد سنة ٨٤٢٠ هـ .  
 (٤) جار الله : هو العلامة محمود بن عمر الزمخشري ، أقام بمكة زمناً إلى جوار الحرم الشريف فأطلق عليه جار الله ، توفي سنة ٥٣٨ هـ والرضى يذكره بلقبه ، ونسبته .  
 (٥) في النسخة المطبوعة : لأن التاء التي فيها كانت لمحض التأنيث . ولا يفهم المقصود منها إلا بتكلف ، وإصلاحها إلى ما أثبتناه يوضح المراد منها ، وربما كان ما في المطبوعة تحريفاً .  
 (٦) بأن يراد من عرفات المكان أو الموضع .

٢- فلا مزلة ودقت ودقها ولا أرض أبقل أبقالها<sup>١</sup>  
فتأنيها لا يقصر عن تأنيث « مصر » الذي هو يتأويل البقعة .

والأولى عندي ، أن يقال إن التنوين للصرف والتمكن ، وإنما لم يسقط في نحو : من عرفات ، لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط ، وتبع النصب ، وهو خلاف ما عليه الجمع السالم ، إذ الكسر فيه متبوع لا تابع ، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة ، لم يحذف المانع ، هذا ، مع أنه جَوْر المبرد<sup>٢</sup> ، والرجاج<sup>٣</sup> ، ههنا ، مع العلمية حذف التنوين وإبقاء الكسر ، ويروي بيت امرئ القيس :

٣- تورتها من أذرعات وأهلها يثرب أدنى دارها نظر عال<sup>٤</sup>  
بكسر التاء بلا تنوين ، وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروي : من أذرعات ، كسائر ما لا ينصرف .

فعلى هذين الوجهين : التنوين للصرف بلا خلاف ، والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية أيضاً .

- 
- (١) يقصر الشارح الرضي على ذكر الشطر الثاني من البيت وهو موضع الاستشهاد وقد جريت على إكمال الشواهد ما أمكن اعتماداً على ما جاء في خزائن الأدب للبغدادي .
  - والبيت المذكور ورد في شعر لعامر بن جوين الطائي ، في وصف سحابة أمطرت مطراً غزيراً فأثبتت الأرض نباتاً لم تثبت أرض أخرى مثله ، وموضع الشاهد قوله ولا أرض أبقل حيث ذكر الفعل المتحمل لتضمير الأرض باعتبارها مكاناً أو موضعاً وفي البيت تأويلات أخرى .
  - (٢) المبرد هو أبو العباس محمد بن يزيد ، من أشهر علماء البصرة ، أخذ عن الجرمي والملازمي ، واتصل بعلماء الكوفة في بغداد ، من أشهر آثاره العلمية كتابه الكامل في اللغة والأدب ، وله كتاب المختضب في النحو ، توفي سنة ٢٨٥ هـ .
  - (٣) الرججاج : هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، لقب بالرجاج لأنه كان يحترف خراطة الزجاج ، عاش في بغداد وأخط من ثعلب والمبرد توفي سنة ٣٩٠ هـ .
  - (٤) هذا أحد أبيات القصيدة اللاحقة المشهورة لامرئ القيس بن حجر الكندي والتي ألّفها : الاعم صلباً أبها الطلل البالي . وهي من جيد شعره وقد وردت منها شواهد كثيرة في هذا الشرح ، ولهذا شرح البغدادي في خزائن الأدب معظم هذه القصيدة شرحاً موزعاً على ما ذكر من شواهدنا . أما موضع الاستشهاد فقد بينه الشارح الرضي .

وقال بعضهم : التنوين فيه عوص من منع الفتحة .

وأما تنوين الترتم فهو في الحقيقة لترك الترتم ، لأنه إنما يؤتى به اشعاراً بترك الترتم عند بني تميم في روي مطلق ، وذلك أن الألف والواو ، والياء في القوافي تصلح للترتم بما فيها من المد ، فيبدل منها التنوين لمناسبته إياها ، إذا قصد الاشعار بترك الترتم لخلو التنوين من المد ، وهذا التنوين يلحق الفعل أيضاً والمعرف باللام ، قال :

٤ - اقبل اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن<sup>١</sup>  
ولم يسمع دخولها الحرف ، ولا يتمتع ذلك في القياس نحو نؤمن<sup>٢</sup> ، في القافية .

وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيخص باسم الغالي ، لأن الغلو تجاوز الحد ، وحد هذا التنوين أن يكون بدلاً من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترتم ، فإذا دخل القافية المقيدة فقد تجاوز حده ، ويخرج به الشعر عن الوزن ، فهو غال بهذا الوجه أيضاً ، وهو كقوله :

٥ - وقاتم الأعماق خلوي المخترق<sup>٣</sup>

يفتح ما قبل النون تشبيهاً لها بالخفيفة<sup>٤</sup> ، أو يكسر للساكين ، كما في حيثل<sup>٥</sup> ، على ما يجيء في آخر الكتاب .

---

(١) مطلع قصيدة طويلة لجريز . مما حجا به الفرزدق والراعي النعميري وهي إحدى النقائض ومنها البيت المشهور الذي يقول فيه مخاطباً الراعي :

ففضض الطرف أنك من نعيم فلا كعباً بلغت ولا كلاباً

والشاهد فيه إلحاق تنوين الترتم بالفعل وبالمقرون بأن كما قال الفارح : وإلحاق هذا التنوين إنما يكون عند الإنشاء في بعض الحالات : وهو وجه من وجوه إرشاد الشعر .

(٢) التمثيل بنعم في هذا الموضع خطأ ، لأن آخرها ساكن والتمثيل الصحيح يكون برَب مثلاً ، أوليت ، وإنما يصلح التمثيل بنعم في النوع الذي يعده وهو الغالي .

(٣) البيت ، أول أرجوزة مشهورة لرؤبة بن المعجاج وهي أرجوزة طويلة ومنها بعض الشواهد في هذا الشرح وبعد هذا الشاهد : « مشبه الأعلام لماع الخفق » . وكان رؤبة وأبوه المعجاج من أشهر الرجاز . ومن المصعب أن له صبيّاً اسمه رؤبة بن المعجاج ، كان هو وأبوه شاعرين أيضاً ، ورؤبة صاحب الشاهد يكتنأ أباً الجحاف ، أما صبيّه فإنه يكتنأ أباً بيسى .

(٤) أي نون التوكيد الخفيفة .



وإنما الحق في الرويِّ المقيد تشبيهاً له بالمطلق .

وإنما اختص كون الشيء مسنداً إليه بالاسم ، لأن المسند إليه مخبر عنه ، إمّا في الحال أو في الأصل ، كما ذكرنا ، ولا يخبر إلا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة ، وال فعل لا يدل على الذات إلا ضمناً والحرف لا يدل على معنى في نفسه ؛ ولهذا العلة : اختص التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم ، وأما نحو : ضَرَبْتُ وضَرَبُوا ، فالتأنيث والتثنية والجمع فيه راجع إلى الاسم ، وكذا التصغير في نحو قوله :  
٦- ياما أميلح غزلاًناً شذن لنا من هؤلياء بين الضال والسمر<sup>١</sup>  
راجع إلى المفعول المتعجب منه ، أي : هن مُليحات والتصغير للشفقة نحو : يا بني ، فهو شيء موضوع غير موضعه ، كما أن التأنيث في ضَرَبْتُ في غير موضعه .

وأما نحو قوله تعالى : « ربّ ارجعون »<sup>٢</sup> على تأويل ارجعني . ارجعي . وقول الحجاج<sup>٣</sup> يا حرسيّ اضربا عنقه<sup>٤</sup> ، أي : اضرب ، اضرب ، فليس الأول بجمع والثاني بتثنية ، إذ التثنية ضم مفرد إلى مثله في اللفظ غيره في المعنى ، والجمع ضم مفرد إلى مثليه أو أكثر في اللفظ غيره في المعنى ، و : ارجعون ، و : اضربا ، بمعنى التكرير كما ذكرنا ، والتكرير ضم الشيء إلى مثله في اللفظ مع كونه إياه في المعنى للتأكيد والتقرير .

والغالب فيها يفيد التأكيد أن يذكر بلفظين فصاعداً ، لكنهم اختصروا في بعض المواضع بأجرائه مجرى المثني والمجموع لمشابهته لهما من حيث إن التأكيد اللفظي ، أيضاً ، ضم شيء

---

(١) أحد أبيات غزلية أولها :

صبراء لو نظرت يوماً إلى حجر لاأثرت سكاماً في ذلك الحجر

وهي أبيات مختلف في نسبتها قيل إنها للفرجي ونسب لذي الرمة ولجنون بني عامر ، وغيرهم . والاستشهاد به على تصغير فعل التعجب وقد وجهه الشارح كما أن فيه شاهداً آخر على تصغير اسم الإشارة شلوذاً .

(٢) الآية ٩٩ من سورة : المؤمنون .

(٣) الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل الثقفي . والى العراق من قبل عبد الملك بن مروان ، اشتهر بالقوة في حكمه حتى ضرب به المثل في ذلك .

(٤) الشاهد فيه أن الكلام موجّه إلى شخص واحد وهو الحرسيّ أي واحد الحرس وهم الجند الذين حول السلطان ، فقوله : اضربا بصيغة التثنية يراد منها تكرير الفعل لا تكرير الفاعل .

إلى مثله في اللفظ وإن كان إياه في المعنى .

فقوله : اضربا عنقه ، مثل لبيك وسعديك ، وقوله تعالى : « ثم ارجع البصر كرتين »<sup>١</sup> ، في كون اللفظ في صورة المثني وليس به .

واختص الإضافة ، أعني كون الشيء مضافاً بالاسم ، لأن المضاف إما متخصص كما في : غلام رجل ، وإما متعرف ، كما في غلام زيد ، والتعرف والتخصص من خصائص الاسم ، كما مر في لام التعريف .

وأما الإضافة في نحو : ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام ، وإن لم تخصص المضاف ولم تعرفه ، فهي فرع الإضافة المحضة ، فلا يكون المضاف أيضاً في مثلها إلا اسماً .

ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافاً إليه ، لثلا يرد عليه مثل قوله تعالى : « يوم يجمع الله الرسول »<sup>٢</sup> من إضافة الظروف إلى الأفعال ، وعنده بعضهم من خواصه أيضاً ، واعتدوا عن الايراد المذكور بأن المضاف إليه في الحقيقة : المصدر المدلول عليه بالفعل ، أي : يوم جمع الله ، قيل والدليل على أن المضاف إليه هو المصدر : تعرف المضاف به مع خطو الفعل من التعريف ، نحو : أتيتك يومَ قدم زيد الحار ، أو البارد<sup>٣</sup> ، وأما أنا فلا أضمن صحة هذا المثال وبجي مثله في كلامهم .

والظاهر أن المضاف إليه لفظاً في نحو : يوم قدم زيد : الجملة الفعلية ، لا الفعل وحده ، كما أن الاسم في قولهم : أتيتك زمنَ الحجاج أمير ، هي المضاف إليها ، وأما من حيث المعنى ، فالمصدر هو المضاف إليه الزمان في الجملتين .

---

(١) الآية ٤ من سورة الملوك . (٢) الآية ١١٠ من سورة المائدة

(٣) أي أن تعريف الحار والبارد لأتبعهما وصفان لليوم المضاف إلى جملة قدم زيد فاستفاد التعريف لأن مضمون الجملة معرفة في هذا المثال . وتوقف الشارح في صحة وروده .

## المعرب والمبني

### تعريف المعرب

قال ابن الحاجب :

« وهو معرب ومبني ، فالمعرب : المركب الذي لم يشبه »  
« مبني الأصل » .

قال الرضي :

هذا حدّ معرب الاسم لا مطلق المعرب ، لأنه في صنف الأسماء ، فلا يذكر إلا أقسامها ،  
فكأنه قال : الاسم المعرب هو الاسم المركب ، وكذا جميع الحدود التي نذكرها في صنف  
الاسم .

ولفظ المركب يطلق على شيئين : على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر  
أو الأجزاء الآخر ، كما يقال في : ضرب زيد : مثلاً ، إنَّ زيداً مركب إلى ضرب ،  
وضرب مركب إلى زيد ، فهما مركبان ، ويطلق على المجموع فيقال : ضرب زيد ، مركب  
من ضرب ومن زيد .

وهذا كما تقول لأحد الخفّين هو زوج الآخر ، وتقول لهما معاً : زوج ، ومراد المصنف :  
المعنى الأول ، وليس بمرضي ، لأن المركب في اصطلاحهم ، في المجموع أشهر منه في كل  
واحد من جزأيه ، أو أجزائه ، فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركباً من شيئين  
فصاعداً ، كخمسة عشر ونحوه ، وهذا دأب المصنف : يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظاً

غير مشهورة في المعنى المقصود ، اعتياداً منه على عنايته <sup>١</sup> ، وينبغي أن يختار في الحلود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد ، ويحترز عن الألفاظ المشتركة ، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر .

ثم ، وإن نزلنا عن هذا المقام ، وسلمنا أن المركب في الظاهر هو أحد الجزأين أو الأجزاء ، فليس كل اسم مركب إلى غيره غير مشابه لبنى الأصل : معرباً ، بل الاسم المركب إلى عامله ؛ ألا ترى أن المضاف اسم مركب إلى المضاف إليه ، ولا يستحق بهذا التركيب اعراباً ، بل المضاف إليه يستحق بالتركيب الإضافي ، لأن المضاف عامله ، على قول ، أو الحرف المقدر ، على الآخر ، كما يجيء ؛ وكلذا التابع مع متبوعه ، لا يستحق أحدهما بهذا التركيب اعراباً معيناً ، وكلذا أسماء الحروف الموجودة في أوائل السور ، نحو : حم ، ويس .

قوله « مبني الأصل » ، هذا أيضاً من ذلك <sup>٢</sup> ، لأنه اصطلاح مجدد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والأمر ، على ما فسره في الشرح <sup>٣</sup> .

وإن أخذنا لفظ « المبني الأصل » على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور ، دخل فيه مطلق الأفعال وإن كانت مضارعة ، إذ أصل جميع الأفعال : البناء على ما ذهب إليه البصرية ؛ فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ، وجميع باب ما لا يتصرف .

بلى ، إن اختار مذهب الكوفيين من كون المضارع أصيلاً في الإعراب كالاسم ، لتوارد المعاني عليه كما يجيء في بابه ، لم يرد عليه ما ذكرنا .

ولا يرد على تفسيره المبني الأصل بالحرف والماضي والأمر : المصدر في نحو :

---

(١) أي على قصده ومراده .

(٢) قوله : هذا أيضاً من ذلك ، إشارة ما تقدم من نقله للمصنف بأنه يورد في الحلود ألفاظاً غير مشهورة في المعنى المراد منها . (٣) أي شرح ابن الحاجب على رسالته هذه

(٤) المصدر قاعل لقوله : لا يرد ..

أعجبني ضرب زيد عمراً أمس ، وذلك بأن يقال : المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع « أن » أي : أن ضَرَبَ ، وإلا لم يعمل ، فهو مشابه للماضي مع أنه معرب ؛ - لأن<sup>١</sup> مشابه المصدر لطلق الفعل سبب عمله ، لا مشابهته للماضي ، بدليل أنه يعمل وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال .

وإنما ذكر في حدّ المعرب التركيب ، وكونه غير مشابه لمبني الأصل ؛ احترازاً من قسبي المبني ، وذلك لأن الاسم إما أن يُبنى لعدم موجب الإعراب ، أعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة ، وهو<sup>٢</sup> الأسماء المعدّدة تعديداً ، كأسماء العدد نحو : واحد اثنان ثلاثة ، وأسماء حروف التهجّي ، نحو : ألف ، با ، تا ، ثا ، ونحو : زيد ، بكر ، عمرو ، والأصوات ، كتنخ<sup>٣</sup> ، وهدح<sup>٤</sup> ،

والمعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب ، فلهذا قال : المركب ، أي الاسم الذي فيه سبب الإعراب فتخرج هذه الأسماء المجردة عن السبب ، ويحيى في التصريف<sup>٥</sup> في باب التقاء الساكنين ، تحقيق الكلام في الأسماء المعدّدة تعديداً ، إن شاء الله تعالى .

وإما أن يُبنى مع حصول الموجب للإعراب ، لوجود المانع منه ، والمانع مشابهته للحرف أو للفعل على ما يجيء في باب المبني ، وذلك في المضمرات والمبهمات وأسماء الأفعال ، والمركبات ، وبعض الظروف على ما يأتي ؛ فقلوه : الذي لم يشبه مبني الأصل يُخرج هذه الأسماء .

وإنما صح الاحتراز بالجنس أيضاً ، لكون أخص من الفصل بوجه .

(١) تحليل لقوله : ولا يرد على تفسيره .. إلخ .

(٢) وهو أي التبع الذي يبنى لعدم موجب الإعراب .

(٣) نخ صوت لأتانة البعير ، وفيه علة لغات وتأتي في أسماء الأصوات .

(٤) هِدَحْ بكسر الهاء صوت تسكن به صغار الإبل .

(٥) في شرح الشافية الذي ألفه الرضی .



## حكم العرب من الأسماء

قال ابن الحاجب :

« وحكمه أن يختلف آخره لاختلاف العوامل »  
« لفظاً أو تقديرًا » .

قال الرضى :

هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حدّ العرب ، حكماً من أحكامه لازماً له ، جعله النحاة حدّ العرب ، فقالوا : العرب : ما يختلف آخره باختلاف العامل .

قال المصنف<sup>١</sup> ، وهو الحق<sup>٢</sup> ، يلزم منه الدور ، لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر ، بل الاختلاف الذي يصح لفة ، ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة العرب أولاً ، فإن حددنا العرب باختلاف العامل كان معرفة العرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حله ، فيكون دوراً .

---

(١) ممتزجاً على الحدّ الذي ذكره النحاة .

(٢) في بعض النسخ التي أشار إليها السيد الميرجاني : « وهذا الحد بدلاً من قوله « وهو الحق » الذي يعتبر اعتراضاً من الرضى لتأييد رأي المصنف في الاعتراض على تعريف النحاة .

هذا إن قصد تعريف حقيقة العرب لتمييز عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته  
حقه من اختلاف الآخر .

أما إن عُرِف الاختلاف الصحيح لا من معرفة العرب بل بحصول الاختلاف في كلام  
صحيح موثوق به ، كالقرآن وغيره ، جاز تعريف العرب بذلك الاختلاف . لعدم توقف  
معرفته ، إذن ، على معرفة العرب .

إن قيل : أي فرق بين العرب والمبني في الحكم المذكور ؟ فإن المبني ، أيضاً ، يختلف  
تقديراً ، وذلك في أحد قسميه ، أعني المركب منه مع العامل ، نحو : جاءني هؤلاء ، فهو  
مثل : جاءني قاضي .

فالجواب : أن العرب يختلف آخره تقديراً ، أي يقدر الإعراب على حرفة الأخير ،  
ولا يظهر ، إماً للتعلم ، كما في المقصور ، أو للاستتقال ، كما في المنقوص ، بخلاف  
المبني ، فإن الإعراب لا يقدر على حرفة الأخير ، إذ المانع من الإعراب في جملته ، وهو  
مشابهته للمبني ، لا في آخره ، نحو : هؤلاء ، وأمس ، وقد يكون في آخره أيضاً كما  
في جملته نحو : هذا ، فلهذا يقال في نحو : هؤلاء ، إنه في محل الرفع أي في موضع  
الاسم المرفوع ، بخلاف المقصور في : جاءني الفتى ، فإنه يقال : إن الرفع مقدر في آخره .

قوله « لفظاً أو تقديراً » مصدران بمعنى المفعول أي يختلف آخره اختلافاً ملفوظاً أو  
مقدراً ، فهما نصب<sup>١</sup> على المصدر ، ويجوز أن يكون المضاف مقدراً ، أي اختلاف لفظ  
أو تقدير .

### معنى الاعراب

قال ابن الحاجب :

« الإعراب ما يختلف آخره به » .

---

(١) فهما نصب أي منصوبان ، وهو تمييز شائع على ألسنة اللغويين .



قال الرضى :

هذا تمام الحد ، على ما يؤذن به كلامه في الشرح<sup>١</sup> .  
سبب الإعراب  
في الاسم

قال ابن الحاجب :

« ليدل على المعاني المتورة عليه » .

قال الرضى :

بيان لعل وضع الإعراب في الأسماء ؛ والضمير في قوله « آخره » للمعرب وفي قوله « به » لا .

قوله « المتورة » أي المتعاقبة ، قوله « عليه » أي على المعرب ؛ قوله « ليدل » فيه ضمير الاختلاف ، لو ضمير « ما » ويعني . بما : الحركات والحروف ، ويدخل في عموم لفظة « ما » العامل أيضاً ، لأنه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به ، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب ، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين ، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب ، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة ، وإن كان علامة لا علة ، ولهذا سموه عاملاً .

ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم ، أعني أن العامل كالعلة الموجودة بأن يقال : باء الاستعانة : دخولها في الآلة أكثر منه في المؤجد .

ولا يمتنع على الحد بكسر الآخر لأجل ياء الإضافة وياء النسبة وفتحته لأجل تاء التانيث بأن يقال : الإعراب الذي كان على الآخر ، انتفى ، لأجل ياء الإضافة من غير انتقال إلى شيء آخر ، وانتفى لأجل ياء النسبة وتاء التانيث وانتقل إلى الياء والتاء بتركبهما

---

(١) أي في شرح الكافية ، لابن الحاجب نفسه .

مع الاسم ، وهذا تغيير في الآخر ، وكذا في ألف المثني ويائه ، وواو الجمع ويائه .

وذلك <sup>١</sup> لأنه قال : الإعراب ما اختلف آخر المغرب به ، والمغرب ، كما ذكرنا هو المركب مع عامله ، ولا يدخل العامل في المضاف إلى الياء والمنسوب والمؤنث بالثناء والمثني والمجموع إلا بعد لحاق الأحرف المذكورة بها ، لأنك أخبرت ، مثلاً ، في قولك : جاءني مسلمان ، عن المثني ، ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيه ، وكذا البواقي ، فقبل لحاق هذه الأحرف كان الاسم مبنياً لعدم التركيب ، فلم يختلف آخر المغرب بهذه الأحرف .

ولا يقال : ان الحدَّ غير جامع ، لأن التغيير في نحو مسلمان ومسلمون ، ليس في الآخر ، إذ الآخر هو النون ؛ وذلك لأن النون فيهما كالتنوين فكما أن التنوين لروضه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف ، فكذا النونان .

قال المصنف : إنما اخترت هذا الحد ، وهو مختار عبد القاهر <sup>٢</sup> ، على ما نسب إليه الأندلسي <sup>٣</sup> ، على حد <sup>٤</sup> بعض المتأخرين : الإعراب اختلاف الآخر ؛ لأن الاختلاف أمر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعراباً .

ولهم أن يقولوا : إنك أيضاً أثبت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك : ما اختلف آخره به ، ولا يختلف آخر شيء بشيء إلا وهناك اختلاف ، إذ الفعل متضمن للمصدر .

وقال <sup>٥</sup> : ولو ثبت الاختلاف أيضاً ، فهو أمر واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر ، لا من كل واحد منها ، إذ لو لزم آخر الكلمة واحداً منها لم يكن هناك اختلاف ،

---

(١) مرتبط بقوله قبل قليل : ولا يتراض على الحد ..

(٢) الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني من علماء القرن الخامس .

(٣) أبو محمد ، القاسم بن أحمد الأندلسي ، نشأ بالأندلس ونسب إليها ثم تنقل بين دمشق وبغداد حتى توفي بدمشق سنة ٦٦١ هـ وكان قريب العهد من الرضى حيث عاشا معاً في القرن السابع ، قال السيوطي في البنية أن له شرحاً على الفصل للزمخشري . ويوجد عالم آخر اسمه الأندلسي متأخر عن الرضى واسمه أبو جعفر أحمد بن يوسف الرحيمي توفي سنة ٧٧٩ هـ .

(٤) أي إنما اخترته على حد بعض المتأخرين ، أي فضله عليه .

(٥) أي المصنف .

فالاختلاف شيء واحد ، والإعراب بالاتفاق ثلاثة أشياء ، فكيف يكون الإعراب اختلافاً .

ولهم أن يقولوا : هذا منك بناء على أن معنى الاختلاف : انقلاب حركة حركة أخرى ، وانقلاب حرف حرفاً آخر ، والانقلاب من حيث هو هو ، شيء واحد .

والحق : أن معنى قولنا : يختلف الآخر ، أي يتصف بصفة لم يكن عليها قبل ، فإن «زيد» مثلاً في حال الأفراد لم يستحق شيئاً من الحركات ، فلما ضمنت الدال بعد التركيب في حالة الرفع ، فقد اختلفت ، أي انتقلت من حالة السكون إلى هذه الحركة المعينة ، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر ، وانتقال الآخر إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضمة ، وكذا انتقاله إلى الكسرة ، فهنا ثلاثة اختلافات مغاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المنتقل إليها ، وإن كانت داخلة في مطلق الاختلاف .

فالاختلاف ، إذن ، ثلاثة كالأعراب ، والإعراب أيضاً هو الانتقالات المذكورة .

هذا إذا أعرب بالحركات ، وإن أعرب بالحروف ، فاختلاف الآخر ، إذن أحد نوعين : أحدهما : رد حرف محذوف من الكلمة ، فقط ، أو رده مع القلب ، كما إذا أردت ، مثلاً ، إعراب «أب» بالحروف : رَدَدْتُ عليه الواو المحذوفة رفعاً ، ورددتها وقلبها ألفاً في النصب ، وياء في الجر .

وثانياً جعل العين أو الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه ، اعراباً أيضاً ، أو جعله مع القلب اعراباً ، كما جعلت الألف والواو المريدتين علامتين للثنية والجمع في نحو : مسلمان ومسلمون ، علامتي الرفع أيضاً وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر ، وكذا : فوه ، وفو مال ، فقد اختلف حال الواو والألف رفعاً ، لأنهما صارا لشيئين بعد ما كانا لشيء واحد .

وينبغي أن يقدَّر كل واحدة من الكسرتين في نحو : إن المسلمات ، وبالمسلمات ، غير الأخرى ، فالاختلاف في آخره ثلاثة ، فهما كضممتي «فُلُك» مفرداً ، و «فُلُك» مجموعاً<sup>١</sup> .

(١) يقول النحاة : إن ضمة فُلُك مفرداً تعتبر مثل ضمة قَهْل ، وضمته مجموعاً تقابل ضمة خَمَر جمع أحمر ، فهما متغايران تقديرًا .

وكذا فتحنا نحو : إن أحمد ، وبأحمد ، وياما : ان المسلمَين وبالمسلمَين ، وإن المسلمَين وبالمسلمَين .

وليس كذا ألف المثني وواو المجموع ، إذا جُعِلتا اعراباً ، لأن علامتي التثنية والجمع لا يميز حذفهما .

فتبين لك بهذا أن الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالإعراب ، وهو هو ، ولو جعلنا أيضاً ، الاختلاف تحول حركة حركة ، أو حرف حرفاً ، كما فهم المصنف ، فهي ، أيضاً ، ثلاثة اختلافات بحسب التحولات : تحول الضمة فتحة ، وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة ، وكذا في الحروف .

ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل ستة اختلافات ، والحق أن معنى الاختلاف : ما ذكرنا أولاً وهو ثلاثة .

وقال أيضاً : لو كان الإعراب هو الاختلاف ، لزم أن يكون الاسم في أول تركيبه غير معرب ، كما لو جعل ، مثلاً ، « زيد » اسماً لشخص ، ثم ركب مع عامله أول تركيب نحو : جاءني زيد ، فلا اختلاف ، إذ لم تتحول حركة إلى حركة بعد .

والجواب : أن معنى الاختلاف ، كما ذكرنا : انتقال الآخر من السكون إلى حركة ما ، ففيه ، إذن ، اختلاف .

ثم نقول : ولو فسرنا الاختلاف ، أيضاً ، بانقلاب حركة حركة ، لكان الالتزام مشتركاً بينه وبين النحاة ، لقوله : ما يختلف آخره به ، فما لم تنقلب حركة حركة لم يكن ما يختلف آخره به .

فإن قال : أردت ما يكون به الاختلاف ، إذا كان .

قيل : العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد : ما يختلف آخره به ، لا ما يختلف .

قوله « ليدل على المعاني » تعليل لوضع الإعراب في الأسماء ، اعلم أن ما يحتاج إلى التمييز بين معاني الكلم على ضربين .

أحدهما : أن يكون في كلمة معنيان أو أكثر غير طارئٍ أحدهما على الآخر ، كما في الكلم المشتركة ، نحو : « القراء » في الطهر ، والحيض ، و « ضَرْب » في التأثير المعروف ، والسَّير ، وكلنا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكهما ، و « من » للابتداء والتبيين والتبعيض ، فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لأحد المعنيين ، أو المعاني عن الآخر ، لأن جاعله لأحد المعنيين ، واضعاً كان ، أو مستعملأ ، لم يراع فيه المعنى الآخر ، حتى يخاف اللبس ، فيضع العلامة لأحدهما .

والثاني : أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو أحدهما على الآخر أو الآخر ، فلا بدَّ للطارئ أن لم يلزم ، من علامة مميزة له من المطروء عليه ومن ثم احتاج كل مجاز إلى قرينة ، دون الحقيقة ، وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم أن يُطلب له أخف العلامات ، بل قد تغيّر له صيغة الكلمة ، كما في التصغير والجمع المكسر والمفعول المسند إلى المفعول ، كرجيل ، ورجال ، وضَرْب ، وقد يحتل له حرف دال عليه صائر كأحد حروف تلك الكلمة ، كما في المثني والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف ، نحو : مسلمان ، ومسلمون ، ومسلمات ، وزيدني ، ومسلمة ، والمسلم .

وقد تكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة أخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه ، والمضاف إليه الدال على معنى في المضاف .

وإن كان طرفاً المعنى لازماً للكلمة ، فإن كان الطارئ معنى واحداً لا غير ٢ ، ككون الفعل عمدةً فيما تركب منه ومن غيره ، فلا حاجة إلى العلامة ، لأنها تطلب للملتبس بغيره .

وإن كان الطارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء ، فاللافت بالحكمة أن يُطلب له أخف

(١) استعمل الرضى هذا اللفظ مصدراً لطرأ ، وهو مصدر نادر ، ولم أجده في القاموس ولا في الصحاح ولا في اللسان . والرضى يستعمله كثيراً في هذا الكتاب .

(٢) شرح الرضى في باب الاستثناء هذا الاستعمال « لا غير » شرحاً وافياً .

علامة تمكن لازمة ولا يقتصر - للتمييز - على الكلمة الأخرى التي بها طراً ذلك المعنى ، كما اقتصر في المضاف والموصوف ، لأن المعنى المحتاج فيهما إلى العلامة غير لازم لهما ، بخلاف ما نحن فيه .

فاحتاطوا في هذا النوع أنتم احتياط ، حتى إن<sup>١</sup> ، بعد ما طراً بسببه المعنى كأن<sup>٢</sup> هناك علامة لازمة للكلمة الدالة على معناها الطارئ .

ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم ، لأنه بعد وقوعه في الكلام لا بد أن يعرض فيه : إما معنى كونه عمدة الكلام ، أو كونه فضلة ، فجعل علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف الحروف ، أعني الحركات ، وجعلت في بعض الأسماء حروف المد ، وهي الأسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والتون ، لعل نذكرها في كل واحد منها ، ولم تجتلب حروف مد أجنبية لما قصد ذلك ، بل جعلت في الأسماء الستة لام الكلمة أو عينها علامة ، وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين ؛ كل ذلك لأجل التخفيف ، وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات ، للتمد وهي ثلاثة : الفاعل ، والمبتدأ والخبر ، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز ، أو اقتضاها بواسطة حرف ، كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة ، أعني حروف الجر .

ونما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمدة وأكثر منها .

ثم أريد أن يُعَيَّرَ بعلامة ، ما هو فضلة بواسطة حرف ، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر ، فُمَيِّزَ به ، مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة .

---

(١) هكذا جاء في النسخة المطبوعة ، ولا يتم فهم المقصود إلا باعتبار أن اسمها ضمير الشأن فيكون التقدير حتى أنه بعدما طراً .. كأن هناك علامة ..

فصار معنى كون الاسم مضافاً إليه معنى العمدة بحرف : معنى آخر منضماً إلى المعنيين المذكورين علامته الجر ، فإن سقط الحرف ظهر الإعراب المحل في هذه الفضلة ، نحو : الله لأفعلن ، فإذا عطف على المجرور ، فالحمل على الجر الظاهر أولى من الحمل على النصب المقدر ، وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم »<sup>١</sup> ، بالنصب ، فإن سقط الجار مع الفعل لزوماً كما في الإضافة زال النصب المقدر ، كما سيحيي .

ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها لكن نسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم ، فسمي عاملاً ، لكونه كالسبب للعلامة ، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم ، قليل : العامل في الفاعل هو الفعل ، لأنه به صار أحد جزأي الكلام ، وكذا : العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي<sup>٢</sup> والقراء<sup>٣</sup> إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر ؛

واختلف في ناصب الفضلات ، فقال القراء : هو الفعل مع الفاعل ، وهو قريب على الأصل المذكور ، إذ باسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة ، فهما معاً سبب كونها فضلة فيكونان ، أيضاً ، سبب علامة الفضلة .

وقال هشام بن معاوية<sup>٤</sup> : هو الفاعل ، وليس ببعيد ، لأنه جعل الفعل الذي هو الجزء

(١) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٢) الكسائي : هو أبو الحسن علي بن حمزة . من أصل فارسي . تعلم النحو بعد أن كبر ثم صار إماماً فيه وأصبح زعيم نخبة الكوفة وهو أحد القراء السبعة توفي سنة ١٨٩ هـ .

(٣) القراء : هو أبو زكريا : يحيى بن زياد ، أصله من الديلم وكان أعلم أهل الكوفة بالنحو بعد الكسائي . وعنه أخذ النحو ؛ ومع تعصب الزائد ضد سيويه ، وجد كتاب سيويه تحت وسادته بعد موته . له كتاب معاني القرآن توفي سنة ٢٠٧ هـ .

(٤) هشام بن معاوية : أبو عبد الله النحوي الكوفي كان من أبرز أصحاب الكسائي وله آراء بارزة في النحو . وينقل عنه الرضى كثيراً ويطلق عليه : هشام الضرير لأنه كان أعمى . وقد يكتفي الرضى في النقل عنه بقوله وقال هشام ، لاشتهاره .

الأول بانضمامه إليه كلاماً ، فصار غيره من الأسماء فضلة .

وقال البصريون : العامل هو الفعل نظراً إلى كونه المقتضى للفضلات ، وقول الكوفيين أقرب بناء على الأصل المهدد المذكور .

وجعل الحرف الموصل لأحد جزأي الكلام إلى الفضلة عاملاً للجر في ظاهر الفضلة إذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافاً إليه تلك العملة .

ثم ، قد يحذف حرف الجر لزوماً مع الفعل الذي أوصله الحرف إلى الفضلة لغرض التخصيص أو التعريف في الاسم كما يجيء في باب الإضافة فيزول النصب المحلي عن المجرور لفظاً ، لكون الناصب ، أي الفعل مع الفاعل محذوفاً نسبياً منسياً مع حرف الجر الدال عليه ، فكان أصل : غلامٌ زيدٌ : غلامٌ حصل لزيد ، فإذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه أو تعريفه ، مقام الحرف الجار لفظاً فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ، ومعنى أيضاً ، لدلالته على معنى اللام في نحو : غلام زيد ، إذ هو مختص بالثاني ، وعلى معنى « من » في نحو : خاتم فضة ، إذ هو مبین بالثاني ، فيحال عمل الجار على هذا الاسم ، كما أحيى على حرف الجر ، كما يجيء .

فأصل الجر أن يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة ، ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علماً للمضاف إليه فقط : أحدهما فيما أضيف إليه الاسم ، والثاني في المجرور إذا أسند إليه ، نحو مرّ بزيد ، والأصل فيهما أيضاً ذلك كما بينّا .

وكان قياس المستثنى غير المقرغ ، بالأ ، والمفعول معه : الجر أيضاً ، إذ هما فضلتان بواسطة الحرفين ، لكن لما كان الواو في الأصل للعطف ، وغير مختص بأحد القيلين ، وكان « إلا » يدخل على غير الفضلة أيضاً ، كالمستثنى المقرغ ، لم يروا إعمالهما ، فبقي ما بعدهما منصوباً في اللفظ .

هذا ، وأما الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء ، بل معانيها طارئة على معاني ألفاظ آخر ، كما مرّ في حد الاسم

وأما الأفعال فلا يلزمها إلا معنى واحد طارئ ، كما مرّ ، بلى ، قد يطرأ عليها في



بعض المواضع أحد المعنيين المتبسين ، كما في قولك : ما بالله حاجة فيظلمك<sup>١</sup> ، على ما يجيء في قسم الأفعال ، فاعتبر ذلك الكوفيون ، وقالوا إعراب المضارع أصلي ، لا بمشابهته للاسم ، خلافاً للبصريين على ما يجيء في بابه .

فظهر بهذا التقرير أن الأصل في الإعراب : الأسماء دون الأفعال والحروف ، وأن أصل كل اسم أن يكون معرباً .

فإن قيل : كيف حكم بذلك ، وأصل الأسماء الإفراد ، وهي في حالة الإفراد غير مستحقة للإعراب ، كما تقدم في الأسماء المعددة<sup>٢</sup> .

قلتُ : إنما حكم بذلك لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركبة ، فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع ، فبناء المفردات وإن كانت أصولاً للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضاً لها غير وضعي !

وقد خرج من عموم قولهم : أصل الأسماء الإعراب صنفان منها : أحدهما أسماء الأصوات ، كتنخ ، وجه ، ودج ، وده<sup>٣</sup> ؛ لأن الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة ، لأنها لم تكن في الأصل كلمات ، كما يجيء في بابها ، والثاني أسماء حروف التهجّي ، لأنها كالحكاية لحروف التهجّي التي ليست بكلم ، ومن ثم كانت أوائلها تلك الحروف المحكية ، إلا لفظة « لا » ، فإنهم لما لم يمكنهم النطق بالألف الساكنة ، توصلوا إليه باللام المتحركة ، كما توصلوا إلى النطق بلام التعريف الساكنة بالألف المتحركة أعني الهمزة .

وأما « ألفت » فهو اسم الهمزة لأن أوله الهمزة ، فينبغي أن تقول : « لا » ولا تقول :

(١) يأتي في نواصب المضارع أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب النفي يحتمل أكثر من معنى . ومن هنا قال الكوفيون أنه تتماق عليه للماني المختلفة للتفضية للإعراب كالاسم .

(٢) تقدم أن : نغ صوت لإناخة الإبل ، ودج صوت يزجر به الدجاج . وأما جة وده ، فهما لزجر الإبل . وستأتي هذه الكلمات موضحة للماني في باب أسماء الأصوات ،

« لام ألف » ، وأما قوله :

٧ - نكتبان في الطريق لام الف<sup>١</sup>

فقصوده : اللام والمهمزة<sup>٢</sup> ، لا صورة « لا » .

ولو نظر الواضع في الصنفين إلى وقوعهما مركبين ، لكانا معربين في نظره ، فلم يميز أن يصوغهما على أقل من ثلاثة أحرف ، لأنك لا تجد معرباً على أقل من ثلاثة أحرف إلا وقد حذف منه شيء ، كيد ، ودم وقد صاغ كثيراً منهما<sup>٣</sup> على حرفين ، كنخ ، وجه ، وبا ، وتا ، وتا ، وتا ، وإنما صاغ على أقل من ثلاثة ما كان يعرف أنه يكون في التركيب مشابهاً للحرف ، كما ، ومن ، وتاء الضمير ، وكافه ، فعلم أنه يبنى لثبوت علته فجاز بناءه على أقل من ثلاثة .

ثم نقول : لا يلزم الكسائي والقراء ما ألزما في ترفع المبتدأ والخبر ، من أنه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر لأنه يجب تقديم العامل على المعمول ، فيلزم تقدم الشيء على نفسه ، لأن المتقدم على المتقدم على ذلك الشيء .

وإنما لم يلزمهما ذلك ، لأن العامل النحوي ليس مؤثراً في الحقيقة ، حتى يلزم تقدمه على أثره ، بل هو علامة كما مر ، ولو أوجبنا أيضاً تقدمه لكونه كالسبب كما مر ، قلنا : إن كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه ، متأخر عنه من وجه آخر ، فإذا اختلفت الجهتان ، فلا دور : أما تقدم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه وفرعاً له ، وأما تقدم الخبر فلأنه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة ،

(١) هذا أحد أنظار ثلاثة لأبي التاج السجلي . وقيله :

أقبلت من عند زياد كالخرف      تحط وجلاي بخط مختلف ..

وزياد : صديق لأبي التاج كان يسقيه الخمر .

(٢) فكانه قال لاسماً وألفاً ، وقيل انه قصد صورة « لا » وقيل أراد حروف المعجم وذكر منها اللام والألف على سبيل المثال .

(٣) أي من الترميز اللذين تحدثت عنهما ، وهما أسماء الأصوات وحروف المعجم .

لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه ، والغرض وإن كان متأخراً في الوجود ، إلا أنه متقدم في القصد ، وهو العلة الفاعلة وهو الذي يقال فيه : أول الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه ، فترافع المبتدأ والخبر ، إذن ، كعمل كلمة الشرط والشرط ، كل منهما في الآخر في نحو قوله تعالى : « أياً ما تدعوا »<sup>١</sup> ، فاداة الشرط متقدمة على الشرط ، إذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه ، متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمد ، فالمبتدأ والخبر ، على هذا التقدير ، أصلان في الرفع ، كالفاعل ، وليسا بمحمولين في الرفع عليه ، وهو مذهب الأخفش<sup>٢</sup> ، وابن السراج<sup>٣</sup> ،

ولا دليل على ما يُعزى إلى الخليل<sup>٤</sup> من كونهما فرعين على الفاعل ، ولا على ما يعزى إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع .

وعلى التقرير المذكور : التمييز ، والحال ، والمستثنى الفضلة ، أصول في النصب كالمفعول ، وليست بمحمولة عليه ، كما هو مذهب النحاة .

ولما كان مستكرراً في ظاهر الأمر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر في الأذهان من تقدم المؤثر على الأثر ، واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما ، فنسخ عملهما كثير مما دخل عليهما مؤثراً فيهما معنى<sup>٥</sup> ، ككان ، وظن ، وكاد ، وإن ، وأخواتها ، وما ، ولا التبرئة<sup>٥</sup> ، على ما يجيء في أبوابها ، فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة ، وهي اسم

(١) الآية ١١٠ من سورة الإسراء

(٢) الأخفش إذا أطلق كان المراد به : أبا الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه ، وهو الأخفش الأوسط . أما الأكبر فهو أبو الخطاب عبد الحميد شيخ سيبويه والأخفش الأصغر هو أبو الحسن علي بن سليمان تلميذ المبرد .

(٣) ابن السراج هو : أبو بكر محمد بن السري ، أعطى عن المبرد وقرأ عليه كتاب سيبويه توفي سنة ٣١٠ هـ

(٤) الخليل بن أحمد القراهندي أو القرهودي . إمام في النحو واللغة وهو واضع علم العروض ونسب إليه أنه واضع علم النحو وهو شيخ سيبويه وتلميذ أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وغيرهما من أوائل أئمة النحو ، وأكثر ما جاء في كتاب سيبويه منقول عنه .

(٥) يطلق النحاة على « لا » النافية للجنس : لا التبرئة ، لأنها بسبب نفي معنى الخبر عن الاسم كأنها برأت الاسم من الانحصاف بمضمون الخبر .

« ان » و « لا » التبرئة ، وخبر « كان » و « كاد » ومفعولا « ظن » ، ووجه مشابقتها للفضلة  
يجيء في أبوابها .

وإنما جاز تقدم كل واحد من جزأي الجملة الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما  
في الآخر ، والعامل مقدم الرتبة على معموله ، لكن الأولى تقدم المسند إليه لسبق وجود المخبر  
عنه على الخبر ، وإن كان الخبر متقدماً في الغاية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على  
الفعل لأن الفاعل معمول للفعل وليس عاملاً فيه ، كما كان المبتدأ في الخبر <sup>١</sup> .

ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي أعني ما بعد العامل ، لكونها  
فضلات .

فظهر لك أن أصل الاسماء الإعراب ، فما وجدت منها مبنياً فاطلب لبنائه علة ، كما  
نذكره في المضمرات والمبهمات وأسماء الأفعال ، والكنايات وبعض الظروف .

وأما أسماء الأصوات ، وأسماء حروف التهجي ، فبناؤها أصلي ولا يحتاج إلى تعليل ،  
واعرابها في نحو قوله :

٨ - تدعين باسم الشيب في مثلهم جوانبه من بصرة ومسلم <sup>٢</sup>  
وقوله :

٩ - إذا اجتمعوا على ألف وواو وياء ، هاج بينهم جدال <sup>٣</sup>  
معلل بكونهما مركبين ، وهو خلاف الأصل ، والله أعلم بالصواب .

---

(١) أي كما كان المبتدأ عاملاً في الخبر ، بناء على القول بملك .

(٢) البيت من قصيدة لذي الرمة ، يصف الإبل حين قطعها للقفار ، وتدعين أي دعا بعضها بعضاً وروي :  
تتادين . والشيب اسم صوت حكاية لمشافر الإبل عند الشرب يريد أن الإبل شكت العطش في هذا المكان  
القفار الذي تهلم جوانبه والبصرة بفتح الباء الحجازية البيض . والسلام بكسر السين : الحجارة أيضاً ،  
أو أراد بالمثلهم : الحوض للثمد .

(٣) هذا البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاصم الثقفي ، وهو يريد في هذا البيت ذم النحويين ، روي عن  
الأصمعي أنه قال : أنشدني عيسى بن عمر ، بيتاً ، هجابه النحويين وليس المراد أن البيت لعيسى بن عمر ،  
ومعنى البيت أنهم إذا اجتمعوا وتحدثوا في سبب الإعرال في حروف اللمة هاج الجدال بينهم وطالت  
المنافسة .

## أنواع الإعراب ودلالة كل منها على معنى

قال ابن الحاجب :

« وأنواعه رفع ونصب وجر ، فالرفع علمُ الفاعلية » .  
« والنصب علمُ المفعولية ، والجر علمُ الإضافة » .

قال الرضی :

اعلم أن الحركات في الحقيقة أبعاد حروف العلة ، فضم الحرف في الحقيقة ، إتيان بعده بلا فصل ببعض الواو ، وكسره : الاتيان بعده بجزء من الياء ، وفتحه : الاتيان بعده بشيء من الألف ؛ وإلا ، فالحركة والسكون من صفات الأجسام فلا تحلّ الأصوات ، لكنك لما كنت تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد ، سمى الحرف متحركاً ، كأنك حركت الحرف إلى مخرج حرف المد ، وبضد ذلك : سكون الحرف ؛ فالحركة - إذن - بعد الحرف ، لكنها من فرط اتصالها به يُتوهم أنها معه لا بعده بلا فصل ، فإذا أشبهت الحركة وهي بعض حرف المد ، صارت حرف مد تاماً .

وإنما قيل لِعَلَمِ الفاعل رفع ، لأنك إذا ضمنت الشفتين لاختراع هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما ، فالرفع من لوازم هذا الضم وتوابعه ، فسمى حركة البناء ضمّاً ، وحركة الإعراب رفعاً ، لأن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولاً .

وكذلك نصب القم تابع لفتحته ، كأن القم كان شيئاً ساقطاً فنصبته ، أي أقمته  
بفتحك إياه ، فسمي حركة البناء فتحاً ، وحركة الإعراب نصباً .

وأما جرّ الفك إلى أسفل وخفضه فهو ككسر الشيء ، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى  
أسفل ، فسمي حركة الإعراب جرّاً وخفضاً ، وحركة البناء كسراً ، لأن الأولين أوضح  
وأظهر في المعنى المقصود من صورة القم من الثالث ، ثم : الجزم بمعنى القطع ، والوقف ،  
والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف ، فسمي الإعرابي  
جزماً والبنائي وقفاً وسكوناً .

وإنما سميّ العرب معرباً ، لأن الإعراب ابانة المعنى والكشف عنه ، من قوله صلى الله  
عليه وآله : « الثيب يُعرب عنها لسانها » أي يبين وسمي المبني مبناً لبقائه على حالة واحدة  
كالبناء المرصوص .

قوله : « فالرفع علمُ الفاعلية » أي علامتها ، والأولى ، كما يتبين أن يقال : الرفع  
علم كون الاسم عمدة الكلام ، ولا يكون في غير العمدة .

والنصب علمُ الفضلية في الأصل ، ثم يدخل في العمد ، تشبيهاً بالفضلات كما مضى ،  
وعلى قول المصنف : الرفع في الأصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ، ثم يكونان فيما  
يشابههما

وأما الجر فعلمُ الإضافة ، أي كون الاسم مضافاً إليه معنىً أو لفظاً كما في : غلام  
زيد ، وحسن الوجه .

فالرفع ثلاثة أشياء : الضم ، والألف ، والواو ، في نحو : جاء مسلم ، ومسلمان ،  
ومسلمون ، وأبوك .

والنصب أربعة : الفتح ، والكسر ، والألف ، والياء ؛ في نحو : إن مسلماً ومسلمات  
وأباك ، ومسلمين ومسلمين

والجر ثلاثة أشياء : الكسر ، والفتح ، والياء ، في نحو : بزيد ، وبأحمد وبمسلمين ،  
وبمسلمين وبأبيك .

وكل ما سوى الضم في الرفع ، والفتح في النصب ، والكسر في الجر : فروعها كما يجيء ، وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه ، أما كون الرفع أعم ، فلوقوعه على الضم والألف والواو ، وأما كونه أخص فلأن الضم قد يكون علم العمدة كما في : جاء الرجل : وقد لا يكون كما في حيث .

وكذا الكلام في النصب والجر .

وإذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية ، فهي لا تقع إلا على حركات غير اعرابية ، بنائية كانت ، كضمة « حيث » أو ، لا ، كضمة قاف « قفل » ، ومع القرينة تطلق على حركات الإعراب أيضاً ، كتول المصنف بالضمة رفعاً ؛ والكوفيون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقاً .

قوله « وأنواعه رفع ونصب وجر » ، الرفع والنصب والجر عنده : الحركات كما ذكرنا ، أو الحروف ؛ وعلى مذهب من قال : الإعراب : الاختلاف ، قال الرفع انتقال الآخر إلى علامة العمدة ، والنصب انتقاله إلى علامة الفضلة والجر انتقاله إلى علامة الإضافة .

والظاهر في اصطلاحهم أن الإعراب هو الاختلاف ، ألا ترى أن البناء ضده ، وهو عدم الاختلاف اتفاقاً ؛ ولا يطلق البناء على الحركات ؛

وإنما جعل الإعراب في آخر الكلمة ، لأنه دال على وصف الاسم ، أي كونه عمدة أو فضلة ، والدال على الوصف بعد الموصوف .

---

(١) أنظر هامش رقم ١ في صفحة ٢٣ .

## العامل

قال ابن الحاجب :

« والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى » .

قال الرضوي :

إنما يبين العامل ، لاحتياج قوله قبل<sup>١</sup> : ويختلف آخره لاختلاف العامل ؛ إلى بيانه ، ويعني بالتقوم نحواً من<sup>٢</sup> قيام العرض بالجوهر ؛ فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة : كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً إليها ، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه ، بسبب توسط العامل .

فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم ، والآلة : العامل ، ومحلها : الاسم ، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجد للمعاني وعلاماتها ، كما تقدم ، فلهذا سميت الآلات عوامل .

فالباء في قوله « به يتقوم » للاستعانة ، نظراً إلى أن المسمى عاملاً في الحقيقة : آلة ، والمقوم هو المتكلم ، وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل ، ولا شك أن في لفظ المصنف إيهاماً ، لأن الظاهر في نحو : قام به ، وتقوم به : هذا المعنى الأخير . فإذا ثبت أن العامل في الاسم : ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للأعراب ، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافاً إليه العمدة أو الفضلة ، فاعلم أن بينهم خلافاً في أن العامل في المضاف إليه هو اللام المقدرة أو « من » ، أو المضاف ، فمن قال إنه الحرف المقدر نظر إلى أن معناه في الأصل هو الموقع المقدم للإضافة بين الفعل والمضاف إليه ، إذ أصل غلام زيد : غلام حصل لزيد ، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف ، ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدراً ، وإن ضعف مثله في نحو « خير » ،

(١) في البحث السابق على هذا .

(٢) أي معنى قريباً من معنى قيام العرض بالجوهر .



في قول رؤية<sup>١</sup> ؛ وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف إليه أو متبين به ، كما أن نصب « أن » المقدرة في نحو :

١٠ - ألا أيهذا الزاجري أحضر الوشى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي<sup>٢</sup> ضعيف ، فإذا وقع موقعها فاء السببية ، أو واو الجمع ، كما يجيء في نواصب المضارع ، جاز نصبها<sup>٣</sup> مطرداً ، وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبَلْ ، ليس بضعيف .

ومن قال إن عامل الجر هو المضاف ، وهو الأوّل ، قال : إن حرف الجر شريعة منسوخة ، والمضاف مفيد معناه ؛ ولو كان مقلداً لكان « غلام زيد » نكرة ، كغلام لزيد ؛ فمعنى كون الثاني مضافاً إليه حاصل له بواسطة الأوّل ، فهو الجار بنفسه .

وقال بعضهم : العامل معنى الإضافة ؛ وليس بشيء ، لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه ، فهذا هو المعنى المقتضى ، والعامل : ما به يتقوم المعنى المقتضى ، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه ، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول ، أيضاً ، النسبة التي بينها وبين الفعل ، كما قال « خلف »<sup>٤</sup> : العامل في الفاعل هو الاسناد ، لا الفعل .

• • •

---

(١) أي رؤية بن المجاج وقد قيل له : كيف أصبحت . فقال : خير ، أي بخير ، أو على خير .  
(٢) أورد الرضى من هذا الشاهد قوله : أحضر الوشى ، فقط ، وهو موضع الاستشهاد على عمل أن . النصب وهي محذوفة وليس قبلها شيء من الأمور التي تأتي في النواصب . والبيت من معلقة طرفة بن العبد . يقول فيها بعد هذا البيت :

فإن كنت لا تستطيع دفع منيتي فدعني أبادرها بما ملكت يدي

(٣) أي جاز عملها النصب مقدرة .  
(٤) هو خلف بن يوسف الأندلسي الشنتريني من أشهر نحاة المغرب روي أنه كان يحفظ كتاب ميبويه والمقتضب للمبرد وغيرهما ، توفي بقرطبة سنة ٥٣٢ هـ .

## الاسماء المعربة

وحق كل منها من أنواع الإعراب

قال ابن الحاجب :

« فالمفرد المنصرف ، والجمع المكسر المنصرف ، بالضممة رفعاً ، والفتحة نصباً ، والكسرة جرّاً ، جمع المؤنث السالم بالفتحة والكسرة ، غير المنصرف بالضممة والفتحة ، أخوك وأبوك وهنوك وفوك وذو مال ، مضافة إلى غير ياء المتكلم ، بالواو ، والألف ، والياء . المثنى وكلا مضافاً إلى مضمّر ، واثنان ، بالألف والياء ، جمع المذكر السالم ، وأولو ، وعشرون وأخواتها بالواو والياء » .

قال الرضوي :

هذا تقسيم الأسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة ، وذلك أننا بينا أن الرفع ثلاثة أشياء ، والنصب أربعة ، والجر ثلاثة ، فهو يريد بيان محالّ هذه الإعرابات ، وأن كل واحد منها في أي معرب يكون .

فبدأ بمعربات اعرابها بالحركات لأنها الأصل في الإعراب لاختفائها ، وقسمها ثلاثة أقسام : أحدها : ما استوفى الحركات الثلاث ، كل واحدة منها في محلها ، أعني الضمّ في حالة الرفع ، والفتح في النصب ، والكسر في الجر ، وهو شيثان :

أحدهما : المفرد ، أي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعاً ، سواء كان مضافاً ، أو لا ، المنصرف ، احتراز عن غير المنصرف .

وكان عليه أن يضم إليه قيداً آخر ، وهو ألا يكون من الأسماء الستة ، ولا يجوز أن

(١) بحذف حرف العطف في هذا وما بعده ، وهو أسلوب يجري عليه المؤلفون كثيراً ، وبعضهم يميزه في الواو . وفيه خلاف .

يكون قوله « المفرد » احترازاً عن المضاف فيخرج الأسماء الستة ؛ إذ لو احتراز عنه لوجب ألا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلاث .

وثانيها : الجامع لثلاثة قيود ، الجمعية ، احترازاً عن المثنى ، إذ اعرابه بالحروف ، وعن المفرد ، إذ قد مر ذكره ، والتكسير احترازاً عن السالم ، لأن اعراب المذكور منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات ، والانصراف ، احترازاً عن غير المنتصرف نحو مساجد وأنبياء .

وإنما أعرب الجمع المكسر اعراب المفرد ، أي بجميع الحركات إذا كان منصرفاً لمشايبته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفرده ، ويكون بعضه مخالفاً لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة للصيغ ، وأيضاً ، لم يطرد في آخره حرف لين صالح لأن يجعل اعراباً ، كما في الجمع بالواو والنون ، .

قوله « بالضممة رفعاً » ، الجار والمجرور خبر المبتدأ ، وقوله « رفعاً » مصدر بمعنى المفعول كقولهم : الفاعل رَفَعُ أي مرفوع ، وانتصابه على الحال أي مرفوعين ، والعامل فيه الجار والمجرور ، وذو الحال : الضمير المستكن فيه ، والباء في قوله « بالضممة » بمعنى « مع » ، ويجوز أن يكون المعنى : ملتبساً بالضممة ، ومعنى الكلام : هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين ، أي مصاحبين لعلم العملة .

وكذا قوله : « والفتحة نصباً » ، وأمثاله ، وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين ، المجوز عند المصنف قياساً ، نحو : إن في الدار زيداً ، والحجرة عمراً ، على ما يبيح<sup>١</sup> .

والثاني من الثلاثة الأقسام<sup>٢</sup> : ما فيه الضمة رفعاً ، والكسرة جراً ، ونصباً ، وهو شيء واحد ، أعني الجمع بشرطين : أحدهما أن يكون جمع المؤنث احترازاً عن جمع المذكور

(١) يأتي الكلام على العطف على معوملي عاملين مختلفين وما فيه من خلاف بين النحاة ، في باب العطف ان شاء الله .

(٢) تقدم التنبيه على أن هنا الاستعمال للمذهب الكوفي ص ٣٣ من هذا الجزء ، هامش رقم ٢ .

الذي هو بالواو والياء والثاني أن يكون سالماً احترازاً عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال ، أو للنقص والفتح نحو مساجد .

وإنما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر ، اجراءً له مجرى أصله ، أعني جمع المذكر السالم ، على ما يجيء بعد .

والثالث : ما فيه الضمة رفعاً ، والفتحة نصباً وجراً ، وهو ، أيضاً ، شيء واحد : غير المتصرف ، مفرداً كان ، أو مجموعاً مكسراً ، نحو : أحمد ، ومساجد ، وإنما نقص الكسر واتبع الفتح ، لما يجيء في بابه .

ثم نقي بمعربات اعرابها بالحروف ، وقسمها ، أيضاً ، ثلاثة أقسام : أحدها : ما استوفى الحروف الثلاثة ، كلاً في محلها ، وهي الأسماء الستة ، بشرط افرادها ، وكونها غير مصغرة ، وإضافتها إلى غير ياء المتكلم ، لأنها إذا تثنيت أو جمعت ، فإعرابها إعراب سائر الأسماء المثناة والمجموعة ، وكذلك إذا صغرت ، لأن المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوباً ، ليتم وزن فُعيل ، وحرف العلة المجعول اعراباً يجب سكونه ليشابه الحركة ، وإنما اشترط إضافتها إلى غير ياء المتكلم ، لما سيجيء أن المقطوع منها عن الإضافة محرك بالحركات لما سذكر ، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يثنى اعرابه على ما سيجيء .

وتصريحه<sup>١</sup> بهذه الأسماء الستة يفني عن الاحتراز عن تثنيها وجمعها وتصغيرها .

### آراء العلماء<sup>٢</sup>

#### في اعراب الأسماء الستة

فلهم في إعراب هذه الأسماء أقوال : الأقرب عندي أن اللام في أربعة منها ، وهي :

(١) أي تعبيره عنها بالصورة المطلوبة في اعرابها بالحروف . حيث مثل بها مستوفية لهذه الشروط .

(٢) ما تحت هذا العنوان استمرار لكلام الرضى ، وليس لشرح شيء جديد من كلام ابن الحاجب وسيأتي مثل ذلك كثيراً .

أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، أعلام للمعاني المتناوبة كالحركات ، وكذا العين في الباقيين منها أعني : فوك ، وذومال فهي في حال الرفع : لام الكلمة أو عينها ، وعلم العمدة ، وفي النصب والجر : علم الفضلة والمضاف إليه فهي مع كونها بدلاً من لام الكلمة أو عينها : حرف إعراب .

وسنُشيد<sup>١</sup> هذا الوجه بعد ذكر الأوجه المقولة فيها .

فمن سيبويه : أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف ، بل بحركات مقدرة على الحروف ، فأعرابها كإعراب المقصور ، لكن أتبع في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها ، حركات إعرابها ، كما في « امرئ ، وابنم » ، ثم حذفت الضمة للاستئصال ، فبقيت الواو ساكنة ، وحذفت الكسرة ، أيضاً ، للاستئصال ، فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛

والاعتراض عليه : أنه كيف خالفت الأربعة منها ، أعني المحذوفة اللام ، أخواتها ، من « يد » و « دم » ، في رد اللام في الإضافة ، وأيضاً<sup>٢</sup> الفرض من ردها ، إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحرف ؛ وأيضاً ، اتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقل قليلاً<sup>٣</sup> ، وأيضاً ، استفاد من الحروف ، ما يستفاد من الحركات في الظاهر ، فهلاً نجعلها مثلها في كونها أعلاماً على المعاني ؛

وقال المصنف : ظاهر مذهب سيبويه : أن لها إعرابين : تقديري ، بالحركات ، ولفظي بالحروف ، قال : لأنه قدّر الحركة ثم قال في الواو : هي علامة الرفع ؛ وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين ؛

وقال الكوفيون : إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف ، وبالحروف أيضاً ،

(١) أي تقويه ونستدل عليه .

(٢) أبش : أي : أي شيء . وهو تعبير مستحدث جرى على ألسنة كثير من العلماء وهو مختصر من « أي شيء » .

(٣) أي نادر جداً .

وهو ضعيف لمثل ما ضَعَفَ له ما تأول به المصنف كلام سيبويه ؛  
وقال الأَخفش<sup>١</sup> : إنها مزيدة للاعراب ، كالحركات ؛  
ويتعذر ما قال في « فوك » و« ذومال » ، لبقاء المعرب على حرف واحد ، وذلك  
مالا نظير له ؛  
وقال الرُّبَيعي<sup>٢</sup> : إنها معربة بحركات منقولة من حروف العلة إلى ما قبلها وانقلبت  
الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وأُلفاً لانتفاحه ، كما في « ياجل » ؛  
وهو ضعيف ، لأن نفل حركة الاعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت الا وفقاً بشرط  
ن الحرف المنقول إليه ؛  
قال المازني<sup>٣</sup> : إنها معربة بالحركات ، والحروف ناشئة من الاشباع ، كما في قوله :  
. واني حيّا يلذني الهوى بصري من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور<sup>٤</sup>  
وقوله :  
١٢ ينباع من ذفري غضوب جصرة زِيَافة مثل الفتيق المكدم<sup>٥</sup>  
وهو ، أيضاً ضعيف ، لأن مثل ذلك لضرورة الشعر ، ويسوغ حذفه بلا اختلال  
لأى في الوزن ، وأيضاً ، يبقى : « فوك » و« ذومال » على حرف ؛

- 
- (١) الأَخفش والربيعي تقدم ذكرهما وكما قلنا ان نتحدث عن يرد ذكرهم في هذا الباب إلا عند ورود اسمه لأول مرة ، إلا إذا طالع المهد ، أو كان ممن يقل ذكرهم في هذا الشرح .  
(٢) المازني هو أبو عثمان بكر بن محمد ولد بالبصرة ونشأ في بني مازن بن شيبان فنسب إليهم وهو تلميذ الأَخفش سعيد بن مسعدة . توفي سنة ٢٤٩ هـ .  
(٣) استشهاد الشارح بقوله : أدنو فأنظور ، قطع ، على اشباع ضمة الظاء حتى تولدت منها واو . والبيت ثاني بيتين أشدهما لفراء . ولم ينسبهما هو ولا أحد ممن استشهد بذلك البيت .  
(٤) هذا البيت من معلقة عترة العسي ، والضمير في ينباع راجع إلى الرب أو الكحل في بيت قبله وهو :  
وكان ربّاً أو كُحَيْلاً معقداً حسن الوقود به جوانب قمقم

وقال الجرهمي<sup>١</sup> : انقلابها هو الاعراب ، وأما هي ، فاما لام ، أوعين ، فعل قوله ، لا يكون في الرفع اعراب ظاهر ، وهو ضعيف ، لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة ؛ وقال أبو علي<sup>٢</sup> : انها حروف اعراب ، وتدل على الاعراب ؛ فإن أراد أنها كانت حروف اعراب يدور الاعراب عليها ، ثم جعلت كالحركات ، فذلك ما اخترنا ؛ وإن أراد أن الحركات مقدرة الآن مع كونها كالحركات الاعرابية ، فهو ما حمل المصنف كلام سيويوه عليه<sup>٣</sup> ؛

وقال المصنف : ان الواو ، والألف ، والياء ، مبدلة من لام الكلمة في أربعة منها ، ومن عينها في الباقيتين ، لأن دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة<sup>٤</sup> ، فهي بدل ، يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب ، كناء في « بنت » ، تفيد التأنيت بخلاف الواو التي هي أصلها ، ولا يبقى : « ذو » و« فوك » على حرف ، لقيام البدل مقام المبدل منه ؛

هذا آخر كلامه ؛ ويقال عليه : أي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف ، فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثني والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخهما ، أعني علامة التثنية والجمع ، اذ هي من سنخ المثني والمجموع ؛

ثم نقول<sup>٥</sup> :

انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة ، دون الحركة ، على ما اخترنا ، توطئة لجعل اعراب المثني والمجموع بالحروف ، لأنهم علموا أنهم يَحْجُونَ<sup>٦</sup> إلى اعرابها بها ، لاستيقاء

(١) الجرهمي : أبو عُمر صالح بن اسحاق ، وكان معاصراً للمازني وشاركه في الأخذ عن شيوخ البصرة توفي سنة ٢٢٥ هـ .

(٢) أبو علي : الحسن بن أحمد الفارسي أستاذ ابن جني ويقل الرضى عنه كثيراً توفي سنة ٣٧٧ هـ .

(٣) أي وقد أبطلناه فيها تقدم .

(٤) من سنخ الكلمة أي من أصلها وجوهرها .

(٥) هذا ما أشار اليه من قبل بقوله : وسنشد هذا الوجه ص ٧٦ .

(٦) يَحْجُونَ بالبناء للمجهول أي تدفعهم الحاجة .

المفرد للحركات ؛ والحروف وان كانت فروعاً للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات ، إلا أنها أقوى من حيث تولدها منها ، فاستبدت بالحركات المفرد الأول ؛ وإنما كانت الحروف أقوى ، لأن كل حرف منها كحركتين أو أكثر ؛ ففكرها أن يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى ، فاختراروا من جملة المفردات هذه الأسماء ، وأعربوها بهذا الأقوى ، ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الأصل في الاعراب ، وبالحروف التي هي أقوى منها ، مع كونها فروعاً لها ، وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها للحركات الثلاث ، كلاً في موضعه ، وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ، ولا كان كل حرف فيهما في موضعه ؛

وإنما اختاروا هذه الأسماء بخلاف نحو « غد » لمشايتها للمثنى ، باستلزام كل واحد منها ذاتاً أخرى ، كالأخ للأخ ، والأب لابن ، وخصوا ذلك بحال الإضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة ، وخصوا هذه الأسماء من بين الأسماء المفردة المشابهة للمثنى ، لأن لام بعضها وعين الآخر حرف علة ، يصلح أن يقوم مقام الحركات ، فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية ، مع أن اللام في أربعة منها ، كأنها مجلوبة للاعراب فقط ، لكنّها محذوفة قبل نسياً منسياً ، فهي ، اذن ، كالحركات المجتلبة للاعراب ؛

وكذا الواو في « فوك » لأنها كانت مبدلة منها الميم في الافراد ، فلم تردّ إلى أصلها إلا للاعراب ؛

وأما في نحو « حرّ »<sup>١</sup> فليس لامة حرف علة ، وأما نحو : ابن ، واسم ، فهمة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها إياها في النسب نحو : ابنيّ وبنويّ ، فكان لاهما ليست حرف علة ، والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الأسماء واو ، فاختراروها ، لتكون الواو التي فيها أصلاً ، للرفع الذي هو أسبق الاعراب ، فن ثم لم يجعلوا منها نحو : « يد » و « دم » ، اذ لامة ياء ؛

(١) أي القرح . ولامة حاء بدليل جمعه على احرارح .



ثم نقول : جعلوا الواو ياء في الجر ، وألفاً في النصب ، ليكون الألف اعراباً مثل الفتح ، والياء مثل الكسر ، لآ لا فتاح<sup>١</sup> ما قبلها وانكساره ، وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي أثقل من الحركات ، ولتناسب الحركات التي قامت مقامها . لأن الحركات أبعاض حروف المد الساكنة ، وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف ، وللتنبية في الأربعة منها على أن ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب ، وأما في الباقيتين فطرذاً للباب ، ومعنى « حموك » أبو زوجك أو أخوه أو ابنه ، وبالجملة ، فالحم نسب<sup>٢</sup> زوج المرأة ، والهَن ، الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح ، أو غير ذلك ،




---

(١) جاء في النسخة المطبوعة : لافتتاح بلون حرف النبي . وأشار السيد الجرجاني إلى أن في بعض النسخ : لا لافتتاح ما قبلها .. وهي تتفق مع المعنى الذي يقصده الشارح فكان لا بد من إثبات حرف النبي قبل قوله : لافتتاح .

(٢) أي قريب زوج المرأة أيًا كانت صلة القرابة فليس قاصراً على الأب أو الأخ أو الابن وإن كان المستعمل في الكلام مقصوراً على الأب الآن .



## [إعراب المثني ؛ وجمع المذكر السالم]<sup>١</sup>

والثاني من الثلاثة الأقسام التي اعرابها بالحروف : ما رفعه ألف ، ونصبه وجره ياء ، وهو المثني وما حمل عليه ؛

ونعني بالمثنى ، كل اسم كان له مفرد ثم ألحق بآخره ألف ونون ، ليدل على أن معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثني ، فلم يكن « كِلا » على هذا داخلاً في المثني إذ لم يثبت « كلٌّ » في المفرد ؛ وأما قوله :

١٣ - في كلت رجلها مِلَأتِي زائدة<sup>٢</sup>

فالألف مخلوقة للضرورة ، كما يجيء ، وكذلك : اثنان ، إذ لم يثبت للمفرد « اثن » ، لكن « كِلا » ليس بمثنى ، ولا وضعه وضع المثني ، لأن ألفه كألف « عصا » ، بخلاف « اثنان » ، فانه ليس بمثنى كما ذكرنا ، لكن وضعه وضع المثني ، إذ هو قولك : ابنان ، واسمان ، مخلوف اللام مثلهما ، لأنه من الثنّي ؛

وكان عليه ، أن يذكر أيضاً ، مِلَروان<sup>٣</sup> ، إذ لم يستعمل مفردة ، فان زعم أنه ثابت

(١) وما تحت هذا العنوان أيضاً استمرار لكلام الشارح الرضى .  
(٢) بعده : كلتاها قد قرنت بواحدة . وهو في وصف تعامة : والسلامي واحدة السلاميات وهي عقد الأصابع ، قال البغدادي رأيت هذا البيت في حاشية الصحاح ، ونقل أيضاً روايته عن القراء ولم ينسبه لأحد .

(٣) المِلَروان طرفا الأليتين ، وقد ورد استعماله في شعر عترة :  
أحولي تفنض استك ملروبيها لتقتلني فيها أنسا صمارا

ولا يستعمل هذا اللفظ إلا مثنى كما قال الشارح .

في التقدير إذ كأنه كان « مذكرى » ثم ثني ، لم يمكنه مثل ذلك في « ثنيان » فكان عليه أن يذكره ،

وذلك أن معنى « ثناء » ، لو استعمل : طرف الحبل ، وليس في الطرف الواحد معنى الثني ، كما لم يمكن أن يقال لمفرد « اثنان » : « اثن » ، إذ ليس في المفرد معنى الثني ، فالثنايان : طرفا الحبل المثني ، فالثني في مجموع الحبل ، لا في كل واحد من طرفيه ؛

وكان عليه ، أيضاً ، أن يذكر ههنا : هذان ، واللذان ، ونحوهما ، لأن ظاهر مذهبه ، كما ذكر في شرح المفصل : أنها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد ، وقال : ويدل عليه : جواز تشديد نون « هذان » ، وأنهم لم يقولوا : ذيان ، واللذان ، فنحوذان ، واللذان ، عنده ، في المثني ، ينبغي أن يكون مثل : عشرون ، في الجمع ؛ كلاهما صيغة موضوعة وإن ثبت في الظاهر ما يوهم أنه مفردهما ؛

وانما أعرب المثني وجمع المذكر السالم بالحروف ، لأن الحركات استوفتها الآحاد ، مع أن في آخرهما ما يصلح لأن يكون اعراباً من حروف المد ، ومن ثم ، أعرب المكسر ، وجمع المؤنث السالم بالحركات ، وانما أعربا هذا الاعراب المعين ، لأن الألف كان جلباً قبل الاعراب في المثني علامة للثنائية ، وكذا الواو في الجمع ، علامة للجمع ، لمناسبتها الألف بفحثة لقلة عدد المثني ، والواو بقله لكثرة عدد الجمع ، وهذا حكم مطرد في جميع المثني والمجموع ، نحو : ضربا ، وضربوا ، وأتيا ، وأنتما ، وهما ، وهما ، وكما ، وكما ؛

ثم أرادوا اعرابهما ، فإن المثني والمجموع متقدم ، لا محالة ، على اعرابهما ،

- 
- (١) لأن المفرد قد صغر فيها وإن كان التصغير فيه شاذاً . وعدم تصغير المثني يدل على أنه صيغة مستقلة كما قال .
  - (٢) سيأتي في باب غير كان : أن المصنف يختار وقوع خبرها فعلاً ماضياً بدون تقدير قد ، وقال أنه لا حاجة إلى تقديرها في نحو قوله تعالى « ولقد كانوا عاملوا الله من قبل » وسيلذكر آراء النحاة في ذلك وبناقضها .
  - (٣) اقتصر على ذكر الضمير المتصل بنحو أكرمتمك وأكرمتمكو ، لتحديد المراد من التثنية .
  - (٤) أي أن وجودهما متقدم على اعرابهما .

فجعل فيهما ما يصلح لأن يكون إعراباً ، وأسبق الاعراب الرفع لأنه علامة العمد ، كما ذكرنا ، فجعلوا ألف المثني وواو المجمع علامتي الرفع فيهما ، ولم يبق من حروف اللين ، التي هي أولى بالقيام مقام الحركات ، إلا الياء للجبر والنصب في المثني والمجمع ، والجر أولى بها ، فقلبت ألف المثني وواو الجمع في الجر ياء ، فلم يبق للنصب حرف ، فأتبع الجرّ ، دون الرفع ، لكونهما علامتي الفضلات ، بخلاف الرفع ، وترك فتح ما قبل الياء في المثني ، إبقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثني ، مع عدم استقلالها ، وأما الضم قبل ياء الجمع قلب كسر الاستفالة قبل الياء الساكنة لو أبقى ، والتباس الرفع بغيره ، وبطلان السمي<sup>١</sup> لو قلبت الياء لضمه ما قبلها وواو ، مع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحرف ، فارتفع التباس المجمع بالمثني بسبب كسر ما قبل ياء المجمع ان حذف نونهما بالإضافة ؛ وكسر النون في المثني لكونه تنويناً ساكناً في الأصل ، والأصل في تحريك الساكن ، إذا اضطر إليه أن يكسر ، لما يجيء في التصريف ، وفتح في الجمع للفرق ، فحصل الاعتدال في المثني بخفة الألف وثقل الكسرة ، وفي الجمع بثقل الواو ، وخفة الفتحة ، وأما الياء فيهما ، فطارئة للاعراب كما ذكرنا ؛

وقال سيبويه<sup>٢</sup> : حروف المد في المثني والمجمع حروف اعراب ، فقال بعض أصحابه : الحركات مقدرة عليها قياساً على مذهبه في الأسماء الستة ، فالمثني والمجمع ، إذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور ؛

وفهم الاعراب من هذه الحروف يُضعف هذا القول ؛

وقال أبو علي<sup>٣</sup> : لا اعراب مقدر عند سيبويه على الحروف ، لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين ، قال : وانما أبطل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالاً على المعنى ، لأن الانقلاب معنى لا لفظ ، فقصد الاعراب اللفظي ؛

(١) وهو قصد جعل الياء علامة الجر والنصب .

(٢) كتاب سيبويه ج ١ ص ٤ .

(٣) أي الفارسي . وقد تقدم .

ونقول : بأي شيء نعرف أن هذه الحروف كانت في الأصل حروف الاعراب ، ولم لا يجوز ، كما اخترنا ، أن يجعل ما هو علامة المثني والمجموع قبل كونه حرف الاعراب ، علامة الاعراب أيضاً ، فيكون علامة المثني والمجموع وعلامة الاعراب معاً ، إذ لا تنافي بينهما ؛

ثم نقول : الدال على المعنى هو الألف والواو والياء ، وهي لفظية ؛

فان قيل : كيف يكون معرباً بلا حرف اعراب ؟

قلنا : ذلك انما يلزم إذا أعرب بالحركات لأنها لا بد لها من الحروف فأما إذا أريد الاعراب بالحروف ، فان الحرف لا يحتاج إلى حرف آخر يقوم به ،

وقال الأخفش ، والملازني ، والمبرد<sup>١</sup> : إنها دلائل الاعراب ، لا حروف الاعراب ؛ وقال الكوفيون : هي الاعراب .

ومعنى القولين سواء ؛ فان أرادوا أنها زيدت من أول الأمر للاعراب ففيه نظر ، إذ ينبغي أن يُصاغ المثني والمجموع أولاً ثم يعربا ،

وان أرادوا أنهم جعلوا علامتي المثني والمجموع دلائل الاعراب ، فذلك ما اخترناه ،

وقال الجرمي<sup>٢</sup> : هي حروف الاعراب ، وانقلابها علامة الاعراب ، فعلى مذهبه ، يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة ، إذ الانقلاب لم يحصل بعد ، كما ذكرنا على مذهبه في الأسماء الستة<sup>٣</sup> .

وقال بعضهم : الاعراب بالحركات مقدر في مثل الألف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب ؛

(١) تقدم ذكر هؤلاء جميعاً .

(٢) ص ٧٩ من هذا الجزء .

وهذا قريب من قول الكوفيين في الأسماء الستة ، والكلام عليه ما مر هناك<sup>١</sup> ،  
فان قيل : علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة ، وأنتم اخترتم في الأسماء  
الستة وفي المثني والمجموع حصولها قبل تمام حروفها ،  
فالجواب أن حقّ اعراب الكلمة أن يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها  
وفي آخرها ، لما تقدم من أن الاعراب دال على صفات الكلمة ، فيكون بعد ثبوتها ،  
فان كان بالحركات فلا بد أن يكون على حرفها الأخير ، ومحل الحركة بعد الحرف ،  
كما مر ، فتكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة ،  
وأما إذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة ، فلا بد أن يكون الحرف آخر  
حروفها ، ويكون الاعراب بها أيضاً بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لأنها انما تجمل  
اعراباً بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة ؛  
أما نون المثني والمجموع ، فالذي يَقْوِي عندي ، أنه كالتنوين في الواحد في معنى  
كونه دالاً على تمام الكلمة ، وانها غير مضافة ، لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته  
هذا المعنى يكون على خمسة أقسام ، كما مر<sup>٢</sup> ، بخلاف النون ، فانه لا يشوبها من تلك  
المعاني شيء ؛  
وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف  
يكون في بعض المواضع علامة للتذكير ، ولا تسقط النون معها ، لأنها لا تكون للتذكير ؛  
وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو : « يا زيدٌ » و« لا رجلٌ » ، بخلاف النون في نحو :  
« يا زيدان » و« يا زيدون » و« لا مسلمين » و« لا مسلمين » ، لأنها ليست للتمكين  
كالتنوين ؛

(١) ص ٧٧ من هذا الجزء .

(٢) ص ٤٥ من هذا الجزء .

وكذا يسقط التنوين رفعاً وجرّاً في الوقف ، بخلاف النون ، لأنها متحركة واسكان المتحرك يكتفي في الوقف ؛ وان كان الحرف الأخير ساكناً فإن ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط ، حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفاً بعد الفتح لأنه حرف معرّض للحذف ، لعدم لزومه للكلمة ، وضعفه بالسكون ، والوقف محل التخفيف والحذف ، فخفضت<sup>١</sup> بعد الفتح بقلبها ألفاً لخفة الألف ، وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبهما حرف علة ، لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما ، وان كان الساكن حرفاً أخيراً من جوهر الكلمة فإن كان حرفاً صحيحاً ، نحو : ليضرب ، وهـ مـ ، وهـ كم ، بقيت<sup>٢</sup> بحالها ، وكلنا ان كانت ألفاً لخفضها ، نحو : الفتى ، وحبل ، ويخشى ، وان كانت واولاً ، أو ياء ، نحو : القاضي ، ويرمي ، ويدعو ، فالأولى الاثبات ، وجاز الحذف ، كما يجيء في باب الوقف ؛

وقال سيبيويه : النون في الأصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معاً<sup>٣</sup> ، لأن حروف المد ، عنده ، حروف اعراب امتنعت من الحركة فجيء بالنون بعدها ، عوضاً من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة ، والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض أصحابه ، لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ، ثم انه رجع جانب الحركة مع اللام ، أي جعل عوضاً منها بعد ما كان عوضاً منهما ، فثبت معها ثبات الحركة ، وجانب التنوين مع الإضافة فحذف معها حذف التنوين ، فهي في نحو : جاءني رجلان يا فتى ، عوض منهما ، وهو الأصل ، وفي : الرجلان ، عوض من الحركة فقط ، وفي : رجلا زيد ، من التنوين فقط ، وفي : رجلان ، وقفنا ، ليس عوضاً منهما ولا من أحدهما ، وفي نحو : يا زيدان ، ولا رجلين ؛ عوض من حركة البناء فقط ؛

(١) يريد التنوين

(٢) الحديث عن الحرف الأخير من الكلمة . وقد جرى هنا على التصير عنه بأسلوب المؤنث : في قوله بقيت .. وكلنا ان كانت ألفاً لخفضها .. الخ .

(٣) كتاب سيويه ج ١ ص ٤ .



وفيما قال بُعد ، لأن حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة ، مُغنية عن التعويض من الحركة ؛

وقال بعض الكوفيين : انه تنوين ، حركت للساكنتين فقويت بالحركة ، وهو ما اخترنا ، ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التام ، لا في المعاني الخمسة ؛

وقيل : هو بدل من الحركة وحدها ؛ وهو ضعيف لحذفها في الإضافة ،

وقال القراء : هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالألف ، والمثنى المرفوع ؛

وثبوته مع اللام يضعفه ، وكذا مع الياء وواو الجمع ؛

وقيل : هو بدل من تنوينين في المثنى ، ومن أكثر في المجموع ، بناء على أن المثنى ، كان في الأصل مفرداً مكرراً مرتين ، والجمع مفرداً مكرراً أكثر منهما ؛

ودون تصحيح ذلك خوط القتاد ، ومع تسليمه نقول : انها مصوغان صيغة اسم مفرد ، ككيلا ، ورجال ، وعشرة ، فلا يستحقان الا تنويناً واحداً لأنه أهمل ذلك التكرير اللفظي ؛

---

(١) أي دون التباه . وهذا مبالغة منه في الرد على هذا الرأي .



## [ كلا وكلتا ]<sup>١</sup> [ وتفصيل أحكامهما ]

وأما « كلا » فاعرب اعراب المثنى ، لشدة شبهه به لفظاً ، بكون آخره ألفاً ، ولا ينفك عن الإضافة ، حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ، ومعنى ، بكونه مثنى المعنى ، وخص ذلك بحال إضافته إلى المضمّر ، وهو ثلاثة أشياء ، نحو : كلاهما ، وكلاكما ، وكلانا ، لأنه إذا كان مضافاً إلى المضمّر فالأغلب كونه جارياً على المثنى تأكيداً له نحو : جاءني الرجلان كلاهما ، وجئتهما كلاكما ، وجئتنا كلانا ، وإن جاز أيضاً ، أن تقول : كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيداً ، وكذا : كلاكما جئتما ، وكلانا جئنا ، وإذا كان في الأغلب جارياً على المثنى ، وهو موافق له معنى ولفظاً ، كما مر ، وأصل المثنى أن يكون معرباً ، فالأولى جعله موافقاً لمتبوعه في الاعراب ، ثم طُرد ذلك فيما إذا إذا لم يتبع المثنى المعرب نحو : جئنا كلانا ، وجئتما كلاكما ، وجاءا كلاهما ، وكلاهما جاءاني<sup>٢</sup> ،

---

(١) هذا العنوان كما تقدم في الأسماء الستة والمثنى . وما يملأ استمرار الكلام للشارح .  
(٢) كلاهما جاءاني بتثنية الضمير العائد على كلا أحد وجهين جاذبين . والمؤلف يستعمل كلا من الوجهين .

وأما إذا أضيف إلى المظهر فانه لا يجري على المثني أصلاً ، إذ لا يقال جاءني أخواك  
كلا أخويك ؛

وكتانة يعربونه ، مضافاً إلى المظهر أيضاً أعراب المثني ؛

وذكر صاحب المغني<sup>١</sup> أن بعض العرب يثبت الألف في «كلا وكتنا» مضافين إلى  
المضمر في الأحوال كلها ، كما في المضافين إلى المظهر ،

ولا أدري ما صحته !

وألف «كلا» بدل من الواو عند سيبويه ، لابتدال التاء منها في المؤنث كما في بنت ،  
وأخت ، ولم تبدل التاء من الياء إلا في «الثنتين» ؛

وقال السيرافي<sup>٢</sup> : هو بدل من الياء لسماح الإمالة فيه ؛

وأما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في امالة الألف المنقلبة عن الواو ، ويحيي الكلام  
عليه في باب الامالة ؛

«وكتنا» : فعل<sup>٣</sup> ، والألف للتأنيث جعل اعراباً كما في «كلا» وإنما جيئ بالألف  
للتأنيث بعد التاء ولم يكن جمعاً بين علامتي تأنيث ، لأن التاء لم تتمحض للتأنيث ، فلهاذا  
جاز توسطها ، بل فيها راحة منه لكونها بدلاً من اللام في المؤنث ، كأخت ، وبنت ،

---

(١) صاحب المغني الذي يقصده الشارح هو منصور بن فلاح اليمني من علماء القرن السابع . وكان معاصراً للرضي  
فقد ذكر في كشف الظنون أنه انتهى من تأليف كتابه «المغني» سنة ٦٧٢ هـ والرضي انتهى من تأليف هذا  
الشرح سنة ٦٨٦ هـ . ولم يذكره الرضي باسمه في هذا الشرح وترجم له السيوطي في بقية الوعاة ولم يذكر  
من مؤلفاته «المغني» ولكنه نقل عنه في كتابه : الأشباه والنظائر كثيراً ، باسمه مرة ، وبقوله صاحب  
المغني أخرى .

(٢) السيرافي هو أبو سعيد بن عبد الله نشأ بسيراف من بلاد فارس ورحل إلى عُمان وانتهى به المطاف في بغداد  
وأخذ عن ابن حريد وابن السراج وشرح كتاب سيبويه توفي سنة ٣٦٨ هـ .

(٣) ومن هنا ترسم بالياء أحياناً .

وثنتان ، ولهذا لم يفتح ما قبلها ، ولم تنقلب تاء بنت وأخت في الوقف هاء ، وأجاز يونس<sup>١</sup> :  
أُخْتِي وَبَنِي ، ولو كانت لمحض التأنيث لم تجز هذه الأمور ، والألف ، أيضاً ، لما كانت  
تتغير للأعراب صارت كأنها ليست للتأنيث ، فجاز الجمع بينهما ؛

وعند الجرمي : وزنه فِعْتَل ، ولم يثبت مثله في كلامهم ؛

وعند الكوفيين : الألف في : كلا ، وكلتا للتثنية ، ولزم حذف نونيهما ، للزومهما  
للاضافة ، وقالوا : أصلهما «كُلٌّ» المفيد للإحاطة ، فخفض بحذف إحدى اللامين ،  
وزيد ألف التثنية ، حتى يُعرف أن المقصود : الإحاطة في المثنى ، لا في الجمع ، قالوا :  
ولم يستعمل واحدهما ، إذ لا إحاطة في الواحد ، فلفظهما كلفظ الاثنين سواء ؛ وقالوا :  
ويجوز للضرورة : استعمال الواحد ، قال :

في كلت رجلها سلامي زائدة كلتاهما مقرونة بواحدة<sup>٢</sup> - ١٣

وقال :

١٤- كلت كفيه توالي دائماً يجيوش من عقاب ونعم<sup>٣</sup>

والجواب : أنها لو كانا مثنيين ، لم يجوز رجوع ضمير المفرد إليهما ، قال :  
١٥- كلانا إذا ما نال شيئاً أقاته ومن يحترث حرثي وحرثك يهزل<sup>٤</sup>

(١) يونس بن حبيب الضبي وكنيته أبو عبد الرحمن من أوائل أئمة النحو أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وواجه  
العرب وأخذ عنهم وتلقى عنه الكسائي والقرءاء ، ونقل عنه سيبويه كثيراً في كتابه ، توفي سنة ١٨٢ هـ .

(٢) تقدم هذا الشاهد قريباً ص ٨٣ من هذا الجزء ، بالرسم المذكور معه . وكذلك نفعل في كل ما يتكرر  
ذكره من الشواهد .

(٣) شرح البندادي وبين وجه الشاهد فيه ولم ينسبه .

(٤) الأرجح أن هذا البيت من أبيات لتأبط شراً - ثابت بن جابر ، وهو يتحدث عن الذئب الذي جاء ذكره  
في بيت قبل هذا . وزعم بعضهم أنه من معلقة امرئ القيس وأنه بعد قوله في المعلقة :

كأن الثريا علفت في مصابها بأمراس كسان إلى صمّ جندل

ومعنى قوله : ومن يحترث حرثي وحرثك يهزل : ان كسي وكسبك قليل ، ومن يكون مثلكا في كسبه  
يموت من الخزال ، وقيل فيه أوجه أخرى .

وقال تعالى : « كلتا الجنتين آتت أكلهما »<sup>١</sup> ، وَلَوْجَبَ قلب أفيهما نصباً وجرّاً ، أضيفاً إلى المضمر ، أو إلى المظهر ، كسائر الثاني<sup>٢</sup> ، وأما البيتان ، فالألف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ، ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله « في كلت » وضمه في قوله « كلت كفيه » ، ولكان معنى المفرد مخالفاً لمعنى المثني ؛

واعلم أن كلا وكلتا ، لا تضافان إلا إلى المعارف ، لأن وضعهما للتأكيد ولا يؤكد التأکید المعنوي الا المعارف ، كما يجيء في بابہ ؛

والمضاف إليه يجب أن يكون مثني ، إما لفظاً ومعنى ، نحو : كلا الرجلين ، أو معنى ، نحو : كلانا .. ، ولا يجوز تفريق المثني الا في الشعر ، نحو : كلا زيد وعمرو ، والحاقي التاء بكلا مضافاً إلى مؤنث أفصح من تجريده ، نحو : كلا المرأتين ، ويجوز الحمل على اللفظ مرة ، وعلى المعنى أخرى ، قال تعالى : « كلتا الجنتين آتت أكلهما » ، ثم قال : « ولجرتا خللهما نهراً »<sup>٣</sup> ؛

والقسم الثالث ما فيه الواو والياء ، قال : إنما افردت « أولو » ، وعشرون وأخواتها بالذكر ، لأن جمع المذكر السالم : كل اسم ثبت مفردة ثم ألحق بذلك المفرد واو ونون ، دلالة على ما فوق الاثنين ، وليس « أولو » و « عشرون » وأخواتها<sup>٤</sup> كذلك ، لأن « أولو » موضوع وضع جمع السلامة ، وليس به ، إذ لم يأت « أول » في المفرد ، وكذا ، عشرون وأخواته ، وليس « عشر » و « ثلاث » و « أربع » آحاداً لعشرون وثلاثون وأربعون ، وإن أوهم ذلك ، إذ لو كان كذلك لقبل لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها : عشرون ، لأن أقل الجمع ثلاثة ، وكذا قبل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها ؛

(١) من الآية ٣٣ من سورة الكهف .

(٢) يريد كسائر المثنيات . والكلمة هكذا وردت في النسخة المطبوعة .

(٣) متصلة بالآية السابقة ٣٣ سورة الكهف .

(٤) أي أخوات عشرين . وهي ثلاثون ... إلى تسعين ويسمونها العقود .

وأما عِلْيُون ، وقِلُون<sup>١</sup> ، ونحوها ، فانها جمع عِليُّه ، وقلة ونحوها وان كانت على خلاف القياس ؛

هذا قوله ، ولنا أن نحدّ المثنى بأنه اسم دال على مفردين في آخره ألف ، أو ياء ، ونون مزیدتان ، فيدخل فيه : اثنان ، وثنيان ومنروان ، واللذان ، وهذان ، بخلاف «كلا» ، فلا نحتاج إلى أفراد هذه المثنيات بالذكر ؛ ونحدّ جمع المذكر السالم بأنه اسم دال على أكثر من اثنين في آخره ولو ، أو ياء ، ونون مزیدتان ، فيدخل فيه أولو ، وعشرون وأخواته ؛

وأما دَوُو ، فهو داخل في حد الجمع المذكور على أي وجه كان ، لأن واحده : دُو ، قال :

١٦- فلا أعني بذلك أسفليكم ولكني أريد به الدُّوينا<sup>٢</sup>



---

(١) قِلُون جمع قلة ، وهي لمة للصبيان ، تتخذ من الأحواد ، والمعنى .  
(٢) هذا البيت من قصيدة طويلة للكاتب بن زيد يهجو بها أهل اليمن ، والمعنى : لا أقصد بهجائي أراذلكم وأسافلکم وإنما أعني به الدوينا أي الملوك والأكابر وكانوا يلقبون (بنوكندا) كلدي نواس وذی رعين وذی یزن الخ .





## الإعراب اللفظي والإعراب التقديري

قال ابن الحاجب :

« التقدير فيما تَعَذَّر ، كعصا ، وغلامي مطلقاً ، أو استقل ، كفاض رفعاً وجراً .  
ونحو « مسلمي » رفعاً ، واللفظي فيما عداه » ؛

قال الرضي :

هذا بيان أن الاعراب المذكور ، في أي الأسماء المعربة يكون مقدراً ، وفي أيها يكون ظاهراً ، حَصَرَ الأسماء المقدَّرة الاعراب لا مكان ضبطها فبقي ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب ، قوله « فيما تَعَذَّر » ، أي في معرب تَعَلَّر اعرابه ، فحذف المضاف وهو « اعراب » وأقام المضاف إليه ، أعني الضمير ، مقامه ، فصار مرفوعاً ، فاستتر في الفعل ؛  
اعلم أن تقدير الاعراب لأحد شيئين : إما تَعَذَّر النطق به واستحالته وإما تَعَسَّر واستثقاله .

فالمتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الإطلاق ، أي رفعاً ونصباً وجراً ؛  
الأول باب « عصا » يعني كل معرب مقصور ، فانه يتعَلَّر اعرابه لفظاً في الأحوال الثلاث ، لأن الألف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفاً آخر ، أي همزة ، فلا

يمكن تحريك الألف مع بقائه ألفاً ، والثاني باب « غلامي » ، يعني كل مفرد احترازاً عن نحو: غلاماي ، ومسلمي ، مضافاً إلى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقاً أيضاً ، لأن اعراب المضاف متأخر عن اضافته ، وذلك لأن الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله ، كما نقرر ، فقي قولك : جاء غلام زيد ، مثلاً ، لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسنداً إليه ، أي كونه عمدة الكلام ، اذ هو المقتضى لرفع الأسماء ، وكونه مسنداً إليه مسبوق بشيئته أولاً في نفسه ، والمسند إليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام ، بل الغلام المتصف بصفة الإضافة إلى زيد ، فالاعراب مسبوق بالإضافة فالأول الإضافة ثم كون المضاف عمدة أوفضلة ، ثم الاعراب .

ثم نقول : لما أضافوا الاسم المفرد إلى ياء المتكلم ، التزموا أن يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها ، فلما أرادوا الاعراب بعد ذلك وجعلوا محل الاعراب مشغولاً بحركة لازمة ، واحتمل الحرف لحركتين متخالفتين كانتا أومئاليتين ، مستحيل ضرورة .

وكذا في نحو : قاضي في المفرد ، يستحيل ظهور الاعراب فيه لوجوب ادغام حرف الاعراب .

وأما المستقل اعرابه فشيئان ، يستقل في أحدهما رفعاً وجرأ ، وفي الآخر رفعاً ، فالأول الاسم المنقوض ، أي الذي حرف اعرابه ياء قبلها كسرة ، فيستقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها ، وذلك محسوس لضعف الياء ، وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة ، فان سكن ما قبلها ، وما قبل الواو ، لم تستقل الحركتان عليهما ، نحو : ظبي ، ودلو ، وكرسى ، ومغزو ، وأما الفتحة فلخفتها لا تستقل على الياء مع كسرة ما قبلها ، نحو : رأيت القاضي .

ويسمى هذا النوع منقوصاً لأنه نقص حركتين ، وسمي نحو : الفنى ، والعصا ، مقصوراً ، لكونه ضد الممدود ، أولكونه ممنوعاً من مطلق الحركات ، والقصر : المنع ، والأول أولى ، لأنه لا يسمى نحو : غلامي مقصوراً وان كان ممنوعاً من الحركات الاعرابية أيضاً .

هذا ، مع أنه لا يجب اطراد الألقاب ، وأيضاً ، ملهـب النحاة أن نحو : غلامي

مبني على ما يجيء ، والمقصور من ألقاب العرب .

والثاني : كل جمع مذكر سالم مضاف إلى ياء المتكلم ، فإن رفعه ، وحده ، مقدر فيه ، وذلك نحو : جاءني مسلمي والأصل مسلموي ، اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين وأولاهما ساكنة مستعدة للإدغام ، قلب أقلهما إلى أخفهما ، أعني الواو إلى الياء ، إذ المراد بالإدغام التخفيف ، وكلما يعمل لو كانت الثانية واوا ، نحو سيد وميت ، وإن كان القياس في إدغام المتقارين قلب الأول إلى الثاني ، كما يجيء في التصريف ، إن شاء الله تعالى ، وأدغم بعد القلب أولاهما في الأخرى وكسرها قبل الياء لإتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ، ولكون الضمة قريبة من الطرف ، والطرف محل التفسير ، فن ثم ، لم يكسر الضم في نحو : سئل ، وميّل ، أي لأنه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يتم به ، ولم يكن الضم قريباً من الطرف ، وليست الياء الساكنة المدغمة ، في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة ، فإن ذلك لا يجوز فيها ، ولذا قيل في جمع أبيض : بيض ، وفي « فعل » من الطيب : طوي ، وأما المدغمة في المتحركة ، فكانها متحركة ، لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد ، فنحو سئل كهياً .

وإن كان الاسم الذي قلب واوه ياء للإدغام في الياء ، على أخف الأوزان ، أي ثلاثياً ساكن الوسط ، جُوزوا ، أيضاً ، بقاء الضم على حاله ، فقالوا في جمع ألوي ، لئ ، فثبت أن الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاءني مسلمي .

وأما في حالة الجر والنصب ، فالياء باقية ، إلا أنها أدغمت ، والمدغم ثابت ، ولعله إنما لم يعد نحو : جاءني صالحو القوم ، وصالحو القوم ، ورأيت صالحي القوم ، ومررت بصالحي القوم ، من المقدحرفة ، لظهور عروض الحذف لأن الكلمتين مستقلتان ، بخلاف نحو : مسلمي ، فإن المضاف إليه لكونه ضميراً متصلاً ، كجزء المضاف .

(١) أي التي تكون قريبة من الطرف .

(٢) أي امتناع انضمام ما قبلها ، وكان أوضح من هذا أن يقول فإن ذلك يجوز فيها وتكون الإشارة إلى انضمام ما قبلها . أو أن ذلك لا يجتمع فيها .

وأما لفظة « في »<sup>(١)</sup> في الأحوال الثلاث ، فقد دخلت في باب « غلامي » فلذا لم  
تفرد بالذكر .

وكان عليه أن يعدّ في المستقل اعرابه : الموقف عليه رفعاً وجراً بالسكون نحو جاءني  
زيد ، ومررت بزيد ، وأن يعدّ في قسم المتعذر اعرابه مطلقاً : المحكيّ في نحو : مَنْ  
زيد ، وَمَنْ زيدا ، وَمَنْ زيدٍ ، لكونه معرباً مقدراً لاعراب وجوباً ، لاشتغال محله بحركة  
الحكاية .

واعلم أن مذهب النحاة أن باب « غلامي » مبني لإضافته إلى المبني ، وخالفهم  
المصنف ، كما رأيت ، لأنه عدّه من قسم المعرب المقدّر اعرابه وهو الحق ، بدليل اعراب  
نحو : غلامه ، وغلامك ، وغلامي .

ومن أين لهم أن الاضافة إلى المبني مطلقاً سبب البناء ، بل لها شرط ، كما يجيء  
في الظروف المبينة .

فإذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر ، اما مطلقاً ، أو في بعض الأحوال دون بعض ،  
فما بقي من المعربات : اعرابه ظاهر ، وهو قوله : « واللفظي فيها عداه .

• • •

### مالا ينصرف حصر العلل المانعة من الصرف ووجه مشابهته للفعل

قال ابن الحاجب :

« غير المنصرف ما فيه علتان من تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامهما ، وهي :

---

(١) أي لفظ « لو » مضافاً إلى ياء التكلم .

« عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب »  
 « والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول قريب »  
 « مثل : عمر ، وأحمر ، وطلحة ، وزينب ، وإبراهيم ومساجد ومعديكرب »  
 « وعمران ، وأحمد ، وحكمه أن لا كسروا تنوين » ؛

قال الرضوي :

أعلم أولاً أن قول النحاة : ان الشيء الفلاني علة لكذا ، لا يريدون به أنه موجب له ، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم ، لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم ، والحكم في اصطلاح الأصوليين : ما توجه العلة ، وإياه عني المصنف بقوله : « وحكمه أن : لا كسروا تنوين » ، لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف يقتضي العلتين ، وتسميتهن ، أيضاً ، لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سبباً وعلّة ، مجاز ، لأن كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة إذ اجتماع اثنين منها يحصل الحكم ، فالعلة التامة ، إذن ، مجموع علتين ، أو واحدة منها تقوم مقامهما ، مع حصول شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله تعالى :

ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف لغير المنصرف : ما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو التناسب ، وكذا المجموع بالألف والتاء علماً ، والمجموع بالواو والنون علماً للمؤنث ، كمسلمات ومسلمون ، وإن لم يحذف منهما الكسر والتنوين ، لثبوت العلتين في جميع ذلك .

ففي قوله بعد : « ويميز صرفه للضرورة أو التناسب » نظر ، لأن الصرف ، على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعبرين ، وعن السبب القائم مقامهما ، وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما ، فكان الوجه أن يقول ، ويزول حكم غير المنصرف للضرورة أو للتناسب ، لأن حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة ، بخلاف حكم المرب أعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً فانه لا يتخلف عن علة الاعراب .

وعلى ما حدّ النحاة غير المنصرف أعني قولهم : هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين ،

يجوز أن يقال : يجوز صرفه للضرورة .

وكذا ، على ما حدّ المصنف ، يكون ما دخله اللام أو الإضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف ، وعند غيره هو منصرف ، سواء قالوا : ان الكسر سقط تبعاً للتونين ، أو قالوا : ان الكسر والتونين سقطا معاً ، وذلك أن أكثرهم قالوا : ان الاسم لما شابه الفعل ، حذف لأجل مشابهته إياه علامة تمكنه التي هي التونين ، أي علامة اعرابه ، لأن أصل الاسم الاعراب ، وأصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التونين ، وقالوا : ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف ، وقوّوا هذا القول بأنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تونين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر ، فظهر أن سقوطه لتبعية التونين لا بالأصالة .

فعل قول هؤلاء : نحو الأحمر ، وأحمركم ، منصرف لأن التونين لم يوجد فيحذف ، كما في أحمران وأجمعون .

وقال بعضهم : انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتونين معاً لمنع الصرف ونحو : الأحمر وأحمركم ، عندهم ، أيضاً منصرف ، لأن الكسر والتونين لم يحذفا ، ولا أحدهما مع اللام والإضافة لمنع الصرف .

والأول أقرب أعني أن الكسر سقط تبعاً للتونين ، وذلك أنه يعود في حال الضرورة مع التونين تابعاً له ، مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر ، إذ الوزن يستقيم بالتونين وحده ، فلو كان الكسر حذف أيضاً لمنع الصرف كالتونين ، لم يعد بلا ضرورة إليه ، إذ مع الضرورة ، لا يرتكب الا قدر الحاجة .

وانما تبعه الكسر في الحذف ، لأن التونين يحذف لا لمنع الصرف أيضاً ، كما في الوقف ، ومع اللام والإضافة والبناء ، فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقط الا لمشاكلة الفعل لا للإضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر ، فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل

الفعل ، ولهذا يؤتى بنون العماد<sup>١</sup> في نحو : ضربني ، ويضربني .

وانما لم يظهر أثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين ، نحو :  
أحمران ، ومسلمون علمين للمؤنث ، لأن النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى  
يحذف فيتبعه الكسر ، وأيضاً ، فإن النصب فيهما تابع للجر ، فلم يتبع الجر النصب ؛  
بل ، ان سمي بهما وأعربا اعراب المفرد ، أي جعل النون معتقبا لاعراب ، وجب منع  
صرفهما للمعتين ، لأن فيهما ، اذن ، تنوين التمكن ، ولا يتبع نصبهما الجر .

ثم نقول : أصل الاسم الاعراب ، كما ذكرنا ، ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي  
على ثلاثة أضرب :

احدها ، وهو اقواها : أن يصير معنى الاسم : معنى الفعل سواء ، كما في أسماء  
الأفعال ، فيبنى الاسم . نظراً إلى أصل الفعل الذي هو البناء ويعطي عمله .

وثانيها ، وهو أوسطها : أن يوافق من حيث تركيب الحروف الأصلية ويشابهه في  
شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة فيعطي عمل الأفعال التي فيه  
معناها ، ولا يبنى لضعف أمر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في  
الاعراب ، فلا يبنى منه الا قوياً المشابهة للأفعال أي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم  
الفعل ، وثالثها ، وهو أضعفها : ألا يشابهه لفظاً ، ولا يتضمن معناه ، ولكن يشابهه  
بوجود بعيد ، ككونه فرعاً لأصل ، كما أن الأفعال فرع الأسماء افادة واشتقاقاً ، فأما  
الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاماً إلى الاسم ، واستغناء الاسم فيه عنه ، وأما  
الاشتقاق ، فيجيء في باب المصدر ؛ فلا يبنى بهله المشابهة ، لضعفها مع ضعف الفعل  
في البناء ولا يعطي بها عمل الفعل ، لأن ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول

---

(١) أي نون الوقاية ، ووجه تسميتها نون العماد أنها تكون عماداً للفعل أي حاجزاً وحصناً له من الكسر ، وهو  
معنى قولهم نون الوقاية .

(٢) أي في كونه كلاماً لإمكان تركيب الكلام من اسمين .

وهو خلوصه ، بل تنزع بهذه المشابهة علامة الاعراب<sup>١</sup> فيكون اسماً معرباً بلا علامة اعراب ، ثم يتبعه الكسر على قول ، أو ينزع التنوين والكسر معاً ، كما تقدم .

وانما احتيج في هذا الحكم إلى كون الاسم فرعاً من جهتين ، ولم يقتنع بكونه فرعاً من جهة واحدة ، لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية ، إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة ، بل يحتاج في إثباتها فيه ، إلى تكلف ، كما مضى ، وكذا اثبات الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر ، كما يجيء ، فلم تكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنتين .

فان قلت : إذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل ، فقد شابهه الفعل ، أيضاً ، فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس ؟

فالجواب أن الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل ، وليس ذلك لمطلق المشابهة بينهما ، وذلك كما يصير اسم الفعل بمعنى الفعل ، ويتضمن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ، معنى الفعل ، فيتطفل الأسماء على الأفعال في المعنى ، فتعطى حكم الفعل ، وذلك ببناء اسم الفعل وعمله عمله معاً ، وعمل البواقي عمله ، حسب ، وهذا مطرد في كل ما يعطي حكماً لأجل مشابهته لنوع آخر ، كما إذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه ، كان واخواتها ، و « ما » و « لا » ، عَـيِلَ عَمَلُ الْفِعْلِ .

وإذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه إلى غيره كالموصلات ، والمضمرات ، والغايات ؛ أو بتضمن معناه كأسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك ، كما يجيء في باب المبني ؛ بُيِ الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصه ؛ وههنا يكفي أدنى مشابهة لأجل بناء الاسم ، بخلاف مشابهته للأفعال ، وذلك لتمكن الحرف وروسخه في البناء ، دون الفعل . وإذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذي هو بالأصلالة للحرف أعطى حكم

---

(١) أي التنوين كما هو اختياره .



الحرف في عدم التصرف ، كما في « عسي » ، وفعل التعجب ، وإن شابه الاسم ، كالمضارع أعرب ، كما يجيء في بابه .

فظهر أن الاسم قد يشابه الفعل والحرف ، وكذا الفعل ، قد يشابه الاسم والحرف ، وأما الحرف فيشابه الفعل فقط .

قوله : « والنون زائدة » ، نصب زائدة ، على أنها حال من النون ، والعامل معنى الكلام ، فإن معنى قوله « وهي عدل ووصف » إلى آخره : أي : تكون علل منع الصرف عدلاً ووصفاً ، وكذا ، وكذا ، والنون زائدة .

وقد أُلْحِقَ بالأسباب المذكورة ما شابه أَلِفَ التَّأْنِيثِ المقصورة ، وهو كل أَلِفَ زائدة في آخر الاسم العلم ، سواء كانت لللاحق ، كما في : أرطى ، وذِفْرِي ، وَحَبْنَطِي ، أو ، لا ، كقُبْعَثَرِي ، لأنها بالعلمية تمتنع من التاء كَأَلِفِ التَّأْنِيثِ ، فإذا عُدَّ الألف والنون سبباً ، لمشابهة أَلِفِ التَّأْنِيثِ بالامتناع من التاء ، فعُدَّ الألف المقصورة الممتنعة من التاء ، أولى ، لمشابتها لها لفظاً ، وامتناعاً من التاء .

وأما أَلِفَ اللاحق المملودة فلم تُلْحَقْ مع العلمية بِأَلِفِ التَّأْنِيثِ المملودة وإن كانت ، أيضاً ، ممتنعة من التاء مثل أَلِفِ التَّأْنِيثِ المملودة ، لاجتماع شيئين : أحدهما ضعف ما يشبه أَلِفَ اللاحق المملودة ، أي الهزمة في نحو صحراء ، في باب التأنيث ، دون الألف في نحو سكري ، لكون الهزمة في الأصل أَلِفاً ، والثاني كون هزمة اللاحق في مقابلة الحرف الأصلي ولذلك اِثْرُ الألف والنون في نحو : سكران ، لمشابتها أَلِفِ التَّأْنِيثِ المملودة ، لأن النون ليست في مقام حرف أصلي .

وألف اللاحق المقصورة وإن كانت في مقابلة حرف أصلي ، لكنها تشبه علامة التأنيث الأصلية ، أي الألف المقصورة ، لا المنقلبة عن علامة التأنيث ، أي أَلِفِ التَّأْنِيثِ المملودة

---

(١) نكأن قوله : والنون . فاعل ، فجماعت الحال من الفاعل والعامل فيها معنى الفعل .

وأما فرعية هذه العلة ؛ فإن العدل فرع ابقاء الاسم على حاله ، والوصف فرع الموصوف ، والتأنيث فرع التذكير ، والتعريف فرع التنكير اذ كل ما نعرفه كان مجهولاً في الأصل عندنا ، والعجمة في كلام العرب فرع العربية ، إذا الأصل في كل كلام ألا يخالطه لسان آخر ، فيكون العربية ، اذن ، في كلام العجم فرعاً ؛ والجمع فرع الواحد ، والتركيب فرع الافراد ، والألف والنون فرع ألّفي التأنيث كما يجيء بعد ، أو فرع ما زيدا عليه ، ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم ، إذا كان خاصاً بالفعل ، أو أوله زيادة كزيادة الفعل ، لأن أصل كل نوع ألا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره .

وهنا فروع أخر لم يعتبروها ، ككون الاسم مصغراً ، أو منسوباً ، أو شاذاً ، وغير ذلك ممّالاً بحصى ، وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة ، قوله : « وحكمه أن : لا كسره ولم يقل : أن : لا جرّ ، لأنه يدخله الجر عند الجمهور ، إذ هو عندهم معرب ، والجر أنواع ، وجره فتح ، فالفتح الذي في « بأحمد » عندهم ، عملُ الجار ، وهو يعمل الجرّ ، لا محالة .

وقال الأخفش ، والمبرد ، والزجاج : غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لحفته ، وذلك لأن مشابهته للمبني ، أي الفعل ، ضعيفة فحذفت علامة الاعراب مطلقاً ، أي التنوين ، وبُني في حالة واحدة فقط ، واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كاللفعل المشابه في التثنية من الجبر .

### صرف مالا ينصرف في الضرورة والتناسب

قال ابن الحاجب :

« ويجوز صرفه للضرورة ، أو التناسب ، مثل : سلاسل وأغلالاً ، وقواريرا .

قال الرضي :

قال الأخفش : ان صرف مالا ينصرف مطلقاً ، أي في الشعر وغيره : لغة الشعراء ، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً ، لإقامة الوزن ، إلى صرف مالا ينصرف فتمرن على

ذلك أُنسبهم ، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار ، أيضاً ، وعليه حمل قوله تعالى : « سلسلاً ، واغلالاً ، وقواريراً » وقال هو والكسائي : ان صرف مالا ينصرف مطلقاً لغة قوم ، الا « أفعل منك » ، وأنكره غيرهما ، إذ ليس بمشهور عن أحد في الاختيار نحو : جاءني أحمد وإبراهيم ، ونحو ذلك ، وأما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه ، فلا يصرف ما فيه الألف المقصورة لعدم الضرورة<sup>٢</sup> .

ومنع الكوفيون صرف « أفعل من » في الضرورة ، لأن « من » مع مجروره كالمضاف إليه ، فلا ينون ما هو كالمضاف ، والأصل الجواز ، لأن الكلام في الضرورة ، وفرق بين المضاف ، وما هو كالمضاف .

وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف ، لا مطلقاً ، بل بشرط العلمية دون غيرها من الأسباب لقوتها ، كما نبين لك عند الكلام في تفصيل الأسباب ، وذلك بكونها شرطاً لكثير من الأسباب مع كونها سبباً .

واستشهدوا بقوله :

١٧- فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع<sup>٣</sup>

(١) من الآيتين ٤ ، ١٥ من سورة الدهر .

(٢) جوزّه بعضهم واستدل عليه بقول الشاعر :

إني مقسم ما ملكت فجاعل جزءاً لاخوتي ودنياً تنفع بثنوين « دُنيا » والخلاف بينهم مبني على خلافهم في معنى الضرورة : هل هي ما وقع في الشر وان كان للشاعر عنه متلوجة ، أو هي ما لا ليس للشاعر عنه متلوجة .

(٣) من أبيات اللباس بن مرداس السلمي الصحافي : قالها وقد أعطاه الرسول من غنائم حنين بعض الأبل في حين أنه أعطى كثيراً من المؤلفة فلوهم كلاً منهم مائة بعير فقال اللباس هذه الأبيات ومنها :

وما كنت دون امرئٍ منهما ومن تضع اليوم لا يُرفع

وحصن وحابس ، هما والدا : عينة بن حصن والأقرع بن حابس وكانا ممن أعطاهما الرسول مائة بعير . فلما قال ذلك أمر النبي بأرضائه . فأعطى مثل ما أعطوا .

ومنه الباقون ، استدلالاً بأن الضرورة تجوز ردّ الأشياء إلى أصولها فجاز صرف غير المنصرف ، ولا تخرج ، لأجلها ، الأشياء عن أصولها ؛ وقريب من هذا الوجه : جواز قصر الممدود في الشعر ، دون مدّ المقصور ، إلا نادراً ، ومنعوا روايتهم بأن قالوا : الرواية يفوقان شيخى .

والانصاف : ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجوز ردّها وان ثبتت عندك رواية أخرى .

قوله : « سلاسلا » صُرف ليناسب المنصرف الذي يليه ، أي « أغللا » فهو كقولهم : هنأني الشيء ومرأني ، والأصل : امرأني .

قوله : « وقواريرا » يعني إذا قرئ منونا ، لا إذا وقف عليه بالألف لأن الألف حينئذ ، كما تحتل أن تكون بدلاً من التنوين ، تحتل أن تكون للاطلاق ، كما في قوله تعالى : « الظنونا ، والسببلا ، والرسولا »<sup>١</sup> ، فلا يكون نصّاً فيما استشهد له من صرف غير المنصرف ، وانما صرف ليناسب أواخر الآي في هذه السورة ، لأن أواخر الآي كالتقواني ، يعتبر توافقها وتجانسها ، وكذا كل كلام مسجّع ، ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام : « خير المال سكة مأبورة وفرس مأبورة » أي مؤمّرة ، يعني كثيرة التاج ، وقال تعالى : « والفجر »<sup>٢</sup> ، ثم قال : « يسر »<sup>٣</sup> ويمال « سجا » لموافقة : « قل » .

ما يقوم مقام علتين

قال ابن الحاجب :

« وما يقرم مقامهما : الجمع ، وألفا التأنيث »

(١) من الآيات ١٠ . ٦٦ . ٦٧ من سورة الأحزاب . (٢) (٣) الآيتان ١ ، ٤ من سورة الفجر .  
(٤) و (٥) الآيتان ٢ ، ٣ من سورة الضحى .

### قال الرضى :

اعلم أن الأكثرين على أن قيام الجمع الأقصى مقام سببين وقوته ، لكونه لا نظير له في الاتحاد العربية .

أما نحو : ثمان ، ورباع ، أي الذي ألفى رباعيته ، ورجل شتّاح أي طويل ، وحمار حَزَابٍ ، أي غليظ قصير ، فشواذ .

وأما نحو : الترامي والتغازي ، فالأصل فيه ضم ما قبل الآخر ، لكنه كسر لأجل الياء ، وأما نحو : هوازن وشراويل ، عَلمين فنقول عن الجمع وسيجيئ حكمه ، وأما 'يَمَانٍ وشَامٍ' ، فالألف فيهما عوض من إحدى ياءى النسب ، فهذا الوزن عارض لم يعتدّ به ، وذلك لأنهما صارا إلى هذا الوزن بسبب إحدى ياءى النسب ، والألف الذي هو بدل من الأخرى ، وياء النسب عارضة ، لا يعتدّ بها في الوزن ، نحو : جَمَالِيَّ وكَمَالِيَّ في المنسوب إلى : جمال ، وكمال .

وكذا : تَهَامٍ بفتح التاء في المنسوب إلى التَّهَم بمعنى « تِهامة » قال :

١٨- أرقني الليلة برق بالتَّهَم يا لك برقاً من يشقه لا يُلمّ

قال سيبويه : منهم من يقول يَمَانِيَّ وشَامِيَّ بتشديد الياء وهو قليل ، ويحيى وجهه في التصريف ، ان شاء الله تعالى<sup>١</sup> .

وانما لم تعدّ ياء النسب عارضة في : قماريَّ ، وكراسيَّ ، وعواريَّ ، وبخانيَّ ،

(١) في النسب إلى اليمن والشام .

(٢) بعد أن شرحه البغدادي قال ابن الأعرابي أورده في نوادره غير منسوب لأحد وأورد بعده .

ما زال يسري منجداً حتى عمّ كأن في رُفْقه إذا ابتسم بقاء تني الخيل عن طفل متمّ  
(٣) في باب النسب من شرحه على الشافية .

ودبامي<sup>١</sup>، ونحوها ، لأنها ثبتت في آحادها ، وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الباءات في الآحاد ، وليس ذلك ، أي اعتداد الباء في المفرد وصوغ الجمع عليه ، مطرداً ، ألا ترى أنك لا تقول في جمع عجمي : عجمي ، وان كان باؤه للوحدة كما في بجي .  
وقيل : ان «ثمانياً» مثل «يمان» : الألف والياء للنسب إلى الثمن الذي هو جزء الثانية .

وفيه نظر ؛ إذ لا معنى للنسب في «ثمان» فانه بالإضافة إلى «ثمان» كالأربع إلى الربع ، والخمس إلى الخمس ، ولا معنى لنسب هذين العددين إلى جزأيهما ، وتقدير النسب في الرباعي أنسب ، فيكون منسوباً إلى الرباعية ، وهي السن .

ويجوز أن يقال في الثماني ، انه منسوب إلى الثانية ، أي مجرد العدد ، لأن الثاني<sup>٢</sup> ، لا يستعمل إلا في المعلوم ، والثانية في الأصل : العدد ، لا المعلوم ، كما تقول في صريح العدد : ستة ضعف ثلاثة ، ولا تقول : ست ضعف ثلاث ، وقد يجهل تحقيقه في باب العدد ؛ فالألف فيها ، اذن ، غير الألف في المنسوب إليه تقديراً ، لكونه بدلاً من احدى ياءي النسب ، وكذلك الياء غير الياء ، كما قيل في : هجان وفلك .

وقد جاء «ثمان» في الشعر غير منصرف شاذاً ، قال الشاعر :

١٩- يحلو ثماني مولماً بلقاحها حتى هممن بزيفة الارتاج<sup>٣</sup>

(١) القمري نوع من البام . والقمرة لون بين البياض والسواد . والعواري جمع عارية أي ما يُستعار . وفي الصحاح كأنها منسوبة إلى العار . والديسي طائر أدكن .

(٢) أي بدون تاء ، ومع التاء يستعمل إذا كان المعلوم مذكراً . ولذلك قال ان ثمانية بالثاء في الأصل للمعلوم .

(٣) من قصيدة لابن ميادة واسمه الرماح بن يزيد من بني مرة . وميادة اسم أمه ، حاش في عهد بني أمية وأدرك العباسيين . وقيل البيت : وكان أصل رحالها وجبالها علفن فوق قويرح شحاج بصفت نافته فشيها في سرعتها بالقويرح الشحاج أي حمار الوحش . والقويرح الذي انتهت اسنانه من الظهور . والشحاج من أسماء حمار الوحش وهو بذلك أو عطف بيان من قويرح والمراد بالثاني أن الحمار أي الأنثى يريد أنه يسوقها أمامه مولماً بلقاحها لتحمل وهي لا تمكنه قنوب فهو يجري سريعاً خلفها . حتى أوشكت الأذن أن تسقط ما ارتجت وأغلقت عليه أرحامها لأنهن كن حوامل .

وهو على التوهم ، لما رأى فيه معنى الجمع ، ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعاً ، أما سراويل فأعجمي في الأشهر ، وقد قيّدنا الآحاد بالعربية ؛ أو عربي مفرد شاذ ، أو جمع تقدير ، كما يجيء ، وأما نحو : أكلب وأجمال ، فانهما ، وإن لم يأت لهما نظير في الآحاد ، إلا أن كونهما جمعي قلة ، وحكم جمع القلة حكم الآحاد ، بدليل تصغيره على لفظه : فتّ في عضد جمعتهما مع أنه نُسب إلى سيبويه : أن أفعالاً مفرد ، ولذا ، قال تعالى : « مما في بطونه »<sup>١</sup> ، والضمير للأنعام ، وجاز وصف المفرد به نحو : برمة أعشار ، وثوب أسمال ، ونطقة أمشاج ، ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من المجموع .

ولا يصح الاعتذار بمجيء « أفعل » في الواحد ، نحو : « أدّرج » في اسم موضع ، لكونه منقولاً من الجمع كمدائن ، ولا بآجر ، وآلك<sup>٢</sup> ، لأنهما أعجميان ، ولا بأبلم<sup>٣</sup> ، لأنها لغة رديئة شاذة ، والقصيح ضم الهزمة ، ولا بأشدّ ، لأنه جمع شدة على غير القياس ، أو هو جمع لا واحد له بدليل قوله :

٢٠- بلقتها واجتمعت أشدي<sup>٤</sup>

فأنت الفعل .

وقال بعضهم : إنما قوّي حتى قام مقام السبين ، لكونه نهاية جمع التكسير ، أي يجمع الجمع إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن فيرتدع ، ولهذا سمي بالجمع الأقصى ، نحو : كلب ، وأكلب ، وأكالب ، ونعم وأنعام وأناعم ، وأما قوله عليه الصلاة والسلام : « انكن صواحبات يوسف » ، وقوله :

(١) الآية : ٦٦ من سورة التحل .

(٢) الآلك : من معانيه : الرصاص أو اللدائب منه .

(٣) الأبلم : نخوص شجر اللوم .

(٤) روي مجتمع الأشد فلا شاهد فيه . وهو من رجز لأبي نخيلة السعدي في مدح هشام بن عبد الملك . وبلغتها بفتح التاء خطاب للملوح . ومن هنا قال البغدادي إنه لا يصلح للاستشهاد ثم قال : ولعل ما أورده الشارح من أرجوزة أخرى . أي ليتم له الاستشهاد به .

## ٢١- جذب الصّارئين بالكُرور

جمع صُرَاء ، جمع صَارٍ بمعنى المَلَأَح ، فهما جمعا سلامة ، ونحن قلنا : نهاية جمع التكسير .

وقيل : لما لم يكن له في الآحاد نظير ، أشبه الأعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ، ففيه الجمع وشبه العجمة ، وعلى هذا ففيه سببان ، لا سبب كالسبين .

وقال الجُرُولي<sup>١</sup> : فيه الجمع وعدم النظير في الآحاد ، وعدم النظير فيها عنده ، سبب مستقل ، لا يحتاج إلى الجمعية ، كما يأتي في سراويل ففيه عنده ، أيضاً سببان والأسباب عنده أكثر من السمة .

وقال المصنف : منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة ، كأكائب ، أو كونه على وزن جمع الجمع كمساجد ، فلا أثر عنده لكونه أقصى جموع التكسير .

وأما قيام أني التأنيث ، أعني المملودة والمقصورة مقام سبين فلزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما ، بخلاف تاء التأنيث فإن بناءها على العروض وإن اتفق في بعض الأسماء لزومها كمنصوبة<sup>٢</sup> ، وقمحمولة ، وحجارة ، وخزاية<sup>٣</sup> ، وغيرها ، كما يجيء في باب التأنيث .

---

(١) من أرجوزة طويلة للمعاج وقيله : لأياً بئانيا من الجفور : جذب الصرارين ... بئانيا من التي وهو المطف أي يميلها ، وروي بئانيا من التأي أي يميلها والجفور مصدر سماعي بمعنى الجور وهو المدول عن القصد . والكرور الحال . وجذب بالقسم فاعل بئانيا . يقول في وصف سفينة إنه لا يميلها عن الميل والانحراف إلا جذب الصرارين بالحال بعد لأي . وهي صورة معروقة إلى الآن في تسيير السفن .

(٢) الجزولي يضم الجهم نسبة إلى جزولة يضم الجهم والراي إحدى قبائل البربر بالمغرب . وهو من علماء القرن السادس أشهر بمقدمة في النحو سماها الجزولية اهتم بها العلماء قال عنها في كشف الظنون أنها تسمى بالقانون : واسم الجزولي عيسى وكنيته أبو موسى توفي سنة ٦٠٥ هـ .

(٣) المنصوبة مضمومة الصاد مثله العين : القليل المخروق من الثبت . والقمحمولة إحدى الرباعيات أي الأسمان .

(٤) مصدر خزى بمعنى استحيا .



## العدل صوره في الكلام ووجه منعه الصرف

قال ابن الحاجب :

« فالعدل خروجه عن صيغته الأصلية ، تحقيقاً ، كـثلاث ،  
« ومثلث ، وآخر ، وجمع ، أو تقديرأ ، كـمسر ، وباب قطام »  
« في تميم » .

قال الرضي :

العدل اخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب ، لا للتخفيف ، ولا لللاحاق ،  
ولا لمعنى ، فقولنا بغير القلب ، ليخرج نحو : أيس ، في يئس ، وقولنا : لا للتخفيف  
احتراز عن مقام ، ومَقُول ، وفخذ ، وعنق ، وقولنا ولا لللاحاق ، ليخرج نحو كوتر ،  
وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو : رجيل ورجال ، قوله : « خروجه » أي خروج الاسم ،  
ولو قال إخراجاه لكان أوفق لمعنى العدل ، وهو الصرف ، يقال اسم معدول أي مصروف  
عن بنيته ، والمعدول : الانصراف والخروج .

قوله : « عن صيغته الأصلية » يخرج عنه « آخر » ان قلنا انه معدول عن « الآخر » ،  
وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف ، وأمس عند تميم ، اذهما معدولان عن السحر  
والأمس ، واللام ليست من صيغة الكلمة ، لأن الكلمة لم تصح عليها ، الا أن نقول :

كأنها من صيغة الكلمة وينيتها لشدة امتزاجها بها .

قوله « تحقيقاً » نصب على المصدر ، لأن الخروج ، اما خروجٌ تحقيق أي خروج محقق ، كرجل سوء بمعنى رجل سيئ ، أو خروج تقدير ، أي خروجٌ مقدر .

ويُعني بالعدل المحقق : ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف ، بحيث لو وجدناه ، أيضاً ، منصرفاً ، لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولاً ، بخلاف العدل المقدر ، فانه الذي يُصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعلل سبب آخر غير العدل ، فان « عمر » مثلاً ، لو وجدناه منصرفاً ، لم نحكم قط بعد له عن عامر ، بل كان كأد .

وأما ثلاث ومثلث ، فقد قام دليل على أنهما معدولان عن « ثلاثة ثلاثة » وذلك أنا وجدنا ثلاث ، وثلاثة ثلاثة ، بمعنى واحد ، وفائدتهما تقسم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين ، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب . نحورأت الكتاب جزءاً جزءاً ، وجاء في القوم رجلاً رجلاً ، وأبصرت العراق بلدًا بلدًا . فكان القياس في باب العدد ، أيضاً ، التكرير ، عملاً بالاستقراء ، والحاقاً للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب ، فلما وجد « ثلاث » غير مكرر لفظاً ، حكم بأن أصله لفظ مكرر . ولم يأت لفظ مكرر بمعنى « ثلاث » الا « ثلاثة ثلاثة » فقليل انه أصله .

وقد جاء فُعال ، ومفعَل في باب العدد ، من واحد إلى أربعة اتفاقاً وجاء فُعال من عشرة في قول الكميت :

٢٢- ولم يَسْتِرْثُوكَ حتَّى رَمِي — ت فوق الرجال خِصَالاً عَشَاراً

والمبرد ، والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة ، نحو : خماس ومخمس . وسُداس

---

(١) البيت من شعر للكميت بن زيد الأسدي يملح به أبان بن الوليد بن عبد الملك . وقيله :

رَجَّوْكَ ولم يبلغ العَمر من — ك عَشراً ولا نبت فيك أنفَاراً  
لأَدْنَى خِصاً أو زكاً من سَنِيكَ — إلى أربع فيقوك انْفِطَاراً

ومسندس ، والسباع مفقود .

بلى ، يستعمل على وزن فُعال من واحد إلى عشرة مع يأتي النسب ، نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثاني والتساعي .

وعند سيبويه : أن منع الصرف في هذا للعدل والوصف .

فان قيل : الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في « أربع » في نحو : نسوة أربع ، فكيف أثر فيه ، ولم يؤثر في أربع ؟

قلت : هذا التركيب المعدول ، لم يوضع الاوصفاً ، ولم يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ، ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه .

والفراء يجيز صرف هذا المعدول إذا لم يتجر على الموصوف ، وليس بوجه إذ الموضوع على الوصفية ، كأحمر ، يؤثر فيه الوصف ، وان لم يتبع الموصوف .

وقال ابن السراج<sup>١</sup> إنما لم ينصرف لكون « مثنى » مثلاً معدولاً عن لفظ اثنين ، وعن معناه أيضاً ، لأنه عدل عن معناه مرة واحدة إلى معنى : اثنين اثنين ، ففيه عدل لفظي وعدل معنوي .

وقيل : ان فيه عدلاً مكرراً من حيث اللفظ ، لأن أصله كان : اثنين مرتين ، فجعل مرة واحدة ، ثم غير لفظ اثنين ، إلى لفظ مثنى .

وقال الكوفيون ، وابن كيسان<sup>٢</sup> : ان فيه العدل والتعريف . كما في عمر ، إذ لا

---

وبعدهما الشاهد يقول : تينوا فيك المؤد لسة أو مستين .

(لأدنى خسا أو زكا) والخسا الفرد والزكا الزوج وأقلهما الواحد والاثنان . وقوله ولا نبت فيك . أي ولم يبلغ نبت فك أسنانك أنفراً والافتار سقوط الأسنان الرواضح . وقوله بقوك أي انتظروك حتى تكبر . كأنه يقول أبقوك .

(١) تقدم ذكره ص ٦٧ من هذا الجزء

(٢) أبو الحسن محمد بن إبراهيم بن كيان . من مشاهير النحاة الذين جمعوا في معارفهم بين مذهبي البصرة والكوفة ومهلوا لظهور المذهب البغدادي . أخذ عن الميرد وعن ثعلب توفي سنة ٢٩٩ هـ .

يدخله اللام ، وإذا أجرى على التكررة فمحمول على البدل .

ولا دليل على ما قالوا ، ولو كان معرفة ، ولا شك أن فيه معنى الوصف لجرى على المعارف ، وكيف يكون معرفة ، وهو يقع حالاً ، نحو جاءني القوم مثني ؟ .

وأما « آخر » فانه جمع أخرى التي هي مؤنث آخر ، وهو أفضل التفضيل بشهادة الصرف<sup>١</sup> ، نحو : آخر ، آخران ، آخرون وأواخر ، وأخرى ، أخريان أخريات وآخر ، مثل : الأفضل ، الأفضلان ، الأفضلون ، والأفاضل ، والفضلي ، الفضليان ، الفضليات والفضل ، فعنى « آخر » في الأصل : أشد تأخراً ، وكان ، في الأصل ، معنى جاءني زيد ورجل آخر ، أشد تأخراً من زيد في معنى من المعاني ثم نقل إلى معنى « غير » فعنى : رجل آخر : رجل غير زيد ، ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أولاً . فلا يقال : جاءني زيد وحمار آخر ، ولا : وامرأة أخرى .

وتستعمل « أخريات » في المعنى الأول ، ولا تستعمل الا مع اللام أو الإضافة ، كما هو حقها ، نحو : جاءني فلان في أخريات الناس ، أي في الجماعات المتأخرة ، وكذا : الأواخر .

فلما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل ، استعملت من دون لوازم أفعل التفضيل أعني « من » والإضافة ، واللام ، وطوبى بالمجرد عن اللام والإضافة ما هوله ، نحو : رجلاً آخران ، ورجلاً آخرون ، وامرأة أخرى ، وامرأتان أخريان ، ونسوة أخر ، قيل : الدليل على عدل أخر ، أنه لو كان مع « من » المقدره كما في : الله أكبر ، للزم أن يقال : بنسوة آخر ، على وزن أفعل ، لأن أفعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة أو مقدره لا يجوز مطابقته لمن هوله ، بل يجب افراده ، ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة ، لأن المضاف إليه لا يحذف الا مع بناء المضاف ، كما في الغايات ، أو مع ساد مسد المضاف إليه وهو التثوين كما في « حيثل » ، و« كلاً آتينا »<sup>٢</sup> أو ، مع دلالة ما أضيف إليه تابع

(١) أي يدلل تصرف الكلمة في تأنيثها وتثنيها وجمعها كما مثل الشارح .

(٢) من الآية ٧٩ من سورة الأنبياء .

ذلك المضاف نحو قوله :

٢٣ - إلا علالة أو بدا هـه سابح . نهذ الجزارة<sup>١</sup>

أخذنا من استقراء كلامهم فلم يبق إلا أن يكون أصله اللام .

ولمانع أن يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب إليه الخليل في أجمع وأنحوته من كونها معرفات بتقدير الإضافة مع عريها من تلك الوجوه ، فالأولى أن يقال في امتناع كون آخر بتقدير الإضافة ، أن المضاف إليه لا يحلف إلا إذا جاز اظهاره ، ولا يجوز اظهاره هنا .

ومنع أبو علي<sup>٢</sup> من كون « آخر » معلولا عن اللام ، استدلالاً بأنه لو كان كذا لوجب كونه معرفة ، كأمس وسحر ، المعلومين عن ذي اللام ، وكان لا يقع صفة للتكرات كما في قوله تعالى : « من أيام آخر »<sup>٣</sup> .

وأجيب بأنه معلول عن ذي اللام لفظاً ومعنى<sup>٤</sup> ، أي عدل عن التعريف إلى التذكير ، ومن أين له أنه لا يجوز تحالف المعلوم والمعلول عنه تعريفاً وتذكيراً : ولو كان معنى اللام في المعلوم عن ذي اللام واجباً ، لوجب بناء « سحر » كما ذهب إليه بعضهم<sup>٥</sup> لتضمنه معنى الحرف ، فتعريف سحر ليس لكونه معلولا عن ذي اللام ، بل لكونه علماً .

---

(١) من أبيات للأعشى يميم بن قيس يخاطب بها شيان بن شهاب وكان بينهما مهاجاة وزعم شيان أن قوم الأعشى لا يستطيعون غزوه فقال الأعشى :

ومناك يكذب ظنكم أن لا اجتاع ولا زيارة .. وقوله الاعلالة ... العلالة بضم العين بقية جري القرس والبداهة أول جريه وهو استثناء منقطع من قوله : أن لا اجتاع ولا زيارة . والسابح القرس ونهذ الجزارة بضم الجيم أي مرتفع الرأس والرجلين .

(٢) تقدم ذكر أبي علي الفارسي ص ٧٩ من هذا الجزء وتكرر ذكره بعد ذلك .

(٣) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة . وتكررت في الآية التي بعدها .

(٤) هو صدر الأفاضل ناصر بن علي المطرزي من خوارزم أخذ عن الزمخشري وعرف بالأدب والشعر وله آراء في النحو. حكى عنه القول بالبناء ابن هشام في أوضح المسالك - توفي سنة ٦١٠ هـ .

وذهب ابن جني<sup>١</sup> ، إلى أن قياس «آخره» لما تجرد من اللام والإضافة أن يستعمل  
بجن ، ويفرد لفظه في جميع الأحوال ، فأخر ، في قولك بنسوة أخر ، معول عن :  
آخرين ..

ويلزم على هذا القول أن يكون : آخران ، وآخرون ، وأواخر ، وأخرى وأخريات ،  
معدولات ، أيضاً ، عن : آخرين .. الا أن أخرى وأواخر غنيان عن اعتبار العدل بألف  
التأنيث والجمعية ، والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتيين فيهما حكم منع الصرف في  
موضع ، نحو : أحمران وأجمعون كما مر ، وأما أخريات فاستعملها باللام والإضافة  
كما هو الأصل ، ولولم يكن أيضاً لم يبين فيه أثر منع الصرف لكونه كعرفات .

هذا ، وفي ادعاء كون ألفاظ المؤنث والمثنى والمجموعين ، معدولة عن لفظ الواحد  
المذكر ، بعد ، فالأولى الأيدعى كون أخر وتصاريقه معدولة عن أحد لوازم أفعال التفضيل  
على التعيين ، بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الأصل ، أعني أحد الأشياء  
الثلاثة مطلقاً .

وانما عدل عنه لتعريبه عن معنى أفعال التفضيل الذي هو المستلزم لأحدها كما يجيء في  
باب أفعال التفضيل ، وذلك لأنه صار بمعنى «غير» كما ذكرنا ، فعل هذا لا يفسر العدل  
بما فسر به المصنف ، أعني خروجه عن صيغته الأصلية ، بل نقول العدل اخراج اللفظ ،  
كما ذكرنا<sup>٢</sup> ، عما الأصل أن يكون معه من الصيغة ، أو استلزام كلمة أخرى ، فيدخل  
فيه سحر وأمس ، ونحو : ضحى ، وعشية ، ومساء ، وبكر ، معينات ، لأن الأصل  
في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضماً أن يكون باللام والإضافة .

ويدخل فيه الغايات أيضاً نحو قبل وبعد ، لقطعهما عن المضاف إليه الذي كان يقتضيه

(١) ابن جني هو العالم المشهور : أبو الفتح عثمان بن جني . ولد بالموصل ونبح صغيراً ولزم أباه على القاري وأخذ عنه  
كثيراً حتى إنه خلفه بعد وفاته ومن أبرز آثاره العلمية : الخصائص . وصر الصناعة والمحتسب . توفي سنة ٣٩٢ هـ

(٢) في أول هذا الفصل .

وضمّاً ، فعلى هذا ، إذا كان المعدول معرباً ، وانضم إلى عدله سبب آخر ، امتنع صرفه ، فلم يمنع ضحى وأخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر ، على ما يجيء .  
وأما جمع ، ومثله أخواته من : كُتِبَ وبُصِعَ وُبِتِعَ ، فالأكثر من أن يكون معدول عن جمع ، لأنه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء أفعل : فُتِلَ ، كحمراء وحمُر .  
قال أبو علي : ليس قياس كل فعلاء أن يجمع على فُتِلَ ، بل قياس مؤنث أفعل المجموع على فُتِلَ أيضاً ، واجمع مجموع على « أجمعون » لا « جُمع » .  
وقوله :

٢٤- فما وجدت نساء بني نزار حلالل أسودين وأحمرنا<sup>١</sup>

شاذ ، كما يجيء في باب الجمع ، ولو كان جُمِعَ معدولاً عن جُمِعَ ، وفُتِلَ يصلح لجمع المذكر والمؤنث ، لجاز : جاءني الرجال جُمِعَ ، قال<sup>٢</sup> . والحق أن جمعاء : اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء اسماً : فعلى في التكسير ، وفعلوات في التصحيح ، كصحارى وصحراوات ، فجمِعَ معدول عن أحدهما .

ويرد عليه أن جمعاء لو كان اسماً لكان أجمع أيضاً ، كذلك ، فجمعه ، إذن ، على أجمعون ، شاذ ، إذ لا يجمع بالواو والنون إلا العلم أو الوصف ، كما يجيء في باب الجمع .  
وأما السبب الآخر فيه ، وفي « أجمع » ، فمن الخليل أنه تعريف إضافي وكذا في أجمع<sup>٣</sup> ، لأن الأصل في جاءني القوم أجمعون : أجمعهم أي جميعهم وقرأت الكتاب أجمع : أي جميعه .

- 
- (١) أي بل هو قياس لفعلاء الذي هو مؤنث أفعل المجموع على فُتِلَ أيضاً .  
(٢) من قصيدة للأعور الكلي : حكيم بن عياش هجا بها مضراً وقرم الكميث وكان ذلك سبباً في رد الكميث عليه بقصيدة طويلة تقدم منها الشاهد السادس عشر في هذا الجزء .  
(٣) قال : أي أبو علي الفارسي . (٤) لاجابة إلى قوله : وكذا في اجمع لأن الكلام عنه وعن جمع في قوله وأما السبب فيه (أي في جمع) ولي اجمع .

قيل : هو ضعيف ، لأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف : وله أن يقول :  
انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف إليه ، لأن حكم منع الصرف لا يتبين فيه ، كما  
يجي ، وأما مع حذفه ، فما المانع من اعتباره ؟

وقال بعضهم<sup>٢</sup> : فيه التعريف الوضعي بالأعلام ، أي وضع تأكيداً للمعارف بلا  
علامة التعريف ، والمؤكد لا يكون إلا معرفة ، إلا ما جَوَّز الكوفيون من نحو قوله :

٢٥- قد صرَّت البكرة يوماً أجمعا<sup>٣</sup>

بما كان المؤكد فيه محلوذاً ، ففيهما على هذا القول شبه العلمية . ويرد عليه : صباحاً ،  
ومساءً ، وبكراً ، وضحىً ، وعتمة ، وضحوة ، إذا كانت معينات ، فإنها ، إذن ،  
معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم ، كالأعلام الغالبة نحو : النجم ، والصُّبْحُ ،  
ففيها العدل عن اللام مع شبه العلمية مع أن جميعها منصرفة ، وأيضاً ، شبه العلم لم يثبت  
جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع إما العلم ، وإما الوصف .

وقال المصنف : فيه وفي أجمع مع العدل : الوصف الأصلي ، وإن صاراً بالغلبة في  
باب التأكيد ، فهما عنده ، كأسود وأرقم ، ونحوهما .

وهذا قريب ، لكن بقي الكلام في أن أجمع في الأصل من أي الصفات هو ؟ أم من  
باب أحمر حمراء ، أم من باب الأفضل والفضل ؟ لا يجوز أن يكون من باب أحمر ،  
لجمعه على « أجمعون » ، وجمعه بالنظر إلى أصله : « فُعْل » ، وبالنظر إلى نقله إلى الأسماء  
الغالبة : أفاعِل ، كأساود ، وأداهم ، قال :

٢٦- أتاني وعيد الحوص من آل جعفر

فيا عبدَ عمرو، لو نهيت الأحاوصاً<sup>٤</sup>

(١) أي للخليل ، وهو دفاع من الرضى عن رأي الخليل . (٢) نسب هذا الرأي لابن مالك .

(٣) شاهد مجهول القائل حتى قال بعض البصريين أنه مصنوع . ونقل البغدادي عن النبي في الشواهد الكبرى أن  
صدره : أنا إذا خطافاً تقصفاً .. ورد عليه بأن هذا لا يصلح للارتباط بالشاهد .

(٤) من شعر الأعشى قيس بما قاله متصلاً بفضيل حامر بن الطفيل على علقمة بن علاثة الصحابي رضي الله عنه .. =



فأفضلون ، لا يجوز فيه ، لا قبل التلبة ولا بعدها ، وأيضاً ، أفعل فعلاء لا يجيء الا في الألوان والخيالق .

والأولى أن يقال : إنه في الأصل أفعل التفضيل ، بشهادة «أجمعون» وجمع ، فكان معنى قولنا : قرأت الكتاب أجمع ، في الأصل : أنه أتمُّ جمعاً في قراءتي من كل شيء فهو تفضيل لقولهم جميع ، نحو : أحمد وأشهر في الم محمود والمشهور ، ثم جعل بمعنى جميعه ، وانحى عنه معنى التفضيل ، فعدل في اللفظ عن لوازم أفعل التفضيل الثلاثة ، أعني اللام والإضافة و«ين» ، كما ذكرنا في آخر ، فأجمع وآخر فيهما العدل والوصف والوزن ، وأخر وجمع فيهما العدل والوصف .

ويُرد على جعل أجمع من باب الأفضل أن مؤنثه جمعاء ، وحقه : جُمى ، كآخرى . والجواب عنه : أنه لما انحى عنه معنى التفضيل ، جاز أن يُغير بعضُ تصاريفه عما هو قياسه .

ولما بقي فيه معنى الصفة مع أنَّ وزنه أفعل ، صار كأحمر الذي هو على أفعل وهو صفة ، فجاز : جمعاء كحمرء ، وإذا جاز لك أن تقول حسناء ، وخشنة ، وعليا ، مع أن مذكراتها : حسن وخشن وعالي ، لكونها صفات فكيف إذا انضم إلى الصفة وزن افعل .

هذا ، وكان على المصنف أن يذكر «سحر» معينا في العدل المحقق ، إذ هو غير منصرف في القول المشهور ، ويذكر ، أيضاً أمس ، رفعا على لغة بني تميم ، كما يجيء في الظروف المبينة ، لقيام الدليل على عدلها ، وهو أن كل لفظ جنس أطلق ، وأريد به فرد من أفرادها معين ، فلا بد فيه من لام العهد ، سواء صار بالقلبة علما نحو : النجم ، والصَّبَق ،

---

— والموصوص جمع أحوص وهم قوم علقمة جمعه على فعل باعتبار الوصف ثم جمعه على الأحوص باعتبار الاسمية وعبد عمرو أحد بني الأحوص . ومن هذا الشر قوله :

فان تمنلني اتملك بمنظها      وسوف أزيد اليأقيات القوارصا

(١) يريد أن الوصف في كل من حسن وخشن وعال . كان كافياً في يجيء مؤنثها على فعلاء فن باب أولى إذا كان المذكور على وزن أفضل .

أو ، لا ، نحو قوله تعالى : « فعصى فرعون الرسول »<sup>١</sup> ، أخذنا من استقراء كلامهم ؛ فثبت عدل محر ، وأمس محققاً ، وأما علميتهما ففقدة ، كما يجيء في الظروف المبنية ، قوله « أو تقديرأ » ، قد مضى التقدير<sup>٢</sup> .

اعلم أن ما هو على وزن فعل من الأسماء على ثلاثة أضرب : إما اسم جنس غير صفة ، وذلك على ضربين : مفرد ، كضرد ، وهذى ، وجمع كعُرف وحجر ، فهذه كلها منصرفة وإن ممي بها إذا كان المسمى مذكراً ،

وإما صفة ، وذلك على ثلاثة أقسام : أحدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء ، كحطم وخنق<sup>٣</sup> في مبالغة حاطم وخناتع ، فهو كضروب في مبالغة ضارب ، وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء ، نحو يا فسق ، ويا لكع ، فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع ، كما يجيء في باب النداء ، وفعل وفعل ، المختصان بالنداء ، معلولان عند النحاة ، بخلاف نحو حطم وخنق ، قالوا : لو لم يكونا معلولين ، بل كانا كحطم ، لم يختصا بالنداء ، بل ساوقا<sup>٤</sup> ما هما لمبالغته في شيوع الاستعمال ، كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما ، ولم يختص بباب دون باب .

وأنا لا أرى في نقصان بعض الأشياء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف ، دليلاً على أن الناقص معلول عن الشائع ، وسيجيء لهذا مزيد بحث في أسماء الأفعال .

ولما كان من مذهبهم أن جميع أنواع « فعال » ، مبنية كانت ، أو ممنوعة من الصرف ، معلولة ، وكذا « فَعْل » المختص بالنداء ؛ فرعوا عليه أنك إذا سميت بها ، ففَعْل لا ينصرف اتفاقاً ، نحو فسق علما ، للعدل والعلمية ، وكذا : فعال عند بني تميم ، نحو : نزال وفجار وفساق ، أعلاما ؛ وهذا الذي قالوا : حق ، لو ثبت لهم أن جميعها معلول

(١) الآية ١٦ من سورة الزمل .

(٢) أي معنى العدل التقديري .

(٣) الحطم : الشدب ؛ والخنق الماهر الحاذق في الدلالة وهو أيضاً من أسماء الضعيف .

(٤) أي ساراه مثله في عدم الاختصاص بالنداء .

ولم يثبت ، ودونه خروط القتاد ، كما يجيء في أسماء الأفعال .

وثالث الأقسام : جمع فُعل أفضل التفضيل ، ولا عدل فيها إلا في آخر وجمع وأتباعه ، كما ذكرناهما .

وإمّا عَلم ، وهو - ان جمع شرطين : ثبوت فاعِل وعدم فُعل قبل العلمية ، فهو غير منصرف ، كقُثم<sup>١</sup> وجُحى ، لأنه ثبت قائم وجاحر ، وعدم قُثم وجُحى قبل العلمية ، فحكمنا بكونه معلولاً عن فاعل جنساً ، وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي<sup>٢</sup> ، فقلنا : هو علم مرتبجل ، أي غير منقول عن شيء ، وهو معلول ، وإنما حملناه على كونه معدولاً ، ولم نجوز أن يكون مرتبجلاً غير معلول ، كعمران وسُعاد لكثرة كون فُعل الجامع للشرطين ، غير منصرف واضطرابنا حيثئذ إلى تقدير العدل فيه على ما تقدم لثلاث تنخرم القاعدة الممهدة<sup>٣</sup> ، فكل فُعل عَلم جامع للشرطين يُجهل كونه في كلامهم منصرفاً أو غير منصرف فعلياً أن نقدر العدل فيه ونمنحه الصرف ، الحاقاً للمشكوك فيه بالأغلب .

أما وأدَد فانه وإن جمع الشرطين ، لكنه سُمع في كلامهم منصرفاً فلا نقدر العدل فيه .

وان اختل أحد الشرطين ، وذلك بالأي يجيء له فاعل قبل العلمية ، ولا فُعل ، فهو منصرف ، لوجاء مثل ذلك في كلامهم ، ولا أعرف له مثلاً ، وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فُعل أيضاً قبلها ، فهو منصرف ، كحطم وختع عَلمين ، لجواز نقله عن فُعل جنساً وألاً يكون معدولاً عن فاعل ، ولا سيما أن النقل في الأعلام أكثر وأغلب من العدل ، أما عَمُر و زُفر ، عَلمين ، فكان الواجب على هذا الأصل صرفهما ، لأنه كما جاء

---

(١) القُثم من أسماء الذكر من الفصاع ، وقُثم بمعنى أعطى . وجحى من جحا بالمكان إذا أقام ، ويقال جحاه جحواً واجتجاه : بمعنى اجتجحه أي استأصله .

(٢) وهي وجود سببين في المتنوع من الصرف أو واحد يقوم مقامهما .

لها فاعل قبل العلمية ، جاء فعل أيضاً ، نحو : عَمَرَجَمع عمرة ، والزُّفَرُ : السيد ، قال الأعشى<sup>١</sup> :

٢٧- أخور غائب يُعطِها ويُسلِّها      يأبى الظلّامة منه النوفل الزفر<sup>٢</sup>  
لكنهما لما سُمعا غيرَ منصرفين ، حكمنا بأنهما حالّ العلمية غير متقولين عن فعل  
الجنسي ، بل هما معلولان عن فاعل ، وإن اختلَّ الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه  
منصرفاً ، أيضاً ، لو اتفق مجيئه .

فإن قيل : هلاًّ حُكم في المرتجلة التي هي نحو موهَب ، ومكوزة ، ومحبَب ، وحيوة ،  
أنها معلولة عن : موهِب ، ومكازة ، ومحبَب وحيّة ؟

قلت : لأنها وإن كانت خارجة عن القياس ، إلا أن هذه التغيرات رجوع إلى الأصل  
من وجه ، فكأنها ليست بمعلولة ، إذ العمدل خروج عن الأصل ، وهذا رجوع إليه .

أما في مَحَبَب ومكوزة فظاهر ، وأما مَوْهَب فانه وإن كان قياسُ معتل الفاء بالواو  
أن يساغ منه مفعول بكسر العين ، لكن الأصل في يفعل مفتوح العين فإن يبي منه مفعول  
بافتح ، فالعندل إلى الكسر في موضع وموجب مخالفة للأصل .

وأما خولف ، حملاً على الأكثر ، وذلك لأن معتل الفاء الواوي أكثر من باب يفعل  
بكسر العين ، والموضع<sup>٣</sup> مبني على المضارع .

وقد حكى الكوفيون : موضع بفتح الضاد على الأصل ؟

---

(١) المراد أعشى بأمله وهو عاصر بن الحارث وكنيته أبو صفان ، وجاء في بعض النسخ : الأعشى الباهلي .

(٢) من قصيدة له يرثي بها المنتشر بن وهب الباهلي وهو أخو الأعشى لأنه وكان قد قتل في سفره إلى حج ذي الحليفة  
(سنة كانوا يبدونه ) هتته بنو نقيل بن عمر بن كلاب . وهي قصيدة جيدة قال البندادي : ولجودتها وتدرتها  
نشرناها . وشرحها كلها وذكر قصة قتل المنتشر . وقال أن القصيدة نسبت في بعض الآراء إلى أخت المنتشر

(٣) يريد اسم المكان لا خصوص هذه الكلمة . وهي فيها عدا ذلك مما ذكره مراد بها اللفظ نفسه .

وأما مَوْزَق في اسم رجل ، فأنما صرف إما بناءً على أنه قَوْل ، أو على أنه مَفْعَل ، لكن كونه أكثر من مفعول كما يجيء في التصريف أو همهم أنه غير معنول عن مفعول بالكسر . وكذلك موكل علماً . وأماً :

#### ٢٨- شمس بن مالك<sup>١</sup>

بضم الشين . فلما لم يلزم لم يُعتبر في الوزن . ولوسلمنا لزومه قلنا : انه منقول عن جمع شَمُوس ، والا لزم جواز صرفه وترك صرفه كما في هند ، لأن أمر العدل ظاهر وليس كالعجمة في نوح ولوط ، حتى يقال إنه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الأوسط .

وأماً حيوة فان الصيغة لم تتغير ، والعدل خروج عن الصيغة الأصلية ، فوزن حيوة ، وحيّة : قَعْلَة ، فلنا<sup>٢</sup> أن نرتكب كونها معدولة ؛ قوله « وقطام في حمم » ، أي في لغة بني حمم ، أما في لغة أهل الحجاز فقها ، أيضاً ، عدل مقدر عند النحاة ، لكنها مبنية ، وكلامه في المعربات غير المنصرفة ، ونعني بباب « قطام » ، ما هو على وزن فَعَالٍ من أعلام الأعيان المؤنثة .

وذلك أن « فعالو » على أربعة أقسام . كما يجيء : اسم فعل كترال ، وبنائوه ظاهر ؛ وعَلِمَ للمصادر على رأي النحاة ، كَصَجَارٍ للفجرة ، وصفة للمؤنث كَمَسَاقٍ بمعنى فاسقة . وهما ، أيضاً ، مبنيان باتفاق ، قالوا لمشابهته<sup>٣</sup> باب نزال ، عدلا ووزنا ، ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لتلا يرد نحو : سحاب ، وجهام ، وكلام ، وكهام ؛ فانها معربة ، فقالوا :

(١) قال الرضى في الاستشهاد بهذا : وأما شمس بن مالك ... واقصر على ذلك ولكن البغدادي جملة أحد الشواهد لأنه ورد في شعر لتأبط شرأ ، ثابت بن جابر يرثي بها شمس بن مالك . وهي أبيات عشرة أوردها أبو تمام في أول الحماسة في باب المراثي . والليت المقصود منها قوله :

واني لمهد من ثنائي قفاصد به لآين هم الصديق شمس بن مالك

(٢) هكذا ورد : والصواب : فليس لنا أن نرتكب ولم يشر الجرجاني إلى شيء من النسخ الأخرى يكون فيها هذا التصحيح للعبارة .

(٣) المناسب : لمشابهتهما أي عِلْمَ المصادر ووصف المؤنث ويمكن أن يكون التقدير : لمشابهة كل منهما .

كما أن نزال معدول عن : انزل ، ففساق وفجار في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة .  
والقسم الرابع : علم الأعيان المؤنثة ، فلغة الحجازيين بناؤه كله ، قيل لمشايتها أيضاً .  
لنزال ، وزنا وعدلاً مقدرًا .

وبنوتهم اقتصروا فرقتين : أكثرهم على أن ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر ، كحضار ، وإنما قدروا العدل فيها تحصيلًا للكسر اللازم بسبب البناء ، إذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة .

وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية ، ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا إلى تقدير العدل ، كما احتيج إليه في عَمَر ، إلا أن بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة ، لأنه من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة ، فقدروه فيه أيضاً طرداً للباب .

وأقلهم على أن جميع هذا القسم غير منصرف ، من ذوات الراء كان ، أو ، لا ، وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في أسماء الأفعال .

### الوصف

#### وشرط تأثيره في منع الصرف

قال ابن الحاجب :

- « الوصف ، شرطه أن يكون في الأصل فلا تضره الغلبة فلذلك »
- « صرف : مررت بنسوة أربع ، وامتنع : أسود وأرقم للحية ، »
- « وأدهم للقيد ، وضعف منع : أفعى للحية ، وأجدل للصقر ، »
- « وأخيل لطائر . »

---

(١) أي أقل بني تميم ، وهو مقابل لقوله قبل : أكثرهم

### قال الرضى :

قوله : « الوصف » ، تقدير الكلام : شرطه أن يكون في الأصل فلذلك صرف : مررت بنسوة أربع ، ولا تضره الغلبة ، فلذلك امتنع : أسود وأرقم .

وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف ، أما قولهم : مررت بنسوة أربع مصروفاً ، فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر ، وهو عدم قبوله للتاء ، فانه يقبلها لقولهم : أربعة ، لا لعدم شرط الوصف .

وليس قولهم : ان التاء في أربعة ليست بطارئة على أربع ، لأن أربعة للمذكر ، وأربعاً للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة ، فان يعملة للمؤنث فالتاء طارئة ؛ بشيء<sup>١</sup> ، وان دققوا فيه النظر ، لأنه إذا جاز ألا يعتد بالوزن الأصلي في يعمل ، لكونه قد يعرض له بعد<sup>٢</sup> ، ما يخرج عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث ، فكيف يعتد بالوزن العارض في أربع مع كونه قبل<sup>٣</sup> ، على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن ، وهي اتصاله بالهاء ؟ فإذا كان الوزن في الحال حاصلًا فيهما والمخرج عن اعتباره في حال أخرى ، فسواء كانت تلك الحال قبل أو بعد ، بل الأول ينبغي أن يكون أضعف ، لأنه عارض غير لازم ، إذ قد يجوز في أربع للمؤنث استعمال الأصل أعني أربعة للمذكر ؛ وفي الثاني أعني يعملًا وزن الفعل أصل لكنه غير لازم لأنه يقال للمؤنث يعملة ؛ فالوزنان متساويان في عدم اللزوم ، وأربع يزيد ضعفًا بعروض الوزن ، على يعمل .

قوله : « فلا تضر الغلبة » ، معنى الغلبة أن يكون اللفظ في أصل الوضع عامًا في أشياء ، ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر به بحيث لا يحتاج لذلك<sup>٤</sup> الشيء إلى قرينة ، بخلاف سائر ما كان واقعًا عليه ، كابن عباس ، فانه كان عامًا يقع على كل واحد من بني

(١) خبر عن قوله : وليس قولهم أن التاء في أربعة الخ ..

(٢) بعد أي بعد جملة وصفًا وفيها يأتي قوله في أربع : مع كونه قبل أي قبل جملة وصفًا .

(٣) أي دلالاته على ذلك الشيء . وكذلك في قوله بعد . فلا يحتاج له .

العباس ، ثم صار أشهر في عبد الله فلا يحتاج له إلى قرينة ، بخلاف سائر أخوانه وكذا النجم ، في الثريا ، والبيت في الكعبة ، فكذا أسود ، كان عاماً في كل ما فيه سواد ، فكثير استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف أو غيره إذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود ، فإنه لا بد لكل منها إذا قصدته من قرينة ، إما الموصوف نحو : ليل أسود ، أو غيره نحو : عندي أسود من الرجال ، وبهذا الشرح يتبين لك أنه لا يخرج الأوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ، ولا سيما إذا لم تصر أعلاماً بالغلبة ، فإن اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر ، كما يحكي ، وكيف يخرج عن الوصف ، ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له ، فلا يخرج عن مطلق الوصف ، بل إنما يخرج عن الوصف العام ، أي لا يطلق على كل ما وضع له ، بل يخرج الوصف لفظاً عن كونه وصفاً أي لا يتبع الموصوف لفظاً ، فلا يقال : قيد أدهم ، لكن المقصود في باب ما لا ينصرف : الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ، فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد<sup>١</sup> : وخالف سيبويه الأخفش ، وهو قوله : ومذهب سيبويه أولى لما ثبت متقدماً من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحقيقها معنى ، بل لا استدلال له في باب أحمر إذا نكر بعد العلمية بباب أسود الغالب ، لأن معنى الوصف في أحمر ، إذا زال بالعلمية تحقيقاً لم يعد بعد التذكير ، لأن معنى : رب أحمر ، إذن ، رب مسمى بأحمر ، كان فيه الحمرة ، أو ، لا ، حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم بأحمر : رب أحمر لقيته ، فإذا لم يعد تحقيقاً لم يعتبر في منع الصرف .

ويجوز مع العلمية ، أيضاً بقاء معنى الوصف كما يحكي ، فيجوز أن يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلام ، وهو في الوصف الغالب من دون العلمية ، كاسود ، لازم ، لبقائه بحاله قطعاً .

(١) في البحث الأخير من باب ما لا ينصرف عنه الكلام على تذكير نحو أحمر بعد العلمية .



وبعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول أبي علي في كتاب الشعر<sup>١</sup>: الأبرق ، والأبطح ، وإن استعمال استعمال الأسماء ، وكسراً تكسيرها ، لم يُخلع عنهما معنى الوصف ، بدلالة أنهم لم يصرفوها ، ولا نحوها ، في النكرة فعلمت أن معنى الوصف مُقرّ فيهما ، وإذا أُقرّ فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما .

هذا لفظه ، ونحن نعلم أن معنى أسود الغالب ؛ حية فيها سواد ، ومعنى أرقم حية فيها سواد وبياض ، ومعنى أدهم ؛ قيد فيه دهمة أي سواد ، أي قيد من حديد لأن الحديد أسود .

فلم يثبت بنحو أسود أن الوصفية الأصلية تعتبر بعد زوالها ، فلا حجة ، إذن ، لسبويه ، في منع صرف أحمر المنكر بعد العلمية ، كما أنه لم يثبت بأربع : ان الوصفية العارضة لا تعتبر .

وقال بعضهم : ربما لا تعتبر الصفة في الغالبة نحو أبطح ونحوه من الغالبات فتُصرف ، وذلك لقصانها عن سائر الصفات لفظاً لعدم جرّها على الموصوف ، وان كان معنى الوصف باقياً فيها .

قوله : « وضعف منع أفعى » ، معطوف على قوله : صُرف .. أي ولكون الوصف الأصلي معتبراً ، ضعف منع أفعى ، لأنه لم يتحقق كونه وصفاً في أصل الوضع ، ولا يثبت أيضاً في الاستعمال نحو أفعى ، بل توهم أنها موضوعة للصفة ، لما رأوا أنها للحية الخبيثة الشديدة ، من قولهم فعوة السم ، أي شدته .

وكذا توهم الصفة في الأجدل الذي هو الصقر ، أنه موضوع في الأصل للوصف ، أي طائر ، ذو جدل وهو الإحكام ، وقد قيل للدرع جدلاء ، فكأنها مؤنث أجدل .

(١) لأبي علي الفارسي كتاب اسمه : الإيضاح الشعري . وينقل الرضى في شرحه هذا عن الفارسي فيقول مرة عنه : كتاب الشعر ، ومرة : الكتاب الشعري . وذكر السيوطي في البنية أن للفارسي كتاباً اسمه : أبيات الأعراب ، فرمّا كان هو المقصود من كلام الرضى .

وكذا توهم في أخيل أن معناه الأصلي : طائر ذو خيلان ، ولم يثبت ما توهموه تحقيقاً .

ولنا أن نقول : صرف هذه الكلمات ونحوها ، لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقاً ، لا عارضاً ولا أصلياً ، فأففى وان كانت في نفسها خبيثة ، وأجذل ، طائراً ذاقوه ، وأخيل طائراً ذا خيلان ، الا أنك إذا قلت مثلاً : لقيت أجذلاً ، فمعناه هذا الجنس من الطير ، من غير أن تقصد معنى القوة ، كما تقول : رأيت عقاباً ، لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدّة ، وان كانت أقوى من الصقر ، وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقاً كما أشار إليه المصنف ، فأما منع صرف مثله ، فغلط ووهم .

---

(١) أي وان كان أجذلاً طائراً ذاقوه . وكذا غيا بعده . بالعطف على قوله : وان كانت في نفسه خبيثة .

## التأنيث المانع من الصرف أنواعه وأحكامه وشرط تأثيره

قال ابن الحاجب :

« التأنيث بالتاء ، شرطه العلمية ، والمعنوي كذلك وشرط تحتم »  
« تأثيره : زيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط أو العجمة ، فهند »  
« يمحوز صرفه ، وزينب ، وسقر ، وماء ؛ فقدم منصرف ، »  
« وعقرب ممنوع . »

قال الرضوي :

اعلم أن التأنيث على ضربين : تأنيث بالألف وتأنيث بالتاء ، فما هو بالألف متحتم  
التأثير بلا شرط ، للزوم الألف وضعاً على ما مر ، ولذا قام مقام سببين ؛  
ونريد بناء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحاً ما قبلها تنقلب هاء في الوقف ،  
فنحو : أخت و بنت ليس مؤنثاً بالتاء بل التاء بدل من اللام ، لكنه اختص هذا الإبدال  
بالمؤنث دون المذكر ، لمناسبة التاء للتأنيث ، فعلى هذا لو سميت بنت وأخت وهنت مذكراً  
لصرفتها ، والتأنيث بالتاء على ضربين : أحدهما أن يكون التاء فيه ظاهراً ، فشرطه العلمية ،

سواء كان مذكراً حقيقياً كحزمة ، أو مؤنثاً حقيقياً ، ككرة ، أو ، لا هذا ولا ذاك ، ككرة ، فالعلمية شرط تأثيره متحتماً ، فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو : امرأة قائمة ، وفي قائمة الوصف الأصلي والتأنيث بالتاء ، فالخلل لم ينجح إلا من التأنيث ، لأن شرط الوصف وهو كونه وضعياً على ما ذكر المصنف حاصل ، وذلك الخلل ان وضع تاء التأنيث في الأصل على العروض وعدم الثبات ، تقول في قائمة : قائم ، فلم يعتد بالعارض .

وإنما قلنا في الأصل ، لأن أصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا تجيء لهذا المعنى في الصفات والأسماء إلا غير لازمة للكلمة ، كضاربة ومضروبة وحسنة ، وامرأة ، ورجلة ، وحمار .

وأما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة ، كما في حجارة ، وغرفة ، كما يجيء في باب التأنيث .

ثم ان العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان ، فنلزم التاء بسببها ، فتاء عائشة كراء جعفر ، صارت لازمة لا تحذف إلا في الترخيم كما يحذف الحرف الأصلي .

وأما ذلك لأن التسمية باللفظ وضع له ، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة ، فقولك : عائشة ، في الجنس ليس موضوعاً مع التاء ، فإذا سميت به ، فقد وضعته وضعاً ثانياً مع التاء ، فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع .

وأما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية ، فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ، ان استقلوها ، كما في جبرائيل وميكائيل ، وارسطاطليس ، فقالوا : جبريل وجبرائيل ، وميكايل ، وارسطو ، وارسطاطليس ونحو ذلك ، وذلك لورودها على غير أوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من أوضاعهم ، ولذلك قالوا أصحبي فالعب به ما شئت .

---

(١) ورد استعمال «وجهة مؤنث رجل» في قوله : (مزغوا جيب فتاتهم . لم يبالوا حرمة الرجل) .

وأما الزيادة في الأعلام ، فنقول : ان كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كألّف التأنيث في نحو بشرى وذكرى ، وتاء التأنيث في نحو غرفة ، وألّف اللاحق في نحو معزى ، لم يجز زيادته ، لأن مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع ، وكلامنا فيها يزداد على العلم بعد وضعه ، إذا استعمل على وضعه العلمي ، وكذا الحكم ان لم تقد الزيادة الا ما أفاد العلم ، كناء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم .

وان أفادت الزيادة معنى آخر ، فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له أولاً ، لم يجز زوال الوضع العلمي ، فلا تزيد عليه التاء المقيدة لمعنى التأنيث .

وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة واقماً على ما كان موضوعاً له جازت مطلقاً ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير ، وتنوين التمكن ، نحو هاشمي وطليحة ، وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته ، كما في : الزيدان والزيدون ، على ما يجيء في باب الأعلام .

فان قيل : فإذا صار التاء بالعلمية لازماً ، فهلاً قيل في نحو : حمزة ، انه قائم مقام سببين كالألف ، فتكون العلمية شرط قيامه مقام سببين ، ولا تكون سبباً .

قلت : لما ذكرنا من أن وضع التاء في الأصل على العروض ، فلزومه عارض ، فلم يبلغ مبلغ الألف التي وضعها على اللزوم .

وثانیهما أن يكون التاء مقدراً وهو الذي سماه المصنف بالمعنوي ، سواء كان حقيقياً ، كهند وزينب ، أو غير حقيقي كحلب ومصر ، والألف لا تقلد كالتاء ، اذ الألف ، للزومها ، لا تحذف حتى تقلد ، ولا تؤثر التاء مقدرة الا مع العلمية .

ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعنوي أيضاً مشروطاً بالعلمية بانصراف نحو : حائض ، وامرأة جريح ، كما فعل المصنف في شرحه<sup>١</sup> ، لأن المراد بالتأنث المعنوي

(١) قوله فإذا صار التاء لازماً . ما جرى عليه في تمييزه عن الحروف والألفاظ مطلقاً ، انظر ص ٤٥ من هذا الجزء . هامش رقم (١) وسيجد بعد قليل إلى التأنيث .

(٢) أي في شرحه على هذه الرسالة « الكافية » .

ما كان التاء فيه مقدراً كما مر ، لا المؤنث الحقيقي ، وفي نحو حائض ، لا تاء مقدراً ، إذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علماً للمذكر كعقرب وليس كذلك ، ولكنت تقول في تصغيره تصغير الترخيم : حبيضة ، كما تقول في سماء : سمية ، وليس كذلك ، لأنك تقول فيه : حبيض ، الا ترى إلى نحو حائض منصرفاً مع التأنيث والوصف ، ومثله مع العلمية ، أيضاً ، غير منصرف ، كما يجيء .

وانما شرط فيه العلمية أيضاً ، لأن المقدّر عندهم أضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية .

والفرق بينهما أن العلمية تصير التاء الظاهرة متحتمة التأثير مطلقاً وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الأوسط ، كشاة علماً ، لأن العلامة ظاهرة ، وأما التاء المقدرة فضعيفة ، فان سُدَّ مسدّها في اللفظ حرف آخر ، أثرت وجوباً ، والا ففيه الخلاف كما يجيء ، وما يسدّ مسدّها : الحرف الأخير في الرائد على الثلاثة ، لأن موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا تزداد ثالثة ، وأما نحوثة وشاة ، فمحذوف اللام ، ودليل سده مسدّ التاء : تصغيرهم عقرباً على عقيرب من دون التاء ، بخلاف : قلدرفان تصغيره : قديرة ، فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقياً كان ، أولاً ، إذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف ، سواء سميت به مذكراً حقيقياً ، أو مؤنثاً حقيقياً ، أو ، لا هذا ولا ذاك ، وذلك لأن فيه تاء مقدرة وحرفاً ساداً مسدّها فهو بمنزلة حمزة .

وان كان ثلاثياً فإما أن يكون متحرك الأوسط ، أو ، لا .

والأول ان سميت به مؤنثاً حقيقياً كحَدَمَ في اسم امرأة ، أو غير حقيقي كسقر ، بلههم ، فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ، ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء ، والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع أنك تقول في حَبْلِي : حَبْلِي وحَبْلَوِي ، ولا تقول في : جَمَزِي إلا جَمَزِي ، كما لا تقول في : جُمَادِي إلا جُمَادِي .

وخالقهم ابن الانباري ، فجعل سقر ، كهند في جواز الأمرين نظراً إلى ضعف الساد مسدّ التاء .

وان سميت به مذكراً حقيقياً أو غير حقيقي ، فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التأنيث ، وذلك كرجل سميت بسقر ، وكتاب سميت بقدّم ، وانما لم يقدر لطرآن التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تأنيثه في الوضع الأول ، فعل هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل : سقير ، وأما أذينة ، وعينية لرجل فسمي بهما بعد التصغير .

وان لم يسدّ مسدّ التاء ، ولا مسدّ الساد مسدّ شيء ، وذلك إذا كان ثلاثياً ساكن الأوسط ، فلا يخلو إما أن يكون فيه عجمة ، أو ، لا ، فان لم يكن فان سميت به مذكراً ، سواء كان حقيقياً ، أو ، لا ، كهند ، إذا جعلته اسم رجل أو اسم سيف مثلاً ، فلا خلاف في صرفه ، وان سميت به مؤنثاً حقيقياً أو غيره ، فالزجاج ، وسيبويه ، والمبرد : جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثاً بالوضعين : اللغوي ، والعلمي ، فظهر فيه أمر التأنيث ، وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه ، لقوات الساد مسدّ حرف التأنيث ، وما يسدّ مسدّ الساد .

وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعاً ، كدار ونار ، وفي الثنائي كيد اسم امرأة .

وان كان فيه العجمة ، كماه وجور ، فان سميت به مذكراً حقيقياً ، أو ، لا ، فالصرف لا غير ، اذ هما كنوح ولوط ، كما يجيء .

---

(١) أبو بكر محمد بن القاسم ، أخذ من ثعلب وكان يمتاز بمحافظة نادرة وهو الذي ينقل عنه النحاة كثيراً من الآراء توفي سنة ٣٢٧ هـ وهو غير أبي البركات كمال الدين بن محمد الأنباري صاحب كتاب الانصاف والمتوفى سنة ٥٧٧ هـ والأشهر في الحديث عنه أن يقال : الأنباري بلون ابن .

(٢) تقدم أن هذا المصدر نادر ويستعمله المؤلف كثيراً ، انظر ص ٦١ من هذا الجزء هامش (١) .

(٣) تكرر ذكر هؤلاء جميعاً .

وان سميت به مؤنثاً حقيقياً أو ، لا ، فترك الصرف لا غير ، لأن العجمة ، وان لم تكن سبباً في الثلاثي الساكن الأوسط كما يجي ، لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السبين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع .

فظهر بهذا التفصيل أن المؤنث إذا سمي به مذكر ، حقيقي أو غير حقيقي ، يعتبر في منع صرفه : زيادة على ثلاثة أحرف ، ولا يعتبر تحرك الأوسط ولا العجمة .

وهنا شروط أخر لمنع صرف المؤنث إذا سمي به المذكر تركها المصنف : أحدها : ألا يكون ذلك المؤنث منقولاً عن مذكر ، فإن رَبَّابَا ، اسم امرأة ؛ لكن إذا سميت به مذكراً انصرف ، لأن الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكراً بمعنى الغنم ، وكذا لو سميت بنحو حائض وطلقي مذكراً انصرف ، لأنه في الأصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه في الأصل شخص حائض ، لأن الأصل المطرد في المشتقات أن يكون المجرى من التاء منها صيغة المذكر ، وذو التاء موضوعاً للمؤنث ، فكل نعت للمؤنث ، بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر ، استعملت للمؤنث .

وثانيها : ألا يكون تأنيث المؤنث الذي سمي به المذكر تأنيثاً يحتاج إلى تأويل غير لازم ، فإن نساء ، ورجال ، وكل جمع مكسر خال من علامة التأنيث لو سميت به مذكراً انصرف ، لأن تأنيثها لأجل تأويلها بجماعة ، ولا يلزم هذا التأويل ، بل لنا أن نؤولها بالجمع فيكون مذكراً ، ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ، ولا التذكير الحقيقي ، في نحو نساء ورجال ، بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة وهو غير لازم ، كما ذكرنا ،

وثالثها : ألا يغلب استعماله في تسمية المذكر به ، وذلك لأن الأسماء المؤنثة السماعية ، كذراع ، وعناق ، وشمال ، وجنوب ، على أربعة أضرب ، قسمة عقلية ، إما أن يتساوى استعمالها مذكورة ومؤنثة ، فإذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه ، أو يغلب استعمالها مذكورة ، فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف أيضاً ، أو لا تستعمل إلا مؤنثة ، فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف ، أما إن عكست الأمر أعني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا ، أو ، لا ، فإن كان الاسم ثلاثياً متحرك الأوسط ، كجبل وحسن ، أو زائداً على الثلاثة كجعفر ، فلا كلام في منع صرفهما لظهور أمر التأنيث بالطرآن



مع ساد مسدّ التاء ، أوساد مسدّ السادّ ، وان كان ثلاثياً ساكن الأوسط كزيد وبحر سميّ  
بمثلها امرأة ، فالخليل وسيبويه وأبو عمرو ، يمنونه الصرف متحتماً ، كماه ، وجور ،  
لظهور أمر التانيث بالطراءن .

وأبو زيد ، وعيسى<sup>٢</sup> ، والجرمي<sup>٣</sup> ، يجعلونه مثل هند في جواز الأمرين ، ويرجعون  
صرفه على صرف هند نظراً إلى أصله .

قوله : « وشرط تحتم تأثيره » ، أي تأثير المعنوي ، والمراد به تأنيث ما التاء فيه  
مقدرة ، سواء كان حقيقياً كزينب ، أو ، لا ، كعقرب .

قوله : « زيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط أو العجمة » ، أي إذا سميّ به المؤنث  
وذلك لما ذكرنا أن آخر حروف الرائد على الثلاثة يقوم مقام التاء ، وتحرك الأوسط يقوم  
مقام الرائد السادّ مسدّ التاء .

وأما العجمة فانها وإن لم تسدّ مسدّ التاء ولا مسدّ الرائد المذكور ، وليست أيضاً ،  
سبباً في الثلاثي الساكن الأوسط كما يجي . ، لكنها مقوية للتأنيث الضعيف تأثيره لكون  
علامته مقدرة بلا نائب ، فالضعف من قبله لا من قبل العلمية ، فهو المحتاج إلى التقوية  
لا العلمية ، فلذا قال : وشرط تحتم تأثيره أي تأثير التانيث المعنوي .

قوله : « فهند يجوز صرفه » ، لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلاث ، وزينب  
ممنع ، للزيادة ، وسنمر ، لتحرك الأوسط ، وماء وجور للعجمة .

- 
- (١) المراد أبو عمرو بن العلاء بن عمار ، وأرجح الأحوال أن اسمه زبّان وهو المقصود في البيت المشهور  
هجوت زبّان ثم جثت معسلاً  
من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع  
وهو من متقدمي النحاة ، وأحد أئمة الطبقة الثانية من علماء البصرة توفي سنة ١٥٤ قالوا انه لم يترك آثاراً مكتوبة  
لأنه تنسك في آخر حياته فأحرق كتبه . وهو أحد القراء السبعة .
- (٢) المراد : أبو زيد الأنصاري واسمه سعيد بن أوس بن ثابت . كان اماماً نحويّاً ولغويّاً وله مؤلفات كثيرة أكثرها  
في اللغة ومن أشهرها للوارد توفي سنة ٢١٥ هـ على الأرجح .
- (٣) أي عيسى بن عمر القتيبي امام من متقدمي النحاة وهو ممن أخذ عنهم سيبويه . توفي سنة ١٤٩ هـ .
- (٤) أما الجرمي فقد تقدم ذكره أكثر من مرة . انظر ص ٧٩ من هذا الجزء .

قوله : « فان سمي به مذكر ، أي بال مؤنث المقدر تاؤه الذي عبر عنه بالمعنوى ، قوله : « فشرطه الزيادة ، أي الزيادة على الثلاثة ، ولا يفيد تحرك الأوسط ولا العجمة ، لضعف أمر التأنيث في الأصل بسبب تقدير علامته ، فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك الأمر الضعيف ، إلا إذا سُدَّ مسدَّ علامته حرف ، ولا تقاومه الحركة القائمة مقام الساد ، ويكون ماه ، وجور ، إذن ، كنوح ولوط ، لأن الجميع علّم المذكر ، فلا تكون التاء مقبرة ، وسيجيئ أن العجمة لا تأثير لها في الثلاثي الساكن الأوسط بالسببية ، بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها ؛ فقدم وجور منصرفان ، لعدم الحرف الزائد وعقرب ممتنع ، لأن الباء قام مقام تاء التأنيث .

## أسماء القبائل والبلدان

وأما أسماء القبائل والبلدان فإن كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها ، كباهلة ، وتظيب ، ويغداد ، وخراسان ونحو ذلك .

وان لم يكن فالأصل فيها الاستقراء ، فإن وجدتهم سلكوا في صرفها أو ترك صرفها طريقة واحدة ، فلا تخالفهم ؛ كصرفهم ثقيفاً ، ومعداً ، وحُنيئاً ودابقاً ، وترك صرفهم سدوس ، وخندف ، وهجر ، وعمان ، فالصرف في القبائل بتأويل الأب ، ان كان اسمه كثقيف ، أو الحمي ، وفي الأماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما ؛ وترك الصرف في القبائل بتأويل الأم ان كان في الأصل ، كخندف ، أو القبيلة ، وفي الأماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما .

وان جَوَّزوا صرفها وترك صرفها كما في «ثمود» و«واسط» ، و«قريش» ، فجَوَّزها أيضاً على التأويل المذكور .

وان جهلت كيفية استعمالهم فلك فيها الوجهان .

هذا ، وربما جعلوا الأب مؤولاً بالقبيلة فنحوه الصرف ، قال :

٢٩- وهم قريشُ الأكرمون إذا انتموا  
طابوا فروعاً في العلا وعروقاً<sup>١</sup>

ويصفونه ببنت ، نحو تمم بنت مر ، وقيس بنت عيلان .

وكذا قد يؤول اسم الأم بالحيّ فيصفونه بابتن نحو باهلة بن أعصر ، وباهلة امرأة ، وقد يؤنث ما أسند إلى اسم الأب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث ، نحو جاءني قريش مصروفاً ، أي أولاد قريش قال الله تعالى : « كذبت ثمود المرسلين » بصرف ثمود ، على ما قرئ ، فيعتبر المضاف المحلوف ، كما في قوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قاتلون »<sup>٢</sup> .

ويجوز أن يكون صرف مثله لتأويله بالحيّ ، وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة ، فهو مؤنول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين : الاسناد والصرف ولا منع فيه .

وأما نحو قولهم : قرأت هود ، فإن جعلته اسم النبي صلى الله عليه وسلم ، على حذف المضاف ، أي سورة هود ، فالصرف ، وإن جعلته اسم السورة فترك الصرف ، لأنه كماه وجور .

وأما أسماء الكلم المبنية في الأصل ، نحو : « أن » تنصب وترفع ، و : « ضرب » فعل ماض ، فالأكثر الحكاية ، وإن أعربت فلك الصرف ، بتأويل اللفظ ، وتركه بتأويل الكلمة واللفظة<sup>٣</sup> ، ويجوز بسط القول فيها وفي أسماء حروف التهجّي إذا سميت بها السور أو غيرها في باب الأعلام ، إن شاء الله تعالى .

(١) أورده شارحنا وتكلم عليه البغدادي واقتصر في شرحه على اشتقاق قريش وأورد له أمثلة ولم ينسبه . ولم يستشهد به غير الرضى ممن اطّلت على كتبهم . وأما وجه الشاهد فيه فقد وضعه الشارح الرضى .

(٢) الآية ١٤١ من سورة الشعراء .

(٣) الآية ٤ من سورة الأعراف .

(٤) وعمل هذا جرى استعمال الرضى كما قلنا غير أنه يخلط بين الاستعمالين أحياناً .

## المعرفة وشرط منعها من الصرف

قال ابن الحاجب :

« المعرفة شرطها أن تكون علمية » .

قال الرضى :

وذلك لأن المعارف خمس : المضمرات ، والمبهمات ، وهما مبتنان فلا مدخل لهما في غير المنصرف ، اذ هو معرب .

وأما ذوالالام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال : غير المنصرف : ما حذف منه التنوين والكسر تبعاً للتنوين وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر؟ وكذا عند من قال : هو ما حذف منه الكسر والتنوين معاً ؛ وأما عند المصنف ، فيمكن منع صرفهما لأنه قال : هو ما فيه علتان أو واحدة قائمة مقامهما ، لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف ، وهو أن لا كسراً ولا تنوين ؛ لمشابهتهما الفعل ، فلم يبق من جملة المعارف ، إلا العلم .

وانما اعتبر المخليل في « أجمع » وأخواته تعريف الإضافة لسقوط المضاف إليه منها ، وتعرض المضاف لدخول التنوين ، فيظهر أثر منع الصرف .

## العجمة الصور المتنوعة من الصرف

قال ابن الحاجب :

« العجمة شرطها علمية في العجمة ، وتحرك الأوسط أو زيادة »

« على الثلاثة ، فنوح منصرف ، وشتر وإبراهيم ممتنع » .

قال الرضوي :

قوله : « علمية في العجمية » أي كون الاسم علماً في اللغة العجمية ، أي يكون قبل استعمال العرب له علماً ، وليس هذا الشرط بلازم ، بل الواجب ألا يستعمل في كلام العرب أولاً إلا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ، أيضاً علماً ، كإبراهيم وإسماعيل ، أو ، لا ، كقانون<sup>(١)</sup> ، فإنه الجيد بلسان الروم سمي به نافع<sup>(٢)</sup> راويه عيسى ، لجودة قراءته .

وانما اشترط استعمال العرب له أولاً مع العلمية ، لأن العجمة في الأعجمي تقتضي ألا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ، ووقوعه في كلامهم يقتضي أن يتصرف فيه تصرف كلامهم ، فإذا وقع أولاً فيه مع العلمية ، وهي منافية للام والإضافة فامتنع معها ، جاز أن يمتنع ما يعاقبهما أيضاً ، أعني التثوين رعاية لحق العجمة حين أمكنت ، فيتبع الكسر التثوين على ما هو عادته ، وبقي الاسم بعد ذلك قابلاً لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه ، لما تقرر أن الطارئ يزيل حكم المطرود عليه ، فيقبل الإعراب وباء النسبة وباء التصغير ، ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو : جرجان ، وآذريبجان ، في كركان ، وآذربايعكان ، ونحو ذلك .

وإذا لم يقع الأعجمي في كلام العرب أولاً مع العلمية ، قيل اللام والإضافة إذ لا مانع ، فيقبل التثوين أيضاً مع الجر مع سائر التصرفات ، كاللجام والفردن والبرق والبلدح<sup>(٣)</sup> ، فيصير كالكلمة العربية ، فإن جعل بعد ذلك علماً ، كان كأنه جعلت الكلمة العربية علماً ،

(١) قالون : لقب عيسى بن مينا وكنيته أبو موسى . وكما قال الشارح ففيه شيخه نافع بهذا اللقب لجودة قراءته ، وهو أحد رواة نافع والرواي ثنائي ورش ، وسيأتي ذكره . توفي قالون سنة ٢٢٠ هـ .

(٢) نافع بن عبد الرحمن وكنيته أبو رزيم أصفهاني الأصل أحد القراء السبعة توفي بالمدينة المنورة سنة ١٦٩ هـ .

(٣) اللجام قيل أنه معرب لغام بالعين ، وقيل أنه عربي ، والفردن معرب . وهو بمعنى جوهر السيف ، وأما البرق فهو بفتح الباء والراء ، معرب بره بمعنى الصغير من الضأن . والبلدح : هكذا جاءت في النسخة المطبوعة التي نقلنا عنها . والموجود في المجامع أن البرخ بالراء الساكنة والنخاء المنجمة : كلمة عبرانية وقيل سريانية ومعناها : الرخيص : وفي اللسان : البرخ بالضبط السابق : الكبير الرخص : وكثير مما قيل أنه أعجمي يرى بعض أئمة اللغة أنه عربي . والله أعلم .

فينظر ، ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف ، كترجس ، وبَقَم ، ففيهما الوزن ، وكذا : آجر مخففاً ، وان لم يكن : صرف كلجاء علما .

ففي العجمة على ما قال المصنف : مجموع الشرطين واجب ، العلمية في العجمة مع أحد الشرطين الباقيين وهو إما الزيادة أو تحرك الأوسط .  
وعند سيبويه ، وأكثر النحاة : تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة ، فنحو كَمَكْ ،  
عندهم منصرف متحتماً كنوح ولوط ، فهم يعتبرون الشرطين المعيّنين : كون الأعجمي علماً في أول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة .

وهو أولى ، وذلك أن تحرك الأوسط في المؤنث نحو سقر ، انما اثر ، لقيامه مقام الساد مسدداً علامة التانيث ، وأما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدداً شيء ، بل الأعجمي بمجرد كونه ثلاثياً ، سكن وسطه ، أو تحرك يشابه كلام العرب ، ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم لأن أكثر كلامهم على الطول ، ولا يراعون الأوزان الخفيفة ، بخلاف كلام العرب .

والزمخشري<sup>١</sup> تجاوز عما ذهب إليه المصنف ، بان جعل الأعجمي إذا كان ثلاثياً ساكن الأوسط جائزاً صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف ، فقد جَوَز تأثير العجمة مع سكن الوسط أيضاً ، فكيف لا تؤثر مع تحركه ؟

وليس بشيء<sup>٢</sup> ، لأنه لم يسمع نحو : لوط غير منصرف في شيء من الكلام ، والقياس المذكور أيضاً ، يمتنع .

والذي غرّه تحتم منع صرف ماء وجَوْر ، ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد ، يجوز صرفه وترك صرفه ، وذهل عن أن تأثير الشيء على ضربين : إما لكونه شرطاً كالزيادة على

---

(١) تكرر ذكره . وأنظر ص ٤٦ من هذا الجزء ، وقوله تجاوز عما ذهب .. معناه زاد على ما قاله المصنف .

(٢) أي ما ذهب إليه الزمخشري .

الثلاثة في التأنيث المعنوي ، وإما لكونه سبباً ، كالعدل في : ثلاث ، والعجمة في ماء وجور من القسم الأول ، إذ لو كانت سبباً في الثلاثي الساكن الأوسط لسمع نحولوط غير منصرف في كلام فصيح ، أو غير فصيح .

ويتبين بما تقدم جلة وجوب صرف نحولوط ونوح ، وجواز منع نحو هند ، مع أن كل واحد منهما ، ثلاثي ساكن الأوسط ، وذلك أن خفة الأول ألحقته بالعربي ، وأيضاً فالتأنيث له معنى ثبوتي في الأصل ، وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير ، بخلاف العجمة ، فإنه لا معنى لها ثبوتي ، بل معناها أمر عيني ، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب ، ولا علامة لها مقدرة ، فالتأنيث أقوى منها .

قوله : « وشر » وهو حصن بأَران<sup>١</sup> ، ويجوز أن يقال : ان امتناعه من الصرف لأجل تأويله باليقظة أو القلعة ، الا أن يقول : انه لا يستعمل إلا مذكراً فلا يرجع إليه إلا ضمير المذكر ، لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح ، كَيْك ، لأنه اسم أبي نوح عليه السلام

---

(١) أَران : على وزن شَداد أعظم باذريجان . وهو أيضاً اسم قلعة بفزوين .



## الجمع صيغة منتهى الجموع وما حمل عليها

قال ابن الحاجب :

« الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء ، كمساجد »  
« ومصاييح ، وأما نحو : فرازنة فنصرف ، وخصاجر علمسا »  
« للضبع غير منصرف لأنه منقول عن الجمع ، وسراويل إذا لم »  
« يصرف ، وهو الأكثر ، فقد قيل : أعجمي حُمل على »  
« موازنه ، وقيل عربي جمع سروالة تقديراً ، وإذا صرف فلا »  
« اشكال ، ونحو : جوارٍ ، رفعاً وجراً كقناص . »

قال الرضى :

قوله : « صيغة منتهى الجموع » أي وزن غاية جموع التكسير ، لأنه ، يجمع الاسم جمع التكسير جمعاً بعد جمع فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على أكلب ، وجمع أكلب على أكالب ، وكجمع نعم على أنعام وجمع أنعام على أنواعهم . وإنما قيدنا بغاية جمع التكسير ، لأنه لا يمتنع جمعه جمع السلامة ، وإن لم يكن قياساً مطرداً ، على ما يجيء في التصريف في باب الجمع ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم :

« انكن صواحبات يوسف » وقوله :

### جذب الصرايين بالكرور ٢١

وقوله :

٣٠- وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكسي الأبصار<sup>٢</sup>  
كما ذكره أبو علي في الحجة<sup>٣</sup>.

وضابط هذه الصيغة : أن يكون أولها مفتوحاً ، وثالثها ألفاً وبعدها حرفان ؛ أدغم أحدهما في الآخر ، أو ، لا ، كمساجد ، ودواب ، أو ثلاثة ساكنة الوسط ، فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية ، كما في حُر ، وحِسان ، مع أن في كل واحد منهما الجمعية والصيغة .

وانما شرط في هذه الصيغة أن تكون بغير هاء احترازاً عن نحو : ملائكة لأن التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد ، نحو كراهية وطواعية وعَلانية ، فتكسر من قوة جمعيتها ، فلا يقوم مقام السبين ، ولا سيما على مذهب من قال إن قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد ، كما ذكرنا قبل ، ولا يلزم منع ثمانٍ ورباعٍ وحزابٍ ، وإن حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لأن هذه الصيغة شرط السبب ، والمؤثر هو المشروط مع الشرط .

وقوله : « وحَضاجر علماً للضبع غير منصرف » ، قوله علماً حال من الضمير الذي في

(١) تقدم هذا الشاهد في ص ١١٢ من هذا الجزء .

(٢) هذا البيت للفرزدق من قصيدة في مدح بني المهلب وخص من بينهم يزيد بن المهلب بن أبي صفرة أحد شجعان العرب وكرومائهم . فيقول الفرزدق في هذا الشعر .

ثم قال  
فَلَأَمْلَحَنَّ بَنِي الْمُهَلَّبِ مَدْحَهُ      غراء ظاهرة على الأشعار  
أما يزيد فانه تأبى له      نفس موطنة على القدار  
ورأدة شعب المثنية بالقننا      قدر كل معاند نعار

تدر أي تسبل الدم من كل معاند نمار والمعاند المرق إذا سال فلم يرقأ ، والتعار الذي يغور منه الدم ، هذا وروى البيت نواكس بدون جميع التصحيح . وتحدث البغدادي في هذا البيت كثيراً .

(٣) الحجة : من مؤلفات أبي علي الفارسي وهو في توجيه القراءات السبع .

« غير منصرف » ، أي لا ينصرف في حال كونه علماً للضبع . والضبع لا يطلق الا على الأنثى ، والذكر ضبعان .

وذلك لأنه لا يبقى ، إذن ، فيه معنى الجمع ، إذ يقع على كل واحدة منها ، وهي علم للجنس ، لا لواحدة معينة ، فهي كاسامة للأسد ، على ما يجيء في باب الأعلام ؛ ففيه ، إذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع ، فكان ينبغي أن يكون منصرفاً كثيراً ورابعاً .

والجواب عنه عند المصنف أن الجمع الأقصى إذا سمي به لا ينصرف لأن المعتبر ، أن يكون في الأصل كما ذكرنا في الوصف ، فلا يضر زوال الجمع ، بالعلمية لعروض الزوال ، فلا أثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علماً ، بل المؤثر : الجمعية الأصلية القائمة مقام سببين .

فان قيل : أليس بين الجمعية والعلمية تضاداً ، كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية ؟

فالجواب : ليسا بمتضادتين ، ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية ، كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام ، مثلاً ، فيكون معناه : هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ ، فيكون معنى الجمعية باقياً ؛ وهذا كما سُمي بأبائين<sup>١</sup> جيلان فروع مع العلمية معنى الثنية ، فهما، وان جعلنا كشيء واحد سُمي بلفظ الثني ، لكن يفهم من معنى : أبائين ، معنى الثنية ، إذ معناه هذان الجيلان المعينان ، فلا تنافي بين العلمية ، والجمعية أو الثنية .

والأولى ، عندي ، ألا تنافي أيضاً بين الوصف والعلمية ، وأما قول المصنف بعد في الشرح : إن العلمية تفيد الخصوص ، والصفة تفيد العموم فتناقض ، فنقول : الاطلاق لا ينافي بالخصوص إلا إذا كان الاطلاق قيداً ، كما يقال : الوصف لا بد فيه ألا يكون

(١) يأتي هذا البحث عند الكلام على تكثير نحو أحمر بعد كونه علماً .

(٢) أبائين : متاع وأبان جيلان متقابلان لفي فقرة أطلق عليها ممّا اسم : أبائان .

لا عاماً ولا خاصاً بل لا بدُّ فيه من الإطلاق ، ولا نسلم أن هذا التيد شرط في الصفة ، لأنك تقول هذا العالم ، وكل عالم ، والأول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان<sup>١</sup> .

وإن أراد المصنف بالإطلاق العموم ، قلنا : لا نسلم أن ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم ، بل الصفة المرادة في باب منع الصرف أن يكون الاسم وُضع دالاً على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما يخصص ذلك الصاحب ، كما يجيء في باب الوصف<sup>٢</sup> ، فإذا ثبت في اسم أن دلالة على ما ذكرنا ، وصحة تبعيته لذلك المخصص وضيعتان ، فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له ،

ألا ترى أن نحو أسود وأرقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة ، لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف ، وهو العرض وصاحبه باقياً لم يضره ذلك المعارض .

على أن لي في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف ، نظراً ، كما ذكرنا في أربع ، فنقول .

يمكن أن يُعتبر في حاتم معنى الحتم ، فيكون دالاً على معنى وصاحبه ، لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية ، كما عَرَضَ في نحو أسود وأرقم : الغلبة المانعة من الجري ، فالعلمية ههنا كالغلبة هناك ، لا فرق بينهما إلا أن الكلمة العلمية تصير أخص منها بالغلبة وحدها ، لأن العلمية تخصصها بذات واحدة ، والغلبة بنوع واحد ؛ بلى ، الفرق بين العلمية والغلبة مطلقاً : أن الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في أسود وأرقم ، والأكثر في العلمية عدم مراعاته ، والدليل على إمكان لمح الوصف مع العلمية قولهم : إنما سميت هائناً لتهناً ، وقول حسان :

(١) وصفان : روعي معنى كلا فلنخير عنهما بالثنى وهو جائز والمؤلف يستعمل الوجهين .

(٢) هذا الذي ذكره هنا هو تعريف التمت كما يجيء في الكلام على التراجع .

٣١- وشق له من اسمه ليُجْلَه فلو العرش محمود وهذا محمد<sup>١</sup> وأيضاً ، فنحن نعلم أن اللقب ، كالمظفر ، وقفة ، من الأعلام ، واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح أو الذم ، فيمكن فيه معنى الوصف الأصلي .

ويؤكد هذا قول النحاة : انما تدخل اللام على الأعلام التي أصلها المصادر والصفات ، كالفصل والعباس للمح الوصفية الأصلية ، فلوم يجمع الوصف مع العلمية فكيف لميح ؟ ، ولو كانت الصفة من حيث هي هي ، تقتضي العموم وتنافي الخصوص لم يجر نحو : هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه .

فان قلت : فإذا لم يكن بينهما تنافٍ ، فلمَ لم يمتنع<sup>٢</sup> : هاني ، ومحمد ، في المثل والبيت المذكورين ، وكذلك علم ملموح فيه الوصف الأصلي ؟

قلت : كذلكان يجب ، الا أن المقصود الأهم الأعم في وضع الأعلام لما كان تخصيص المسمى بها ، سواء لميح فيها المعنى الأصلي كما في اللقب ، أو لم يلمح كتسميتهم الأحمر بالأسود وبالعكس ، وكان المعنى الأصلي انما يلمح لمحا خفياً فيها ، ويوماً إليه إيماء مختلساً في بعض الأعلام ، لم يُعتدّ بذلك الوصف الأصلي لكونه كالمسوخ مع لمح ، وكذلك نقول في الجمعية في نحو مساجد علما : انما لم تعتبر ان لم تنافها العلمية ، وأمكن لمحها في بعض الأعلام ، لأن المقصود الأهم في وضع العلم غير معنى الجمعية .

فإذا ثبت أن معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح لمحهما فيه ، فكيف بالاعتبار في نحو : مساجد اسم رجل الذي لم يلمح فيه معنى الجمع ، وفي حاتم ، إذا لم يلمح فيه معنى الوصف .

- 
- (١) من أبيات لحيان بن ثابت الأنصاري في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وقال البغدادى انه أول الأبيات وبعده :  
 نبي أنا ما بعد يأس وفسرة من الرسل والأوثان في الأرض تبعد  
 قال ولذلك فالصواب فيه : شق له من اسمه بدون حطوف وان لزم منه أن يكون في البيت الغرم : ثم نقل  
 عن المواهب اللدنية أبياتاً أخرى فيها هذا البيت ثالث الأبيات وقيله :  
 وضم الإله اسم النبي إلى اسمه إذا قال في الخمس المؤذن أشهد  
 وشق له .. الخ ثم قال وعلى هذا فرواية البيت بالواو صحيحة .  
 (٢) أي لم يجمع كل من اللفظين من الصرف للعلمية والوصف .

فالأولى.. إذن ، في منع صرف : مساجد علماً : ما قال أبو علي ، وهو أن فيه العلمية وشبه العجمة ، حيث لم يكن له في الأحاد نظير ، كما أن الأعجمي ليس يشبه العربي ، فيزيد عنده في الأسباب شبه العجمة .

وعند الجزولي : فيه سببان تامان ، غير مبني أحدهما على سبب آخر ، كما قال أبو علي إن فيه شبه العجمة ، وذلك أن الجزولي يعد عدم النظير في الأحاد سبباً من الأسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ، ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره ، وكان سعيد الأنخشي<sup>١</sup> يصرف نحو مساجد علماً لزوال السبب وهو الجمع ، وهو خلاف المستعمل عندهم .

قوله : « وسراويل » ، الأكثرون على أنه غير منصرف ، قال :

٣٢- أتى دونها ذبُّ الرياد كأنه فتى فارسيّ في سراويل راسح<sup>٢</sup>

واختلف في تعليله ، فعند سيبويه وتبعه أبو علي : أنه اسم أعجمي مفرد ، عُرِبَ كما عرب الآخر ، ولكنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعاً نحو قناديل ، فحمل على ما يناسبه فتح الصرف ، ولم يمنع الآخر ، مخففاً ، لأن جمع ما وازنه ليس ممنوعاً من الصرف ، ألا ترى إلى نحو أكْلَب وأبْحَر ،

فعل قوله : ليس فيه من الأسباب شيء ، لأن العجمة شرطها العلمية ، وفيه التأنيث المعنوي ، وشرطه ، أيضاً ، العلمية ، وأما الصيغة فليست سبباً ، بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي .

فسيبويه يمنعه الصرف لا لسبب ، بل لموازنة غير المنصرف ، وقال الجزولي : فيه عدم النظير والعجمة الجنسية ، ويجوز له أن يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا في غيره ،

---

(١) الأنخشي المشهور : اسمه سعيد - كما تقدم وفي النسخة المطبوعة : سعيد بن الأنخشي .

(٢) البيت لثعم بن أبي بن مقبل في وصف الثور الوحشي فشبه ما على قوائمه من الشعر الغزير بالسراويل . وخص الفتى الفارسي لأن لباس الفرس السراويل . وعنه أُخْبِلَتْ . وروى اليفندي أن أبا هلال العسكري نسب البيت للراعي . قال والصواب ما قدمناه . أي أنه لثعم بن أبي بن مقبل .. ويختصر اسم هذا الشاعر فيقال ثعم بن مقبل .

لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن .

وقال المبرد : هو عربي جمع سروالة ، والسروالة قطعة خرقه ، قال :

٣٣- عليه من اللؤم سروالة فليس يرق لمستعطف<sup>١</sup>

وبشكل عليه : أن اطلاق لفظ الجمع على الواحد ، لم يجر في الأجناس ، فلا يقال لرجل : رجال ، بلَى ، جاء ذلك في الأعلام ، كمدائن في مدينة معينة .

وجوابه : أن الجمع فيه مقدّر لا محقق ، كالعدل في عمر ، وذلك أن لنا قاعدة مبهمة : أن ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية ، ولم تتحقق فيه لكونه لآلة مفردة<sup>٢</sup> ، فقد رناها لثلاث تنخرم القاعدة ، وأيضاً ، إذا اشتمل الشيء على الأقطاع<sup>٣</sup> ، جاز لك أن تطلق اسم تلك الأقطاع على المجتمع منها ، كبرمة أعشار .

وليس للخصم أن يقول : ان مثل هذا مختص بوزن أفعال ، لأنه قد جاء نحو قوله :

٣٤- جاء الششاء وقميصي أخلاق<sup>٤</sup> شراذم يعجب منه التواق<sup>٥</sup>  
وشراذم لفظ جمع بالاتفاق .

وقد نسب إلى سيبويه : أن أفعلاً مفرد .

وقال أبو الحسن<sup>٥</sup> : ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفرداً .

---

(١) وجه الاستشهاد بالبيت على ما ذهب إليه المبرد ظاهر . ولكنهم قالوا ان البيت مصنوع ، أو أنه مجهول القائل .

وإذا كان جمع سروالة فكان المعنى عليه قطعة من اللؤم . ولا يتفق مع اللم المقصود من البيت .

(٢) أي لأن السراويل موضوع لشيء مفرد وهو اللباس الممّين .

(٣) أي الأجزاء .

(٤) شراذم أي قطع . والتواق بالثاء المثناة وآخره قاف . قال البندادي نقلًا عن الفراء وغيره انه اسم ابن الشاعر .

ولم يذكر أحد اسم هذا الشاعر أكثر من أنه بعض الاعراب . وروى : التواق بالنون . والتواق : الذي

يرود الأمور ويصلح ما قصد منها . فكأنه يريد به الرقاء .

(٥) يريد به الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة وتقدم ذكره .

ونسب بعضهم إلى سيبويه أنه يقول بانصرافه أيضاً ، نظراً إلى قوله « عرب كما عرب  
الآجر » ، وهو غلط ، لأن تشبيه سيبويه له بالآجر لأجل التعريب فقط ، لا لكونه منصرفاً  
مثله ، ألا ترى إلى قوله بعد « الا أنه أشبه من كلامهم مالا ينصرف » .

قوله : « وإذا صُرف فلا اشكال » لأن السبب أعني الجمعية غير حاصل ، فلا يفيد  
الشرط وحده .

هذا ، ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقاً ، صرف ، أو لم يُصرف ، وذلك  
لاختصاص هذا الوزن بالجمع ، فن لم يصرفه فنظراً إلى ذلك المقدر ومن صرفه فلزواله  
بوقوعه على الواحد ، وكذا يجوز في نحو حمار حزائب ، أن يقدر الجمع ، وذلك لتجوز  
بعضهم فيه الصرف وتركه ، نحورأيت حماراً حزائب وحزائباً ، فنقول : هو جمع حزباء  
أي الأرض الغليظة والجمع الحزائي كالصحاري بالتخفيف .

قوله : « ونحو جوار » أي المنقوص من هذا الجمع ، اعلم أن الأكثر على أن « جوار »  
في اللفظ كقاض رفعا وجراً ، وقد جاء عن بعض العرب في الجرجاري ، قال الفرزدق :

٣٥- فلو كان عبد الله مولىً هجوتـه ولكنَّ عبدَ الله مولىً موابيا<sup>١</sup>  
وقال آخر :

٣٦- له ما رأت عين البصير وفوقه سماء الإله فوق سبع سمايا<sup>٢</sup>

(١) انظر سيبويه ج ٢ ص ١٦ .

(٢) هو بيت مفرد قاله الفرزدق يهجو عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي وكان ينشط في شعره قالوا ولذلك  
صواب البيت : لو كان لأنه لا شيء قبله يعطف عليه فيكون البيت مغروراً .

(٣) سمائي جمع سماء ، فهو منقوص ممنوع من الصرف على وزن متتهى المجموع . فكان القياس سماء وفيه مخالفة  
أخرى وهي جمع سماء على صيغة متتهى المجموع مع إبقاء الهزمة العارضة وانظر الخزانة والبيت من قصيدة  
لأمية بن أبي الصلت يقول فيها :

ألا كل شيء هالك غير ربنا وله ميراث الذي كان فانيـا .

قال البغدادى : الضمير في له في بيت الشاهد يرجع إلى الذي كان فانيا في هذا البيت وشرح الأبيات .



وهي قليلة ، واختارها الكسائي ، وأبو زيد ، وعيسى بن عمر ، ولا خلاف في النصب أنه جوارِيٌّ وأنه غير منصرف .

ثم اختلفوا في كون جوارٍ ، رفعاً وجراً ، منصرفاً أو غير منصرف .

فقال الزجاج<sup>١</sup> : ان تنوينه للصرف ، وذلك أن الإعلال مقدم على منع الصرف لأن الإعلال سبب قويّ ، وهو الاستئصال الظاهر المحسوس في الكلمة ، وأما منع الصرف فسببه ضعيف ، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل ، على ما تبين قبل ، قالوا<sup>٢</sup> : فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن<sup>٣</sup> أقصى الجموع الذي هو الشرط ، فصار منصرفاً .

والاعتراض عليه أن الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في : جاءتني جوارٍ ، وكسر الراء حكم لفظي كالمنع من الصرف ، فاعتبار أحدهما دون الآخر تحكم ، وكل ما حذف لإعلال موجب فهو بمنزلة الباقي ، كـمِ وشجر ، والا كان كالملغوم ، كيدٍ ودمٍ ، ومن ثم صُرِفَ جَدَلٌ ، ودَلَدٌ<sup>٤</sup> ، مقصورِي جنادل وذلكل .

وقال المبرد : التنوين عوض من حركة الياء ، ومنع الصرف مقدم على الاعلال ، وأصله : جوارِيٌّ بالتنوين ثم جوارِيٌّ بحذفها ، ثم جوارِيٌّ بحذف الحركة ثم جوارٍ ، بتعويض التنوين من الحركة ، ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين .

وقال سيبويه<sup>٥</sup> ، والخليل : ان التنوين عوض من الياء ، ففسر بعضهم هذا القول بأن منع الصرف مقدم على الاعلال ، فأصله : جوارِيٌّ بالتنوين ، ثم جوارِيٌّ بحذفها ثم جوارِيٌّ بحذف الحركة للاستئصال ثم جوارٍ بحذف الياء ، لاستئصال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب القرعية ، وإنما أبدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة في الرجوع ، إذ يلزم اجتماع الساكنين لورجعت .

(١) تقدم ذكره أكثر من مرة انظر ص ٤٧ من هذا الجزء . (٢) لعله أراد الزجاج ومن وافقه فعبر بقالوا .

(٣) أي عن موازنة الجمع الأقصى . (٤) الدلذل . مختصر من الدلاذل . وهي أسفل القميص مما يلي الأرض .

(٥) كتاب سيبويه ج ٢ ص ٥٧ .

والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد : أنه لو كان منع الصرف مقدماً على الاعلال ، لوجب الفتح في قولك : مررت بجواري ، كما في اللغة القليلة ، الخبيثة ، وذلك لأن منع الصرف يقتضي شيئين : حذف التنوين وتبعية الكسر له في السقوط وصيرورته فتحاً ، وأيضاً يلزم أن يقال : جاء الجوار ومررت بالجوار عند سيويوه بحذف الياء ، لأن الكلمة لا تخف بالألف واللام ، وتقل الفرعية باقٍ معهما .

وفسر السيراني<sup>١</sup> ، وهو الحق ، قولَ سيويوه بأن أصله جوارِي بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء لالتقاء الساكنين ، ثم وُجد بعد الاعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديراً ، لأن المحذوف للاعلال كالثابت ، بخلاف المحذوف نسباً ، كما ذكرنا ، فحذف تنوين الصرف لم يخافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستقل لفظاً بكونه مقوصاً ، ومعنى بالفرعية ، فعوض التنوين من الياء ، بخلاف نحو : أخرى وأشقى ، فانه قدم الاعلال في مثلهما أيضاً ، وُوجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة ، لأن ألف أخرى المنون ثابت تقديراً ، فهو على وزن أفعل ، فحذف تنوين الصرف ، لكن لم يعوض التنوين من الألف المحلوفة ولا من حركة اللام ، كما فعل في جوارٍ ، لأن أخرى ، بالألف أخف منه بالتنوين ، وأما جوارٍ فهو بالتنوين أخف منه بالياء ، والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن ، تنبيهاً بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفاً بالفرعيتين ، ألا ترى أنك تقول : خطايا ، وبرايا ، وأداوي بلا تنوين اتفاقاً ، لما انقلبت الياء ألفاً في الجمع الأقصى .

وكل غير منصرف مقوص حكمه حكم جوارٍ فها ذكرنا ، ويحيي فيه الخلاف المذكور ، نحو قاض اسم امرأة ، وأعيل تصغير أعلى .

وإذا جعل هذا النوع أعني جوارٍ وأعيل علماً ، فيونس يجعل حاله مخالفاً لحاله في التنكير ، وذلك بأنه يقدم منع الصرف على الاعلال ، فتبقى الياء ساكنة في الرفع ، ومفتوحة في النصب والجر ، نحو جاءني جواري وقاضي وأعيل ، ياء ساكنة ، ورأيت جوارِي

(١) هذا التفسير مثبت على هامش كتاب سيويوه ج ٢ ص ٥٧ نقلاً عن شرح السيراني .

وقاضي وأعيلي ، ومررت بجواري وقاضي وأعيلي بياء مفتوحة في الحالين .

وانما قدّم منع الصرف لأن العلمية سبب قوي في باب منع الصرف ، حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو قوله :

فما كان حصن ولا حابس      يفوقان مرداس في جمع<sup>١</sup> - ١٧  
كما تقدم .

وأما عند سيبويه والخليل ، فحال نحو جوار وأعيل علماً كان أو نكرة سواء .

واعلم أنك إذا صغرت نحو : أحوى ، قلت : أحى بحذف الياء الأخيرة نسبياً ، لكونها منطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل أوجار مجراه ، كأحى ، والمحى ، وقياس مثلها الحذف نسبياً كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى ، فسيبويه بعد حذف الياء نسبياً يمنع الصرف لأنه بقي في أوله زيادة دالة على وزن الفعل ، وعيسى بن عمر ، يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسبياً ، بخلاف نحو جوار ، فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا ، فلم يسقط عن وزن أقصى المجموع .

والأولى قول سيبويه ، ألا ترى أنك لا تصرف نحو : يعد ، وبضع ، علماً وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل .

وأبو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو أحى نسبياً ، بل يعلّم إعلال أعيلي . وذلك لأن في أول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهزمة ، بخلاف عطى تصغير عطاء ، فجعله كالجاري مجرى الفعل ، أعني المحي ، في الاعلال ، فأحى عنده كأعيل سواء . في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التثنيين من الياء كما ذكرنا .

وبعضهم يقول : أحوى ، في تصغير أحوى كأسيود في تصغير أسود ، كما يجيء في التصريف ، ويكون في الصرف وتركه كأعيلي ، على الخلاف المذكور .

---

(١) تقدم هذا الشاهد في صفحة ١٠٧ من هذا الجزء .

## التركيب شرط تأثيره في منع الصرف

قال ابن الحاجب :

« التركيب شرطه العلمية ، وألّا يكون باضافة ولا إسناد » .  
« مثل بعلبك » .

قال الرضوي :

إنما كان شرط التركيب العلمية لأن الكلمتين معاً تتخللان في وضع العلم ، فيؤمن حذف إحدهما ، إذ العلمية ، كما قلنا ، تؤمن من نقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والروال .

قوله : « وألّا يكون باضافة ولا إسناد » ، لأنه لو كان بأحدهما ، وجب إبقاء الجزأين على حالهما قبل العلمية ، كما يجيء في باب المبنيات .

وكان عليه أن يقول : ولا معرباً جزؤه الأخير قبل العلمية ، ليخرج نحو : « ان زيدا » علماً ، وكذلك نحو : « ما زيد » . ويقول أيضاً : وألّا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية ليخرج نحو : سيبويه ، وخمسة عشر علماً فان الأنصح ، إذن ، مراعاة البناء الأول ، على ما يجيء في باب المبنيات .

## المختوم بالألف والنون شرطه ، وبيان وجه تأثيرهما في منع الصرف

قال ابن الحاجب :

« ما فيه ألف ونون ، ان كان اسماً فشرطه العلمية كعمران »  
« أوصفة فانتفاء ضلالة ، وقيل وجود فعل ، ومن لم »  
« اختلف في رحمن ، دون سكران ونلمان » .

قال الرضي :

اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران ، لمشابهتهما ألف التانيث المملودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معاً ، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير .

وتشابهها ، أيضاً ، بوجوه أخرى ، لا يضر فوتها ، نحو تساوي الصدرين وزنا ، فسكّر من سكران ، كحَمَرٌ من حمراء ، وكون الزائدين في نحو سكران مختصين بالذكر ، كما أن الزائدين في نحو حمراء مختصان بال مؤنث ، وكون المؤنث في نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكر ، كما أن المذكر في نحو حمراء كذلك ، وهذه الأوجه الثلاثة موجودة في فعلان فعل ، غيرها حاصلة في عمران ، وعثمان ، وغطفان ونحوها .

وتشابهها أيضاً بوجهين آخرين ، لا يفيدان من دون الامتناع من التاء ، وهما زيادة الألف والنون معاً كزيادة زائدي حمراء معاً ، وكون الزائد الأول في الموضعين ألفاً ، فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما ، فالأصل ، على هذا ، هو الامتناع من تاء التانيث .

وقال المبرد : جهة الشبه أن النون في الأصل كانت همزة بدليل قلبها إليها في صنعائي وبهرائي ، في النسب إلى صنعاء وبهراء .

وليس بوجه ، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال : ان النون أبدل منها ، وأما صنعائي وبهرائي فالقياس صنعائي وبهراوي ، كحمرائي ، فأبدلوا النون من الواو شاذاً وذلك للمناسبة التي بينهما ، ألا ترى إلى ادغام النون في الواو ، وجراً أهم على هذا الابدال قولهم في النسب إلى اللحية والرقبة : لحياي ، ورقبائي ، بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف ، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها ، أولى .

ثم إنهم بعد اتفاقهم على أن تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التانيث ، اختلفوا ، وقال الأكثرون : تحتاج إلى سبب آخر ، ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف لتقصان المشبه عن المشبه به ، وذلك الآخر إما العلمية كعمران ، وإما الصفة كما في سكران .

وذهب بعضهم إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر ، فالعلمية عندهم ، في نحو عمران ليست سبباً ، بل شرط الألف والنون ، إذ بها يمتنع عن زيادة التاء ، وهذا الانتفاء هو شرطها ، سواء كانت مع العلمية أو الوصف ، والوصف عندهم في نحو سكران لا سبب ولا شرط .

والأول أولى ، لضعفها فلا تقوم مقام علتين .

قوله : « ان كان اسماً » أي غير صفة ، وانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها من دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء .

قوله : « أوصفة فانتفاء فعلاية » ، عطف بأو ، على عاملين مختلفين ، عطف صفة ، على كان ، وقوله : فانتفاء على « إن » ، لأن التقدير : أو إن كان صفة فشرطه انتفاء فعلاية ،

وليس هذا مما جَوَزَ المصنف مثله كما يجيء في باب العطف .

وقوله : « وقيل وجود فعلي » ، والأول أولى لأن وجود « فعلي » ليس مقصوداً لذاته ، بل المطلوب منه انتفاء التاء ، لأن كل ما يجيء منه « فعلى » لا يجيء منه « فعلانة » في لغتهم ، إلا عند بعض بني أسد ، فانهم يقولون في كل فعلاَن جاء منه فعلى : فعلانة أيضاً ، نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون ، إذن ، فعلاَن فعلى ، وهذا دليل قوي على أن المعبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء ، لا وجود فعلي ، فإذا كان المقصود من وجود فعلي انتفاء التاء ، وقد حصل هذا المقصود في رحمن ، لا بواسطة وجود رحمي ، بل لأنهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى ، فلم يطلقوه على غيره ولم يضموا منه مؤنثاً ، لا من لفظه ، أعني بالتاء ، ولا من غير لفظه أعني فعلى ، فيجب أن يكون غير منصرف .

فان قلت : لا نسلم أن وجود فعلى مطلوب لِيُتَطَرَّقَ به إلى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لأنه يحصل بوجودها مشابهة بين الألف والنون وبين ألف التانيث ، لكون مؤنث هذا على غير لفظه ، كما أن مذكر ذاك على غير لفظه .

قلت : هذا الوجه ، وإن كان يحصل به بينهما مشابهة ، إلا أنه ليس وجهاً للمشابهة ضرورياً ، بحيث لا يؤثر الألف والنون بدونه ، بل الوجه الضروري ، كما ذكرنا ، في في التأثير : انتفاء التاء ، ألا ترى إلى عدم انصراف مروان ، وعثمان بمجرد انتفاء التاء ، التاء ، من دون وجود فعلى .

ثم نقول : منع الصرف في رحمن : أولى ، لأن المنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفاً في كلام العرب أكثر من المصروف فثبت بهذا أيضاً أن اشتراط انتفاء التاء ، أولى من اشتراط وجود فعلى .

وللخصم أن يقول : بل الصرف فيما يُشك فيه هل صرفته العرب أو ، لا : أولى لأنه الأصل .

وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلاَن صفة ، هل انتفى منه فعلانة ، أو ، لا ، وهل

---

(١) هذا تلخيص لما تقدم من حكم فعلاَن الوصف

وجد له فعل ، أو ، لا يفضهم يصرفه لأن الصرف هو الأصل وبعضهم يمنعه الصرف ، لأنه الغالب في فعلاً .

وقد جاء عُريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيهاً بباب سكران ، قال :

٣٧ - كم دون ييشة من خرق ومن عَلم  
كأنه لامع عريان مملوب<sup>١</sup>

وقد جاءت ألفاظ تحتل نونها الأصالة ، فتكون مصروفة إذا سميت بها وتحتمل الزيادة فلا تصرف ، نحو : حسان ، وقبان ، فهما إما من الحسن والقبن ، فيصرفان ، وإما من الحسن والقبن فلا يصرغان ، وكلتا نحو : شيطان وربان .

وقال الأخفش : إذا سميت بأصيل<sup>٢</sup> منعت الصرف ، لأن اللام بدل من النون ، كما لا تصرف إذا سميت بهراق ، إذ الهاء بدل من الهمة .

قوله : « ومن ثم اختلف في رحمن » ، يعني ومن أجل الاختلاف في الشرط ، فن قال الشرط : انتفاء فعلاية ، لم يصرفه في قولك : الله رحمن رحيم ، لحصول الشرط ، إذ لم يجيء رحمانه ، ومن قال : الشرط وجود فعل ، صرّفه ، إذ لم يجيء رحمي ، ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ، ولا في صرف ندمان ، لانتفاء الشرط على المذهبين .

(١) البيت لذى الرمة . وروى كم دون مية ، وهو الاسم الذي يتردد في شعره . والحزق الأرض الواسعة والعالم الجليل . شبه برجل عريان قد سلب ثوبه . ثم يصف الأرض الواسعة بعد ذلك فيقول :

كأن حرباءها في كل هاجرة ذو شية من رجال الهند مملوب

يقصد استقبال الجرباء للشمس وهي فوق أغصان الشجر .

(٢) أي على اعتبار أنه تصغير أصيل المفرد تصغيراً شاذاً بزيادة ألف ونون ثم ابدال النون لاما - وفيه وجه ضعيف أنه تصغير أصلان جمع أصيل .



## وزن الفعل تحديد الأوزان المؤثرة في منع الصرف

قال ابن الحاجب :

« وزن الفعل شرطه أن يختص بالفعل ، كشمر ، وضرب »  
« أو يكون أوله زيادة كزيادته ، غير قابل للتاء ، ومن ثم »  
« امتنع أحمر ، وانصرف يعمل » .

قال الرضى :

لمجيء بعمله بالتاء<sup>١</sup> ، قوله : يختص بالفعل نحو شمر<sup>٢</sup> ، فإن هذا الوزن لم يأت في  
الأسماء إلا أعجمياً ، نحو : بقم ، ونحو سلم بيت المقدس . وكلامنا في كلام العرب ،  
أو منقولاً عن الفعل نحو : شمر ، لفرس ، وبذر الماء ، وعثر لموضع ، وخضم لرجل ؛  
فأصل هذه الكلمات كلها أفعال ، ونحو يزيد ، ويشكر ونرجس خواص ، لعدم هذه

---

(١) هكذا جاءت هذه العبارة ويحتمل أنها من المتن . غير أن أسلوب الاختصار الذي جرى عليه ابن الحاجب  
رجح أنها من كلام الرضى وأنه بدأ بها قبل أن يبدأ في الشرح .

الأوزان في أجناس الكلمات العربية ، فيزيد ويشكر في الأسماء منقولان ، ونرجس أعجمي ، ونحو تَنْصُب ، وَيَرْمَع وَأَعَصِر ، واصبغ ، وتُتَرَأ ، وإمجد من الغالبة في الفعل .

وأما فِعِل فمن الخواص إذ لم يأت فِعِل في أسماء الأجناس الا دُئِل لدويبة وقيل : ان العرب قد تنقل الفعل إلى أسماء الأجناس وان كان قليلاً ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال » ، وقولهم لطائر : تُبَشِّر ، ولآخر تنوط ، لتنويطه عشه ، فيجوز في مثل دئل بمعنى دويبة ، أن يكون منقولاً من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم : دُئِل فيه أي أسرع ، والدالان : مشي سريع ، وأما دُئِل علماً ، فيجوز أن يكون من ذلك ، ويجوز أن يكون منقولاً من دأل ، والتغيير دلالة النقل إلى العلم ، كما قيل : شمس بن مالك<sup>١</sup> ، فيكون في دُئِل ، علماً : الوزن والعدل مع العلمية ، وان صح ما نقل : أن الوعل لغة في الوعل ، والرثم بمعنى الاست ، فهما شاذان .

قوله : « أويكون أوله زيادة كزيادته » ، أي أول وزن الفعل الذي في الاسم ، زيادة كزيادة الفعل من حروف « آتَيْن » وغيرها .

فأولاً ، المشتق من مألوق ، إذا سمي به انصرف ، لأن الهمزة أصلية وكذا أبقى علماً لكونه ملحقاً بجعفر ، كمهدد فالهمزة أصلية ، ولو كان أفعل لوجب الادغام ، كأشد ، وأحب ، وأما ألب ، علماً ، فممنوع من الصرف لكونه منقولاً من جمع « لب » والفك شاذ ، ولم يأت في الكلام فَعْلَل حتى يكون ملحقاً به ، ونون نهشل ، أصلية لصرفه مع العلمية .

والنحاة قالوا في موضع قول المصنف : أويكون أوله زيادة كزيادته : « أويغلب عليه » ، أي يكون ذلك الوزن في الأفعال أكثر منه في الأسماء ، حتى يصح أن يقال : وزن الفعل ،

(١) أنظر الشاهد رقم ٢٨ في ص ١٢٥ من هذا الجزء .

(٢) الحروف الأربعة التي تسمى حروف المضارعة جمعت في كلمات كثيرة ليسهل حفظها . ومن ذلك قول الشارح آتَيْن ، وهو بصورة فعل ماضٍ مستند إلى نون النسوة .

فيضاف إلى الفعل ، إذ لو غلب الوزن في الأسماء ، أو تساوى فيه الفعل والاسم ، لم يقل إنه وزن الفعل .

والذي حمل المصنف على مخالفتهم شيان : أحدهما أنه رأى « فاعل » في الأفعال ، أغلب ، ولو سميت بخاتم لا ينصرف اتفاقاً ، فلو كانت الغلبة في الأفعال معتبرة ، لم ينصرف ، والدليل على غلبته في الأفعال أن باب المفاعلة أكثر من أن يُحصى ، والماضي منه : فاعل ؛ وفاعل الاسمي أقل قليل<sup>١</sup> ، كخاتم ، وعالم وساسم ؛ والثاني أنه رأى أن نحو : أحمد وأحمر ، لا ينصرف ، وعنده أن هذا الوزن في الاسم أكثر منه في الفعل قال : لأن كل فعل ثلاثي ليس من الألوان والعيوب ، يجيء منه أفعل التفضيل ، ومنهما يجيء : أفعل فعلاء ، كأحمر وأحور ، وكلاهما اسمان .

وأما أفعل الفعلي ، فلم يجيء إلا ماضياً للأفعال<sup>٢</sup> من بعض الأفعال الثلاثية ، كأخرج ، وأذهب ، لا من كلها ، فلم يسمع نحو : أقتل وأنصر ، ولذا ردُّ على الأخفش : قياس أئسب وأئحل وأظن وأوجد وأزعم ، على : أعلم وأرى ، قال : ويجيء أفعل ماضياً للأفعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثي قليلاً ، كأشحم وألحم وأحمر ، ويقابله في الأسماء ومن غير الفعل الثلاثي أيضاً في القلة نحو : أيدع ، وأفكل ، وأرنب .

ولقائل أن يقول على قوله : ( أفعل فعلاء لم يجيء من جميع الأفعال الثلاثية ) : بلى ، جاء ، على ما اخترت أنت من مذهب البصريين وهو أن أفعل التعجب فعل ، ومن كل ما يجيء منه أفعل التفضيل ، يجيء منه أفعل التعجب الفعلي ، والذي جاء في فعل يفعل مفتوح العين ، وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو : أذهب وأحمد ، يزيد على : أفعل فعلاء ، إذ لا يجيء<sup>٣</sup> من غير باب فعل يفعل إلا قليلاً ، كأشيب ، على ما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى .

(٢) يقصد المصدر الذي على وزن إفعال بكسر الهزة نحو أكرام .

(١) أي نادر وقد سبق له مثل هذا التعبير .

(٣) أي باب أفعل فعلاء .

لكن الانصاف أن الغلبة في أفعال القعلي ليست بظاهرة ، إذ كون الوزن غالباً في أحد القبيلين ، لا يمكن الحكم به الا بعد الإحاطة بجميع أوزان القبيلين ، وهو إما متعذر أو متعسر ، ولا سيما على المبتدئ ، فلا يصح أن يجعل الغلبة شرط وزن الفعل .

وفيه نظر ، إذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسياً في أحدهما دون الآخر ، كما نعرف ، مثلاً ، أن : إفعل ، في الفعل مثلاً قياس في الأمر من يفعل الكثير الغالب كاذب واحمد ، وليس في الاسم قياساً في شيء ، كاصبع ، وأيضاً ، كون الوزن خاصاً بأحد القبيلين ، وهو القائل به في نحو شمر ، وضرب ، لا يمكن إلا بالإحاطة بجميع أوزان القبيل الآخر ، وهو متعذر ، أو متعسر .

وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الأفعال المتصرفة ، دون الأسماء ، إذ لا فعل منصرف الا وله مضارع ، ولا يخلو المضارع من الزيادة في أوله .

وأما غير المتصرف ، كنعم ، وبش ، وعسى ، فأقل قليل ، فصارت هذه الزيادة ، لاطرادها في جميع الأفعال دون الأسماء أشد اختصاصاً بالفعل ، فجرت الوزن ، وان كان مشتركاً ، إلى جانب الفعل ، حتى صح أن يقال : هو وزن الفعل ، وأيضاً فإن هذه الزوائد في الفعل لا تكون الا لمعنى ، وأما في الأسماء ، فقد تكون لمعنى كأحمر ، وأفضل منك ، وقد لا تكون ، كأرنب وأفكل وأبدع ، فكأنها لم تُزد فيها ، فصارت بالفعل أشهر وأخص ، لأن أصل الزيادات أن تكون لمعنى .

وانما اشترط مع هذا الشرط ألا يكون الوزن مما تلحقه تاء التأنيث ولا يكون عرضة له . لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان الفعل . إذ الفعل لا تلحقه هذه التاء . فكما تجر الزيادة المتصدرة الوزن الى جانب الفعل ، تجر التاء الى جانب الاسم لاختصاصها بالاسم . وتترجح التاء في الجر ، إذ الوزن في الاسم ، فانصرف : أرمل ويعمل مع الوصف

---

(١) أنظر هامش رقم (١) في ص ٢٣ من هذا الجزء .

الأصلي السليم من الخلل ، والوزن المشروط بتصدر الزيادة ؛ لجواز الحاق التاء نحو :  
أرملة ، ويعملة .

أما الحاق التاء بأسودة في الحَيَّة ، فلا يضر ، لأن هذا اللحاق عارض بسبب غلبة  
هذا اللفظ في الأسماء ، والأصل أن يقال في مؤنثه : سوداء .

هذا ، والأوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو : استفعل واستفعل واستفعل . واستبرق  
أعجمي ؛ ومنها تفاعل ونفوع وتفاعّل ، ودُحرج ودَحرج<sup>١</sup> . واقتعل واقتيل واقتعل .  
وكلذا : انفعّل وانفعل وانفعل ؛ وغير ذلك .

وإذا سميت بترجس بكسر النون ، وترتب بضم التاء الأولى ، فالصرف واجب لعدم  
الوزن ، والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تؤثر من دون المشروط .

ولم يصرفهما (الزجاج) نظراً إلى وزنيهما المشهورين ، أعني نرجس على وزن نصيرب ،  
وترتب على وزن تقتل .)

وإذا غير وزن الفعل عما كان عليه ، فإن كان بإبدال الزيادة المتبعة في أوله حرفاً  
آخر ، كهراق وهرق<sup>٢</sup> فإنه لا يضر ذلك بوزن الفعل ، وإن كان الهاء لا اختصاص له  
بالفعل كاهزمة ، وذلك لعدم لزوم ذلك الإبدال ، لأن الأكثر في الاستعمال : أراق  
وأرق .

وإن كان التغيير بغير ذلك ، فإن كان بعد التغيير : الزيادة المتبعة حاصلة فلا يضر ذلك

---

(١) المقصود من التحليل بمادة دحرج هو الماضي المبني للمجهول والأمر فقط ، بخلاف بقية ما مثل به فإن المقصود  
منه الماضي معلوماً ومجهولاً والأمر . وفي النسخة المطبوعة جاءت كلمة دحرج ثلاث مرات كثيراً من الصيغ .  
وواضح أن الثالثة زائدة فحلتها .

(٢) ما بين هذين القوسين . وقع في غير موضعه من صفحة ٥٦ من النسخة المطبوعة فاضطرب المعنى . وقد وفق  
الله إلى إزالة هذا الاضطراب بالنظر في معنى الكلام حتى استقام الأمر .

(٣) هرق ، أي أرق ، فعل أمر من أراق الماء .

التغيير أيضاً ، لأنها تحرز وزن الفعل وتدل عليه ، نحو : يعد ويهب ، وكذا المحلوف نحو : تَقُلْ وتَبِعْ وتَخَفْ من قولك لم تَقُلْ ولم تَبِعْ ولم تَخَفْ ، وكذا المحلوف اللام نحو : يخش ، ويرم ، ويفز ، وكلذا : اخش ، وارم ، واغز ، لأن همزة الوصل بالفعل أيضاً أنخص لأنها مطردة في الفعل ، إذ لا فعل ثلاثي متصرف الا بقياس أمره أن يكون بهمزة الوصل ، ونحو : عد ، وقُلْ ، أصله الهمزة لولم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة .

فإذا سميت بفعل محلوف العين أو اللام لأجل الجزم أو الوقف ، رددت المحلوف لأن سقوطه انما كان للجزم والوقف الجاري مجراه ، والجزم لا يكون في الأسماء فتقول في المسمى بَقُلْ واخش : جاءني تقولُ واخشى ، وكلذا في المسمى بَقُلْ وبِعْ : جاءني قول «وبيع»<sup>١</sup> .

وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة ، وكان التغيير لازماً كالمسمى بقل ، ويع ، وعد ، أو بقل وبيع ، لم يعتبر الوزن الفاعل الأصلي تقول : جاءني قيل «وبيع»<sup>٢</sup> ، وفي : قل وبيع وخف ، جاء قولُ وبيع وخاف .

وان لم يكن التغيير لازماً ، كما يقال في عِلْم : عِلْمٌ ، فهو عند سبويه يضر أيضاً بالوزن ، كما في رُدْ وبيع ، وقال المبرد : ان كان التغيير قبل النقل أخل بالوزن ، لأنه لا يجمع ، إذن ، العلمية ، وأما ان كان بعد النقل والتسمية كما إذا سمي بعِلْمٌ ثم خفف فالوزن معتبر لأنه : جامع الوزن العلمية ، وزوال الوزن فيه يكون عارضاً غير لازم ، وأما التغيير في الأول فهو في العلمية لازم ، إذ لم يصادفه الوزن العلمي إلا مخففاً .

هذا ، واعلم أن الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه ، لا يؤثر مطلقاً ، خلافاً ليونس ، فانه اعتبر وزن الفعل مطلقاً ، سواء غلب على الفعل أو لم يغلب ، ففتح الصرف في نحو جَبَل وعَضُد وكَتِف ، وجعفر ، وحاتم ، أعلاماً .

(١) لأنها تحرز وزن الفعل أي تدل عليه كما فسر الشارح وهي من الحوز أي التخمين . والتقدير عن طريق الظن ، وهو نوع من الدلالة .

(٢) قوله وكلذا في المسمى بقل وبيع : استطراد ، ولا دخل له بمنع الصرف . كما سيذكر بعد ذلك .

واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولاً عن الفعل نحو : كعسب ، واستدل بقوله :  
 ٣٨- أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني<sup>١</sup>  
 والجواب أنه ان كان علماً فمحكي<sup>٢</sup> ، لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة .  
 كيزيد ، في قوله :

٣٩- نبئت أخوالي بني يزيد ظلماً علينا لهم فديد<sup>٣</sup>  
 وان لم يكن علماً فهو صفة موصوف مقدر ، أي أنا ابن رجل جلا أمره أي انكشف ،  
 أو جلا الأمور أي كشفها ، وفيه ضعف ، لأن الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط نذكره  
 في باب الصفة<sup>٤</sup> ، وأما بغير ذلك فقليل نادر<sup>٥</sup> ، ولا سيما إذا لزم منه إضافة غير الظرف  
 إلى الجملة .

### تكرار الممنوع من الصرف وما يترتب عليه

قال ابن الحاجب :

« وما فيه علمية مؤثرة إذ نكر صرف ، لما تبين أنها لا تجماع »  
 « مؤثرة إلا ما هي شرط فيه ، الا العدل ووزن الفعل ، وهما »

- 
- (١) هو أول أبيات لسحيم بن وتيل الرياحي كما حقق ذلك البندادي ورد على من زعم أنه للمرجى كما خطأ  
 العيني حيث نسب إلى سحيم جد بني الحسحاس ، ثم أورد معه أبياتاً للمثقب العبدي .  
 كما نفى البندادي أن يكون علماً بقوله ليس في نسب سحيم من اسمه جلا .. وقال ان لفظ جلا يطلق  
 على كل منكشف واضح . وأفاض في توجيه البيت : وشرحه ،  
 (٢) وجه الشاهد واضح كما شرحه الرضى . فيزيد بضم الدال في موضع الجر دليل على أنه محكي من جملة .  
 ورواه بعضهم : بني تزيد بالياء القوية وقال ابن الحاجب إنه خطأ وإنما ذلك اسم آخر وهو منقول من الفعل  
 فقط فهو مثل تغلب . وهو تزيد بن حلوان . تنسب إليه البرود التريدية .  
 (٣) هو أن يكون الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في ... نحو منا ظنن ومنا أقام : أي فريق ..  
 (٤) مثل قوله : « تَرَمَى بِحَكِّي » كان من أرمى البشر ؛

« متضادان ، فلا يكون الا أحدهما ، فإذا نكر بقي بلا سبب ، أو »

« على سبب واحد » .

قال الرضوي :

يعني بكون العلمية مؤثرة أن يكون منع الاسم موقوفاً عليها ، وذلك على ثلاثة أضرب : لأنها إما أن تكون سبباً لا غير ، أو شرطاً لا غير ، أو شرطاً وسبباً معاً .

فالأول في موضعين اتفاقاً : أحدهما أن تكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علماً ، كعمر ، وقطام في تميم ؛ والثاني أن تكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية ، كأحمر ، أو ، لا كاصبح ، وأحمد ، ويزيد ، ويشكر .

وفي موضعين على الخلاف ، الأول : باب مساجد علماً فان العلمية سبب فيه عند أبي عليّ والجزولي ، والسبب الثاني عند أبي عليّ شبه العجمة ، وعند الجزولي عدم النظر في الآحاد ، وليست سبباً عند المصنف لاعتباره الجمع الأصلي ، فيكون ، إذن ، نحو : ثمان ورباع علمين ، منصرفاً عند المصنف غير منصرف عند غيره .

وأما سراويل علماً فعند سيبويه فيه العلمية والتأنيث المعنوي ، وقد يذكر لكن التأنيث أغلب ، فلذلك اعتبر ، كما مر ، في التأنيث ، فقال سراويل كعقرب إذا سمي به ، وعند الجزولي فيه العلمية والتأنيث والعجمة وعدم النظر ، وكان القياس يقتضي ألا تؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعلمية الجنسية عنده وعدم النظر ، لكن عادته ألا يُلغى سبباً فيقول : في حمراء علماً ، سبيان .

الثاني من الموضعين : كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف ، نحو مثنى وثلاث ، فالأخف ، وأبو علي ، وأكثر النحاة ، يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد .

---

(١) أي الجزولي .



وذهب الجرمي وابن بابشاذ إلى منع صرفه اعتباراً للعدل الأصلي مع العلمية ، وهو قياس قول سيبويه ، في أحمر ، المنكر بعد العلمية ، ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عَمَر ، وأما أُخَرُ وُجِعَ علمين فغير منصرفين ، عند سيبويه اعتباراً للعدل الأصلي مع العلمية ، وكذا لَكَعَ ، لأن فيه العدل ، كما ذكرنا عندهم ، وأما ان سميت بِقُضِلَ من قولك : القُضِلَ ، فانه ينصرف اذ لا عدل في الأصل .

والأخفش والكوفيون يصرفون أُخَرُ وُجِعَ وَلُكِعَ أعلاماً ، إذ العلمية وضع آخر . وقول سيبويه أقرب ، لأن العدل أمر لفظي ، وبالعلمية لم يتغير اللفظ ، وعكس سيبويه الأمر في : سَحَر ، إذا سَمِيَ به غير ما وضع له أولاً من ظرف زمان أو ظرف مكان أو رجل أو غيره ، فجعله منصرفاً ، ولعل ذلك لظهور فَعَلَ في باب العدل نحو عمر ، وزفر ، ولكع ، عندهم ، بخلاف فَعَلَ .

والثاني ، أعني كون العلمية شرطاً لا غير ففي موضع واحد على الخلاف ، وهو : الألف والنون مع العلمية ، سبب قائم مقام سببين عند بعضهم ، والعلمية شرطه ، وفي الحقيقة : الشرط انتقاء التاء وهو معلل بأحد ثلاثة أشياء : العلمية ، كما في عمران ، ووجود فعلى كما في سكران ، واختصاص اللفظ كما في رحمن ، وعند الباقيين : الألف والنون سبب والعلمية سبب آخر . كما مر ، فإن العلمية شرطهما عند بعضهم في الاسم نحو : عمران وعثمان ، لأنه يمتنع بها من التاء فتشابه ألف التانيث ، فتقوم مثلها مقام سببين ، وعند الباقيين : العلمية سبب معها كما مر .

والثالث : أعني أن تكون العلمية شرطاً وسبباً معاً في أربعة مواضع اتفاقاً : في المؤنث بالتاء لفظاً أو تقديرأ ، وفي الأعجمي ، وفي المركب ، وفي ذي الألف الزائدة المقصورة .

(١) اسمه طاهر بن أحمد بن باب بن شاذ . بتخفيف الدال ومعنى شاذ : القرح والسرور . هكذا في البنية للسيوطي . وربما يكون قد ركب من اسم جدّه : باب وشاذ اسم واحد . والمعروف أن كلمة بابشاذ كلمة أعجمية معناها القرح والسرور . وقد كان ابن بابشاذ إماماً في العربية . ورد العراق تاجراً في اللؤلؤ . وعاش بمصر زمناً وتوفي بها سنة ٤٦٩ هـ .

وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين : إما ألاّ يجمع السبب وذلك مع الوصف ،  
على ما ذكره المصنف ، وقد ذكرنا أنها يجمعه ، لكن الوصف لا يعتبر معها ، وإما أن  
يجمع ولا يؤثر ، وهو إذا كانت مع ألف التأنيث نحو صحراء ، وبشرى ، خلافاً للجزولي ،  
فإنه لا يلغي سبباً ؛

فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا يتصرف ؛

رجعنا إلى شرح كلام المصنف ؛ فنقول :

إنما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر ، لأن جميع ما العلمية المؤثرة شرط  
فيه فقط ، أو شرط وسبب معاً ، خمسة أشياء : التأنيث بالتاء والعجمة والتركيب والألف  
المقصورة الزائدة والألف والنون في الاسم ، فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة  
جماعة الألف المقصورة للألف والنون ، وأقصى ما يمكن اجتماعه من هذه : العلمية والتأنيث  
والعجمة والتركيب ، كما في : أذرييجان ؛ لكان يزول تأثير الجميع يزوال العلمية ،  
لأن الشروط لا يؤثر بدون الشرط .

وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلاثة أشياء : العدل والوزن وشبه العجمة ، أو  
عدم النظير في الآحاد في باب مساجد ، على الخلاف المذكور ، ولا يجتمع اثنان منها  
مع العلمية المؤثرة لوجهين : الأول : أن كل واحد منها يضاد الآخرين ، لأن أوزان العدل  
إما : فعّال ، أو مفعّل ، أو فُعّل أو فعَّل ، أو فَعَّل ، أو فعّال ، ومثلث وآخر  
وسحر وأمس عند تميم وقطام عندهم أيضاً ، وليس شيء منها وزن الفعل ولا أوزان الجمع  
الأقصى ، وليس الجمع أيضاً من أوزان الفعل ، الثاني أنه لو لم يتضاد الثلاثة أيضاً ،  
لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ، إذ العلم يكون ، إذن ، منقولاً مما اجتمع فيه اثنان  
منها فلم تكن العلمية الطارئة مؤثرة ، لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية :

فاذا ثبت أنه لا يجتمع مع العلمية اثنان منها ثبت أنه لا يكون معها إلا أحدها ، فإذا  
نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف .

هذا غاية ما يمكن أن يتمحّل لتمشية قول المصنف .

ويمكن أن يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن ، كما قلنا في دُئل ، وكما يمكن أن يقال في « إصِيت » علم المكان القفر ، إذ أصله « أصِيت » بضمين فعِل إلى إصِيت في حال العلمية ، ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتأثير دونها ، لأنه إنما عدل علماً كما قلنا في « شمس بن مالك »<sup>١</sup> ، فإذا نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف ، لأن العدل وإن حصل فيه لأجل العلمية ، لكنه لا يُخرج العلم إذا نكر عن صيغته ، ومن أين له أن صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الأوزان ؟

هذا كله إن قلنا إن العلم بعد التنكير لا يعتبر أصله ، كما هو مذهب الأخفش ، وإن اعتبرنا ، كما هو مذهب سيبويه ، السبب الأصلي الذي ألغينا لأجل العلمية ، قلنا في ثلاث ومثلث وبأيهما : إنها لا تنصرف لاعتبار الوصف الأصلي مع العدل ، كما في أحمر .

وفرق بعضهم بين هذا الباب وباب أحمر ، بأن قال : الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد ، وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير ، إذ معنى : رب ثلاث ، ربٌ مسمًى بهذا اللفظ ، بخلاف أحمر المنكر فإنه لا منع أن يكون معنى ربٌ أحمر ، ربٌ مسمًى بهذا اللفظ فيه الحمرة .

والذي يقوي عندي : أن الزائل بالكلية لا يعتبر ، وصفاً كان أو غيره ، في باب أحمر ، كان ، أو في غيره ، وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه .

وقياس قول سيبويه في أحمر : أن ينصرف آخر وجمع بعد التنكير ، لأنهما من باب أفعل التفضيل كما ذكرنا ، وسيأتي أن أفعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير . وإذا نكر سحر بعد التسمية به ، فالواجب الصرف ، لأنه لا علمية فيه ، إذن ،

(١) انظر ص ١٢٥ من هذا الجزء .

ولا عدل ، إذ العدل إنما ثبت له قبل التسمية به لكون المراد به سحر يومك ، وكذا أمس رفعا عند بني تميم .

وإذا نكّرت مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الأكثرين ،

أما عند المصنف فلاّنه يعتبر الجمع الأصلي مع العلمية التي ظاهرها مناقض له . فكيف لا يعتبره بعد التنكير ؟

وأما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظر في الآحاد وشبه سبب آخر ، يعني الجمع ، إذ لفظه لفظه .

ونسب أبو علي إلى الأخفش أنه لا يصرفه بعد التنكير أيضاً ، ويفرق بينه وبين أحمر ، بأن علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف نحو أحمر ، إذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كأرنب وأفكل .

وقال العبدئي : لا فرق بينه وبين أحمر ، ولا نص للأخفش في ترك صرفه .

وقول الجزولي أولى .

وإذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد ، إذ هو جمع سرولة ، وقياس قول سيبويه أيضاً ترك الصرف . إذ هو أعجمي حُمل على موازنه كما كان قبل التسمية ، وكذا قياس قول الجزولي : يعتبر فيه عدم النظر والعجمة الجنسية ، كما اعتبرها قبل العلمية .

ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ، أيضاً ، بعدها .

وأما الكلام في أحمر بعد التنكير ، فسيجيء ، ومثله : فعلان الصفة ، إذا سمي به ثم نكر ، سواء : يصرفه الأخفش خلافاً لسيبويه .

---

(١) اسمه : أحمد بن بكر وكنيته أبو طالب أحد أئمة النحو للشويعين أخذ عن السيرافي والقاسمي ومعاصريهما وقال السيوطي في البقية أن طفله اختل آخر حياته وتوفي سنة ٤٠٦ هـ .

وقال الأخفش : لو سميت باسم مركب آخر جزأيه ذو ألف التانيث أو الجمع الأقصى ، نحو : معدى صحراء ، أو معدى مساجد ثم نكرته صرفته لأن الاسم الأخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة ، إذن ، ذا ألف التانيث ولا الجمع الأقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير ، والآخرون لم يصرفوها بعد التنكير نظراً إلى إفرادها ، وقول الأخفش إن مجموع الكلمة ليس ذا ألف التانيث مع جعل الجزء الأخير كجزء الكلمة ممنوع ، وأما قوله : مجموع الكلمة ليس الجمع الأقصى فسلم .

قوله « مؤثرة » حال ، ومفعول مجامع : « ما » ويعني بما هي شرط فيه : التانيث بالتاء ، والعجمة والتركيب والألف والنون في الموضوع اسماً .

قوله « إلا العدل » مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدّر الذي استثنى منه لفظة « ما » بعد استثناءها ، أي لا مجامع سبباً غير السبب الذي هي شرط فيه إلا العدل ، فكل المستثنين من ذلك المقدّر ، نحو قولك : ما ضربت إلا زيداً إلا عمراً ، أي ما ضربت أحداً غير زيد إلا عمراً . فالعلمية المؤثرة مجامع الأربعة الأشياء ، وهي شرط فيها . ومجامع العدل والوزن وليست شرطاً فيهما ، بل هي سبب معهما .

فإن كانت في اسم واحد مع الأربعة الأول كأذربيجان ، فإذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط الأربعة الأسباب . وكذا إن كانت مع اثنين أو ثلاثة من الأربعة ، وإن كانت مع العدل أو الوزن ، قال : ولا يمكن أن تكون معهما معاً لتضادها ، فلا تكون إلا مع أحدهما كما في نحو : عمر ، وأحمد . فإذا نكر الاسم بقي على سبب واحد ، قال وإنما قلت : وهما متضادان ، ليصح حكمي الكلي بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفاً بعد التنكير ، إذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم . لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستثنين عن العلمية المؤثرة ، وأما بيان تضادها فأتقدم .

واعترض على قوله بأن قيل : لم يكن محتاجاً إلى هذا الاحتراز لأن كلامه في العلمية المؤثرة ، ولو اتفق اجتماعهما لم تكن العلمية مؤثرة ، لأن مثل هذا العلم ، لو وقع ، لكان منقولاً عن اسم فيه العدل ووزن الفعل ، فلا تؤثر فيه العلمية الطارئة ، كما في حمراء ،

وسعدى عَلمين ، بَلى ، لو كانت الأسباب الثلاثة مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض  
لجاز أن يقال : إن حكم منع الصرف منسوب إلى اثنين منها غير معينين فيكون للعلمية  
تأثير ما ، بكونها أحد الثلاثة المؤثر اثنان منها .

ويمكن أن يجوز اجتماعها ومنع طردان العلمية ، إذن ، على الوزن والعدل ، كما  
في نحو : إصميت<sup>١</sup> على ما مر ، إذ لو لم يتضادا أيضاً واجتمعا في اسم لم تكن العلمية  
مؤثرة معهما ، إذا كانت العلمية ، إذن ، طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير .

والجواب عن الاعتراض : منع وجوب طردان العلمية على الوزن والعدل ، إذن ،  
كما ذكرنا في إصميت .

والاعتراض الحق أن يمنع التضاد بينهما ، وذلك بمنع حصر أوزان العدل فيما ذكر  
قبل ، كما بينا .

• • •

---

(١) اصميت بقطع همزته مكسورة علم على مفازة ، وقد حدث فيه بعد العلمية تغيير عن صيغته الأصلية لأن أصله  
فعل أمر من صممت ومع الأمر مضمومة : وقد ورد في شعر الراعي النميري . ويأتي شامداً في هذا الشرح في  
باب العلم ، في الجزء الثالث من هذه الطبعة .

## تنكير نحو أحمر والخلاف فيه بين سيبويه والأخفش

قال ابن الحاجب :

« وخالف سيبويه الأخفش في مثل أحمر علما ثم ينكره »  
« اعتباراً للصفة بعد التنكير ، ولا يلزم باب حاتم لما يلزم »  
« من إيهام اعتبار متضادين في حكم واحد » .

قال الرضى :

قوله : « اعتباراً » ، منصوب على أنه حال من سيبويه ، أي خالف سيبويه معتبراً ،  
أو مصدر لقوله : خالف ، إذ معناه : اعتبر سيبويه دون الأخفش .

قوله : « ولا يلزم باب حاتم » هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه في اعتبار  
الصفة بعد زوالها ، وتقريره : أن الوصف الأصلي لو جاز اعتباره لكان باب حاتم غير  
منصرف ، للعلمية الحالية ، والوصف الأصلي .

فأجاب المصنف عن سيبويه بأن هذا الإلزام لا يلزمه ، لأن في حاتم ما يمنع من اعتبار

ذلك الوصف الزائل بخلاف أحمر المنكر ، وذلك المانع : اجتماع المتضادين ، وهما الوصف والعلمية ، إذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص ، وبين العموم والخصوص تنافٍ .

قوله « في حكم واحد » يعني في الحكم بمنع الصرف ، لأنك تحتاج في هذا الحكم إلى اجتماع سببين ، فتكون قد جمعت المتضادتين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد ، جاز ، إذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة ، كما إذا حكنا بجمع أحمر على حمر ، لأن أصله صفة ، وعلى أحامر ، لأجل العلمية ، فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين فلم يجتمعا في حالة ، فإذا نكر أحمر ، فإنه يصح اعتبار الوصف ، وليس معنى الاعتبار أن يرجع معنى الصفة الأصلية ، حتى يكون معنى رب أحمر : رب شخص فيه معنى الحمرة ، بل معنى رب أحمر : رب شخص سمى بهذا اللفظ ، سواء كان أسود ، أو أبيض ، أو أحمر . فعني اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير ، أنه كالثابت مع زواله لكونه أصلياً ، وزوال ما يضاده وهو العلمية ، فصار اللفظ بحيث لو أراد مرید إثبات معنى الوصف الأصلي فيه ، لجاز بالنظر إلى اللفظ ، لزوال المانع . هذا ، والحق أن اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء : خلاف الأصل ، إذ المعلوم من كل وجه ، لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجوداً .

فالأولى أن يقال : ان اعتبر معنى الوصف الأصلي في حال التسمية ، كما لو سمى ، مثلاً ، بأحمر : من فيه حمرة ، وقصد ذلك ، ثم نكر ، جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية أيضاً ، لكنه لم يعتبر فيها ، لأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المنقولة : غير ما وضعت له لغة ، ولذلك نراها في الأغلب مجردة عن المعنى الأصلي ، كريد ،<sup>١</sup> وعمر ، وقليلاً ما يلمح ذلك .

وإن كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الأصلي ، بل قطع النظر عنه بالكلية ،

---

(١) لأن أصل زيد : مصدر زاد ، وأصل عمر : الحياة والبقاء .



كما لو سمي بأحمر : أشقر أو أسود ، لم يعتبر بعد التنكير أيضاً .

وقال الأخفش في كتاب الأوسط :<sup>١</sup> إن خلافه في نحو أحمر ، إنما هو في مقتضى القياس . وأما السماع فهو على منع الصرف .

هذا كله في أفعل فعلاء وكذا فعلان فعل .

وأما أفعل التفضيل نحو : أعلم ، فإنك إذا سميت به ثم نكرته ، فإن كان مجرداً من « من » التفضيلية ، انصرف إجماعاً ، ولا يعتبر فيه سبويه الوصف الأصلي ، كما اعتبر في نحو أحمر ، وإن كان مع « من » لم يصرف إجماعاً بخلاف من الأخفش ، كما كان في أحمر .

أما الأول فلضعف أفعل التفضيل في معنى الوصف ، ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل أفعل فعلاء ، فإذا تجرد من « من » التيسر بأفعل الاسمي الذي لا معنى للموصف فيه كأفكل<sup>٢</sup> وأبدع ، ولا يظهر فيه معنى الوصف .

وأما أفعل فعلاء ، فثبت عمله في الظاهر قبل العلمية وإشعار لفظه بالألوان والمخاتق الظاهرة في الوصف ، يكفي في بيان كونه موضوعاً صفة ، .

فإذا اتصل أفعل « من » فقد تميز عن نحو أفكل ، وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف .

وأما الثاني فإنما وافق الأخفش سبويه . في منع الصرف مع « من » لظهور وصفه ، إذن ، كما ذكرنا ، ولكون « من » مع مجرورها كالمضاف إليه . ومن تمام أفعل التفضيل من حيث المعنى الوضعي ، فلو تَوَّن لكان الثاني متصلاً منفصلاً ، لأن التوئين يشعر بالانفصال . بسبب وجود علامة الوصف أعني « من » بخلاف باب أحمر لعره عن

(١) اسم كتاب من مؤلفات الأخفش في النحو . وله من المؤلفات : المسائل الكبير وغيره .

(٢) الأفكل على وزن أحمر : الرعدة والارتعاش . والأبدع بوزن أحمر أيضاً : الزعفران .

العلامة الدالة على الوصف .

ولو سميت رجلاً بأجمع الذي يؤكد به ، ثم نكرته ، صرفته البتة إجماعاً . لكونه في معنى الوصف ، أخفى من أفعل التفضيل ، لأنه كان بمعنى « كل » قبل العلمية ، وانمحي عنه معنى الوصف على ما تقدم في « جمع » .

هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها .

### التصغير

#### وتأثيره في المنوع من الصرف

ثم اعلم أن التصغير يُخل ، من أسباب منع الصرف ، بالعدل عن وزن إلى آخر ، فإنه يزول الوزن المعلوم إليه بالتصغير ، وذلك الوزن مُراعى في العدل ، إذ العدل أمر لفظي .

وكذا الجمع الأقصى ، يحتل بالتصغير لوجوب رده إلى واحده فيقال في : رباع ومساجد : ربيع ومسيجد .

ولو سميت بالجمع المذكر ثم صغرت ، انصرف أيضاً لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر . وإذا صغرت سراويل علماً لم ينصرف لأن التصغير لا يلزم بالتأنيث المعنوي الذي يكون فيه ، فيكون كعناق<sup>١</sup> ، إذا صغر بعد التسمية به ، ويختل بالتصغير ، أيضاً ، وزن الفعل ، إن لم يكن أوله زيادة كزيادة الفعل ،

---

(١) اسم لأني للز . .

كخضيفهم ودحرج في : خضمٌ ودحرج ، وأما إن كان أوله زيادة كزيادته فإن التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير أحمد ونرجس ويشكر وتغلب : أحمد ، ونرجس وبشكر وتغلب ، لأنه على وزن مضارع قيل ، نحو : يطر يُسيطر .

وأما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر ، كما تقول في تضارب علماً : تضيرب ، وفي تحل<sup>١</sup> : تحيل<sup>١</sup> ، فبعضهم لا يعتبره لعروضه . والأكثرون يعتبرونه ، لأن التصغير وضع مستأنف .

قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستأنفاً كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلاث لكونه وضعاً مستأنفاً ، فلا يتصرف : أدير . تصغير أدير ، للوزن والوصف العارض في التصغير ، والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم : غليمون ، ورجيلون . في جمع مصغر غلام ورجل ، قال ، فكان القياس أن يتصرف العلم في نحو حمزة تصغير حمزة لعروض الوصف المتأني للعلمية ، إلا أنه لما لم يكن ظاهراً في التصغير لم يعتدوا به .

والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جرّيه<sup>٢</sup> ، فلا يقال : شخص رجيل . وفيما قال نظر ، إذ لو لم يكن ظاهراً لم يعتدوا به في أدير .

والأولى أن يقال : لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا ، لأن الوصف المعتبر في باب منع الصرف ، هو الذي وضع صحيح التسمية لما يخصص الذات المهمة المدلول عليها ، كما ذكرنا قبل ، وذلك لأن الفرعية إنما تنبئ في مثل هذا الوصف ، وهي المطلوبة في غير المنصرف . وأما التنافي بين الوصف والعلمية ، فقد ذكرنا ما عليه .

وأما الألف والنون فنقول : إن بقي الألف في التصغير كما كان ، فلا يخل التصغير

(١) التحل بـ كسر اللام ما ينساقط من الجلد إذا حُكَّ بسكين أو نحوه .

(٢) أي عدم تبعيته لموصوف قبله كغيره من المشتقات .

بهما ، نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان .

وإن انقلب ياء كما تقول في سلطان علماً سليطين فإنه يخل بهما ، ومعرفة ما يقلب ألفه بما لا يقلب ، تثين في التصريف في باب التصغير . فعلى هذا : التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقاً وبالألف والنون وبالوزن من وجه دون وجه ، ولا يخل بالوصف والعلمية ، والتأنيث والتركيب والعجمة .

### الإضافة وحرف التعريف

مع ما لا ينصرف

قال ابن العاجب :

« وجميع الباب باللام والإضافة ينجرُّ بالكسرة » .

قال الرضى :

أي كان بدونهما ينجرُّ بالفتح ، فصار بسببهما ينجرُّ بالكسر .

اعلم أن من ذهب في منع غير المنصرف الكسر إلى أنه لأجل تبعية التنوين المحلوف لمنع الصرف ، قال لم يحذف الكسر مع اللام والإضافة ، لأنه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لأنها لا تجامعهما ، إذ التنوين دليل تمام الاسم ، وإضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافرا ، وأما تنافر اللام والتنوين فقد مرَّ في بيان نوني المثني والمجموع .

ويجوز أن يقال : لما عاقبت اللام والإضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكأنه ثابت فلم يحذف الكسر .

ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال : لم يحذف مع اللام والإضافة ، لأنها من خواص الأسماء فترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل ، فكأنه ليس فيه علتان من تسع ، فدخله الكسر ، فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفاً ، وعلى الوجه الأول :

هو باق على حاله من عدم الإنصراف [إذ]<sup>١</sup> لا سبب في الاسم ، وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفاً ، أو باقياً على عدم الانصراف في أول باب ما لا ينصرف<sup>٢</sup> .  
ويرد على الثاني أن كون الاسم فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه بحرف جر ظاهر أو مقدر من خواص الاسم ، أيضاً ، ولا يعود الكسر ، فالأول أولى .

\* \* \*

---

(١) زيادة لا بد منها لاستقامة الكلام .

(٢) ص ١٠١ من هذا الجزء .



## المرفوعات بيان علة الرفع في الاسم

قال ابن الحاجب :

« المرفوعات هو ما اشتمل على عَلمِ الفاعلية » .

قال القرطبي :

قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات ، لأن المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر ، والبواقي محمولة عليها ، والمنصوب في الأصل فضلة لكن يشبه بها بعضُ العمد ، كاسم « ان » وخبر « كان » وأخواتها ، وخبر « ما » و« لا » ، والمجرور في الأصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه .

قوله : « هو ما اشتمل » ذكر الضمير مع رجوعه إلى المؤنث ، أي المرفوعات نظراً إلى خبر الضمير ، أعني « ما » لأن المبتدأ هو الخبر ، فيجوز مطابقة المبتدأ له ، كمطابقته للمعود إليه ، ومثله قولهم : من كانت أمك<sup>١</sup> .

---

(١) روي بنصب « أمك » . فيكون التانيث في الضمير المستتر في كانت مع أنه عائد إلى من باعتبار أن الخبر مؤنث .

ويعني باشتاقه على عَلم<sup>١</sup> الفاعلية تضمنته إياه بحيث يكون عَلم الفاعلية أحد أجزائه ،  
ويعني بعَلم الفاعلية : الضم والألف والواو ، إذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذي  
هو في آخره عملة الكلام ، فكل ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع .

والأولى ، على ما اخترناه قبلُ أن يقال : المرفوعات ما اشتمل على عَلم العمدة ،  
لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العُمد ليس بمحمول على رفع الفاعل ، كما بينا ،  
بل هو أصل في جميع العُمد على ما تقرر قبلُ .

• • •

---

(١) عَلم أي علامة وتكرر هذه الكلمة في هذا الشرح كثيراً مراداً بها ذلك .



## الفاعل تعريفه

قال ابن الحاجب :

« فنه الفاعل . وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه وقدم »  
« عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد ، وزيد قام أبوه » .

قال الرضي :

أي فما اشتمل على عَلمِ الفاعلية ، وقال بعد : ومنها المبتدأ والخبر ، حملا على معنى « ما » .  
وإنما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على أنه أصل المرفوعات ، ولهذا سُمِّيَ  
الرفع عَلمَ الفاعلية ، وقد ذكرنا ما عليه <sup>١</sup> .

قوله : « ما أسند إليه » ، قد عرفت في حد الكلام معنى الإسناد ، ولم يقل : ما أخبر  
بالفعل عنه ، ليدخل فيه فاعل الفعل الإنشائي ، نحو : بعث ، وهل ضَرَبَ زيد ، ونحوه .

---

(١) أنظر بحث الاعراب وسببه في الأسماء ص ٥٧ من هذا الجزء .

قوله : « أو شبهه » ، يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ، واسم الفعل ، ولم يقل ، أو معناه فيدخل الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو : زيد قدامك ، أو في الدار ؛ أو الظاهر ، نحو : زيد أمامك غلامه ، لكون الرفع في الحقيقة عنده : الفعل أو اسم الفاعل المقدر ، خلافاً لمن قال : إنه الظرف والجار ، على ما يبيح في باب المبتدأ .

قوله : « وقدم عليه » ، الضمير فيه للفعل أو شبهه ، وفي « عليه » لمّا ، واحترز بقوله : وقدم عليه ، عن المبتدأ ، لأن نحو : زيد ، في قولك : زيد قام ، مسند إليه قام ، لأن قام خبر عنه ، والمسند إليه هو المخبر عنه في الحال أو في الأصل ، كما مرّ في حد الكلام ، فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ . يجوز أن يقال : هو مسند إلى المبتدأ ، وأن يقال هو مسند إلى ذلك الضمير والمجموع مسند إلى المبتدأ ، وكل رافع لغير ضمير المبتدأ فهو ومرفوعه مسند إلى المبتدأ ، وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو ، وحده ، مسند إلى المبتدأ ، نحو : أنت زيد .

إن قيل : فالمبتدأ في قولك : قائم زيد ، يدخل في حد الفاعل لأن المسند قدّم عليه .

قلت : هو مؤخرٌ تقديرًا ، وتقديمه كلا تقديم .

قوله : « على جهة قيامه به » ، أي قيام الفعل أو شبهه ، والضمير في « به » لا ، أي على طريقة قيامه به وشكله ، سواء كان قائماً به ، أو لا ، يقال : عملت هذا على وجه عملك وعلى جهته ، أي على طرزه وطريقته .

والجار في قوله على جهة ، متعلق بأسند ، أو صفة لمصدره ، أي إسناداً على طريقة إسناد القيام ، ويعني بتلك الجهة : ألاّ يغيّر صيغة الفعل إلى : فُعل ، ويُفعل ، وأشباههما ، وذلك أن طريقة إسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة ، نحو ظُفِرَ زيد : عدم

التغيير ، فكل ما أسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد : فاعل عند النحاة ، وإن لم يكن الفعل قائماً به على الحقيقة كالأمر النسبية ، نحو : قُرْبٌ وَيَعْدُ ، وكذا الأفعال المتعدية نحو ضرب وقتل ، لأن الضرب نسبة بين الضارب والمضروب ، لا يقوم بأحدهما دون الآخر ، بل بهما ، لصدوره عن أحدهما ووقوعه على الآخر .

ويقوله : على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسمَّ فاعله ، وهو عند عبد القاهر . والزمخشري <sup>١</sup> ، فاعل اصطلاحاً ، فلا يَحْتَرِزَانِ عنه ليدخل في الحدِّ . وعند من حدَّ بهذا الحد ، ليس بفاعل ، وخلافهم لفظي راجع إلى أنه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل ، أو ، لا ، وليس خلافاً معنوياً .

وتحمله بزيد قائم أبوه ، لرفع شبه الفعل للفاعل ، ليس نصاً فيما قصد ، لاحتمال كون « قائم » خبراً مقدماً على « أبوه » ، ولو قال : أبواه . لكان نصاً . والعامل في الفاعل : المسند ، خلافاً لخلف <sup>٢</sup> ، فإنه قال هو الاسناد ، وقد ذكرنا في حدِّ الإعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل .

### مرتبة الفاعل

#### بعد الفعل

قال ابن الحاجب :

« والأصل أن يلي فعله ، فلذلك جاز : ضرب غلامه زيداً » .

« وامتنع : ضرب غلامه زيداً » .

قال الرضي :

قوله : « يلي فعله » أي يكون بعده بلا فصل ، من قولك : وليك الشيء أي قرب منك .

(١) تقدم ذكر عبد القاهر الجرجاني ص ٥٨ والزمخشري ص ٤٦ من هذا الجزء .

(٢) خلف بن يوسف الشترين من علماء الأندلس تقدم ذكره ص ٧٣ من هذا الجزء .

قوله : « فلذلك جاز » ، أي جواز هذه المسألة معلل بكون الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ، وذلك أن يقال : إنما جاز : ضرب غلامه زيداً ، مع أن ما يرجع إليه الضمير : مؤخر عنه ، لأن « زيد » فاعل وأصله أن يلي الفعل ، فهو متقدم على الضمير تقديراً ، وكذلك عدم جواز : ضرب غلامه زيداً ، معلل بما ذكر ، وذلك بأن يقال : إنما لم يجوز ضرب غلامه زيداً ، لأن « غلامه » فاعل ، وأصل الفاعل أن يلي الفعل ، فهو مقدم على زيد ، لفظاً وأصلاً ، فيكون الضمير قبل الذكر ، ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده ، إلا في ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهماً ثم مفسراً ، ليكون أوقع في النفس كما يجيء .

وليس هذا الغرض مقصوداً فيما نحن فيه ، أو في الضمير الذي يجيء مفسره فيما بعده منصوباً على التمييز ، لأن ذلك المنصوب لا يجيء به إلا لغرض رفع الإبهام عن الضمير ، فلا يلبس ، بخلاف « زيداً » في مسألتنا ، فإن مجيئه ، ليكون مفعولاً ، لا لكونه للتمييز فقط ، وأنت إذا جثت بعد اللبهم بشيء : الغرض من مجيئه به تفسيره فقط لم يبق الإبهام ، وأما إذا جثت بعده بشيء : الغرض الأصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا ، فلا يكفي في التفسير ، لأنه يحمل على ما هو المراد الأصلي منه ، ويبقى الإبهام بحاله .

فمن ثم منع القراء ، والكسائي في باب التنازع إعمال الثاني إذا توجه الأول إلى المتنازع فيه بالفاعلية ، كما يجيء خلافاً للبصرية .

وقد جَوَزَ الأخفش وتبعه ابن جني ، نحو : ضرب غلامه زيداً ، أي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لثلاثة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقضاءه للفاعل ، واستشهد<sup>١</sup> بقوله :

٤٠ - جزى ربّه عني عديّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل<sup>٢</sup>

(١) استشهد : أي الأخفش ، وتبعه ابن جني . وقد تقدم ذكر كل منهما .

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي في عدي بن حاتم الطائي . وفي شعر للنايفة الليثاني :

جزى الله عبساً عبساً آل بغيش جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

واشتهبه هذا على ابن جني فنسب بيت الشاهد للنايفة .

وبقوله :

٤١- لما عصى أصحابه مصعباً أدى إليه الكيل صاعاً بصاع<sup>١</sup>

ويجوز التأويل بربّ الجزء ، وأصحاب العصيان ، وبقوله :

٤٢- ألا ليت شعري هل يلومنّ قومه زهيراً على ما جرّ من كل جانب<sup>٢</sup>

والأولى مجوز ما ذهب إليه ، لكن على قلّة ، وليس للبصرية منه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا<sup>٣</sup>.

وكذا نقول : يَحْسُنُ : أعطيت درهمه زيداً ، لأن مرتبة المفعول الأولى قبل الثاني ، وإن تأخر عنه لكونه فاعلاً معنًى ، كما يبيح في باب مفعول ما لم يسمّ فاعله .

ويقل نحو : أعطيت صاحبه الدرهم ، قلّة : ضرب غلامه زيداً . وكذا إذا كان للفعل مفعول يتعدى إليه الفعل بنفسه ، فترتبة أقدم مما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر ، ظاهراً ، نحو : قتلت بأخيه زيداً ، أو مقدراً ، نحو : اخترت قومه زيداً ، أي من قومه .  
فن ثمّ حسن رجوع الضمير إلى المتأخر في المسألتين .

(١) البيت من قصيدة في الفضليات للسفاح بن بكير يرثي بها يحيى بن شداد من بني يربوع ، ومصعب هو

مصعب بن الزبير . ومعنى أدى إليه الكيل صاعاً بصاع أنه كافأه بفعله : احساناً بإحسان وإساءة بإساءة .

(٢) من شعر أبي جندب بن مرة القرظي - شاعر جاهلي - يذكر أن أنه كان مريضاً وكان له جار . قتله زهير

الليثاني من بني لحيان وقتل امرأته فلما أبلّ جندب من مرضه استعان بانحوان له وانحار على بني لحيان وقتل

منهم وسي من نسايتهم وفزارهم وباع سيه في قبيلتي لحم وغالب ، وقال هذا الشعر . وبمعه :

بكفي زهير عصبة العرج منهم ومن بيع في الركين لحم وغالب .

(٣) سيأتي في باب التنازع قول البصريين يعود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة .

## الترتيب بين الفاعل والمفعول

قال ابن الحاجب :

« وإذا انتفى الاعراب لفظاً فيهما والقرينة ، أو كان مضمراً »  
« متصلاً ، أو وقع مفعوله بعد « إلا » ، أو معناها وجب تقديمه » .

قال الرضى :

هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد أن كان جائر التأخير عنه .

قوله : « لفظاً » ، منصوب على التمييز ، أي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره ،

قوله : « فيهما » ، أي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام ، أي إذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً ، مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعية للتمييز بينهما أي الاعراب ، لمانع ، والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر ، كما يجيء فليلزم كل واحد منهما مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي .

والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما نحو : ضرب موسى عيسى الظريف<sup>١</sup> ، واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى ، أو اتصال ضمير الثاني بالأول نحو : ضرب فتاه موسى .

---

(١) أي أنه إذا وقع الوصف كان الأول مفعولاً وهو موسى . وإذا نصب كان الثاني أي عيسى هو المفعول .

والمعتوية نحو : أكل الكهري موسى ، واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله عليه وسلم<sup>١</sup> ، ونحو ذلك .

وكذا إن كان الفاعل ضميراً متصلاً ، وجب تقديمه على المفعول ، سواء كان المفعول اسماً ظاهراً ، كضربت زيداً ، أو مضمراً متصلاً ، كما ضربت إلا إياك ، أو مضمراً متصلاً ، كضربتك ، لئلا يصير المتصل منفصلاً .

فإن قيل : ففي المثال الذي أوردته أخيراً ، أعني ضربتك ، صار الذي هو ضمير متصل منفصلاً عن عامله .

قلت : لما كان التاء فاعلاً وضميراً متصلاً ، وكلا الأمرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما<sup>٢</sup> كبعض حروف الفعل ، ألا ترى إلى إسكان لام ضربت بخلاف : ضَرَبَكَ ، وذلك أنهم لا يميزون توالي أربع حركات في كلمة واحدة ، فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها فصار ضمير المفعول في ضربتك كأنه اتصل بالعامل .

أما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ، ولا بما هو كالجُزء من عامله ، لأن المفعول ، وإن كان من حيث كونه ضميراً متصلاً كالجُزء ، لكنه من حيث كونه مفعولاً ، فصلة .

قوله : « أو وقع مفعوله بعد « إلا » ، أي مفعول الفاعل نحو قولك : ما ضرب زيد إلا عمراً .

وينبغي أن تعرف أولاً ، أنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصاً للعامل فيما بعدها وجب أن يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية أو المفعولية ، أو الحالية ، أو غير ذلك محصوراً في المتأخر ، وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقياً على الاحتمال ، لم يدخله

(١) هذا التمثيل مما يدل على تشيع الرضى . فهو يريد بالمرتضى علي بن أبي طالب رضي الله عنه وتلك هي عقيدة الشيعة .

(٢) بهما أي يكونه فاعلاً ويكونه متصلاً .





الخصوص ولا العموم ، كما إذا قلت مثلاً : ما ضرب زيدٌ إلا عمراً ، فضارية زيد محصورة في عمرو ، أي ليس ضارباً لأحد إلا لعمرو ، وأما مضروبة عمرو ، فعلى الاحتمال ، أي يجوز أن يكون مضروباً لغير زيد أيضاً ، وبالعكس لو قلت ما ضرب عمراً إلا زيد . مضروبة عمرو ، مقصورة على زيد ، أي لم يضربه إلا زيد ، وضارية زيد باقية على الاحتمال ، أي يصبح أن يكون ضارباً لغير عمرو ، أيضاً ،

وكذا في نحو : ما جاء زيدٌ إلا راكباً ، يجوز أن تكون حالة الركوب لغير زيد ، أيضاً ، بخلاف : ما جاء راكباً إلا زيد .

فاذا تقرر هذا تبين أن ضَرَبَ زيد ، في قولك ما ضرب زيد إلا عمراً مقصور على عمرو ، ومضروبة عمرو ، على الاحتمال ، فلو قلتمت عمراً على زيد فإما أن تقدمه عليه من دون «إلا» نحو : ما ضرب عمراً إلا زيد ، وفيه انعكاس المعنى ، إذ نصير المضروبة خاصة والضارية باقية على الاحتمال . فلا يجوز ، وإما أن تقدمه عليه مع «إلا» نحو : ما ضرب إلا عمراً زيد ، فعند هذا نقول : إن أردت أن عمراً وزيد مستثنيان معاً والمراد : ما ضرب أحداً أحد ، إلا عمراً زيد ، اختل أيضاً ، لأن مضروبة عمرو في أصل المسألة أعني في : ما ضرب زيد إلا عمراً ، كانت على الاحتمال ، وبالتقدير المذكور الآن . صارت مضروبة مختصة بزيد ، لأن الاحتمال المذكور فيما بعد «إلا» ، إنما يكون في الفاعل إذا ذكرت مفعولاً خاصاً نحو : ما ضربني إلا زيد . وكذا يكون في المفعول إذا ذكرت فاعلاً خاصاً نحو : ما ضربت إلا زيداً ، أما إذا لم تذكرهما ، أو ذكرتهما عامين ، فليس فيما بعد «إلا» إلا الاحتمال المذكور ، فاعلاً كان ، أو مفعولاً ، نحو : ما ضرب إلا زيد ، وما ضرب أحد إلا زيد ، في الفاعل ، وما ضرب إلا زيداً ، وما ضرب أحد إلا زيداً ، في المفعول ، وكذا إذا ذكرت فاعلاً ومفعولاً عامين ، نحو : ما ضرب أحد أحداً ، إلا زيداً عمراً بقي المستثنيان غير محتملين ، وإنما كان كذا إذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى ، وكذا ، ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى ، كما كان حين ذكرتهما خاصين ، فيكون في : ما ضرب إلا عمراً زيد : المضروبة المطلقة مقصورة على عمرو ، والضارية المطلقة مقصورة على زيد ، وتختص مضروبة عمرو بزيد وهو عكس المعنى .

هذا مع أن استثناء شيئين بأداة واحدة ، بلا عطف غير جائز مطلقاً عند الأكثرين ،  
لتضعف أداة الاستثناء ، إذ الأصل فيه « إلا » وهي حرف . فلا يستثنى بها شيان ، لا على  
وجه البدل ولا على غيره ، فلا تقول في البدل ماسخاً أحد بشيء إلا عمرو بدرهم ،  
ولا تقول في غير البدل : ماسخاً أحد بشيء إلا عمرو الدينار<sup>١</sup> .

ويجوز مطلقاً عند جماعة ، وبعضهم فصلوا فقالوا : إن كان المستثنى منهما المذكورين ،  
والمستثنيان بدلين منهما جاز ، نحو : ما ضرب أحدٌ أحدٌ إلا زيد عمراً ، وذلك لأن  
الاسمين يكونهما بدلين مما قبل إلا كأنهما واقعان موقع ما أبداً منهما ، أي كأنهما وقعا  
قبل « إلا » ، وليسا بمستثنين ، فكانك قلت : ضرب زيد عمراً ومثل هذا عند الأولين  
بدل<sup>٢</sup> ، ومعمول عامل مضمر من جنس الأول ، لا بدلان ، والتقدير : ما ضرب أحدٌ  
أحدٌ إلا زيد ، ضرب عمراً .

وإن كان المستثنى منهما مقدرين ، نحو : ما ضرب إلا زيد عمراً ، أو كان أحدهما  
مذكوراً دون الآخر نحو : ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضاً أو كلاهما المذكورين ، لكن  
المستثنين لم يبدلا منهما نحو : ما ضرب أحد بشيء إلا زيداً ، أو الأزيد السوط ، لم يميز ،  
لأن المستثنين ، إذن ، ليسا كالواقعين قبل إلا ، وهي تضعف عن استثناء شيئين إلا على  
الوجه المذكور .

فإن استدل من أجاز مطلقاً بقوله تعالى : « وما نراك اتبعك إلا الذين هم أرادنا  
بادي الرأي »<sup>٣</sup> ، فإنه لم يذكر المستثنى منهما ، والتقدير : وما نراك اتبعك أحد في حالة  
إلا أرادنا في بادي الرأي ، أي بلا رويته ، فلغيرهم أن يعتدروا بأنه منصوب بفعل مقدر ،

(١) أي يرفع عمرو ، بدلاً من أحد ، وجز الدينار ، بدلاً من شيء ؛

(٢) أي أن الأول بدل والثاني معمول عامل مضمر أي محذوف . كما سيشرح بالمثال ،

(٣) الآية ٢٧ من سورة هود .

أي اتبعوا في بادي الرأي ، أو بأن الظرف يكفيه راحة الفعل ، فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره .

وإن أردت في أصل المسألة ، أعني : ما ضرب إلا عمراً زيد : أن زيداً مقدم معنى وليس بمستثنى وأن المراد : ما ضرب زيداً إلا عمراً . فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيتين بأداة واحدة . إلا أن أكثر النحاة منعوا أن يعمل ما قبل « إلا » فيما بعد المستثنى بها إلا أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه ، نحو : ما جاءني إلا زيداً أحد ، أو تابعاً للمستثنى نحو : ما جاءني إلا زيدٌ الظريفُ أو معمولاً لغير العامل في المستثنى نحو قولك : رأيتك إذ لم يبق إلا الموت ضاحكاً ، وذلك أن ما بعد « إلا » من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الأولى ، لأن قولك ما جاءني إلا زيد بمعنى : ما جاءني غير زيد وجاءني زيد ، فاختصر الكلام ، وجعلت الجملتان واحدة ، فالأولى ألا يتوغل المعمول في الحيز الأجنبي عن عامله ، أما المستثنى فإنه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه ، وإنما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لأن المستثنى له تعلق بهما من وجه ، فكانه وكل واحد منهما كالشيء الواحد ،

وأما نحو « ضاحكاً » فليس في الحيز الأجنبي من عامله ، إذ قولك : إذ لم يبق إلا الموت معمول رايتك وضاحكاً معموله الآخر .

فإذا ثبت هذا ، فإن وقع معمول آخر لما قبل « الأ » بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة . إما مرفوع أو منصوب . ولا يكون إلا في الشعر كقوله :

٤٣ - كأن لم يمت حيي سواك ولم تُقم على أحد الا عليك النوائح<sup>١</sup>

---

(١) من أبيات لأشجع السلمي . وهو متأخر . حيث كان يمدح الرشيد والبرامكة . قال البغدادي : وشعره لا يحجج به فكان حقه أن يؤخره على البيت الذي بعده . وقصده بذلك أن يتحقق الاستشهاد بالبيت الآتي ثم يأتي هذا البيت فيكون تمثيلاً لا استشهاداً . وهذا مبني على ما استقر عليه رأي المتقدمين من تحديد الزمن الذي ينتهي عنده الاستشهاد بالشعر . والأبيات في الأمالي (٢ - ١١٨) منسوبة لأشجع أيضاً . وقال محقق الأمالي أن الأبيات في شرح الحماسة للبربري لطبع بن أبياس في رثاء يحيى بن زياد وهي أبيات جيدة وبعد هذا البيت : لئن حسنت فيك المراتي وذكرها لقد حسنت من قبل فيك المدائح

وكقوله :

٤٤ - لا أشتهي يا قوم إلا كارهاً باب الأمير ولا دفاع الحاجب<sup>١</sup>  
أضمرُوا له عاملاً آخر من جنس الأول ، أي قامت النواثع ، وأشتهي باب الأمير  
كارهاً .

والكسائي جَوَزَ مطلقاً عمل ما قبل «إلا» فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل  
رفعاً أو نصباً ، صريحاً كان النصب كما ذكرنا ، أو ، لا ، كما في قولك : ما مررت  
إلا راكباً يزيد ، في الشعر وفي غيره بلا تقدير ناصب ولا رافع .

وابن الأنباري جَوَزَ رفع ما بعد المستثنى فقط ، دون النصب . فتبين لك ، على هذا ،  
أن ما قبل «إلا» لا يعمل فيما بعد المستثنى على الأصح سواء كان ذلك أيضاً ، مستثنى ،  
أو ، لا ، كما مضى ، فلا يجوز في : ما ضرب زيد إلا عمراً : ما ضرب عمراً إلا زيد .

وإنما قلت في بيان المسألة : معمولاً خاصاً لأنه إذا كان المعمول عاماً . نحو : ما ضرب  
أحد إلا زيداً فلا يقال إن مضروبة زيد باقية على الاحتمال ، لأنه لم يبق بعد «أحد» شيء  
يمكن أن يضرب زيداً ، كما كان في : ما ضرب زيد إلا عمراً : أمكن أن يضرب عمراً  
غير زيد .

قوله : أو معناها يعني ما في «إنما» من معنى الحصر .

وذلك أن المشهور عند النحاة والأصوليين أن معنى : إنما ضرب زيد عمراً : ما ضرب  
زيداً إلا عمراً ، فإن قلتمت المفعول على هذا ، انعكس الحصر ، كما ذكرنا في : ما ضرب  
زيد إلا عمراً .

---

(١) من أبيات لموسي بن جابر الحنفي من بني حنيفة وبعده يثان يقول فيهما :  
ومن الرجال أسنة ملروية ومنهم أسود لا ترام وبعضهم  
مما قمشت وضمحل الحاطب  
أما معنى البيت فواضح ووجه الاستشهاد به بيته للشارح .

وقد خالف بعض الأصوليين في إفادته الحصر ، استدلالاً بنحو قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات » ، و« إنما الولاء للمتق » .

وأجيب بأن المراد في الخبرين : التأكيد ، فكأنه ليس عمل إلا بالنية ، وليس الولاء إلا بالعتق ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » .

### وجوب تأخير الفاعل

قال ابن الحاجب :

« وإذا اتصل به ضمير مفعول أو وقع بعد «إلا» أو معناها .

« أو اتصل مفعوله وهو غير متصل ، وجب تأخيره » .

قال الرضوي :

بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الأصل أي تأخير الفاعل عن المفعول ، قوله : « اتصل به » أي بالفاعل ضمير مفعول راجع إلى مفعول وجب تأخير الفاعل عند الأكثرين ، ومثاله : ضرب زيداً غلامه ، إذ لو قدمته لكان إضماراً قبل الذكر لفظاً وأصلاً ، كما مر<sup>١</sup>.

وينبغي أن يجوز عند الأخفش وابن جني كما تقدم<sup>٢</sup> .

وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل أو صفته ، نحو : ضرب زيداً الذي ضرب غلامه ، وأكرم هنداً رجلاً ضربها .

مكننا قيل ، ولو قيل يجوز أكرم هنداً رجلاً ضربها لجاز ، لأن الفصل بين الوصف والموصوف بالأجنبي غير ممتنع ، بخلاف الصلة والموصول ، إذ الاتصال الذي بين الأولين أقل مما بين الأخيرين .

(١) في الكلام على وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول ص ١٨٧ من هذا الجزء .

(٢) الموضع المتقدم .

قوله : « أو وقع بعد إلا » أي وقع الفاعل ، نحو ما ضرب عمرأ إلا زيد ، أو معناها نحو : إنما ضرب عمرأ زيد ، وإنما يجب تأخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في : ما ضرب زيد إلا عمرأ ، فإن مضرورة ما قبل إلا محصورة فيما بعدها ، والضارية محتملة ، فلو قدمت الفاعل بلا « إلا » انعكس المعنى ، ولو قدمته معها لجاء المحلور المذكور<sup>١</sup>.

### جواز حذف الفعل ووجوبه

قال ابن الحاجب :

« وقد يحذف الفعل لقيام قرينه ، جوازاً في مثل : زيد ، لمن »  
« قال : من قام ؟ » : ليك يزيدُ ضارع لخصومة ووجوباً . في »  
« مثل : » وإن أحد من المشركين استجارك » ، وقد يحذفان » .  
« معاً ، مثل : نَعَمْ لمن قال : أقام زيد ؟ » .

قال الرضي :

قوله : « لقيام قرينة جوازاً » . لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام قرينة ، سواء كان الحذف جائزاً أو واجباً .

قوله : « زيد ، لمن قال من قام » ، الظاهر أن « زيد » مبتدأ لا فاعل لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى ، ومن ثم قالوا في جواب « ماذا » إذا كان « ذا » بمعنى « الذي » . إنه رفع ، لأن السؤال بجملة اسمية بخلاف ما إذا كان « ذا » زائداً ، فإن الأولى نصب الجواب ، كما يجيء في باب الموصولات ، وأيضاً فالسؤال عن القائم لا عن الفعل ، والأهم تقديم المستول عنه ، فالأولى أن يقدر : زيد قام ، بلى ، قولهم : ان لاحظية فلا آية ، برفع حظية من باب حذف الفعل بلا خلاف . أي : ان لا يتفق لك حظية

(١) على التفصيل السابق في تأخير المفعول إذا كان محصوراً ص ١٩١ من هذا الجزء .

من النساء ، فأنا لا أليّة ، أي غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند أزواجهن من الخدمة والتصنع .

وروى النصب فيهما على تقدير : إن لا أكن حظية فلا أكون أليّة .  
قوله :

٤٥ - ليك يزيد ضارع لخصومة<sup>١</sup> ...

هذا أيضاً من جنس الأول أي مما القرينة فيه السؤال ، إلا أن السؤال هنا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول ، لأنه يلتبس الفاعل ، إذن ، على السامع فيسأل عنه فكأنه لما قال : ليك يزيد ، سأل سائل : من ييكه ، فقيل : ضارع ، أي ييكه ضارع ، والسؤال في الأول مصرح به .

والبيت للحارث بن نُهَيْك وعجزه :

ومختبب مما تطيح الطوائح<sup>١</sup>

يقال : بكيت أي بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس ، كما يجيء في باب المتعدي ، وغير المتعدي من قسم الأفعال .

والضارع : الدليل ، من قولهم : ضرع ضراعة .

قوله : لخصومة ، متعلق بضارع وإن لم يعتمد على شيء ، لأن الجار والمجرور يكتفي براءة الفعل ، أي ييكه من يضرع ويذل لأجل الخصومة فإن يزيد ، كان ملجأً وظهراً للأذلاء والضعفاء ، والمختبب : الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة ، يقال : اختبطني فلان ، وأصله من : خبطت الشجرة إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها ، مما تطيح ،

---

(١) قد وفي الشارح البيت حقه من التوضيح . لأنه من عبارة ابن الحاجب . والبيت لنهشل بن حري في رثاء

يزيد بن نهشل ونسب لكثير غيره وحقق البغدادي أنها لنهشل وقيل هذا البيت ببضعة أبيات :

لمعري لئن أُمسى يزيد بن نهشل حشا جدت تسفى عليه الرواح

قد كان بمن يسط الكف للندي إذا ضن بالخير الأكف الشائح

أي تذهب وتهلك ، والطوايح بمعنى المطيحات ، يقال طَوَّحَتْ الطوايح وأطاحت الطوايح ، أي ذهبت به ومرت به ، ولا يقال : المطوَّحات ولا المطيحات ، وهو إما على حذف الزوائد ، مثل : أودس فهو وارس ، وأعشب فهو عاشب ، أو على النسب ، مثل ماء دافق أي ذو دفق .

يقال : طاح يطوح ، مثل : قال يقول ، وطاح يطيح وهو واوى من باب فيل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل .

وقوله مما تطيح متعلق بمخبط ، أي يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله ، و« ما مصدريه أو ، يبكي المقدّر ، أي يبكي لأجل إهلاك المنايا يزيد ، ويجوز أن تكون « ما » بمعنى التي ، أي لأجل خلال الكرم التي طَوَّحَتْها الطوايح ، وتطيح على كل تقدير : حكاية حال ماضية : يُورَد الماضي بصورة الحال إذا كان الأمر هائلاً لتصويره للمخاطب ، نحو : لقيت الأسد ، فأضره فأقتله .

قوله : « ووجوباً في مثل : « وان أحد من المشركين استجارك »<sup>١</sup> ، إنما كان الحذف واجباً مع وجود المفسّر نحو : استجارك ، الظاهر ، لأن الغرض من الإتيان بهذا الظاهر : تفسير المقدّر ، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسّر لأن الإيهام المحجج إلى التفسير ، إنما كان لأجل التقدير ، ومع الإظهار لا إيهام ، والغرض من الإيهام ثم التفسير ، إحداث وقع في النفوس لذلك المجهّم ، لأن النفوس تتشوق ، إذا سمعت للمجهّم ، إلى العلم بالمقصود منه ، وأيضاً ، في ذكر الشيء مرتين : مبهماً ثم مفسّراً تؤكد ليس في ذكره مرة ، وإنما لم يُحكّم بكون « أحد » مبتدأ ، واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية .

على أنه نسب إلى الأخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلاً ، فنألنا ، على مذهبه ، إذن ، ليس من قبيل ما نحن فيه .

(١) الآية ٦ من سورة التوبة .



وَيَبْطُلُ مَا تُسَبِّحُ إِلَيْهِ بِوَجوبِ النصب في : ان زيدا ضربته ، إلا على ما أجاز به بعض الكوفيين من نحو :

٤٦ - لا تجزعي إن منفس أهلكته فإذا هلك فتند ذلك فاجزعي<sup>١</sup>

ومع ذلك ، ما أولوه إلا بإضمار فعل رافع لنفس ، أي إن هلك منفس وهو مع ذلك مردود ، على ما يجيء الكلام عليه بعد .

وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو : لو ذات سوار لطمتني<sup>٢</sup> ، و : هلاً زيد قام ، أعني كل حرف لا يليه إلا الفعل .

ومفسر الفعل المقدر إما فعل صريح كما مر ، أو حرف يؤدي معنى الفعل مثل « أن » الموضوع للثبوت والتحقيق ، فهي ، إذن ، دالة على ثبت وتحقيق ، والترم أن يكون خبرها فعلاً كما يجيء في قسم الحروف ليكون « أن » مشعراً بمعنى الفعل المقدر ، وخبرها في صورة ذلك الفعل ، أعني الفعل الماضي ، فيكونان معاً كالفعل الصريح المفسر ، وذلك بعد « لو » خاصة ، نحو قوله تعالى : « لو أن الله هداني<sup>٣</sup> » ، أي لو ثبت وتحقق أن الله هداني ، فأن ، مع ما في حيزها فاعل ذلك الفعل المقدر .

قوله : « وقد يحذفان معاً مثل : نَعَمْ » ، أي يحذف الفعل والفاعل معاً ، أما حذف

(١) هو آخر أبيات للنمر بن تولب . شاعر صحابي . أولها :

قالت لتعداني من الليل إسبح  
لا تجزعي لند وأمر غد له  
ميفه تبتك الملاحة فاهجسي  
أنتجسين الشر ما لم تنمسي

أي أنتجسين . ينهاها عن تجل الشر ما دامت غير ممنوعة من الخير .

(٢) هذا من كلام حاتم الطائي ، وهو كلام صار مثلاً ، قال ذلك حين لطمته جارية . ويقصد بذات السوار الحرة . وكان أسيراً مرة . فقالت امرأة الرجل الذي أسره لجارتها مري هذا الأسير ليفصد لنا الناقة . حتى نشوى دمها . فقالت له الجارية ذلك ، فنحر الناقة نحرأ فطمته الجارية وقالت له إنما قلت لك اقصددها ، فقال هكنا فزدي الله . أي فصيدي بإبدال الصاد زايأ .. ثم قال لو ذات سوار لطمتني .

(٣) الآية ٥٧ من سورة الزمر .

الفاعل وحده ، فلم يثبت إلا عند الكسائي ، كما يجيء في باب التنازع .

وإنما حُكِمَ بعد «نعم» بحذف الفعل والفاعل معاً ، لأن «نعم» حرف لا يفيد معناه الإفرادي إلا بانضمامه إلى غيره كما سبق في حدِّ الاسم ، وههنا أفاد المعنى الكلامي ، فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقه «نعم» وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية ، فيقدر بعد «نعم» جملة فعلية ، وإذا كان السؤال بجملة اسمية ، كان المقدّر بعد «نعم» اسمية ، كما يقال : أزيد قائم فتقول : نعم ، أي نعم زيد قائم . وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ، ولنا قال : وقد يحذفان .

### التنازع

#### حقيقته وصور وقومه

قال ابن الحاجب :

« وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما ، فقد يكون في الفاعلية »

« مثل : ضربني وأكرمتني زيد ، وفي المفعولية ، مثل ضربت »

« وأكرمت زيداً ، وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين » .

قال الرضي :

اعلم أنه لو قال : الفعلان فصاعداً ، أو شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة . نحو : أنا قاتل وضارب زيداً وليشمل . أيضاً ، أكثر من عاملين نحو : ضربت وأهنت وأكرمت زيداً ، لكان أعم ، لكنه اقتصر على الأصل وهو الفعل ، وعلى أول المتعددات وهو الاثنان .

قوله : « ظاهراً بعدهما » ، إنما قال ذلك لأن بعض المضمرات لا يصح تنازعه ، وذلك لأن المضمر المتنازع ، لا يخلو من أن يكون متصلاً ، أو منفصلاً ، ويستحيل التنازع

في المضمير المتصل بالعامل الأخير مرفوعاً ومنصوباً ، لأن التنازع إنما يكون حيث يمكن أن يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه : كل واحد من المتنازعين لو خلاه الآخر ، والعامل الأول يستحيل عمله في المضمير المتصل بالعامل الأخير ، لأن المتصل يجب اتصاله بهامل ، أو بما هو كجزءه ، ولا يتصل بهامل آخر ،

وأما المنفصل ، فإن كان مرفوعاً ، نحو : ما ضرب وما أكرم إلا أنا ، وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع ، نحو ما قام وما قعد إلا زيد ، فلا يجوز أن يكون أيضاً من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو أن الأول إذا توجه إلى المتنازع<sup>١</sup> بالفاعلية والفعيية ، فلا بد أن يكون في العامل الملغى ضمير موافق للمتنازع ، وإنما لم يجوز أن يكون منه إذ لو كان الملغى ههنا هو الأول وأضمرت فيه ضميراً مطابقاً للمتنازع ، فإن كان بدون «إلا» صار هكذا : ما ضربت ، وما أكرم إلا أنا ، وما قام . أي هو ، أعني زيداً ، وما قعد إلا زيد ، فيكون «إلا أنا» مستثنى من المتعدد المقدر في : ما أكرم ، و : «الأزيد» مستثنى من المتعدد المقدر في : ما قعد ، ولا يجوز أن يكونا مستثنين من : ما ضربت ، وما قام ، لأنه لا متعدد فيهما ، لا ظاهراً ولا مقدرأ ، فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعدما كانا مثبتين له ، وشرط باب التنازع ألا يختلف المعنى بالإضمار في الملغى .

وإن كان الإضمار في الملغى مع «إلا» قلت في الأول ما ضرب إلا أنا وما أكرم إلا أنا ، إذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بإلا ، فلا يكون من باب التنازع ، لأن الملغى في باب التنازع إما أن يكون خالياً من العمل في المتنازع وفي نائبه أعني الضمير ، كضربت ، وأكرمني زيد ، وكذا ضرب وأكرمت هند ، عند الكسائي<sup>٢</sup> ، أو يكون فيه نائب عن المتنازع أعني الضمير في نحو : ضربا وأكرمت الزيدين ، ليظهر كونه ملغى وكون الآخر هو المعمل ، ولا يظهر في «إلا أنا» الذي بعدما ضرب ، نيابة عن «إلا

(١) أي المتنازع فيه . والرضى يعبر عنه في هذا البحث كثيراً بالمتنازع فقط بصيغة اسم الفاعل . وهو تعبير سليم لأن مادة تنازع متعدية بنفسها . وقد يقول المتنازع فيه .

(٢) يعني بحذف الفاعل من الأول وعدم اضماره وسياقي .

أنا» الذي بعد : ما أكرم ، كما ظهرت في ألف ضرباً نيابة عن الزيدين في قولك : ضرباً وأكرمت الزيدين ، فلا يظهر كون : ما ضرب ملقى ، وكون : ما أكرم مُعملاً ، إذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للآخر على السواء ، وكان يجب أن تقول في الثاني : ما قام إلا هو ، وما قعد إلا زيد ، ولا يستعمل مثله في كلامهم ، بل المستعمل : ما قام وما قعد إلا زيد .

ويجوز أن يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ، ويكون الفاعل محذوفاً من الأول مع إعماله للثاني ، كما هو مذهبه على ما يجيء . ويلزم البصريين أيضاً في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه ، لأنهم يوافقونه هنا في أن هذا من باب الحذف لا من باب الإضمار ، لأنهم حذفوا الفاعل مع «إلا» لدلالة الثاني عليه ، لأنه هو .

وكل ما ذكرنا على إعمال الأول في المنفصل المرفوع يجيء مثله في إعمال الثاني فيه . وإن كان المتنازع فيه منفصلاً منصوباً ، نحو ما ضربت وما أكرمت إلا إياك ، جاز أن يكون من باب التنازع ، وتكون قد حذفت المفعول مع «إلا» من الأول مع إعمال الثاني ، أو من الثاني مع إعمال الأول ، إذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل ، وكذا المجرور المنصوب للمحل ، نحو قمت وقعدت بك .

فعلى هذا ، يجوز التنازع في المضمير المنفصل<sup>١</sup> والمجرور ، ولا سيما إذا تقدم ذلك الضمير على العاملين ، نحو : إياك ضربت وأكرمت .

فقول المصنف «ظاهراً» غير وارد مورده ، وكذا قوله «بعدهما» ، لا حاجة إليه ، إذ قد يتنازعان فيما هو قبلهما ، إذا كان منصوباً ، نحو : زيدا ضربت وقتلت ، وبك قمت وقعدت ، وإياك ضربت وأكرمت .

قوله : «فقد يكون في الفاعلية» ، أي يكون التنازع .

(١) أي غير المرفوع . وتقدم قريباً أنه لا يجوز التنازع في الضمير المنفصل المرفوع الواقع بعد إلا .

اعلم أن العاملين في التنازع على ضربين ، إذ هما إما متفقان أو مختلفان ، والمتفقان على ثلاثة أضرب ، لأنهما إما أن يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب ، نحو : ضربني وأكرمني زيد ، أو في المفعولية حسب ، نحو : ضربت وأكرمت زيدا ، أو في الفاعلية والمفعولية معاً . نحو : ضرب وأكرم زيد عمراً ، ولم يذكر المصنف هذا الثالث ، لأنه يتبين بالقسمين الأولين ، لأنهما إذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معاً ، فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا أيضاً في المفعولية .

والمختلفان على ضربين ، لأنه إما أن يطلب الأول الفاعلية ، والثاني المفعولية ، نحو : ضربني وأكرمت زيدا ، أو بالعكس نحو : ضربت وأكرمني زيد ، فقولهُ : « مختلفين » حال من الفعلين ، لأن معنى قوله : فقد يكون أي التنازع : فقد يتنازعا ، أي فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين ، واحتراز بقوله مختلفين ، عن القسم الثالث من أقسام المتفقين لأنهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية أيضاً ، لكن متفقين في التنازع ، وإنما احتراز عنه ، لأن هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الأولين حتى لا يتكرر بعض الأقسام .

### اختيار كل من

### البصريين والكوفيين

قال ابن الحاجب :

« ويختار البصريون إعمال الثاني ، والكوفيون الأول » .

قال الرضوي :

أي البصريون يقولون : المختار إعمال الثاني مع مجوز إعمال الأول . وكذا الكوفيون : يختارون إعمال الأول مع مجوز إعمال الثاني .

وإنما اختار البصريون إعمال الثاني لأنه أقرب الطالين إلى المطلوب فالأولى أن

يستبدّ به دون الأبعد ، وأيضاً لو أعملت الأول في العطف في نحو : قام وقعد زيد ،  
لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة ولعطف على الشيء وقد بقيت منه بقية ،  
وكلاهما خلاف الأصل .

ولا نجيء هذه العلة في غير العطف نحو : جاعني لأكرمه زيد ، وكاد يخرج زيد .  
وقال الكوفيون : إعمال الأول أولى لأنه أول الطالبين ، واحتياجه إلى ذلك المطلوب  
أقدم من احتياج الثاني ، ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم .  
قوله : الأول ، أي إعمال الأول :

### أثر إعمال الثاني

قال ابن الحاجب :

- « فإن أعملت الثاني ، أضمرت الفاعل في الأول على وفق »
- « الظاهر ، دون الحذف خلافاً للكسائي ، وجاز ، خلافاً » .
- « للقراء ، مثل ضربني وضربت زيداً ، وحذفت المفعول إن »
- « استغنيت عنه وإلا أظهرت » .

قال الرضى :

هذا بيان أنه إذا أعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الأول ،  
فقال : الأول ، إذن ، إما أن يطلب المتنازع للفاعلية أو للمفعولية ، فإن كان الأول ،  
نحو : ضربني وأكرمت زيداً . فالبصريون يضمرون في الأول فاعلاً مطابقاً للاسم المتنازع ،  
في الأفراد والتنثية والجمع والتذكير والتأنيث ، فتقول : ضربني وأكرمت زيداً . ضرباني  
وأكرمت الزيدين ، ضربوني وأكرمت الزيدتين ، ضربتني وأكرمت هنداً ، ضربتاني  
وأكرمت الهندتين ، ضربتني وأكرمت الهندات .

والكسائي يحذف الفاعل من الأول حذواً من الإضمار قبل الذكر ، كما ذكرنا

قبل ، فحاله كما قيل :

٤٧ - فكنت كالساعي إلى مثعب موائلاً من سبل الراعد<sup>١</sup>

وذلك لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر ، لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة ، وإن لم يجيء لمحض التفسير ، كما جاء في نحو ربه رجلاً . فهو يقول : ضربني وأكرمت زيدا أو الزيدَين أو الزيدَين أو هنداً أو الهندَين أو الهندات .

ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسألة أي إعمال الثاني إذا طلب الأول للفاعلية<sup>٢</sup> ، وقال إنه يوجب إعمال الأول في مثل هذا ، والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني إن طلب أيضاً للفاعلية نحو : ضرب وأكرم زيد جاز أن تُعْمَلَ العاملين في المتنازع ، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعْلَين . لكن اجتماع المؤثرين التامَّين على أثر واحد مدلول على فساد في الأصول . وهم يُجْرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية ، قال : وجاز أن تأتي بفاعل الأول ضميراً بعد المتنازع ، نحو ضربني وأكرمتي زيد هو ، جئت بالمفصل لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر .

وإن طلب الثاني للمفعولية مع طلب الفعل الأول له لأجل الفاعلية . نحو ضربني وأكرمت زيدا هو ، تعيَّن عنده الإتيان بالضمير بعد المتنازع كما رأيت ، كل هذا حليلاً مما لزم البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر ، أو حذف الفاعل .

قوله : « وحذفت المفعول إن استغنيت عنه وإلا أظهرت » . يعني إذا أعملت الثاني

---

(١) ليس هذا شاهداً على قاعدة وإنما هو تمثيل لحال الكسائي حيث قرأ من الإضمار قبل الذكر فحذف الفاعل . فهو كقولهم وقع فلان فقرأ منه لأنه هرب من مخطوئ فوقع في مخطوئ أشد . والمثعب مسيل الماء في الرادي . وسبل الراعد يريد به المطر . والساعي للابح والذاهب والموائل الذي يتخذ موائلاً أي ملجأ ، والبيت من شعر سعيد بن حسان كما قال العيني . وقوله : قَرَرْتُ من مَعْنٍ وأفلاسه إلى الزيدَني أي واقفد ومن هو ابن زائدة الجواد المشهور . واليزيدي أحد أبناء يزيد بن عبد الملك ويقصد أن كلاً منهما لكرمه وكثرة انفاقه قد أفلس .

(٢) جرى الرضى على هذا الاستعمال كثيراً وهو تعلية طلب باللام .

وطلب الأول للمفعولية فالواجب حذف المفعول . وافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل ، لأن الحذف هناك أيضاً ، كان الوجه ، للزوم الإضمار قبل الذكر إلا أنه تَعذر ، لأن الفاعل لا يحذف ، وفي المفعول : هذا المانع مرتفع لأنه فضلة يحذف في السعة ، فكيف مع مثل هذا المحجوج ، أي الإضمار قبل الذكر ، قوله : « إن استغنيت عنه » في مثل ضربت وأكرمني زيد ، لا تقول : ضربته وأكرمني زيد . وقال المالكي <sup>١</sup> : يجوز ذلك على قلة .

قوله : « والا أظهرت » يعني إن لم تستغن عن المفعول أظهرت ، وذلك لكونه أحد مفعولي باب « علمت » مع ذكر الآخر ، فإنه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم ، وذلك لكون مضمون الفعلين هو المفعول الحقيقي ، لأن المعلوم في قولك علمت زيداً قائماً : مصدر المفعول الثاني مضافاً إلى الأول ، أي علمت قيام زيد ، بخلاف مفعولي « أعطيت » فإن كل واحد منهما مفعول به ، إذ زيد في قولك أعطيت زيداً درهماً : مُعطى ، وكلنا الدرهم ، ولا يجوز ، أيضاً إضماره لكونه إضماراً قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل ، فلم يبق بعد تَعذر الحذف والإضمار ، إلا الإظهار .

واعترض على هذا بأنه يجوز في السعة وإن كان قليلاً ، حذف أحد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة ، لأن كل واحد منهما في الظاهر منصوب برأسه ، ظاهر في المفعولية ، كمفعولي أعطيت .

وقد جاء ذلك في القرآن والشعر ، قال الله تعالى : « ولا يحسبن الذين يبخلون بما

(١) نقل الرضى في هذا الشرح في مواضع كثيرة عن الإمام جمال الدين بن مالك النحوي المعروف صاحب الألفية والتسهيل .. وسماه كثيراً باسم المشهور : ابن مالك : وجاءت بعض نقوله منسوبة إلى المالكي ، كما هنا . ولم أجد من اسمه المالكي من النحويين ممن سبقوا الرضى أو عاصروه وقد رجحت أنه يقصد بقوله المالكي : ابن مالك أيضاً . إذ أن بعض ما نقله منسوباً إلى المالكي معروف أنه من آراء ابن مالك . وفي هذا الموضع بالذات وجدت هذا الرأي منسوباً إلى ابن مالك في التسهيل وإن كان في الألفية أوجب الحذف . انظر شرح الأشموني في باب التنازع . وليس عجيباً أن ينقل الرضى عن ابن مالك المعاصر له فقد نقل عن غيره من المعاصرين ومنهم منصوبون في فلاح يعني الذي عبر عنه بصاحب المفتي انظر ص ٩٢ من هذا الجزء ،



آثامهم الله من فضله هو خيراً لهم ، ' أي يخلّصهم هو خيراً ، فحلف أولهما ، وقال :

٤٨ - لا نخلّصنا على غيرائك إنا ظالمًا قد وثى بنا الأعداء<sup>٢</sup>

أي لا نخلّصنا أذلاء ، فحلف ثانيهما .

سلمنا أنه امتنع الحلف ، لِمَ امتنع الإضمار ، نحو حسبته وحسبت زيداً قائماً .

قوله : « لكونه إضماراً قبل الذكر في المفعول » ، قلنا : ان جاز الحلف في هذا المفعول فاحلف وإن لم يجوز فهو كالفاعل ، فليجز فيه أيضاً ، الإضمار قبل الذكر ، لمشاركة الفاعل في علة جواز الإضمار قبل الذكر ، وهي امتناع حذفه ، سلمنا أنه يمتنع الإضمار قبل الذكر في مطلق المفعول ، لِمَ لا يجوز إضماره بعد الذكر ، كما هو مذهب القراء في : ضربني وأكرمت زيداً هو ، فنقول ههنا : حسبي وحسبت زيداً قائماً إياه ، كما ذكر السيرافي ، هذا ، والحق أن يقال في هذا الأخير : إن الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي قبيح ، ولا سيما إذا صاراً في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونها مفعولاً حقيقياً ، لعلمت وبابه .

---

(١) الآية ١٨٠ من سورة آل عمران .

(٢) هذا البيت من معلقة الحارث بن حِزّة البشكري التي أولها

آذنتنا بينها أسماء رب ثاوٍ يُمل منه الثواء  
والخطاب في قوله لا نخلّصنا . للواشي الذي يقصده في البيت السابق على هذا يقوله :  
أبها التاطق الرقيش عينا عند عمرو وهل لذلك اتواء  
والمعنى كما قال الشارح لا نخلّصنا أذلاء وغرائك بمعنى اغرائك أي اغرائك الملك بتا.وبعد :  
فبقينا على الشهادة تنمي — نا جلود وعزة قصاء .

## إعمال الأول وما يترتب عليه

قال ابن الحاجب :

« وإن أعملت الأول أضمرت الفاعل في الثاني ، والمفعول »  
« على المختار ، إلا أن يمنع مانع فتظهر » .

قال الرضى :

هذا بيان أنه إذا أعملت الأول على ما هو المختار عند الكوفيين فكيف يكون حال الثاني ، فقال : لا يخلو إما أن يطلبه للفاعلية أو للمفعولية ، فتقول في الأول : ضربت وضربني زيداً ، وضربت وضرباني الزيدَين ، وضربت وضربوني الزيدَين ، وضربت وضربتي هنداً ، وضربت وضربتاني الهندَين ، وضربت وضربتني الهندات ، تضمّر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من أحد ، لأنه ليس إضماراً قبل الذكر ، لكون المتنازع من حيث كونه معمولاً للأول مقدماً على العامل الثاني تقديراً ، وإن كان مؤخرراً لفظاً .

قوله : « والمفعول على المختار » أي وأضمرت المفعول أيضاً في الثاني كالفاعل على الوجه المختار ، فيكون ضميراً بارزاً ، ولا تحذفه ، نحو ضربني وضربته زيد ، ويجوز حذفه أيضاً لكونه فضلة ، أما اختيار الإضمار فلأن الثاني أقرب الطالبين ، فالأولى ، إذا لم يحظ بمطلوبه مع الإمكان أن يشغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه . حتى يترك ذلك المطلوب للأبعد الذي حقه ألا يعمل مع وجود الأقرب ، وحتى لا يُظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب أنه ليس مطلوبه وأنه موجه إلى غيره .

فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسألة ، أعني عند إعمال الأول وطلب

الثاني للمفعول : على أن المختار إضمار المفعول في الثاني ، كان خلوّ الثاني عن الضمير في قوله تعالى : « هاؤم اقرؤوا كتابيه »<sup>١</sup> ، وقوله تعالى : « آتوني أفرغ عليه قطراً »<sup>٢</sup> ، دليلاً للبصريين على أن المختار إعمال الثاني ، وإلا كان أفصح الكلام أي القرآن ، على غير المختار ، أي على حذف المفعول من الثاني عند إعمال الأول .

قوله : « إلا أن يمنع مانع فظهر » ، على المختار ، وذلك إذا كان ذلك المفعول أحد مفعولي باب علمت وبازم من إضماره مطابقاً للمعود إليه مخالفة بينه وبين المفعول الأول في الإفراد أو التثنية أو الجمع ، أو التذكير أو التأنيث ، نحو: حسبي وحسبهما منطلقين الزيدان منطلقاً . قال المصنف ، لم يميز حذف منطلقين ، لكونه ثاني مفعولي حسبت ، ولا إضماره لأنك لو أضمرته مثني ليطابق المفعول الأول ، إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل وتطابقهما في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث واجب ، لخالف المعود إليه ، وهو منطلقاً ، ولو أضمرته مفرداً ليطابق المرجوع إليه لخالف المفعول الأول ، فلما امتنع الحذف والإضمار ، وجب إظهاره .

هذا كلامه ، والكلام على عدم جواز حذف أحد مفعولي حسبت ، قد سبق ، ولو سلّم له لم يُسلّم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود إليه ، إذا لم تلبس المخالفة بينهما ، قال تعالى : « وإن كانت واحدة »<sup>٣</sup> وقبله : « فإن كن نساء »<sup>٤</sup> ، والضمير للأولاد .

فالإضمار قد يأتي على المعنى المقصود ، فيجوز : حسبي وحسبهما إياهما الزيدان منطلقاً ، وإن كان المعود إليه مفرداً . مراعاة للمسند إليه .

وكذا نقول : حسبت وحسباني إياه الزيدان قائمين ، وحسبت وحسبتي إياه هنداً قائمة ، وحسبتي وحسبها إياها هند قائماً .

وفي كل هذا ، القبح حاصل لفصل الأجنبي بين العامل والمعمول ، وفي بعضها بين المبتدأ والخبر في الأصل .

(١) الآية ١٩ من سورة الحاقة (٢) الآية ٩٦ من سورة الكهف .

(٣) الآية ١١ من سورة النساء .

## صورة ليست من التنازع ورد على استدلال

قال ابن الحاجب :

« وقول امرئ القيس : كفاني ولم أطلب قليل من المال <sup>١</sup> ، ليس منه »  
« لفساد المعنى » .

قال الرضى :

هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون إعمال الأول هو المختار ، وذلك أنهم قالوا : الشاعر فصيح ، وقد أعمل الأول بلا ضرورة ، إذ لو أعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ، ولا غيره ، وأيضاً لو أعمل الثاني لم يلزمه محذور ، إذ كان يكون الفاعل مضمرّاً في « كفاني » ، فاختار إعمال الأول مع أنه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق ، وهو حذف المفعول من الثاني ، كما مر ، وفيه دليل على أن إعمال الأول مختار عند الفصحاء ، إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الأمر دون الأمر الآخر ، إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر .

---

(١) يأتي تمام البيت في الشرح وهو من قصيدة امرئ القيس بن حجر صاحب المعلقة والقصيدة التي منها الشاهد تقدم بعضها شاملاً في ص ٤٧ من هذا الجزء . وشرح الرضى هذا البيت شرحاً لا مجال للزيادة عليه .

أجاب البصرية بأن هذا الاستدلال إنما يصح إذا كان هذا البيت من باب التنازع ، وليس منه لفساد المعنى .

وبيانه مبني على مقدمة ، وهي أن « لو » تنفي شرطها وجزاءها<sup>١</sup> سواء كانا مثبتين أو منفيين ، فإن كانا مثبتين وجب انتفاؤهما ، نحو لو كان لي مال لحججت ، فالحج ووجود المال منفيان ، وإن كانا منفيين ، وجب ثبوتهما لأن نفي النفي إثبات ، نحو لو لم تزرنني لم أكرمك ، فالزيارة والإكرام مثبتان ، وإن كان أحدهما مثبتاً دون الآخر ، وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت ، نحو : لو لم تشمتني أكرمك ، ولو شمتني لم أكرمك .

رجعنا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع ، فنقول :

أولسه :

٤٩- فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة ...

وقوله : أن ما أسعى لأدنى معيشة ، شرط « لو » ، أي لو ثبت أن سعيي لأدنى معيشة ، فيكون المعنى : لم يثبت أن سعيي لأدنى معيشة ، أي : أن طلبي : لقليل من المال ، وقوله : كفاي ، جزاء « لو » وقوله : لم أطلب قليل من المال عطف عليه ، فيكون حكمه حكم الجواب ، فيكون علم طلب قليل من المال منفياً ، أي ثبت أن طلبي : لقليل من المال ، وهو إثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول ، فيكون تناقضاً يفسد المعنى .

فإن قال الكوفي : إن التناقض إنما جاء لجعلك الواو في : ولم أطلب للعطف ، ونحن نقول إن الواو للحال .

فالجواب : أنك تكون إذن ، مستشهداً بما يحتمل العطف الراجح ، والحال المرجوح ، إذ واو العطف أكثر من واو الحال ، والاستشهاد ينفي أن يكون بالراجح ، أو بما هو

---

(١) هذا المشهور عند النحاة ويسمونها حرف امتناع لامتناع . وقد ناقش ابن هشام في المعنى هذا القول وردّ عليه وقال إنه لا يستقيم في كثير من الأمثلة .

نص في المقصود ، لا بما يحتمله وغيره على السواء ، فكيف إذا كان غير المقصود راجحاً والمقصود مرجحاً .

فإن قلت : فالإلم توجه قوله : ولم أطلب إذا لم يكن موجهاً إلى قليل ؟ قلنا : قيل إلى المجد المحذوف للدلول عليه بقوله بعد :

ولكنما أسعى لجسد مؤثسل وقد يدرك المجد المؤثسل أمثالي  
والمعنى : لو كان سعيي لتحقيق أقل ما يعاش به ، لكنت أكتفي بذلك لأنه قد حصل لي ذلك ، ولم أكن أطلب المجد .

والأظهر أن مفعول : لم أطلب محذوف نسباً ، كما في قوله تعالى : « يقبض ويبسط » ، أي له القبض والبسط ، وكذا ههنا : معنى البيت : لو كان سعيي لقليل من المال للمعني ما وجدته منه عن السعي ، ولم يكن مني طلب ، مع ذلك الوجدان ، بل كنت أستقر ، وأطمئن ، ولكني أسعى لتحقيق مجد مؤثل أي مؤصل مدخر لنفسي ولعقبى ، يرجع إليه عند التفاضر .

واعلم أنه قد يتنازع الفعلان المتعديان إلى ثلاثة ، خلافاً للجرمي ، نحو : أعلمت وأعلمني زيد عمراً قائماً ، على إعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول ، وأعلمني ، وأعلمته إياه زيد عمراً قائماً على إعمال الأول وإضمار مفاعيل الثاني ، والأولى أن يقال : وأعلمته ذلك ، قصداً للاختصار ، إذ مفعول « علمت » في الحقيقة ، كما ذكرنا ، هو مضمون المفعولين ، فيكون « ذلك » إشارة إليه ، وإنما منعه الجرمي لعدم السماع .

وكذا : يتنازع فعلا تعجب ، خلافاً لبعضهم ، نظراً إلى قلة تصرف فعل التعجب ، نقول : ما أحسن ، وما أكرم زيداً ، على إعمال الثاني وحذف مفعول الأول ، وما أحسن وما أكرمه زيداً ، على أعمال الأول <sup>٢</sup> .

---

(١) الآية ٢٤٥ من سورة البقرة . (٢) يعني مع اشارة المفعول في الثاني من فعل التعجب .



## نائب الفاعل الأشياء التي تنوب عن الفاعل

قال ابن الحاجب :

« مفعول ما لم يسمَّ فاعله : كل مفعول حُذِفَ فاعله وأُتِمَّ هو »  
« مقامه ، وشرطه أن تغيَّر صيغة الفعل إلى فُعِلَ ويُفَعَّلَ ولا يقع »  
« المفعول الثاني من باب علمت ، ولا الثالث من باب أعلمت ، »  
« والمفعول له والمفعول معه كذلك ، وإذا وُجِدَ المفعول به تبيَّن »  
« له . تقول : ضُرب زيدٌ ، يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً »  
« في داره ، فتبيَّن زيد ، فإن لم يكن فالجميع سواء ، والأول من »  
« باب أعطيت أولى من الثاني . »

قال الرضوي :

قوله : مفعول ما لم يسمَّ فاعله ، أي مفعول الفعل الذي لم يسمَّ فاعله ، وقوله :  
فعل ما لم يسمَّ فاعله ، أي فعل المفعول الذي لم يسمَّ فاعله ؛ أضيف الفعل إلى المفعول  
لأنه صيغ له .



قوله : « إلى فُعل ويُفعل » أي إلى فُعل ويُفعل ونظائرهما مما يُضم أوله في الماضي ويكسر ما قبل آخره ، حتى يعم نحو : أفعِل ، واقفِل ، واستفعل ، وفعل ، وفوعل ، وفُعِل ، وفُعِل ، وأمثالها ، ويضم أوله ويفتح ما قبل آخره في المضارع حتى يعم يُفَعِّل ، ويُستَفَعِّل ، ويُفَعَّل ، وأمثالها ، لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه أصلاً للرباعي وذوي الزيادة .

قوله : « ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب أعلمت » ، اعلم أن الثالث من باب أعلمت هو الثاني من باب علمت ، كما يجيء في بابهِ ، والذي زاد بسبب الهزمة هو المفعول الأول ، إذ معنى أعلمت زيداً عمراً فاضلاً : صيرت زيداً يعلم عمراً فاضلاً ، والثاني والثالث مفعولاً « علمت » فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب « علمت » ، يثبت لثالث مفاعيل « أعلمت » فنقول : إذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفاً غير متصرف ، أو جاراً ومجروراً ، أو جملة ، نحو : علمت زيداً عندك ، أو أبوه منطلق أو في الدار ، لم يَقم مقام الفاعل ، إذ معنى الطرف الذي لا يتصرف ، لزوم نصبه على الظرفية أو المجراة يين ، نحو : من قبلك ، والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء . والجملة ، كما لا تقع فاعلاً : لا تقع موقعه أيضاً .

بلى ، إذا كانت محكية جاز قيامها مقامه ، لكونها بمعنى المفرد ، أي اللفظ ، نحو قوله تعالى : « وقيل يا أرض ابلعي مائك »<sup>١</sup> أي قيل هذا القول وهذا اللفظ ، وكذا قد يجيء الجملة في مقام الفاعل ، ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته ، كقوله تعالى : « وتبين لكم كيف فعلنا بهم »<sup>٢</sup> ، وقوله تعالى : « أولم يهلككم أهلكنا »<sup>٣</sup> . أي تبين لكم فعلنا بهم ، وألم يهلككم أهلكنا ، فيصح نحو : تبين لكم كيف فعلنا :

وما أجازاه الكسائي ، والقراء ، من قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل ، مقام

(١) الآية ٤٤ من سورة هود . (٢) الآية ٤٥ من سورة إبراهيم .

(٣) الآية ٢٦ من سورة المجدة .

الفاعل ، نحو : كين يُقام ، وجعل يُفعل ، فيعيد لوجهين : أحدهما : أن هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر ، وما حذف في هذا الباب فليس بمنوي ، ولا يحذف المبتدأ إلا مع كونه منويًا ، فلا ينوب على هذا ، خير كان المفرد ، أيضاً ، عن الفاعل نحو : كين قائم ، وقد أجازته الفراء دون الكسائي .

والثاني : أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية ، أو مؤولة بالمصدر المضمون ، ولا معنى لكيّن القيام .

والمقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي « علمت » مطلقاً مقام الفاعل ، قالوا : لأنه مسند أسند إلى المفعول الأول ، فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند إليه ، صار في حالة واحدة مسنداً ومسنداً إليه فلا يجوز .

وفيما قالوا نظر ، لأن كون الشيء مسنداً إلى شيء ومسنداً إليه شيء آخر في حالة واحدة ، لا يضر ، كما في قولنا : أعجبتني ضرب زيد عمرًا ، فأعجبتني مسند إلى ضرب ، وضرب مسند إلى زيد ، ولو كان لفظ مسنداً إلى شيء ، أسند أي ذلك الشيء إلى ذلك اللفظ بعينه لم يجر ، وهذا كما يكون الشيء مضافاً ، ومضافاً إليه بالنسبة إلى شيئين ، كغلام في قولك : فرس غلام زيد .

وأما المتأخرون فقالوا : يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس ، كما إذا كان نكرة ، وأول المفعولين معرفة نحو : ظنّ زيداً قائم ، لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر في الأصل .

والذي أرى ، أنه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل ، معرفة كان أو نكرة ، واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه ، وذلك بأن يكون ما كان خبراً في الأصل بعدما كان مبتدأ<sup>١</sup> ، فلا يجوز في نحو : علمت زيداً أباك ، مع اللبس تقديم الثاني على الأول ، وهذا كما قلنا في نحو : ضرب موسى عيسى ، وكذا في نحو : أعلمتك زيداً أباك ، فإذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه .

---

(١) أي واقعاً بعد ما كان مبتدأ .

وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل أن يلي الفعل بلا فصل ، بل معناه أن يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل ، فتقول : عَلِمَ زيداً أبوك ، والمرفوع ثاني المفعولين ، وأَعْلَمَكَ زيداً أبوك ، والمرفوع ثالث المفاعيل ،

وكذا يجب حفظ المراتب في باب «أعطيت» إذا ألبست مخالفته ، نحو : أعطيت زيداً أخاك ، فإن لم تلبس لقربة جاز العدول ، كقوله تعالى : «أفرأيت من اتخذ إلهه هواه» .

هذا الذي قلنا من حيث القياس ، ولا شك أن السماع لم يأت إلا بقيام أول مفعولي علمت ، لتكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل ، والجار أحق بصيقبه .

وكلا : لم يُسمع إلا قيام أول مفاعيل «أعلمت» كقوله :

٥٠- بُنِيتُ عمراً غيرَ شاكرٍ نعمتي والكفر مخبئة لنفس المنعم<sup>١</sup>

لأنه في الحقيقة : فاعل «عَلِمَ» ، إذ معنى : أَعْلِمَ زيدَ عمرأً منطلقاً ، علم زيد عمرأً منطلقاً .

وقيام ثاني مفاعيل «أعلمت» مقام الفاعل أولى من حيث القياس . من قيام ثالثها ، كما كان قيام أول مفعولي «علمت» أولى ، فتقول : أَعْلَمَكَ زيداً أباك ، ولا يلبس مع لزوم كلٍّ مركره .

قوله : «والمفعول له والمفعول معه كذلك» ، إنما لا يقوم مقام الفاعل ، لأن النائب مثابه ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى ، وإن جاز ألا يذكر لفظاً ، كما أن الفاعل من ضروريات الفعل ، ولا شك أن الفعل لا بدَّ له

(١) الآية ٢٣ من سورة الجاثية .

(٢) من معلقة عنترة بن شداد العبسي . والكفر : انكار النعمة وجعلها . ومعنى أنه مخبئة لنفس المنعم أنه سبب لتغير نفس المنعم . والشطر الثاني يجري مجرى المثل .

من مصدر ، إذ هو جزؤه ، وكذا لا بدُّ له من زمان ومكان يقع فيهما ، ولا بدُّ للمتعدي من مفعول يقع عليه ، وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ، ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يَقم مقام الفاعل ، كالمجرور بلام التعليل ، نحو : جئتكَ للسَّمن ، فلا يقال : جئْتُ للسَّمن ، إذ ربَّ فعل بلا غرض ، لكونه عبثاً ، فن ثم لم يَقم المفعول له مقام الفاعل ، وإنما لم يَقم المفعول معه مقامه ، إذ هو مصاحب ، وربَّ فعل يُفعل بلا مصاحب ، مع أن معه الواو التي أصلها العطف وهي دليل الانفصال . والفاعل كجزء الفعل ، ولو حذفها لم يُعرف كونه مفعولاً معه .

وكذا التمييز ، والمستثنى ليسا من ضرورياته ، وأجاز الكسائي نيابة التمييز ، لكونه في الأصل فاعلاً ، فقال في : طاب زيد نفساً : طيبت نفس زيد ، وأما الحال فإنها ، وإن كانت من ضروريات الفعل ، لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بدُّ لكل فعل منه .

قوله : « وإذا وجد المفعول به تَعيَّن له ، » أي للقيام مقام الفاعل ، وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشدُّ منه لسائر المنصوبات .

هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون ، ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى ، لا أنه واجب ، استدلالاً بالقراءة الشاذة : « لولا نَزَلَ عليه القرآن »<sup>١</sup> ، بالنصب ، ويقول الشاعر :

٥١ - ولو ولدت قُفيرة جرَّوْ كلب لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا<sup>٢</sup>

وأمثاله ،

(١) الآية ٣٢ من سورة الفرقان .

(٢) قفيرة بصيغة التصغير اسم أم الفرزدق . والبيت من قصيدة جرير التي أولها :  
أقلى اللوم عاذل والنَّجَّابا وقولي إن أصبت لقد أصابا  
وهي في هجاء الفرزدق وتقدم هذا المطلع شاهداً في هذا الجزء .

ومنع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في :

٥٢- أمرتك الخير فافصل ما أمرت به  
فقد تركك ذا مال وذا نَسَب<sup>١</sup>

والوجه الجواز ، لالتحاقه بالمفعول به الصريح .

والأخفش أجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما ، والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل أن يكون ملفوظاً به .  
وقد أجاز سيبويه إضمار المصدر المعهود ، فيقال لمن ينتظر العقود : قد قُعيد ، أو الخروج : قد خُرج ، بناء على قرينة التوقع أي قُعيد القعود المتوقع .

ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل إذا كان المصدر مفعولاً به نحو قولك : قمت فاستحسن ، أي استحسن قيامي .

ويشترط في المفعول المطلق ، أيضاً ، ألا يكون لمجرد التوكيد إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ، ليصيرا معاً كلاماً ، فلو قلت : ضُرب ضُرب لم يجز ، لأن « ضرب » مستغن بدلالته على « ضُرب » عن قولك : ضرب ، بل يقال : ضُرب ضربة أو : الضرب الفلاني ، ولذلك قال المصنف ضرباً شديداً ، وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل ، فلا يقال : ضُرب شيء ، ولا : جُلس مكان أو زمان أو في موضع ، لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل ، ولا فائدة متجددة في ذكرها .

---

(١) هذا بيت ورد في شعر شاعرين أحدهما أعشى طرود . ولم يعرف من اسمه إلا هذا والآخر مختلف في اسمه ، وكلا الشعريين يذكر نصيحة تلقاها الشاعر من أبيه أو غيره والبيت بروايته في خزائن الأدب : الشاهد رقم

ويشترط في الظرف النائب أن يكون متصرفاً ملفوظاً به ، وقد أجاز بعضهم في غير المتصرف نحو : قُعد عندك ، وليس بوجه ، وأجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة ، نحو : أنت في دار ضُرب ، أي ضُرب فيها .

وقوله تعالى : « كل أولئك كان عنه مسئولاً »<sup>١</sup> : عنه مرفوع المحل ، بمسئولاً المقدر المفسر بمسئولاً الظاهر ، كما في قوله تعالى ، « وان أحد من المشركين استجارك »<sup>٢</sup> ، لكن ليس في « مسئولاً » المفسر ضمير كما كان في : استجارك المفسر ، وذلك لأصالة الفعل في رفع المسند إليه ، فلا يجوز خلوه منه ، بخلاف اسمي الفاعل والمفعول .

والأكثرون على أنه إذا قُعد المفعول به تساوت البواقي ، في النيابة ولم يُفصل بعضها بعضاً ، ورجَّح بعضهم الجار والمجرور منها ، لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف ، ورجَّح بعضهم الظرفين<sup>٣</sup> والمصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة ، وبعضهم المفعول المطلق لأن دلالة الفعل عليه أكثر .

والأولى أن يقال : كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة ، وذلك إذن<sup>٤</sup> اختياره .

قوله : « من باب أعطيت » أي ماله مفعولان أولهما ليس بمبتدأ ، وإنما كان أولى ، لأن فيه معنى الفاعلية ، دون الثاني ، ففي أعطيت زيدا درهماً ، زيد عاطف ، أي آخذ ، والدرهم معطوف ، وفي كسوت عمرأ جبّة : عمرو مكسّر ، والجبّة مكتساة ، وكذا في غيره .

(١) الآية ٣٦ من سورة الاسراء . (٢) الآية ٦ من سورة التوبة وتقلعت .

(٣) أي ظرف الزمان وظرف المكان .

(٤) إذن بكسر الهجزة وسكون اللال أي أنه في هذه الحالة يكون الاهتمام بذكره وعناية المتكلم به مرجحاً لاختياره وعلامة على جملة نائبة عن الفاعل .



## المبتدأ والخبر

### تعريف كل منهما وصور الخبر

قال ابن الحاجب :

- « ومنها المبتدأ والخبر ، فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامسل »
- « اللفظية مسنداً إليه ، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف »
- « الاستفهام رافعة لظاهر ، مثل زيد قائم ، وما قائم الزيدان »
- « وأقائم الزيدان فإن طابقت مفرداً جاز الأمران ، والخبر هو »
- « المجرد . المسند المغاير للصفة المذكورة » .

قال الرضى :

اعلم أن المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين ، فلا يمكن جمعهما في حد ، لأن الحد مبين  
للماهية بجميع أجزائها ، فإذا اختلف الشئان في الماهية لم يجتمعا في حد ، فأفرد المصنف  
لكل منهما حداً ، وقدم منهما ما هو الأكثر في كلامهم .



وفسر الزمخشري والمصنف ، العوامل اللفظية في حد المبتدأ ، بنواسخ المبتدأ وهي : كان ، وإن ، وذن ، وأخواتها ، وما ، ولا ، والأولى أن نطلق ولا نخصّ عاملاً دون عامل صوناً للحد عن اللفظ المجمل ، ونجيب عن قولهم : بحسبك زيد ، وما في الدار من أحد . بزيادة الباء ومن ، فكأنهما معلومان وعن قولهم . في نحو : إن زيدا منطلق وعمرو ، ان « عمرو » معطوف على محل اسم ان ، لكونه مرفوع المحل بالابتداء ، أو بجواب قريب من الأول<sup>١</sup> ، وذلك أن لفظة « إن » لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها إلا التأكيد .

لكنه يشكل بقولهم : لا رجل ظريف في الدار ، حملاً لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ ، ان اخترنا مذهب الأخفش والمبرد ، وهو أن « لا » هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحل .

ووجه الإشكال هو أن « لا » ليس زائداً ولا جارياً مجرى الزائد ، فاسمها ، إذن ، ليس بمجرد عن العامل اللفظي ، وهو مبتدأ . وإلا لم يميز الحمل على موضعه بالرفع . ولا يشكل إن اخترنا مذهب سيبويه ، وهو أن « لا » هذه ليست بعامة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ .

فإن قيل : نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده ، بل على محل المركب الذي هو « لا » مع اسمها ، وهذا المركب مجرد عن العوامل .

فالجواب أنه قد خرج ، إذن ، هذا المركب عن حد المبتدأ بقولهم هو الاسم المجرد ، وليس هذا المركب باسم ، بل هو حرف مع اسم ، إلا أن يقال : إنه بالتركيب صار كاسم واحد ، لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من أجاز رفع صفة « لا » التبرئة ، إذا كان مضافاً ، نحو : لا غلام رجل ظريف في الدار ، لأنه لا يصح فيه

(١) أي القول بزيادة الباء في بحسبك زيد، وزيادة « من » في : ما في الدار من أحد ؛

فيه دعوى التركيب وصيرورتها كاسم واحد .

قوله : « الاسم المجرد » ، لا يرد عليه نحو : تسمعُ بالمعيديّ لا أن تراه ، وقوله تعالى : « سواء عليهم أأنذرتهم »<sup>١</sup> ، عند من قال : أأنذرتهم مبتدأ ، لتأويلهما بالاسم ، أي سماعك بالمعيدي ، وسواء عليهم إنذارك وتركه .

ولو قال : المبتدأ : الاسم المسند إليه ، لدخل فيه الفاعل ، ولو اقتصر على قوله : الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ، لدخل فيه الأسماء التي لا تتركب مع عاملها ، نحو : واحد ، إثنان ، والخبر ، والمبتدأ الثاني ، فبقوله مسنداً إليه خرجت الثلاثة .

قوله : « أو الصفة الواقعة .. إلى آخره » هذا هو حد المبتدأ الثاني<sup>٢</sup> .

والنحاة تكلفوا إدخال هذا ، أيضاً ، في حد المبتدأ الأول ، فقالوا إن خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر ، وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر ، حتى يحذف ويسد غيره مسدّه ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت ، إذ هو في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له ، فن ثم ، تم بفاعله كلاماً من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، ولهذا أيضاً ، لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يشئ ولا يجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث .

ويعني بالصفة : اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، قوله : « رافعة لظاهر » ، احتراز عن نحو : أقائم الزيدان ، و : أقائمون الزيدون ، فإنه خبر ، ويريد بالظاهر ما كان بارزاً غير مستكن ، سواء كان مظهراً ، نحو أقائم الزيدان ، أو مضمراً كقولك بعد ذكر الزيدين : أقائم هما ، فإن قولك « هما » فاعل مع كونه مضمراً ، .

(١) الآية ٦ من سورة البقرة .

(٢) يريد النوع الثاني من المبتدأ . وهو الوصف الرافع لفاعل ينفي عن الخبر . وقد كرر هذا التعبير في هذا الباب مرئياً به هذا النوع .

قوله « بعد حرف النفي وألف الاستفهام » ، وكذا بعد « هل » الاستفهامية ، نحو :  
 ما قائم الزيدان ، وإن قائم الزيدان ، وأقائم الزيدون ، وهل حسنُ الزيدان .  
 والأخفش ، والكوفيون جَوَّزُوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد  
 على الاستفهام أو النفي ، نحو : قائم الزيدان ، كما يميزون في نحو : في الدار زيد ،  
 أن يعمل الظرف بلا اعتماد ، وأَجْرِي نحو : غير قائم الزيدان ، مجرى : ما قائم الزيدان ،  
 لكونه بمعناه ، قال :

٥٣- غير مأسوف على زمن يتقضي بالهم والحزن<sup>١</sup>

ومثل ذلك : أقلُّ رجل يقول ذلك إلا زيد ، عند أبي علي ، كما يجيء في باب  
 الاستثناء ، وكذا قولهم : خطيئةُ يوم لا أصيد فيه ، أي : قل رجل يقول ذلك ، ويخطئُ  
 يوم لا أصيد فيه ، أي يقل ويندر ، فهذه كلها مبتدآت لا أخبار لما فيها من معنى الفعل .  
 ولا تدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فتلزم الصدر ، و« ربُّ »<sup>٢</sup>  
 عند أبي علي ، مبتدأ لا خبر له . كأقلُّ رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب  
 من النفي ، كما يجيء في باب حروف الجر .

ويجوز عند الأخفش والقراء : أن قائماً الزيدان ، وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال  
 في « ظن » أيضاً ، نحو : ظننت قائماً الزيدان :

وكلاهما بعيد عن القياس ، لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل إلا مع

(١) هذا من شعر أبي نواس : الحسن بن هانئ . وبعده :

إنما يرجو الحياة ففسي عاش في أمن بين المحن

وأبو نواس من المحدثين الذين جاءوا بعد انقضاء عهد الاحتجاج بالشعر قال البغدادي : أوردته أنه على مثال  
 لا شاهد . وفي البيت أوجه أخرى من الإعراب .

(٢) يأتي في حروف الجر بيان المذهب في أن ربَّ اسم أو حرف . والرضى يميل إلى رأي القارسي في أنها اسم .  
 وسبأني أنه يستشكل القول بحرفيها وكذلك يستشكل القول باسميتها .

دخول معنى يناسب الفعل عليها ، كـمعنى النفي والاستفهام ، أو دخول ما لا بد من تقديرها فعلاً بعده كاللام الموصولة ، وأما إنَّ وطن ، فليس من ذينك في شيء ، بل هما يطلبان الاسمىة ، فلا يصح تقديرها فعلاً بعدهما .

وأما العامل في المبتدأ ، فقال البصريون : هو الابتداء ، وفُسِّره بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه ، ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني<sup>١</sup> تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء .

واعترض بأن التجريد أمر عديم فلا يؤثر .

وأجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص أعني عدم الشيء المعين يصح أن يكون علامة لشيء لخصوصيته .

وفُسِّر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظاً تحقيقاً . أو تقديرًا للإسناد إليه أو لإسناده<sup>٢</sup> ، حتى يسلم من الاعتراض بأن التجريد أمر عديم فلا يؤثر .

ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي : هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضاً ، لطلبه لهما على السواء .

ونقل الأندلسي عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ ، ويحكي هذا عن أبي علي وأبي الفتح<sup>٣</sup> .

وقال الكسائي والفراء : هما يترافعان ، وقد قوينا هذا في حدِّ العامل .

وقال بعضهم : المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه ، كما قال خلف في ارتفاع الفاعل ، وقال الكوفيون : المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد من الخبر إليه ، لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضاً ، كما يجيء .

(١) أي الترفع الثاني من نوعي المبتدأ كما تقدم . (٢) ليشمل الوصف المكثي بمرفوعه .

(٣) أي ابن جني وتقدم ذكره .

قوله : « فإن طابقت مفرداً جاز الأمران » ، أي إن كانت الصفة المذكورة مطابقة للمفروق بعدها في الأفراد ، جاز الأمران : كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها ، وكونها خبراً عما بعدها .

فنعول : الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي ، إما أن تكون مفردة ، أو ، لا ، فإن كانت مفردة فالمسند إليه بعدها إما مفرد ، أو ، لا . والمفردة المفرد ما بعدها تحتمل وجهين كما ذكرنا الآن ،<sup>١</sup> والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير ، ما بعدها فاعلها ، والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها ، نحو : أقامان الزيدان ، وأقامون الزيدون ، والأظهر أنها خبر عما بعدها وتحتمل أن تكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة »<sup>٢</sup> .

والعامل في المبتدأ الثاني : تجريده عن العوامل لإسناده إلى شيء آخر ، وعلى ما اخترنا في حدّ العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الأول . وخبره لأن كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر .

قوله : « والخبر هو المجرد » ، دخل فيه المبتدأ الأول والثاني . والأسماء المملوذة .

قوله : « المسند » أخرج منه المبتدأ الأول والأسماء المملوذة .

قوله : « المغاير للصفة المذكورة » أخرج منه المبتدأ الثاني .

---

(١) في أول القسم الذي بدأ به قبل سطرين ؛

(٢) النحاة يطلقون على اللغة التي تجمع بين الفاعل الظاهر وعلامة التثنية أو الجمع في الفعل : لغة « أكلوني البراغيث » وقدم تمييز الشارح بها . ويطلقون عليها أيضاً لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » بناء على ما قيل إنه ورد في حديث : يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقد ردّ المحققون هذا بأن المذكور في كلام النحاة جزء من الحديث . وهو بتمامه : إن هه ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل وملائكة بالنهار . وبهذا تكون : ملائكة بالليل : يدل على قبلها ، وما قبلها كلام تام .

## الأصل في المبتدأ التقديم

قال ابن الحاجب :

« وأصل المبتدأ التقديم ، ومن ثمَّ جاز : في داره » .

« زيد ، وامتنع : صاحبها في الدار » .

قال الرضى :

إنما كان أصل المبتدأ التقديم ، لأنه محكوم عليه ، ولا بدَّ من وجوده قبل الحكم ،  
فَصِيدَ في اللفظ أيضاً ، أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه .

وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية ، فلكونه عاملاً في المحكوم عليه ، ومرتبة  
العامل قبل المعمول .

وإنما اعتبر هذا الأمر اللفظي أعني العمل ، وألغى الأمر المعنوي أعني تقدم المحكوم  
عليه على الحكم ، لأن العمل طارئ ، والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه .

وأما وجوب تقديم الحكم في نحو : أقائم الزيدان ، مع أن كل واحد عامل في

الآخر على الصحيح<sup>١</sup> ، فلكون الصفة فرعاً على الفعل في العمل ، وقيل إنما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجاً إلى الاسم واستغناء الاسم عنه ، فأرادوا في الجملة المركبة منهما تتمم الناقص بالكامل ، وقصدوا أيضاً الإيدان من أول الأمر أنها فعلية ، فلو قدم الفاعل لم تتعين للفعلية من أول الأمر ، إذ<sup>٢</sup> يمكن صيروته كلاماً باسم آخر .

قوله : « ومن ثمَّ » أي ومن جهة كون الأصل في المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة ، يعني إن قيل : لم جازت ، وفيها إضمار قبل الذكر ؟ قلنا إن أصل المبتدأ التقديم ، فالتقدير : زيد في داره ، فالمعود إليه بعد الضمير لفظاً وقبله تقديرًا .

قوله : « وامتنع صاحبها في الدار » امتناع هذه أيضاً معلل بكون أصل المبتدأ التقديم ، فيكون الضمير في « صاحبها » راجعاً إلى الدار المؤخر عن صاحبها ، لفظاً وأصلاً فيكون ضميراً قبل الذكر فلا يجوز ، ومن جَوِّزُ ثُمَّ ، ضرب غلامه زيداً ، ينبغي أن يجوز هذا ، لأن طلب المبتدأ لخبره كطلب الفعل للمفعول بل أشدَّ .

وكان ترتيب الكلام يقتضي أن يذكر المصنف ههنا ، المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ ، والمواضع التي يجب فيها تأخيرها ، ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدأ .

## مسوغات الابتداء

### بالنكرة

قال ابن الحاجب :

« وقد يكون المبتدأ نكرة . إذا تخصصت بوجه ما » .

(١) تقدمت الإشارة إلى أن الرضى يرجح أن المبتدأ والخبر يترافعان : وهما يقصد أن الخبر رافع للمبتدأ الذي هو وصف معتمد على الاستغناء والوصف يحكم عمل الفعل رافع له .

(٢) أي قبل أن يذكر الفعل الذي فرضنا تأخيرها عن الفاعل : يمكن حمل الكلام على أنه جملة اسمية بإضافة اسم آخر إلى ذلك الاسم الذي قدمناه .

« مثل « ولعبد مؤمن خير من مشرك »<sup>١</sup> ، و : أرجل في الدار »  
« أم امرأة ، و : ما أحد خير منك ، وشر أهر ذا ناب و : في »  
« الدار رجل . و : سلام عليك » .

### قال الرضى :

اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما ، قال المصنف ، لأنه محكوم عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته ، وهذه العلة تطرد في الفاعل مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص ، وأما قول المصنف إن الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه ، فوهم ، لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص ، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته ، وقد قال إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته .

وقال ابن الدهان<sup>٢</sup> ، وما أحسن ما قال ، إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت ، وذلك لأن الفرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت ، جاز الحكم ، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا . فضابط مجوز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل ، سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين ، شيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو علم في المعرفة ذلك ، كما لو علم قيام زيد مثلاً فقلت زيد قائم ، عدّ لغواً ، ولولم يكن يعلم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار ، جاز لك أن تقول : رجل قائم في الدار وإن لم تتخصص النكرة بوجه .

وكذا تقول : كوكبُ انقَضَ الساعة ، قال الله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة »<sup>٣</sup> .

(١) الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٢) هو أبو محمد ناصح الدين : سعيد بن المبارك البغدادي من علماء القرن السادس عشر في بغداد ومات بالموصل سنة ٥٦٩ هـ وله آراء ومؤلفات في النحو .

(٣) الآية ٢٢ من سورة القيامة .



وكذلك في الفاعل : لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول قام زيد ، ويجوز مع علم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول : قام في الدار رجل .  
ولا أنكر أن وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة ، لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل ، فإن فعله لتقدمه عليه وجوباً لا يلتبس بصفته .

ثم نقول : يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع :  
أحدها : ما التمجية ، على مذهب سيويو ، كما يجيء في بابه .

والثاني : المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو : شرأمر ذا ناب ، وأمر أفعده عن الحرب ، وشر ما ألبأك إلى محنة عرقوب<sup>١</sup> .

الثالث المبتدأ الذي خبره ظرف أو جار ويجرور .

الرابع : كلمات الاستفهام ، نحو : من عندك ، و : ما حدث ؟ أو ما يقع بعد حرف الاستفهام ، نحو : أرجل في الدار ؟ وهل رجل في الدار ؟ و : أرجل في الدار أم امرأة .

الخامس : ما بعد واو الحال ، نحو : ما أراك إلا وشخص يضربك .

السادس : يعد «أما» نحو : أما غلامٌ فليس عندك ، و : أما جاريةٌ فلا أملكها .

السابع : الجواب : نحو قولك رجلٌ في جواب من جاءك ، أي رجل جامعي ، لأن السؤال بالاسمية ، فالجواب بمثلها أولى .

وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له ، كقولهم شهر ثرى ، وشهر نرى ، وشهر

---

(١) المحنة : القطعة من الخنجر . ومن معاني الخنجر ما يوجد داخل العظم من دهن ، والعرقوب عصب غليظ مؤثر فوق رجل الإنسان وهو في الدابة بمنزلة الركبة في رجلها الخلفيتين . والمعنى الأصلي لهذا التعبير أن الضرورة تلجئ الإنسان إلى أكل هذا الشيء الذي لا يحرص عليه أحد . وهو مثل يضرب في الحاجة إلى اللتم ،

مرعي<sup>١</sup> ، وقولهم : «أنت في حَجَرٍ لافيك ، وقوله تعالى : «وجوه يومئذ ناضرة»<sup>٢</sup> .

أما قول المصنف في «ما» التعجبية ، وفي نحو : شر أهر ذا ناب ، ان ذلك لما كان في المعنى فاعلاً ، والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه ، فكذا يختص هذا أيضاً ، فقد ذكرنا ما عليه ، وهو أن المحكوم عليه إذا اختص بعين الحكم فأنت حاكم على غير المختص ، فلا يتم قولهم ، إذن ، في تعليل كون المبتدأ معرفة أو مختصاً : إن الحكم ينبغي أن يكون على مختص ، ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر ، لجاز الابتداء بأي نكرة كانت ، سواء تقدم الخبر عليها ، أو تأخر ، لأن المختص في الصورتين حاصل على الجملة ؛

فظهر بما ذكرنا أن قول المصنف في نحو : في الدار رجل ، إن المبتدأ يختص المتقدم : ليس بشيء ؛

وأما قوله في نحو : أرجل في الدار أم امرأة : إن التخصيص حاصل عند المتكلم لأنه يعلم كون أحدهما في الدار ؛ فنقول : لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ ، لجاز الابتداء بأي نكرة كانت ، إذا كانت مخصوصة عند المتكلم ، بل إنما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب ، على ما ذكروا .

ولو كان المجوز للتنكير في : أرجل في الدار أم امرأة ، معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار ، للزم امتناع : أرجل في الدار ؟ وهل رجل في الدار ؟ وأرجل في الدار أو امرأة ، لعدم لفظة «أم» الدالة على حصول الخبر عند المتكلم ، وعدم شيء آخر يتخصص به المبتدأ :

وقوله في «ما أحد خير منك» ، إن وجه التخصيص فيه : أن النكرة في سياق

(١) الثرى التراب أو التدي منه . ويقول العرب : شهر قرى وشهر قرى وشهر مرعى . يريدون أن السماء تمطر فيبتل التراب ، ثم يخرج النبات فيكون منظرأتراه العيون ، ثم يطول ويكبر قترعاه الأنعام !

(٢) تقدمت قريباً .

النفي تفيد العموم ، فقولك « أحد » عمّ جنس الإنس ، حيث لم يبق أحد منهم .

ففيه نظر ، وذلك أن التخصيص : أن يجعل لبعض من الجملة شيء ليس لساير أمثاله ، وأنت إذا قلت : ما أحد خير منك ، فالقصد أن هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد ، فلم يتخصص بعض الأفراد ، لأجل العموم ، بشيء ، وكيف ذلك ، والخصوص ضد العموم ، بل الحق أن يقال : إنما جاز ذلك ، لأنك عينت المحكوم عليه ، وهو كل فرد فرد ، ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه ، أما إذا بينت أن حكلي على الواحد : حكلي على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه ، وهو كل فرد فرد ، وكذلك كلمات الشرط ، نحو : مَنْ صَمَتَ نجا ، تحصل الفائدة فيها بسبب التعين الحاصل من العموم ، لا بسبب تخصيصها بشيء .

وقد اضطربت أقوالهم فيها ، فاختر الأندلسي أن الخبر هو الشرط دون الجزاء ، لجواز خلوه من الضمير إذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء ، دون الشرط ، فإنه إذا ارتفعت كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو : من قام قمت ، وفي الدعاء : من كان الناس ثقته ورجاه فأنت ثقني ورجائي .

وقيل : الخبر هو الشرط والجزاء معاً ، لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط ، كالجملّة الواحدة .

وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له .

هذا ما قيل فيها ، ويمكن أن يقال ، على مذهب سيويه : إن كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط وحرف الاستفهام ، فحذفاً لكثرة الاستعمال ، على ما ذكرنا في حدّ الاسم : إنَّ كلمات الشرط إما فاعلة للفعل مقدر ، أو مفعولة له ، أو للظاهر ،

---

(١) بيان للمذهب سيويه . (٢) مرتبط بقوله : ويمكن أن يقال .

فقولك : من قام قمّت : أي إنّ مَنْ قام أي إنسان قام كقوله تعالى : « إن امرؤ هلك »<sup>١</sup> .  
وقولك : من ضربت ضربته ، أي إنّ مَنْ ضربت أي إنّ إنساناً ضربت ، فهو مفعول  
للفعل الظاهر ، وقولك : مَنْ ضربته ضربته ، أي إنّ مَنْ ضربته ، فهو مفعول للفعل  
المقدر المفسّر بالظاهر ، وكذا في « ما » ، نحو : ما كان فليكن كذا ، هو فاعل ،  
وفي : ما فعلت أفعل ، هو مفعول للفعل الظاهر بعده ، وفي : ما فعلته أفعله . مفعول  
للفعل المقدر ، وما تفعل أفعل ، وما تفعله أفعله . وكذا في كلمات الاستفهام .

وقوله : في سلام عليك ، إنه مختص بنسبته إلى السلام ، لأن أصله : سلمت سلاماً ،  
فسلاما المنصوب منسوب إلى التكلم ، فإذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال  
النصب ، غير مطرد في جميع الدعاء ، إذ ليس معنى : ويل لك ، ويبي لك ، لأن  
معنى : ويل : الهلاك ، ولو قدرت ، أيضاً ، ويلي لك ، لكان خلقاً من القول ، بل  
المراد مطلق الهلاك ، فالأولى أن يقال : تنكيه لرعاية أصله حين كان مصدرأ منصوباً ،  
ولا تخصيص فيه ، إذ تخصيصه بالنظر إلى المخاطب إنما كان بذكر الفعل الناصب والمسند  
إليه ، وإما تأخر الخبر عنه مع كونه جاراً ومجروراً لتقديم الأهم ، وللتبادر<sup>٢</sup> إلى ما هو  
المراد ، إذ لو قدمت الخبر وقلت : عليك ، فقبل أن تقول سلام ، ربما يذهب الوهم  
إلى اللعنة ، فيظن أن المراد : عليك اللعنة ، ولهذا ، انحزل أبو تمام ، وترك الإنشاد على  
ما يحكي ، لما ابتدأ القصيدة وقال :

٥٤ - على مثلها من أربع وملاعب<sup>٣</sup> .

(١) الآية ١٧٦ من سورة النساء . (٢) يريد المبادرة أي المسارعة .

(٣) هذا ليس شامداً بالمعنى الاصطلاحي ، وإن كان بعض المتقدمين يجهزون الاستشهاد بكلام أبي تمام ومن هو  
في درجته . ولكن الرضى ذكره استطراداً لتوضيح المعنى الذي ذهب إليه في شرح قولهم سلام عليك . من  
أن تأخير الخبر إنما هو للمبادرة إلى المراد وخشية أن يوضع في مكان البيتة لو قدم الخبر شيء غير المقصود  
كما حدث مع أبي تمام . والبيت مطلع قصيدة لأبي تمام : حبيب بن أوس الطائي في مدح أبي ذؤلف العجلي .  
ومن جيد أبياتها قوله :

تكد عطاياه يحنّ جنونها إذا لم يعرضها بنخمة طالسب

فعارضه شخص كان حاضراً ، وقال : لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، وبعد  
المصراع :

#### نذال مصونات الديموع السواكب

هذا ، مع أن « سلام » لا يجوز أن يكون بمعنى مصدر سلمت ، لأن سلمت مشتق  
من : سلام عليك ، كليت من ليك . وسبحت من سبحان الله ، فعني سلمت ، قلت  
سلام عليك ، كما أن ليت وسبحت : بمعنى قلت : ليك وسبحان الله ، فعني سلام  
الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك .

فعل ما نسر المصنف ينبغي أن يكون معنى سلام عليك ، قول للفظ سلام عليك ،  
وليس كذا ، بل سلام في قولك : سلام عليك ، بمعنى مصدر سلمك الله ، أي جعلك  
سالمًا ، فالأصل : سلمك الله سلامًا ، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر  
منصوبًا ، وكان النصب يدل على الفعل ، والفعل على الحدث ، فلما قصنوا دوام  
نزول سلام الله عليه ، واستمراره أزالوا النصب الدال على الحدث ، فرفعوا سلام .  
وكذا أصل : ويل لك ، هلك وبلا ، أي هلاكًا ، فرفعوه بعد حذف الفعل ،  
نفضاً لقبار معنى الحدث .

## الخبر يكون جملة صور الجملة وشروطها

قال ابن الحاجب :

« والخبر قد يكون جملة ، نحو : زيد أبوه قائم ، وزيد »  
« قام أبوه ، فلا بد من عائد ، وقد يحذف » .

قال الرضى :

اعلم أن خبر المبتدأ ، قد يكون جملة اسمية أو فعلية ، كما مثل به المصنف ، وإنما  
جاز أن يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر ، كتضمن المفرد له ، وقال  
ابن الأنباري وبعض الكوفيين ، لا يصح أن تكون طلبية ، لأن الخبر ما يحتمل الصديق  
والكذب ، وهو وهم ، وإنما أتوا<sup>١</sup> ، من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ ، وليس المراد بخبر  
المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصديق والكذب كما أن الفاعل عندهم ليس من فعل  
شيئاً ، ففي قولك : زيد عندك ، يسمون الظرف خبراً ، مع أنه لا يحتمل الصديق

---

(١) أي وإنما أتاهم اللفظ من قبل إيهام . الخ ..

والكذب ، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنف ، وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة .  
ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى : « بل أنتم لا مرحباً بكم »<sup>١</sup> ، وأيضاً ،  
اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم : أما زيد فاضربه .

وقال ثعلب : لا يجوز أن يكون قَسَمية<sup>٢</sup> ، نحو : زيد والله لأضربنه ، والأولى  
الجواز ، إذ لا منع .

قوله : « فلا بد من عائد » ، لا تحملو الجملة الواقعة خبراً من أن تكون هي المبتدأ  
معنى ، أو ، لا : فإن كانت لم تحتج إلى الضمير ، كما في ضمير الشأن ، نحو :  
هو زيد قائم ، وكما في قولك : مقولي : زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير ، لأنها هو .  
وإن لم تكن إياه فلا بد من ضمير ، ظاهر أو مقدر . وقد يقام الظاهر مقام الضمير .

وإنما احتاجت إلى الضمير ، لأن الجملة في الأصل كلام مستقل ، فإذا قصدت  
جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر ، وتلك الرابطة هي الضمير ،  
إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض ، فن ثم قيل في بعض الأخبار ، كما يجيء ، إن الظاهر  
قائم مقام الضمير .

وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياساً وسماعاً فالقياس في موضع وهو أن يكون  
الضمير مجزوراً بين الجملة الخبرية ابتدائية . والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول ، نحو :  
البر : الكرُّ<sup>٣</sup> يستين ، أي الكرُّ منه لأن جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور  
معاً ، فإن كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له ، نحو : السَّمَن منون بدرهم

(١) الآية ٦٠ من سورة ص .

(٢) أي لا يجوز أن يكون الخبر جملة قسمية .

(٣) الكرُّ بضم الكاف مكيا ل معروف عندهم : كالصاع .

وكذا إذا كان معرقاً باللام ، كما في البرّ الكرّ منه بستين ، لأن التعريف غير مقصود قصده ، فهو كقوله :

٥٥- ولقد أمر على اللثم يسني فضيت ثمت قلت لا يعني<sup>١</sup>  
ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في الخبر ، والعامل فيه الخبر ، أي :  
البرّ الكرّ كائن بستين كائناً منه .

قال القراء : ويحذف أيضاً قياساً إذا كان الضمير منصوباً مفعولاً به والمبتدأ « كل »  
قال :

٥٦- قد أصبحت أم الخيار تدعى عليّ ذنباً كله لم أصنع<sup>٢</sup>  
وقال :

٥٧- ثلاث كلهن قتلن عمداً فأخزى الله رابعة تعود<sup>٣</sup>  
قال : لأن « كلهم ضريت » بمعنى الجحد ، أي ما منهم إلا ضريت .  
وقال السيرافي : ليس هذا بحجة ، إذ كل موجب ينهيّ رده إلى الجحد ، كما نقول في :  
زيدٌ ضريت ، ما زيد إلا مضروب ، ثم يقال له : لا تأثير للجحد في جواز حذف الضمير  
معه .

والسباع في غير ذلك .

---

(١) قال البغدادي انه لرجل من بني سلول وهو أحد يثيين ، ثانيهما قوله :  
غضبان مبتلياً حل إهماسابه إني وحقق سقطه يرشيني  
(٢) الدليل على جوازه قراءة ابن عامر : وكلّ وعد الله الحسنى « الحديد آية ١٠ » ، وهذا الشاهد من أرجوزة  
لأبي النجم المجلي . وهو مطلقها ومن الأرجوزة أبيات وردت في شواهد النحو منها قوله :  
يا ابنة عمّا لا تلومي واهجصسي لا يفرق اللؤم حجاب مسمعي  
(٣) مثل الذي قبله في الاستشهاد . قال البغدادي انه من أبيات سيويه ولم يعرف قائله ولا أي شيء قبله ولا بعده .  
والبيت في سيويه ج ١ ص ٤٤



أما في المجزور فنحو قوله تعالى : « ولَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ ، إِنْ ذَلِكَ كُنَّ عِزُّ الْأُمُورِ »<sup>١</sup> ، أي إِنْ ذَلِكَ مِنْهُ .

وأما في المنصوب فيشترط كونه بفعل لفظاً ، قال :

٥٨ - فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرَكْبَتَيْنِ فثَوْبٌ لَيْسَتْ وَثَوْبٌ أَجَرَ<sup>٢</sup>

أو بصفة محلاً ، نحو : أَنَا زَيْدٌ ضَارِبٌ ، وَلَا يَخْتَصُّ مَعَ كَوْنِهِ سَمَاعِيّاً بِالشَّعْرِ خِلَافاً لِلْكَوْفِيِّينَ .

وأما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة ، وقد يحذف في الصلة في بعض الأحوال لكونها أشدَّ ارتباطاً بالموصول من المبتدأ ، كما يجيء في باب الموصولات ، وجواز حذف الضمير في الصلة أحسن منه في الصفة ، لكون اتصالها بالموصول أشدَّ ، إذ لا غنى للموصول عنها ، وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى : « أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً »<sup>٣</sup> ، ثم الحذف بعدها في الصفة أحسن منه في خبر المبتدأ ، نحو : جَاءَنِي رَجُلٌ ضَرَبْتُ ، لأنها مع الموصوف جزء الجملة ، بخلاف الخبر فإنه مع المبتدأ جملة ، فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة أولى .

وإنما كان الحذف في الصفة أنقص حسناً منه في الصلة ، إذ ليست الصفة من ضروريات الموصوف ، كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته .

فالحذف في الجملة إذا كانت خبراً للمبتدأ ، على ما قال سيبويه ، يجوز في الشعر بلا وصف ضعيف ، وهو في غيره ضعيف .

---

(١) الآية ٤٣ سورة الشورى .

(٢) من قصيدة لامرئ القيس وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٤ . ويرى الشطر الأول : فلما دنوت تسليتها ... وبعده في القصيدة : ولم يرنا كائى كاشح ولم يثش منا لدى البيت مر . والكائى الحارس والرقيب . والكاشح : المبطس ، ومن القصيدة شواهد أخرى في هذا الشرح ، وفي غيره من كتب النحو .

(٣) الآية ٤١ من سورة الفرقان .

وأما وضع الظاهر مقام الضمير ، فإن كان في معرض التضخم جاز قياساً كقوله تعالى : « الحاقة ، ما الحاقة »<sup>١</sup> ، أي : ما هي ، وإن لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول ، قال :

٥٩ - لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسى معن ولا متيسر<sup>٢</sup>

يجر منسى ، فإذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ ، وقال :

٦٠ - لا أرى الموت يسبق الموت شيء نقص الموت ذا الغنى والفقير<sup>٣</sup>

وإن لم يكن بلفظ الأول لم يجر عنده .

وقال الأخفش : يجوز وإن لم يكن بلفظ الأول ، في الشعر كان أو في غيره ، قال :

٦١ - إذا المرء لم يغش الكربة أوشكت حبال الهوينا بالفتى أن نقطعا<sup>٤</sup>

وليس هذا في خبر المبتدأ ، قال : ويجوز : زيد قام أبو طاهر ، إذا كان زيد بكفي

(١) أول سورة الحاقة . ٢، ١ (٢) أول بيتين للفرزدق وبهذه :

أطلب يا حوران فضل نيلهم وعملك يا حوران زق موكسر

ومراذه بمن : رجل كان يبيع بالنسيئة وكان يضرب به المثل في شدة التقاضي . قال البغدادى : أخطأ من قال ان المراد به من بن زائلة ، أحد أجواد والعرب ، قال لأنه متأخر عن الفرزدق .

(٣) الاستنباه به كاللبي قبله . والبيت من قصيدة لعدي بن زيد ، وهو الصحيح وقيل انها لابنه سودة بن عدى ، وأولها :

طال ليلى أراقب التنويرا أقرب الليل بالصباح بصيرا

ضمها كثيراً من الحكم . وعدي بن زيد من شعراء الجاهلية في عهد النعمان بن المنذر ،

(٤) شاهد على جواز إعادة الاسم بغير لفظ الأول وأجازه الأخفش ومنه سيبويه . كما قال الشارح ، وهو من أبيات لشاعر اسمه الكلجة الحرثي أو البربري واسمه هيرة بن عبد مناف ، وهي أبيات حماسية يخاطب فيها حُرَيمَةَ بن طارق من بني تغلب وكان قد أغار على بني مالك فلمصرخوا بني يربوع فهزموه واستخلصوا منه ما كان قد سباه .

وقد ورد مثل هذا البيت في شعر لشبيب بن الرصاء وهو شاعر أموي . ولم يتغير فيه إلا القافية وهو :

إذا المرء لم يغش الكربة أوشكت حبال الهوينا بالفتى أن نجتعا

بأبي طاهر ، قال الله تعالى : « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا ننزع أجر من أحسن عملاً »<sup>١</sup> .

ومنع بعضهم في غير التضخم مطلقاً ، ولا وجه له ، لوروده .

• • •

---

(١) الآية ٣٠ من سورة الكهف .

## كيفية تقدير الخبر إذا كان ظرفاً

قال ابن الحاجب :

« وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدّر بجملة » .

قال الرضى :

أي ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، ولم يذكره لجريه مجراه في جميع أحكامه حتى سماه بعضهم ظرفاً اصطلاحاً .

وانتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف ، يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو : زيد قائم ، أو كأنه هوي : « وأزواجه أمهاتهم »<sup>٢</sup> ، ارتفع ارتفاعه ، ولما كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ ، فلا يقال في نحو زيد عندك ، ان زيدا « عنده » خالفة<sup>٣</sup> في الإعراب ، فيكون العامل عندهم معنوياً وهو معنى المخالفة

(١) زيادة يقتضيا للمنى .

(٢) الآية ٦ من سورة الأحزاب

(٣) قوله خالفة جواب : لا كان مخالفاً له ،

التي اتصف بها الخبر ، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر .

وأما البصريون فقالوا : لا بد للظرف من محذوف يتمنى به ، لفظي<sup>١</sup> ، إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه .

وقال بعض النحاة : العامل فيه المبتدأ .

وقال البصريون : الظرف منصوب على أنه مفعول فيه ، كما أنه كذلك اتفاقاً في نحو : جئلت أمانك ، وخرجت يوم الجمعة ، والجار والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول به ، كما أنه كذلك اتفاقاً في نحو : مررت بزيد ، إلا أن العامل ههنا مقدر .

وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة ، أي مما لا يخلو منه قتل نحو : كائن ، وحاصل ، ليكون الظرف دالاً عليه ، ولو كان خاصاً كآكل وشارب ، وضارب وناصر ، لم يميز الدليل عليه .

وقد يحذف خاص لقيام الدليل ، نحو : من لك بالمهذب ، أي من يضمن ، ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلاً لقيام القرينة على تعيينه وسدّ الظرف مسدّه ، كما يجيء في : لولا زيد لكان كذا ، فلا يقال : زيد كائن في الدار ، وقال ابن جني بجوازه ، ولا شاهد له .

وأما قوله تعالى : « فلما رآه مستقراً عنده »<sup>٢</sup> ، فعناه ساكناً غير متحرك ، وليس بمعنى « كائناً » .

وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع آخر : الصفة ، والصلة ، والحال ، وفيما عدا

---

(١) لفظي صفة لقوله « محذوف » ولا معنى له هنا إلا أن يكون المراد أن العامل في هذه الحالة يكون لفظياً لا معنوياً ، كما أن قوله بعد ذلك : إذ مخالفة : يقصد بها التعليل لقول البصريين وعدم اعترافهم بأن الخبر منصوب في هذه الحالة .

(٢) الآية ٤٠ من سورة النمل .

المواضع الأربعة ، لا يتعلق الظرف والجار والمجرور إلا بملفوظ موجود .

وأكثرهم على أن المحذوف المتعلق به : فعل ، لأننا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعليق ، وإنما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو : أنا مارٌّ يزيد لمشابهته للفعل ، فإذا احتجنا إلى المتعلق به فالأصل أولى ، وأيضاً ، للقياس على : الذي في الدار زيد ، و : كل رجل في الدار فله درهم ، والمتعلق في الموضحين فعل ، لا غير ، كما يأتي .

وذهب ابن السراج <sup>١</sup> ، وأبو الفتح <sup>٢</sup> ، إلى أنه اسم لكونه مفرداً والأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً .

ولمانع أن يمنع .

قالوا : إنما كان أصله الإفراد ، لأنه القول المقتضي نسبة أمر إلى آخر . فينبغي أن يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمنسوب إليه ، وإلا لكانت هناك نسبتان أو أكثر ، فيكون خبران أو أكثر ، لا خبر واحد ، فالتقدير في : زيد ضرب غلامه : زيد مالك لغلام ضارب .

والجواب : أن المنسوب يكون شيئاً واحداً كما قلتم ، لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد ، فالمنسوب إلى زيد في الصورة المذكورة : ضَرَبَ غلامه ، الذي تضمنته الجملة . قالوا : إنه يُفصل بالظرف بين «أما» وجوابها ، ولا يفصل بينهما إلا بالمفرد ، كما ينبغي .

والجواب : أن الظرف في مثله ليس بمستقر ، أي بمتعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء ، نحو : أما قدامك فزيد قائم ، فهو كالمفعول به في نحو : أما زيداً

---

(١) تقدم ذكره ص ٦٧ من هذا الجزء .

(٢) كتيبه ابن جني . وتقدم ذكره كثيراً .

فأنا ضارب ، كما يجيء في حروف الشرط .

واعلم أن صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب بعد أن لم تكن ، لا يدل على كونها بتقدير المفرد ، بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد .

وإن كان بعد الظرف معمول ، نحو : زيد خلَقَكَ واقفاً ، فعند أبي علي<sup>١</sup> ، هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ، ومن ثمَّ وجب حذفه .

وقال غيره : هو للعامل المقدر ، لأن الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ، له .

وكذا الخلاف في أن الخبر أيهما هو .

ثم ذهب السيرافي إلى أن الضمير حذف مع المتعلق ، وذهب أبو علي ومن تابعه إلى أنه انتقل إلى الظرف ، لأنه يؤكد ، كقوله :

٦٢- فإن يك جثائي بأرض سواكسم فإن فؤادي عندك الدهر أجمع<sup>٢</sup>  
ويعطف عليه ، كقوله :

٦٣- ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام<sup>٣</sup>

---

(١) أي الفارسي ، وتكرر ذكره

(٢) لأن « أجمع » تأكيد للضمير المستقر في الظرف « عندك » . والبيت من قصيدة لجميل بن مَعمر صاحب بنية . وقيله :

ألا تتقن الله فيمن تَقْتُلُهُ فأمسى إليكم خاشعاً يَضْرَعُ ؛  
(٣) أي أن قوله ورحمة الله معطوف على ضمير السلام المستقر في الخبر « عليك » والمبتدأ متقدم بحسب الأصل . وكفى بالنخلة في البيت عن المرأة ونسب البيت إلى الأحرص .

وهو أحد ثلاثة أبيات أوردها البغدادي وقد كرر هذا الشاهد برقم ١١٠ في باب النادى ، وفي حديثه عنه هنا قال انه لا يعرف قائله . ثم قال وينسب إلى الأحرص . ولا أعاده ذكر الأبيات الثلاثة وهو أولها وبعده :  
سألت الناس عنك فأخبروني هتأ من ذاك تكرمه الكرام  
وليس بما أحل الله عيب إذا هو لم يخالطه الحرام

ويتنصب عنه الحال ، كقوله تعالى : « ففي الجنة خالدین فیہا »<sup>١</sup> .

قال أبو علي ، وأدعى بعضهم أنه مجمع عليه : إن الظرف إذا اعتمد على موصول ، أو موصوف ، أو ذي حال ، أو حرف استفهام ، أو حرف نفي ، فإنه يجوز أن يرفع الظاهر ، لتقويته بالاعتدال ، كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، وكذا قال : إذا وقعت بعده « أن » المصدرية ، كقوله تعالى : « ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة »<sup>٢</sup> ، لا صريح المصدر ، أما قوله :

٦٤- أحقاً بنى أبناء سلمى بن جندل

تهددكم إياي وسط المجالس<sup>٣</sup>

فلاعتدال الظرف .

قبل : إنما عمل في « أن » بلا اعتدال لشبهها بالمضمر في أنها لا توصف مثله . ويجوز أن يقال في جميع ذلك : ان الظرف خير قد تقدم على مبتدئه ، أما في غير المواضع المذكورة ، نحو : في الدار رجل ، فالمرفوع مبتدأ ، مقدم الخبر . وعند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه ، هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل ، كما قالوا في نحو : قائم زيد .

وإنما قال الكوفيون ذلك ، لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ ، مفرداً كان أو جملة ، فيوجبون ارتفاع « زيد » في نحو : في الدار زيد ، وقائم زيد ، على الفاعلية ،

(١) الآية ١٠٨ من سورة هود .

(٢) الآية ٣٩ من سورة فصلت ؛

(٣) أي إن قوله : تهددكم فاعل لاحقاً ، لاعتداله على الاستفهام ، وتقديره : أي حق تهددكم . والبيت للأسود ابن يعفر : جاهلي ، يخاطب جماعة من بني جندل تهدهوه في فرس غنمها مع أمهار لها . فرد إليهم الفرس وأبى الأمهار فهدهوه فرد عليهم تهديدهم في قصبة ذكرها البغدادي وذكر ما قاله من الشعر في ذلك .



لثلاثا يتقدم الضمير على مفسره .

وليس بشيء ، لأن حق المبتدأ التقديم ، فالضمير متأخر تقديرًا ، كما في : ضرب غلامه زيد .

وأما الأخفش فلا يوجب ذلك ، بل يجوز ارتفاعه بالابتداء أيضاً ، إذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ ، لكن لما أجاز عمل الصفة بلا اعتماد أجاز كون « زيد » في قائم زيد ، فاعلاً ، أيضاً .

وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان ، وذلك لأن الظرف أضعف في عمل الفعل من الصفة ، وثبوت الإجماع على جواز : في داره زيد ، يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلاً وإلا لزم الإضمار قبل الذكر ، ومنع بعض البصريين من نحو : في داره قيام زيد ، وفي دارها عبد هند ، وذلك لأن المبتدأ حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر إليه . نحو : في داره زيد ، فأما ما أضيف إليه المبتدأ ، فليس له التقديم الأصلي .

والأولى جواز ذلك ، كما ذهب إليه الأخفش ، وذلك لأنه عرض للمضاف إليه بسبب التركيب الإضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته معه كاسم واحد ، مرتبة التقديم تبعاً للمبتدأ وإن لم يكن له ذلك في الأصل .

وقد ورد في كلامهم : في أكفانه درج الميت .

واعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن اسم عين ، ولا حالاً منه ، ولا صفة له ، لعدم الفائدة ، إلا في موضعين<sup>١</sup> : أحدهما : أن يشبه العين المعنى في حلولها وقتاً دون وقت ، نحو : الليلة الهلال ، الثاني : أن يعلم إضافة معنى إليه تقديرًا نحو قول امرئ

(١) جاء في بعض نسخ هذا الشرح التي أشار إليها الجرجاني في تعليقاته بهامش المطبوعة : أنها ثلاثة . وأن الثالث هو أن يكون اسم العين عاماً واسم الزمان خاصاً ومثل له بقوله تعالى : ليس لوقعها كاذبة ، ( الواقعة آية ٢ ) . ١. وذلك على أن كاذبة اسم فاعل وقيل إنه مصدر والتقدير ليس لوقعها تكذيب فيكون خبراً عن اسم معنى ،

القيس : اليوم خمر وغداً أمر<sup>١</sup> . أي شرب خمر ، وقوله :

٦٥- أكل عام نعم تحوونه يلقحه قوم وتحنونه<sup>٢</sup>

أي حوائته ، ولو قلت : الأرض يوم الجمعة ، وزيد يوم السبت لم يجوز ، لأنه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله .

ويكون ظرف الزمان خبراً عن اسم معنى بشرط حلوله ، ثم يُنظر ، فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالباً ، نحو : الصوم يوم ، والسير شهر ، إذا كان السبر في أكثره لأنه باستغراقه إياه كأنه هو ، ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية .

ويجوز نصب هذا الزمان المنكر ، وجره بفي نحو : الصوم في يوم ، أو يوماً ، خلافاً للكوفيين ، وذلك أن « في » عندهم ، توجب التبويض ، فلا يميزون : صمت في يوم الجمعة ، بل يوجبون النصب .

والأولى جوازه ، كما هو مذهب البصريين ، ولا يُعلم إفادة « في » للتبويض .

وإن كان الزمان معرفة ، نحو : الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالباً كما في الأول عند البصريين ، وأوجب الكوفيون النصب ، كما أوجبوه في المنكر للغة المذكورة .

فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان ، سواء كان الزمان معرفة أو منكرة ، فالأغلب نصبه أو جره بفي ، اتفاقاً بين الفريقين ، نحو : الخروج يوماً . أو في يوم ، والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة .

---

(١) من قول امرئ القيس الكندي قاله حين أُشهر بموت أبيه وهو على الشراب .

(٢) أي بتقدير مضاف قبل « نعم » تقديره حواية . وهذا مما قيل في أحد أيام العرب وهو يوم الكلاب الثاني . وقاتله رجل من بني ضبة قال بعضهم انه قيس بن حصين بن يزيد وهو من الأراجاز التي كان يتبادلها القرسان في هذا اليوم . وجاء في آخر هذا الرجز قوله : أيهات أيهات لا ترجونه . ويريد هيئات هيئات .

وأما قوله تعالى : « الحج أشهر معلومات »<sup>١</sup> ، فلنؤكد أمر الحج ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة .

وإذا كان ظرف المكان خبراً عن اسم عين ، سواء كان اسم مكان أو ، لا فإن كان غير متصرف ، نحو زيد عندك ، فلا كلام في امتناع رفعه ، وإن كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع راجح ، نحو : أنت مني مكان قريب ، ودارك مني يمين أو شمال ، وهو باق على الظرفية عند البصريين ، والمضاف محذوف ، إما من المبتدأ ، أي مكانك مني مكان قريب ، أو من الخبر ، أي أنت مني ذو مكان قريب ، ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه ، وليس بظرف ، كما يجيء عن قريب .

وإن كان معرفة فالرفع مرجوح ، نحو : زيد خلفك ، وداري أمامك ، وذلك لأن أصل الخبر التنكير ، ومع ذلك ، فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله :

٦٦ - شهدنا فما تلقى لنا من كنية يَدَ الدهر الا جبرئيل أمامها<sup>٢</sup>

خلافاً للجري والكوفيين .

وإذا كان المكان في موضع الخبر عن عين ، والمراد تعيين المنزل من قرب أو بُعد ، قال سيبويه : لا يستعمل منه إلا ما استعملته العرب ، فلا تقل : هو مني مجلسك ، ومتكأة زيد ، ومربط الفرس ، قال : ولو أظهرت المكان في هذه الأشياء ، جاز ، نحو : هو مني مكان مجلسك ومكان متكأة زيد ، وذلك أن المكان يستعمل قياساً في تعيين القرب أو البعد . وبما استعملته العرب ، قوهم : هومني مزجر الكلب ، أي مهان ، ومقعد القابلة ،

(١) الآية ١٩٧ من سورة البقرة .

(٢) الشاهد رفع الظرف : أمام . لأنه معرف ، فهو خبر عن جبرئيل وهو لفة في جبريل وقوله يَدَ الدهر منصوب على الظرفية بمعنى مدَى الدهر وطول الدهر . وشهدنا أي شهدنا الفزوات مع النبي صلى الله عليه وسلم . وهو من شعر كعب بن مالك الأنصاري ونسبه بعضهم إلى حسان بن ثابت .

أي قريب ، وكذا مقعد الأزار ومقعد الخائن ، وهو مني مناط الثريا ، أي بعيد ، قال أبو ذؤيب :

٦٧- فوردن والميقوق مقعد رائئ الذ ضرباء فوق النجم لا يتلغ<sup>١</sup>

أي عال مشرف ، كالأمين على الياسرين<sup>٢</sup> ، فإنه أعلى منهم ليشرف عليهم ، كي لا يخونوا<sup>٣</sup>.

قال بعضهم : ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الأزار ، فجعله ظرفاً أولى من رفعه ، وما كان منها في معنى البعد ، كمناط الثريا فرفعه أولى ، قال : لأن الظرف حاوٍ للمظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء ، وبعده عنه يبعده عن الاحتواء .

وفيه نظر ، وذلك لأن الظرف في قولك : أنت مني مناط الثريا ليس بعيداً من المظروف ، بل هو محتوٍ عليه ، لكنهما بعيدان عن التكلم .

ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان إذا كان متصرفاً ومؤقتاً محدوداً ، وأخبرت به عن اسم عين لإرادة تقدير المسافة القريبة ، أو البعيدة ، نحو : دارك مني فرسخ ، وأنت مني بريد ، ومتزلك مني ليلة . أي : ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف ، وكذا : ذو مسافة سُرَى ليلة ، ومني متعلق بمبدلول الخبر ، أي بعيدة مني هذا القدر .

---

(١) من قصيدة أبي ذؤيب الهللي المشهورة في رثاء بنه . والميقوق كوكب يطلع حبال الثريا ، والضرباء جمع

ضربيب وهو الذي يضرب القداح ، وهو للوكل بها !

(٢) أي الذين يلعبون اللبس ؛

(٣) كتب البغدادى في هذا الموضع على شاهد أورده بعد قوله فوردن والميقوق وهو قوله :

انصب للمنية تفريرهم رجائي أم هم درج السيول

وليس هذا الشاهد في النسخة المطبوعة ولعله موجود في النسخة التي أخذ منها البغدادى ضواهد . ولم يبه أحد ممن علّقوا على خزنة الأدب على ذلك . ولم يشيروا إلى عدم وجوده في شرح الرضى . والبيت من شعر ابراهيم ابن هرمة .

وكذا قولهم : هو مني فوت اليد ، أي : إذا مددت يدي لم أنله ، وهو مني دعوة الرجل ، أي : إذا صاح الرجل لم<sup>١</sup> تبلغه صيحته ، والتقدير : ذو مكان فوت اليد ، وذو مكان بلوغ دعوة الرجل .

وأما انتصاب نحو قولك : داري خلف دارك فرسخين ، وميلاً . وبريداً ، أو يوماً وليلة ، فلأن الخبر هو « خلف دارك » ونصبها على الحال عند المبرد ، من الضمير في الخبر ، أي ذات مسافة فرسخين .

وعلى التمييز عند الجمهور ، وهو تمييز عن النسبة ، أي تباعدت فرسخين ، فالفرسخان مبدآن لها ، كما أن الماء في : امتلاً الإثناء ما ، مائاً .

ويجوز أن يتنصب على المصدر كقولك : دنوت أئمة ، أي دنو أئمة كما قيل في قوله تعالى : « ودفعتنا بعضهم فوق بعض درجات »<sup>٢</sup> .

ويجوز رفعها ، وخلف ، ظرف للخبر ، أي ذات مسافة فرسخين خلف دارك ، أو هما خبران .

وكذا قولهم : داري من خلف دارك فرسخين أو فرسخان ، لأن دخول « من » في مثله ، وخروجها على السواء . كما في قولك : جئت قبلك ، ومن قبلك .

قال أبو عمرو<sup>٣</sup> : إذا دخلت « من » وجب الرفع في الظروف التي بعد المجرور ، لأن التمييز فضلة ، وبدخول « من » خرج الكلام عن التام ، وليس بشيء ، إذ يقال : داري من خلف دارك ويسكت عليه .

---

(١) مقتضى تفسيره الآتي للمثال أن تكون « لم » زائدة .

(٢) آية ٣٢ سورة الزخرف .

(٣) المراد أبو عمرو بن العلاء وتقدم ذكره أكثر من مرة . انظر ص ١٣٧ من هذا الجزء .

ويجوز أيضاً ، أنت مني فرسخين بالنصب ، على أن « مني » خبر المبتدأ ، أي من أشياعي ، وفرسخين : حال ، أي ذوي سير فرسخين أو على الظرف أي في فرسخين ، أي أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « سلمان منا » .  
واعلم أن نحو : خلف ، وقدام ، من الظروف : ظروف عند البصريين ، أضيفت أولم تضيف ، وترك الإضافة قليل عندهم .

وهي عند الكوفيين لا تكون ظرفاً إلا مع الإضافة ، أما عند الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل ، فعنى جلست خلفاً ، عندهم أي متأخراً ، نصب على الحال ، وقام مكاناً طيباً ، أي معتبطاً ، فإذا وقعت خبراً عن المبتدأ وجب عندهم رفعها ، نحو أنت خلف وقدام ، أي متأخر ، ومتقدم ، والبصرية تجوز نصبها على قلة ، كما ذكرنا ، وأما رفعها عندهم فعل حذف المضاف ، كما مر ، وهي باقية على الظرفية ، وهو الأولى ، إذ خروج الشيء عن معناه خلاف الأصل فلا يرتكب ما أمكن حمله على عدم خروجه عنه .  
وقوله :

٦٨ - وساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الحميم<sup>١</sup>  
أي قبل ذلك ، يقوي مذهب البصريين .

---

(١) روي مثله بقافية أخرى .. بالماء القرات والذي هنا من أبيات ليزيد بن الصِّيق قلنا وقد انتظم لنفسه من الربيع ابن زياد العبيسي وكنيته أبو حريث وكان الربيع قد أغار على يزيد وقومه فلم يتمكن منهم فأخذ ابلاً بجيرانه فأقسم يزيد بن الصِّيق ليقسم<sup>٢</sup> ، فلما تحقق له الوفاء بقسمه قال :  
الا أبلغ لديك أبا حريث وعاقبة اللامة للمليح

وقيل للشاهد :

فمت الليل إذ أوقمت فيكم قياتل عامر وبني تميم ... وساغ الخ  
أما البيت الآخر : الذي آخره بالماء القرات فلم ينسبه أحد ولم يذكروا شيئاً قبله ولا بعده . وقال النبي إن بيت الشاهد لعبد الله بن يعرب بن معاوية وكان له ثار فأدركه والذي أثبتناه هنا منقول من خزائن الأدب للبغدادي .

واعلم أن « اليوم » إذا وقع خبراً عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه ،  
لكونهما في الأصل مصدرين ، فعنى : اليوم الجمعة أو السبت : أي الاجتماع ، أو  
السكون ، والأولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين .

ولا يجوز نصب « اليوم » خبراً عن الأحد ، والاثنين ، إذ هما بمعنى اليومين ، واليوم  
لا يكون في اليوم ، وأجازه الفراء ، وهشام<sup>١</sup> ، وذلك لتأويلهما اليوم بالآن ، كما يقال :  
أنا اليوم ، أفعل كذا ، أي الآن .

فعنى : اليوم الأحد ، أي الآن الأحد ، والآن أعم من الأحد فيصح أن يكون ظرفه .  
هذا ، ولنذكر طرفاً مما يتعلق بخبر المبتدأ ، إذا كان مفرداً . فنقول : هو إما مشتق  
أو جامد ، وكلاهما إما أن يغير المبتدأ لفظاً ، أو ، لا .

والأول : إما أن يتحد به معنى ، نحو : زيد أخوك ، وزيد قائم ، أو يغيره معنى  
أيضاً ، والمغايير ، يقع خبراً عنه إما لمساواته في معنى كقوله تعالى : « وأزواجه أمهاتهم »<sup>٢</sup> ،  
أو لحلف المضاف من المبتدأ ، أو الخبر نحو : داري منك فرسخان ، أي بُعد داري  
فرسخان ، أو داري منك ذات مسافة فرسخين ، أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معنىً  
والآخر عيناً . ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي ، كقول الخنساء :

٦٩- ترتع مارتعت حتى إذا اذكرت فإني كما هي إقبال وإدبار<sup>٣</sup>

(١) المراد به هشام بن معاوية ويقال له هشام الضرير وهو من متقدمي الكوفيين وتقدم ذكره في هذا الجزء ص ٦٣ .  
أما الفراء فقد تكرر ذكره كثيراً (٢) الآية ٦ من سورة الأحزاب وتقدمت قبل ذلك .  
(٣) من قصيدة لها في رثاء أخيها صخر ، أولها :

قلبي بينك أم بالعين عوار	أم أقترت إذ خلت من أهلها الدار
وبيت الشاهد في وصف ناقة شيت بها نفسها . فان قبله	
فأعرج على يو تطيف به	قد ساعدتها على التحنن أظفار
ولا تسمن الدهر في أرض وإن رمت	وإنما هي تحنن وتسجد
يوماً بأرجدني حين فلرقتني	صخر وللدهر إجلد واسرر

وقوله تعالى : « ولكن البر من آمن »<sup>١</sup> ، وإن قلنا المضاف في مثله في المبتدأ ، أي لكن ذا البر من آمن ، وسالها إقبال ، أو في الخبر نحو : بر من آمن ، وذات إقبال . أو جعلنا المصدر بمعنى الصفة ، نحو : ولكن البار ، وهي مقبلة ، جاز ، لكنه يخلو من معنى المبالغة .

والثاني أي الذي لا يغاير المبتدأ لفظاً ، يذكر للدلالة على الشهرة ، أو عدم التغير ، كقوله :

٧٠- أنا أبو النجم وشعري شعري<sup>٢</sup> .

أي : هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر ، كما يقال مثلاً : شعري مليح ، وتقول : أنا أنا ، أي ما تغيرت عما كنت ، قال :

٧١- رفوني وقالوا يا خويلد لا تُسرِعْ فقلت وأنكرت الوجوه هم هم<sup>٣</sup>

وأما الجامد فإن كان مؤولاً بالمشق نحو قولك : هذا القاع عرّيج كله أي غليظ ، تحمل الضمير ، فكله هنا تأكيد للضمير ، ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخرأ عن الخبر . وإن لم يكن مؤولاً به ، لم يتحمّله خلافاً للكسائي ، فكأنه نظر إلى أن معنى : زيد أخوك ، متصف بالأخوة ، وهذا زيد ، أي متصف بالزيادة أو محكوم عليه بكذا ،

(١) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٢) من أرجوزه لأي النجم المجلي وبعده :

له دُرِّي ما أجنى صُدري من كلمات باقيات الحر

تمام عيني وفؤادي يسري مع الفاريت بأرض قصر

(٣) لأي خراش اللهل من قصيدة يذكر فيها نفلته من أعداء له كانوا يترصدونه ، ومعنى رفوني : سكتوني أي فعلوا ما يطمئني ويعلمي أسكن إليهم ولكي عرفت خدعتهم . لأنهم هم أعدائي الذين يقصدون قتلي<sup>١</sup>



وذلك لأن الخبر عَرَض فيه معنى الإسناد بعد أن لم يكن ، فلا بد من رابط ، وهو الذي يقدره أهل المنطق بين المبتدأ والخبر ، فالجاءد كله ، على هذا ، متحمل للضمير عند الكسائي ، لكنه كما لم يشابه الفعل ، لم يرفع الظاهر كالمشتق ، وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه ، وأما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقاً ، إن لم يرفع الظاهر . خيراً كان ، أو نعتاً ، أو حالاً ، فيستكن فيه إن جرى على من هوله ، نحو زيد قائم ، وإن جرى على غير من هوله ، أكد المستكن به بمفصل ، خيراً كان المتحمل للضمير ، نحو : أنا زيد ضاربه أنا ، أو نعتاً ، نحو : لقيت رجلاً ضاربه أنا ، أو حالاً نحو : لقيك زيد مكرمه أنت ، أو صلة نحو : الضاربه أنا : زيد ، وإن أمن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية ، وأما البصرية فأوجبوه طرداً ، نحو : هند : زيد ضاربه هي ، وتمام البحث فيه يجيء في باب الإضمار<sup>١</sup> إن شاء الله تعالى :

### وجوب تقديم

#### المبتدأ

قال ابن الحاجب :

« وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام مثل من »  
« أبوك ، أو كانا معرفتين ، أو متساويين مثل : أفضل منك »  
« أفضل مني ، أو كان الخبر فعلاً له مثل : زيد قام ، وجب »  
« تقديمه » .

قال الرضي :

قوله : « من أبوك » ، مبني على مذهب سيبويه ، وذلك لأنه يجزئ عنده بمعرفة عن

(١) أي في باب الضمائر من قسم المبتدآت .

نكرة مضمنة استفهاماً ، أو نكرة هي أفعال التفضيل مقدم « على خبره ، والجملة صفة لما قبلها ، نحو مرت برجل أفضل منه أبوه .

وغير سيويبه على أن مثل هذين خبران مقدمان ، والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام : مَنْ قام ؟ وما جاء بك ؟ وأيهم قام ؟ وَمَنْ قام قمتُ .

وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يُغيّر معنى الكلام ، مرتبة التصدر ، لأن السامع يبنى الكلام الذي لم يُصدّر بالمغيّر على أصله ، فلو جُوز أن يبيء بعده ما يغيّره ، لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغيّر : أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير ، أو مغيّر لما سيجيء بعده من الكلام ، فيتشوش لذلك ذهنه .

وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام ، يجب تصدّره نحو : غلام مَنْ قام ؟ ، وغلام مَنْ يقيم أقم ؟ لأن معنى الشرط والاستفهام يسري إلى المضاف ، وإلا لم يحز تقدمه على ماله الصدر .

قوله : « أو كانا معرفتين ، أو متساويتين » ، ليس على الإطلاق بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر ، معرفتين أو متساويتين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ ، كما في قوله :

٧٢- بنونا بنسو أبنائنا . وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد<sup>١</sup>

وذلك لأننا نعرف أن الخبر محط الفائلة ، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر ، كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، أي مثل أبي حنيفة ، ولو أردت تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ، فأبو يوسف هو الخبر ، ومثله قول أبي تمام :

---

(١) لأنه يريد تشبيه بني الأبناء بالأبناء فيكون المبتدأ هو المشبه والخبر هو المشبه به . وحمله بعضهم على ظاهره وقال إنه من عكس التشبيه ، قال البغدادي بعد أن شرح البيت أنه مع شهرته في كتب النحو لا يعرف قائله . وهو كذلك في غير كتب النحو ، وإن بعضهم نسيه إلى الفرزدق . ثم قال والله أعلم بحقيقة الحال .

٧٣- لعاب الأفاعي القاتلات لعابه وأرى الجني اشتارته أيدٍ عواسل<sup>١</sup>

أي : بنو أبنائنا مثل بنينا ، ولعابه مثل لعاب الأفاعي .

قوله : « أو كان الخبر فعلاً له » ، أي فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ ، نحو زيد قام ، فإنه لو قدم : اشتبه المبتدأ بالفاعل .

فإن قيل : فليجز إن كان الضمير بارزاً ، نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا . قلت يشبه المبتدأ بالبدل من الضمير ، أو بالفاعل على لغة : يتعاقبون فيكم ملائكة ، أو نقول ، منع ذلك حملاً على المفرد .

مع أنه قيل في قوله تعالى : « ثم عموا وصموا كثير منهم »<sup>٢</sup> ، وقوله تعالى : « وأسروا النجوى الذين ظلموا »<sup>٣</sup> ، إن « كثير » والذين ، مبتدآن مقدما للخبرين .

ويجب ، أيضاً تأخير الخبر إذا اقترن بالفاء ، نحو : الذي يأتيني فله درهم ، نظراً إلى أصل الفاء الذي هو التعقيب ، وأيضاً لكونها فاء الجزاء ، وهو عقب الشرط ، لاستحقاق أدواته صدر الكلام .

ويجب ، أيضاً ، تأخير الخبر إذا جاء بعد « إلا » لفظاً أو معنى ، نحو : ما زيد إلا قائم ، وإنما زيد قائم ، لأنك إن قدمته من غير « إلا » انعكس المعنى ، كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتأخيرهِ ، ولا يجوز التقديم مع « إلا » لما يجيء في باب الإستثناء .

---

(١) قوله ومثله يدل على أنه لا يريد الاستشهاد بقاء على ما سبق التنبيه إليه من أن المتقدمين لا يستشهدون بشعر أبي تمام ، والبيت من قصيدة له في وصف القلم يقول قبله مخاطباً محمد بن عبد الملك الزيات وزير المحتصم

للك القلم الأعلى الذي بشيائه يصاب من الأمر الكل والمفاصل

(٢) الآية ٧١ من سورة المائدة . (٣) الآية ٣ من سورة الأنبياء .

ويجب أيضاً تأخير الخبر ، إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء ، نحو : لزيد قائم ، أو كان ضمير الشأن . للزوم تصدرهما .

### تقديم الخبر وجوباً

قال ابن الحاجب :

« وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل : أين زيد »  
« أو كان مصححاً ، مثل في الدار رجل ، أو لمتعلقه ضمير في »  
« المبتدأ ، مثل : على التمرة مثلها زيداً ، أو عن « أن » مثل : »  
« عندي أنك قائم ، وجب تقديمه » .

قال الرضی :

هذا بيان لموجبات تقديم الخبر ، وإنما قال : الخبر المفرد ، لأنه إن كان جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام ، لم يجب تقديمه ، نحو : زيد من أبوه ؟ إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها أحد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها ، كأن وأخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها ، فلا يقال : إن من يأتي أشكره .

وأما قولهم : علمت أنهم في الدار ، فإن الفعل لما كان من أفعال القلوب ، وليس أثرها المعنوي بظاهر كأفعال العلاج فإنها محسوسة الآثار كالضرب والمشي ، جَوَزَ تقديمه على الكلام المصدر بأداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء ، مع تأثيره فيه معنى ، مع أن تقدمه كلا تقدم ، إذ معنى ظننت زيداً قائماً : زيد قائم في ظني ، ومنع من العمل فيه ظاهراً ، احتراماً للفظ المقتضي للمصدر .

وأما قولهم : الذي ما يضرب ، والذي إن تضربه يضربك ، فإن الموصول وإن كان مع الصلة ككلمة واحدة ، إلا أنه لا يؤثر في صلته معنى ، ونحو قولهم : زيد من أبوه ،

وعصرو في دار من هو ، أول بالجواز ، لأن المبتدأ كما أنه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ، ليس هو معه ، أيضاً ، كالمفرد ، كما كان الموصول مع صلته كذلك .

فإن قيل : كيف الجمع بين قوله ههنا : أين مفرد<sup>١</sup> ، وقوله قبل : وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة .

قلت : لا شك أن لفظ « أين » اسم مفرد في الوضع ، سواء قدر بالجملة أو بالمفرد ، فأين في : أين زيد ، مفرد واقع موقع الجملة على الأصح ، فيصح أن يقال : إنه خبر مفرد .

وإن كان الاستفهام ظرفاً متعلقاً بالخبر المفرد الملقوظ به وجب تقديمه على المبتدأ ، إماماً مع الخبر ، نحو : علام ركب زيد ، أو بدونه نحو : علام زيد ركب .

قوله : « وإذا تضمن الخبر المفرد » ، اعلم أنه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر ، خبراً مفرداً ، إلا كلمة الاستفهام ، نحو : من زيد<sup>٢</sup> ، أو مضاف إليها ، نحو : غلام من زيد ؟

قوله : « أو كان مصححاً » ، أي كان الخبر ، أي تقدمه مصححاً لمجيء المبتدأ نكرة ، على ما ذكر قبل في جواز تنكير المبتدأ ، أن تقدم حكم النكرة عليها ، خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ ، وقد قلنا عليه ما فيه كفاية .

والأولى أن يقال في إيجاب تقدم الظرف خبراً عن المبتدأ المنكر ، في الأغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء : إنَّ العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبراً ، فلو قلَّ وقوع الظرف خبراً عن المنكر ، اغتفر ذلك اللبس القليل ، كما في قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة ، ووجوه يومئذ باسرة »<sup>٣</sup> .

---

(١) في تمثيله للخبر المفرد المتضمن ما له صدر الكلام بقوله : أين زيد ؛

(٢) الآيات ٢٢، ٢٤ ، من سورة القيامة .

وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ ، لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية إذ لو قلت في رجل قائم : قائم رجل ، احتمال كون رجل خبراً عن قائم ، أو بدلاً منه ، وأما الظرف فإنه إذا تقدم تعين الخبرية بسبب انتصابه لفظاً أو محلاً ، هذا كله على مذهب سيويه .  
وأما على مذهب الأخفش والكوفيين ، فالظرف عامل في الاسم الذي بعده ، فليس ، إذن ، من هذا الباب .

قولنا في الأغلب ، احتراز عن قولهم : أمتٌ في حَجَرٍ لا فيك ،<sup>١</sup> وقولنا بما لا يتضمن معنى الدعاء ، احتراز عن نحو : سلام عليك . وويل لك ، فإن الأغلب تأخير الخبر ، لما ذكرنا قبل .

قوله : « أو لمتعلقه » أي لمتعلق الخبر بكسر اللام ، ونعني بالمتعلق جزء الخبر ، فقولك : على الثمرة خبر ، والمجرور جزؤه ، ويجوز أن يريد بالخبر ذلك المقدر ، لأن الجار والمجرور متعلق به ، والمجرور وحده يتعلق بهامله ، لأن الجار ليس بمتعلق في الحقيقة ، بل بسبب تعلق المجرور بهامله القاصر .

يعني إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع إلى جزء الخبر ، وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر ، فلو قلت : مثلها زبدأ على الثمرة ، لكان مثل : صاحبها في الدار ، وقد تقدم امتناعه ، وإذا كان الضمير في صفة المبتدأ ، نحو : على الثمرة زبد مثلها ، جاز تأخير الخبر عن المبتدأ بأن يتوسط بينه وبين صفته ، نحو : زبد على الثمرة مثلها ، إذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز .

فإن تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذي الضمير وتأخر الخبر عنه نحو : في الدار مالكةا نائم جاز عند البصريين ، وعند هشام من الكوفيين خلافاً للباقيين ، وكأن المانع نظر إلى أن المفسر مرتبة التأخر لتعلقه بالخبر ، وليس بشيء لأن التقديم اللفظي كافٍ في صحة عود الضمير .

---

(١) أمت الاعوجاج وعدم الاستقامة ،

ألا ترى إلى قوله تعالى : « وإذ ابتلى إبراهيم ربه »<sup>١</sup> ، ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو : زيداً غلامه ضارب ، لا في نحو : زيداً غلامه ضَرَبَ ، وكأنه نظر إلى شدة طلب الفعل لمفعوله ، فكأن مفعوله متأخر عنه ، بخلاف اسم الفاعل ، فإن طلبه له بالمشابهة .

والأولى : الجواز في الكل ، لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي .

قوله : « أو عن أن » يعني : أو كان الخبر عن أن مع اسمها وخبرها . يريد : إذا كان : أن مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها ، وقد تقدم أنها مع صلتها فاعل عند أبي عليٍّ ، إذا كان الخبر ظرفاً .

وإنما تعيّن تقديم الخبر لثلاث يلبس بأن المكسورة ، لأنك لو جئت بالخبر ، بعد خبر أن المفتوحة ، إما ظرفاً نحو : أن زيداً قائم عندي ، أو غير ظرف نحو : أن زيداً قائم حقّ ، لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ، ولم تدفع الفتحة الخفية اللبس ، لكون الموقع موقع المكسورة ، لأن لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة ، كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل .

ولا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبر « أن » اللبس أيضاً ، إذ ربما يُظن أنه خبر بعد خبر لأن المكسورة ، أو يظن في الظرف تعلقه بخبر « أن » ، وإذا تقدم الخبر على « أن » عرف أنه خبر المبتدأ ، وأنه ليس في حيز « أن » المفتوحة ، إذ هي حرف موصول ، ويجيء في باب الموصول أن ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ، ولا ما في حيز خبر « إن » المكسورة ، لأن لها الصدر ، فإذا تعيّن أن المقدم خبر ، والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح أن تكون مبتدأ ، لأنها جملة والمبتدأ مفرد ، تعين أن ما بعد الخبر هي أن المفتوحة لا غير .

(١) الآية ١٢٤ من سورة البقرة .

وإذا كانت «أن» المفتوحة مع صلتها بعد «أما» نحو: أما أنك خارج فلا أصدقه ، فإنها تتقدم على خبرها ، لما نذكر في حروف الشرط : أن الجملة التامة ، لا تتوسط بين «أما» وفائها .

ويجب أيضاً ، تأخير المبتدأ الذي بعد «الا» لفظاً نحو : ما قائم إلا زيد ، أو معنى ، نحو : إنما قائم زيد ، لأنك إن قدمته من دون «الا» انعكس الحصر ، وإن قدمته مع «الا» لم يميز لتقدم أداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ، ولا يجوز ذلك ، كما يجيء في باب الاستثناء .

وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره ، وجب التقديم ، نحو قولك : تبجي أنا ، إذا كان المراد التأخر بتميم ، أو غير ذلك مما يقدم له الخبر .

### تعدد الخبر

قال ابن الحاجب :

«وقد يتعدد الخبر ، مثل زيد عالم عاقل» .

قال الرضي :

اعلم أن تعدد الخبر ، إما أن يكون بعطف أو بغيره ، فالأول نحو : زيد عالم وعاقل ، وليس قولك : هما عالم وعاقل من هذا ، لأن كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد ، وههنا ، الخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل .

والثاني على ضربين ، لأن الأخبار المتعددة ، إما أن تكون متضادة أو ، لا ، وليس ما تعدد لفظاً دون معنى ، من هذا في الحقيقة ، نحو: زيد جائع ناعم ، لأنهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تأكيد للأول .

فإن لم تكن متضادة ، كقوله تعالى : «وهو الغفور الودود ، ذو العرش المجيد ،



فقال لما يريد<sup>١</sup> ، ففي كل واحد ضمير يرجع إلى المبتدأ ، إن كان مشتقاً ، ولا إشكال فيه . وإن كانت متضادة فهي على ضربين : إما أن يتصف جزء المبتدأ ببعض تلك الأخبار ، والجزء الآخر بالخبر الآخر ، أو يتصف المجموع بكل واحد منهما ، فالأول نحو قولك للأبلى : هذا أبيض أسود .

وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر ، لأنه مثل قولك : هما عالم ، وجاهل ، إلا أن الفرق بينهما أن الضمير في كل واحد من : عالم ، وجاهل ، لا يرجع إلى مجموع المبتدأ ، بل المعنى : هما رجل عالم ورجل جاهل .

وأما الضمير في كل واحد من : أبيض ، وأسود ، فإنه يرجع إلى مجموع المبتدأ ، بدليل مطابقتهما له إفراداً وتثنية وجمعاً ، كقولك : هما أبيضان أسودان ، وهم بيض أسود . وإنما جاز ذلك مع أن المراد : بعضه أبيض وبعضه أسود ، كما أن المراد بالأول : أحدهما عالم والآخر جاهل ، لاتصال البعضين بخلاف جزأيهما ، فإن كل واحد منهما منفصل عن الآخر .

وإذا جاز إسناد الشيء إلى الشيء ، مع أن المسند إليه في الحقيقة متعلقه الخارج عنه مع قيام القرينة ، نحو : هذا حسن الغلام بنصب الغلام وجره ، فلأن يجوز إسناد الشيء إلى الشيء مع أن المسند إليه في الحقيقة جزء المسند إليه في الظاهر : أولى ، وهذا كما تقول : النارنج أحمر ، أي ظاهر قشره ، ومنه قولهم : زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجهاً ، نصباً وجرأ .

وأما الثاني ، أعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما ، نحو : هذا حلو حامض ، فلا إشكال فيه ، لأن الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ ، إذ المعنى : في جميع أجزائه حلوة وفيها كلها حموضة ، لأنه امتزج الطعمان في جميع

---

(١) الآيات ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من سورة البروج .

أجزائه ، وانكسر أحدهما بالآخر ، وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما .  
واعلم أنه يجوز أن يعطف أحد الخبرين على الآخر ، مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين ، تقول : زيد كريم شجاع ، وزيد كريم وشجاع ، كما يعطف بعض الأوصاف على بعض نحو قوله :

٧٤- إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم<sup>١</sup>  
وكذا ما هو بمرتله في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ ،  
نحو : هذا أبيض وأسود ، وهذا حلو وحامض ، وأما إذا لم يرجع ضمير كل واحد إلى مجموع المبتدأ ، نحو : هما عالم وجاهل فلا بد من الواو ، لأن المبتدأ مفكوك تقديرًا .

(١) وضع الشارح وجه الاستشهاد بعبده :

وقذا الرأي حين قسم الأمسور بلبات الصليل وذات اللجم  
وقذا الرأي منصوب على الملاح والقرم بفتح القاف : السيد ، والمراد بالمزدحم المكان الذي يكثر فيه الازدحام  
أي ميدان القتال ، والبيت غير منسوب في الخزائفة ، ولكنه أورد البيت الذي بعده وسكت عن نسبه ؛  
مكتفياً بقوله : ان القراء استشهد به ، وان ابن الأنباري أوردته في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف وزاد بعده  
البيت الذي أشرنا إليه فيما تقدم ، ولأعشى قيس قصيدة على هذا الوزن منها قوله :  
إلى المرء قيس أطيل السري وآخذ من كل حي عصم ؛  
وهو من الشواهد النحوية في هذا الشرح وفي شرح الشافعية للرضي أيضاً ؛



## اقتران الخبر بالفاء

قال ابن الحاجب :

« وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط ، فيصبح دخول الفاء . في «  
الخبر ، وذلك : الاسم الموصول بفعل أو ظرف ، والنكرة .  
الموصوفة بهما ، مثل : الذي يأتي ، أو في الدار فله درهم .  
وكل رجل يأتي ، أو في الدار ، فله درهم ، وليت ، ولعل .  
مانعان بانفلاق ، وألحق بعضهم « أن » بهما . »

قال الرضي :

اعلم أن الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد « أما » وجوباً ، نحو أما زيد فقائم ،  
ولا تحذف إلا لضرورة ، كقوله :

٧٥- فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض الموابك<sup>١</sup>

---

(١) قوله ولكن سيراً ، تقديره : ولكن لكم سيراً فيكون اسم لكن ، ويصح أن يكون اسمها محلوفاً تقديره  
ولكنكم تسيرون سيراً ، فيكون منصوباً على أنه مفعول مطلق .

وهو للمحارب بن خالد المخزومي ، يعبر قومياً فروا من المعركة وقبله :

فضمتم قريشا بالفرار وأنتم قُتلون سودان عظام المناكب  
وقتلون : أي طوال . -

أو لإخبار القول كقوله تعالى : « فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم »<sup>١</sup> ، أي يقال لهم : أكفرتم ، ونجىء علة الإتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حروف الشرط .

وتدخل جوازاً في خبر مبتدأ مذكور ههنا ، وهو شيثان : أحدهما الاسم الموصول ، إما بفعل أو ظرف ، ويدخل في قولنا : الموصول ، اللام الموصولة أيضاً في نحو : « الزانية والزاني فاجلدوا »<sup>٢</sup> وصلتها لا تكون إلا فعلاً في صورة اسم الفاعل أو المفعول ، كما يجيء في الأسماء الموصولة . والأغلب الأعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء : أن يكون عاماً ، وصلته مستقبلة ، كما في أسماء الشرط وفعل الشرط ، نحو : مَنْ تضربُ أضربُ ، وقد يكون خاصاً وصلته ماضية ، كقوله تعالى : « إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات »<sup>٣</sup> ، الآية ؛ لأن الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن ، أي الاحراق ، وكذا قوله تعالى : « وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم »<sup>٤</sup> ، وقد يكون الموصول خاصاً وصلته مستقبلة ، كقوله تعالى : « قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم »<sup>٥</sup> ، إذ لا يريد كلُّ موت تفرون منه بلقاكم ، إذ ربُّ موتٍ فرُّ منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموث بالقتل بالسيف مثلاً ، ولإفاده نوع آخر منه ، فالمنى : هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم ، وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وإن لم يكن موصولاً ، لأنه موصوف بالموصول ، وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط ، كقولك : الذي أتاني فله درهم ، والموصول بالظرف نحو : الذي قدامك أو في الدار فله درهم .

وإنما وُصل المبتدأ الذي في خبره الفاء ، أو وُصِف بالفعل أو الظرف فقط ، ليكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط ، والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء ، وأما الصلة والصفة فيكونان كالشرط .

(١) الآية ١٠٦ من سورة آل عمران . (٢) الآية ٢ من سورة النور .

(٣) الآية ١٠ من سورة البروج . (٤) الآية ٦ من سورة الحشر . (٥) الآية ٨ من سورة الجمعة .

وكان حق الموصول على هذا . ألا يكون إلا مبهماً كأسماء الشرط نحو مَنْ وما ، الشرطيتين ، وإنما جاز ألا يكون مبهماً ، كما في قوله تعالى : « ان الذين فتنوا » لأنه دخيل في معنى الشرط .

وكذا كان حق الصلة ألا تكون الا فعلاً مستقبلاً للمعنى كشرط مَنْ وما ، إلا أنه لما لم يكن شرطاً في الحقيقة جاز ألا يكون صريحاً في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور ، وألا يكون مستقبلاً للمعنى كقوله تعالى : « ان الذين فتنوا » ، وكذا كان حق الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجزء ، فمن حيث إنه ليس جزء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية ، نحو : الذي يأتيني له درهم .

ولا يلزم مع الفاء أن يكون الأول سبباً للثاني ، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازماً لمضمون ما قبلها ، كما في جميع الشرط والجزاء .

ففي قوله تعالى : « قل إن الموت الذي تفرون منه » الآية : الملاقاة لازمة للفرار ، وليس الفرار سبباً للملاقاة ، وكذا في قوله تعالى : « وما بكم من نعمة فمن الله »<sup>١</sup> . كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى .

فلا يفرئك قول بعضهم : إن الشرط سبب الجزاء ، ويحيى تحقيقه في حروف الشرط إن شاء الله تعالى .

والثاني : النكرة العامة الموصوفة بالفعل أو الظرف أو الجار ، نحو : كل رجل يأتيني ، أو أمامك ، أو في الدار فله درهم .

وقد يجيء صفتها ، أيضاً ، ماضياً مستقبلاً للمعنى ، نحو : كل رجل أذاك غداً فله درهم ، لما ذكرنا في الموصول .

---

(١) الآية ٥٣ من سورة النحل .

وقد تدخل الفاء على خبر « كل » وإن كان مضافاً إلى غير موصوف ، نحو : كل رجل فله درهم ، المضارعة لكلمات الشرط في الإيهام .

وكذا إن كان مضافاً إلى موصوف<sup>١</sup> بنير الثلاثة المذكورة نحو : كل رجل عالم فله درهم .

وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت .

والأخفش يميز زيادتها في جميع خبر المبتدأ ، نحو : زيد فوجد ، وأنشد :

٧٦ - وقائلة : خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحين خلوا كماهيا<sup>٢</sup>

وسيبويه يؤول مثله بنحو : هذه خولان فانكح .

قوله : « وليت ولعل مانعان باتفاق » ، جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور ، إلا ما نذكره . وذلك لأنه إنما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط ، ويلزمها التصدر ، ولا يدخلها نواسخ الابتداء ، لأن تلك النواسخ تؤثر في معنى الجملة ، وقد تقدم أن ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بل لازم التصدر ، إلا أن هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطية ، جاز أن يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهراً ، وهو « إن » نحو « إن الذين قتلوا المؤمنين » الآية .

وألحق المالك<sup>٣</sup> بها « أن » المفتوحة ، ولكن ، من غير سماع ، لكنه لما رأى أنه

---

(١) في النسخة المطبوعة : إلى غير موصوف بنير الثلاثة ، ومن الواضح أن لفظ ( غير ) الأول لا معنى لها .  
(٢) قالوا إنها لو كانت زائدة كما يرى الأخفش لترجيح النصب لأنه واقع قبل الطلب . وهذا البيت من الأبيات المجهولة القائل وهو في كتاب سيبويه ج ١ ص ٧٠ وقالوا إن في كتاب سيبويه خمسين بيتاً لم يعرف قائلوها ويكتفون في الاستشهاد بها بأن يقولوا إنها من أبيات سيبويه ثقة منهم بأمانته وصدقه فيما يرويه .  
(٣) المالك . تقدم أنه ابن مالك . وهذا الذي نسب إليه هنا معروف أنه رأى لابن مالك وانظر ص ٢٠٧ من هذا الجزء .  
(٤) أي لكنه لا رأى كلا أحقهما بأن .

يجوز المعطف بالرفع على محل اسم « لكن » ، كما يجوز على محل اسم « ان » كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل .

وكذا أجرى بعضهم « أن » المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة ، على ما يجيء في الموضع المشار إليه .

وأما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الأقدام في الشرطية ، فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء إلا في الضرورة ، فيضم مع ذلك . بعدها ، ضمير الشأن ، حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملها ، وذلك نحو قوله :

٧٧- إن مَسَن يدخل الكنيسة يوماً يلسق فيها جاذراً وظباء<sup>١</sup>

قوله : « وألحق بعضهم أن بهما » ، أي ألحق « ان » في المنع من دخول الفاء بليت ولعل ، قال المصنف اتباعاً لعبد القاهر<sup>٢</sup> : إن هذا الملحق : سبويه خلافاً للأخفش ، ونقل العبيدي<sup>٣</sup> ، وأبو البقاء<sup>٤</sup> ، وابن يعيش<sup>٥</sup> . أن المَجُوز لدخول الفاء مع « ان » سبويه خلافاً للأخفش .

قوله : « وليت ولعل مانعان بالاتفاق » ، لا وجه لتخصيصهما ، بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى .

---

(١) الشاهد دخول أن على من الشرطية بدليل جزم الفعل بعدها وجزم الجواب كذلك . وذلك منع من جعلها اسم ان ليكون اسمها ضمير الشأن والجملة غيرها .

واليبت من شعر الأخطل التلي النصارى .

(٢) أي عبد القاهر الجرجاني وتقدم ذكره في هذا الجزء ص ٥٩ .

(٣) انظر ص ١٧٢ من هذا الجزء ،

(٤) يريد المكبري شارح ديوان التلي وله قدم واسعة في اللغة والنحو وهو أبو البقاء عبد الله بن الحسين توفى سنة ٦١٦ .

(٥) ابن يعيش هو موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش . نشأ بحلب ورحل إلى بغداد وله شرح المفصل للزمخشري توفى سنة ٦٤٣ هـ وكنيته أبو البقاء . وربما كان مراد الرضى بأبي البقاء هو ابن يعيش فتكون الواو التي بين الاسمين زائدة . وهذا مجرد احتمال .



وما ذكره المصنف من أن امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل ، للزوم التناقض وذلك لأن ما بعد الفاء الجزائية لا يكون إلا خبراً ، أي محتملاً للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ، ليس بشيء ، لصحة قولك : إن جاءك زيد فاضربه ، قال الله تعالى : «إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم»<sup>١</sup> .

### حذف المبتدأ وحذف الخبر

متى يجب ومتى يجوز

قال ابن الحاجب :

«وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة ، جوازاً كقول المستهل . الهلال ، والله ، والخبر . جوازاً نحو : خرجت فإذا السبع ، وجوباً ، فيما التزم في موضعه غيره ، نحو : لولا علي لهلك . عمر ، وضربي زيدا قائماً ، وكل رجل وضعته ، ولعمرك لأفعلن . كلنا » .

قال الرضي :

المستهل : المبصر للهلال ، وقد ذكرنا أنه لا يحذف شيء ، لا وجوباً ولا جوازاً إلا مع قرينة دالة على تعيينه .

اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوباً ، إذا قطع التمت بالرفع ، كما يجيء في بابه ، نحو : الحمد لله أهل الحمد ، أي هو أهل الحمد .

(١) الآية ٢١ من سورة آل عمران .

وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح ، أو الذم ،  
أو الترحم ، كما يجيء ، فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك .

ويحذف وجوباً ، أيضاً ، عند من قال في نحو : نعم الرجل زيد ، إن تقديره :  
هو زيد ، وفيه نظر ، على ما يجيء في بابه .

قوله : « جوازاً ووجوباً » ، نصب على المصدر ، أي حذفاً واجباً أو جائزاً ، وإذا  
في قوله : إذا السبع للمفاجأة .

واختلف فيها ، فنقل عن المبرد أنها ظرف مكان ، فعل قوله يجوز أن تكون خبر  
المبتدأ الذي بعدها ، أي : فبالمكان السبع ، فتقول ، على هذا ، مرت فإذا زيد قائماً ،  
وإذا ، عنده ، متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ، ولا يجوز ، على قوله ،  
أن يكون « إذا » مضافاً إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر ، إذ لا يضاف من ظروف  
المكان إلى الجمل إلا « حيث » على ما يجيء في الظروف المبينة .

وما ذكره لا يطرد في جميع مواضع « إذا » المفاجأة ، إذ لا معنى لقولك : فبالمكان  
السبع بالباب في تأويل : خرجت فإذا السبع بالباب .

وقال الزجاج : إن « إذا » المفاجأة ظرف زمان ، فعل قوله ، يجوز أن تكون في  
قوله : فإذا السبع ، خبراً عما بعدها بتقدير مضاف ، أي فإذا حصول السبع ، أي  
ففي ذلك الوقت حصوله ، لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجملة ، كما مر ، ويجوز  
أن يكون الخبر محذوفاً ، وإذا ، ظرف لذلك الخبر غير ساد مسدده ، أي ففي ذلك  
الوقت السبع بالباب ، فحذف « بالباب » للدلالة قرينة « خرجت » عليه ، ويجوز أن  
يكون ظرف الزمان مضافاً إلى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنف ، أي  
ففاجأت وقت وجود السبع بالباب ، إلا أنه إخراج لإذا ، عن الظرفية ، إذ هو ، إذن ،  
مفعول به لفاجأت ، ولا حاجة إلى هذه الكلفة ، فإن « إذا » الظرفية غير متصرفة على  
الصحيح .

ونقل عن ابن برّي<sup>١</sup> ، أن « إذا » المفاجأة حرف ، فعل هذا ، خبر المبتدأ في نحو :  
فإذا السبع ، محطوف بلا خلاف .

وأما الفاء الداخلة على « إذا » المفاجأة ، فنقل عن الزيادي<sup>٢</sup> ، أنها جواب شرط  
مقدر ، ولعله أراد أنها فاء السببية التي المراد منها<sup>٣</sup> لزوم ما بعدها لما قبلها ، كما تقدم ،  
أي مفاجأة السبع لازمة للخروج .

وقال المازني : هي زائدة ، وليس بشيء ، إذ لا يجوز حذفها .  
وقال أبو بكر مبرمان<sup>٤</sup> ، هي للمطف حملاً على المعنى ، أي خرجت ففاجأت كذا ،  
وهو قريب .

قوله : « ألزم في موضعه » ، يقال ألزمته الشيء فالتزمه ، أي قبل ملازمته أي في  
خبر ألزم العرب ذكر غير الخبر المقدر في موضعه ، فيحذف الخبر وجوباً في موضع  
يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الأخبار ، لفظ سادساً  
ذلك الخبر ، وهو في أربعة أبواب على ما ذكره المصنف .

أولاً : للمبتدأ الذي بعد « ولولا » ، هذا على مذهب البصريين .  
وقال الفراء : لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل ،  
وقال الكسائي : الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر . كما في قوله : لوذات سوار لطمعتي ،

- 
- (١) هو أبو محمد عبد الله بن برّي المصري أصله من القدس ولكنه نشأ بمصر توفي سنة ٥٨٢ هـ .
  - (٢) الزيادي واسمه إبراهيم بن صفيان ينتهي نسبة إلى زياد بن أبيه . من المتقدمين أدرك سيويه وقرأ عليه كتابه  
ولم ينم . وروى عن أبي حنيفة والأصمعي . توفي سنة ٢٤٩ هـ .
  - (٣) التي : المراد منها اللغ جملة المراد منها اللغ صلة التي .
  - (٤) أبو بكر محمد بن علي العسكري تلميذ المبرد والرجاج شرح كتاب سيويه . وكان يضمن بطله إلا بأجر .  
توفي سنة ٣٤٥ هـ ولعل تسمية مبرمان من البرم وهو الضجر ، وما قيل فيه : « لقد أبرمتنا يامبرمان » وانظر  
بغية الوعاة للسيوطي ؛

وهو قريب من وجه ، وذلك أن الظاهر منها أنها « لو » التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني ، كما يجيء في حروف الشرط . دخلت على « لا » وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على « لا » على ذلك الانقضاء ، ومعناها مع « لا » أيضاً ، باق على ما كان ، كما بقي مع غير « لا » من حروف النفي ، فعنى لولا على هلك عمر ، لو لم يوجد عليّ هلك عمر ، ينتفي الأول ، أي انتفى انتفاء وجوده على لانقضاء هلاك عمر ، وانتفاء الانقضاء ثبوت ، فن ثم ، كان « لولا » مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثاني ، كإفادة « لو » في قولك : لو لم تأتني شمتك ، كما مرّ في بيان قوله :  
ولسو أن ما أسمى لأدنسى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال <sup>١</sup> - ٤٩

لكن متّع البصريين من هذا التقدير ، وحملهم على أن قالوا « لولا » كلمة بنفسها ، وليست « لو » الداخلة على « لا » أن الفعل بعد « لو » إذا أضمر وجوباً ، فلا بد من الإتيان بمفسّر كما مرّ في باب الفاعل ، وليس بعد « لولا » مفسّر ، وأيضاً ، لفظ « لا » ، لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكرراً في الأغلب ، كما يجيء في قسم الحروف ، ولا تكرير بعد « لولا » ، فقال البصريون : الاسم المرفوع بعده مبتدأ ، ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبره ، كما مرّ في : أما زيد فقائم ، لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب ، كما في : لولا على هلك عمر ، فخبره محذوف وجوباً لحصول شرطية وجوب الحذف ، أحدهما القرينة الدالة على الخبر المعين ، وهي لفظة « لولا » <sup>٢</sup> إذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم ، فلولا ، دالة على أن الخبر الذي بعدها « موجود » ، لا قائم ، ولا قاعد ، ولا غير ذلك من أنواع الخبر ، والثاني : اللفظ السادّ مسدّد الخبر وهو جواب لولا .

وربما دخلت « لولا » هذه على الفعلية ، قال :

(١) تقدم هذا الشاهد في باب التنازع من هذا الجزء .

(٢) القرينة بحسب ما فسر الشارح هي لو . فقط وليست لولا كلها ، فهكون المعنى أن لو دلت على انتفاء الملزوم ... ثم يأتي بعد ذلك قوله : فلولا دالة على أن الخبر هو لفظ موجود ، لأنه بعد تنفي انتفاء الملزوم يأتي الوجود .

٧٨- قالت أمامة لما جئت زائرها هلا رمت ببعض الأسمم السود  
لأدرْ درك إنسي قد رمتهم لولا حُددتْ ولا عنري لمحدود

وثانيها : كل مبتدأ يكون مصدرًا صريحاً ، نحو ضربي ، أو بمعنى المصدر وهو  
أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر ، لأنه بعض ما يضاف إليه ، كما يجيء في بابه ،  
نحو : أخطب ما يكون أي كون ، وأكثر شربي السوق ، ويكون المصدر مضافاً إلى  
الفاعل نحو : ضربي زيداً ، أو إلى المفعول ، نحو ضربي زيد ، أو إليهما ، نحو :  
تَضَارَبْنَا ، وبعد ذلك حال ، منهما معاً في المعنى ، نحو ضربي زيداً قائمين ، أو تضارَبْنَا  
قائمين ، أو من أحدهما نحو : ضربي هنذا قائماً أو قائمة .

ويقع هذا الحال فعلاً أيضاً خلافاً للفراء ، نحو : علمي بزيد ، كان ذا مال .  
ويقال : سَمِعَ أَذني زيداً يقول ذاك ، أي سمع أَذني كلامَ زيد ، على حذف المضاف .

وإن كانت الحال المذكورة جملة اسمية ، فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال  
نحو : ضربي زيداً وغلame قائم ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أقرب ما يكون  
العبد من ربه وهو ساجد » ، إذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العملة فيجب معها علامة  
الحالية ، إذ كل واقع غير موقعه يُنكّر .

وجوزَّ الكسائي تجردها عن الواو ، لوقوعها موقع خبر المبتدأ ، فتقول : ضربي  
زيداً أبوه قائم ، كما في قوله : كلمته فوه إلى في .

ويجوز عند الكسائي إتباع المصدر المذكور بالتوابع ، نحو : ضربي زيداً كله أو  
ضربي زيداً الشديد ، قائماً .

(١) البيتان للمجموح الظفري . وأمامة امرأته . وقد لامته على أنه انهرم دون أي يرمي عدوه بما معه من نبل معلمة  
بسواو وكان قد أقسم لا يرجع عن عدوه قبل أن يرميه بها كلها فلما رجع والبال معه لامته امرأته فقال هذين  
البيتين وبين آخرين يصف فيهما كثرة الأعداء وأنهم أحاطوا به حتى غشي الموت .

ومنه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ، ولهذا ذهب ابن درستويه<sup>١</sup> إلى أن هذا المبتدأ ، لا خير له لكونه بمعنى الفعل ، إذ المعنى : ما أضرب زيداً إلا قائماً ، ولم يُسمع الإنباع مع الاستقراء .

وفي خبر مثل هذا المبتدأ أقوال :

ذهب ابن درستويه ، وابن بابشاذ<sup>٢</sup> ، إلى أنه لا خير له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا ، فعنى ضربني زيداً قائماً : أضربه قائماً ، وهو نحو : أقائم الزيدان ، عندهما ، وذهب الكوفيون إلى أن نحو : قائماً ، حال من معمول المصدر لفظاً ومعنى ، والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ ، وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوباً ، أي ضربني زيداً قائماً حاصل .

وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سُدَّتْ الحال مسدَّةً : مصدر مضاف إلى صاحب الحال ، أي ضربني زيداً ضربه قائماً ، أي ما ضربني إياه إلا هذا الضرب المقيد ، وكذا أكثر شرطي السويق ضربه ملتوتاً .

وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا لفظاً ، والعامل في الحال محذوف ، أي ضربني زيداً حاصل إذا كان قائماً ، والدليل على بطلان مذهب الكوفية ، أن كلهم متفقون على أن معنى ضربني زيداً قائماً : ما أضرب زيداً إلا قائماً ، وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش وبيانه مبني على مقدمة ، وهي أن اسم الجنس ، أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد ، إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه ، فهو في الظاهر لاستغراق الجنس ، أخذاً من استقراء كلامهم ، فعنى : التراب يابس ، والماء بارد ، أن كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا ،

(١) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه . فارسي الأصل وأقام ببغداد وأخذ عن البرد وتعلب وغيرهم . وكان من المتخصصين للمذهب البصري . توفي سنة ٣٤٧ هـ .

(٢) تقدم ذكره ص ١٦٩ من هذا الجزء ،

فلو قلت ، مع قولهم : النوم ينقص الطهارة : إن النوم مع الجلوس لا ينقصها ، لكن مناقضاً لظاهر ذلك اللفظ ، وإذا قامت قرينة الخصوص فهو للخصوص ، نحو : اشتر اللحم ، واشرب الماء ، لأن شراء الجميع وشرب الجميع ممنعان .

فإذا تقرر هذا ، قلنا إن الجنس الذي هو مصدر غير مقيّد عند البصرية بحال تخصصه ، بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم ، فيكون المعنى : كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام ، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه ، أعني ما أضرب زيداً إلا قائماً .

وأما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيّد بالحال المخصص له فيكون المعنى : ضربي زيداً المختص بحال القيام حاصل ، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيّد بالقيام ، حصول الضرب المقيّد بالقعود ، أيضاً ، في وقت آخر ، فليس في تقديرهم ، إذن ، معنى الحصر المراد المتفق عليه ، وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه أيضاً ، لأنه لا حصر في قولك : أضربُ زيداً قائماً .

وما يُفسد مذهب الكوفية خاصة ، زيادة على ما تقدم ، من جهة اللفظ ، أنه ليس في تقديرهم ما يسدُّ مسدَّ الخبر ، لأن مقام الخبر ، عندهم ، بعد الحال ، وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر ، وقد تقدّم أن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إذا سدَّ مسدّه لفظ ، وكذا نقول في قولهم : أكثر شرابي السويق ملتوتاً ، إن معناه أن شرابي له ملتوتاً أكثر من شربه غير ملتوت ، فلو قدرناه على مذهب الكوفية ، أكثر شرابي السويق ملتوتاً حاصل ، لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه ، إذ يجوز أن نقول هذا اللفظ وتريد ، إذن ، من شربه ملتوتاً عشر مرات وغير ملتوت ألف مرة ، وتريد بأكثر شرابي السويق ملتوتاً تسع مرات مثلاً ، فإنه أكثر شربه ملتوتاً<sup>١</sup> .

---

(١) خلاصة هذه ( العملية الحسابية ) من الشارح أن معنى الحصر لا يستفاد من تقدير الكوفيين وهذا البحث من مباحث حذف الخبر طال فيه كلام التحوين وأبدوا فيه مقدرة فاققة على الجدل والأخذ والرد . وكبت فيه بحوث خاصة . انظر الاشياء والتظاير للسيوطي .

ويرد على مذهب الأخفش حذف المصدر مع بقاء معموله ، وذلك عندهم ممنوع إذ هو بتقدير «أن» الموصولة مع الفعل ، والموصول لا يحذف ، إلا أن يقال : إذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ، إن تقدير : مالك وزيداً ، مالك وملأستك زيداً .

هذا ، والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصريين هي الإخبار عن الضرب بكونه مقيداً بالقيام ، لأنه لا يمكن تقييده إلا بعد حصوله ، واللفظ الساد مسدداً الخبر هو الحال ، فقد حصل شرطاً وجوب الحذف .

وأصله عندهم : ضربني زيداً حاصل إذا كان قائماً ، وليس «إذا» للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار ، كما في نحو قوله تعالى : «وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض»<sup>١</sup> وقوله : «وإذا ما غضبوا هم يغفرون»<sup>٢</sup> ومثله كثير ، حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة ، نحو زيد عندك ، والركض في الميدان ، فبقي إذا كان قائماً ، ثم حذف إذا مع شرطه العامل في الحال وأقم الحال مقام الظرف لأن في الحال معنى الظرفية ، إذ معنى جامعي زيد راكباً : أي في وقت ركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر ، فيكون الحال قائماً مقام الخبر ،

فإن قيل : لم لا تكون «كان» المقدرة ناقصة ، وقائماً خبرها ؟

قيل : لأن مثل هذا المنصوب ، أي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون إلا نكرة ، لم يسمع مع كثرته إلا كنا ، فلو كان خبر «كان» لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الاستقراء ، هذا ما قيل ، وفيه تكلفات كثيرة<sup>٣</sup> .

(١) الآية ١١ من سورة البقرة . (٢) الآية ٣٧ من سورة الشورى .

(٣) وفي تكلفات كثيرة : زيادة في بعض النسخ أشار إليها الجرجاني في تليقاته . رأيت أن في إنباتها فائدة للدخول على قوله بعد ذلك : والذي يظهر لي ... الخ . وانظر الفاش الثاني رقم ٢ .



والذي يظهر لي أن تقديره بنحو : ضربي زيداً يلبسه قائماً إذا أردت الحال عن المفعول في المعنى ، وضربي زيد<sup>١</sup> ، يلبسه قائماً إذا كان عن الفاعل في المعنى ، أولى .

ثم نقول : حذف المفعول الذي هو ذو الحال ، فبقي : ضربي زيداً يلبس قائماً . ويجوز حذف ذي الحال ، على ما أورد<sup>٢</sup> ، مع قيام القرينة ، نقول : الذي ضربت قائماً زيد ، أي ضربته ، ثم حذف يلبس ، الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال ، وقام الحال مقامه ، كما نقول : راشداً مهدياً ، أي مير<sup>٣</sup> راشداً مهدياً ، فنكون على هذا مستريحين من حذف «إذا» مع شرطه الذي هو العامل ، ولم يثبت مثله في كلامهم ، ولا نحتاج إلى الاستدلال على أن «كان» تامة لا ناقصة .

وعلى مذهب من جوّز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها ، يجوز أن يكون التقدير : ضربي زيداً حاصل قائماً فيكون العامل «حاصل» ، وذو الحال معمول ضربي ، (وفيه تكلفات كثيرة) من حذف «إذا» مع الجملة المضاف إليها ، ولم يثبت في غير هذا المكان ، ومن العلول عن ظاهر معنى «كان» الناقصة إلى معنى التامة ، وذلك لأن معنى قولهم حاصل إذا كان قائماً ظاهر في معنى الناقصة ، ومن قيام الحال مقام الظرف ، ولا نظير له .

والذي أوقعهم في هذا ، وأوقع غيرهم فيما لزمهم : التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها ، بلا دليل دهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم إليه ،  
والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي<sup>٣</sup> .

---

(١) أي على ما سيورده الشارح ويذكره في باب الحال ان شاء الله . هذا ما ظهر والله أعلم .  
(٢) يبدو أن هذا الكلام وما بعده حقه أن يكون بعد قوله سابقاً وفيه تكلفات كثيرة . وينتهي عند قوله : والحق أنه يجوز اختلاف العاملين .. على ما ذهب إليه المالكي ثم يأتي بعد ذلك قوله وعلى مذهب من جوّز أن يعمل في الحال الخ ثم يرتبط به قوله بعد كلمة للمالكي .. فنقول تقديره .. الخ ولعل الأمر بعد ذلك يكون واضحاً أن شاء الله .

(٣) أي ابن مالك صاحب الألفية كما رجحنا عند ذكره أول مرة ص ٢٠٧ من هذا الجزء .

فنعول : تقديره : ضربى زيدا حاصل قائماً ، والعامل فى الحال « حاصل » وفى صاحبها « ضربى » ، وهو الياء ، أو زيدا ، فنقول : حذفنا « كائن » أو « حاصل » العامل فى الحال لكونه عاماً شاملاً لجميع الأفعال كما حذفناه فى نحو : زيد عندك أو فى الدار ، لمشابهة الحال للظرف ، والحذف فى كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل ، كما تقدم بيانه .

واعلم أنه يجوز رفع الحال الساد مسدً الخبر عن أفعلى ، المضاف إلى « ما » المصدرية الموصولة بكان أو يكون ، نحو : أخطب ما يكون الأمير قائم ، هذا عند الأخفش والمبرد ، ومنه سيبويه ، والأولى جوازه ، لأنك جعلت ذلك الكون أخطب ، مجازاً ، فجاز جملة قائماً ، أيضاً .

ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح إلا فى الضرورة ، فلا نقول : ضربى زيدا قائم ، إذ لا مجاز فى أول الكلام ، ولا شك أن المجاز يؤنس بالمجاز .

وجوز أن يقدر فى أفضل المذكور زمان مضاف إلى « ما يكون » بخلاف نحو : أكثر ضربى السوق ، وضربى زيدا ، وذلك لكثرة وقوع « ما » المصدرية مقام الظرف نحو قولك : ما ذر شارق ، فىكون التقدير : أخطب أوقات ما يكون الأمير قائم ، أى أوقات كون الأمير ، فتكون قد جعلت الوقت أخطب وقائماً ، كما يقال : نهارة صائم ، وليله قائم ويرجع هذا التقدير أنه سُمع : أخطب ما يكون الأمير يوماً الجمعة برفع يوم الجمعة ، وأيضاً كثرة وقوع « ما » المصدرية زماناً ، وكثرة وقوع الزمان مسنداً إليه الواقع فيه ، كقوله :

٧٩ - لقد لمتنا يا أم غيلان فى السرى ونمت وما ليل المطى بنائس<sup>١</sup>

(١) البيت لجرير يرد على الفرزدق . وفى أول القصيدة يخاطب أم غيلان قالوا أنها بنت جرير : وقيل هذا الشاهد : تقول لنا سلمى : من القوم ، ان رأيت وجوهاً متافاً أوحى بالسائم والسائم جمع صوم ومي الريح الحارة .

ومنع المبرد من نحو قولك : أحسن ما يكون زيد القيام ، وذلك لأن « أحسن » في الحقيقة : زيد ، فلا يجبر عنه بنفس القيام .

وأجازه الزجاج وهو الأولى ، لأنك جعلت « أحسن » وإن كان في الحقيقة زيدا : مصدراً ، وذلك بإضافته إلى « ما » المصدرية .

قوله : « وكل رجل وضيعته » الضيعة في اللغة العقار ، وهي ههنا كناية عن الصنعة .

وضابط هذا : كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى « مع » وفيه مذهبان :

قال الكوفيون « وضيعته » خبر المبتدأ ، لأن الواو بمعنى « مع » فكأنك قلت : كل رجل مع ضيعته ، فإذا صرحتم بـمَعْ ، لم تحتاج إلى تقدير الخبر ، فكذا مع الواو التي بمعنى « ما » ، فلا يكون هذا المثال ، إذن ، مما نحن فيه ، أي مما حذف خبره .

وفيه نظر لأن الواو ، وإن كانت بمعنى « مع » تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه ، فإذا كان « وضيعته » عطفاً على المبتدأ لم يكن خبراً .

فإن قيل يجوز أن يكون رفع ما بعد الواو متقولاً عن الواو لكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب السراقي ، في نصب المفعول معه ، على ما يجيء في بابه ، وذلك أنه يقول : النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الأصل على « مع » فلما قام الواو مقامه ، لم يمكن أن يكون عليها لكونها في الأصل حرفاً فانتقل إلى ما بعدها .

فالجواب : أن « مع » إذا وقع خبراً عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظاً ، حتى ينقل إلى ما بعده ، بل يكون منصوباً لفظاً على الظرفية مرفوعاً محلاً لقيامه مقام الخبر ، نحو : زيد معك ، كما تقول : زيد عنك ، .

وقال البصريون : الخبر محذوف ، أي كل رجل وضيعته مقرونان ، وفيه أيضاً ، إشكال ، إذ ليس في تقديرهم لفظ يسدُّ مسدَّ الخبر فكيف حذف وجوباً ؟ وإنما قلنا ذلك لأن الخبر مثني فحذفه بعد المعطوف ، وليس بعد المعطوف لفظ يسدُّ مسدَّ الخبر .

ولو جاز أن نقول إن المعطوف ساد مسدَّ الخبر المحذوف بعده ، لم يصح الاعتراض

على تقدير الكوفيين ، في قولك : ضربني زيداً قائماً حاصل ، بأنه ليس هناك ما يسد مسد الخبر ، إذ لم أن يقولوا ، أيضاً ، تأخر الحال عن محله سد مسد الخبر .

ولو تكلفنا ، وقلنا : التقدير كل رجل مقرون وضيعة ، أي هو مقرون بضيعة ، وضيعة مقرونة به ، كما تقول : زيد قائم وعمرو ، ثم حذف « مقرون » وأقيم المعطوف مقامه ، لَبِثِي البحث في حذف خبر المعطوف وجوباً من غير ساد مسدّه .

ويجوز أن يقال عند ذلك : إن المعطوف أجرى مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره .

والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب ، وفي نهج البلاغة : <sup>١</sup> « وأنتم والساعة في قرن واحد » ، فلا يكون ، إذن من هذا الباب ، فلا يرد الاشكال .

قال الكوفيون : إن وَلِيَّ معطوفاً على مبتدأ فعل لأحدهما واقع على الآخر جاز أن يكون ذلك الفعل خبراً عنهما ، سواء دلَّ ذلك الفعل على التفاعل ، أو ، لا ، فالأول نحو : زيد والريح يباريها ، فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان ، والثاني نحو : زيد وعمرو يضربه ، وقريب منه قول أمير المؤمنين على رضي الله عنه : « فهم والجنة كمن قد رآها » ، وإنما جاز ذلك لتضمن الخبر ضميرهما .

والبصريون يمنعون مثل هذه ، على أن يكون الفعل خبراً ، إذ الفعل في ذلك كالصفة ، فلا يقال : زيد وعمرو ضاربه بالإفراق ، ويجوزونها على أن يكون الفعل حالاً ، لا غير ، فزيد والريح ، عندهم مثل : كل رجل وضيعة ، ويباريها حال .

---

(١) أي من كلام الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه . والرضي يستشهد كثيراً بما ورد في نهج البلاغة منسباً للإمام علي ، وكلامه رضي الله عنه في مقدمة الكلام الذي يستشهد به بعد كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم . ولكن كثيراً من العلماء يتنازع في نسبة نهج البلاغة إلى علي . ولولا هذا لكثير الاستشهاد بما ورد فيه . وبعض العلماء صحح نسبة الكتاب إلى علي ودافع عن كل ما أثير من شبه حول نسبته إليه . والله أعلم بحقيقة الحال . وما أوردته الرضى هنا من خطبة في نهج البلاغة ج ٢ ص ٨٢ طبعة الحلبي سنة ١٩٦٣ إخراج محمد أبو الفضل إبراهيم : ويعد الجملة المذكورة : وكأنها قد جاءت بأشراطها .

واعلم أنه قد يغني ما أضيف إليه المبتدأ عن المعطوف فيطابقهما الخبر ، كما يقال :  
راكب الناقة طليحان ، وقولك : مقاتل زيد قويان ، أي زيد ومن يقاومه زيد : قويان .

قوله : « لعمرك لأفعلن » ، ضابطه ، كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم ،  
نحو : لعمرك ، وأمين الله . كما يجيء في باب القسم ، فإن تعينه للقسم دال على تعيين  
الخبر المحذوف ، أي : لعمرك ما أقسم به ، وجواب القسم ساد مسدّد الخبر المحذوف ،  
والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوحة ، لأن القسم موضع التخفيف  
لكثرة استعماله .

وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال أيضاً ، نحو لعمرك لتفعلن .

وقد ترك المصنف قسمًا آخر مما يجب فيه حذف الخبر ، وهو إذا كان الخبر ظرفاً  
متعلقاً بالمتعلق العام نحو : زيد قدامك أو في الدار على ما ذكرنا قبل .

ومجوز ابن جني إظهار ذلك المتعلق ، ليس بوجه ، لأن الأمرين : أي الدلالة على  
تعيين الخبر والسدّ بشيء آخر مسدّد حاصلان فوجب الحذف .

ولعل المصنف إنما ترك ذكره لكون هذا الساد مسدّد الخبر مرفوع المحل بكونه خبراً  
دون سائر ما تقدم مما سدّ مسدّد الخبر .

ثم اعلم أن الأغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ لأن الأصل كون المسند إليه معلوماً ،  
وكذا الأصل تنكير الخبر ، لأنه مسند ، فشابه الفعل ، والفعل خال من التعريف والتنكير ،  
كما ذكرنا في أول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ ويحتاج إلى  
العلامة وهو التعريف ، وأبقيناه على الأصل فكان نكرة .

وإنما كان الأصل في الإسناد . الفعل دون الاسم لأن الاسم يصلح لكونه مسنداً  
ومسنداً إليه ، والفعل مخصص بكونه مسنداً لا غير ، فصار الإسناد لازماً له دون الاسم .

وأما قول النحاة أصل الخبر التنكير لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولاً فليس بشيء ،  
لأن المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه .

وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه فالمجهول في قولك : زيد أخوك هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد ، وإسناده إليه ، لا أخوته . وإذ تعددت المبتدآت ، نحو : زيد أبوه ، أخوه ، عمه خاله ، ابنه ، بنته ، صهرها . جاريته ، سيدها ، صديقه ، قادم .

فالمبتدأ الأخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل ، فصديقه قادم ، خبر عن سيدها ، وهكذا إلى المبتدأ الأول ، فتكون الجملة التي بعد الأول ، وهي مركبة من جمل خبراً عن الأول ، ويضاف كل واحد من المبتدآت إلى ضمير متلوه إلا المبتدأ الأول .

وإن لم تضاف المبتدآت ، كل واحد منها إلى ضمير ما قبله ، فإنك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الأخير ، فيكون آخر العوائد لأول المبتدآت وما قبل الآخر لما بعد أول المبتدآت وهكذا على الترتيب .

وذلك نحو : هند ، زيد ، عمرو ، بكر ، خالد قائم عنده في داره بأمره معها ، فكأنك قلت : بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ، ثم جعلت هذه الجملة أي بكر مع خالد ، خبراً عن عمرو ، مع رابطة في داره ، فكأنك قلت : عمرو بكر مع خالد في داره ، أي عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ، ثم يجعل هذه الجملة خبراً عن زيد مع رابطة بأمره ، فكأنك قلت : زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بأمره ، أي بأمر زيد ، أي زيد أمر عمراً يجمع خالد وبكر ، ثم يجعل هذه الجملة خبراً عن هند مع رابطة معها ، فكأنك قلت : هند زيد أمر عمراً يجمع بكر وخالد معها .

وعلى هذا القياس إن كانت المبتدآت أكثر .<sup>١</sup>

---

(١) دلّ الشارح بهذا على مقدرة فائقة وبراعة عظيمة في تطبيق قواعد النحو . وما أجدر مثل هذه القروض أن يدخل في باب كجباب الاخبار بالذي والألف واللام الذي وضحه للتدريب والترين .



## خبر إن وإخواتها تعريفه وأحكامه

قال ابن الحاجب :

« خبر إن وأخواتها ، هو المسند بعد دخول هذه الحروف ، نحو »  
« إن زيدا قائم ، وأمره كأمر خبر المبتدأ ، إلا في تقديمه إلا إذا »  
« كان ظرفاً » .

قال الرضوي :

اعلم أنه لما كان مذهبه أن الأصل في رفع الأسماء الفاعل ، وفي نصبها المفعول ، لم يكن له بد من أن يدعي أن كل مرفوع أو منصوب غيرهما ، فهما مشبهان بهما من وجه ، كما يقال إن المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسنداً إليه ، والخبر يشبه لكونه ثاني جزأي الجملة ، وخبر إن وأخواتها يشبه لكون عامله ، أي إن وإخواتها ، مشابها للفعل المتعدي ، إلا أنه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيهاً بفرعية العمل على فرعية العامل ، وخبر « لا » التبرئة مشبه بخبر إن ، المشبه للفاعل ، واسم « ما » الحجازية مشبه لاسم ليس الذي هو فاعل ؛ وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم إن ، واسم « لا » التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول .

وكذا نقول إن الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات .

وأما من قال ، وهو الحق ، إن الرفع علامة العمد ، فاعلة كانت أو ، لا ، والنصب علامة الفضلات ، مفعولة كانت أو ، لا ، فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل ،



بل يحتاج في نصب بعض العمد ، وهي اسم ان ، وأخواتها ، واسم لا التبرئة ، وخبر كان وأخواتها ، وخبر ما الحجازية ، إلى تشبيهها بالفضلة ، فيقول ، إن «إن» وأخواتها ، لما شابهت الفعل المتعدي ، كما يجيء في بابها ، عملت رفعا ونصباً مثله ، ولم يقدم الرفع على النصب ، كما قدم في «ما» الحجازية ، لأن معنى «ما» ومعنى الفعل الذي يعمل عمله ، أعني ليس ، شيء واحد ، فكان ترتيب معموليها كترتيب معمولي «ليس» ، أعني تقديم المرفوع على المنصوب ، تطبيقاً للفظ بالمعنى .

وأما «إن» فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء ، بل معناها يشبه معناه من وجه ، وكذا لفظها لفظه ، والمشابهة قوية ، كما يجيء في بابها ، فأعطيت عملَ الفعل في حال قوته ، وهو إذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع .

وعند الكوفيين ، إن خبر «إن» وأخواتها ، وكذا خبر «لا» التبرئة ، مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ ، لا بالحروف ، لضعفها عن عملين .

ومذهب البصريين أولى ، لأن اقتضاءها للجزأين على السواء ، فالأولى أن تعمل فيهما ، ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي .

قوله : «بعد دخول هذه الحروف» ، يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان أصله ذلك سوى خبر هذه الحروف ، لكن دخل فيه غير المحدود ، فإن نحو «حسناً» في قولك : إن رجلاً حسناً غلامه في الدار ، مسند إلى «غلامه» بعد دخول «إن» ، وليس بخبرها ، وكذا يرد على حد خبر «لا» التبرئة نحو : لا رجل حسناً غلامه في الدار ، وكذا يرد على حد اسم «ما» و «لا» المشبهتين بليس ، نحو : ما زيد الظريف غلامه في الدار ، فإن «غلامه» مسند إليه ، مع أنه ليس باسم «ما» ، وكذا يرد على حده لخبر المبتدأ بقوله : المجرّد المسند إلى آخره .. صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى : «ولعبد مؤمن خير»<sup>١</sup> .

(١) الآية ٢٢١ من سورة البقرة . وتقدمت .

ولو قال هناك : المغاير للصفة المذكورة وتابع المبتدأ ، وقال ههنا : المسند بعد دخولها  
الذي كان في الأصل خبر المبتدأ ، وفي اسم « ما » هو المسند إليه الذي كان في الأصل  
مبتدأ ؛ سلم من الاعتراض .

قوله : « وأمره » أي حاله وشأنه كأمر خبر المبتدأ ، أي في أقسامه من كونه مفرداً  
وجملة ، وفي أحكامه من كونه متحداً ، ومتعددأ ، ومثبناً<sup>١</sup> ، ومحلوقاً ، وغير ذلك ،  
وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد من الضمير ، ولا يحذف إلا إذا علم .

قوله « إلا في تقديمه » أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه فإنه لا يجوز تقديمه  
على اسم « إن » ، وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ ، وإنما ذلك لأن هذه الحروف فروع  
على الفعل في العمل ، كما يجيء في بابها ، فأريد أن يكون عملها فرعياً أيضاً ، والعمل الفرعي  
للفعل : أن يتقدم المنصوب على المرفوع ، والأصلي أن يتقدم المرفوع على المنصوب ، كما  
عرفت في باب القاعل عند قوله : والأصلي أن يلي فعله ، فلما أعلمت العمل لفرعيتها لم  
يُتصَرَّف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول ، كما تُتصَرَّف في معمولي الفعل ، لنقصانها  
عن درجة الفعل ، وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكر أيضاً ، وذلك أن خبرها  
لا يكون مفرداً متضمناً ما له صدر الكلام ، كما يجيء في قسم الحروف .

قوله « إلا أن يكون ظرفاً » ، استثناء من قوله « في تقديمه » الذي كان منقياً لكونه  
مستثنى من الموجب ، فيكون المستثنى الثاني موجباً لكونه من منفي ، أي ليس أمره كأمر خبر  
المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً ، فإن حكمه ، إذن ، حكمه في جواز التقديم إذا كان  
الاسم معرفة ، نحو قوله تعالى : « إن إلنا إياهم »<sup>٢</sup> ، ثم إن علينا حسابهم<sup>٣</sup> ، وفي وجوبه  
إذا كان الاسم نكرة ، نحو : إن من البيان لسحراً ، وإنما جاز تقديم الخبر ظرفاً لتوسعهم  
في الظروف ما لا يتوسع في غيرها ، لأن كل شيء من المحدثات لا بد أن يكون في زمان  
أو مكان ، فصارت مع كل شيء كقريبه ولم تكن أجنبية منه ، فدخلت حيث لا يدخل

(١) أي مذكوراً في اللفظ .

(٢) الأيتان ٢٥ ، ٢٦ من سورة النافية .

غيرها ، كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي ، وأجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما ، إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور ، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه ، كاحتياج الظرف .

\* \* \*

### خبر لا التي لنفي الجنس

قال ابن الحاجب :

« خبر « لا » التي لنفي الجنس ، هو المستند بعد دخولها ، نحو :  
« لا غلام رجل ظريف فيها ، ويحذف كثيراً ، وبنو تميم لا »  
« يثبتونه » .

قال الرضي :

وجه مشابهته للفاعل : مشابهته لخبر « إن » المشابه للفاعل ، فهو مشبّه بالمشبّه ، ووجه مشابهة « لا » الثبوتية لأنّ ، أن « لا » للمبالغة في النفي ، لكونها لنفي الجنس ، كما أن « إن » للمبالغة في الإثبات .

وقيل : حملت عليها حمل النقيض على النقيض .

وارتفاع خبر « لا » بها ، إن لم يكن اسمها مبنياً عند جميع النحاة<sup>١</sup> ، وإن كان اسمها مبنياً ، نحو : لا رجل ظريف ، قال سيبويه : ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ، ولا رجل ، مرفوع المحل بالابتداء ، وذلك لأنه لما صار الاسم الذي كان مرفوعاً ، بسببها مبنياً ، وصار دخولها عليه سبب بقاءه مع قربه منها ، استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها

(١) لا يتفق ههنا مع قوله عن الكوفيين فيما تقدم أن خبران وخبر لا مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ . وربما كان يقصد بجميع النحاة : جميع البصريين .

اعراباً ، فبقي على أصله من الرفع بالابتداء .

وهو عند غيره مرفوع بلا ، كما كان مع اسمها المنصوب بها ؛ قال المصنف : ليس هنا تمثيل النحاة لارتفاع خبر « لا » بنحو : لا رجل ظريف ، بحسن<sup>١</sup> ، لأنه في الظاهر صفة لاسم « لا » والمثال ينبغي أن يكون ظاهراً فيها يُمثل له ويستقبح إذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء ، وأصح منه ، إذا كان غير ما مثل له أظهر ؛ ومثالهم كذلك ؛ لأن خبر « لا » يحذف كثيراً ، فظريف في : لا رجل ظريف ، في الصفة أظهر .

وقال<sup>٢</sup> : في مثالنا ، لا يحتمل « ظريف » إلا الخبر ، لأن المضاف المنني بلا ، لا يوصف إلا بالمنصوب .

والذي ذهب إليه من امتناع وصف المضاف المنني بلا ، بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة ، وقد خولقوا فيه ، وجوّزوا رفعه حملاً على المحل .

وذلك لأن « لا » هذه مشبهة بإِنَّ ، فكما يجوز في توابع اسم « إن » وإن كان معرباً ، الحمل على المحل ، فكذا في توابع اسم « لا » معرباً كان أو مبنياً .

وللأولين أن يفرقوا بين « لا » و « إن » في هذا الباب ، بأن « إن » لا تزيل معنى الابتداء بل معناها تأكيد مضمون الجملة ، فكان المبتدأ باق على حاله ، فجاز الحمل على المحل ، بخلاف « لا » ، فإن معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه ، فلا يجوز أن تقدر كالعدم ، ويجعل الاسم بعدها كالمبتدأ به ، كما فعل مع « إن » .

وكان مقتضى ذلك : ألا يجوز الحمل على محل اسمها إلا أنهم جَوَّزُوا ذلك إذا كان اسمها مبنياً ، لأنه إذا كان معرباً ، فالحمل على الإعراب الظاهر ، أي النصب ، أولى من الرفع البعيد الذي إن اعتبر ، فلكونه أصلاً في هذا الاسم مع مشابة « لا » لأن التي الابتداء معها كالباقى ، أما إذا كان مبنياً فنصبه بعيد كرفعه ، لأن النصب فيه صار بسبب الجاء

(١) بحسن خبر قوله ليس هنا تمثيل النحاة .

(٢) أي المصنف أيضاً .

فتحاً ، فصار نصب تابعه حملاً على فتحه المشابه للنصب بعروضه بلا ، وزواله بزوالها ، مساوياً لرفع توابعه ، حملاً على رفعه الذي كان له في الأصل ، لأن كل واحد منهما بعيد .  
قوله : « ظريف فيها » لا فائدة في إيراد هذا الظرف بعد الخبر ، ولا معنى له إن علقناه بالخبر ، إذ يكون المعنى : ليس لغلام رجل ظرافة في الدار ، وهذا معنى صحيح .

ومثاله ، أيضاً ، ظاهر بسبب هذا الظرف ، في كون « ظريف » صفة لغلام رجل والظرف خبر « لا » ، والمعنى : ليس في الدار غلام رجل ظريف ، ولو قال : لا غلام رجل قائم فيها ، لكان أظهر من جهة المعنى في كون « فيها » متعلقاً بالخبر .

قوله : « وبنو تميم لا يشتونهُ إلا إذا كان ظرفاً » ، اقتدى فيه بجماعة الله<sup>١</sup> ، قال الجزولي : بنو تميم لا يلفظون به إلا أن يكون ظرفاً ؛ قال الأندلسي : لا أدري من أين نقله ، ولعله قاسه ، قال : والحق : أن بني تميم يحلفونه وجوباً ، إذا كان جواباً ، أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه ، وإذا لم تقم فلا يجوز حلفه رأساً ، إذ لا دليل عليه بل بنو تميم ، إذن ، كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به ؛

فعلى هذا القول : يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحلف عند أهل الحجاز ، ويجب عند بني تميم .

اسم ما ، ولا  
المشبهتين بليس

قال ابن الحاجب :

« اسم « ما » و « لا » المشبهتين بليس هو المسند بعد »

---

(١) أي الرمخشري ؛ وقد قدم . وكلنا الجزولي . والأندلسي .

« دخولهما نحو : ما زيد قائماً ، ولا رجلٌ أفضلُ منك ، »  
« وهو في « لا » شاذ » .

قال الرضي :

اسم « ما » وخبرها ، قد يكونان معرفتين ، أو أحدهما ، نحو : ما زيد قائماً ، وما زيد هو الظريف .

وأما الجملة الاسمية التي تدخلها « لا » فإما أن يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير « لا » ،  
نحو : لا زيد فيها ولا عمرو ، أو يكون جزأها نكرتين ، نحو : لا رجلٌ قائم .

قوله : « وهو في « لا » شاذ » ، أي عملٌ ليس في « لا » شاذ ، قالوا يجيء في الشعر  
نحو قوله :

٨٠- مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَسْرَاحٍ  
والظاهر أنه ، لا تعمل « لا » عملَ ليس ، لا شاذاً ، ولا قياساً ، ولم يوجد في شيء من كلامهم  
خبر « لا » منصوباً كخبر « ما » وليس .

وهي في نحو : لا براحٌ ، « ولا مستصرخٌ » ، الأولى أن يقال هي التي في نحو :  
لا إله إلا الله ، أي « لا » الثبوتية ، إلا أنه يجوز لها أن تهمل مكررة نحو : لا حول ولا قوة  
ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو : لا براح ، وذلك  
لضعفها في العمل ، كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها .

والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها ، لأن النكرة في سياق غير

---

(١) أي بالنسبة لإلا .

(٢) من قصيدة لسعد بن مالك بن قيس بن ثعلبة أحد سادات بني بكر بن وائل وقرسانها في الجاهلية . وهو يعرض  
فيها بالحارث بن عباد لقعوده عن الحرب التي شبت بين بكر وتغلب بسبب قتل جساس لكليب . واول  
القصيدة :

يا يؤس للحرب السقي وضعت أراهم طاستراحو  
وتعريضه بالحارث في قوله في بيت الشاهد : من صدَّ عن نيرانها . الخ ...

الموجب ، للعموم على الظاهر ، سواء كانت مع « لا » أو ليس ، أو غيرهما من حروف النفي أو النهي والاستفهام .

ويحتمل أن تكون لغير الاستغراق مع القرينة ، فيجوز : لا رجلٌ في الدار بل رجلان ، وأما إذا انتصب اسمها أو انفتح فهي نص في الاستغراق ، كما أن : ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ، ويجوز العلول عنه للقرينة ، نحو : ما جاءني رجل بل رجلان ، وما جاءني من رجل نص في الاستغراق ، فلا يجوز : ما جاءني من رجل بل رجلان .

\* \* \*

### المنصوبات المعنى العام للمنصوبات

قال ابن الحاجب :

« المنصوبات هو ما اشتمل على عَلمِ المفعولية » .

قال الرضي :

قد تبين شرحه بما ذكرنا في حدِّ المرفوعات <sup>١</sup> .

وعلمَ الفضلة كما تقدم في أول الكتاب أربعة ، الفتحة والكسرة والألف والياء ، نحو : رأيت زيدا ، ومسلمات ، وأباك ومسلمين ، ومسلمين .

وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين : أصلاً في النصب ، يعنون به المفعولات الخمسة ، ومحمولاً عليه ، وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك .

والذي جعلوه غير المفعولات يمكن أن يدخل بعضها في حيزِ المفاعيل فيقال للحال :

---

(١) ص ١٨٣ من هذا الجزء

هو مفعول مع قيد مضمونه ، إذ المجيء في جائي زيد راكباً : فُعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكباً ، ويقال للمستثنى : هو المفعول بشرط إخراجهم ، وكأنهم آثروا التخفيف في التسمية ؛ والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق ، كما يجيء ، في جعل المفعول معه ، والمفعول له أصلاً في النصب لكونهما مفعولين ، وجعل المستثنى والحال فرعين مع أنهما أيضاً مفعولان ، ونظر ؛ وإن كان الأصلة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل ، فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له ، إذ ربّ فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل إلا وهو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه .

والحق أن يقال : النصب علامة الفضلات في الأصل ، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز ، والمستثنى ، وأما سائر المنصوبات فعمد ، شُبّهت بالفضلات كاسم « إن » واسم « لا » التبرئة ، وخبر « ما » الحجازية ، وخبر كان وأخواتها .

• • •

### المفعول المطلق

معناه

قال ابن الحاجب :

« فته المفعول المطلق ، وهم اسم ما فعله فاعل فعل »  
« مذكور بمعناه » .

قال الرضي :

قدم المفعول المطلق لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور ، وقَعَلَهُ ، ولأجل قيام هذا المفعول ، به صار فاعلاً ، لأن ضاربية زيد في قولك : ضرب زيد ضرباً ، لأجل حصول هذا المصدر منه .

أما المفعول به نحو : ضربت زيداً ، والمفعول فيه ، نحو ضربت قدأماك يوم الجمعة ، فليسا مما فعله فاعل الفعل المذكور وأوجده ، وكذا المفعول معه ، وأما المفعول له ، وإن كان مفعولاً للفاعل وصاحداً منه ، إلا أن فاعليته ليست لقيام هذا المفعول ، به ، ألا ترى أن كون



التكلم زائراً في قولك زرتك طمعاً ، ليس لأجل قيام الطمع به بل لأجل الزيارة .

فبان أن المفعول المطلق أخصّ بالفاعل من المفعول له ، فهو أحقّ بتقديم ذكره ، وأيضاً ، لا فعل إلا وله مفعول مطلق ، لأن طلب الفعل الرفع للفاعل ، له ؛ أشدّ من طلبه لغيره ، ألا ترى أنه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه ، يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه ، بلا قيد آخر ، ففي قولك : ضرب زيد عمراً ، يوم الجمعة وخالداً أكراماً لك : زيد ضارب ، وعمرو مضروب ، وأما يوم الجمعة فمضروب فيه ، وخالداً ، مضروب معه ، واکراماً مضروب له ، فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر ، نحو : ضرب زيد ، وأما إلى غيره فيحرف جر ، نحو ضرب في يوم الجمعة ؛ وأما قولهم : سير فرسخان ، وصيد يوم كذا ، فجاز قليل ، وكذا : فرسخ مسير ويوم مصيد ، وهو على حذف الجر للاتساع ، كما في نحو : استغفرت الله ذنباً .

قال سيبويه في قولهم : جئتكم خفوق النجم ، أصله : حين خفوق النجم ، فاتسع في الكلام واختصر ، قال : وليس هذا في سعة الكلام بأبعد من قولهم : صيد عليه يومان ، وولد له ستون عاماً ، وسير عليه فرسخان ؛ يعني أنك جعلت المفعول فيه كالمفعول ، اتساعاً واختصاراً فجعله ، كما ترى في غاية البعد .

وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لأن احتياج الفعل مناً إلى الزمان والمكان ضروري ، بخلاف العلة والمصاحب ، وقدم المفعول له على المفعول معه ، إذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض ، قليل ، بخلاف الفعل بلا مصاحب فإنه أكثر منه مع المصاحب ، وأيضاً ، يصل الفعل إليه بواسطة الواو ، بخلاف سائر المقاعيل ، ولولا مراعاة التسمية ، كما قلنا ، لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه ، أولى ، إذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى .

وإنما سُمي ما نحن فيه مفعولاً مطلقاً ، لأنه ليس مقيداً لكونه مفعولاً حقيقة بحرف جر ، كالمفعول به والمفعول فيه ، والمفعول له والمفعول معه .

قوله : « هو اسم ما فعله » ، قال : إنما قلت ههنا : اسم بخلاف سائر الحدود ، ليخرج

نحو : ضربت ، الثاني ، في قولك : ضربت ضربت ، فإنه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور .

قلت ؛ إن أراد بقوله : فعله المتكلم ، أوجده بالقول ، أي قاله ، فالمقول في الحقيقة وإن كان مفعولاً ، إلا أن الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول ، فيقال : هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن ، إذن ، داخلاً في قوله : ما فعله حتى يخرج بقوله : اسم ، وأيضاً ضربت ، باعتبار أنه مقول ، ليس بفعل ، بل هو اسم ، لأن المراد : هذا اللفظ المقول ، فلا يخرج بقوله : اسم ما فعله لكونه اسماً ، وتأويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل ، فإن لفظ « زيداً » ويوم الجمعة ، وأمامك ، : لفظ أوجده الفاعل بالقول في قولك : ضربت زيداً يوم الجمعة أمامك .

وإن أراد ، وهو الظاهر ، بقوله : فعله ، أنه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلاً حتى يخرج ، لأنه ، إذن ، فعل مضمونه ، ولم يفعله .

هذا ، ويعني باسم ما فعله : اسم الحدث الذي فعله .

ويخرج عن هذا الحد ، نحو ضرباً في : ما ضربت ضرباً ، لأنه لم يفعل فاعل المذكور ههنا فعلاً ، إلا أن يقول : النبي فرع الإثبات فجرى مجراه وألحق به ، وكذا نحو : مات موتاً ، وفي فناء : جارٍ مجرى ما فعله القاعل .

واحتراز بقوله : فاعل فعل مذكور عن نحو : أعجبتني الضرب ، فإن الضرب فعله فاعل فعلي ما ، لكن لم يفعله فاعل الفعل الذي هو أعجب ، لأن فاعله الضرب ، وهو لا يفعل نفسه ، وكذا : استحسنت الضرب .

قوله : « مذكور » صفة فعل ، وكذا قوله بمعناه ، والضمير في « معناه » ، عائد إلى : اسم ، أو إلى « ما » ، قوله : « بمعناه » احتراز عن نحو : كرهت قيامي ، فإن « قيامي » اسم لما فعله المتكلم ، وهو فاعل الفعل المذكور ، لكن ليس كرهت ، بمعنى قيامي ، ويبطل

هذا الحد بنحو : كرهت كراهتي ، وأحببت حبي ، وأبغضت بغضي على أن المنصوبات  
مفعول بها<sup>١</sup> .

• • •

### أنواع المفعول المطلق وحكمه من حيث التثنية والجمع

قال ابن الحاجب :

« ويكون للتأكيد والنوع والعدد ، نحو : جلست جلوساً »  
« وجلسة ، وجلسة ، فالأول لا يثنى ولا يجمع ، بخلاف »  
« أخويه » .

قال الرضي :

المراد بالتأكيد ، المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه ، من وصف ،  
أو عدد ، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون ، لكنهم سموه تأكيداً للفعل  
توسعاً ، فقولك : ضربت بمعنى : أحدثت ضرباً ، فلما ذكرت بعده ضرباً ، صار بمنزلة  
قولك : أحدثت ضرباً ضرباً ، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده . لا للإخبار  
والزمان اللذين تضمنهما الفعل .

وبعني بالنوع المصدر الموصوف ، وذلك على ضروب ، لأنه إما أن يكون موضوعاً على معنى  
الوصف كالتقهرقي ، والقرفصاء ، وكالجلسة والرَّكبة ، لأن الفعل للمصدر المختص بصفة  
من الصفات ، كصفة الحسن أو القبح ، أو الشدة أو الضعف ، أو غير ذلك ، فالجلسة

---

(١) لأنه يصدق على : كراهتي . وحبي . أنهما مفعولان لفاعل فعل مذكوران معنى الكراهة والحب موجود  
في كرهت وأحببت . وأجيب عن ذلك بأن الكراهة والحب مفعولان لفاعل الفعلين المذكورين لا بحسب هذا  
الفعل بل بحسب فعل آخر كما قال السيد الجرجاني في تطبيقاته على هذا الشرح .

ليست مطابقة للجلوس .

وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جِلْسة حسنة ، وربما يترك نحو : جلست جِلْسة .

وإما أن يوصف بصفة مع ثبوت الموصوف نحو : جلست جلوساً حسناً ، أو مع حذفه ، نحو : عمل صالحاً أي عملاً صالحاً ، ومنه : ضربت ضرب الأمير ، لأنك حذف الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة ، والأصل : ضربته ضرباً مثل ضرب الأمير ، وذلك لأنك لا تفعل فعلَ غيرك .

وإما أن يكون اسماً صريحاً مبنياً كونه بمعنى المصدر ، إما بين نحو : ضربته أنواعاً من الضرب ، وإما بالإضافة ، وذلك إما في أي ، نحو ضربته أيَّ ضرب . وإما في أفعل التفضيل نحو : ضربته أشدَّ الضرب ، وقدمت خيرَ مقدم ، لأن «أيّاً» وأفعل التفضيل بعضُ ما يضافان إليه كما يجيء في باب الإضافة .

ويجوز أن يكون هذا ما حذف موصوفه ، أي : ضرباً أيَّ ضرب ، وضرباً أشدَّ الضرب . وإما في بعض ، وكل ، نحو ضربته بعضَ الضرب أو كلَّ الضرب ؛ أو غير مبين في اللفظ ، نحو : ضربته أنواعاً وأجناساً .

وإما أن يكون مصدراً مثنى أو مجموعاً لبيان اختلاف الأنواع ، نحو : ضربته ضربين أي مختلفين ؛ قال تعالى : «وتظنون بالله الظنونا»<sup>١</sup> ، أو معرباً بلام العهد ، كما إذا أشرت إلى ضرب معهود شديد أو ضعيف أو غير ذلك ، فتقول : ضربته ذلك الضرب ؛ ونحو : القرفصاء في : قعد القرفصاء ، والقهقري في : رجع القهقري مصدر بنفسه كما ذكرنا ، عند سيبويه ؛ وقال المبرد هو في الأصل صفة المصدر ، أي القعدة القرفصاء والرجوع

---

(١) الآية ١٠ من سورة الأحزاب .

التهقري ، وعند بعض الكوفيين : هو منصوب بفعل مشتق من لفظة ، وإن لم يستعمل ، فكأنه قيل ، تهقر التهقري وتقرقص القرقصاء ، ونحوه ، وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفاً لشيء ، وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين ؛ إذ هو إثبات حكم بلا دليل .

وبعني بالعدد : ما يدل على عدد المرات معيناً كان أو ، لا ، وهو إما مصدر موضوع له . نحو : ضربته ضربة وضربتين وضربات ، أو مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضرباً كثيراً ، وأما عدد صريح مميز بالمصدر نحو : ضربته ثلاث ضربات ، قال الله تعالى : « فاجلدوهم ثمانين جلدة »<sup>١</sup> أو مجرد عن التمييز نحو : ضربته ألفاً ، ويجوز أن يكون المجرد صفة لمصدر محذوف أي ضرباً ألفاً ؛ وإما آلة موضوعة موضع المصدر نحو : ضربته سوطاً وسوطين وأسواطاً ، والأصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد ، وأقيم الآلة مقامه دالة على العدد بإفرادها ، وكذا في ضربت ضربتين بسوط ، أو ضربات بسوط وضعت الآلة مقام المثني والمجموع مثناة أو مجموعة ، فقبل ضربته سوطين وأسواطاً وثنتيتها وجمعها ثنتية المصدر وجمعه لا ثنتية الآلة وجمعها ، لأنك ربما قلت ضربته سوطين وأسواطاً مع أنك لم تضربه العدد المذكور إلا بسوط واحد ، لكنك ثبتت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثني والمجموع ، ويجوز أن يكون أصل : ضربته سوطاً : ضربته ضربة سوط ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

وقد اجتمع في هذا القسم أي فيما قام فيه الآلة مقام المصدر : النوع والعدد ، كما اجتماعاً في نحو قولك : ضربته ضربين وضروباً قاصداً اختلاف الأنواع .

قوله « فالأول لا يثنى ولا يجمع » ، إذ المراد بالتأكيد : ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ، ولم يتضمن الفعل إلا الماهية من حيث هي هي ، والقصد إلى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها ، والثنتية والجمع ، لا يكونان إلا مع النظر إلى كثرتها ، فتناقضا .

(١) الآية ٤ من سورة النور .

قوله : « بخلاف أخويه » ، يعني النوع والعدد ، وذلك لأن النوع قد يكون نوعين فصاعداً ، وكلنا قد يكون العدد اثنين فصاعداً .

\* \* \*



## المفعول المطلق يكون من غير لفظ فعله

قال ابن الحاجب :

« وقد يكون بغير لفظه ، نحو قعدت جلوساً » .

قال الرضي :

أي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل ، وذلك إما مصدر أو غير مصدر ، والمصدر على ضربين ، إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى : « وتبتل إليه تبتيلاً »<sup>١</sup> و : « والله أنبتكم من الأرض نباتاً »<sup>٢</sup> ، وإما ألا يلاقيه فيه ، نحو قعدت جلوساً .

ومذهب سيبويه في كليهما أن المصدر منصوب بفعله المقدر ، أي تبتل إليه وتبتل تبتيلاً ، وأنبتكم من الأرض فنبتهم نباتاً وقعدت وجلست جلوساً .

ومذهب المازني والمبرد والسيرافي ، أنه منصوب بالفعل الظاهر ، وهو أولى ، لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه .

وأما غير المصدر فقد ذكرنا طرفاً منه ، ومن جملته الضمير الراجع إلى مضمون عامله نحو قوله :

---

(١) الآية ٨ من سورة الزمل .

(٢) الآية ١٧ من سورة نوح .



٨١ - هذا سراقه للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلحقها ذيب<sup>١</sup>  
أي يدرس الدرس ، أو إلى غير مضمون عامله نحو : أعجني الضرب الذي ضربته أو اسم  
الإشارة المشار به إلى غير مضمون عامله نحو أعجني ضربي ، فضربت ذلك ومن غير المصدر  
نحو : أعطيته عطا<sup>٢</sup> ، وكلمته كلاماً فإنهما ليسا بمصدرين لشيء من الأفعال .

\*\*\*

---

(١) البيت في هجاء رجل كان يكثر من قراءة القرآن ولكنه كان يرائي بذلك لأنه كان يقبل الرشوة من الناس ويحرص عليها . وهو من أبيات سيويه الخمسين التي لم يعرف قائلها والبيت في سيويه ج ١ ص ٤٢٧ .

## حذف العامل في المفعول المطلق جوازاً ووجوباً

قال ابن الحاجب :

« وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قدم : خير »  
« مقدم ، ووجوباً ، سماعاً مثل : سقياً ورعياً ، وخيبة ، »  
« وجدعاً ، وحمداً وشكراً ، وعجباً » .

قال الرضی :

اعلم أنه لا بد في الواجب الحذف والجائز من القرينة .

قوله « سماعاً ... وقياساً » ، نصب على المصدر بفعل محذوف ، أي بعضه يسمع حذفه  
وجوباً سماعاً ، ولا يقاس عليه ، وبعض يقاس عليه في وجوب الحذف قياساً .

وأقول : الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به  
من فاعل أو مفعول إما بحرف جر ، أو بإضافة المصدر إليه ، فليست مما يجب حذف  
فعله ، بل يجوز : نحو : سقاك الله سقياً ، ورعاك الله رعيّاً ، وجدّعك جدعاً ، وشكرت  
شكراً وحمدت حمداً .

وفي نهج البلاغة في الخطبة البكالية<sup>١</sup> : « نحمده على عظم إحسانه ، ونبر برهانه ، ونواهي فضله وامتنانه ، حمداً يكون لحقه أداء » .

وأما ما بين فاعله بالإضافة نحو : كتاب الله ، وصيغة الله وسنة الله ووعده الله ، وحنانك ودواليك ، أو بين مفعوله بالإضافة نحو : ضرب الرقاب وسبحان الله وليك وسعديك ومعاذ الله ؛ أو بين فاعله بحرف جر نحو : بؤساً لك أي شدة ، وسحقاً لك أي بُعداً ، وكذا بُعداً لك ، أو بين مفعوله بحرف جر ، نحو : عقرأ لك أي جرحاً ، وجدعاً لك ، والجدع قطع الأنف أو الأذن ، أو الشفة أو اليد ، وشكراً لك وحمداً لك ، وعجباً منك ، فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياساً .

والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كليّ ، يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط ، والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافاً إليه أو بحرف الجر ، لا لبيان النوع ، احترازاً عن نحو قوله تعالى : « وقد مكروا مكرهم »<sup>٢</sup> و : « وسعى لها سعيها »<sup>٣</sup> .

وإنما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط ، لأن حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل ويتصلان به ، فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع إيماءً إبانةً لقصد الدوام وال لزوم بحذف ما هو موضوع للحدث والتجدد ، أي الفعل ، في نحو : حمداً لك ، وشكراً لك ، وعجباً منك ، ومعاذ الله ، وسبحان الله .

وإما لتقدم ما يدل عليه ، كما في قوله تعالى : « كتاب الله عليكم »<sup>٤</sup> ، و « صيغة الله »<sup>٥</sup> ، و : « وعد الله »<sup>٦</sup> ، أو لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة ، نحو :

(١) البكالية نسبة إلى بكالة . قليلة من اليمن ؛ منها عرف البكالي حاجب سيدنا علي رضي الله عنه وفي نهج البلاغة ج ١ ص ٢٩ طبعة الحلبي سنة ١٩٦٣ . أنه هو الذي روى هذه الخطبة .

(٢) الآية ٤٦ من سورة إبراهيم .

(٣) الآية ١٩ من سورة الاسراء .

(٤) الآية ٢٤ من سورة النساء .

(٥) الآية ٦ من سورة الروم .

ليبك وسعديك ودواليك وهذا ذيك وهجايك ، فبقي المصدر مبهماً لا يُدرى ما تعلق به من فاعل أو مفعول ، فذكر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر ، ليختص به ، فلما بينهما بعد المصدر بالإضافة أو بحرف الجر ، قبح اظهار الفعل ، بل لم يميز ، فلا يقال : كُتِبَ كتاب الله ووعد وعد الله ، واضربوا ضرب الرقاب ، وأصبح سبحانه الله وأحمد حمداً لك ، وغفر الله غفراً لك ، وذلك لما ذكرنا من أن حق الفاعل والمفعول أن يتصلا بالفعل معمولين له ، فلما حذف الفعل لأحد اللواعي المذكورة ، وبيّن المصدر المهم إما بالإضافة أو بحرف الجر ، فلو ظهر الفعل ، رجع الفاعل أو المفعول إلى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلاً بالفعل ومعمولاً له فوزانه<sup>١</sup> وزان نحو قوله تعالى : « إن امرؤ هلك »<sup>٢</sup> .

وأما قولهم : حردت حردّه ، وحمدت حمده ، وقصدت قصده ونحوت نحوه ، ونحو ذلك ، فيس انتصاب الأسماء في ذلك على المصدر ، بل هو مفعول به ، على جعل المصدر بمعنى المفعول ، كقوله :

٨٢ - دار لسعدى اذه من هواكا<sup>٣</sup>

والمعنى : قصدت به جهته التي ينبغي أن يقصدها من يطلبه ؛ ويميز أن يكون المعنى : حردته حردّه الذي يليق به ، وحمدته حمده الذي ينبغي ، فيكون مضافاً لبيان النوع ، كما في قوله : « وقد مكروا مكروهم »<sup>٤</sup> ، و « وفعلت فعلتك »<sup>٥</sup> ، وقوله تعالى « وسعى لها سعيها »<sup>٦</sup> .

والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفه ، ليلى الفاعل أو المفعول ، المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل ، كما

(١) أي قياسه مثل قوله تعالى ان امرؤ هلك في حذف الفعل وجوباً لوجود ما يفسره .

(٢) الآية ١٧٦ من سورة النساء . وتقدمت .

(٣) هذا رجز أوله : هل تعرف الدار على تيراكا . وتبرك اسم موضع . وهذا الشاهد من الشواهد الخمسين التي لم يعرف قائلوها وهو في كتاب سيبويه ج ١ ص ٩ .

(٤) الآية ٤٩ سورة ابراهيم وتقدمت قريباً .

(٥) الآية ١٩ من سورة الشعراء .

(٦) الآية ١٩ من سورة الاسراء وتقدمت .

كان وَلِيَّ القَـل ، والمعنى : هو لك ، أي هذا الدعاء لك ؛ وكذا كل ما قبله « من »  
التبينية المبنية للمعارف نحو قوله تعالى : « وما بكم من نعمة فمن الله »<sup>١</sup> ؛ « إن جعلنا » ما »  
بمعنى الذي وأما المبنية للنكرة فهي صفة لها ، كما لو جعلنا « ما » في الآية نكرة .

وقد بُيِّنَ ، أيضاً ، بعض أنواع المفعول به اللازم إضمار فعله بحرف الجر<sup>٢</sup> نحو :  
مرحباً بك ، وأهلاً بفلان ، أي هذا الدعاء مختص بك ، هذا إن فُسِّرَ مرحباً بموضع  
الرحب ، أي أتيت موضعاً رحيباً ، وإن فُسِّرَته بالمصدر أي رحب موضعك مرحباً أي  
رحباً ، فهو من هذا الباب .

والجملة المفسرة المحلولة المبتدأ ، لا محل لها لأنها مستأنفة .

ثم اعلم أن هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي  
المذكورة ، إما أن يتوغل في حذف فعلها بحيث لا يُنرى قبلها تقديرًا بل يصير المصدر  
عوضاً منه وقائماً مقامه كالمصادر الصائرة أسماء أفعال ، كما يجيء في بابها ، نحو : هيات  
ورويد ، وشتان ، فتبني ، لقيامها مقام المبنى ، ولا يكون لها ، إذن ، محل من الإعراب  
كما لم يكن للفعل الذي قامت مقامه ، وبنائها على الفتح أكثر ، إذن ، لتبقى مبنية على  
الإعراب الذي استحقت حال المصدرية ، فيُرجَّع ، إذن ، في استعمال الفاعل والمفعول  
بعدها إلى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل ، لصيرورة المصدر كالفعل ، فيقال  
هيات زيد .

ويجوز أن يراعى أصلها في المصدرية مع كونها أسماء أفعال فيستعمل الفاعل والمفعول  
بعدها استعمالهما مع المصدر ؛ قال الله تعالى : « هيات هيات لما توعدون »<sup>٣</sup> ، فهو  
بمنزلة : بعداً لما توعدون استعمالاً ، وأما في المعنى ، فهيات اسم فعل ، وإلا لم يُبَيَّن .

(١) الآية ٥٣ من سورة النحل . وتقدمت .

(٢) متعلق بقوله وقد بُيِّنَ .

(٣) الآية ٣٦ من سورة المؤمنون .

وإما ألا يتوغل في حذف فعلها ، بل يكون فعلها مقدراً قبلها ، لينصبها ، كالمصادر المذكورة هنا ، وهذه المصادر كأنها قائمة مقام الفعل كالمصادر الأولى من حيث لم تستعمل أفعالها قبلها ، لكنها ليست قائمة مقام أفعالها ، إذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنصب ، فبانصبها عرفنا أن الفعل مقدر قبلها ، وبيناء الأولى عرفنا قيامها مقام أفعالها .

وقد يجوز في بعض المصادر أن يستعمل الاستعمالين . أعني يكون مصدراً واسم فعل ، نحو : رويدَ زيد ، ورويدَ زيداً ، وبله زيدٍ وبله زيداً .

ويجوز أن يكون « حاشي » من هذا الباب ، فيكون حاشي زيد ، مصدراً مضافاً ، كرويد زيد ، بدليل القراءة الشاذة « حاشاً لله » منوناً ، ويكون : حاشي لزيد اسم فعل مستعملاً استعمال المصادر ، كما ذكرنا في هيات لزيد .

ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضوابط المذكور : مصادر لم توضع أفعالها ، نحو : دفرأ له أي تننأ ، و بهراً أي تصأ ، أما بهراً بمعنى غلبة، فله فعل مستعمل ، فهما مثل القهقري والقرفصاء ، أعني أن جميعهما مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه ، إلا أن الفرق بينهما ، أن دفرأ ، و بهراً ، لم يستعمل ناصبهما وبيناً بحرف جر ، بخلاف : نحو : القرفصاء فإنه استعمل ناصبه من غير لفظه ، والناصب المقدر لدفرأ و بهراً ، أيضاً فعل من غير لفظهما ، والتقدير : أننت دفرأ وتعت بهراً .

ومنها أسماء أعيان هي آلة مقامة مقام المصادر ، نحو : ثرباً لك وجندلاً ، أي رُميت رمياً بترب وجندل ، فهذا مثل : ضربته سوطاً ، والفرق بينهما مثل الفرق بين بهراً والقهقري .

ومنها صفات قائمة مقام المصدر ، نحو هنيئاً لك ، أي هنيئةً ، وعائذاً بك أي عياداً وهي مثل : قم قائماً أي قياماً ، وتعال جائياً ، والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم إنه نصب على الحال المؤكدة ، كما قيل في : قم قائماً .

ومنها أسماء أصوات قامت مقام المصادر ، كآها منك ، أي توجعاً ، وواهاً لك أي طيباً ، وأفأً ، وأفأً لك أي كراهة ، فيقدر لجميعها أفعال بمعناها ويلزم إضمار ناصب

ما كان في الأصل صوتاً ، وإن لم يبين بالجار نحو : أيها ، أي كفاً ، وويهاً أي زيادة .

وذلك أن الأصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف ، والمصدر أصل في باب التصرف والاشتقاق ، إذ جميع أنواع الأفعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه<sup>١</sup> على الصحيح من المذهب ، فلما صار ما لا يُشتق منه قائماً مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لأنه في الأغلب يكون مشتقاً من مفعوله المطلق .

والأصوات القائمة مقام المصادر ، يجوز اعرابها نصباً ، إلا أن تكون على حرفين ثانيهما حرف مد ، نحو : وَيْ لزيد ، وذلك نحو آهاً وواهاً ، وويهاً ، ويجوز إبقاؤها على البناء الأصلي ، نحو : « أَفْ » لكا<sup>٢</sup> ، وأوه على إخواني ، وآه من ذنوبي .

والظاهر أن : ويلك وويحك ، وويسك وويك ، من هذا الباب ، وأصلها كلها : وَيْ على ما قال الفراء ، جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر ، نحو : وَيْ لك وويك له ، ثم خلط اللام بوي ، حتى صارت لام الكلمة ، كما خلط اللام بيا ، في قوله :

٨٣ - فخير نحن عند الناس منكم إذا السداعي الثوب قال يالاً<sup>٣</sup>  
فصار معرباً بإتمامه ثلاثياً<sup>٤</sup> ، فجاز أن يدخل بعدها لام أخرى ، نحو ويلاً لك ، لصيرورة الأولى لام الكلمة ، ثم نقل إلى باب المبتدأ ، فقبل ويلاً لك ، كما قيل في سلام عليك ، ثم جعل ويح ، وويب ، وويس ؛ كتابات عن ويل ، وهذا كما قالوا : قاتله الله بمعنى

---

(١) ومن الأدلة على ذلك تسميته مصدراً ، أي مكان الصدور لأن غيره صدر عنه كما قال الشارح . ويضطر الكوفيون إلى أن يقولوا — على منبههم — ان كلمة (مصدر) مصدر ميمي وليست اسم مكان . وان المصدر الميمي مؤول باسم الفاعل أي الصادر عن غيره وفيه من التشكيل ما لا يخفى .

(٢) الآية ١٧ من سورة الأحقاف .  
(٣) الثوب معناه المستفيث الذي يدعو الناس لنصرته وأصله أنه كان يلوح بثوبه ليراه الناس فيثوبونه . ويمنه :

ولم تتق السواتق من غيـور  
بنيرة وشطن الحـجـالـا

وهما بيتان أوردهما أبو زيد الأنصاري في نوادره ونسبهما إلى زهير بن مسعود النخعي كما قال البهائي في الخزائن

(٤) أي بعد أن أصبح ثلاثياً .

قتله ثم استبشعوها فكنوا عنها بقاتمه وكاتمته ، ثم صار بعض الأصوات القائمة مقام المصادر قائماً مقام الفعل ، فصار اسم فعل ، نحو : صه ومه ، وإيه ، وغير ذلك مما سذكركه في أسماء الأفعال ؛ كما يقوم المصدر الأصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مرّ قبل .

ويجوز في كل صوت يُدعى صيرورته اسم فعل أن يقال ببقائه على مصدريته ، ويكون بناؤه نظراً إلى أصله حين كان صوتاً ، لا لكونه اسم فعل ، فصحة أنت وزيد ، نحو : ضرباً أنت وزيد ، وذلك لأننا علمنا صيرورة المصادر أسماء أفعال بكونها مبنية ، كما ذكرنا ، فإذا كان لنا طريق إلى بناء هذه الأسماء غير كونها أسماء أفعال ، وهو النظر إلى أصلها فلا ضرورة تاجئنا إلى كونها أسماء أفعال .

ومن المصادر المضبوطة بالضوابط المذكور ، قولهم عمرك الله وقعدك الله ، بفتح القاف ، قال المازني سمعت كسرهما ممن لا أتق به ، وهما عند سيويه ، منصوبان على المصدر ، وقد استعمل فعل عمرك ، بخلاف قعدك ، قال :

٨٤ - عمرتلك الله إلا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا أيام ذي سلم<sup>١</sup>  
ولا يقال : قعدتك الله .

وأكثر ما يستعملان في قسم السؤال ، فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالأمر والنهي ، قال :

٨٥ - قعدك ألا تسميني ملامة ولا تنكسي فرح القواد فيجسما<sup>٢</sup>

(١) قوله إلا ما ذكرت : استثناء والمعنى ما أسألك إلا هذا . وقال بعضهم ان همزة الا مفتوحة وهي أداة تحضيض وما زائدة . وهو من شعر الأخوص الأنصاري وقيله :

إذ كنت أنكر من سلمى فقلت لها لا التقيت وما بالعهد من قدم والأوجه الاعرابية في هذا الأسلوب كثيرة أشار الشارح إلى بعضها .

(٢) هو من قصيدة لشمس بن نويرة في رثاء أخيه مالك وهي من أحسن المراثي ، وقول الشارح : ان زائدة أي في قوله ألا تسميني فتكون لا ناهية ، ونكأ القرح ازالة ما عليه من قشر قبل أن يبرأ ، ويبيجا بكسر الباء الأولى في المضارع وذلك أدى إلى قلب الواو ياء ، وأصله يوجع .



و « أن » زائدة ، وقال :

٨٦- أيها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان<sup>١</sup>  
هي شامية إذا ما استهلّت وسهيل إذا استهلّ يماني  
وقد ذكر الجوهري<sup>٢</sup> استعمال فعلك وعمرک في القسم الذي لا سؤال فيه ، قال :  
يقال : فعلك لا آتيك وكذا فعلك ، وفعلك الله لا آتيك وقيلك الله لا آتيك ، وعمر الله  
ما فعلت كذا ، وعمرک الله ما فعلت كذا ؛ قال ابن يعيش<sup>٣</sup> : لا يستعملان إلا في القسم .  
قال الجوهري : وقد جاء عمرک الله في غير القسم ، واستشهد بقوله : « عمرک الله كيف  
يلتقيان » وقال : المعنى ، سألت الله أن يطيل عمرک ، ولم يرد القسم ؛ وقد ذكرنا في البيت  
أنه قسم السؤال .

والأصل عند سيبويه : عمرتک الله تعميراً ، فحذف الزوائد من المصدر وأقيم مقام  
الفعل مضافاً إلى المفعول به الأول ، وكذا فعلك الله تقديرًا ومعنى : عمرتک : أعطيتک  
عمرًا بأن سألت الله أن يعمرک ، فلما ضمنَّ عمرٌ معنى السؤال تعلی إلى المفعول الثاني ،  
أعني « الله » وكذا فعلتک الله وإن لم يستعمل ، أي جعلتک قاعدًا متمكنًا بالسؤال من الله .  
وأجاز الأخفش رفع « الله » في عمرک ، ليكون فاعلاً أي عمرک الله تعميراً ، ويجوز  
الألّا يكون انتصابهما على المصدر ، ويكون التقدير : أسأل الله عمرک ، أي أسأل الله تعميرک  
وأسأل الله فعلک ، أي تقعيدک وتمكينک ، على حذف الزوائد ، وأسأل ، متمعد إلى مفعولين ،  
أو يكون المعنى : أسألُ بحق تعميرک الله ، أي اعتقادک بقاءه وأبدیته وبتقعيدک الله ، أي  
نسبتک إياه إلى التعود أي الدوام والتمکن .

- 
- (١) البيتان من شعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، قالوا انه أراد بالثريا وسهيل شخصين معينين وضرب لهما المثل  
في البيت الثاني بالثريا وسهيل الكوكبين المرويين .  
(٢) الجوهري : اسماعيل بن حماد صاحب كتاب الصحاح المشهور من علماء القرن الرابع . .  
(٣) ابن يعيش شارح مفصل الزمخشري . وقدم ذكره . ص ٣٧١ من هذا الجزء .  
(٤) أي يقال تقديره فعلتک الله ولكن ليس له فعل مستعمل .

فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم ، نحو : الله لأفعلن ، وهما مصدران محذوفان  
الزوائد مضافان إلى الفاعل ، و « الله » مفعول به للمصدرين .

ويجوز أن يكون معنى : قَعْلَكَ اللهُ بكسر القاف : بحق قَعْلِكَ أي قَعْلِكَ ، أي  
ملازمك العالم بأحوالك وهو الله ، فالله عطف بيان لقَعْلِكَ ويؤيد هذا التأويل قولهم قَعْلِكَ  
الله بمعناه ، فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد ، كالحلف والحليف ، فعلي هذا ؛ مذهب سيبويه ،  
وهو أن نصبهما على المصدر وعلى تأويلهما بأسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهراً  
فيهما ، مع أنهما لا يستعملان إلا في القسم ، كما ذكرنا ، إلا أن يقال : لما كانا للدعاء  
للمخاطب جرياً مجرى السؤال ، لأنه قد يتبدأ السؤال بالدعاء للمستؤل ، كأنه قيل : طوّل  
الله عمرك ، افعل لي كلدا وكلدا .

° ° °



## حذف عامل المصدر المكرر أو المحصور

قال ابن الحاجب :

« وقياساً في مواضع ، منها ما وقع مثبتاً بعد نفي أو معنى نفي داخل »  
« على اسم لا يكون خبراً عنه ، أو وقع مكرراً مثل : ما زيد إلا »  
« أسيراً ، وما أنت إلا سير البريد ، وإنما أنت سيراً ، وزيد سيراً »  
« سيراً » .

قال الرضي :

قوله « ما وقع مثبتاً إلى آخره » ، هذا مصدر يجب حذف فعله ، باجتماع شيئين : أحدهما  
أن يكون ناصبه خبراً عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبراً عنه ، لم يكن إلا مجازاً ، لكونه  
صاحب<sup>١</sup> ذلك المصدر ، والثاني أن يكون المصدر مكرراً ، أو بعد « إلا » أو معناها ،  
نحو : ما زيد إلا سيراً ، وما الدهر إلا تقلباً ، وإنما أنت سيراً ، وزيد سيراً سيراً ، والمنون<sup>٢</sup>  
تقريباً تقريباً .

(١) يعني أن « زيداً » في مثل زيد سيراً . هو صاحب السير ، وليس هو نفس السير .

(٢) أي الموت : يريد أنه يقرع الانسان ويرميه . بمعنى أنه يهتد دائماً على العمل .

وكذا إن دخل على المبتدأ نواسخه ، نحو : إن زيدا سيرا سيرا ، ويجوز أن يكون نحو : ما كان زيد إلا سيرا ، من هذا .

وإنما وجب حذف الفعل ، لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ، ووضع الفعل على التجدد والحدوث ، وإن كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام أيضاً ، نحو قولك : زيد يؤوي الطريد ويؤمن الخائف ، والله يقبض ويبسط ، وذلك ، أيضاً ، لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضماً على الزمان ، فلما كان المراد التنصيص على الدوام والزم ، لم يستعمل العامل أصلاً ، لكونه : إما فعلاً ، وهو موضوع على التجدد ، أو اسم فاعل ، وهو مع العمل كالفعل بمشابهته فصار العامل لازم الحذف .

فإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً عنه ، نحو : زيد سير سير وما زيد إلا سير كما ذكرنا في المبتدأ في قولها :

فإنما هي اقبال وادبار<sup>١</sup> - ٦٩

فينمحي ، إذن عن الكلام معنى الحدوث أصلاً ، لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ، ولئلا هذا المعنى ، أعني زيادة المبالغة في الدوام ، رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قلدنا أن فاعلها ومفعولها يبين بالإضافة أو حرف الجر بعد حذف الفعل لزوماً ، تبييناً لمعنى الدوام ، قال :

٨٧ - عجب لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب<sup>٢</sup>

(١) تقدم هذا الشاهد في ص ٢٥٤ من هذا الجزء .

(٢) هذا أحد أبيات قالها ضمر بن ضمرة بن جابر التهلي - جاهل - وله قصيدة طويلة تختلف عباراتها كثيراً . وأبرز ما فيها أنه يجب على أمه التي كانت تؤثر أخاه عليه ، واسمه جندب ، ثم يكلفونه بالمهمات الشاقة ويستريح جندب . ولذلك يقول في هذا الشعر :

وأمنتم فأنا البعيد الأجنب	أمن السوية أن إذا استغنيتم
وإذا يحاس الحيس يدهي جندب	وإذا تكون كرهية أدعى لها
والحيس طعام يصنع من اللبن والتمر والسمن . ويحاس أي يصنع . وختمها بقوله :	
لا أم لي إن كان ذلك ولا أب	هذا لمسركم الضمار بيته

قال سيوييه : سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف أصبحت ، قال : حمد الله وثناء عليه ، ومنه سلام عليك ، وويل لك .

قوله : « مثبتاً بعد نفي » إنما شرطهما ، لأنه لو كان منفياً ، نحو : ما زيد سيراً ، أو لم يكن بعد نفي نحو : زيد سيرٌ ، لم يكن فيه معنى المحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل ، إذ قصده<sup>١</sup> هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا .

قوله : « داخل على اسم صفة لنفي » وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطاً ، وذلك لأنه لا يجوز كما قلنا ، في نحو : ما كان زيد إلا سيراً ، وما وجدتك إلا سير البريد ، أن يكون انتصاب المصدر على أنه مفعول مطلق ، كما يجوز أن يكون ، لكونه خبر الفعلين ، مجازاً ، فالشرط ، إذن ما ذكرنا ، أعني كون ناصبه خبراً عن شيء لا يكون هو أي المصدر خبراً عنه إلا مجازاً .

قوله : « أو معنى نفي » ، يريد به ما في « إنما » من معنى المحصر ، نحو : إنما زيد سيراً .

واعلم أن هذا المصدر الذي بعد « إلا » أو معناها ، قد يكون منكراً ، كما ذكرنا ، ومعرفاً ، إما بالإضافة نحو : ما زيد إلا سير البريد ، أو باللام نحو : ما زيد إلا السير ، وكذا يجيء مكرراً نحو : ما زيد إلا سيراً سيراً قالوا : فحينئذ يكون حذف الفعل أوجب ، لقيام الأول مقامه .

قوله : « أو وقع مكرراً » ، فيه نوع إخلال ، لأن مراده : أو وقع مكرراً بعد اسم لا يكون خبراً عنه ، حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى : « دكت الأرض دكاً دكاً »<sup>٢</sup> ، ولا يعطى لفظه هذه الفائدة إلا بتكلف<sup>٣</sup> .

(١) إذ قصده : أي قصد للدوام .

(٢) الآية ٢١ من سورة الفجر .

(٣) لأنه لم يذكر إلا كونه مكرراً . مع أن المراد أن يكون مكرراً بعد اسم لا يصبح أن يكون هو خبراً عنه . والتكلف الذي أشار إليه الشارح هو أن يعتبر معطوفاً على قوله : وقع مثبتاً وأن يقدر بعده مثل المذكور بعد وقع مثبتاً وهو قوله على اسم لا يكون النح . والحق أنه تكلف لا يؤدي إلى نتيجة .

## المصدر التفصيلي

قال ابن الحاجب :

« ومنها ما وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة مثل »

« قوله تعالى : « فشدوا الوثاق فإما متاً بعد وإما فداء »<sup>١</sup> .

قال الرضى :

يعني بمضمون الجملة : مصدرها مضافاً إلى الفاعل أو المفعول ، فمضمون « شدوا الوثاق » : شد الوثاق ، ويعني بأثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه ، وسماه أثراً ، لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء ، كالأثر الذي يكون بعد المؤثر .

ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان أنواعه المحتملة .

واعلم أن ضابط هذا التسم أن تذكر جملة طلبية أو خبرية تتضمن مصدراً يطلب منه فوائد وأغراض ، فإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة ، وجب حذف أفعالها ، وذلك لأن تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون ، فيصح أن يقوم ما تضمن ذلك المصدر أعني الجملة المتقدمة ، مقام ما يتضمن تلك الأغراض ، أي أفعالها الناصبة لها ، فلما صبح ذلك ، وتكررت تلك الفوائد ، استثقل ذكر أفعالها قبلها ، فالزم قيام متضمن المصدر الذي هي أغراضه مقام متضمناته ، فوجب حذفها ، فقوله تعالى : « شدوا الوثاق » جملة تتضمن شد الوثاق ، والمطلوب من شد الوثاق إما قتل ، أو استرقاق ، أو من ، أو فداء ؛ فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله : « فإما منا بعد وإما فداء » ، وتقول في الخبرية : زيد يكتب ، فراءة بعد أو بيعاً ، وعمر يشتري طعاماً ، فإما بيعاً وإما أكلاً ، ونحو ذلك .

---

(١) الآية ٤ من سورة محمد.

## المصدر التشبيهي

قال ابن الحاجب :

« ومنها ما وقع للتشبيه ، علاجاً بعد جملة مشتملة على اسم »  
« بمعناه وصاحبه ، مثل : مررت بزيد فإذا له صوتٌ ، صوتٌ »  
« حمار ، وصراخٌ صراخٌ الثكلي » .

قال الرضوي :

يعني أن قوله : صوت حمار مصدر فائدته التشبيه ، إذ المعنى : مثل صوت حمار  
قوله : « بعد جملة » ، يعني بها نحو : له صوت ، وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى  
هذا المصدر المنصوب ، وهو المبتدأ المرفوع ، وهي مشتملة ، أيضاً على صاحب ذلك الاسم ،  
أي الذي قام به ذلك الحدث ، وهو الضمير المجرور باللام في مسألتنا ، وكان ينبغي أن  
يضم إليه شرطاً آخر ، وهو أن يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى  
المصدر المنصوب ، عارضاً لصاحبه غير لازم ، حتى يخرج نحو قولهم : له علم علم الفقهاء .  
وله هدى هدى الصلحاء ، فإن الثاني ، إذن ، يكون مرفوعاً لا غير ، لأن الجملة المتقدمة ؛  
لا تدل إذن ، على معنى الفعل ، أعني على الحدث .

وأكثر النحاة على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر ،  
يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه ، فلهذا وجب حذفه ، فالأصل : له صوت  
يصوته صوت حمار ، أي تصويت حمار فأقيم الاسم مقام المصدر كما في أعطى عطاء ،  
وكلم كلاماً ، وظاهر كلام سيويه ، أن المصدر منصوب بقوله : له صوت ، لا بفعل  
مقدر .

قال سيويه<sup>١</sup> : وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة ، يعني أن

(١) كتاب سيويه ج ١ ص ١٧٨



هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل ، فهي بمعنى يصوت ، لأنها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر ، وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان ذلك المصدر الحادث أي الحال الماضية ، وهو لفظ مرت ، في مسألتنا ، فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي .

وقد قيل إن العامل في المصدر المنصوب : الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة ، لأن المعنى : فإذا له تصويتٌ والتصويت مصدر يعمل عمله إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً ، كما يجي. في باب المصدر<sup>١</sup> ، فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الأمير، وكقولك : ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو ضربيه .

وفي هذا تردد، لأن المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل إلا إذا صح تقديره بأن وفعل منه ، ويسمى ، لو قلت : مرت فإذا له أن يصرخ صراخ التكل ، بمعنى له صراخ فإنه قطع بحصول الفعل<sup>٢</sup> .

وعلى الوجهين الآخرين لا يكون من هذا الباب ، لأن عامله ظاهر ويجوز أن يدعى القول الثاني من هذه الأقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى : « صنع الله<sup>٣</sup> » ، و « وعد الله<sup>٤</sup> » و « كتاب الله<sup>٥</sup> » ، وصيغة الله<sup>٦</sup> لأن قبلها ما يؤدي معنى أفعالها ، فيقال : هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها ، لقيامها مقام أفعالها .

وأجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب أعني نحو : صوت حمار وصراخ التكل ، إما على البدل وإما على الوصف وذلك على أحد وجهين : قال الخليل<sup>١</sup> : على حذف المضاف ،

---

(١) المراد باب المصدر من هذا الكتاب فقد تحدث فيه عن المصدر وأعماله عمل الفعل . وأما باب المصدر من جهة أوزانه المختلفة فهو في شرحه على الشافية لابن الحاجب أيضاً .

(٢) يعني أن جملة له أن يصوت أو يصرخ لا تغطي قطعاً بحصول الفعل بخلاف له صراخ .

(٣) الآية ٨٨ من سورة النحل (٤) الآية ٥ من سورة الروم .

(٥) الآية ٢٤ من سورة النساء (٦) الآية ١٣٨ من سورة البقرة وتقدم معظم ما هنا .

(٧) هذا منقول عن الخليل في كتاب سيبويه ج ١ ص ١٨١ .

أي مثل صوت حمار ، فيجيز ، إذن تعريفه ، مع كون الموصوف غير معرفة ، لأن مثل : لا يتعرف بالإضافة ، وبني عليه أنه يجوز : هذا رجل أخو زيد على الوصف ، أي مثل أخي زيد ، وردّ عليه سيبويه وقال : لو جاز هنا لجاز : هذا قصير الطويل ، أي مثل الطويل .

وقال غير الخليل : هو جامد مؤول بالمشتق ، أي له صوت منكر ، كما تقول : مررت برجل أسد ، أي جريء ، ومثله قليل ، كما يجيء في باب الوصف ، فإذا تعرّف فهو عند هؤلاء : بدل لا غير .

فإذا انتصب المصدر ، أعني نحو صوتاً حسناً ، جاز أن يكون حالاً ، على أحد التأويلين المذكورين في الوصف .

وذو الحال : الضمير المستكن في « له » .

وأما إذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفاً نحو : فإذا له صوت صوت حسن ، فقال سيبويه <sup>١</sup> : يجب رفعه على أحد وجهين ، إما على أنه بدل من الأول ، أو وصف له ، وإنما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي ، كما في جاء زيد زيد ، لأن الثاني مع وصفه صار كاسم واحد يفيد مالم يفده الأول ، ولو لم يكن معه الصفة ، لكان تأكيداً لا غير .

ومن جعله وصفاً ، مع أن معنى الوصف ليس فيه ، فلكونه مع وصفه كاسم واحد ، ألا ترى أنهم جعلوا الحال الموطئة حالاً ، لأن في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى : «إنا أنزلناه قرآناً عربياً» <sup>٢</sup> .

وهذا كما قال سيبويه في نحو : لا ماء ماء بارداً : فإن كررت فصار وصفاً ، فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نونت وإن شئت لم تنون ؛ جعل الثاني لكونه تكريراً للأول موصوفاً

(١) كتاب سيبويه ج ١ - ١٨٢ .

(٢) الآية ٢ من سورة يوسف .

بشيء ، كالوصف للأول .

وَمَنْ جَعَلَهُ بَدَلًا ، فَإِنْ مَعْنَى الْوَصْفِ فِي تَابِعِهِ فِي الظَّاهِرِ لَا فِيهِ .

ولا منع ، عندي ، أن يكون الثاني ، أعني : صوت حسن ، تأكيداً لفظياً ، كما يجيء في باب النداء .

وأجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف ، النصب أيضاً ، إما على المصدر ، أو على الحال .

وإنما اختار سبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر ، لكونه بلفظ الأول ومعناه ، فالأولى أن يجعل الثاني مع تابعه تابعاً للأول حتى يكون تابع الثاني كتابتاً الأولى .

وإذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالأولى الإتباع ، ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف ، نحو له صوت حسن ، ويجوز : حسناً ، أي صوتاً حسناً ، وكذا إن خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر ، فالأولى إتباع المصدر وإن كان للتشبيه ، وصفاً أو بدلاً ، كما ذكرنا ، نحو : مرت فإذا في الدار صوت صوت حيار ، وإنما ضعف نصبه لأن الجملة المتقدمة ، إذن ، ليست كالفعل لخلوها مما أسند إليه الحدث معنى ، ولا بد للفعل من مسند إليه ، وقد أجازوا النصب فيه على المصدر أو الحال ، كما مر .

وَرُويَ في بيت رُوبة :

٨٨ - فيها ازدهافٌ أيما ازدهاف<sup>١</sup>

(١) هو من أرجوزة طويلة لرؤية بن السجاج يعاتب فيها أباه ، أولها :

انسلك لم تتصف أيما الحجاف      وكان يرضى منك بالانصاف

وأبى الحجاف كنية رؤية . قالوا إن رؤية وأباه خرجا يريدان سليمان بن عبد الملك وهما في الطريق قال السجاج لرؤية : أبوك راجر وأنت مفهم قال رؤية فقلت له أفأقول فقال قل ، فقلت أرجوزة فلما سمعها أسكنني . وفوجئت حين وصلنا إلى سليمان أنه ينشدنا ، وأعطاه سليمان جائزة . فحرمني منها . وهي قصة طريفة في غزاة الأدب .

نصب أبما ، مع أن لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف ، وهو في غاية الضعف ، فالوجه الاتباع في مثله .

• • •

المصدر المؤكد لنفسه

وجوب حذف عامله

قال ابن الحاجب :

« ومنه ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره ، مثل : له على »  
« ألف درهم اعترافاً ، ويسمى توكيداً لنفسه » .

قال الرضى :

بمعنى يكون المصدر مضموناً للجملة لا تحتل تلك الجملة من جميع المصادر إلا ذاك المصدر ، فلا محتمل لها ، إذن ، من المصادر إلا ذاك المصدر ، ولهذا قيل إن المصدر الظاهر يؤكد نفسه ، فاعترافاً ، في : له على ألف اعترافاً يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة ، كما أن المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضرباً ، إلا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد أي الفعل من دون الفاعل ، لأن الفعل يدل وحده على المصدر والزمان ، وأما في مسألتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكاملها لا مضمون أحد جزأيه ، .

ومنه قولهم : الله أكبر دعوة الحق ، لأن « الله أكبر » أول الأذان الذي هو الدعاء الحق ، إذ هو دعاء إلى الصلاة ، فدعوة الحق ، كرجل صدق ، وجمار سوء ، ومنه قوله :  
٨٩ - إني لأمنحك الصدود وإني قسماً إليك مع الصدود لأميل<sup>١</sup>

---

(١) يعني أن قوله « قسماً » تأكيد للمعنى المستفاد من قوله « وإني مع الصدود لأميل إليك » لما فيه من التحقيق والتأكيد المستفادين من إن واللام . فكأن قال في كل من الجمليتين الأولى والثانية : أقسم قسماً ، والبيت من قصيدة جيدة للأخوص الأنصاري في مدح عمر بن عبد العزيز ، وهو الثاني بعد مطلعها الذي يقول فيه : =

لأن «قسماً» بمعنى التأكيد ، وهو الحاصل في الكلام السابق ، بسبب «أن» واللام .  
 فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصاً ، ومنه :  
 « صيغة الله ، وصنع الله ، وكتاب الله » ونحوها ، لأن ما تقدمها من الكلام نصٌ على  
 معاني هذه المصادر .

وجيء بالمصادر مضافة إلى الفاعل ، لأنه حصل اليأس من إظهار فعلها كما تقدم ،  
 ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف أفعالها ، الإضافة المذكورة ، وكونها تأكيداً  
 لأنفسها ، ولا يمنع في كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر أن يقال : الجملة المتقدمة عاملة  
 فيه ، لنيابتها عن الأفعال الناصبة ، وتأديتها معناها ، كما قلنا في نحو : لزيد صوت :  
 صوت حمار ، فلا يكون من المنصوب باللازم ضميره .

\*\*\*

#### المصدر المؤكد لغيره

حذف عامله وجوباً

قال ابن الحاجب :

« ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره ، نحو : زيد قائم »  
 « حقاً ، ويسمى توكيداً لغيره » .

قال الرضي :

اعلم أن قولك : زيد قائم حقاً ، مثل رجوع زيد القهقري في أن المصدر في كليهما مؤكد  
 لما يحتمل غيره ، إلا أن المحتمل في الأول جملة ، وفي الثاني مفرد ، أعني مجرد الفعل من  
 دون الفاعل .

---

« يا بيت عاتكة الذي أتمزل حلو العدا وبه القسود موكل  
 إلي لأمنحك .. الخ . ومن آياتها من خواهد النحر قوله :  
 ولو ان ما عابجت لين فؤادهما قسماً ، استلين به لكأن الجندل

واعلم أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه ، وإلا فليس بمؤكد ، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرره ، وإذا لم يكن الشيء ثابتاً فكيف يقوى ؟ وإذا كان ثابتاً ففكره إنما يؤكد نفسه .

وبيان كونه مؤكداً لنفسه أن جميع الأمثلة الموردة للمؤكد لغيره ، إما صريح القول أو ما هو في معنى القول ، قال تعالى : « ذلك عيسى بن مريم قول الحق »<sup>١</sup> ، وقولهم : هذا القول لا قولك ، أي هذا هو القول الحق لا أقول مثل قولك ، إنه باطل ، وهذا زيد غير ما تقول ، « ما » فيه مصدرية ، أي قولاً غير قولك ، ومعنى هذا زيد كمعنى قوله : أنا أبو النجم وشعري شعري<sup>٢</sup> — ٧٠

أي هذا هو ذلك المشهور المملوح ، لا كما تقول في حقه من ضد ذلك ، وقولك : هذا زيد حقاً أي قولاً حقاً ؛ وكذا : هذا عبد الله حقاً ، والحق لا الباطل ، وكذا قول أي طالب :

٩٠- إذن لاتبعناه على خير حالة من الدهر جداً غير قول التهازل<sup>٣</sup> أي قولاً جداً ، وكذا قولك : لأفعلته البتة ، أي قطعت بالقلع وجزمت به قطعة واحدة ، والمعنى : أنه ليس فيه تردد بحيث أجزم به ثم يبلو لي ثم أجزم به مرة أخرى ، فيكون قطعاناً أو أكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر ، وكذا قولهم : افعله البتة ، أي جزمت بأن تفعله وقطعت به قطعة ، فالبتة بمعنى القول المقطوع به ، وكأن اللام فيها في الأصل للعهد أي القطعة المعلومة التي لا تردد فيها<sup>٤</sup> .

(١) الآية ٣٤ من سورة مريم .

(٢) تقدم هذا الشاهد في ص ٧٥٥ من هذا الجزء .

(٣) الضمير في قوله : لاتبعناه راجع إلى النبي محمد عليه الصلاة والسلام والبيت من فصيلة منسوبة في سيرة ابن هشام لأي طالب بن عبد المطلب عم النبي . وقد أوردها البغدادي وشرحها وهي تتضمن دفاعاً عن النبي وذمّاً في أعدائه الذين آذوه ، وفيها يقول :

كلبتم وبيت الله بُرّزى محمداً ولما طلائع دونه وقاتل

نيزى محمداً أي تُغلب عليه ويؤخذ منا . وبيت الشاهد جواب قسم في قوله في بيت قبله :

قوافله لولا أن أجيء بسية حجر على أشياخنا في المحافل

(٤) وقالوا ان هزتها لم تسمع إلا بالقطع والقياس وصلها . ولا شك أنه أولى في الاستعمال .

ف نقول التقدير الأصلي في مثل هذا المصدر أن يجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها لقلت ، وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً لقلت ، بياناً للنوع ، فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة ، لأن المتكلم إذا تكلم بالجملة فهي مقولة ، فعني جميع هذه المصادر ، إن كانت بعد الجملة الخبرية : قولاً حقاً مطابقاً للخارج ، وهذا المعنى تدل عليه الجملة السابقة نصاً بحيث لا احتمال لغيره من حيث مدلول اللفظ ، إذ جميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل إلا على الصدق ، وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ ، بل هو تقيض مدلوله ، وأما قولهم : الخبر محتمل للصدق والكذب ، فليس مرادهم أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق ، بل المراد أنه يحتمل الكذب من حيث العقل ، أي لا يمتنع عقلاً ألا يكون مدلول اللفظ ثابتاً . وكذا ما يبيح بعد الأمر والنهي من المؤكد لغيره كالبينة ، بدلان عليه دلالة نص ، لأن الأمر قاطع بطلب الفعل ، والناهي قاطع بطلب تركه .

وأما قولهم : أجذك لا تفعل كذا ، قال :

٩١ - خليلي هباً طالما قد رقدتما أجذ كما لا تقضيان كراكما<sup>١</sup>  
ولا يستعمل إلا مع النفي ، فليس مؤكداً للفعل المذكور بعده ، كما توهم بعضهم ، إذ لو أكد قوله : لا تقضيان كراكما ، لكان مؤكداً لمضمون المفرد أعني الفعل بلا فاعل ، فيكون نحو : رجع زيد القهقري لأن عدم القضاء يكون ، إذن ، هو المحتمل للجذ وغيره ، فيكون كالرجوع المحتمل للقهقري وغيرها .

فإن قلت : جذكما ، مضمون عدم قضاء المخاطبتين لأن ذلك قد يكون جذاً ، وقد

(١) وضع الشارح وجه الاستشهاد بما فيه كفاية . وهذا البيت من شعر لقس بن ساعدة الأندلسي من أنصح خطباء الجاهلية وله شعر قليل وهذا البيت أول أبيات أوردتها البغدادي وذكر معها قصة غريبة تنفي عن أنه قالها في رثاء أخوين أو صديقين له كان يعيش إلى جانب قبريهما ينتظر الموت مثلهما . وبعد هذا البيت :  
ألم تعلموا أنني بسمعان مفردا ومالي فيه من خليل سواكما  
مقيم على قبريكما لست بأرحا طوال الليالي أو يجب صداكما  
وبسمعان اسم موضع . وهكذا ورد منصوباً . فيكون خبر أنني قوله بسمعان ومفردا حال أي التي باق بسمعان حال كوني مفردا ، وذكر البغدادي خلافاً في نسبة هذا الشعر إلى غير قس بن ساعدة .

يكون هزلاً ، فيكون مؤكداً للجملة لا للمفرد .

قلت : عدم القضاء هو المحتمل للجد والمزول سواء أسندته إلى المخاطبين أو غيرهما ، ويعارض بنحو : زيد رجع القهقرى ، فإن القهقرى في هذا المثال بيان لرجوع زيد للرجوع المطلق ، ثبت أن جدكما ميبين لمضمون المفرد ، ونحن إنما جعلنا المصدر مؤكداً لغيره إذا أكد مضمون القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة .

ولا يجوز أن يقدر : أجدكما أقول لا تقضيان ، كما قدرنا في بيت أبي طالب : أقول اتبعناه على كل حالة جداً ، لفساد المعنى ، فنصب أجدك ، إذن ، بطرح الباء ، والمعنى : أجدك منك ، كما قال الأصمعي<sup>١</sup> .

ومثله قوله :

أحقاً بني أبناء سلمى بن جنبدل تهددكم إياي وسط المجالس<sup>٢-٦٤</sup>  
أي أي حق ، ومعنى حقاً ، وجدداً ، متقاربان .

أو نقول : انتصابه على الحال ، كما في فعلته جهلك على الخلاف الذي يجيء فيه .  
والفاعل في أجدكما ، الفعل<sup>٣</sup> الذي بعده إذا لم يكن مصدراً بما ، لأن لها صدر الكلام ، ويجوز أن يقال : هو بتقدير : أجدان جداً ، ثم يبين ما يسأل عن الجدة فيه وهو : لا تقضيان ، فيكون ، إذن ، بما يجب حذف فعله بضابط إضافته إلى الفاعل .

فقد تبين لك بما قدمنا أن جميع المصادر المؤكدة لغيرها ، ينبغي أن تكون مدلوله الجملة

---

(١) الإمام عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع .. أوصل السيوطي نسبه إلى عدنان ، أحد أئمة اللغة السابقين . عاصر سيويه ، وتناظرا ، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء وغيره . توفي سنة ٢٥٦ هـ .

(٢) تقدم ذكر هذا الشاهد في صفحة ٢٤٧ من هذا الجزء .

(٣) قال البندادي نقلاً عن أبي حيان : إن ، لا تفعل ، أي الفعل المنفي بعد أجدك ، عند أبي علي - أي الفارسي - حال أو على اضمار هـ ان هـ وارفع الفعل . فيمكن أن يكون قول الشارح الرضى أن الفاعل هو الفعل الذي بعده مراداً به هذا .



المتقدمة بحيث لا تحتل من حيث اللفظ سواها ؛ كما في المؤكدة لنفسها ، ويقوي ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول : زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولاً باطلاً لأن اللفظ السابق لا يدل عليه ، فظهر أن قولهم في نحو : متى زيد قائم ظنك ، إن ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقاً في قولك زيد قائم حقاً ، ليس بشيء<sup>١</sup> ، إذ ليس قولك زيد قائم دالاً على ظنّ المخاطب نصاً فانتصابه بنزع الخافض ، كما قيل في : أجذك ، أو على المصدر لكنه غير مؤكد ، ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافاً إلى فاعله .

فإذا ثبت هذا قلنا : إنما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصاً ، لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التأكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر وغلب في ذهنه كذب مدلولها ، فكأنك أكلت باللفظ النصّ في معنى<sup>٢</sup> ، لفظاً محتملاً لذلك المعنى ولتقيضه ؛ والنص غير المحتمل ، فلذلك قيل مؤكد لغيره ، وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيسمى توكيداً لنفسه ، وهذه عبارة المتأخرين ، وسيبويه يسمي المؤكد لنفسه التأكيد الخاص ، والمؤكد لغيره التأكيد العام .

وقال المصنف : معنى التوكيد لغيره ، أي التوكيد لدفع احتمال غيره ، وليس بشيء ، لأنه في مقابلة التوكيد لنفسه ، فينبغي أن يكون « الغير »<sup>٣</sup> مؤكداً كالنفس .

وإنما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره ، لكون الجملتين كالتائيتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه ، وقائمتين مقامه ، أعني قبل المصدر ، فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف .

قال الزجاج ، ولا يمنع التوسط ، نحو : زيد حقاً أخوك .

وأنا ، لا أرى بأساً بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين لإفادتهما

(٢) أي الذي هو نص في معنى ، وقوله بعد ذلك

(٣) انظر التطبيق رقم ١ ص ٣٧ من هذا الجزء .

(١) خبر قوله فظهر أن قولهم .... الخ .  
لفظاً محتملاً ، مفعول أكذبت ،

معنى الفعل ، كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل ، فلا يكونان ، إذن ،  
من هذا الباب .

• • •

### المصادر المثناة

#### للقصد التكرير

قال ابن الحاجب :

« ومنها ما وقع مثني نحو : لييك وسعديك »

قال الرضى :

ليس وقوعه مثني من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله ، سواء كان المراد  
بالتثنية التكرير كقوله تعالى : « ثم ارجع البصر كرتين »<sup>١</sup> ، أي رجعاً مكرراً ، أو كان  
لغير التكرير ، نحو : ضربته ضربتين أي مختلفتين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا  
وأمثاله إضافته إلى الفاعل أو المفعول كما ذكرنا قبل .

ولييك مثني عند سيبويه ، مفرد ، كَلَدَى ، عند يونس ، قلب ألفه ياء لما أضيف إلى  
المضمر كالف لكدي ، وليس بوجه ، لبقاء يائه مضافاً<sup>٢</sup> إلى الظاهر ، قال :  
٩٢ - دعوت لما نابني مسوراً فلي<sup>٣</sup> ، فلي<sup>٤</sup> يدي مسور<sup>٥</sup>  
قال أبو علي معتذراً ليونس : يجوز أن يقال : أجري الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة  
من وقف على أفهى ، أفهى بالياء .

وأصل لِيِيك : ألَّب لك إلباين ، أي أقيم لخدمتك وامثال مأمورك ولا أبرح مكاني  
كالهم في موضع ، والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى : « ثم ارجع البصر كرتين »<sup>٦</sup> ،

(١) الآية ٤ من سورة الملك

(٢) هذا من أبيات سيبويه التي لم يعرف قائلها وهو في كتاب سيبويه ج ١ ص ٧٦ .

(٣) تقدمت قبل قليل .

والمعنى : إلباباً كثيراً متتالياً ، فحذف الفعل ، وأقيم المصدر مقامه وحذف زوائده وردَّ إلى الثلاثي ، ثم حذف حرف الجر من المفعول وأضيف المصدر إليه ، كل ذلك ليفرغ المجهوب بالسرعة من التلبية فيضغ لاستماع المأمورية حتى يمثلته ، ويموز أن يكون من : لبَّ بالمكان بمعنى : ألبَّ ، فلا يكون محذوف الزوائد .

وأما قولهم : لبَّ يُلبي فهو مشتق من : كَلَبك ، لأن معنى : لبَّ : قال لبيك كما أن معنى : سَبَّحَ وسَلَّمَ ويسمى ، قال سبحانه الله ، وسلام عليك ، وبسم الله ، وأما سَبَّحَ بمعنى نَزَّه وسَلَّمَ بمعنى جعله سالماً ، فلم يشقنا من سبحانه الله وسلام عليك .

وسعدبك مثل لبيك ، أي أَسعدك أي أعينك إسماعين ، إلا أن أَسعد يتعدى بنفسه بخلاف أَلَبَّ فإنه يتعدى باللام<sup>١</sup> .

وقولهم : دوايك<sup>٢</sup> ، أي تداول الأمر دواين ، وهذا ذيك أي أسرع إسماعين ، قال : ٩٣ - ضربا هذا ذيك وطعنا وخضنا<sup>٣</sup> .

أي ضربا يقال فيه هذا ذيك ، كقوله :

٩٤ - جاءوا بملق هل رأيت الذهب قط<sup>٤</sup>

وهجاجيك ، أي كَفَّ كَفَّين ، كلها مصادر لا تستعمل إلا للتكرير ، بخلاف : حنانيك ،

---

(١) لعله أراد بأنه يتمنى باللام حين يكون معناه الاجابة ، ولكن الأصل أنه يتمنى بالياء لقولهم ألبَّ بالمكان أي أقام .

(٢) اعتبر البغدادي هذه الكلمة اشارة إلى شاهد وهو قول سحيم عبد بني الحسحاس :  
إذا شق برد شق بالبرد مثله دوايك حتى كلنا غير لابس  
وشرح الشاهد وذكر ما فيه من روايات وذكر ما يتعلق به وبقاله ، كمادته .

(٣) وهو من رجز الهجاج في مدح الحجاج بن يوسف الثقي وفيها يقول في وصف من قاتلهم الحجاج :

بجزيم بالطن طعناً فرضاً وتارة يلقون قرصاً قرصاً .. الخ  
(٤) أي كما أن التقدير هنا : جاءوا بملق يقال فيه : هل رأيت .. وهذا الرجز أورده الكامل في عدة أشعار منسوباً إلى أحد الرجاز وإن كان بعض شراح الشواهد ينسبه للهجاج . وقوله : حتى إذا جن الظلام واعتلط . أي أنهم جاءوه بهذا الملق في الظلام حتى لا يراه ، يصفهم باليهل .

ومثلها حواليك ، وإن كان ظرفاً ، فإنه يستعمل حناناً ، وحوالاً ، قال :  
 ٩٥ - فقالت : حناناً ، ما أتى بك ههنا أفو نسب أم أنت بالحي عارف<sup>١</sup>  
 ومعنى حنانيك أي تحنن تحنناً بعد تحنن .

\*\*\*

### أنواع أخرى من المصادر التي يحذف عاملها وجوباً

ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياساً ، أيضاً ، كل ما كان توبيخاً ، مع استفهام  
 ان ، أو ، لا ، نحو قوله :

٩٦ - أرضي وذؤبان الخطوب تنوشي<sup>٢</sup>

و : أمكراً وأنت في الحديد ، وقياماً قد علم الله ، وأقياماً وقد قعد الناس .

وإنما وجب حذف الفعل فيه حرصاً على انزجار الموبخ عما أنكر عليه ، وقد استعملت  
 الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو : أقائماً وقد قعد الناس ، وأقائماً قد علم الله ، وقد  
 قيل إنها أحوال ، كما يجيء في باب الحال .

ومما يشبه أن يكون قياساً ، كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف تأكيد

(١) أورده سيويه في كتابه ج ١ ص ١٧١ وقال ان « حنان » غير مبتدأ محذوف. أي شأني حنان ، وأصله  
 أحن حناناً فحذف الفعل ورفع المصدر لتكون الجملة اسمية مقيدة للدوام ، وهو من أبيات لشاعر اسمه  
 المنذر بن درهم الكلبي في أبيات غزلية يقول فيها :  
 وأحدث عهد من أمة نظرة على جانب العلياء إذا أنا واقف  
 فقالت حنان... ..

وبعده فقلت لها ذو حاجة وسلم فسم عطينا للمازق المتضايق  
 (٧) لم أجد تكلة لهذا الشطر . واكتفى البغدادي بأن شرحه ولم يتعرض لنسبه بني ولا اثبات . والذؤبان جمع  
 ذئب وإضافة إلى الخطوب يجعله كناية عن الأحداث الشديدة التي تشبه الذئاب . تنوشي : تصيبني وتتالي .

المعطوف عليه وتبينه ، كما يقول المجيب : نعم ونعمة عين ، أي وأنعم عينك إنعاماً ، أي  
أقرها ، فحذف الزوائد وأضيف إلى المفعول ، أو : نعمت عينك نعمة ، أي قرة ، وهذا  
مضبوط بضابط الإضافة أيضاً ، كما تقدم .

ويقول الراي ، لا أفعل ذلك ولا كيذا ولاهما ، وهو مصدر كاد أي قرب ، ويقال  
أيضاً ، ولا كوداً ، ولا مكادة ؛

ويقول الراي على الناهي : لأفضلن ذلك ورغماً وهواناً ، وتقول : اغتديت ولا اغتداء  
الغراب ، واهتديت ولا اهتداء القطا ؛ أي ولا اغتديت اغتداء الغراب بل أسرع من ذلك .

وإنما وجب حذف الفعل في هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر  
وإغناؤه عنه .

ومن القياسات « وتبتل إليه تبتيلاً »<sup>١</sup> عند سيويه ، وهذا آخر القياسات .

### قيام الجملة مقام المصدر

وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر ، وهي « فاهماً لفيك »<sup>٢</sup> ، أي فالذهابية ، والمعنى  
ذهبت ذهباً ، والأصل فوها لفيك أي إلى فيك ، واللام بمعنى إلى ، كما تقول في الحال :

(١) الآية ٨ من سورة المزمل وتقدمت . (٢) قولهم : فاهماً لفيك . استعمال مقصود به

الدعاء كما قال الشارح وقد استعمله أحد الشعراء في بيت هو :

فقلت له فاهماً لفيك فانها  
قلوص امرئ فأريك ما أنت حاذره  
وأورده سيويه . ج ١ - ١٥٩ ، والمخطاط فيه لأسد . كان يريد ناقة الشاعر لأن قبله :

تصيب هولس وأيقن أنني  
بها مقتد من واحد لا أغامر

وهواس من أسماء الأسد ، ومنه أن هذا الأسد حسب أو أيقن أنني أتركه يفرس الناقة وأقتدي نفسي بها وأني  
لا أغامر ولا أنقله . فأجبه داعياً عليه وقتل له أنها ناقة انسان سيقربك ما تخشاه أي الموت ، وقال البغدادى  
تقلاً عن الجرمي أنها لأني سيرة الاعرابي وهو شاعر إسلامي معاصر لجرير والفرزدق ، وقد اعتبره البغدادى  
أحد شواهد هذا الشرح لتمثيل الشارح بقوله : فاهماً لفيك .

كلمته فاه إلى في<sup>١</sup> ، أي مشافهاً ، ويجوز أن تكون هذه أيضاً بمعنى المصدر ، أي كلمته مشافهة ، إلا أنه لا يجب حذف ناصبه ، كما وجب ذلك في : فاهاً لفيك .

ثم جعلت الجملة التي هي فوها لفيك بمعنى المصدر أي أصابته داهية فأنمحي عنها معنى المبتدأ والخبر وكذا صار معنى : فاه إلى في<sup>٢</sup> ، مشافهة أو مشافهاً من غير أن يفهم من المضاف والمضاف إليه معنى<sup>٣</sup> ، ومن الجار والمجرور معنى آخر ، فلما صارت الجملة بمعنى المفرد ، أعرب منها ما قبل الإعراب ، وهو الجزء الأول بإعراب المفرد الذي صارت بمعناه ، وهو المصدر ، أو الحال قليل في : فوها ، وفوه : فاهاً وفاه ، وترك المضاف إليه والجار والمجرور على ما كانا عليه ، وقيل انتصاب فاهاً على أنه مفعول به ، أي جعل الله « فاهاً » الداهية إلى فيك أي جعلها مشافهتك .

\*\*\*

#### المفعول به

تعريفه ، وأنواع الفعل المتعدي

قال ابن الحاجب :

« المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل ، نحو : ضربت »  
« زيداً وأعطيت عمراً درهماً » .

قال الرضي :

قوله : « ما وقع عليه فعل الفاعل » ، لفظ جار الله<sup>١</sup> ، يريد ما وقع عليه ، أو جرى مجرى الواقع ، ليدخل فيه المنصوب في : ما ضربت زيداً ، وأوجدت ضرباً ، وأحدثت قتلاً ، فكانك أوقعت عدم الضرب على زيد<sup>٢</sup> ، وكأن الضرب كان شيئاً أوقعت عليه الإيجاد<sup>٣</sup> .

(١) أي أن عبارة الرمشتري في المفعول : ما وقع عليه فعل الفاعل . فأدخلها ابن الحاجب عنه ،  
(٢) أي في قولك أوجدت ضرباً ، ومثله أحدثت قتلاً .  
(٣) أي في ما ضربت زيداً .

وقسّر المصنف وقوع الفعل ، بتعلقه بما لا يعقل إلا به ، فعل تفسيره ينبغي أن تكون المجزورات في : مررت بزيد ، وقربت من عمرو ، وبعدت من بكر ، وسرت من البصرة إلى الكوفة : مفعولاً بها ، ولا شك أنه يقال إنها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم ، وكلامنا في المطلق<sup>١</sup> .

وأيضاً ، فإن معنى اشترك في قولهم : اشترك زيد وعمرو ، لا يفهم بعد إسنادك إياه إلى زيد إلا بشيء آخر وهو عمرو ، أو غيره ، وليس بمفعول في الاصطلاح .

والأقرب في رسم المفعول به أن يقال : هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المجهول مثبتاً<sup>٢</sup> .

فبقولنا : اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله ، يخرج عنه جميع المعمولات ، أما المفعول المطلق ، فلأن الضرب في قولك ضربت ضرباً ، وأحدثت ضرباً ، وإن كان مفعولاً للمتكلم في المثالين ، إلا أنه لا يقال في الأول : أن ضرباً مضروب ، ويقال في الثاني إنه محدث .

وأما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيداً بحرف الجر ، كما يقال في سرت اليوم فرسخاً وجئت وزيداً إكراماً لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخاً ، وزيداً مفعول معه ، وإكراماً مفعول له ، وكذا في قولك : مررت بزيد ، وقمت إلى زيد ، زيد مرور به ومقوم إليه ، وزيداً في : قربت زيداً ، وجئت زيداً ، وبعثت زيداً مالا ، وكلت زيداً طعاماً ، وبعثت زيداً شراً ، وأمثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر ، لأنه مقرب منه ومحبي إليه ومبيع منه ومكيل له ومبغى له .

وأفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافاً إلى الأول ، فالعلوم في : علمت زيداً قائماً : قيام زيد ، لكن نصبهما معاً لتعلقه

(١) في لفظ المفعول به إذا أطلق ولم يقيد بحرف جر أو بواسطة .

(٢) أي يشمل الفعل المتني .

بمضمونها معاً ، ولذا قلّ حلف أحدهما من دون الآخر ، مع أنها في الأصل مبتدأ وخبر ، لأنك لو حذفتهما لكانت كالحاذف بعض الكلمة .

وباب كسوت وأعطيت ، متعد إلى مفعولين حقيقة ، لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر ، إذ زيد في قولك : كسوت زيدا جبة وأعطيت زيدا جبة : مكسو ومُعطى ، وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل ، إذ الجبة مكتساة ومعطوة أي مأخوذة ، وكذا نحو : أحضرت زيدا النهر ، « زيدا » محضر والنهر محضور ، فالمعنى : حملت زيدا على أن يكتسي الجبة ويمطوها<sup>١</sup> ويحضر النهر ، وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم ، أي أحضرته فحضر النهر ، لأنك تقول : أحضرته النهر فلم يحضره ، بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لأنه متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع . أي حملته على أن يحضر النهر كما مر .

وباب أعلمتك زيدا قائماً ، في الحقيقة متعد إلى مفعولين فإن المعلوم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم ، كما قلنا في كسوت وأعطيت ، فنصب الثاني والثالث ، لكونهما معاً متضمنين لمفعوله الثاني ، كما قلنا في علمت .

وقولهم : المفعول به : الضمير يرجع إلى الألف واللام ، أي الذي يفعل به فعل ، أي يعامل بالفعل ويوقع عليه ، يقال فعلت به فعلاً ، قال تعالى : « وما أدري ما يُفعل بي ولا بكم »<sup>٢</sup> ، وكذا الضمير في المفعول فيه ، وله ، ومعه .

وأما ناصب المفعول ، فالفعل عند البصريين أو شبهه ، بناء على أنه به يتقوم المعنى المقتضي للرفع ، أي الفاعلية ، أو المعنى المقتضى للنصب أي المفعولية .

وقال الفراء هو الفعل والفاعل ، وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل ، وقد

---

(١) أي يتناولها .

(٢) الآية ٩ من سورة الأحقاف .



ذكرنا في حد العامل أن هذين القولين أولى ، بناء على أن النصب علامة الفضلة لا علامة  
المفعولية ؛ وقال خلف من الكوفيين : إن عامله : كونه مفعولاً ، كما قال في الفاعل إن  
عامله الإِسْتِئْاد ، على ما تقدم .

\* \* \*

## تقديم المفعول على الفعل

قال ابن الحاجب :

« وقد يتقدم على الفعل » .

قال الرضوي :

هذا الحكم ليس مختصاً بالمفعول به ، بل المفعولات الخمسة فيه سواء ، إلا المفعول معه ، وذلك لمراعاة أصل الوار ، إذ هي في الأصل للمطف ، فوضعها أثناء الكلام .

ويجب تأخير منصوب الفعل إن كان بنون تأكيد مشددة أو مخففة فلا يقال : زيداً اضربن ، ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً ، في ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهم وإلا لم يؤخر عن مرتبته أي الصلر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهماً ، فيتنافران في الظاهر .

وكذا يجب تأخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم ، كما في : ضرب موسى عيسى ، إذ لو قلت : عيسى ضرب موسى لظن أن المقدم مبتدأ ، وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو : ما أحسن زيداً لأنه لا يتصرف في معموله كما يجيء .

وكذا لو كان الفعل صلة للحرف ، نحو : عجبت من أن تضرب زيداً ، لأنه لا يفصل بين الحروف الموصولة وصلتها ، كما يجيء في الموصولات ، ويجب تقديم منصوب الفعل

عليه إن تضمنَّ المنصوب معنى الاستفهام أو الشرط ، أو أضيف إلى ما تضمنَّ أحدهما ، نحو : أيَّهم ضربت وأيَّ حين تركبُ أركبُ ، وغلّامُ أيَّهم ضربت ، وغلّامٌ من لقيت فأكرمه .

وكذا إن كان المنصوب معمولاً لا بعد الفاء التي في جواب «أما» ، إذا لم يكن له منصوب سواه ، نحو قوله تعالى : «فأما اليتيم فلا تقهر»<sup>١</sup> وذلك لما يجيء في حروف الشرط من أنه لا بدُّ من نائب مناب الشرط المحلوف بعد أما ، ولو كان له منصوب آخر جاز أن تقدم أيَّهما شئت ونحلي<sup>٢</sup> الآخر بعد عامله ، نحو أما يومَ الجمعة فاضرب زيداً ، وكذا إن سدَّ شرط آخر مسدَّ شرط «أما» ، نحو : أما إن لقيت زيداً فاضرب خالداً : لم يجب تقديم المنصوب .

ومنع الكوفيون نحو : زيداً غلامه ضرب ، لأن «زيداً» متأخر في التقدير من وجوه : أحدها بالنظر إلى «غلامه» لأنه من تمام خبره ، والثاني بالنظر إلى «ضرب» لأنه معموله ، والثالث بالنظر إلى فاعل «ضرب» لأنه مفعوله ، فبقي الضمير المتصل بغلامه كأنه لا مفسر له قبله ، بخلاف قوله تعالى : «وإذا ابتلى إبراهيم ربه»<sup>٣</sup> لأنَّ المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط ، وبخلاف : زيداً ضرب غلامه ، فإنه متأخر من جهة المفعولية والمفعولية ، وأجازه البصرية ، وهو الحق ، اكتفاء بالتقدم اللفظي .

وكذا منع الكوفيون نحو : غلامه أو غلام أخيه ضرب زيد ، وأي شيء أراد أخذ زيد ، على أن في «أراد» ضمير زيد ، وذلك لأنَّ المفسر في هذه الصورة هو الفاعل ، ولا يجوز أن تقدِّره قبل المفعول المقدم على الفعل ، لأنَّ الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم وليس بمقدم تقديراً ، وهذا بخلاف : ضرب غلامه زيد ، فإن مرتبة المفسر قبل الضمير ؛ ويجوز تقديمه عليه ، وأجازه البصريون ، وهو الحق ، نظراً إلى أن مرتبة المفعول

(٢) ونحلي الآخر أي تبقيه بعد عامله ومعنى التخلي الترك .

(١) الآية ٩ من سورة الضحى

(٣) الآية ١٢٤ من سورة البقرة .

بعد الفاعل ، فإذا لم يجر تقديم المفسر وحده أي الفاعل ، أخرنا ما اتصل به المفسر ، فنقول  
 إن تقدير : غلامه ضرب زيد : ضرب زيد غلامه ، وكذا منعوا نحو : ما طعامك أكل  
 إلا زيد ، لأنك حذف الفاعل الذي هو الأصل والعمدة ، واعتنيت بالمفعول الذي هو  
 فضلة وذلك بأن قدمته على الفعل ، وأجازة البصريون ، وهو أولى ، لأن المستثنى سد مسد  
 الفاعل .

واعلم أنه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر ، أي لا ينصبه ، فلا  
 يقال : زيدا ضرب ، كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير .

\*\*\*

### حذف ناصب المفعول جوازاً ووجوباً - مواضع الحذف الواجب السماعية

قال ابن الحاجب :

« وقد يحذف الفعل لقيام قرينه ، جوازاً كقولك زيدا لمن قال :  
 « من أضرب ، ووجوباً في أربعة مواضع : الأول سماعي نحو :  
 « امرءاً ونفسه ، و : « انتهوا خيراً لكم »<sup>١</sup> ، وأهلاً وسهلاً » .

قال الرضوي :

القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية ، كما إذا قال شخص ، من أضرب ؟

(١) الآية ١٧١ من سورة النساء .

فتقول زيداً ، وقد تكون حالية ، كما إذا رأيت شخصاً في يده خشبة قاصداً لضرب شخص  
فقول : زيداً .

قوله : « امرأ ونفسه » أي دع امرأ ، والواو بمعنى « مع » أو للعطف .

وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال ، وإنما كانت سماعية لعدم  
ضابط يعرف به ثبوت علة وسبب الحذف ، أي كثرة الاستعمال ، بخلاف المنادى فإن  
الضابط كونه منادى .

وقوله تعالى : « اتهاوا خيراً لكم » تفسير سيبويه : اتهاوا عن التلثث واثتوا خيراً لكم ،  
وقال الكسائي التقدير : اتهاوا يكن خيراً لكم ، وليس بوجه ، لأن « كان » لا يقدر قياساً ،  
فلا يقال : عبد الله المقتول ، أي كن ذلك ، وقال الفراء : لو كان على إضمار « كان »  
لجاز : اتق الله محسناً ، أي تكن محسناً ، وهو عنده بتقدير : اتهاوا انتها خيراً لكم ،  
وقولهم : حسبك خيراً لك ، ووراءك أوسع لك ، بتقدير : حسبك واثت خيراً لك ،  
ووراءك واثت مكاناً أوسع لك يقوي مذهب سيبويه ، أي تقدير « اثت » في الآية ، وكذا  
قوله :

٩٧ - فواعديه سرحتي مالك أو الربا بينهما أسهلأ<sup>١</sup>  
وكذا قولهم ، اتته امرأ قاصداً ، أي اتته عن هذا واثت امرأ قاصداً .

وقرئ « اثت » في هذه المواضع ، أنك نهيت في الأول عن شيء ثم جئت بعده بما لا  
تهى عنه بل هو مما يؤمر به ، فيجب أن ينتصب باثت أو اقصد أو ما يفيد هذا المعنى ،  
وليس قولهم : امرأ قاصداً ، مما يجب حذف فعله على ما ذكره سيبويه ، وأورده الرمخشري

---

(١) هو من شعر عمر بن أبي ربيعة في إحدى قصائده التزلية التي يسلك فيها أسلوب القصة والمحاور . وبعده :

إني جاء فليأت على بنفلة  
إني أخاف المهر أن يسهلا

وروى بيت الشاهد بما يخرجه عن الاستشهاد وهو :

أو الربا فونها منزلاً

سلى ، عليه سرحتي مالك

وسرحتا مالك ، والربا ، موضعان معينان .

في ذلك وأورد سيبويه<sup>١</sup> « واتهوا خيراً لكم » وحسبك خيراً لك ، فيما وجب إضمار فعله ، ولعله سمع : انته واثت أمراً قاصداً باظهار ناصب « أمراً » ولم يسمع إظهار ناصب « خيراً لكم » وخيراً لك ، وإلا فالثلاثة متقاربة المعنى ، ومعنى : أمراً قاصداً : ذا قصد ، والقصد في الأمر خلاف القصور والإفراط ، قال :

٩٨ - كلا طرفي قصد الأمور ذميم<sup>٢</sup>

قوله : « أهلاً » أي أثبت أهلاً لا أجنب ، وسهلاً أي وطئت مكاناً سهلاً عليك لا وعراً . وقال المبرد : هي منصوبة على المصدر ، أي : رحبت بلاك مرحباً أي رُحباً ، وأهلت أهلاً أي تأهلت تأهلاً فقدر له فعلاً وإن لم يكن له فعل كما قيل في نحو القهقري على نحو ما ذكرنا ، وسهل موضعك سهلاً على وضع « سهلاً » موضع سهولة .

ومن الواجب إضمار فعلها سماعاً ، قولهم : هذا ولا زعماتك ، كأن المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة ، فلما ظهر ما يخالف ذلك ، من قولك عليه سيئه الصدق صادر من غيره ، قيل له : هذا ولا زعماتك ، أي هذا الحق ، ولا أتوهم زعماتك ويجوز أن يكون التقدير : أزعم هذا ولا أزعم زعماتك ، أو أزعم هذا ، ولا تزعم زعماتك .

ومنها قولهم : من أنت زيداً ، وأصله أن رجلاً غير معروف بفضيلة يسعى بزيد ، وكان اسم رجل مشهور ، فأنكر ذلك عليه أي : من أنت ذاكرأ زيداً أو تذكر زيداً ، وانتصاب ذاكرأ على الحال من معنى : من أنت ، أي من تكون ؟ كما قيل في : كيف

(١) الكتاب ج ١ ص ١٤٣ .

(٢) ورد هذا الشطر وهو يجري مجرى المثل ، في قول شاعر لم يذكر أحد اسمه وإنما ورد في كتاب « العباب في شرح أبيات الأداب » كما قال البغدادي أنه ابن سناء الملك وضمنه أبياتاً واشطاراً تتضمن حكماً ومواعظ ، وهو عجز أحد بيتين هما :

عليك بأوساط الأمسور فانها      طريق إلى نهج الصواب قويم  
ولا تنك فيها مفرطاً أو مفرطاً      كلاطر في قصد الأمور ذميم

وقد تضمن كثير من الشعر هذا الشطر . والله أعلم بحقيقة الحال .

أنت وقصعة من فريد ، أي كيف تكون ؛ ويقال هذا أيضاً فيمن ذكر عظيمًا بسوء ، أي من أنت تذكر زيدا ، ويروي زيد بالرفع ، أي : كلامك زيد ، نحو كلمته فوه إلى في ، والنصب أقوى وأشهر .

ومنها قولهم : عذرك من فلان ، والعذر : إما بمعنى العاذر كالسميع أو المعذر ، كالألم بمعنى المؤلم ، وأعذر وعذر بمعنى ، ويجوز أن يكون العذر بمعنى العذر ، إلا أن الفعل في مصدر غير الأصوات قليل ، كالنكير ، وأما في الأصوات كالصهيل والشيم فكثير ، والعذر أيضاً ، الحال يحاولها المرء يعذر عليها ، قال :

٩٩ - جاري لا تستنكري عذيري سيري وإشفاقي على بعسيري<sup>١</sup>  
بين بقوله : سيري وإشفاقي ، الحال التي ينبغي أن يُعذر فيها ولا يلام عليها ، يقال هذا إذا أساء شخص الصنيع إلى المخاطب ، أي أحضر عاذرك أو عذرك أو الحال التي تعذر فيها ولا تلام ، وهي فعل المكروه إلى ذلك الشخص ، أي لك العذر فيما تجازيه لسوء صنيعه إليك .

ومن في « من فلان » أي من أجل الإساءة إليه وإيذائه ، أي أنت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه .

ومنه ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأبي بكر : أعذرنى من عاتشة<sup>٢</sup> أي من جهة تأديبها وتعريكها ، وفي الخبر : « لن يهلك الناس حتى يُعذروا من أنفسهم » أي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم ، لمعذبهم ومهلكهم ، فعني من أنفسهم أي من جهة أنفسهم وإهلاكها .

ويقال : من يعذرنى من فلان أي من أجل إيذائي إياه ، أي : لي عذر في إيذائه فهل ههنا من يعذرنى .

---

(١) هو أول رجز للعجاج وبعده : وكثرة الحديث عن شقوري . ووجه الاستشهاد به وضحه الشارح .  
(٢) قال ابن الأنباري في (النهاية) في غريب الحديث والأثر : مادة « عذر » ما خلاصته : واستندر النبي صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر من عاتشة . كان قد عتب عليها في شيء فقال لأبي بكر : كن عذيري من عاتشة إن أدبتها . أو اعذرنى منها .. ومثله في لسان العرب .

ومنها قولهم : أهلك والليل ، إن كان فيه الواو بمعنى « مع » ، فالعنى : الحق أهلك مع الليل ، أي لا يسبقك الليل إليهم ، وإن كانت للعطف ، انتصب الليل بفعل آخر غير ناصب « أهلك » ، أي الحق أهلك واسبق الليل .

ومنها : كليها وتمرا ، أي أعطني كليهما وتمرا ، وأصله أنه قال شخص بين يديه زُبد وسنام وتمر ، لآخر : أي هذين تريد ، مشيراً إلى الزبد والسنام ، فقال ذلك الآخر ذلك .

ومنها قولهم الكلاب على البقر ، أي أرسل ، و : أحشفاً وسوء كيلة أي أنجمع حشفاً ؛ و : كلُّ شيء ولا شتيمة حر ، أي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر و : إن تأتني فأهل الليل وأهل النهار أي فتأتي أهل الليل وأهل النهار ، أي أهلاً لك بالليل والنهار ؛ و : ديار الأجرة ، أي اذكرها ، وقولهم : كالיום رجلاً ، أي ما رأيت كرجل اليوم رجلاً ، على حذف ناصب « رجلاً » وحذف ما أضيف إلى اليوم ؛ وكاليوم حال مقدم من « رجلاً » ؛ وقد يقال : كلاهما بالرفع وتمرا ، وكلُّ شيء ولا شتيمة حر ، أي كلاهما لي ، وكل شيء أُمم ،<sup>١</sup> .

ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثالها ، لكونها أمثالاً أو كالمثل في كثرة الاستعمال والأمثال لا تغير .

واعلم أن المفعول به يحذف كثيراً ، إلا في أفعال القلوب ، كما يجيء في بابها ، وكذا المتعجب منه ، فإنه لا يحذف إلا مع قيام القرينة على تعيينه ، نحو : ما أحسنك وأجمل ، إذ لا فائدة من التعجب من دون المتعجب منه ، ولا يحذف المجاب به نحو : ضربت زيداً في جواب من قال : مَنْ ضربت ، إذ هو مقصود الكلام ، وكذا إذا كان مستثنى نحو : ما ضربت إلا زيداً .

وما حذف من المفعول به فهو على ضربين :

---

(١) أي سهل ميسر .



إما منوي<sup>١</sup> ، كما في قوله تعالى : « يغفر لمن يشاء »<sup>١</sup> أي لمن يشاؤه .  
أو غير منوي ، وذلك إما لتضمين الفعل معنى اللزوم كقوله تعالى : « يخالفون عن  
أمره »<sup>٢</sup> ، أي يعدلون ، وقوله :  
١٠٠ - وإن تعتذر بالمثل من ذي ضروعها إلى الضيف يجرح في عراقها فصل<sup>٣</sup>  
أي يؤثر بالجرح .  
وإما للمبالغة بترك التقيد كما تقول : فلان يعطي ويمنع ، قال الله تعالى : « والله  
يقبض ويبسط »<sup>٤</sup> .

• • •

### المنادى

قال ابن الحاجب :  
« والثاني المنادى وهو المطلوب إقباله بحرف نائب »  
« مناب أدعو ، لفظاً أو تقديرًا »  
قال الرضى :  
قوله : « المطلوب إقباله » ، أي الذي تطلب منه أن يقبل عليك بوجهه ، قال المصنف :

(١) الآية ١٢٩ من سورة آل عمران .

(٢) الآية ٦٣ من سورة التور .

(٣) من قصيدة لذي الرمة يقول في آخرها :

فألام يوماً من أخ وهو صادق      إنخاي ولا اعطت على ضيفها إيلي  
إذا كان فيها الرسل لم تأت دونه      فصالي ولو كانت عجافاً ولا أهلي  
وإن تعتذر بالمثل ... الخ

والمحل انقطاع المطر وتصد به انقطاع اللبن من ضروعها يقول إذا لم يكن فيها لبن للضيف عقرتها عوضاً  
عن اللبن .

(٤) الآية ٢٤٥ من سورة البقرة .

المطلوب إقباله ، أخرج المنسوب ، لأنه المتفجع عليه ، لا المطلوب إقباله ، وبحرف نائب مناب أدعو خرج نحو « زيد » في قولك : أطلب إقبال زيد .  
وقد تصلفت<sup>١</sup> المصنف بهذا الحد ، وقال إن الزمخشري لم يحد المنادى لإشكاله وذلك لأنه لو حد بأمر معنوي ، أي كونه مطلوب الإقبال دخل فيه « زيد » في أطلب إقبال زيد ، ولو حد بأمر لفظي ، أي : ما دخل عليه « يا » وأخواتها ، دخل فيه المنسوب ، وليس بمنادى .

والظاهر أن جار الله لم يحد لظهوره<sup>٢</sup> لا لإشكاله فإن المنادى عنده : كل ما دخله « يا » وأخواتها ، والمنسوب عنده منادى على وجه التفجع ، كما صرح به لما فصل أحكام المنادى في الإعراب والبناء .

وكذا الظاهر من كلام سيبويه<sup>٣</sup> أنه منادى ، كما قال الجزولي : المنسوب منادى على وجه التفجع ، فإذا قلت : يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له : تعال فإني مشتاق إليك ، ومنه قولهم في المراثي : لا تبعد ، أي لا تهلك ، كأنهم من ضمنهم بالميت عن الموت تصوره حياً ففكرهوا موته فقالوا لا تبعد ، أي لا بعدت ولا هلكت ، وكذا المنسوب المتوجع عليه نحو : وا ويلاه وواثبوره وواحنزاه ، أي : احضر حتى يتعجب من فطاعتك .

والدليل على أنه مدح ، قوله تعالى : « لا تدعو اليوم ثبوراً واحداً وادعوا ثبوراً كثيراً »<sup>٤</sup> ، أمرهم بقول : واثبوره .

وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة ، وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى التعجب ، فعنى : يا للهاء ، ويا للواهي : احضرا ، حتى يتعجب منك ، وكذا لا يرد

(١) تصلفت . أي أخذه الكبر وسيأتي بيان أنه لا وجه لهذا الادعاء .

(٢) هذا وجه التصلف الذي اتهم به المصنف ، لأنه فرض أن تعريف المنادى غني عن الزمخشري وأنه جاء بما لم يأت به الزمخشري .

(٣) قال سيبويه في كتابه ج ١ ص ٣٧١ : والمنسوب مدح . ولكن متفجع عليه .

(٤) الآية ١٤ من سورة الفرقان .

عليه المخصوص فإنه يقول : هو منادى ، يُقِل إلى معنى الاختصاص ، وإلعارض غير معتد به .

وانتصاب المنادى عند سبويه على أنه مفعول به ، وناصبه الفعل المقدّر ، وأصله ، عنده ، يا أدعو زيداً ، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته ؛ وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء ، لصدّه مسدّد الفعل ؛ وليس ببعيد ، لأنه يمال إمالة الفعل ، فلا يكون ، إذن ، من هذا الباب أي ما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف .

وعلى المذهبين ، فيزيد جملة ، وليس المنادى أحد جزأي الجملة ، فعند سبويه : جزءا الجملة ، أي الفعل والفاعل مقدّران ، وعند المبرد : حرف النداء سدّ مسدّد أحد جزأي الجملة أي الفعل ، والفاعل مقدّر ، ولا منع من دعوى سدّه مسدّهما ، والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظاً أو تقديرًا ، إذ لا نداء بدون المنادى .

وما أورد<sup>٢</sup> ههنا إلزاماً ، من أن الفعل لو كان مقدراً ، أو كان « يا » عوضاً منه ، لكان جملة خبرية ؛ غير لازم ، لأن الفعل مقصود به الإنشاء ، فالأولى أن يقدر بلفظ الماضي ، أي دعوت ، أو ناديت ، لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي .

وقال أبو علي في بعض كلامه : إن « يا » وأخواته أسماء أفعال ، ومنع بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين والهمزة من أدوات النداء ، ويمكن أن يقال : خالفت أخواتها لكثرة استعمال النداء فجوز في أداته ما لم يجوز في غيرها ، ألا ترى إلى الترخيم ، ومنع أيضاً ، بأن الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا لتكلم لأن اسم الفعل لا يضمير فيه ضمير المتكلم .

والجواب : أن اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهراً أو مضمراً

(١) هكذا وردت ولعلها بمعنى أن نصب المنادى محمول على حرف النداء . وربما كانت محرقة .

(٢) أي ما أوردته بعض النافذين ههنا الرأيين ... وغير هذا الكلام قوله : غير لازم .

غائباً أو متكلماً أو مخاطباً ، لكن لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر ، تقول : صَهْ ، في المفرد المذكر والمؤنث ، وكذا في مثناها ، وجموعهما ، وإذا كانت أداة النداء بمعنى فعل المتكلم استترفيه ضميره فيكون ، كما قال بعضهم ، في أف ، أنه بمعنى أتصعجراً أو تصعجرت وفي : آوَه ، أنه بمعنى أتوجع أو توجعت .

وقيل : لو كان اسم فعل ، لَمْ من دون المنادى لكونه جملة ، والجواب أنه قد يعرض للجملة<sup>١</sup> لا تستقل كلاماً إلا<sup>٢</sup> بوجوده ، كالجملة القسمية والشرطية ، والنداء لا بد له من منادى .

واعلم أنه قد ينصب عامل المنادى ، المصدر اتفاقاً ، نحو : يازيد دعاء حقاً ، ويجوز أن يكون<sup>٣</sup> مثل : الله أكبر دعوة الحق ، وزيد قائم حقاً ، أي منتصباً بعامل مقدر ، كما قيل فيهما .

وأجاز المبرد نصبه للحال ، نحو يا زيد قائماً ، إذا ناديته في حال قيامه قال : ومنه : ١٠١ - يابؤس للجهل ضراراً بأقوام<sup>٤</sup>  
والظاهر أن عامله بؤس ، الذي بمعنى الشدة ، وهو مضاف إلى صاحب الحال أعني الجهل تقديرًا لزيادة اللام فهو مثل : أعجبني مجيء زيد راكباً .

• • •

(١) زيادة لا بد منها وليست في المطبوعة . (٢) أن يكون هذا المثال أي يازيد دعاء حقاً .

(٣) هذا عجز بيت صدره : قالت بنو عامر خالوا بني أسد :  
وخالوا من المخالاة ، أي تاركوهم ، وهو مطلع أبيات النابتة الذبياني ، قالوا لزرعة الدامري ، وقد بعث بنو عامر إلى بني ذبيان أن اتركوا بني أسد واقطعوا ما بينكم وبينهم من الحلف ، فسفه النابتة أحلامهم واتهمهم بالجهل ويقول بعد هذا البيت :

ولا نريد بخلاف بعد إحكام  
بأي البلاء فلا نبني بهم بدلاً  
فصالحونا جميعاً أن يسدا لكم  
ولا تقولوا لنا أمثالاً عام

وقوله عام : مرشتم عامر : يريد يا عامر أي بني عامر . ينهاهم أن يعودوا لمثل ذلك .



## أحكام المنادى المفرد المعرفة

قال ابن الحاجب :

« ويبنى على ما يرفع به إن كان مفرداً معرفة ، مثل «  
يازيدُ ويا رجلُ» ، ويا زيدانُ ويا زيدونَ » .

قال الرضى :

إنما قال ما يرفع به ليكون أعم من قوله : يُبنى على الضم ، فإن نحو : يا زيدان ويا  
زيدون خارج منه ، وما يرفع به الاسم : الضم والألف والواو .

وقال الكسائي : المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ؛ ولا يعني  
أن التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء  
حتى يبنى فلا بد فيه من الإعراب ، ثم إننا لو جررناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف  
الياء ، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف ، فرفعناه ولم ننونه ، ليكون فرقاً بينه وبين ما رفع  
بعامل رافع .

ولا يعترض عليه بالمبتدأ فإن العامل فيه عنده هو الخبر ، قال : وإنما نصب المنادى  
المضاف لطوله ولأن المنصوبات في كلام العرب أكثر ، فهو عنده ، مرفوع أو منصوب  
بلا عامل .

وقال الفراء : أصل يا زيد ، يا زيدا ليكون المنادى بين الصوتين ثم اكتفى بيا ، ونوى الألف فصار كالتغايات فبني على الضم ، وفتح المضاف لوقوع المضاف إليه موقع الألف في يا زيدا ، فحركته عنده ، ليست نصبا .

ولا أدري ما يقول في نصب المضارع والمفرد النكرة ، ولم لا يجري المضاف مجراها في كونه منصوبا .

قوله « مفرداً » أي الذي لا يكون مضافاً ولا مضارعاً له ، فيدخل فيه نحو : يا زيدان ويا زبدون ، ويعني بالمعرفة ما كان مقصوداً قصده ، سواء تعرّف بالنداء ، أو كان معرفة قبله ، فيضم نحو : يا زيد ويا رجل ، ويا هذا ويا أنت ، والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى ، وفي المبني قبل النداء نحو : يا هذا ، ويا هؤلاء .

ويونس يحذف الباء في المنقوص ويعوض منها تنويناً فيقول : يا قاضٍ ، لأنه لم يعمد لام المنقوص ثابتاً مع السكون بلا لام أو إضافة ، ولا يحذف في : يا مري من الإراءة ، خوفاً من الإجحاف بالكلمة .

وإنما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ، وكونه مثلها إفراداً وتعريفاً وذلك لأن يا زيد بمنزلة أدعوك ، وهذا الكاف مشابه للكاف في « ذلك » لفظاً ومعنى .

وإنما قلنا ذلك لما تقرر أن الاسم لا يبني إلا لمشابهة الحرف بوجه أو الفعل ، ولا يبني لمشابهة الاسم المبني .

وأما المضاف والمضارع له ، فلم يبنيا لأنهما ليسا كالكاف إفراداً ولم يبن المفرد المنكر لأنه ليس مثلها تعريفاً ولم يقع موقعها .

وإن وقع المضمر منادى ، جاز : يا أنت نظراً إلى المظهر ، قال :  
١٠٢ - يا أبحر بن أبحر يا أنتا أنت الذي طلقت عام جمعنا<sup>١</sup>

(١) في رواية : يا مري بن واقع . وهو المقصود بالخطاب وهذا رجز لسالم بن دارة وقد كان هو ومرة بن واقع -

وجاز : يا إياك نظراً إلى كونه مفعولاً ، كما ورد في كلام الأحوص يا إياك قد كَفَيْتَكَ<sup>١</sup>  
قوله لأبيه لما أراد أن يتكلم .

وإذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم ، اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين ،  
قال :

١٠٣ - سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يامطر السلام<sup>٢</sup>  
وعند يونس : ينصب<sup>٣</sup> رجوعاً به إلى حركته الاعرابية لما اضطر إلى إزالة البناء بتنوين  
التمكن .

وإنما بني المفرد على الحركة لأن له عرقاً في الإعراب ، وبني على الضم فرقاً بين حركتي  
المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبني نحو يا قوم ، كما عملوا ذلك في نحو  
قَبْلَكَ ومن قبلك ومن قبل<sup>٤</sup> .

• • •

### المنادى المفرد مع لام الاستغالة نصب المنادى

قال ابن الحاجب :

« ويخفض بلام الاستغالة نحو : يا يزيد ، ويفتح للاحق ألفها »

---

في ركنين : كل منهما مع قومه ، فترد كل منهما يحملو الأبل وكان بينهما ضغن فقال كل منهما رجلاً غمز فيه  
الأخر . وكان قوله يا أُنَيْر في الرواية التي أوردتها الشارح نداه له بوصفه .  
(١) قالوا ان الأحوص الأنصاري وفد هو وأبوه على معاوية ، فخطب الأحوص ثم قام أبوه ليخطب فقال له الأحوص  
هذا الكلام .

(٢) هذا من شعر للأحوص يتخاطب به مطراً زوج أخته امرأته . وقد كان في سفر بعد رواجه فقالت له امرأته مل  
بنا نזור أعني فأجابه ونزلوا بها فأكرمتهم وكانت جميلة ولما جاء زوجها مطر قالت له قم فسلم على صبرك  
فأزدراه الأحوص ورأى أنه لا يلين بأخته وزوجته وقال هذا الشعر وكاد يقع بينهما شجار عظيم .

(٣) نقل هذا الرأي سيبويه عن عيسى بن عمر . ج ١ ص ٣١٣ .



« ولا لام ، نحو يازيداً ، وينصب ما سواهما ، نحو : يا عبد الله »  
« يا طالعاً جبلاً ، ويا رجلاً لغير معين » .

قال الرضي :

هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى إذا استغث به نحو يا الله أو تُعجّب منه ، نحو :  
يا كَلِماء ، ويا للواهي ، وهي لام التخصيص أدخلت علامة للاستغاثة والتعجب .

وإنما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناها ، إذ المستغاث مخصوص من  
بين أمثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار لغرابته ، فاللام  
معدّية لأدعو المقدر ، عند سبويه ، أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد ، إلى المفعول ،  
وجاز ذلك مع أن « أدعو » متعد بنفسه ، لضعفه بالإضمار ، أو لضعف النائب مثابه ،  
ألا ترى أنك تقول ضربني لزيد حسن ، وأنا ضارب لزيد « ولا يجوز : ضربت لزيد ، وإنما  
فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين : أحدهما الفرق بين المستغاث<sup>١</sup> ، والمستغاث  
له وذلك لأنه قد يلي « يا » ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف ، نحو :  
يا للمظلوم ، ويا للضعيف ، أي يا قوم .. والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح  
لام الجر معه ، لا يجيء في حروف الجر .

فإن عطفت بغير « يا » نحو قوله :

١٠٤ - يا للكهول وللشبان للعجب<sup>٢</sup>

كسرت لام المعطوف لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث ، وإن  
عطفت مع « يا » فلا بد من فتح لام المعطوف أيضاً ، نحو قوله :

١٠٥ - يا لعطافنا ويا لرياح وأبى الحشرج الفتى التفاح<sup>٣</sup>

(١) قد يعبر عنه في بعض الأوقات بالمستغاث به .

(٢) هذا عجز بيت صدره : يبيك ناو يبيد النار مغترب قال البغدادي ولم ينسبه أحد إلى قاله .

(٣) عطاف ورياح وأبى الحشرج أسماء رجال ، والضاح المطاء . وأورد البغدادي قبله :  
يا لقسومي من للسلا والماسعي يا لقسومي من للندى والسماح =

وإنما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله : يا لله للمسلمين ،  
وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ، ويطرد كسر لامه على تأويل أنه  
مدبر له والمنادي محذوف . نحو يا للدواهي ويا للماء ويا للقلقة<sup>١</sup> .

وحكى الفراء عن بعضهم أن أصل يا يزيد : يا آل زيد فخفف . وهو ضعيف لأنه  
يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي . ويا لله ونحوهما .

وقد يستعمل المستغاث له بمنزلة نعم :

١٠٦ . فيا لله من ألم الفراق<sup>٢</sup> .

وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام . أي استغث بالله من ألم الفراق . وأما اللام  
الداخل في المستغاث له فهي متعلقة بما تعلق به اللام الأولى ، فعني يا لله للمسلمين : أخص  
الله بالماء لأجل المسلمين .

وقد يستعني عن المستغاث له إذا كان معلوماً . وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى  
مهنئاً . نحو : يا يزيد لأقتلك . قال مهلهل :

١٠٧ . بالكر انشروا لي كليسا يا بكر أين أين الفراق<sup>٣</sup>  
وفولها أن هذه لام الاستغاثة . كأنه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفراق ،  
تكلف . ولا معنى للاستغاثة هنا . لا حقيقة ولا مجازاً .

١٠٥ - انظر برقي . قال من هوم ويقول لم يق للملا والمسا من يقوم بها بعدهم . ثم قال انه من الشواهد  
جاء . من لم يعرف فلتوها . وهو في سيبويه : ١ - ص ٣١٩ .

(١) هذه مدحفة . واحد بالله

(٢) هذا من شعر عبد الله بن الحر الجعفي في وفاة الحسين بن علي رضي الله عنهما يقول فيه :

أبى أي أوابيسه نفسي

لست كرامة يسوم التلافي

مع ابن المصطفى عني فداءه

فيا لله من ألم الفراق

(٣) هذا من قول مهلهل من بيعة أخو كليب الذي قتله حساس بن مرة وشبث سبب قتله حرب الجوس . وقوله :  
انشروا صرح حمزة . كسر الشين من قوله تعالى ثم إذا شاء أمروه . أي أحياء من موته . وشعر المهلهل في هذه  
مدحفة . وهذه مفضل أحبه ملائت الكتب .

ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة ، فلو قلت : يا لزيد قد كان كذا وكذا وأنت تحدّثه لم يجز .

ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب ، إلا « يا » وحدها ، لكونها أشهر في النداء ، فكانت أولى بأن يتوسّع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه .

قوله : « ولا لام » ، قال الخليل : اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث به والمتعجب منه ، فكل واحد من اللام والألف يعاقب صاحبه ، في الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان . وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فتكون مرة واواً ، ومرة باء ، ومرة ألفاً ، كزيادة المندوب على ما يجيء .

وإنما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وإن كانا مفردين معرفتين ، لأن علة البناء في المنادى ضعيفة ، لأنه<sup>١</sup> لمشابهة للاسم المبني المشابه للحرف ، فغلبت اللام المقترضة للجبر ، حرف النداء المقترضي للبناء ، لضعفه في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونه أبعد من مقتضى الجبر .

قوله : « وينصب ما سواهما » أي ينصب ما سوى المفرد المعروفة والمستغاث ، مع اللام كان أو مع الألف .

وما سواهما ثلاثة أقسام : المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ، ويعنون بالمضارع للمضاف اسمًا يجيء بعده شيء من تمامه إما معمول للأول ، نحو : يا طالماً جبلاً ، ويا حسناً وجهه ، ويا خيراً من زيد ، وإما معطوف عليه عطف النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد ، نحو : يا ثلاثة وثلاثين لأن المجموع اسم لعدد معين كأربعة وخمسة فهو كخمسة عشر ، إلا أنه لم يركب لفظه .

ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون علماً ، أو ، لا ،

---

(١) أي البناء .

فإنه مضارع للمضاف ، وهذا ظاهر مذهب سيويه<sup>١</sup> ، وكذا تقول : لا ثلاثة وثلاثين عندي .

وقال الأندلسي وابن يعيش : هو إنما يضارع المضاف إذا كان علماً ، وإلا فلا ، فيقال عندهما : في غير العلم : يا ثلاثة والثلاثون أو الثلاثين ، كيا زيد والحارث ، إذا قصد جماعة معينة ، وإلا قلت : يا ثلاثة وثلاثين ، نحو : يا رجلاً وامرأة لغير معين . والأول أولى لطوله قبل النداء ، وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى ، كما في : يا خيراً من زيد ، بل أشد .

وإما نعت هو جملة أو ظرف ، نحو قولك : يا حليلاً لا يجعل ، ويا جواداً لا يبخل . قال :

١٠٨ أيا شاعراً لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع<sup>٢</sup>  
وقال

١٠٩ أعبدًا حلّ في شعبي غريباً ألوماً لا أبالك واغتراباً<sup>٣</sup>  
وقال :

(١) كتاب سيويه ج ١ ص ٣٧٠ .

(٢) جملة : لا شاعر اليوم مثله ، صفة للمنادي وبسببها كان شبيهاً بالمضاف . والبيت من قصيدة للصّنان العبدى . قيل إن جريراً والقرزدي حكاه : ففضى بنوق القرزدي وقومه من ناحية الشرف ، وحكم بأن جريراً أشعر . وأول القصيدة :

أنا الصلتاني الذي قد علمت متى ما يحكم فهو بالحكم صادق  
ومنها بعد الشاهد :

جرير أشد الشاعرين شكيمة ولكن علته الباذخات القسواف  
(٣) هو مثل البيت السابق في وصف المنادى بالجملة . وهو من أبيات جرير في هجاء شاعر اسمه : العباس بن يزيد الكندي وكان قد عارض جريراً ما هجا الراعي النيمري وقال :

إذا غضبت عليك بنو تمسم حصبت الناس كلهم غضاباً  
وقال العباس بن يزيد في معارضته يذم جريراً وكان العباس مقبلاً بشعبي وهي غير ديار قومه :

لقد غضبت علي بنو تمسم فلما نكأت بغضبها ذواباً  
فرد عليه جرير بهذه الأبيات يقول في أولها :

ستطلع من ذرا شعبي قواف حل الكندي تتهب الهباب  
ولها إلذاع وفحش كثير ، وأوردتها البندادي وشرحها .

١١٠ - أداراً بحزوي هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يترقرق<sup>١</sup>  
وقال :

ألا يا نخلت من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام<sup>٢</sup> - ٦٣  
فكل هذا ، مضارع للمضاف ، سواء جعلته علماً أو ، لا ؛

وإذا لم يجعله علماً جاز أن يتعرف بالقصد ، كما في : يارجل ، والأى يتعرف لعدم  
القصد ، كبا رجلاً ، فتقول في النكرة : يا حسناً وجهه ظريفاً ويا ثلاثة وثلاثين ظرفاء ،  
ويا عبد أحل في شعبي غريباً .

وتقول في المعرفة : يا حسناً وجهه الظريف ، ويا ثلاثة وثلاثين الظرفاء ، وكان القياس  
في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضاً ، أن يجوز<sup>٣</sup> نحو : يا حلياً لا يعجل ، القدوس ؛  
وأداراً بحزوي ، الدارسة ، لكن كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة ، فالوجه  
الأى يوصف إلا بالنكرة ، على تقدير أنه كان موصوفاً بجميع تلك الصفات المنكرة قبل  
النداء ، فتقول : يا حلياً لا يعجل ، غفار الذنوب .

هذا ؛ وإن لم يكن المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد ، بل كل منهما اسم  
لشيء مستقل ، نحو : يا رجل وامرأة ، أو لم يكن الوصف بالجملة ، أو الظرف ، فليس  
متبوعها مضارعاً للمضاف ، لأنه يجوز جعله مفرداً معرفة مستقلاً ، فتقول : يارجل وامرأة ،

(١) هذا مطلع قصيدة لذي الرمة ، وحزوي بضم الحاء موضع بديار بني تميم . ومن هذه القصيدة قوله :

وانسان حينئذ يحسر الماء تسارة فينبو وتارات يجم فيسرق

وهو من الشواهد النحوية . وقد ورد مثل هذا المطلع في قصيدة لزهير بن جناد وهو شاعر جاهلي إذ يقول

فيا دار سلى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يترقرق

(٢) الماتى هنا موصوف بشبه الجملة وهو قوله : من ذات عرق وهو موضع بالحجاز .

وتقدم هنا الشاهد في باب المبتدأ والخبر وهو الشاهد رقم ٦٣ . وقد كرره هنا ولم ينبه إلى تقدم ذكره وقد أشرنا

إلى ذلك في الموضع السابق .

(٣) أي أن يجوز نعت بعد ذلك بنعت معرف منصوب .

(٤) لأنه وصف أولاً بالجملة ، وهي لا تكون إلا وصفاً للنكرة .

ويا رجل الظريف ، ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلاً وامراً ، ويا رجلاً ظريفاً ، بخلاف نحو : يا ثلاثة وثلاثين إذ الأول لا يستعمل من دون الثاني من حيث المعنى ، وبخلاف نحو : يا حليماً لا يعجل ، لأن الجملة والظرف ، لا يكونان صفة للمعرفة ، ألا ترى أنك لا تقول في باب « لا » : لا حليماً لا يعجل ، ولا غلاماً من الغلمان في الدار لأن الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفاً للنكرة ، فظهر أنهم مضطرون إلى جعل نحو : يا حليماً لا يعجل ، وأداراً بحزوى : مضارعاً للمضاف مع قصد التعريف أيضاً ، بخلاف نحو : يا رجلاً ظريفاً .

فإن قيل : اجعل الجملة أو الظرف صلة للذي ، وقد صحَّ وصفاً للمعرفة ، قيل : يبعد الكلام ، إذن ، جداً عن أصله بزيادة الموصول ، والنداء موضع الاختصار ، ألا ترى إلى الترخيم وحذف حرف النداء .

وصرح الكسائي والفراء : بتجويز نحو : يا رجلاً رாகباً ، لمعين ، لجملة من قبيل المضارع للمضاف ، حتى إنها أجازا : يا رாகباً لمعين على حذف الموصوف ، .

وفي كلام سيبويه ، أيضاً ، ما يشتر بجوازه .

وفيه إشكال ، لا ستلزام لا رجلاً رாகباً ، ولا قائل به .

وأما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد ، فلا يجوز أن يكون المنادى بها مضارعاً للمضاف ، لأن شيئاً منها ليس مع متبوعها اسماً لمسئ واحد ، كما في : ثلاثة وثلاثين في العدد ، فلا يلزم من ضم متبوعاتها فساد . كما لزم في نحو : يا حليماً لا يعجل .

قوله : « ويا رجلاً لغير معين » ، الفراء والكسائي لا يميزان النكرة مفردة بل بوجبان الصفة ، نحو يا رجلاً ظريفاً ، ونحو قوله :

١١١ - فيا رாகباً إما عرضت فبلغن ندماي من نجران أن لا تلاقيا<sup>١</sup>

---

(١١) عرضت أي جئت العروض وهي مكة وما حولها وقيل معناه إذا تعرضت وظهرت . والبيت من قصيدة لعبد بنوث الحماني البجلي . كان قد أسر في يوم الكلاب الثاني وانتهى أمر أسره إلى رجل اسمه عصمة بن أبيير التميمي . فقال عبد بنوث وقد عرف أنه مقتول : يا بني تميم : اغلظني قتلة كريمة ، فجاهه عصمة بشراب فسقاه وقطع عرقه الأكحل وتركه يتوف وتترك عنده رجلين فأخذا يوبغان عبد بنوث ويلومانه على أنه كان يريد غزوهم فقال هذه القصيدة وأولها :

إنما جاز عندهما ، إما لكون راكباً وصفاً لموصوف مقدر ، أي يا رجلاً راكباً ، أو لكونه معرفة ، ولا يرى البصريون بأساً بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التشدير ، إذ لا مانع من ذلك .

وأجاز ثعلب ، ضم المنادى المضاف ، والمضارع له ، إذا جاز دخول اللام عليهما ، نحو : يا ضارب الرجل ، ويا ضارباً رجلاً ، وإن لم يحز دخول اللام ، نحو : يا عبد الله ، ويا خيراً من زيد ، لم يحز ضمهما .

ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلاً على أنَّ الإضافة غير حقيقية ، وأن المضاف كالمفرد ، ولذلك جاز : يا زيد الحسن الوجه ، برفع الوصف اتفاقاً ، ولم يحز في : يا زيد ذا المال إلا النصب ، وأجرى المضارع للمضاف ، إذا صلح للام بحرى المضاف .

• • •

---

== ألا لا تلوماني كفى للوم ما ييا      لما لكما في اللوم خير ولا ييا  
وهي قصيدة جيدة ، ومالك بن الرب قصيدة تشبهها في الوزن والقافية وفيها بيت مثل بيت الشاهد ، جعل بعض شراح الشواهد يندجون البيت الذي هنا مالك ، وإنما بيت مالك هو :  
فيا صاحبي أما عرضت لبلبن      بني مازن والرب أن لا تلاحبنا  
وقد أوردها الهندادي .

## توابع المنادى

قال ابن الحاجب :

« وتوابع المنادى المبني المفردة ، من التأكيد والصفة ، وعطف »  
« البيان ، والمعطوف بحرف ، الممتنع دخول « يا » عليه تُرفع »  
« على لفظه ، وتُنصب على محله ؛ نحو : يا زيدُ العاقلُ ، »  
« والعاقلُ ، والخليل في المعطوف يختار الرفع ، وأبو عمرو ، »  
« النصب ، وأبو العباس : إن كان كالحسن فكالخليل ، وإلا ، »  
« فكأنِّي عمرو ؛ والمضافة المعنوية تنصب ، والبدل والمعطوف »  
« غير ما ذكر ، حكمه حكم المستقل مطلقاً ، والعلم الموصوف »  
« بآين مضاف إلى علم آخر ، يُختار فتحه . »

قال الرضوي :

كان عليه أن يقول : توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة ،  
فإن توابعه لا ترفع نحو : يا زيدا وعمرا ، ولا يجوز : عمرو ، لأن المتبوع مبني على الفتح  
وكذا توابع المنادى المجرور باللام ، لا تكون إلا مجرورة ، تقول : يا يزيد وعمرو ، ولا  
يجوز رفعها ونصبها لظهور إعراب المتبوع ؛ وأما نحو : ضَرَبُ زيد وعمرو ، فسيجي

---

(١) أي اتباع المجرور بالاضافة إلى المصدر باعتبار محله .



وعلى ما أجاز ، لا يمتنع نحو : يا زيد وعمرو بالرفع حملاً على اللفظ ، وكذا أجاز :  
يا عبد الله وزيداً بالنصب ، وكل ذلك بناء على أنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع  
وكذا البدل ، ساد مسد المتبوع وجائز قيامه مقامه ، فجاز أن يكون في اللفظ كالتداء  
المستأنف .

والذي أرى ، أن عطف البيان هو البدل كما يجيء في التوابع ، فيطرد فيه حكم البدل  
نحو : يا عالم زيد ، وإذا المال بكر ، بالضم فيهما ؛ ويجوز في البدل ألا يجعل كالمستقل  
فيقال : يا عالم زيد بالرفع كما يجيء في التوابع .

فإن قيل : فإذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما بارشه الحرف المباشر  
لمتبعهما ، فليجز : لا رجل غلامَ لعمرو في البدل ، ولا غلام وجارية في العطف .

قلت : لم يطرد ذلك فيه ، إما لأن بناء اسم « لا » للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع  
كون أحد جزأي المركب مقدراً ؛ وإما لأن عمل « لا » ضعيف لضعف مشابهتها لإل .  
كما يجيء في بابها ، ألا ترى إلى انزعاجها عن العمل بالفصل بينها وبين معموها ، نحو :  
« لا فيها غول »<sup>١</sup> وإلى جواز انزعاجها بتكرار اسمها ، فإذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها  
فكيف تؤثر مع تقديرها ، بخلاف « يا » ؛ على أنه قد جاء : لا غلامَ وجارية بالفتح في  
المعطوف .

وأما الضرب الثاني من التوابع ، أعني النعت والتأكيد وعطف البيان ، عند النحاة ،  
وعطف النسق ذا اللام ، فنقول : إن كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته إعراباً ، معارف  
كانت أو نكراتٍ ، إذ لا محل لمتبعها .

وقال الأخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب : إنه يجوز فيه الرفع أيضاً ،  
نحو : يارجلأ والحارث ، ويا عبد الله والحارث ، وذلك لقوة حكم كونه في حكم المستأنف

---

(١) الآية ٤٧ من سورة الصافات .

الكلام عليه في باب الإضافة .

وقال الأصمعي<sup>١</sup> : لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه ،  
فارْتِفاع نحو : الطريف ، في قولك : يا زيد الطريف ، على تقدير : أنت الطريف ، وانتصابه  
على تقدير أعني الطريف .

وليس بشيء ، إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع أحكامه .

ثم نقول :

توابع المنادى على ضربين ، إما بدل أو عطف نسق بمجرد من اللام ، أو غيرها من  
بقية التوابع الخمسة ، وهي : التعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام .

والضرب الأول كالمنادى المستقل ، أي كالمنادى الذي باشره حرف النداء ، سواء  
كانا مفردين ، أو ، لا ، وكان متبوعهما مضموماً ، أو ، لا ، فتقول : يا زيد ورجلاً  
إذا قصدت التذكير ، كما تقول : يا رجلاً ، وتقول : يا زيد ، ورجلٌ ، إذا قصدت التعريف  
وكذا : يا عبد الله ورجلاً ، ويا عبد الله ورجلٌ .

وكذا إذا كان مضافاً أو مضارعاً له ، نحو : يا زيد وعبد الله ، ويا عبد الله وطالعاً جليلاً .

وتقول في البدل : يا زيد أخانا ، ويا عبد الله أخٌ ، وذلك لأن البدل سادٌّ مسدّدٌ المبدل  
منه والأول في حكم الساقط ؛ وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف ، فإذا لم يكن  
معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء ، أعني اللام ، جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف  
الذي باشره حرف النداء ، هذا ما نص عليه سيبويه<sup>٢</sup> ، وأجاز : يا زيد وعمراً على الموضع  
إذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة ، وبين ما هو في حكم المباشر فرق ، قالوا ، ونظير  
ذلك : رب شاة وسخلتها<sup>٣</sup> .

---

(١) تقدم ذكره ص ٣٢٧ من هذا الجزء .

(٢) هذا البحث في كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٠٥ وما بعدها .

(٣) أي أنه عطف سخلتها مع اضافته إلى الضمير على مجرور رب وهو نكرة . والرضى يرى أن مثل هذا المضاف نكرة  
أيضاً .

معنى . وكأنه باشره حرف النداء كما تقول في يا أيها الرجل، وكذا أجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو : يا أخانا زيد ، وقال إن هذا موضع قد اطرده فيه المرفوع ؛ وهو غريب . لم يذكره غيره ، وقد قدّمنا أن عطف البيان هو البدل فيلزم ، إذن ، ضمه ، إذا كان مفرداً ، تبع المعرب أو المبني .

وإن كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به ، سواء كانت الضمة ظاهرة أو مقدرة ، نحو : يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا هذا ، فلا تخلو التوابع من أن تكون مضافة ، أو ، لا ، والمضافة إما لفظية كما في : يا زيد الحسن الوجه ، قال :  
 ١١٢ - ياذا المخوفنا بمقتل شيخه حجير ، تمني صاحب الأحلام<sup>١</sup>  
 وكذا المضارع للمضاف ، نحو يا هؤلاء العشرون رجلاً ، وإما معنوية نحو : يا زيد ذا المال ،  
 والأولى حكمها حكم المفردات ، لأن إضافتها كلا إضافة ، فيجوز فيها الرفع والنصب ،  
 لأنها ، إذن ، في حكم المضارع للمضاف ، والمضارع إذا كان تابعاً للمضموم ليس واجباً  
 النصب كالمضاف ، أما إذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب ؛ والثانية  
 أي المضافة إضافة معنوية ، يجب نصبها ، نحو : يا زيد أبا عمرو ، في عطف البيان ،  
 ويا زيد ذا المال في الوصف ، ويا تميم كلكم في التأكيد ، وجاز : يا تميم كلهم<sup>٢</sup> نظراً  
 إلى لفظ تميم ، قبل النداء ، لأن الخطاب فيه عارض ، وعطف النسق ذو اللام لا يكون  
 مضافاً إضافة حقيقية .

(١) هذا من شعر عبيد الأبرص الأسدي من فحول شعراء الجاهلية . وكان قومه هم الذين قتلوا حجراً ، والد امرئ القيس وكان امرؤ القيس جاداً في الأخذ بثر أبيه وما قاله في ذلك .

والله لا يذهب شيخني باطلاً حتى أير ما لكأ وكاهلا  
 القاتلين الملك الحلالا غير معد حباً وناللا

ومالك وكاهل حيان من بني أسد ، فرد عليه عبيد بن الأبرص تهديده وقال :

يا ذا المخوفنا بقتل أبيه إذلالاً وحينئذ  
 الخ الأبيات ومنها :

إننا إذا عصى القضا ف يرأس صعدتنا لوينا  
 نحسبي حقيقتنا وبهم ضل القوم يسقط بيننا بينا

(٢) واضح أن الوجهين الجائزين من جهة عود الضمير مخاطباً أو غائباً .

وابن الأنباري يميز في هذه المضافات الرفع أيضاً ، كما في المفرد .

وإن لم تكن التوابع المذكورة مضافة ، جاز رفعها ونصبها ، نقول في الوصف : يا زيد الظريف والظريف ، وفي عطف البيان عند النحاة : يا عالم زيد وزيداً ، وفي التأكيد : يا تمم أجمعون وأجمعين ، وفي المعطوف ذي اللام : يا زيد والحارث والحارث ، وأما التوكيد اللفظي فإن حكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً وبناءً ، نحو : يا زيد زيد ، لأنه هو هو لفظاً ومعنى ، فكان حرف النداء باشره لما باشر الأول .

وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً ، قال رؤية :

١١٣ - إنني وأسطار سطر سطرًا لقاتل يا نصر نصر نصرًا<sup>١</sup>  
وفي جعل أبي علي ، وجار الله : يا زيد زيد بدلاً ، وجعل سيبويه إياه<sup>٢</sup> عطف بيان ، نظر لأن البدل وعطف البيان ، يفيد أن ما لا يفيد الأول ، من غير معنى التأكيد ، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد ، فإن وصفت الثاني ، نحو : يا زيد زيد الطويل ، فأبو عمرو يضم الثاني أيضاً على أنه توكيد لفظي للأول موصوف ، أو بدل منه بما حصل له من الوصف ، كما في قوله تعالى : « والناسية ناسية كاذبة »<sup>٣</sup> ، كما ذكرنا في لزيد صوت<sup>٤</sup> ، صوت حسن ، ولا يجوز أن يكون الثاني مع وصفه وصفاً للأول ، كما جاز هناك ، لأن العلم لا يوصف به ، وحكى يونس عن رؤية أنه كان يقول : يا زيد زيداً الطويل ، بنصب زيد الثاني على أنه توكيد مثل يا تمم أجمعين ، فلا يمتنع ، إذن ، رفعه ، وذلك لأنك لما وصفته

(١) أنظر هامش ١ ص ١٣٥ من هذا الجزء .

(٢) مراده بقوله وأسطار سطر سطر أي تسطيراً : القرآن الكريم أي وحق أسطر المصحف . واختلفوا في كلمة نصر المكررة في البيت . وأرجح ما قيل أن نصر الأول هو حاجب نصر بن سيار . وقد منه من الدخول . ونصر الثاني هو الأول وهو محل الشاهد من حيث جواز رفعه ونصبه . والثالث مصدر وهو دعاء لنصر الحاجب بديل ما بعده وهو قوله :

بلضك الله قبلـــــــخ نصرًا نصر بن سيار يثبني وفرًا  
فكانه قال : نصرك الله نصرًا . بلضك الله ما تريد . فبلغ الخ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٤ . (٤) الآية ١٥ ، ١٦ من سورة الملق .

صار مع صفته كالوصف للأول ، فعل هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف أكثر منهما لم يوصف ، لصيرورته مع الوصف كالوصف الأول ، كما يجيء في قولهم : لا ماء ماء بارداً .

ثم اعلم أنه جاز الرفع في المفرد حملاً على اللفظ ، ولم يجز في المضاف عند غير ابن الأنباري ، لأن النصب في توابع المنادى المضموم ، كان هو القياس ، لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه ، لا للمبني في بنائه ، ألا ترى أنك لا تقول : جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة . حملاً على اللفظ ، بل يجب رفعها على المحل ؛ لكن لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله ، صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها ، وكذلك فتحة : لا رجل ، فلمشابهة الضمة للرفع<sup>١</sup> جاز أن ترفع التوابع المفردة ، لأنها كالتابعة للمرفوع ، وقُلَّ شيئاً من استنكار تبعية حركة الإعراب لحركة البناء التي هي خلاف الأصل كون<sup>٢</sup> الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد ، لأنه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع أي الضم ، بخلاف التابع المضاف إذ المنادى المضاف واجب النصب .

وأما ابن الأنباري فلم ينظر إلى تصور وقوعها موقع المنادى ، بل نظر إلى مشابهة متبوعها للمرفوع ، وتابع المرفوع مرفوع ، سواء كان مضافاً أو مفرداً ، وليس يبعد في القياس ، لكنه لم يثبت .

فإن قيل : فلم لم يجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في : لا رجل ظريف ، فكنت تقول : يا زيد الظريف ، واللام لا تمنع البناء ، كما لم تمنع في : الخمسة عشر .

قلت : إنما جاز ذلك في « لا » لأن المنفى في الحقيقة هو الوصف ، لا الموصوف ، فكان

(١) الرفع تمييز مستحدث من الرضى . وقد شاكل به كلمة الضمة .

(٢) فاعل : قُلَّ شيئاً من استنكار ...

« لا » باشرت الوصف ، وذلك لأن معنى لا رجل ظريف فيها ؛ لا ظرافة في الرجال الذين فيها ، فالمتني مضمون الصفة ، فهي لنفي الظرفاء لا لنفي الرجال ، فكأنه قيل : لا ظريف فيها ، بخلاف : يا زيد الظريف ، فإن المنادى لفظاً ومعنى هو المتبوع ، فبان الفرق ، على أنه أورد الأخفش في « مسائله »<sup>١</sup> الكبير : إن بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو : يا زيد الطويل ، ويا عالم زيد إنيهما مبتنيان على الضم كما في البدل ، وقد قدّمنا أن عطف البيان هو البدل .

قوله : « والخليل في المعطوف يختار الرفع » ، أي في المنسوق ذي اللام وإنما اختار الرفع مع تجويز النصب ، نظراً إلى المعنى ، لأنه منادى مستقل معنى ، وإن لم يصح مباشرة حرف النداء له ، فالرفع أولى ، تنبيهاً على استقلاله معنى ، كما في يا أيها الرجل .

وأبو عمرو بن العلاء يختار النصب لأنه ، لأجل اللام ، يتمتع وقوعه موقع المتبوع ؛ فاستبعد أن يجعل حركته كحركة ما بارشه الحرف ؛ وكان الوجه أن ينظر إلى كونه تابعاً ، والوجه في التوابع أن تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في البناء .

ويلزم الخليل وأبا عمرو ، نظراً إلى العلتين المذكورتين ، اختيار الرفع أو النصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم .

قوله : « وأبو العباس ، إن كان كالحسن فكالخليل » ، أي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع إذا كان ذو اللام مثل الحسن في عروض ألام ، وجواز حذفها ، فكأنه ، إذن مجرد عن اللام ، ويوافق أبا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام ، كما في الصق ، لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقاً ، فكيف يضم ؟ .

(١) كتاب المسائل الكبير ، أحد مؤلفات الأخفش ، وله الأوسط ، والمسائل الصغير .



## حرف التعريف لزومه وعروضه في العلم

ويحتاج ههنا إلى معرفة لزوم اللام وعروضها في الأعلام ، وذلك بأن ينظر إلى العلم . فإن كان غالباً ، أي كان في الأصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس ، لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ، ولا بد أن يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية ، مع لام العهد ، ليفيد الاختصاص به ، وصار بكثرة الاستعمال علماً له ، ويسمى ذلك بالعلم الاتفاقي ، كانت<sup>١</sup> اللام في مثله لازمة ، لأنه لم يصر علماً إلا مع اللام فصارت ك بعض حروف ذلك العلم ، وذلك إما في الاسم كالبيت<sup>٢</sup> ، والنجم<sup>٣</sup> ، والكتاب<sup>٤</sup> . وإما في الصفة كالصبي<sup>٥</sup> .

---

(١) جواب قوله : فإن كان غالباً ... الخ

(٣) غلب النجم على الثريا .

(٢) غلب البيت على الكعبة .

(٤) في حرف النحاة إذا أطلق الكتاب فريد منه

كتاب سبويه .

(٥) الصبي رجل من بني كلاب . قالوا انه كان يطعم الناس بتهامة فهبت ريح سفت في جفانه التراب فسبها فرمي بصاعقة قتلته وقيل فيه .

قتل الريح في البلد التهامي .

وان خويلدا فايكسي عليه

فمرف بالصبي وعرف بعض أولاده بابن الصبي .



ومن الأعلام الاتفاقية ما يكون بالإضافة نحو ابن عباس ، وابن الزبير .

وإن لم يكن غالباً فإما أن يكون منقولاً من الصفة أو المصدر ، أو ، لا والمنقول من أحدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والقلاء والنضر ، تكون اللام فيه عارضة غير لازمة ، لأنها لم تنصر مع اللام أعلاماً حتى تكون كأحد أجزائها ، بل إنما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية ، وإن لم يكن العلم محتاجاً إلى التعريف وذلك للمح الوصفية الأصلية ، ومدح المسمى بها إن كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين ، وذمه إن كانت متضمنة للذم ، كالقبيح ، والجهم ، لو سمي بهما ، فكأنك أخرجتها عن العلمية وأطلقتها على المسمين أوصافاً ؛ ومن ثم قيل في المثل : إنما سميت هانئاً لهنّ .

والصفات قبل العلمية إذا استعملت في بعض ما تصلح له ، كانت مع اللام ، كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب ، وكذا المصادر ، أجريت مجرى الصفات لأنه قد يوصف بها نحو صوم وزور وعدل .

وليس جواز دخول اللام في الأعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطرداً ، ألا ترى أنك لا تقول في محمد ، وعلي : المحمد ، والعلي ، بل يجوز دخول اللام في أكثرها .

وما ليس منقولاً من الوصف والمصدر ، فإن كان في الأصل المنقول منه معنى المدح أو الذم ، فالأولى جواز ملح الأصل ، نحو : الأسد في المسمى بأسد ، والكلب في المسمى بكلب ، قالوا بنو الليث في بني ليث بن بكر بن مناة .

وإن لم يكن في الأصل المنقول منه ذلك ، لم تدخله اللام ، إلا إذا وقع اشتراك اتفاقي ، فحينئذ ، إما أن تضيف العلم أو تعرفه باللام ، وإن كان في الأصل فعلاً ، وليس بمطردين قياسيين ، قال :

١١٤ -- علا زيدنا يوم النقا رأس زيد كم بأبيض ماضي الشفرتين يماني<sup>١</sup>

(١) يوم النقا : مراد به يوم معين كان عند النقا وهو الكتيب من الرمل . جاء في الكامل للمبرد : وقال رجل من طي . وكان رجل منهم اسمه زيد قتل آخر من بني أسد اسمه زيد أيضاً : ثم أفيد القاتل ، فقال الطائي مفتخراً : =

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأحناء الخلافة كاهله  
وأما أعلام أيام الأسبوع ، كالأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس ، فن الغوالب  
فتلزمها اللام ، وقد يجرد « اثنان »<sup>١</sup> من اللام دون أخواته ، نحو قولهم : هذا يوم اثنين  
مباركاً فيه .

وإنما حكمنا بكونها غالبية ، وإن لم يثبت الثلاثاء والأربعاء والخميس ، أجناساً بمعنى الثالث  
والرابع والخامس ، محافظةً على القاعدة الممهدة ، في كون الأعلام اللازمة لامها في الأصل  
أجناساً صارت بالغلبة أعلاماً مع لام العهد ، فيقدر كونها أجناساً ، وكذا في نحو : الثريا  
والدبران ، والعيوق والسماك ، وإن لم تثبت ألفاظها أجناساً ، ولم نعرف في بعضها أيضاً ،  
معنى شاملاً للمسمى المعين ولأخواته ، كما عرفنا في الثلاثاء والأربعاء ، وربما يكون في  
هذه الأعلام ما ثبت لفظه جنساً ، لكن لا يعرف كيفيته غلبته في واحد من جنسه ، كالمشتري  
في الكوكب المعين ، فإننا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ، ولذلك قال سيبويه : وما لم  
يعرف من هذا الجنس أصله فلحق بما عرف ، وعند المصنف : ما لزمته اللام من الأعلام  
التي لم يثبت استعمال ألفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره ، كالثلاثاء والأربعاء  
والدبران والمشتري ؛ ليست من الغوالب ، لأن العلم الغالب : ما كان جنساً ثم صار بالغلبة  
علماً ؛ قال : بل هي أسماء موضوعة لسمياتها .

علا زيدنا يوم الثقا ... البيت وبعده :

فان تقبلوا زيدا زيدا فاعلموا  
أقادكم السلطان بعد زمان  
يريد أن زيدنا إنما قل قوداً بحكم السلطان . وروي يوم الحمى ، بدل يوم الثقا .

(١) لمراد به الوليد بن عبد الملك بن مروان . وقال هذا البيت هو ابن ميادة من نصبة في مدح الوليد المذكور :

أولها :  
ألا تسأل الربيع الذي ليس ناطقاً  
وإني على أن لا يبين لسائله  
وقبل بيت الشاهد :

همت بقول صادق أن أقوله  
وإني على رغم العدو لقاتله  
وبعده :

أضواء سراج الملك فوق جيبه  
غداة تناجى بالنجاح قوابله  
(٢) اسم اليوم المعين .

وإنما ارتكب سيئويه تلك الطريقة ، إجراءً لا لزاماً لها مجرى واحداً في التقدير ،  
لما أمكن ، وكان الأكثر ما ثبت جنسيته ، ثم اختص بواحد من الجنس ، فألحق القليل  
بالأعم الأغلب .

فالغالب عند سيئويه ، على أربعة أقسام : أحدها ما ثبتت جنسيته لفظاً ويعرف فيه  
المعنى العام الشامل للمعنى ولأخواته ، كالنجم والصقق وابن عباس ؛ وثانيها ما يعرف  
فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالثلاثاء ، وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبتت ،  
جنسية لفظه كالمشتري ، ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه ،  
كالدبران والعيوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى العوق والديور ، فهما ، هذا بطوله .

\*\*\*

ومذهب المبرد<sup>١</sup> ليس ما أحال عليه المصنف ، ولا يدل عليه كلامه ، وذلك أنه قال ،  
إن كانت اللام في العلم ، اخترت مذهب الخليل ، لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه ولا  
يفيدان التعريف ، بل يلمح بهما الوصفية الأصلية فقط ، فكأنه مجرد عنهما لأن تعريفه  
بالعلمية ، قال ، وإن كانت اللام في الجنس اخترت مذهب أبي عمرو ، لأن اللام ، إذن ،  
تفيد التعريف فليس الامم كالمجرد عنها ، فعلى هذا ، مذهب المبرد في الحسن والصقق معاً  
اختيار الرفع لأن اللام لا تفيد التعريف ، وهذا كما ترى ، خلاف ما نسب إليه المصنف .

قوله : « والمضافة المعنوية » ، أي التوابع المضافة ، وهي في مقابلة قوله قبل : وتوابع المبني  
المفرد ، وليس في نسخ الكافية<sup>٢</sup> تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه ، لأن اللفظية ، كما  
ذكرنا ، جارية مجرى المفردة ؛ وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو : ياذا  
المخوفنا ، وفي نحو :

١١٦ - يا صاح ياذا الضامر العنس<sup>٣</sup> والرحل ذي الأفتاب والجلس<sup>٤</sup>

(١) رجوع إلى الموضوع الأصلي وهو التعليق على ما قاله المصنف من مذهب المبرد ومناقشته في ذلك وبيان المذهب  
الصحيح للمبرد . وما سبق كان استطراداً لبيان الاعلام الغالية .

(٢) أي نسخ للثنائي التي نقل منها وكتب عليها شرحه هنا .

(٣) هنا من شواهد سيئويه ج ١ ص ٣٠٦ ونسبة بعض شرح أبيات الكتاب لخز بن لوذان السلمي ، ونسبه =

مع أنها مضافان ، : علتين<sup>١</sup> احدهما أن صفة اسم الإشارة لا تكون إلا مفردة ، كما يحى<sup>٢</sup> في باب الوصف ، فكأنه قال : يا ذا الرجل الضامر العنس ، فالصفة في الحقيقة مفردة : والثانية أن اللام في الضامر والخوف اسم موصول ، مع صلته في حكم المفرد وإن كان مضارعاً للمضاف ، فكأنه قال : الذي ضمرت عنسه ، ولو كان : الذي ضمرت عنسه ، يقبل الحركة لم تكن إلا الرفع ، فكأنما ما كان مثله .

وتزول علتاه في قولك : يا زيد الحسن الوجه ، فإن الموصوف ليس باسم الإشارة ، ولا يكون الألف واللام ، موصولاً إلا في اسم الفاعل أو المفعول ، ويجوز رفع الوصف اتفاقاً ، فالأولى ما قدمناه وهو أن المضاف اللفظي وإن كان مضارعاً للمضاف لكن لا يجري تابعاً مجرى المضاف في وجوب النصب ، بل إنما يجري مجراه إذا كان منادى .

قوله : « غير ما ذكر » ، أي غير ذي اللام ، قوله « مطلقاً » أي مفردين كانا ، أو لا ، وكان متبوعهما مضموماً ، أو ، لا .

قوله : « والعلم الموصوف بابن » ، حكم « ابنة » حكم « ابن » فيما ذكر ، وأما بنت فليست مثلهما في النداء ، أما في غير النداء ففي جريها مجراها وجهان ، الأولى المنع ، لأن التخفيف معهما لفظاً وخطاً ، إنما هو لكثرة الاستعمال ، ولم يكثر استعمال « بنت » ، والشرط أن يكون العلم موصوفاً بابن متصلاً بموصوفه ، احتراز عن نحو : يا زيد الظريف ابن عمرو ، فإنه لا يفتح المنادى في مثله ، إذ مثله غير كثير الاستعمال ، فالشروط أربعة : وهي كون المنادى علماً ، احترازاً عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفاً بابن ، احترازاً عن نحو : يا زيد : ابن عمرو في الدار على أن ابن عمرو ، مبتدأ<sup>٣</sup> ؛ وكون ابن متصلاً كما ذكرنا ، وكونه مضافاً إلى علم ، احترازاً عن نحو : يا زيد ابن أخي ، فإذا

== صاحب الأغاني لخالد بن المهاجر وزاد بعده :

تسرى التهار ولست تساركه ويجيد سيراً كلما تمحي

وصواب البيت الثاني : سير التهار فلست تاركه ، لأن تسرى من السرى وهو لا يكون إلا ليلاً .

(١) مفعول قوله وذكر في شرح الفصل .

(٢) أي أن جملة : ابن عمرو في الدار . هي اختيار لزيد بمضمونها بعد ندائه .

اجتمعت الشروط ، اختير فتح المنادى ، ولا يجب ، وقد ذهب بعضهم إلى وجوبه .

وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط ، لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها ، والكثرة مناسبة للتخفيف ، فخفضوه لفظاً بفتح ، وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الأصل ، لكونه مفعولاً .

وخفضوه خطأ بحذف ألف ابن ، وابنة<sup>١</sup> .

والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بأي صفة منصوبة كانت ، نحو :  
يا زيد ذا المال .

وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة ، علماً كان ، أو ، لا ، إذا وقع موصولاً بابن ، الواقع بين متقي اللفظ ، نحو يا عالم بن العالم .

والعلم المتصف بابن وابنة ، الجامع للشرائط الأربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوباً ، وبحذف ألف « ابن » خطأ ، أيضاً نحو جاءني زيد بن عمرو .

وقوله :

١١٧ - جارية من قيس بن ثعلبة<sup>٢</sup>

شاذ .

وإن اختل إحدى الشرائط لم يحذف التنوين ، ولا الألف خطأ ، والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن ، وابنة ، لا تثنيهما وجمعهما ، وتصغيرهما ، لأنه لا يكثر استعمالهما كذلك ، وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفرداً ، لأن المثنى والمجموع ليسا بعلمين ، أيضاً ، ولا يكثر استعمالها .

---

(١) قيد ذلك علماء الرسم . بأن يكون لفظ ابن غير واقع في أول السطر ، وإلا رسمت الألف قبله ولو اجتمعت كل هذه الشروط .

(٢) هو مطلع أرجوزة للأغلب المجلي يقصد به امرأة من العرب اسمها « كلبة » وكانت بينه وبينها مهاجرة وفي الأرجوزة التي منها الشاهد فحش كثير .

## نداء المرف بالألف واللام

قال ابن الحاجب :

« وإذا نودي المرف باللام قيل : يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل »  
« ويا أيها الرجل ، والتزموا رفع الرجل لأنه المقصود ؛ وتوابعه »  
« لأنها توابع معرب ، وقالوا : يا أله خاصة » .

قال الرضى :

لو دخل اللام المنادى ، فإما أن يبنى معها وهو بعيد ، لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين ، فن ثم قلّ بناء الاسم معها كالخمس عشرة وأخواته ، والآن ؛ فاستكره دخولها مطرداً في المنادى المبني .

وإما أن يُعرب ، وهو أيضاً ، بعيد ، لحصول علة البناء ، وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الإفراد والتعريف .

وقال بعضهم إنما لم يجمعوا بينهما ، كراهة اجتماع حرفي التعريف ، وفيه نظر ، لأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة ؛ لا يُستنكر ، كما في : لقد ،

وَأَلَا إِنَّ<sup>١</sup> ، على ما يجيء في موضعيهما ، قالوا : وليس المحطور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك : يا هذا ، ويا عبد الله ، ويا أنت ، ويا الله ؛ بل المحتج اجتماع أدائي التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما .

وقال المبرد ، في الأعلام ، إنها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ، ولا يتم ما قال في : يا الله ، ويا عبد الله<sup>٢</sup> .

وقال المازني ، في اسم الإشارة : يتكر ثم يُحبر بحرف النداء ، ومن ثم لا يقال : هذا أقبل ، أي يا هذا .

ولا حاجة إلى ما ارتكبا ، إذ لا منع من كون الشيء المعين مواجهاً مقصوداً بالنداء ، وأي محطور من اجتماع مثل هذين التعريفين ؛ هذا ، ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام<sup>٣</sup> بشيء ، طلبوا اسماً مبهماً غير دال على ماهية معينة ، محتاجاً بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر ؛ يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه إلى مخصصه الذي هو ذو اللام .

وذلك أن من ضرورة المنادى أن يكون متميز الماهية ، وإن لم يكن معلوم الذات ، فلا معنى لنحو : يا شيء ، ويا موجود ، إلا أن يكتنى بمثلها عن أن المخاطب ، ما فيه شيء . مما يكون في العقلاء إلا أنه يقع عليه اسم الشيء والموجود ، وهذا مجاز ، وكلامنا في الحقيقة .

فوجدوا الاسم المنصف بالصفة المذكورة « أياً » بشرط قطعه عن الإضافة ، إذ هي تخصصه ، نحو : أي رجل ، واسم الإشارة ، وأما لفظ شيء ، وما بمعنى شيء ، فإنهما وإن كانا مبهمين ، لكن لم يوضعا على أن يزال إبهامهما بالتخصيص ، بخلاف : أي ،

(١) اجتمع في « لقد » لام التوكيد وحرف التحقيق ، وفي « ألا إن » حرفان يستفتح بهما الكلام ويدلان على الثبوت وتزيد « أن » بإفادتها التوكيد .

(٢) لأن لفظ الجلالة لا يقبل التنكير ولو فرضاً ، والمعلم المضاف إلى لفظ الجلالة إنما اكتسب التعريف منها .

(٣) أي حرف التعريف .

واسم الإشارة ، فانهما وضعاً مبهمين مشروطاً بإزالة إيهامهما بشيء ، أما اسم الإشارة فبالإشارة الحسية ، أو الوصف ، وأما أيّ ، فباسم آخر بعده .

وأما ضمير الغائب فإنه وضع مبهماً مشروطاً بإزالة إيهامه بما قبله لا بما بعده ، وإن اتفق ذلك <sup>١</sup> ، فالأغلب أن يكون منكرأ ، كما في : ربّه رجلاً ، وأما نحو : رأيته زیداً فقليل ، وأما الموصول فإنه وإن أزال إيهامه ما بعده ، لكنه جملة .  
ثم نقول : إن «أيّا» المقطوع عن الإضافة ، أوجب إلى الوصف من اسم الإشارة ، لأنه ، كما ذكرنا ، وضع مبهماً مزال الإيهام باسم بعده بخلاف اسم الإشارة فإنه قد يزول إيهامه بالإشارة الحسية .

فلهذا قد يقتصر على : يا هذا ، دون : يا أيّها ، ومن ثمّ جوّز بعضهم في نعت : يا هذا : النصب والرفع كما في : يا زيد الطريف ، وأوجب رفع نعت «أيّ» .

وفصل بعضهم في وصف : يا هذا ، فقال : إن كان لبيان الماهية نحو : يا هذا الرجل ، وجب الرفع لأنه مستغنى عنه ، وإلّا جاز الرفع والنصب ، نحو : يا هذا الطويل رفعا ونصباً .  
وأما المازني والراجح فجوّزا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة وأيّ ، قياساً على على نحو : يا زيد الطريف ، ولم يثبت .

وإنما قطع «أيّ» المتوصل به إلى نداء ذي اللام عن الإضافة ، لما ذكرنا ، من قصد الإيهام ، وأيضاً ، لو لم يقطع عن الإضافة لكان منصوباً ، وكلّما ذو اللام الذي هو وصفه ، فلم يمكن التنبيه بنصبه ، على كونه مقصوداً بالنداء ، كما أمكن بلزوم الرفع وترك النصب .

وأبدل هاء التنبيه بنصبه من المضاف إليه <sup>٢</sup> ، لأنه لم يكن يخلو من مضاف إليه أو من تنوين قائم مقامه ، نحو : ( أيّا ما تدعوا <sup>٣</sup> ، وليس هذا موضع التنوين ، وأيضاً ، التنوين بدل

(٣) الآية ١١٠ من سورة الاسراء .

(١) أي إزالة إيهامه بما بعده .

(٢) أي جيء بها بدلاً منه



من مضاف إليه معلوم مقدر ، كما في قوله تعالى : « ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات »<sup>١</sup> ، و « كلاً هدينا »<sup>٢</sup> والقصد ههنا الإبهام ، وهاء التنبيه أيضاً مناسب للنداء ، إذ النداء أيضاً تنبيه ، ثم ، لكون اسم الإشارة أوضح من « أي » وصف « أي » به في بعض المواضع نحو : يا أيها ، فيقتصر عليه .

وإنما توصل بأي إلى نداء اسم الإشارة لأن اسم الإشارة في الأصل ما يشار به للمخاطب إلى شيء ، فهو في أصل الوضع لغير المخاطب ، ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب كما يجيء في بابه . فتحوشي في بعض الأماكن من أن يدخله حرف يجعله مخاطباً أي حرف النداء ، ففصل بينهما بأي في بعض المواضع ، لتناكرهما في الظاهر ، ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا أيها الرجل ، فعلى ما ذكرنا ، ليس هذا التركيب مصوغاً لأجل نداء المعرف باللام ، على ما أومأ إليه المصنف ، بل لأجل نداء اسم الإشارة ، بدليل اقتصارهم كثيراً على نحو يا أيها من دون الوصف باسم الجنس .

وقال الأخفش في : يا أيها الرجل : أي موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة أي ، وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادي ، ولا سيما إذا زيد عليه كلمتان أعني أيها ، ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع « أي » موصولة في غير هذا الموضع ، ونلور كونها موصوفة ، كما يجيء في باب الموصولات .

قيل : لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها ، والجواب ، أنه إذا حذف صدر صلتها فالأغلب بناؤها على الضم كما يأتي في الموصول ، فحرف النداء ، على هذا ، يكون داخلاً على اسم مبني على الضم فلم يغيره وإن كان مضارعاً للمضاف ، كما في قولك : يا من قال كذا .

والأكثرون على أن ذا اللام وصف لا سم الإشارة في النداء وغيره ، لأنه اسم دال على

(١) الآية ٣٢ من سورة الزخرف

(٢) الآية ٨٤ من سورة الأنعام .

معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية ؛ وهذا حدّ النعت كما يجيء ، أي ما دل على معنى في متبوعه .

وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق .

والجواب أن الاشتقاق ليس بشرط في الوصف ، كما يجيء في بابه ؛ ولا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعروف باللام كما يأتي في باب النعت ، أما اسم الجنس فلأنه هو الدال على الماهية من بين الأسماء ، والمحتاج إليه في نعت اسم الإشارة بيان ماهية المشار إليه فن تمّ قبح نعتها من الصفات المشتقة إلا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم ، فقبح : هذا الأبيض .

وأما التعريف باللام فلأن تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من أفرادها ، من اسم الإشارة ، فلم يبق إلا تطابق النعت والمنعوت مع أنهما كلمتان بمنزلة قولك : الرجل المعهود ، لأن لفظ هذا ، لا يفيد إلا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل ، وهذه الفائفة تحصل من لام العهد ، فظهر شدة احتياج المبهم إلى صفته ، فحين تمّ لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا ، فلا نقول : هذا اليوم الرجل ، كما يجوز في غير هذا النوع ، ولا ، يجوز ، أيضاً ، تفريق صفاته نحو : هؤلاء الرجل والقرس والبقرة .

قوله : « والتزموا رفع الرجل » ، أي اسم الجنس الواقع صفةً لأيّ ، وهذا ، وإن كان القياس جواز نصبه أيضاً ، كما في : يا زيد الظريف ، لكن نبهوا بالترام رفعه على كونه مقصوداً بالنداء ، فكأنه باشره حرف النداء ، وأما الظريف ، في : يا زيد الظريف ، فليس مقصوداً بالنداء ، بل المقصود : زيد ، وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قبيل .

قوله : وتوابعه ، أي التزموا رفع توابعه .

اعلم أنّ تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقاً ، إن كان تابع المنادى مرفوعاً أو منصوباً يحمل تابع التابع على ظاهر إعراب التابع ، سواء كان المنادى « أي » ، أو « هذا » ، أو غيرها ، تقول في غيرها : يا زيد الطويل ذو الجمة ، إذا جعلته صفة للطويل وإن حملته على زيد ، نصبت ، ومن نصب الطويل ، نصب ذا الجمة لا غير ، كان نعتاً للطويل أو لزيد .

وأما في «أي» فإن التابع الذي يحىء بعد وصفه لا يكون إلا تابعاً لوصف «أي» لأنه هو المنادى في الحقيقة ، وأي ، وصلة إليه .

فعلی هذا ، إذا كان ذلك التابع مضافاً معنوياً فالواجب الرفع نحو : يا أيها الرجل ذو المال ، ولا يجوز : يا أيها الرجل وعبد الله ، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه ، فيجب ، إذن ، أن يكون عبد الله ، صفة «أي» ، ولا يجوز ، لأنه لا يوصف إلا بذی اللام ، ويجوز : يا أيها الرجل الحسن الوجه ، كما يجوز يا أيها الحسن الوجه ، وكذا يجوز : يا أيها الفاضل والحسن الوجه .

وإن أبدل من وصف «أي» ، فإن جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يميز إلا أن يكون البديل مما يجوز كونه صفة لأي ، أعني الجنس ذا اللام ، فلا تقول : يا أيها الرجل زيد ، وإن لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا أيها الرجل زيد ، برفع زيد ، وسيجيء في باب البديل أنه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح ، وتركه<sup>١</sup> ، نحو : يا عالم زيد بالضم ، ويا عالم زيد<sup>٢</sup> وزيداً بالرفع والنصب ، ولا يجوز : نحو يا أيها الرجل زيد ، بضم زيد ، بدلاً من أي ، لما تقدم : أن التابع الذي بعد وصف «أي» لا يتبع «أي» .

وأما إذا جئت به بعد وصف اسم الإشارة ، فيجوز فيه الأمران لأن اسم الإشارة قد يستبدل من دون وصفه ، فنقول : يا هذا الرجل زيد وذو المال حملاً على الوصف ، وزيد بالضم ، وهذا المال حملاً على هذا .

وإذا كان ذلك التابع عطفت نسق مجرداً عن اللام ، لم يميز إلا حملة على هذا ، نحو يا هذا الرجل وذو الجملة ، لأنك لو حملته على الوصف ، كان وصفاً لهذا ، واسم الإشارة لا يوصف إلا بذی اللام كما قلنا في «أي» .

ولا يجوز<sup>٣</sup> عطفت المضاف لا رفاً ولا نصباً على المفرد الذي هو صفة للمنادى المضموم

(١) أي ترك جملة في حكم الطرح .

(٢) جاء في بعض النسخ نسبة هذا الرأي للأندلسي (القاسم بن أحمد) ويؤيد ذلك قوله بعد قليل : قال : فلم يبق إلا النصب .

نحو : يا زيد الطويل وذو الجمّة ، أما النصب فلأن المنصوب لا يعطف على المرفوع ،  
وأما الرفع فلأن حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ، ولا يجوز : يا زيد ذو الجمّة  
برفع « ذو » .

قال : فلم يبق إلا النصب عطفاً على زيد .

وأجاز المازني الرفع حملاً على الطويل ، ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه  
في كل ما يجب له ويمتنع عليه ، ألا ترى إلى قولهم : يا زيد والحارث ، ولا يجوز : يا  
الحارث .

والجواب أنه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث ، لكنه إنما جاز لأن المانع  
من نحو : يا الحارث ، اجتماع « يا » واللام لفظاً ، ولم يجتمعا في يا زيد والحارث فهو مثل  
يا أيها الرجل من حيث إنهما اجتماعا في الصورتين تقديرًا ، لا لفظاً .

قوله « لأنها توابع معرب » ، يومي إلى أن المعرب لا محلّ له ، وإلى أنه لا يحمل على  
محله ، وترك ظاهر إعرابه .

وفي الموضعين نظر .

أمّا الأول ، فلأن المضاف إليه إضافة غير محضة ، له محلّ<sup>١</sup> من الإعراب مع كونه  
معرباً لفظاً ، نحو : حسن الوجه ، ومؤدب الخدام وضارب زيد ، وكذا ما أضيف إليه  
المصدر ، قال :

١١٨ - حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم<sup>٢</sup>

---

(١) يريد بالمحل : ملاحظة معناه من حيث كونه فاعلاً أو مفعولاً . ولا يريد أنه مبني له محل من الاعراب ويسميه  
النحاة الطلف على المعنى .

(٢) من قصيدة للبيد بن ربيعة في وصف حمار الوحش وائتاه ، وكان قد وصف ناقة أولاً ثم شبهها بحمار الوحش  
الذي يطارده أثناءه . فيكون شديد السرعة . وهاجها أي أزعجها وكان شأنه معها شأن الفريم المظلوم الذي يطلب  
بحقه .

وأما الثاني فإنه وإن كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما أضيف إليه اسماً الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة والمصدر وإن جاء في الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمير له عاملاً كقوله في ضارب زيد وعمرا ، إن التقدير ضاربُ زيد وضاربُ عمرا ، ولا يميز في نحو حسن الوجه واليد ، الرفع في المعطوف كل ذلك كراهةً لمخالفة التابع لظاهر إعراب المتنوع إلى المحل الخفي ؛ لكنه يشكل باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم إن في نحو إن زيداً منطلق وعمرو ؛

وله أن يرتكب أن الجملة غير المؤكدة ، أعني عمرو مع خبره المقدّر ، عطف على الجملة المؤكدة . أعني : إن مع اسمه وخبره ولا نقول إن الاسم عطف على الاسم ، وكذا القول في نحو :

١١٩ - - فان لم نجد من دونِ عدنان والدا  
ودونَ معدٍّ فلترعك العواذل<sup>١</sup>  
وقوله

١٢٠ - معاوى إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد<sup>٢</sup>  
إن المنصوب عطف على الجار والمجرور .

قوله : « والتزموا رفع الرجل » . كأنه جواب عن سؤال مقدر ، وهو أنه ، إذا كان صفة للمنادى المضموم ، فلم لم يجر فيه النصب كما في يا زيد الظريف .

(١) وهذا أيضاً من شعر لبيد من قصيدة مشهورة تتضمن كثيراً من الحكم والمواعظ وهي التي أولها :

ألا تسألن المرء ماذا يحاول      أنحب فيقضي أم ضلال وباطل  
وقيل بيت الشاهد :  
فقلوا له إن كان يقسم أسره      ألا يهلك الدهر أمك هابل  
إلى أن قال :

فإن أنت لم تصدقك نفسك فاتشب      لملك تهديك القرون الأوائل  
(٢) من شعر لعقبة بن هيرة الأسدي يخاطب معاوية بن أبي سفيان . ورواه بعضهم بالجر فلا شاهد فيه ، وصحح الزمخشري أن المنصوب من شعر آخر لعبد الله بن الزبير الأسدي والزبير يفتح الزاي وهو غير عبد الله بن الزبير بضمها . وكلاهما خطاب لمعاوية .

قوله : " وتوابه " ، كأنه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الأول ، أي : إذا كان هو المقصود بالنداء . والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم . فالوجه أن يجوز في توابه ما جاز في توابع المنادى المضموم .

فعلى هذا صار نحو الرجل في : يا أيها الرجل : كالنعامة ؛ إذا قيل : لِمَ وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذي باشره حرف النداء ، لكونه مقصوداً دون موصوفه .

فإذا قيل : فيجب ، إذن أن يجوز في توابه ما جاز في توابع المنادى المضموم ، قيل : ليس هو المنادى المضموم ، بل مثله <sup>١</sup> .

قوله : « وقالوا يا الله خاصة » ؛ يعني لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام إلا لفظة « الله » ، قيل إنما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام ، لزومها للكلمة ، فلا يقال « لاه » إلا نادراً .

قال :

١٢١ - كحلفه من أبي رباح يسمعها لاهه الكُبار <sup>٢</sup>  
وكرتها بدلاً من همزة « إله » فلا يجمع بينهما إلا قليلاً ، قال : .

(١) هذا التشبيه الذي ذكره الرضى . جاء في آخره مضطرب العبارة في النسخة المطبوعة وقد أصلحته بما يتفق مع المعنى المقصود من ذكر المثل .

(٢) نسب البغدادي إلى بعضهم أنه يرويه « لاهم » مخفف من : اللهم . ثم أريد به الذات وبذلك لا يتفق مع إirاده هنا لما أراد . ووصفه بالكبار يرجع ما ذهب إليه الرضى . وأبو رباح هو حصن بن بدر من بني حنيفة . كان قتل رجلاً ، فطلب منه أن يحلف ما قتله أو يعطي الدية ، فحلف ولكنه قتل بعد ذلك قصاصاً فضرب به المثل في الحلف الذي لا يفتي ولا يتفق صاحبه . وهو من هبة للأعشى ميمون بن قيس ، أوما :

أقسم تروا الرما عباداً أفهام الليلى والهار

وقبل بيت الشاهد يقول مخاطباً قوماً أنكروا أخذ رجل اسمه حرار وحلقوا ؛

أقسمت حلفاً جهاراً ان تحسن ما عشنا عسار

فكانه يقول هم : ان حلفكم هذا كحلف أبي رباح .

١٢٢ - معاذ الإله أن تكون كظية ولا دمية ولا عقيلة ربـرب<sup>١</sup>  
وأما النجم . والصعق . والذي وبابه ، فإن لامها لازمة لكنها ليست بدلاً من الفاء . وأما  
« الناس » فإن اللام فيه عوض من الفاء وأصله أناس ، ولا يجتمعان إلا في الشعر كقوله :  
١٢٣ - إن المنايا يطلعن على الأناس الآمنينا<sup>٢</sup>

إلا أنها ليست لازمة ، إذ يقال في السعة ناس .

فقالوا : أصله الإله ، فعال بمعنى مفعول ، والإلاهة : العبادة ، وأله بفتح العين أي  
عبد ، فإله بمعنى مألوه ، أي معبود ، فآله ، في الأصل ، من الأعلام الغالبة ، كالصعق .  
كأنه كان عاماً في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق ، لأنه أولى من يؤله ، أي يُعبد ،  
وصار مع لام العهد علماً له ، فلكثر استعمال هذه اللفظة ، صار تخفيف همزتها أغلب  
من تركه ، وصار الألف واللام كالعوض من الهزلة لقلة اجتماعهما .

ولا نقول اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا في الأناس ، وذلك أنه قد يجيء  
« الإله » في السعة ، أو ورد أبو الفرج الأصفهاني<sup>٣</sup> أن أمية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن  
ابن أمية ، ابن الإله .

فلما خففت الهزلة ، نقلت حركتها إلى ما قبلها ، كما هو القياس وحذفت فصار :  
أَللهُ ، ثم أسكنوا اللام الأولى وأدغموها في الثانية ، ولا تدغم لو خُفِّضَتْ نحو الإلاهة

(١) هذا أحد أبيات البيهقي في حديث . مما أورده أبو تمام في ديوان الحماسة . وأولها :

خيال لأم السليل ودونها مسيرة شهر للربيد اللبيب

واللبيب يابمين من ذئب في سيرة إذا أسرع . والدمية الصورة من العاج ونحوه وعقيلة بمعنى كريمة أو مختارة  
من بين من همي منهم والربرب القطيع من بقر الوحش ، وبعد أن نفى أن تكون شيئاً من ذلك كله قال بعد بيت  
الشاهد :

ولكنها زادت على الحصن كله كمالاً ومن طيب على كل طيب

(٢) في هذا الأمر بحث طويل في خزنة الأدب نقلاً عن أمة اللغة . وهذا أحد أبيات الذي جلد الحميري أحد  
أعداء اليمن ويعدده :

فبند عنهم شتى وقد كانوا جميعاً والفرينسا

(٣) في كتابه الأغاني (٤) أي بفتح الهزلة وكسر اللام الأولى وفتح الثانية مخفضتين .

بمعنى العبادة ، لأن التخفيف مع عروضه غير غالب ، كما غلب في « الله » ، فكان اللامين لم يلتقيا .

والأكثر في « يا الله » قطع الهزمة ، وذلك للإيذان من أول الأمر أن الألف واللام خرجا عما كانا عليه في الأصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يُستكره اجتماع « يا » واللام ، فلو كانا بقيا على أصلهما لسقطت الهزمة في الدرج ، إذ هزمة اللام المعروفة همزة وصل .  
وحكى أبو علي ، يا الله بالوصل على الأصل .

وجوز سيويه أن يكون « الله » من : لآة يليه ليها ، أي استتر .

فيقال في قطع همزته واجتماع اللام و « يا » ، إن هذا اللفظ اختص بأشياء لا يجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى ؛ وخواصه في : اللهم ، وتالله ، وها الله ذا ، والله مجروراً بحرف مقدر في السعة و : أفأفعل لفعلن ، بقطع الهزمة كما يجيء في باب القسم .

وقوله :

١٢٤ - مَنْ أَجَلَك يَا الَّتِي تَيْمَت قَلْبِي وَأَنْتَ بِخَيْلَةٍ بِالْوَصْلِ عَنِي  
شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام ، وقوله :

١٢٥ - فِيَا الْغَلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَا إِيَاكُمَا أَنْ تَبْغِيَانِي شُرَّأ  
أشد ؛

وبعض الكوفيين يجوز دخول « يا » على ذي اللام مطلقاً في السعة ؛ .

والميمان في « اللهم » عوض من « يا » . آخر ، تبركاً بالابتداء باسم الله تعالى ؛ وقال

---

(١) هذا من الشواهد الخمسين التي وردت في كتاب سيويه ولم يعرف لها قائل . وهو في كتاب سيويه ج ١ ص ٣١ ومن أجلك يقرأ بنقل الهزمة للوزن ، وروى غديتك بالتي .. الخ .

(٢) بيت شائع في كثير من كتب النحو . ولم يذكر أحد له قائلاً ولا ضم إليه شيئاً آخر ، ووجه كونه أشد مما قبله أن اللام في التي لازمة وفي « الغلامان » لا هي لازمة ولا عوض من شيء ، ورواه البندادي : إن نكسباناشرأ من قولهم كسبته مالا أي جعلته يكسبه .



الفراء : أصله : يا الله آمناً بالخير ، فخفض بحذف الحزمة ، وليس بوجه ، لأنك تقول : اللهم لا تؤمهم بالخير .

ويجمع بين « يا » والميم المشددة ، ضرورة ، قال :

١٢٦ - إني إذا ما حدثتُ ما أقول يا اللهم يا اللهم<sup>١</sup>  
وقد يزداد « ما » في آخره ، قال :

١٢٧ - وما عليك أن تقولي كلماً سبّحتِ أو صليتِ يا اللهم ما  
أردد علينا شيخنا مسلماً<sup>٢</sup>

ولا يوصف « اللهم » عند سيبويه ، كما لا يوصف أخواته ، أعني الأسماء المختصة بالنداء ، نحو : يا هناه ، ويا نومان ، ويا ملكمان وقُلْ ، وقد أجاز المبرد وصفه لأنه بمنزلة : يا الله ، وقد يقال يا الله الكريم ، وقد استشهد بقوله تعالى : « قل اللهم فاطر السموات والأرض »<sup>٣</sup> .  
وهو عند سيبويه ، على النداء المستأنف .

ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعاً من الوصف ؛ بلَى ، السماء مفقود فيها .

---

(١) لم يذكر أحد من كتب على هذا الشاهد نسبته إلى قائل معين . قال البغدادي : وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي ، قال وقيله : ان تغفر اللهم تغفر جما ... قال البغدادي : وهذا خطأ ، لأن البيت الذي زعم أنه قبله بيت مفرد . وليس لأبي خراش وإنما لأمية بن أبي الصلت . أخذهُ أبو خراش وضم إليه بيتاً . فكان يقول وهو يسمي بين الصفا والمروة :

لاهم هذا خامس ان محمداً	أتمته الله وقد أتممها
ان تغفر اللهم تغفر جماً	وأني عبد لك لا ألتما

وتمثل النبي صلى الله عليه وسلم بيت أمية .

(٢) وهذا أيضاً من الشواهد التي لم ينسبها أحد لقائل . ومضمونه أنه يأمر زوجته أو ابنته بالدعاء كلما صلت أو سبحت ليعود إليها سالماً

(٣) الآية ٤٦ من سورة الزمر .

## تكرير المنادى المفرد

قال ابن الحاجب :

« ولك في مثل : يا تيم تيم عدى : الضم والنصب » .

قال الرضى :

يعني بمثله : المنادى المكرر إذا ولى الثاني اسم مجرور بالإضافة ، فالثاني واجب النصب ،  
ولك في الأول الضم والنصب ، قال :  
١٢٨ - يا تيم تيم عدى لا أبالكُم لا يلقينكُم في سواقِ عمر<sup>١</sup>  
وقال :  
١٢٩ - يا زيد زيد اليمملات الذُّبل تطاول الليل عليك فانزل<sup>٢</sup>

---

(١) هذا من شعر جرير . يهجو عمر بن لجأ اليتيم . وكان عمر قد هجا جريراً فرد عليه جرير بهذه القصيدة وأنشأ فيها وسب أمه وأسمها بركة . ولا توضع جرير قوم عمر بأن يهجوهم جميعاً أتوه بغير موافق وحكوه فيه فأعرض عن هجوهم .

(٢) اليمملات : الابل القوية على العمل والذُّبل جمع ذابل وهي التي ضمرت من طول السفر . وروي : تطاول الليل هُذبت فأنزل . وهذا الرجز لعبد الله بن رواحة . الصحابي الأنصاري . ومراده يزيد : زيد بن أرقم ، وكان يتيماً في حجر عبد الله بن رواحة وسافر معه في غزوة وسمع عبد الله يقول شعراً يمتنى فيه الشهادة فيكبي زيد فقال له عبد الله بعد أن خففه بالدره : وما عليك بالكعب أن يرزقني الله الشهادة وترجع بين شمتي الرجل ، وكان مردفاً خلقه على حقبة الرجل . وقيل إن المقصود يزيد : هو زيد بن حارثة . واستبعد ذلك البندادي قال : لأن زيد بن حارثة كان هو أمير الجيش في غزوة مؤتة .

أما الضم في الأول فواضح ، لأنه منادى مفرد معرفة ، والثاني عطف بيان وهو البدل على ما يأتي في بابه .

وأما نصب الأول ، فقال سيبويه : إن « تم » الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه وهو تأكيد لفظي لثم الأول ، وقد مرّ في توابع المنادى المبني أن التأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول ، وحركته حركته ، إعرابية كانت أو بنائية ، كما أن الأول محلوف التنوين للإضافة فكذلك الثاني مع أنه ليس بمضاف ؛ وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه في : « لا أبالك » ، لتأكيد اللام المقدرة .

وإنما جيء بتأكيد المضاف لفظاً بينه وبين المضاف إليه ، لا بعد المضاف إليه ، لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه . ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم ؛ وجاز الفصل به بينهما في السمة على أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة ؛ وذلك بالظرف خاصة في الأغلب كما يجيء في باب الإضافة ؛ لأنك لما كررت الأول بلفظه وحركته بلا تغيير ، صار كأن الثاني هو الأول ، وكأنه لا فصل هناك ، ألا ترى أنك تقول : إنَّ زيداً قائم ، مع قولهم لا يفصل بين « إن » واسمها ، إلا بالظرف ، وتقول : لا لا رجل في الدار مع أن النكرة المفصول بينها وبين « لا »<sup>١</sup> التبرئة واجبة الرفع كقوله تعالى : « لا فيها غول »<sup>٢</sup> ؛ وقال :

١٣٠ - فلا والله لا يُلفى لما بـي ولا للما بهم أبداً دواء<sup>٣</sup>

(١) هكذا استعملها الرضى . وكرر ذلك . ووجه ذلك أن كلمة « لا » حين نصير اسماً وثانياً معتل . يضعف ثانيها وتضعيف الألف يجعلها هكذا لأنه بعد اجتماع الألفين تبدل الثانية منها همزة . وانظر حديث الرضى عن التسمية بالأدوات والحروف في باب العلم .

(٢) الآية ٤٧ من سورة الصافات . وتقدمت .

(٣) من قصيدة لمسلم بن معبد الوالي . نسبة إلى والبة بن الحارث ينتهي نسبه إلى خزاعة بن مدركة . وكان غائباً فكسب أباه لعامل الصدقات . وظن مسلم أن رقيقاً الوالي . خال مسلم وابن عمه ، ظن أنه أغرى عمال الصدقة فقال هذه القصيدة يشكو ما حدث من رفيع وقومه ووصف أباه وكأنها تشكو مما حدث ويقول في هذا . . يقصد الأبل

إذا ذكر العريف لما اقشعرت ومسّ جلودها منه انزواء

مع أن حروف الجر لا تدخل إلا في الاسم . .

ويمكن أن يكون قوله :

١٣١ - وصاليات ككما يؤقنين<sup>١</sup>

من هذا ، فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية.

وقال المبرد إن « تم » الأولى مضاف إلى « عدى » مقدر يدل عليه هذا الظاهر ، ولم يبدل من المضاف إليه التنوين ، كما أبدل في قوله تعالى « كُلاً هدينا »<sup>٢</sup> . لأن القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف ، أعني « عدى » الظاهر الذي أضيف إليه « تم » الثاني ، فكان المضاف إليه الأول لم يحذف ، وإذا جاز حذف المضاف إليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله :

١٣٢ - يا من رأى عارضاً أسرُّ به بين ذراعي وجبهة الاسد<sup>٣</sup>

---

= والبريف هو رُفيع الوالي الذي تقدم ذكره . وروي البيت على هذا الوجه :

فلا والله لا يكفى لمائي  
وما بهم من البلوى شفاء  
ولا شاهد فيه على هذا .

(١) الصاليات : الأثافي التي صلبت بالثار أي أحرقت حتى اسودت .  
وهو شطر من قصيدة لخطام المجاشعي ، قال البخداي إن من لا يبيد العروض يظنها من بحر الرجز ،  
وإنما هي من السريع ، وأولها :

حي ديار الحي بين السهبين<sup>٤</sup>      وطلحة الدم وقد تظهن<sup>٥</sup>  
لم يبق من أي بها يطحين<sup>٦</sup>      إلى أن قال  
وصاليات ككما يؤقنين<sup>٧</sup>

ومنها قوله : ومهميهين قذنين مرتسين<sup>٨</sup>      ظهراهما مثل ظهور الترسين

(٢) الآية ٨٤ من سورة الأنعام . وتكررت .

(٣) هو من شعر الفرزدق يصف سحابة اعترض بين نوء الدراع ونوء الجبهة ، وكذلك الذراعان وهي منازل القمر .  
ويقولون إن أنواء الأسد وهي التي أشار إليها من أحسن الأنواء التي يحمدها العرب ويسرون بها .

وقولهم : نصف وربع درهم ، فهو مع اتفاقهما أجوز ، لأن كثرة التكرار أدعى إلى الاستكراه فهو عند المبرد في الأصل مضاف ومضاف إليه ، بعدهما مثلهما .

وعند سيبويه ليست الإضافة مكررة .

وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في أن أصله : يا تيم عدى تيم عدى ، إن تيم الأول مضاف إلى عدى الظاهر ، والذي أضيف إليه الثاني محذوف ، قال : لما حذف المضاف إليه من الثاني بقي : يا تيم عدى تيم فقدم تيم على عدى ، لما ذكرنا في قول سيبويه ، وكذا يقول هذا القائل في نحو : ذراعي وجبة الأسد ، إلا أنه لا يطرد له ههنا أن يقول إن الفصل كلا فصل لأن المضاف الثاني ليس بلفظ الأول ، كما كان في : تيم تيم عدى ، فالأولى قول المبرد .

وقد أجاز السيرافي وجهاً رابعاً في نحو : يا تيم عدى ، وهو أنه كان في الأصل : يا تيم بالضم ، تيم عدى ، ففتح اتباعاً لتصب الثاني ، كما في : يا زيد بن عمرو ، وهذا كما ذكرنا في قوله : والعلم الموصوف بابن ، إن الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب ، أي صفة كان ، لأن « تيم » عطف بيان للأول ، فهو كالوصف في التبيين .

## المنادى المضاف

### إلى ياء المتكلم

قال ابن الحاجب :

« والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه : يا غلامي ، ويا غلاميَّ ،  
« ويا غلام ويا غلاماً ، وباهاء وثقاً ، وقالوا يا أبي ويا أمي »  
« ويا أبت ويا أمت فتحاً وكسراً ، وبالألف دون الياء ، ويا ابن »  
« أم ويا ابن عمّ خاصة مثل باب يا غلامي ، ويا ابن أمّ »  
« ويا ابن عم » .

قال الرضي :

اختلف في ياء المتكلم ، فقال بعضهم أصلها الفتح ، لأن واضح المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها ، فكل كلمة على حرف واحد كواو المطف وفائه ، وباء الجر ولامه ، وباء المتكلم: أصلها الحركة ، لثلاثا يتبدأ بالساكن ، وأصل حركتها الفتح لأن الواحد ولا سببا حرف الة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقبلة من الضمة والكسرة ، وقال بعضهم : أصلها الإسكان ، وهو أولى لأن السكون هو الأصل ، وقولهم : الواضح ينظر إلى الكلمة حال إفرادها ممنوع ، وظاهر ، أنه نظر في المضمرات إلى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة ، والإعراب لا يكون إلى حالة التركيب .

ولو لم ينظر في الكلمات إلى حال تركيبها لم يطرّد وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة أحرف فما زاد ، بل جاز وضعها على حرف أو حرفين ، كما وضع ياء الضمير وكافه ، ونحو « ما » و « من » ؛ هذا ، وعلى كل حال ، فلا شك أن إسكان ياء المتكلم أكثر استعمالاً إذا لم يلزم اجتماع الساكنين ، وذلك لعدم الاحتياج . إذن ، إلى حركتها ، لوقوعها أبداً بعد كلمة أخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة ، وهذا أعني الفتح والسكون ، مطردان في غير النداء أيضاً ، نحو : جاءني غلامي ، وأما : يا غلام بحذف الياء في النداء فلأن النداء موضع تخفيف ، ألا ترى إلى الترخيم وذلك لأن المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ، ليتخلص إلى المقصود من الكلام ، فحذف يا غلامي بوجهين : حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها ، وقلب الياء ألفاً ، لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة ؛ وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف إلى ياء المتكلم ، بل في الاسم الذي غلب عليه الإضافة إلى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيّرة بالحذف أو القلب فلا تقول : يا علو ، يا علو .

وقد جاء شاذاً في المنادى : يا غلام يا أب ، اجتراء بالفتح عن الألف ، وأما فتح : يا بني وأصله : يا بنيّاً فليس بشاذ كما شذ يا غلام ، لاجتماع الياءين .

وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحلولة ، وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء ، للعلم بالمراد منه ، ومنه القراءة الشاذة : « رب احكم »<sup>١</sup> ، وربما ورد في الندرة : الحذف والقلب في غير النداء ، لكن الحذف في القواصل والقوافي ليس بنادر طلباً للازدواج قوله : « وبالهاء وقفاً » ، إذا وقفت على : يا غلاما ، فبالهاء لبيان الألف ، كما يجيء في الوقف ، وإذا وقفت على : يا غلامي بسكون الياء وصلّاً ، فالوقف عليها بالسكون أجود ، ويجوز حذفها ، وإسكان ما قبلها ، كما تقف على ما حذف ياءه وصلّاً ، وذلك على مذهب من وقف على القاضي بإسكان الضاد ، كما يجيء في الوقف .

(١) الآية ١١٢ من سورة الأنبياء .

وإذا وقفت على : يا غلامي بفتح الياء وصلأ ، جاز الإسكان للوقف ، وجاز إلحاق هاء السكت مع إبقاء الفتح .

قوله : « وقالوا يا أبي ويا أمي » ، يطرد فيها ما في سائر المنادى المضاف إلى الياء ، ويزيدان عليها بجواز إبدال الياء تاء تانيث ، هذا عند البصريين ، قالوا : والدليل على أنها بدل منها أنهم لا يجمعون بينهما ، وإنما أبدلت تاء التانيث لأنها تدل في بعض المواضع على التضميم كما في علامة ونسابة ، والأب والأم مغللتا التضميم ، ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء .

وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الإضافة مقدرة بعدها ، ولو كان الأمر كما قالوا لسمع يا أبتى ويا أمتي أيضاً<sup>١</sup> .

ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها ، نحو : يا أب ويا أم ، على ما حكى يونس ، لتلا تلتبس بندااء الأب والأم بلا تاء .

والفراء يقف عليها بالتاء ، لأنها ليست للتانيث المحض ، كما في أخت وبنت ، والأولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة ، وغرفة ، بخلاف تاء أخت وبنت ، فن وقف عليها بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء ، لأن مبني الخط على الوقف .

وإنما تفتح هذه التاء لأنها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حُرِّكت .

وقال الأندلسي : أصل يا أبت ويا أمت : يا أبنا ويا أمتا ، فحذف الألف ، وهو ضعيف لأن الألف خفيفة لا تستعمل فتحذف .

وأما حذفها في يا ابن أم ويا ابن عم فمحتمل للثقل الحاصل بالتركيب ، وقيل : يا أبت ويا أمت ، وأنها رخما بحذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما يجيء من نحو قوله :

---

(١) سمع هذا شذوذاً ، جاء في شواهد الضمى ، وهو أيضاً ، في شرح الأسموني :  
أبنا أبتى لا زلت فينا فانتنا لنا أمل في العيش ما دمت عائشا



١٣٣ - كَلِّبْنِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٌ وَلَيْلُ أَقَاسِيهِ بَطِيءُ الْكُوكُوبِ<sup>١</sup>  
وقد يقال : يا أبتُ ويا أمتُ بالضم ، وهو أقل من الأول ، وكسر التاء فيهما أكثر ، المناسبة  
الكسرة للياء التي هي أصلها ؛ وجاز : يا أبتا ويا أمتا ، لأنه جمع بين عوضين بخلاف :  
يا أبتِي ويا أمتِي فإنه لا يجوز لأنه جمع بين العوض والمعوض منه .

وقوله : « ويا ابن أم ويا ابن عم خاصة مثل باب : يا غلامي » ، المضاف إلى ياء  
المتكلم إذا أضيف إليه المنادى فهو كما أضيف إليه غيره إلا الأم والعم إذا أضيف إليهما  
« ابن » أو « بنت » منادى فإنه يجوز فيهما تخفيف الياء قياساً بالحذف أو القلب ألفاً لكثرة  
الاستعمال بخلاف غيرها فإنه لم يكثر استعمال نحو : يا غلام أخي ، فعلى هذا ، يجوز  
فيهما ما جاز في باب غلامي من الأربعة الأوجه<sup>٢</sup> ، ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو :  
يا ابن أم ويا ابن عم اجترأ بالفتحة عن الألف ، لزيادة استتقاله ، فيولغ في تخفيفه أكثر  
من تخفيف : يا غلام ، ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم أو كسرها أكثر من حذف  
« ياء » نحو يا غلامي .

### الترخيم حكمه ، ومعناه

قال ابن الحاجب :

« وترخيم المنادى جائز ، وهو في غير ضرورة ، وهو »  
« حذف في آخره تخفيفاً » .

(١) هو مفتوح صيدلة من أحسن قصائد التابطة الديبالي ، وهي في مدح عمرو بن الحارث بن أبي شمر الفسائي ، كان  
قد سعى بالتابطة فهرب إلى الشام ، سعى به مرة بن ربيعة بن قزيع إلى التعمان بن المنذر .. وبعد هذا « المطلع »  
تطاول حتى قلت ليس بمختص وليس الذي يرعى النجوم يأتي .

(٢) من الأربعة الأوجه . جرى الرضى على هذا الاستعمال كثيراً وقد أشرنا إلى ذلك وأنه مذهب الكوفيين  
ومذهب البصريين أن يقال من أربعة الأوجه . وقد ناقش الرضى كلا من المذهبين في باب الإضافة وباب العدد .

قال الرضى :

إنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرة ، ولكون المقصود في النداء هو المنادى له <sup>١</sup> ، فقصده بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباراً .

قوله : « وهو حذف في آخره تخفيفاً » ، يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب ، كما كان في باب قاضٍ وعصاً ، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ، ويقولون لهذا ، أيضاً . حذف بلا علة ، وحذف الاعتبار مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف ، وهو علة فهذا اصطلاح منهم ؛

وهذا الذي ذكره ، إن كان حذ الترخيم ، خرج منه ترخيم غير المنادى ، فإن أردنا الحد الشامل لجميع أقسامه قلنا ، هو حذف آخر الكلمة اعتباراً جوازاً ، فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفاً ، لأنهما بعد آخر الكلمة ، ويدخل فيه حذف التاء ، والجزء الأخير من نحو : بعلبك ، لأن المحذوف صار آخر الكلمة ، بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء من نحو يا غلام إذ المضاف اليه ليس آخر الكلمة . ألا ترى إلى أن مورد الاعراب ما قبله ؛

ويخرج منه الحذف في باب عصاً وقاضٍ لأن الحذف لا لعله الاعتبار ويخرج أيضاً . حذف لام نحو : يد ودم لأنه واجب <sup>٢</sup> ؛

• • •

### شروط الترخيم

قال ابن الحاجب :

« وشروطه ألا يكون مضافاً ولا مستغنياً ولا جملة ، ويكون »

(١) أي الشيء الذي ينادي الانسان من أجله .

(٢) لا يريد أنه واجب كالذي يكون واجباً لعله . بل يريد أنه مطرد وملزم .

و إما علماً زائداً على ثلاثة أحرف ، وإما بناء التأنيث ؛

قال الرضى :

شروط ترخم المنادى خمسة ، أربعة منها علمية متعينة وهي ألا يكون مضافاً ، ولا مضارعاً له ، وألا يكون مستغنياً ولا يكون مندوباً ولا يكون جملة ، والشرط الأخير ثبوتى غير متعين ، بل هو أحد شرطين : أحدهما كونه علماً زائداً على ثلاثة أحرف ، والثاني كونه بناء تأنيث وإنما لم يذكر المصنف مضارع المضاف لأن حكمه حكم المضاف ؛ وإنما لم يقل ولا مندوباً لأن المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى ؛

وأجاز الكوفيون ترخم المضاف ؛ ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله :

١٣٤ — خلوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أواصرنا والرحم بالغيب تذكر<sup>١</sup>

وقوله

١٣٥ — أبا عرو لا تبعد فكل ابن حصرة سيدعوه داعي مية فيجيب<sup>٢</sup>

أي يا آل عكرمة ، وأبا عروة ؛ وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى ، كما في قول ذي الرمة :

---

(١) المراد : يا آل عكرمة . وهذا أحد أبيات لزهير بن أبي سلمى يخاطب بها بني سلم حين بلغه أنهم يريدون الاغارة على غطفان فأخذ يحذرهم ويذكرهم بما بين القبيلتين من قرى . وفي هذه الأبيات يقول :

خلوا حظكم من وقتنا ان قربنا      إذا ضرر سنا الحرب نار تسمر  
وإننا وإياكم إلى ما نسومكم      للشلان أو أنتم إلى الصلح أفر

(٢) هو مثل البيت السابق في ترخم المركب الإضائي يحذف آخر المضاف إليه ، وأصله : أبا عروة . وقوله لا تبعد يفتح العين معناه لا تهلك . وهو دعاء يهدم الملاك وإن كان الرئي قد هلك . وجرع عاداتهم باستعمال هذا الدعاء للميت يعبرون بذلك عن استعظام موته فكأنهم لا يصدقون أنه مات فيدعون له بعدم الموت ، أو يريدون الدعاء له بأن يبقى ذكره ، وقال البغدادي . انه أراد بالحررة المرأة مطلقاً أو انه قيد بالحررة ليكون المعنى ان أبناء الاماء أولى بأن يموتوا . ولم ينسب هذا الشاهد لقائل معين .

١٣٦ — ديار مئة إذ مَيّ مساعضة ولا يبرى مثلها عجم ولا عرب<sup>١</sup>  
وقول المتنّي :

١٣٧ — لله ما فعل الصوارم والقنسا في عمرو حاب وضبة الأغنام<sup>٢</sup>  
وبعض العرب يرخم الجملة بحلف عجّزها نحو : يا تابط ؛

والقراء والأخفش جوّزا ترخم الثلاثي المتحرك الأوسط علماً لأن حركة الأوسط كالحرف  
الرابع ، فيرخمان نحو : رَجُلٌ علماً ،

ونقل ابن الخشاب<sup>٣</sup> عن الكوفيين جواز ترخم الثلاثي علماً ، سكن أوسط أو تحرك ،  
ويموز ترخم غير المنادى للضرورة وإن خلا من تأنيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان .  
أو على نية المحذوف عند سيبويه ، والمبرد يوجب تقدير الاستقلال ، واستندل سيبويه بقوله :

١٣٨ — ألا أضحت حبالكم رماماً وأضحت منك شاسعة أماماً<sup>٤</sup>  
أي أمانة ؛

---

(١) الشاهد كما قصد الشارح ترخم مية إلى مَيّ في غير النداء . وقال سيبويه ج ١ ص ١٤١ : وأما قول ذي الرمة ..  
فزعم يونس أنه كان يسميها مرة ميا ومرة مئة ، فلا ترخم فيه ولا ضرورة . وقوله ديار مية ينصب ديار على تقدير  
أذكر ، وقيل إنه بدل من دار في بيت قبله وهو :

لا بل هو الشوق من دار يحويها  
مرأ سحاب ومرأ بارح ترب  
وهذان البيتان من قصيدة طويلة في المنزل من أحسن قصائد ذي الرمة .

(٢) حساب : ترخم حابس والأصل عمرو حابس وهو عمرو بن حابس الذي أوقع به سيف الدولة وهو من بني  
أسد ، وبني ضبة الذين وصفهم المتنّي بالأغنام ، وهذا إما أن يكون تمثيلاً فقد ذكر الشاهد قبله وإما أن يكون  
استشهاداً والرّضى يستشهد بشعر المتنّي وأمثاله كأبي تمام .

(٣) ابن الخشاب هو أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادي من علماء القرن السادس توفي سنة ٥٦٧ هـ .

(٤) استندل به سيبويه ج ١ ص ٣٤٢ على جواز الترخم على كل من اللتين : لنة من ينتظر ولعة من لا ينتظر .  
في الضرورة والمبرد يقصر ترخم الضرورة على نية الاستقلال ، وهذا البيت يرد عليه . وهو مطلع قصيدة  
لجبر ، ويعلّه :

وإنما لم يجر ترخيم المضاف والمضاف إليه ، على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علمين ، لأنهما إذا سُميَ بهما يراعى حال جزأيهما قبل العلمية من استقلال كل واحد من الجزأين بأعرابه على ما يجيء في باب التركيب ، فلما كان كل واحد من جزأيهما مستقلاً من حيث اللفظ أي الإعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية ، وانمحي ، بعد العلمية ، عن كل واحد من جزأيهما معنى الاستقلال ، لأن عبد الله ، وتأبط شراً ، من حيث المعنى كزيد وروعى اللفظ والمعنى معاً ، لم يمكن الحذف من الأول نظراً إلى المعنى ، اذ ليس بآخر الأجزاء ، ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظراً إلى اللفظ ، فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ؛

ومجوز أن يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه ، بأن المضاف إليه لم يمتزج امتزاجاً تاماً بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره بدليل أن إعراب المضاف باق والإعراب لا يكون الا في آخر الكلمة ، ولم يكن ، أيضاً ، منفصلاً عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لأجل المضاف إليه ، فهو متصل بالمضاف إليه بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف ، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان . فلم يصح ترخيم أحدهما ، والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف ؛

وإنما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب ، أو البناء ، فلم يُورد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ، وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين .

وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في آخره زيادة المد ، لأن الزيادة تنافي الحذف ، وكذا المنذوب لأن الأغلب فيه زيادة مدة في آخره لإظهار التفجع وتشهير المنذوب<sup>١</sup> ، وغير المزيد فيه قليل نادر .

---

يشق بها المساقل موجِّدات وكل عرندس يثني اللغمام

والمساقل جمع عسقل وهو السراب . قال البغدادي وليس المراد بالمساقل الكثرة كما زعم العيني ، لأنه يصعب قطع الإبل للقيافي راجعة بأمامة . والموجِّدات الإبل القوية والعرندس كسفرجل الجمل الشديد ، واللغمام ما يخرج من فم البعير من الزبد لنشاطه .

(١) تشهير المنذوب أي اظهار شهرته .

قوله : « ويكون إما علماً زائداً على ثلاثة أحرف » ، إنما اشترط العلمية في الترخم لكثرة نداء العلم فتاسبه التخفيف بالترخم مع أنه لشهرته ، فيما بقي منه دليل على ما أُلقي .  
وإنما اشترط في العلم زيادة على الثلاثة لأنهم كرهوا نقص الاسم نقصاً قياسياً مطرداً عن أقل أبنية العرب أي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة ، بخلاف نحو : يد ، ودم فإن النقص فيه وإن كان بلا علة ، لكنه قليل غير قياسي ، والشلوذ لا يعاب به ، وبخلاف نحو : عمر وشحج ، وعصاً وإن كان قياسياً لكنه لعلة ظاهرة ملجئة إلى الحذف .  
فإن قلت : المتأدى المرخم مبني ، والأسماء المبنية تكون على أقل من ثلاثة أحرف ، نحو : « ما » و « من » .

قلت : البناء فيه عارض فهو في حكم العرب ، وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل .  
وإذا لم يكن موصوفاً بالزيادة على الثلاثة ، فالشرط كونه بناءً تأنيث نحو : شاة وثبة ، فإنه يرخم وإن لم يكن علماً ، ولا زائداً على الثلاثة ، وذلك لأن وضع التاء على الزوال وعدم الزوم ، كما في باب ما لا ينصرف ، فيكفيه أدنى مقتض للسقوط ، فكيف إذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي ، أعني آخر المتأدى .

وإنما لم يبال ببقاء نحو ثبة وشاة ، بعد الترخم على حرفين لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخم بل مع التاء أيضاً كان ناقصاً عن ثلاثة ، إذ التاء كلمة أخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقبة الإعراب فالأمر فيه كما قيل في المثل : « قبل البكاء كنت عابسة » وقبل النعاس كنت مضمرة <sup>٢</sup> ؛ ولو اعتبرنا سد التاء مسدلاً للكلمة بكونه معتقب الإعراب ، قلنا : لا كان بناؤه على عدم الزوم ، لم يكثر بما يصير إليه حال الكلمة بعده ،

(١) أي يكون في باقيه دليل على المحذوف .

(٢) أي أن حذف التاء من نحو ثبة لم يغير شيئاً ولم يأت بجديد لأنه على حرفين مع التاء وبدونها ، وكل من العبارتين مثل يضرب للبخيل يتنثر بالأعلام وقلة ما عنده ، ونصها في جميع الأمثال : قبل البكاء كان وجهك عابساً ؛ وقبل النعاس كنت مضمرة - من الاصفرار .

والدليل على عدم لزومه ، حذفه في جمع السلامة ، نحو عرفات ، وتقديره في نحو الدار والشمس ، وليس لألني التأنيث هذه الأحوال .

قال سيبويه : كل اسم في آخره تاء ، فإن حذف التاء منه في كلام العرب أكثر ، كان الاسم مع التاء ثلاثة ، أو أكثر ، ومواء كان الاسم علماً ، أو ، لا ، ولغلبة الترخيم فيه عومل آخر المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم ، أعني التاء كما في قوله :

كليني لهم يا أميمة ناصب      وليل أفاسيه بطيء الكواكب<sup>١</sup> - ١٣٣  
فصار في المنادى غير المرخم وجهان : ضم التاء وفتحها .

ثم اعلم أن الذين يحذفون ، وهم الأكثرون ، على ما قلنا ، إذا وقفوا ، ألحقوا بآخره الهاء فيقولون في ياطلح : يا طلحه ، وقليلاً ما يُوقف بسكون الهاء ، لأنهم يلحقون هاء السكت ، في الوقف ، بآخر ما ليست حركة آخره إعرابية ولا مشبهة بها ، نحو رة ، وفة ، وإنه ، وحيلة ، وإن لم يكن هناك في الوصل حرف يتقلب هاء في الوقف ، فالحاقه بما كان هناك هاء في الأصل أولى ، ويغني عن الهاء في الشعر ، ألف الإطلاق نحو قوله :

١٣٩ - قيني قبل التفرق يا ضباعا      ولا يك موقف منك الوداعا<sup>٢</sup>  
ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط ، إلا ما شذ من نحو : يا صاح ، ومع شلوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله .

وليس : أطرق كرا<sup>٣</sup> ، منه ، لأن الكرا ، ذكر الكروان .

---

(١) تقدم هذا البيت قريباً ص ٣٩٢ من هذا الجزء .

(٢) أصله ضباعة فحذف التاء للتخيم وأتى بألف الإطلاق لأن آخر الشعر يحتر موقوفاً عليه ولو قرئ متصلاً ، ونقل البغدادي أن هذه المسألة لا يستدل عليها بالشعر لأن هذه الألف للإطلاق تكون في الشعر وإن لم يكن محفوظاً منه شيء .

وهذا البيت مطلع قصيدة للقطامي ( عمير بن شبيب التميمي ) يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي وكان قد حال بين أعدائه وبينه حين أرادوا أسر القطامي ، ومن أبياتها :

وخير الأمر ما استقبلت منه      وليس بأن تتبعه اتباعا

(٣) اعتبره البغدادي شاهداً وقال أنه من الرجز بعد أن ذكر جملة أطرق كرا مرتين ونقل أقوال اللغويين في أنه مرادف للكروان أو مرخم منه .

وقال المبرد هو مرخم كروان ، ولا ضرورة إلى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم ، إلا عند القراء وابن السراج ، قال :

١٤٠ - فقالوا تعال يا يزي بن مرخم فقلت لهم إني حليف صداء<sup>١</sup> وكأنهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالاً على معنى فيه ، فإذا رخصت الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزداد عليها شيء آخر من الخارج ، فعل هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائر التوابع .

---

(١) استدل به على أن المرخم يجوز وصفه ، ويزي مرخم يزيد ، وهو يزيد بن المرخم أحد أشراف بني الحارث من اليمن ، وهو قاتل هذا البيت ، وروي البيت : فقلتم تعال ... فقلت لكم . وصداء : حي من اليمن كان يزيد محالفاً لهم . وقد قتل في يوم الكلاب الثاني .





## ما يحذف من المرخم

قال ابن العاجب :

« فإن كان في آخره زياتان في حكم الواحدة كأسماء . ومروان ،  
« أو حرف صحيح قبله مدلة وهو أكثر من أربعة أحرف  
« حُلِفَتْما ، وإن كان مركباً حذف الإسم الأخير وإن كان غير  
« ذلك فحرف واحد » .

قال الرضی :

قسم ما يحذف للترخيم ثلاثة أقسام ، وهو إما حرفان ، أو كلمة ، أو حرف واحد .  
فحذف الحرفين في موضعين : أحدهما إذا كان في آخر الكلمة زياتان في حكم الواحدة  
بمعنى أنهما زيدتا معاً ، لا أنهما معاً بمعنى واحد ، لأن كل واحدة في مسلمان وكذا في  
مسلمون ، بمعنى آخر ' ، فلما زيدتا معاً حذفتا معاً ، وهاتان الزياتان سبعة أصناف :  
زيادتا التثنية نحو : زيدان ، ويضربان علمين ، وزيادتا جمع المذكر السالم ، نحو :  
مسلمون ، ويسلمون ، علمين ، وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات ، وزيادتا نحو

---

(١) أي بمعنى غير معنى الحرف الآخر .

مروان وعثمان ونذمان وخراسان ، وباء النسب وما أشبهها ، نحو كوفيٍّ وروميٍّ وكربيٍّ ، وألفا التانيث كصحرَاء وهزمة الإلحاق مع الألف التي قبلها كما في حرباء وعلباء .

قوله : « أسماء » هذا إذا جعلناها « فعلاء » من الوسامة ، أي الحسن ، على ما هو مذهب سيبويه ، لا أفحلاً جمع اسم ، على ما هو مذهب غيره ، لأنه يكون ، إذن ، من باب عَمَّارٌ ، لا من باب حمراء ، وَرُجِّحَ مذهب سيبويه بأن التسمية بالصفات أكثر منها بالمجموع ، ورجح مذهب غيره بأن قلب الواو المفتوحة همزة لم يأت إلا في « أحد » ، وأيضاً لم يثبت في الصفات : أسماء بمعنى الجميلة ، ولا أسماء ، حتى يكون ، أسماء ، علماً ، منقولاً منه وعلى مذهب سيبويه إذا سميت به رجلاً ، لم ينصرف لأنني التانيث وعند غيره ينصرف لأنه مثل رَبَّاب ، إذا سُمِّيَ به رجل ، في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكراً .

قوله : « أو حرف صحيح » ، كان عليه أن يقول : حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة ، وذلك لأنه لا يحذف في نحو : عفرانة وسعلاة ، إلا التاء وحدها ، وذلك لكونها كلمة واحدة وإن كانت على حرف ، فاكتمى بها ، وكذا إذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف ، كما في مستماح ومستميع<sup>٢</sup> ؛ ونقل عن الأخفش جواز حذف المدة الأصلية أيضاً ، والمشهور خلافه .

ونعني بالمدة : ألفاً ، أو واواً ، أو ياء ساكنين ، ما قبلهما من الحركة من جنسهما ، فلا تحذف مع الحرف الأخير : الواو والياء المتحركتين في نحو : كهور<sup>٣</sup> ، ومُشْرِيف<sup>٤</sup> ، لتحسينهما بالحركة وتقويهما بها ، .

ولا تحذفهما أيضاً إذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما ، سواء كانا للإلحاق نحو سنور ،

(١) أي من النوع الذي فيه ألف زائدة قبل آخره الذي هو من بنية الكلمة .

(٢) الأول اسم مفعول والثاني اسم فاعل من : استباح ، بمعنى طلب اللب وهو العلية .

(٣) الكهور السحاب العظيم .

(٤) شريف الزرع قطع ما طال منه فهو مشريف .

ويرفون ، ملحقان بِجَرْدَحَل ، أو لم يكونا له ، كَمُثَلِقٌ<sup>١</sup> ، وقَيْبُطٌ<sup>٢</sup> ، وذلك لمشابهتهما ، إذن ، للحروف الصحيحة ، بقلة المدة فيها ، لأن المدَّ في الأغلب لا يكون إلا في الألف ، والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما .

وأما مذهب « ورش »<sup>٣</sup> في مدِّ نحو : الموت ، والحسين ، وفقاً فمَّا انفرد به .

وإنما حذف الحرفان ههنا لأنه كان الأولى حذف المد الزائد ، لكن لما لم يكن آخرًا ، والترخيم حذف الآخر ، لم يميز حذفه ، فلما حذف الحرف الأخير صار متطرفاً فتنبه في السقوط .

ولو قال : يحذف حرفان فيما قبل آخره حرف مد وهو أكثر من أربعة لعمِّ نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبهاً على تخالف عليّ الحذف في الصفتين ، كما ذكرنا .

قوله : « وهو أكثر من أربعة أحرف » ، إنما اشترط هذا ، لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين .

والفراء يميز حذف المد أيضاً في نحو : سعيد ، وعمود ، وعماد ، لكن لا يوجهه كما في نحو : عمار ومسكين ومنصور .

قوله : « وهو أكثر من أربعة أحرف » ، قيد في قوله ، أو حرف صحيح قبله مدة ، لا في قوله : « زيادتان في حكم الواحدة » ، لأن نحو : يدان ، ودَّمان ، وثبون ، وقلون<sup>٤</sup> ، ودمي : يرخم بحذف زيادتين للترخيم لأن بقاء الكلمة على حرفين فيه ، ليس لأجل الترخيم بل قبله كان كذلك كما قلنا في نحو : ثبة ، وشاة .

(١) المَثَلِق . نبت يتعلق بالشجر ، ويقال فيه المَثَلِقِي .

(٢) القَيْبُط بتشديد الباء ويقال له أيضاً القَيْبُطِي مقصوفاً مثل الطَيْق ، وهو نوع من الحلوى يسمونه التاعلف .

(٣) ورش ، لقب عثمان بن سعيد المصري أحد راوي نافع بن عبد الرحمن اللبني أحد الفراء السبعة ، ورواياه ورش وقالون ، توفي ورش سنة ١٩٧ هـ بمصر وتقدم ذكر قالون ونافع انظر ص ١٤٢ من هذا الجزء .

(٤) قالون جمع قلعة محلوقة اللام وهي لعبة للصبيان تتخذ من الصفي .

وذهب الجرمي ، إلى منع حذف الحرفين في نحو : يدان وثيون ، ودمي ، والأول  
أول .

وإنما لم يحذف زيادتا : ثيون ، لأنهما غيرتا بناء الواحد ، فكأنه ليس جمع المذكر  
السالم ، وكأنه مثل ثمود .

وأجاز الفراء حذف الهمزة دون الألف في نحو : حمراء ، والمشهور حذف الزيادتين معاً  
وبعضهم يجوز : يا حمراء بفتح الهمزة قياساً على ذي التاء في نحو قوله : « كليني  
لهم يا أميمة ناصب »<sup>١</sup> ، والوجه المنع لأن اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة  
وقوع الترخيم فيه فعول غير المرخم منه معاملة المرخم ، ولا كذلك ذو الألف .

وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم ، لثلاثا يلتبس بالمذكر .

وكذلك لا يجوز بعضهم لثله<sup>٢</sup> ترخيم المؤنث وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لثلاثا  
يلتبس بالمفرد ، ولا يميز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقاً ، وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب  
مطلقاً نحو زبيدي ، إذ لو ضم لالتبس ببناء المنسوب إليه ، ولو كسر لالتبس بالمضاف  
إلى الياء .

وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم أيضاً ،  
لأن له مذكراً فيشتبه به ، وأما إذا كان علماً ، فيجوز على لغة الضم أيضاً ، إذ لا مذكر له ،  
إذن ، من لفظه فيلتبس به ، قال المصنف : الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علماً كان  
أو ، لا .

أقول : لا شك أن اللبس فيما قال سيبويه أغلب وأكثر ، لكونه غير علم ، بخلاف

(١) انظر ص ٣٩٢ من هذا الجزء .

(٢) أي لثلاث ما تقدم من التعليل وهو خوف اللبس .

ما ذكره غيره ، لأن جميعها مشروط بالعملية ، واشتار المسعى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب .

ثم الحق ، أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخم جميع ما ذكر ، على نية القسم<sup>١</sup> كان ، أو ، لا ، وإلا فلا .

والقرء يحذف الساكن أيضاً في الاسم الذي قبل آخره ساكن ، نحو هِرْقُل وَسِبْطَر<sup>٢</sup> ، على نية المحذوف ، لثلاث يشبه الحرف نحو نعم وأجل .

وهو ضعيف ، لأن معنى نية المحذوف أن المحذوف كالمحذوف ،<sup>٣</sup> والكوفيون يحذفون في نحو حولاً يا ، وبردرا يا ، الأحرف الثلاثة ، أعني الألفين مع الياء التي بينها كزيادة الجمع ، والبصريون يجتزئون بحذف الألف الأخيرة لتحسين الياء قبلها بحركتها من الحذف .

قوله : « وإن كان مركباً حذف الاسم الأخير » ، لما أريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل ، والكلمتان كعظمتين متصلتين عنده ، فهو أقبل للفك من مفاصل<sup>٤</sup> المتصل بعضها ببعض ، لأنه قريب العهد بالالتئام بسبب التركيب العارض : حذف<sup>٥</sup> الجزء الأخير بكاله ، فإذا رخصت خمسة عشر قلت : يا خمسة أقبل ، وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللتين ولا تحلها تاء<sup>٦</sup> ، لأنها تلك التاء التي كانت في خمسة قبل أن يُضم إليها عشر ، كما أنك لو سميت رجلاً بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمه بالهاء ؛ لأن التاء تطرفت لفظاً ، ولا يوقف على تاء التانيث<sup>٧</sup> إلا في بعض اللغات .

---

(١) يقصد على كل من اللتين في المرخم لفة من ينوي المحذوف ، ولفة من لا ينويه ، والعبارة هكذا في النسخ المطبوعة .

(٢) هرقل اسم ملك الروم ، وسبطر أي ممتد أو طويل .

(٣) أي فالتشبه بالحرف موجود .

(٤) أي من مفاصل الكلمات المتصل بعضها ببعض .

(٥) جواب قوله : لما أريد حذف شيء منه .

(٦) أي لا تبقيها تاء .

(٧) أي ببقائها تاء من غير ابدال .

قالوا : فإذا رجمت اثنا عشر واثنى عشرة ، واثنى عشر واثنى عشرة ، حذف « عشر » مع الألف والياء ، لأن « عشر » بمنزلة النون المحذوفة ، فكأنك ترخم : اثنان ، واثنان ، واثنين واثنين<sup>١</sup> ، ومن ثم لا تضاف اثنا عشر ، كما يضاف ثلاثة عشر وأخواتها ، كما يجي في باب المركب ، قال المصنف : فيه نظر من جهة أن الثاني اسم برأسه ، ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الألف معه ، حذفها<sup>٢</sup> مع النون .

قوله : « وإن كان غير ذلك فحرف واحد » ، أي غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة ، وذو حرف صحيح غير التاء قبله ملة زائدة ، وغير ما حذف منه كلمة ، وهو المركب .

\*\*\*

### حكم آخر المرحم بعد الحذف

قال ابن الحاجب :

« وهو في حكم الثابت على الأكثر ، فيقال : يا حار »  
« ويا ثو ، ويا كرو ، وقد يجعل اسماً برأسه فيقال »  
« يا حارو يا ثمي ويا كرا » ؟

قال الرضي :

أي المحذوف للترخم في حكم ما ثبت ، فبقي الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخم على ما كان عليه ؛ وكان القياس أن يكون جعل ما بقي بعد الترخم اسماً برأسه هو<sup>٣</sup>

(١) أي بحسب صوره الاعرابية قبل الترخم .

(٢) أي مثل حذفها مع النون .

(٣) خبر يكون ، في قوله وكان القياس أن يكون .

الأكثر ، لأن المعلوم من استقراء كلامهم أن المحذوف لعله موجبة قياسية كما في عصاً وقاضٍ ، في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته ، وأن المحذوف لا لعله موجبة قياسية ، كأن لم تكن بالأمس<sup>١</sup> ، فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غدير ، ويد ، ودم معتقب الاعراب ، وذلك لأنهم لو فصلوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعله موجبة .

لكن لما كان<sup>٢</sup> الترخيم لعله قياسية مطردة قريبة من الإيجاب لطلبهم التخفيف في النداء بأقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف إلى ياء المتكلم الذي فيه أدنى ثقل ، لكونه في صورة المقصود ، ما رأيت<sup>٣</sup> ، وفي نحو : يا زيد بن عمرو ، ما هو المشهور من فتح الضم ، وذلك لما قدمنا من أن النداء مع كثرة في الكلام ليس مقصوداً بالذات ، بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي إلى ما يبيح بعده من الكلام المنادى له ، فصار حذف الترخيم مطرداً كالواجب فعومل المرخم في الأغلب معاملة نحو عصاً وقاضٍ مما الحذف فيه مطرد واجب .

ومن جعله اسماً برأسه نظر إلى أنه ، وإن كان قياسياً مطرداً لكنه ليس بواجب .

فإذا كان المحذوف منوي الثبوت ، لم يغير ما بقي إلا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه ، فمنها : اسم أزال الترخيم سبب حذف حرف لين منه ، قال الجمهور في نحو : أعلن ، وقاضون ، على هذه اللغة : يا أعلى ويقاضي برجوع الألف والياء ، لأنه زال ، في اللفظ ، الساكن الأخير الذي حذف له ، وقال المصنف ، ونعم ما قال ، لو قيل يا أعلى ويقاض في هذه اللغة ، لم يبعد ، لأن الساكن الأخير كالثابت لفظاً .

ولا خلاف في رد الألف والياء في اللغة القليلة أي لغة الضم لزوال الساكنين لفظاً وتقديراً .

ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف أصلي السكون كان مدغماً في ذلك المحذوف وقبله ألف ، نحو : أسحار<sup>٤</sup> ، بفتح الهزة وكسرها والكسر أكثر ، وهو نبت ، فسيبويه

(١) أي يكون محلوفاً نسياً منسياً . كما يعبر الرضى في مثله .

(٢) هذا تعليل لمخالفتهم ما كان يجب أن يكون هو القياس والأكثر .

(٣) من الأوجه السابقة في المنادى المضاف لياء المتكلم .

(٤) أسحار بكسر الهزة ، ويؤنث بالهاء ، وفتح الهزة أيضاً : بقلة تأكلها الدواب فضمن .



يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والألف فيقول : يا أسحار بالفتح ، لأنه التقى ساكنان ففتح الأخير اتباعاً لما قبله ، كما في قوله :

١٤١-عجبت لمولود وليس له أب وذي وليد لم يلدَه أبوان<sup>١</sup>  
وقومهم : انطلقَ في تخفيف : انطلق ، وذلك لأنه لما نُصِرِف فيه بعد الترقيم بضم رائه على الاستقلال ، شابه الفعل الذي هو الأصل في التصرف ، فحرك بالفتح لإزالة الساكنين ، دون الكسر ، إتياعاً لما قبله كما أتبع في الفعل وصيانة له من الكسر ما أمكن ، نحو لم يلدَه ، وانطلقَ ، ولم يضارَ بالفتح على الوجه المختار .

وغير سيبويه يميز في نحو : أسحار مرخماً : الكسر أيضاً للساكنين على حاله ، على هذه اللغة ، أي الكثيرة ، كما في هرق .

والقراء يحذف الراء الأولى ، أيضاً ، في أسحار مع الألف قبلها ، والساكن المدغم في نحو إرزب ، بناء على أصله في هرق ، فأما إذا لم يكن المدغم أصلي السكون فإنه يرد إلى حركته إن لزم ساكنان انشاقاً منهم ، تقول في المسمى بتحاب<sup>٢</sup> : يا تحاب ، وفي راد ، يا راد وفي مضار اسم مفعول : يا مضار ، وإن لم يلزم ساكنان فالنحاة يقولون الساكن على سكونه إذ المدغم فيه كالثابت .

---

(١) الشاهد في قوله لم يلدَه ، بفتح الياء وسكون اللام وضع الدال وأصله يلدَه مضارع وكَد . مجزوماً فلم ساكنت اللام حركت الدال بالفتح ، وروي : ألا ، رب مولود. وهذا أحد أبيات ثلاثة ، أراد بهذا منها : آدم ، وعيسى عليهما السلام ، فإن عيسى لا أب له وآدم ذو أولاد ولم يلدَه أبوان . ومن عجب أن البغدادى نقل خلافاً في المراد بالشرط الثاني وقال إن بعضهم يقول إن المراد به البيضة وأطال الرد عليهم .. ويريد بالبيتين الباقيين القمَر : وما قوله :

وذي شامة سوداء في حرّ وجهه مخلفة لا تنضي لأوان  
ويكمل في خمس وتسع شيايه ويرم في صبح معاً وثمان  
وقال البغدادى إن هذه الأبيات لرجل من أزد السراة . وما أضبه هذه الأبيات بأبيات الانغاز .. وقد أورد سيبويه بيت الشاهد أيضاً في ج ١ ص ٣٤١ ، لخلل ما استشده له الرضى .  
(٢) أي الفعل الماضي من وزن تفاعل من السحب .

والقراء يرد الساكن إلى أصل حركته ، لأنه لا يرى ، كما ذكرنا ، سكون الحرف الأخير في الترخيم ، فيقول : يا محمّر بكسر الراء ، ويا مَقْر بسكون القاف وفتح العين في مَقْر ، ولا يحذف الحرف الساكن كما في نحو خَدَبْ ، لأنه قادر على إزالة سكون الأخير بغير الحذف ، وذلك بأن يردّه إلى أصله ، ولم يمكن ذلك في خَدَبْ ، إذ لم يكن للساكن أصل في الحركة .

وما ذهب إليه القراء من ردّ المدغم إلى أصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم يا قاضي ويا أعلى في المسعى بقاضون وأعلون ، إلا أن الفارسي فرق بينهما بأن للياء في قاضي أصلاً في الثبوت في بعض المواضع نحو رأيت قاضياً ، وقاضية ، بخلاف الكسر في محمّر ، فإنه لم يثبت في موضع من المواضع .

ومنها نحو ثمود ، فإنه يجوز عند الجمهور جعل المحلوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فقط ، فتقول : يا ثمو ، لأن الواو في التقدير ليس آخر كلمة ، ومنع القراء من ذلك ، لأن الواو في الظاهر آخر الكلمة وقبلها ضمة ، وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحلوف إنه لا يجوز إبقاء الحرف الساكن لتلا يشبه الحرف ، قال فإذا قصدت جعل حرف ' محلوف ثمود في حكم الثابت حذفت الواو أيضاً ، بناء على مذهبه من تجويز : يا عمّ وياسع ويا عمّ في ترخيم عمود وسعيد وعماد ، كما مرّ .

وإذا جعل المرخم اسماً برأسه ضمّ ما قبل المحلوف لفظاً إن كان صحيحاً أو في حكمه ، نحو : يا حارّ ، ويا مروّ ويا قريّ ، في حارث ومروّة وقرية ، وتقديراً إن كان ياء مكسوراً ما قبلها ، أو ألفاً ، نحو : يا قاضي ويا مشترا ، في قاضية ومشتراة .

وإن كان واو بعد ضمة كما في قلنسوة ، وثمود ، أبدلت الواو ياءاً والضمة كسرة ، نحو : يا قلنسي ويا ثمي ، وفي الكثيرة قلت يا ثمو ، ويا قلنسوّ ، لأنه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة إلا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة ، نحو التغازي

(١) كلمة « حرف » لا لزوم لها والكلام بدونها مستقيم ومؤدّ إلى المقصود .

والأدلى<sup>١</sup> ، لا يجيء في التصريف في باب الإعلال ، والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه .

وإن كان ما قبل المحذوف ياء ، أو واواً بعد فتحة قلبها ألفاً ، تقول في : غليان ونزوان : يا غلِيْ ، ويا نزا ، وفي الكثيرة يا غلِيْ ويا نزولاً أنك إذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديراً حتى تقلب ألفاً بخلاف ما إذا لم تنوه ، كما يجيء في التصريف<sup>٢</sup> إن شاء الله تعالى .

وإن كان واواً ، أو ياء بعد ألف زائدة ، قلبت همزة ، نحو يا شقاء ويا خزاء في شقاوة وخزاية<sup>٣</sup> ، وفي الكثيرة يا شقاوْ ويا خزايْ ، لأن كل واو أو ياء تطرفت بعد ألف زائدة قلبت ألفاً ثم همزة ، كما في رداء وكساء ، لأن مثل هذه الواو والياء إنما تقلبان ألفاً ثم همزة إذا تطرفتا ، كما يجيء في التصريف .

وإن كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين ، فإن عرفت ما حذف من الأصول رددته ، لأمّا كان كياشاه في ترخيم شاة ، أو فاء ، كما تقول في ترخيم : شبة ، ودية : يا وشيْ ويا وذيْ ، يرد العين إلى سكونها عند الأخفش ، ويا وشيْ ويا وديْ بإبقاء حركة العين عند سيبويه ، والأول أولى ، لأن تحريك العين ، إنما كان لحذف الفاء ، كما يجيء في باب النسب ؛ فإن الأخفش يقول : وشيْ وسيبويه يقول : وشويْ .

وإن لم تعرف ثالث الأصول ، ضُعفت الثاني ذا اللين ، كما تقول يا لام في المسمى بـلات .

وإن لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف ، كما تقول : يائبُ ويا عدُ في ثبة وعدة ، كل ذلك لأن المنادى المضموم حكمه حكم المرببات كما مر ، ولا يجيء في المرببات اسم

(١) الأدلى جمع «دلو» على وزن أفعل .

(٢) من شروط قلب الواو والياء ألفاً إذا تحرك أحدهما وافتتح ما قبله ألا يكون في آخر الكلمة زيادة مختصة بالأسماء كالألف والنون وهو شرط مختلف فيه بين سيبويه وغيره .

(٣) الخزاية مصدر خزّي بمعنى استخيا .

(٤) يريد أن الواو والياء في شقاوْ ، وخزايْ بعد الترخيم على نية المحذوف لم تتطرفا وإن كان قبلهما ألف زائدة لأن التاء المحلوقة للترخيم ثابتة تمتعهما من التطرف . ولا شك أن في عبارته تكراراً وأنها غير مستقيمة .

ثانيه حرف لين لثلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى العرب على حرف واحد .  
 وإن أدَّت هذه اللغة ، أي القلبي إلى قلب ما لا يكون منقلباً ، كما يرخم جُبليان وجُبوي  
 فقد ذكر المبرد أنها لا تجوز ، إذن ، لأنها تؤدي إلى كون ألف فعلى منقلباً عن ياء أو واو ،  
 ولم تعهد إلا للتأنيث ، غير منقلبة عن شيء .

وقياس قول الأَخفش<sup>١</sup> جوازها ، لأنه يكون ، إذن ، ملحقاً بمجذَّب ، بفتح الدال .  
 وأما السيرافي فأجازها وإن لم يُثبت فعللاً ، قال لأن هذا شيء عرض وليس ببنية أصلية  
 وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما أدَّى نية الاستقلال فيه إلى وزن لا نظير له ، أنه لا  
 يرخمه إلا على نية المحلوف ، وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام ، وفردق ، وقذعيل ،  
 وسعود وهندلج وعُثفوان .

وأجاز السيرافي ترخم جميعها على نية الاستقلال نظراً إلى أن المثل ليست بأصلية ،  
 ألا ترى أنه يجوز اتفاقاً أن تقول في منصور : على نية الاستقلال يا مَنْصُ ، وفي خَصَمَ  
 يا خَصْصُ مع أن مَفْعُ وَقَعُ ، ليسا من أبنيهم ، فتقول : يا طيلسُ ، ويا فرزدُ ، ويا قذعُمُ ،  
 ويا سعيُ ، ويا هَندَلُ ويا عُنَيُ .

قالوا ، وإذا رخمت صحراوي على القلبي ، قلبت الواو همزة ، فلو أزلته عن النداء  
 لصرفته لأن همزته ، إذن ، ليست منقلبة عن ألف التأنيث ، بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة  
 عن الهمز المنقلب عن ألف التأنيث فيعد التأنيث فيها ، والأولى ألا تصرفه نظراً إلى الأصل .

\* \* \*

(١) أي قوله في اثبات فعلل بضم الفاء وفتح ما قبل الآخر في أوزان الرباعي المجرد .

**المنذوب**  
**معناه ، وحكمه في الاعراب**  
**والبناء**

**قال ابن الحاجب :**

« وقد استعملوا صيغة النداء في المنذوب وهو المتفجع عليه ،  
« بيا ، أو ، وا ، واختص بوا ، وحكمه في الاعراب والبناء حكم  
« المنادى ، ولك زيادة الألف في آخره » .

**قال الرضوي :**

هذا منه بناء على أن المنذوب غير المنادى ، وقد ذكرنا ما عليه ، فلا نعيده .

قوله : « المتفجع عليه » دخل فيه المجرور في نحو : تفجعت على زيد ، فلما قال :  
بيا ، أو ، وا ، خرج ، وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة  
لا يستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور ، أعني « يا » كما ذكرنا دون أخواتها ، لأنها أمها ،  
فتصرفت ودخلت في جميع أنواعه .

وقد أدخل المصنف بأحد قسمي المنذوب وهو المتوجع منه ، نحو : واحزننا ووايلا ،  
وواثورا .

قوله : « واختص بوا » ، يعني اختص لفظ المنذوب بالندبة بسبب لفظة « وا » ،  
فوازيد ، مختص بالندبة ، ويا زيد ، مشترك بين الندبة والنداء .

وقيل قد يستعمل « وا » في النداء المحض ، وهو قليل .

قوله : « وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى » ، فيقال : وازيد ، واعدالله ،  
واطالماً جبلاً ، إذا كان معروفاً معيناً .

---

(١) انظر ص ٣٤٥ من هذا الجزء .

وكذا توابه ، كتواب المنادى على التفصيل المذكور ، وذلك لأنه منادى في الأصل لحقه معنى الندبة .

وقال المصنف بناءً على مذهبه أعني أنَّ المندوب مخصوص بالمتفجع عليه ، كما أن المنادى مخصوص ، فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص ، وكثيراً ما يحمل العرب باباً على باب آخر ، مع اختلافهما ، لاشتراكهما في أمر عام ، كقولهم في باب الاختصاص : أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل ، فاستعمل فيه صورة النداء ، لمشاركته في معنى الاختصاص كما سيجيء .

قوله : « ولك زيادة الألف في آخره » ، أي لك إلحاق الألف آخر المندوب ، ويجوز ألا تلحقه ، سواء كان مع يا ، أو ، وا .

وقال الأندلسي : يجب إلحاقها مع « يا » ، لتلا يلتبس بالنداء المحض ، والأولى أن يقال : إن دلّت قرينة حال على الندبة كنت مخيراً مع « يا » أيضاً ، وإلا وجب الإلحاق معها ، تقول : يا محمد ، يا علي بلا إلحاق .

وجوّز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة نحو : يا زيد ، ووازيد ، ولم يثبت .

وقد يلحق هذا الألف المنادى غير المندوب ، قال ابن السراج<sup>١</sup> : تقول في نداء البعيد : يا زيداه ، والمالك في غاية البعد ، ومنه قولهم : يا هناء في المنادى غير المصرح باسمه .

• • •

---

(١) تقدم ذكره وانظر ص ٦٧ من هذا الجزء .

## الحاق أحرف العلة بآخر المنسوب

قال ابن الحاجب :

« فإن خفت اللبس قلت ؛ واغلاميكيه ، وواغلامكوه » .

قال الرضى :

آخر الكلمة لا يخلو من أن يكون ساكناً أو متحركاً ، والمتحرك إما أن تكون حركته إعرابية أو ، لا ، والمغرب بالحركات لا يلحقه إلا الألف .

ويقدر الأعراب ، نحو : واضرب الرجل ، في المسمى بضرب الرجل ، وكذا : واضربت الرجل ، وواغلام الرجل .

والفراء يجوز إتباع المدة للحركات قياساً على مدة الإنكار ، نحو واضرب الرجلوه ، وواعبد الملكيه . ولم يثبت .

وإنما غيرت الحركة الاعرابية لأجل مدة الندبة ، دون مدة الإنكار لأن الندبة من مواضع مد الصوت إعلماً بالمصيبة فاخترأوا فيها الألف دون الواو والياء ، لأن المد فيها أكثر منه في الواو والياء ؛ فلا قلب الألف واواً ، ولا ياء إلا للضرورة ، كما يجي ، وأما الإنكار فلا يطلب مدّاً تاماً ، فليس أصل مده أن يكون بالألف ، بل حروف العلة فيه سواء ؛ وللفراء أن يقول : الأولى أن يحافظ على الحركات الاعرابية ما أمكن .

هذا ، وإن لم تكن الحركة إعرابية ، ولم يؤد الحاق الألف إلى اللبس كما في قطام ، وحدام وحيث ، أعلاماً مشهورة ، فالأجود الألف ، لأنها الأصل في مدة الندبة ، كما ذكرنا فلا قلب إلا للبس .

وقال الأندلسي والمصنف ، تتبعها مدة من جنسها ، ولا تتغير حركة البناء للزومها .

قال سيويه : وتقول في ندبة يا زيد ويا غلام يعني ما سقط منه ياء الإضافة : وازيداه ، وواغلاماه ، فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد .

قلت ، ولو اخترنا ههنا مختار الأندلسي<sup>١</sup> : إتباع المدة للحركة غير الاعرابية كان أولى ، لحصول اللبس .

وقلبُ الألف ياء بعد نون التثنية التي بعد الألف أكثر من سلامتها فوا زیدانیه أكثر من وازیداناه ، لثلاثيته الثني بفتح اللام ، وأما التي بعد الياء فالألف هو الوجه ، نحو قوله : واجمجمتي الشاميتيناه<sup>٢</sup> ،

وإن كانت الحركة غير إعرابية ، وأدى الألف إلى اللبس اتبعها حرفاً من جنسها اتفاقاً ، نحو : واغلامك في غلام المخاطبة ، لثلاثيته بفتح اللام ، ووامنهوه في المسمى بمنه لثلاثيته بالمسمى بمنها ، ولا يجوز في النداء المحض ، يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف . والمضاف إليه معاً في حالة ، وأما المنسوب فليماً لم يكن مخاطباً في الحقيقة بل متصفاً عليه ، جاز : واغلامكاه .

والساكن لا يخلو إما أن يكون تنويناً ، أو ألفاً ، أو واواً ، أو ياءً ، أو هم جمع أو غيرها .

فالتنوين يحذف للساكنين ، نحو : واغلام زيداه ، وإنما حذفت<sup>٣</sup> مع مدة الندبة دون مدة الانكار لأن أصل المنسوب المنادى الذي هو محل التخفيف .

وأجاز الفراء في المنون المنسوب ثلاثة أوجه أخرى : أحدها فتحها<sup>٤</sup> لأجل ألف الندبة والثاني حذفها<sup>٥</sup> للساكنين وإتباع المدة حركة ما قبلها نحو : واغلام زيديه ، بناء على مذهبه في جواز إتباع مدة الندبة للحركات الاعرابية ، والثالث كسرهما<sup>٦</sup> للساكنين وإتباع المدة

(١) يأتي شرحه قريباً.

(٢) في هذه المواضع الأربعة يتحدث الشارع عن التنوين بأسلوب المؤنث كما ترى ، وفي أول الحديث يقول : فالتنوين يحذف . وتكررت الإشارة إلى هذا الصنيع من شارحنا المحقق .



لكسرتها ، كما في مدة الإنكار .

وما ذكرناه أولاً هو المشهور المستعمل .

وإن كان ألفاً حذفها لألف الندبة ، عند النحاة ، نحو : وأعلاه وواغلاماه ، لأن حذف أول الساكنين إذا كان مداً ، هو القياس ، كما يجيء في التصريف ؛ وقال المصنف : بل استغنى بها عن ألف الندبة .

وإن كان واواً ، أو ياء ، فإن كانت الحركة فيها مقدرة ، حركتها بالفتح . نحو يا قاضياه ويا راضياه ويا رامياه ويا يرمياه ويا يمنهواه .

وأما إذا نذبت يا غلامي ، بسكون الياء ، فكذلك تقول عند سيبويه يا غلامياه لأن أصلها الفتح عنده ، وأجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف إلى المضاف إلى الياء ، نحو : وا انقطاع ظهراه . قال السيرافي : والقياس فيهما واحد ، يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين ؛ قال المصنف : الحذف ليس بوجه ، وقال : نحو : واغلاميه أوجه ، إما لأن أصلها السكون فيمن قال بذلك ، فلا يزيد عليها مدة أخرى ، كما يجيء . وإما لأن السكون العارض فيه كالأصلي ، بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الألف إلى أصلها استغناءً بها عن ألف الندبة ، بخلاف التثنية ، فإنك تقلب لها ألف المقصور نحو مصطفيان . وذلك للزوم ألف التثنية في المثني بخلاف مدة الندبة فإنها لا تلزم المندوب .

أما قوله<sup>١</sup> أصلها السكون فقد تقدم أن ذلك مختلف فيه ، وأما قوله : السكون العارض فيه كالأصلي ، فنقول : ذلك في الألف لكونها كألف الندبة في الصورة ، فجاز أن تغنى عنها كما ذهب إليه ، وأما الياء فلا ، لقولك يا قاضياه في يا قاضي .

وإن لم يكن للواو والياء أصل في الحركة ، فإن كانتا مدتين ، أي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو : واغلامهوه ، وواخا غلاميه وواضربوا ، وواضربي ، إذا سمي بها ،

---

(١) مناقشة للمصنف في تحليله لما رآه من قوله : الحذف ليس بوجه .

فإنك تكني بما فيها من المد عن ألف الندبة لكون مدهماً أصلياً ، بخلاف مد نحو : يا قاضي فإن أصل هذه الياء الحركة ، وألف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا ، فقد لا يؤثر بها ، مع أنه ليس في آخر المندوب مدّ ، نحو : وازيد ، فكيف إذا كان في آخره مدّ أصلي .

وإن لم يكونا مدتين ، جثت بألف الندبة بعدهما ، إن شئت ، نحو : واقتل لواه ويا قاتل كياه <sup>٢</sup> .

وأما ميم الجمع فلا يأتي بعدها ألف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمتنى ، نحو : واغلامكوه ووأخا غلامهمي ، والواو والياء بعدها اما اللتان حذفنا في الجمع للاستتقال ، كما يجيء في المضمرات ردّاً لمدة الندبة واستغنى بهما عن ألف الندبة كما قلنا في غلامهه وغلالمهي ، وإما ألفا المدّ ، فقلبتا ولوأ ، ويا للبس .

وأما الساكن غير هذه الأشياء فيفتح ويلحق ألفاً ، نحو : يا مَناه في المسمّى بمنّ .

وسببويه يميز نحو : واقتسرونه ، إذ لا منع ، وقال الكوفيون : المسمّى بالجمع السالم المذكور إن أعربته بالحروف لا يجوز ندبته ، كما لا يجوز تثنيته وجمعه ، فلا يجوز : وازيدونه ، وإن أعربته بالحركات وجعلت النون معتقبة الإعراب ، ولا بدّ ، إذن ، من أن تلزمه الياء ، كما يجيء في باب الاعلام جاز ندبته ، نحو : وازيدينه ، واقتسريناه .

وكذا يلزم على مذهبه أنك إذا سميت بالمتنى وأعربته بالحركات وألزمته الألف جاز ندبته وإلا فلا ، وليس بشيء ، إذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى تمتنع فيما امتنع فيه .

وتقول في المسمى باثني عشر عند سببويه ، واثناعشره بالألف في اثني لأنه غير مضاف . وعشر معاقب للون فكانك قلت واثنان ، .

(١) أنظر هامش رقم (١) في ص ٢٣ من هذا الجزء .

(٢) أي قاتل كؤه وقاتل كهي .

وقال الكوفيون ، والتي عشراه بالياء ، تشبيهاً له بالمضاف لأن نون المثنى لا تسقط إلا في الإضافة فكانه مضاف ، وأجاز ابن كيسان<sup>١</sup> الوجهين .

• • •

---

(١) تقدم ذكره ، انظر ص ١١٥ من هذا الجزء .

## إلحاق الهاء بالمندوب في الوقف

قال ابن الحاجب :  
«ولك الهاء في الوقف» .

قال الرضوي :  
يعني أنَّ إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندة ، واواً كانت ، أو ياء ، أو ألفاً ، جائزٌ في الوقف لا واجب ، وبعضهم يوجبها مع الألف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفاً ، نحو : يا غلاما ، وينبغي ألاَّ يجب عند هذا القائل مع وا ، لأنها تكفي في الفرق بين الندة والنداء ، وليس ما قال بوجه ، لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، قد تلحقها الهاء في الوقف ، كما مرَّ<sup>١</sup> ، فاللبس ، إذن ، حاصل مع الهاء أيضاً ، والفارق هو القرينة .  
وإنما ألحقوا هذه الهاء ، بياناً لحرف المد ، ولا سيما الألف لخفائها فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبيّنت ، كما تبيّن بها الحركة في : غلامية ، على مايجيء في باب من التصريف<sup>٢</sup> ، وهذه الهاء تحذف وصلّاً ، وربما ثبتت في الشعر ، إما مكسورة للساكنتين ، أو مضمومة بعد الألف والواو ، تشبيهاً بهاء الضمير الواقعة بعدهما .

---

(١) انظر ص ٣٩٠ من هذا الجزء .

(٢) في باب الوقف . في شرح الشافية .

وبعضهم يفتحها بعد الألف لمناسبة الألف قبلها .

وإثباتها في الوصل لاجراء الوصل مُجرى الوقف ، قال :

١٤٢ - يامرحياه بحمار ناجية<sup>١</sup>

والكرفيون يثبتونها وصلّاً ووقفاً في الشعر وغيره .

• • •

---

(١) ناجية ، اسم شخص ومن معانيه : الثاقبة السريعة . وليس مراداً هنا . بل هو مجرور بالاضافة إلى حمار .

وأراد به صاحب الحمار ، أو صاحبه ، وقال ابن يعيش - ( ٩ - ٤٦ ) إن معناه : إذا أتى قريته للسانية ، ثم قال أنه مثل قول عروة بن حزام للملوي :

يا مرحياه بحمار غصراه إذا أتى قريته بما شاء

ولم يُنسب بيت الشاهد في الخوازة ولا في غيره .

## لا يندب إلا المعروف

قال ابن الحاجب :

« ولا يندب إلا المعروف ، فلا يقال : وإرجلاه ، وامتنع »  
« وأزيد الطويله خلافاً ليونس » .

قال الرضى :

هذا الذي ذكره في المتفجع عليه ، وأما المتوجع منه ، فإنك تقول : وامصينته ، وليست  
بمعروفة .

وبعني بالمعروف : المشهور ، علماً كان ، أو ، لا ، فلو كان علماً غير مشهور لم يندب  
وكذا غيره من المعارف ، فلا يقال : واهذاه .

وإنما ذلك لتحصيل عُذر النادب في الندبة ، لأنه إذا كان المندوب مشهوراً ، لا يلام  
النادب في الندبة عليه ، ولو لم يكن علماً وكان المتفجع عليه مشهوراً بذلك الاسم جاز ندبته ،  
تقول يا ضارباً زيدا ، إذا كان زيد رجلاً عظيماً ، وقد ضربه المتفجع عليه واشتهر به .

وكذلك : يا حسناً وجههوه في المشهور بذلك .

فضباط المندوب أن يكون معرفة مشهوراً ، سواء كان تعريفه قبل الندبة أو بحرف الندبة ،

تقول : وأمن قلع باب خيراه<sup>١</sup> ، وأمن حفر بئر زمزماه<sup>٢</sup> ، لاشتهار الرجلين بذلك .

وموضع مدة الندبة آخر المضاف إليه ، وإن كان المنسوب في الحقيقة هو المضاف ، نحو : وأمنير المؤمنيناه ، والمنسوب هو الأمير ، إلا أنك أردت ندبة المضاف إلى المؤمنين فلو ألحقت مدتها بالمضاف لانفك من المضاف إليه ، فألحقها المضاف إليه والمراد المضاف ، كما تقول : حب رماني وإن لم تكن ملكت الرمان ، بل الحب فقط .

وكذا تقول في المضارع للمضاف : واطالما جباله ، وكذا تلحقها آخر الصلة نحو : وأمن حفر بئر زمزماه ، وكذا قال يونس والكوفيون إنك تلحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف نحو : وازيد الظريفاه .

وقال الخليل وسيبويه ، بل تلحقها آخر الموصوف نحو : وازيداه الظريف ، لأن اتصال الموصوف بصفته لفظاً أقل من اتصال المضاف بالمضاف إليه والموصول بصلته .

وليونس أن يقول : إنه متصل بها على الجملة لفظاً واتصاله بها في المعنى أتم من اتصال الموصول بصلته ، والمضاف بالمضاف إليه ، وإن كان في اللفظ أنقص ، وذلك لأنه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق المضاف إليه على المضاف ، ولا الصلة على موصولها .

وحكى يونس أن رجلاً ضاع له قد حان فقال : واجمجمتي الشاميتيناه<sup>٣</sup> والجمجمة القلح .

وحكى الكوفيون : وارجلا مسجاه ، وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف ، وهو شاذ عند البصريين .

(١) يريد سيندا على بن أبي طالب رضي الله عنه . وقد جاء في بعض كتب السير أن علي بن أبي طالب كان يحمل راية المسلمين في غزوة خيبر وكان للمسلمون يحاصرونها وأن علياً خلق باب أحد حصون خيبر وبذلك تم فتحها وانتصر المسلمون ، وهم يذكرون هذا لبيان قوة علي الجسمية .

(٢) هذا يراد منه عبد المطلب بن هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم .

(٣) أشرنا إلى أن شرح هذا التعبير سيأتي قريباً . ص ٤١٥ من هذا الجزء .

وحكى الأندلسي عن الكوفيين أنهم ربما نوتوا المنتوب في الوصل ، نحو : وازيداً  
يا هذا<sup>١</sup> !

• • •

---

(١) قوله : يا هذا . لبيان أن المراد الوصل فيما قبله . وهم يستعملون هذا الأسلوب لبيان ذلك . وربما قالوا بدل  
يا هذا : يا فنى .. بعد الكلام الذي يراد بيان أنه موصول كما يفعل المبرد .





## حذف حرف النداء

[ قال ابن الحاجب : ]

« ويموز حذف حرف النداء ، إلا مع اسم الجنس والإشارة »  
« والمستغاث والمندوب ، نحو : يوسف أعرض عن هذا<sup>١</sup> وأيها »  
« الرجل ، وشئ : أصبح ليل ، وافئذ مخنوق وأطرق كراً » .

[ قال الرضى : ]

يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء ، سواء تعرف بالنداء ، كيا رجل ، أو لم يتعرف ، كيا رجلاً ، وسواء كان مفرداً أو مضافاً أو مضارعاً له ، نحو : يا غلام فاضل ، يا حسن الوجه ، يا ضارباً زيداً ، قصدت بهذه الثلاثة واحداً بعينه ، أو ، لا ؛  
وإنما لا تحذف من النكرة ، لأن حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلاً عليك متنبهاً لما تقول ، ولا يكون هذا إلا في المعرفة ، لأنها مقصودة قصدتها ؛

---

(١) الآية ٢٩ من سورة يوسف .

وإنما لا تحذفه من المعرفة المتعركة بحرف النداء ، إذ هي - إذن - حرف تعريف ،  
وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به ، حتى لا يُظن بقاءه على أصل التنكير ، ألا ترى  
أن لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها ، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف ، إذ هي  
مفيدة مع التعريف : التنبيه والخطاب .

وكان ينبغي ألا يُحذف من « أي » أيضاً ، إذ هو - أيضاً - جنس متعرف بالنداء .  
إلا أن المقصود بالنداء ، لما كان وصفه ، كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه .  
ألا ترى أنه لا يجوز الحذف من : يا أيها ، من غير أن تصف هذا بذئ اللام . كما لا  
يجوز الحذف من : يا هذا ، فثبت أن الاعتبار في حذف حرف النداء من « أي » بوصفه .  
نحو : أيها الرجل ، أو بوصف وصفه نحو : أيها الرجل .

وإنما لم يميز الحذف عند البصريين مع اسم الإشارة وإن كان متعرفاً قبل النداء . لما  
ذكرنا قبل من أنه موضوع في الأصل لما يشار إليه للمخاطب ، وبين كون الاسم مشاراً  
إليه وكونه منادى ؛ أي مخاطباً تنافر ظاهر ، فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل وجعل  
مخاطباً ، احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطباً وهي حرف النداء ؛

والكوفيون جَوَّزوا حذف الحرف من اسم الإشارة - اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء -  
واستشهداً بقوله تعالى : « ثم أنتم هؤلاء »<sup>١</sup> .

وليس في الآية دليل ، لأن هؤلاء خبر المبتدأ . كما يجيء في الحروف ؛  
فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها : العلم والمضاف إلى أي معرفة  
كانت ، والموصولات .

وأما المضمرات ، فيشد نداؤها ، نحو : يا أنت ، ويا إياك ؛  
تقول في الموصولات : من لا يزال محسناً أحسن إليّ .

ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف : إنه يحذف مما لا يوصف به « أي » ؛

(١) الآية ٨٥ من سورة البقرة .

يلزمه جواز الحذف في : يا غلام رجل ، ويا خيراً من زيد ، مع تنكيرهما ، وذلك مما لا يجوز ،

وإنما لم يجر الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمنذوب ، أما المستغاث به ، فلمبالغة في تنبيه بإظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له أمراً مهماً ، وأما المتعجب منه والمنذوب فلأنهما مناديان مجازاً ، ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والإقبال ، كما في النداء المحض . فلما نقلنا عن النداء إلى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازاً ، لزمنا لفظ علم النداء . تنبيهاً على الحقيقة المنقولين هما منها ؛

ولم يذكر المصنف لفظة « الله » فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لأنه لا يحذف الحرف منه إلا مع إبدال اليمين منه في آخره نحو اللهم . وذلك لأن حق ما فيه اللام أن يتوصل إلى ندائه بأي أو باسم الإشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف منه ، لتلا يكون إجحافاً ؛

قوله : « أصبح ليل » ، أي ادخل في الصباح ، وصير صُبْحاً ، قالت أم جُندب زوجة امرئ القيس ، تبرماً به ، وكان مُفركاً ، ويقال انه سأها عن سبب تفريكه<sup>١</sup> له . فقالت له ، لأنك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الازاقة ، بطيء الافاقة ؛

قوله : اطرق كرا ،<sup>٢</sup> رقية يصيدون بها الكرا ، يقولون : أطرق كرا إن النعام في القرى . ما إن أرى هنا كرا ، فيسكن ويطرق حتى يصاد ، وهذه مثل رقية الضبيع : خامري أم عامر .

والمعنى أن النعام الذي هو أكبر منك قد اصطبذ وحُمِل إلى القرى فلا تُخْلِ<sup>٣</sup> أيضاً ؛ ومثل ذلك قولهم : افند مخنوق ، قاله شخص وقع في الليل على سليك بن السُلَكة<sup>٤</sup> .

(١) أي تفريك النساء له أي اتهامه بأنه مفرك ، وقد جاء شرح المفرك في إجابة زوجته .

(٢) انظر ص ٣٩٨ من هذا الجزء .

(٣) أي فلا ترك .

(٤) أحد صعاليك العرب مثل الشفري وتأبط شرا .

وهو نائم مستلق فحنته ، وقال : افتد مخنوق ، فقال له سليك : الليل طويل وأنت مقمر ،  
أي أنت آمين من أن أغتالك ففيم استعجالك في الأمر ، ثم ضحطه سليك ففصرط ، فقال  
سُليك أضرطاً وأنت الأعلى ، فذهبت كلها أمثالاً ؛

\* \* \*

## حذف المنادى

قال ابن الحاجب :

« وقد يحذف المنادى لقيام القرينة ، نحو : ألا يا اسجدوا » .

قال الرضى :

المنادى مفعول به ، فيجوز حذفه ، إذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به <sup>(١)</sup> . فإنه قد يحذف نسياً منسياً ، كما تقدم .

قوله : « ألا يا اسجدوا » <sup>٢</sup> بتخفيف « ألا » على أنها حرف تنبيه ، و « يا » حرف نداء ، أي : يا قوم اسجدوا ، ومن قرأ : ألا يسجدوا بتشديد اللام ، فإن ناصبة للمضارع ، أدغمت نونها في لام « لا » ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب ، أي : فهم لا يهتدون لأن يسجدوا ، و « لا » زائدة ؛ أو نقول : أن لا يسجدوا ، بدل من السبيل ، أي فصددهم عن السجود ، ويجوز أن يكون بدلاً من قوله : أعمالهم ، فلا تكون « لا » زائدة ، أي فزَيَّنْ لهم الشيطان أن لا يسجدوا .

---

(١) أي سائر أنواع المفعول به .

(٢) الآية ٢٥ من سورة النحل وقد ربطها في الشرح بالآية ٢٤ التي قبلها .

## الأسماء الملازمة للنداء

هذا ، واعلم أنه قد جاءت أسماء لا تستعمل في غير النداء ، وهي : فُلٌ وفُلةٌ ، وليس فُلٌ ، ترخيم فُلان وإلّا لم يميز في المذكر إلا فُلا ، إلا على مذهب القراء كما تقدم من يجوزته نحو : يا عِمّ في عماد ، ولو كان ترخيم فُلان لقليل في المؤنث يا فُلاّن بحذف تاء فُلانة . ومن ذلك : يا مَكْرمان ، ويا مَلاّمان ، ويا نُومان ، أي يا كريم ويا لثيم ويا نائم ، وكذا يا ملكمان ، أي يا لكع ، وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء ، والغالب فيه السبّ .

ومن الأبنية المختصة بالنداء : كل ما هو على فُعلٍ في سبّ المذكر وفُعالٍ في سبّ المؤنث ، نحو : خُبّث ولكع ، وخبّث ولكاع ، وفُعالٍ هذه قياسية عند سيبويه كالتالي بمعنى الأمر من الثلاثي ، وكذا فُعلٍ في مذكرها ، ومفعلان سماعي . وربما اضطر الشاعر إلى استعمال بعض الأسماء المذكورة غير منادى ، كقوله :  
١٤٣ - في لجة أمسك فُلاّنّا عن فُلٍ<sup>١</sup>

وقال :

١٤٤- أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيدته لكاع<sup>٢</sup>  
ولم يسمع شيء من الأسماء المختصة بالنداء موصوفاً .

• • •

---

(١) هذا من أرجوزة المعجاج التي أولها : الحمد لله العلي الأجل .. وهو مرتبط بقوله في وصف الناقة : تثير أيديها عجاج القسطل ... وقبل هذا الشطر : تدافع الشيب ولم تقتل . أي لم تقتل ، وروى يَتَيْل بكسر التاء وطاقاف ، بعد ادغام التاءين . ومنها كثير من الشواهد .  
(٢) هذا بيت مفرد قاله الحطيطية الشاعر في هجاء امرأة . فقد روا أنه هجا نفسه وأباه وأمه وزوجته .

## المنصوب على الاختصاص

وبما أصله النداء باب الاختصاص ، وذلك أن تأتي بأيّ ويجريه مجراه في النداء من ضمه والمجئ بهاء التنبيه في مقام المضاف إليه ووصف «أي» بذى اللام ، وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كأننا وإني ، أو المشارك فيه نحو : نحن وإنّا ، لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين أمثاله بما نسب إليه ، وهو إما في معرض التفاخر ، نحو : أنا أكرم الضيف أيها الرجل ، أي أنا أختص من بين الرجال باكرام الضيف ، أو في معرض التصاغر ، نحو : أنا المسكين أيها الرجل ، أي مختصاً بالمسكنة من بين الرجال ، أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير ، لا للافتخار ولا للتصاغر ، نحو : أنا أدخل أيها الرجل ونحن نُقَرّ أيها القوم ، فكل هذا في صورة النداء وليس به ؛ بل المراد بصفة «أي» هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق ، لا المخاطب ، وإنما نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين ، إذ المنادى ، أيضاً ، مختص بالمخاطب من بين أمثاله .

ولا يجوز في باب الاختصاص إظهار حرف النداء مع «أي» لأنه لم يبق فيه معنى النداء ، لا حقيقة كما في يا زيد ، ولا مجازاً كما بقي في المتعجب منه والمندوب ، فكره استعمال علم النداء في الخالي عن معناه بالكلية .

وحال ظاهر «أي» ووصفه من ضم الأول ولزوم رفع الثاني كحالها في النداء ، لكن مجموع نحو : أيها الرجل في باب الاختصاص في محل نصب ، لوقوعه موقع الحال ، أي مختصاً من بين الرجال .

وهذا كما قيل في نحو : سواء أقمت أم قعدت ، إن : أقمت أم قعدت ، وإن كان

---

(١) يريد التواضع .



في الظاهر جملة معطوفة على جملة ، إلا أنه في الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم آخر ، أي سواء قيامك وقعودك ، كما يجيء في باب حروف العطف .

وقد يقوم مقام « أي » المذكور ، اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور ، إما معرّف باللام نحو : نحن العرب أقرى للزلز ، أو مضاف نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « إنا معاشر الأنبياء فينا بك » أي قلة كلام ، وقولهم : نحن آل فلان كرماء .

وربما كان المنصوب علماً ، قال :

١٤٥ - بنا تميماً يكشف الضباب<sup>١</sup>

قال أبو عمرو : ان العرب نصبت في الاختصاص أربعة أشياء : معشر ، وآل ، وأهل ، وبني ، قال :

١٤٦ - إنا بني ضبّة لا نفر<sup>٢</sup>

أقول : لا شك أن هذه الأربعة المذكورة أكثر استعمالاً في باب الاختصاص ، ولكن ليس الاختصاص محصوراً فيها .

قال المصنف ، المعروف باللام ليس منقولاً عن النداء ، لأن المنادى لا يكون ذا لام ؛ ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعاً ، والمضاف يحتمل الأمرين ، أن يكون منقولاً عن المنادى ونصبه يا المقلدة ، كما في أيها الرجل ، وإن ينتصب بفعل مقدر ، كأعني أو أختص ، أو أمدح ، قال والنقل خلاف الأصل ، فالأولى أن ينتصب انتصاب نحو : نحن العرب .

هذا كلامه ، والأولى أن يقال : الجميع منقول عن النداء ، وانتصابه انتصاب المنادى إجراء لباب الاختصاص مجرى واحداً .

(١) هو من أروجة لروية بن العجاج ، وهو تميمي .

(٢) لم يرد هذا الشاهد في غير هذا الكتاب . واكتفى البغدادي بأن فسر ضبّة فقال هو ضبّة بن أذ بن طابخة بن إلياس بن مضر ، وبين وجه الاستشهاد به .

ثم نقول : لكنهم جَوَزُوا النصب ودخول اللام في نحو : نحن العرب ، لأنه ليس بمنادى حقيقة ، ولأنه ، لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام .

وقد يأتي الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضمير المخاطب ، نحو : سبحانه الله العظيم ، وبك أهل الرحمة أتوسل .

قالوا : وإن كان الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضمير الغائب نحو : مررت به الفاسق ، أو بعد الظاهر نحو : الحمد لله الحميد ، أو كان المختص منكراً ، فليس من هذا الباب ، بل هو منصوب إما على المدح نحو : الحمد لله الحميد ، أو الذم نحو : « وإمرأته حمالة الحطب »<sup>١</sup> ، أو الترحم نحو قوله :

١٤٧ - لنا يوم وللكروان يوم      تطير البائسات ولا نظير<sup>٢</sup>  
وقوله :

١٤٨ - ويأوي إلى نسوة عطَّـل      وشعثاً مراضيع مثل السعال<sup>٣</sup>

(١) الآية ٤ من سورة المسد .

(٢) الكروان بكسر الكاف : جمع كروان يفتح الكاف والراء ، وقد يكون جمع كرا . لا تقدم أن الكرا ذكر الكروان . وانظر ص ٣٩٨ من هذا الجزء . والبيت من قصيدة لطرفة بن العبد بهجو عمرو بن المنذر الذي كان قد رشح أخاه قايوس للملك بعده فجعل لطرفة والمتلمس في صحابة أخيه قايوس . وكان قايوس مشغولاً باللهو والصيد يركض للصيد فيركضان معه فيعودان وقد أعيهما التعب فيصبح قايوس من اليوم الثاني جالساً للشراب فيقف لطرفة والمتلمس بابه إلى العشي . فلما ضجر لطرفة بهذا ، قال قصيدة منها :

فليت لنا مكان الملك عمرو      رغوفاً حول قَبَّتنا تسور  
الرغوث النعجة المروض . إلى أن يقول في وصف ما كان من قايوس :

لمرك ان قايوس بن هند      ليخلط ملكه نوك كثير  
قسمت الدهر في زمن رُخِييَّ      كذلك الملك يقصد أو يحسود .. الخ

(٣) شعثاً جمع شعث وهو منصوب على الترحم . وهو من قصيدة لأمية بن أبي عائذ الهذلي يصف في مقدمتها الصيد الذي ينيب في الصيد ثم يعود إلى نسائه وقد سامت حالفن لعدم وجود ما يصلحن به شأنهن وشأن أولادهن .

بفعل لا يظهر ، وهو أعني ، أو أخص في الجميع ، أو أمدح أو أذم أو أترحم ، كل في موضعه .

هذا ما قيل ، ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد ، لأن في الجميع معنى الاختصاص ، فنكون قد أجرنا هذا الباب مجرى واحداً .

وكما ينصب على اللذم ما هو المراد مما قبله ، نحو قوله تعالى : وامرأته حمالة الحطب ، ينصب عليه ، ما يشبه به في القبح شيء مما قبله ، كقوله :  
١٤٩ - لحا الله جرماً كلما ذر شارق وجوه قروود هارشت فازبأرت<sup>١</sup>  
وقال :

١٥٠ - أقارُع عوف لا أحاول غيرها وجوه قروود تبني من مجادع<sup>٢</sup>  
واعلم أنه ليس لك في قولك : يا أيها الرجل وعبد الله ، المسلمین ، أن تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله ، لاختلاف إعرابها فهو مثل قولك : اصنع ما سرُّ أباك وأحب أخوك الصالحين ، فاما أن تنصبه على المدح ، أو ترفعه عليه ، أي هما المسلمان وأعني الصالحين ، كما يجيء في باب النعت .

---

(١) لحا الله : دعاء عليهم وهو مأخوذ من اللحو وهو نزع ما على العود من قشر . والمهارة بين الكلاب تكون بتحريض بعضها على بعض . وازبأرت : انتفضت حتى ظهر أصل شعرها أي انها تجمعت للولوب . والبيت من شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي . وهو صحابي . ويهجو جرماً ، وهي قبيلة من قضاة ، استعان بها عمرو على قبيلة أخرى اسمها نهد ، واشتغل هو وقومه بأعداء آخرين ففرت جرم ولم تصد في قتال نهد وكان ذلك سبباً في انهزام عمرو بن معد يكرب . قال أبياتاً في ذلك ، ومنها قوله :  
علام تقول الرمح ينقل عانتني إذا لم أطمئن به إذا الخيل كرت  
(٢) هو من إحدى قصائد النابغة الذبياني التي ينتثر فيها إلى النسمان ين المنذر وهي من أشهر قصائده . وأول هذه القصيدة :

عفا ذو حس من قررتي فالضوارع	هجنياً أريك فالشلاع الدوافع
توهمت آيات لها فزقتها	لست أعوام وذا العام سابع
وقيل الشاهد : لعمري وما عمري علي بهين	لقد نطق بطلاً علي الأفاع

وأما إذا قلت : يا زيد وعمرو ، الطويلين أو الطويلان ، فهما صفتان لاتفاق الموصوفين إعراباً وبناءً .

وإذا قلت يا هؤلاء وزيد ؛ الطوال ، لم يكن الطوال وصفاً ، بل عطف بيان ، لأنه لا يفصل بين اسم الإشارة وصفته كما مر ، .

وعلى الجملة : كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفاً جازياً على الموصوف ، مانع لفظي ، يرفع أو ينصب على المدح أو الذم أو الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني وإلا فهو عطف بيان ، لأن فيه شرحاً وبياناً كالوصف .

• • •



المنصوب  
على شريطة التفسير  
ضابطه

قال ابن الحاجب :

« الثالث<sup>١</sup> : ما أضمر عامله على شريطة التفسير ، وهو كل »  
« اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلقه لو سلط »  
« عليه هو أو مناسبة لنصبه ، نحو : زيداً ضربته وزيداً مررت »  
« به ، وزيداً ضربت غلامه ، وزيداً حبست عليه ، ينصب »  
« بفعل يفسره ما بعده ، أي ضربت وجاوزت وأهنت ولا بست . »

قال الرضوي :

إنما وجب إضمار الفعل ههنا ، لأن المفسر كالعرض من الناصب ولم يؤت به إلا عند  
تقدير الناصب ليفسره ، فإظهار الفعل يعني عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرفع

---

(١) أي ما حذف الفعل فيه وجوباً قياساً .

في نحو قوله تعالى : « وإن أحد من المشركين استنجارك »<sup>١</sup> ، كما ذكرنا في باب الفاعل .

وهذا عند الكسائي والقراء ، ليس مما ناصبه مضمير ، بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه ، إما لداته إن صبح المعنى واللفظ بتسليطه عليه ، نحو : زيداً ضربته ، فضربت عامل في زيداً ، كما أنه عامل في ضميره ، وإما لغيره إن اختلف المعنى بتسليطه عليه فالعامل فيه : ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسدّه كما في : زيداً مررت به ، وعمراً ضربت أخاه ، فالعامل في زيداً هو قولك مررت به لسدّه مسدّ جاوزت ، وفي عمراً ضربت أخاه لسدّه مسدّ أهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمير ناصب عندهما .

وإنما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالب للمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معاً في حالة واحدة ، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم ، تأكيد إيقاع الفعل عليه ، وليس الضمير المؤخر عندهما ، بأحد التوابع الخمسة ، لأنه لو جعل مثلاً تأكيداً أو بدلاً أو عطف بيان لوجب أن يكون الضمير مثل الظاهر إعراباً في جميع المثل وليس كذلك ، ألا ترى إلى قولهم : زيداً مررت به ، وزيداً ضربت غلامه .

ولو قيل على مذهبهما إن المتصحب بعد الفعل الظاهر أو شبهه سواء كان ضميراً أو متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولاً ؛ فالضمير في : زيداً ضربته ، بدل من زيداً ، وكذا الجار والمجرور في : زيداً مررت به ، إذ المعنى زيداً جاوزته ، وكذا أخاه في قولك : زيداً ضربت أخاه ، بدل من زيداً ، على حذف المضاف من زيداً ، أي : متعلق زيد ضربت أخاه ، وكذا في قولك : زيداً ضربت عمراً في داره وزيداً لقيت عمراً وأخاه ، بتقدير : ملابس زيد ضربت ، وملابس زيد لقيت ، ثم بينت الملابس بقولك عمراً في داره ، فإنه ملابس زيد بكونه مضروباً في داره ، ويقولك : عمراً وأخاه فإنه ملابس زيد بكونه ملقياً لك هو وأخو زيد ، وإن كانت الملابس في صورتين بعيدة ، كما يجيء

---

(١) الآية ٦ من سورة التوبة وتقدمت .

في ملهـب البصريين أيضاً .

واختار البصريون كون المنصوب معمولاً لفعل مقدر يفسره ما بعده قياساً على المرفوع في : « إن امرؤ هلك »<sup>١</sup> ، مع أنه قد ذهب شاذٌ منهم<sup>٢</sup> إلى أن المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل .

ولا يجوز للكوفي أن يرتكب أن ارتفاع « امرؤ » ، بهلك المؤخر ، كما ارتكب في هذا الباب أن انتصاب الاسم بهذا المتأخر ، لأن الفعل ، باتفاق<sup>٣</sup> من جميع النحاة ، لا يرفع ما قبله .

قوله : « كل اسم بعده فعل » ، احتراز عن نحو « زيد أبوك » ولا يريد بقوله بعده أن يليه الفعل متصلاً به ، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي بعده ، نحو : زيداً عمرو ضربه ، وزيداً أنت ضاربه ، .

قوله : « أو شبه » ، ليشمل نحو : زيداً أنا ضاربه ، أو أنا محبوس عليه ، ويعني شبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول ، أما المصدر فلا يكون مفسراً في هذا الباب لأن ما لا ينصب بنفسه لو سلب ، لا يفسر كما يجيء ، ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه ، وكذا الصفة المشبهة ، لا تنصب ما قبلها ، وشبه الفعل إنما يفسر إذا لم يصبر الاسم بحرف لازم للفعل ، أما إذا كان مصبراً به فلا يكون المفسر إلا فعلاً سواء فسر الرفع أو الناصب ، نحو إن زيد قام ، وإن زيداً ضربته .

ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه ، إما قبل الاسم المحلود ، نحو : زيداً هنداً ضاربها

(١) الآية ١٧٦ من سورة النساء .

(٢) أي من النحاة .

(٣) دعوى أن ذلك محل اتفاق من جميع النحاة غير مسلمة حتى إن أراد نحاة البصرة لأن منهم من يجوز ذلك في الضرورة ، والكوفيون يجوزون مطلقاً . وقد أشار إلى ذلك السيد الجرجاني في تعليقاته . واكتفى بأن قال : فيه نظر .



أو بعده نحو : زيداً أنت محبوس عليه ، وزيداً ضاربه عمرو ، وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي ، نحو : أزيداً ضاربه العمران ، وما زيداً ضاربه البكران ١ والألم ينصب ضمير الاسم المحلود ولا متعلقه لا لفظاً ولا محلاً ، فلا يجوز : زيداً ضاربه العمران ، كما يجوز : زيداً يضربه العمران .

قوله : « مشغول عنه بضميره » أي مشغول عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع إليه ، أي إنما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ، ولولا ذلك لعمل فيه ، وهو احتراز عن نحو : زيداً ضربت ، فإنه ليس من هذا الباب ، لأن عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر ، وعن نحو : زيد قام ، وزيد قائم ، أيضاً ، لأن هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال إنه اشتغل عنه بضميره ، فظهر أن قوله بعد : لو سلط عليه هو أو مناسبة لنصبه ، غير محتاج إليه ، مع قوله : مشغول عنه ، لأن معناه كما ذكرنا أنه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم ، والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه ١ ، فلم يبق إلا النصب ، فحسب مشغول عنه بضميره : مشغول عن نصبه بضميره ، أي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه ، .

قوله « أو متعلقه » أي مشغول بضميره أو بما يتعلق به ذلك الضمير ، والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافاً إلى ذلك الضمير ، نحو : زيداً ضربت غلامه ، ومنه نحو : زيداً ضربت عمراً وأخاه ، لأن الفعل مشغول بذلك المضاف لكن بواسطة العطف ، أو موصوفاً بعامل ذلك الضمير أو موصولاً له نحو : زيداً ضربت رجلاً يحبه ، وزيداً ضربت الذي يحبه ، أو ما عطف عليه موصوف عامل الضمير أو موصوله نحو : زيداً لقيت عمراً ورجلاً يضربه وزيداً لقيت عمراً والذي يضربه ، وغير ذلك من التعلقات . وقوله :

١٥١ - فكلاً أراهم أصبحوا يعقلونه صحیحات مال طالعات بمخرم ٢

(١) انظر ما تقدم في أول الباب من قوله ان الفعل لا يرفع ما قبله باتفاق .

(٢) هذا من متعلقه ضمير بن أبي سلمى . التي أولها :

أين أم أوفى دنسة لم تكلم بهومانة الدراج فالتسلم

مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير ، إذ التقدير يقولون كلاً .

وضابط التعلق أن يكون ضمير المنصوب من تنمة المنصوب بالمفسر، وليس الشرط أن يكون الضمير منصوباً لفظاً أو محلاً ، كما ظن بعضهم ، نظراً إلى نحو : زيداً ضربته أو مررت به ، أو أنا ضاربه ، بل الشرط انتصابه لفظاً أو محلاً أو انتصاب متعلقه كذلك ، ألا ترى أنك تقول : هنذاً ضربت من تملكه أو مررت بمن تملكه ، والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها .

واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره ويقول لو سلط عليه هو أو مناسبة لنصبه ، عن أن يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة للتصدر ، كأن وأخواتها ، نحو : زيداً إني ضربته ، وعمره ليتك تضربه ، وأما أنَّ المفتوحة ، فإنه وإن لم يجب تصديرها لكن لا يعمل ما بعدها فيها قبلها ، لكونها حرفاً مصدرياً .

ومن الواجب تصديرها : « كم » ، نحو : زيداً كم ضربته ، وحرفا الاستفهام نحو : زيداً هل ضربته ، أو : أضربته ، وكذا العرض ، نحو : زيداً ألا تضربه ، وحرف التحضيض نحو : زيد هلاً ضربته أو ألا أو لولا أو لوما ، وكذا ألا للتمني ، نحو : هند ألا رجل يضربها ، ولام الابتداء نحو : زيداً لعمره يضربه ، وكذا ، ما ، وإن ، من جملة حروف النفي ، نحو : زيد ما ضربته ، بخلاف لم ، ولن ، ولا ، فيجوز : عمراً لم أضربه ولا أضربه ولن أضربه ، إذ العامل يتخطاها قال :

---

- وهو يتحدث في بيت الشاهد وما يتصل به من القصيدة عما فعله الحارث بن عوف وهرم بن سنان المريان من السبي في الصلح بين عيس وذبيان في حرب داحس والغبراء . وما تحمله من الدبات عن الفريقين : وذلك حيث يقول :

نداركما عيساً وذبيان بهلما      ففانوا ودقوا بينهم عطر منثم  
وعطر منثم . مثل ضربه زهير . والأصل فيه أن امرأة من العرب كانت تبيع الطيب واسمها منثم . تحالف قوم على القتال معاً حتى يموتوا ووضعوا أيديهم في عطر هذه المرأة وأقسموا ، فضرب ذلك مثلاً للتصميم على القتال . وقوله في بيت الشاهد : فكلا : أي كل واحد من قتلا في هذه الحرب ، يقولونه أي يدفعون عقله ويؤيته . صحيحات مال : المال عند العرب الأبل . ومراده بصحيحات أي مدفوعة عاجلة لا عداً ولا مطلاً . والمخرم النية من الجبل وقصدته بذلك أنها كانت ظاهرة يراها الناس .

قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنباً كله لم أصنع<sup>١</sup> - ٥٦  
 يروى برفع كله ، ونصبه ، أما لَنْ فقول ذلك فيها لكونها نقيضة « سوف » التي يتخطاها  
 العامل نحو : زيداً سوف أضرب ، وأما « لم » فلا متراجها بالفعل بتغييرها معناه إلى الماضي  
 حتى صارت كجزئته ، وأما « لا » فلكثرتها في الكلام حتى إنها تقع بين الحرف ومعموله ،  
 نحو : كنت بلا مال ، وأريد ألا أخرج ، ومع هذا كله ، فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع  
 قبل هذه الأحرف الثلاثة راجع ، نظراً إلى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما  
 يغير معنى الكلام ، أكثر من رجحانه عند مجرد الفعل عنها نحو : زيد ضربته .

ومن الواجب تصديرها : حروف الشرط نحو : زيدٌ إن ضربته يضربك وزيد لو ضربته  
 يضربك ، وكذا : زيد إن قام أضربه ، لأنه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل أداة الشرط ،  
 كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه .

وأما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو : زيداً إن قام  
 أضرب ، وأما معمول الشرط فأجازه الكسائي دون القراء ، نحو : زيداً إن تضرب يضربك .  
 ومنها الأسماء التي فيها معنى الاستفهام أو الشرط نحو : هند من يضربها أضربه ،  
 وإيكم يضربها .

واحترز به أيضاً عن الاسم الذي بعده فعل التعجب ، لأنه لا يتصرف في معموله  
 بالتقديم عليه نحو : زيد ما أحسنه وأحسن به ، وكذا : أقبل التفضيل في نحو : زيد أنت  
 أكرم عليه أم عمرو ، وكذا المضاف إليه ، لأنه لا يعمل فيما قبل المضاف ، فيجب الرفع  
 في نحو : زيد حين تضربه يموت ، وكذا اسم الفعل لأنه لا يعمل فيما قبله على مذهب  
 البصرية نحو : زيد هاته ، وكذا الصلة والصفة ، إذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف ،

(١) تقدم هذا الشاهد في صحيفة ٢٣٩ من هذا الجزء .

لأن الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تأويل اسم مفرد فلو عَمِلْنَا فيهما لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاماً فالرفع ، إذن ، واجب في نحو : أَيُّهُمْ أَضْرَبُهُ حُرٌّ ، على أن « أَيَّ » موصول وكذا قولك : رجل لقيته كريم ، وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف ، فيجب الرفع في : زيد أن تضربه خيرٌ ، وزيد رجل يضربه موفقٌ ، وإنما لم تعملها قبلهما ؛ كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل ، ولذا لم يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف ، وكذا جواب القسم ، لا يعمل فيما قبل القسم ، فيجب الرفع في : زيد ، والله لا أضربه ، لأن القسم له الصدر لتأثيره في الكلام ، وكذا ، لا يعمل ما بعد « إلا » فيما قبلها ، فيجب الرفع في : ما رجل إلا أعطيته كذا ، وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل : أن ما بعد « الا » من حيث الحقيقة جملة مستأنفة ، لكن صيرت الجملتان في صورة جملة ، قصداً للاختصار فاقصر على عمل ما قبل « الا » فيما يليها فقط ' ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الأصح كما ذكرنا ، فكيف يصح أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة ، خلاف الأصل ، لأن الأصل في العامل أن يتقدم على معموله .

وكذا احتراز به عن اسم بعده فعل مسند إلى ضمير متصل راجع إليه نحو : زيد ظنه منطلقاً ، والزيدان ظناهما منطلقين ، لأنه لا يجوز في هذا الاسم إلا الرفع على الابتداء ، وذلك أنك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت : زيداً ظن منطلقاً لم يجوز لأن المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند إليه ذلك الفعل ، إلا إذا كان الضمير منفصلاً فلا يقال : زيداً ضَرَبَ ، على أن الضمير عائد إلى زيد ، ويجوز ذلك في المنفصل ، نحو : زيداً لم يضرب إلا هو ، وإنما لم يجوز الأول أعني نحو زيداً ضَرَبَ ، ولا العكس أعني كون الفاعل مفسراً للمفعول إذا كان ضميراً متصلاً نحو : ضربه زيد ، على أن « زيدٌ » مفسر للضمير المتقدم لأن القياس ألا يكون المخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهراً ؛ ونحن نعلم أن مخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور ، فلماذا لم يجوز : زيداً أعطيته ، على أن الضمير لزيد ، وأن المعنى أعطيته نفسه ، لأن المشهور تغاير المفعولين في مثله ، ولما لم يكن المفعول الأول في باب ظن هو المفعول حقيقة ، بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافاً إلى الأول ، كما يجيء في بابه ، جاز نحو : زيد ظنه قائماً والضمير لزيد ، وكان قياس هذا أن يجوز ، أيضاً نحو : زيداً ظن منطلقاً ،

وظن مسند إلى ضمير زيد ، لكن كره احتياج الفاعل لذاته ، إلى أن يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخره رتبة . وأما نحو ضرب زيداً سيده وما ضرب زيداً إلا عمرو ، فالاحتياج إلى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل ، بل هو للضمير المضاف إليه ، ولأجل « الا » كما تبين قبل ،

وأما إذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميراً منفصلاً فيجوز أن تقول في الفاعل : زيداً لم يضرب إلا هو ، وفي المفعول : إياه ضرب زيدٌ ، لأن المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات ، نحو إياك ضربت تجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله : لا تضرب إلا إياك ، ولا يجوز مثله في المتصلين ، هذا ، وقد يجوز بعضهم نحو : غلامٌ هند ضربت على قلة والضمير لهند ، إذ ليس نفس المفعول هو المفسر .

وكذا جاز إيقاع الفعل المسند إلى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو : التي ضربت زيداً ضرب ، أي : ضرب زيد التي ضربته ، وهو كالأول معنى ، كأنك قلت : ضاربة زيدٍ ضرب ، ومنع القراء المسألتين .

وينبغي لمن جَوَّز تفسير ما أضيف إليه المفعول المقدم ، للفاعل في نحو : غلامٌ هند ضربت ، أن يجَوِّز تفسير ما أضيف إليه الفاعل ، للمفعول أيضاً ، نحو : ضربها غلامٌ هند ، لأن المضاف إليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التأخير في ضرب غلامه زيداً .

والذي أرى : أنه كما لا يفسر الفاعل المفعول إذا كان متصلاً وكذا العكس ، كما ذكرنا ، كذلك لا يفسر ما أضيف إليه الفاعل المفعول فلا يجوز : ضربها غلامٌ هند ، وكذا لا يفسر ما أضيف إليه المفعول الفاعل فلا يجوز : غلامٌ هند ضربت ، كما اختار القراء ، إذ السماع في المسألتين مققود ، والقياس أيضاً يدفعهما لأن الفاعل لا يجوز احتياجه

للتفسير<sup>١</sup> إلى نفس المفعول ، فلا يحتاج إلى ذيله أيضاً ، وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير إلى نفس الفاعل فكذا إلى ذيله أيضاً ، أما نحو : ضرب زيداً سيده وضرب زيد سيده فإن ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير إلى نفس الآخر فلا يُستتكر .

وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه ويقول لو سلب عليه لنصبه ، عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف ، وكذا فاء السببية الواقعة موقعها ، فإن ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لأنها دلائل على أن ما بعدها من ذيول ما قبلها فكره وقوع معمول ما بعدها ، قبلها ، إذ ينعكس الأمر ، إذن ، أي يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها .

وأما نحو قوله تعالى : « إذا جاء نصر الله والفتح » ، إلى قوله : « فسيح »<sup>٢</sup> ، فإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها أي في « إذا » على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية أن العامل في إذا جزاؤها لا شرطها<sup>٣</sup> ؛ لأن الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط ، كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية .

وأما نحو قوله تعالى : « وربك فكبر ، وثيابك فطهر ، والرجز فاهجر »<sup>٤</sup> ، وقوله تعالى : « وأما بنعمة ربك فحدث »<sup>٥</sup> ، فالفاء في الجميع للسببية ، وجاز مع ذلك ، عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي نذكره في حروف الشرط .

فعلی هذا ، يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة »<sup>٦</sup> ، على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قوله : كل رجل يأتيني فأنا أكرمه ،

(١) أي لا يجوز أن يكون احتياجه إلى نفس المفعول من أجل التفسير ، وكذا فيما بعده .

(٢) سورة النصر .

(٣) بين المحررين خلاف في ناصب « إذا » الشرطية اختار الرضى منه أن الناصب جزاؤها وسيأتي تفصيل ذلك ، كما قال ، في الظروف المبنية .

(٤) الآيات ٣ ، ٤ ، ٥ من سورة المدثر .

(٥) الآية ١١ من سورة الضحى .

(٦) الآية ٢ من سورة النور .

لأنها فاء السببية الواقعة موقعها ، إذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط ، وكون الصلة والصفة كالشرط ، فما بعد القاء لا غير ، كالجزاء ، بلى ، لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا إن الشرط مقدر ، أي أن الأصل أمّا يكن شيء فاجلوا الزانية والزاني ، ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تعالى : « وربك فكبر ، وأما نعمة ربك فحدث » ، كما يجيء في حروف الشرط ، وشغل : اجلدوا بمتعلق الضمير ؛ لكان من هذا الباب ، كما في قوله تعالى : « هذا فليلقوه »<sup>١</sup> ، على بعض التأويلات ويجوز أن يكون بتقدير : هذا كذا ، فليلقوه ، وبمعنى : أما هذا فليلقوه ، وبمعنى : هذا حميم فليلقوه .

ويخرج أيضاً بالقيد المذكور : الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملة ، بل من جملة أخرى ، فإنه لا يكون من هذا الباب إذ لو سلط عليه لم ينصب ، لأنه لا ينصب الفعل إلا ما هو من جملة وذيل ، فخرج على هذا أيضاً ، قوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما » ، عند سيبويه ، إذ التقدير عنده : فيها يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ، فاجلدوا ؛ وكذا يخرج : زيد اضربته أو لا تضربه ، لأن الفعل المؤكد بالتون لا يعمل فيها قبله كما تقدم .

قال البصريون : إنما لم يجوز نصب الاسم المذكور إلا قبل ما لو سلط عليه هو أو مناسبة لنصبه ؛ لأن المفسر عوض عن الناصب ودال عليه ، فلا أقل من أن يكون مستعداً للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم تشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم أعني بضميره أو متعلقه لنصبه ، فما لم يصلح هو أو مناسبه للنصب لولا الضمير ، أو متعلقه ، لم يكن مفسراً أيضاً ؛ هذا زينة كلامهم .

فإن قيل : اشتراط هذا القول يقتضي فساد كون الناصب مقدراً مفسراً بالظاهر ، ويؤدي إلى صحة مذهب الكسائي والفاء ، أي أن الناصب هو المتأخر ، وذلك لأنه لو

(١) الآية ٥٧ من سورة ص ، وقد ذكر الشارح بقية التأويلات .

وجب أن يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل ، لَرَجَب  
اطراده في تفسير عامل الرفع في نحو : « ان امرؤ هلك »<sup>١</sup> ، إذ لا فارق ، فكان يجب  
ألا يتأخر المفسر عن المرفوع ، إذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله<sup>٢</sup> .

قيل : إن الأصل في المفسر أن يصلح للعمل في معمول المفسر ، كما ذكرنا فإن  
لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حُمل عليه ، وإن لم يكن له محمل آخر ، اضطر  
إلى جعله مفسراً مع امتناع كونه عاملاً ، ففي نحو : زيد هل ضربته ، وهلاً ضربته ، للفعل  
محمل آخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ فحملناه عليه ، لما لم يصلح للعمل في زيد ؛  
فأما في نحو : « ان امرؤ هلك » ، و : لو ذات سوار لطمتني ، فلم يكن للفعل محمل  
آخر ، إذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخلاً على الاسمية ، ولا يجوز ؛ فعلى  
ما تقرر ، لا يحمل الفعل على التفسير في زيد قام ، لمّا لم يُضطر إليه ، وكذا في : أزيد  
قام ، بل نقول هو ، مبتدأ لا فاعل فعل مقدر ، وإن كانت الهمزة بالفعل أولى ، لأننا لم  
نضطر إلى جعل الفعل مفسراً ، إذ الهمزة تدخل على الاسمية أيضاً ، وهذا مذهب سيبويه  
والجرمي .

واختار الأخفش في نحو : أزيد قام ، أن يُرفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظراً  
إلى همزة الاستفهام .

ومن ثم قال سيبويه في نحو : أأنت زيد ضربته : إن رفع زيد أولى ، لأن « أنت »  
مبتدأ لا فاعل على ما قدمناه فبقي خبر المبتدأ وهو : زيد ضربته ، بلا همزة استفهام فرفعه  
أولى من نصبه لما سنبين في شرح قوله : عند عدم قرينة خلافه<sup>٣</sup> .

وأما إذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحلود<sup>٤</sup> ، ظرفاً نحو : اليوم

(١) الآية ١٧٦ من سورة النساء ، وتقدمت أكثر من مرة .

(٢) انظر الهامش (١) من صحيفة ٢٠٨ من هذا الجزء .

(٣) في مواضع ترجيح الرفع . وستأتي قريباً .

(٤) أي المشتغل عنه .



زيداً ضربته ، فالمختار النصب اتفاقاً لكون الظرف متعلقاً بالفعل ، فالأولى بهمزة الاستفهام إذن ، أن تقدر داخلة على الفعل .

وقال الأخفش في : آأنت زيد ضربته ، إن نصب زيد أولى بالنظر إلى همزة الاستفهام ، وأنت ، فاعل فعل مقدر وزيداً مفعوله ، أي أضربت زيداً ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظرُ سيويوه أدق ، بناء على أن الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عند مندوحة .

ويلزم الأخفش تمييز ارتفاع زيد بالفا على في نحو زيد قام وإن لم يكن مختاراً .

فعلى هذا ، مفسر الرفع لا يكون إلا فعلاً ، إذ لا يُضطر إلى اضممار الفعل الرفع إلا بعد حرف لازم للفعل كحرف الشرط وحروف التخصيص ، وأما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل ، لأنه قد يفسره بلا ضرورة إلى كونه مفسراً ، كما ذكرنا ، نحو : زيداً أنا ضاربه .

قوله : « أو مناسبه لنصبه » ، ليس في أكثر النسخ هذه اللفظة ، أعني أو مناسبه ، والظاهر أنها ملحقة ولم تكن في الأصل ، إذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح<sup>١</sup> ، والحق أنه لا بد منها ، والأخرج نحو : زيداً مرت به ، وأيضاً ، نحو : زيداً ضربت غلامه ، لأنه لا بد ههنا من مناسب حتى ينصب زيداً ، لأن التسلط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيداً في هذا الموضع لنصبه ، لكن لا يصح المعنى ، لأنك لم تقصد أنك ضربت زيداً انفسه ، بل قصدت إلى أنك أهنته يضرب غلامه ، فالمناسب ، إذن ، يُطلب في موضعين : أحدهما أن يكون الفعل أو شبهه واقعاً على ذلك الاسم لكن لا يمكنه أن يتعدى إليه بحرف جر ، نحو زيداً مرت به ، قال الله تعالى : « فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة »<sup>٢</sup> ، والثاني : ألا يكون الفعل الظاهر أو شبهه واقعاً عليه ، بل على متعلقه ،

(١) أي في شرحه على رسالة « الكافية » .

(٢) الآية ٣٠ من سورة الأعراف .

وقد عرفت المراد بالمتعلق ، نحو : زيداً ضربت غلامه ، أو مرتت بغلامه .

والأولى عند قصد التسلط فيها اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ، أن يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقدير ذلك المتعلق مضافاً إلى الاسم كما تقول في : زيداً ضربت غلامه ، زيداً ضربت أي غلام زيد ، فتقول : إذا حصل ضابطان : أحدهما أن يكون بعد الاسم فعل أو شبهه ، والثاني أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلاً عن نصب الاسم بضميره أو بمتعلق الضمير ، سواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع أو منصوب لفظاً أو محلاً ، يمكن نصب ذلك الفعل أو شبهه أو مناسبهما ، أو رفعه ، لذلك الاسم أيضاً أو لا يكون<sup>١</sup> ، لا يختلف الحكم فيه ، فالاسم المرفوع قبله نحو : أزيد عمراً ضربه ، سبويه ينصب عمراً ، بضرب المقدر بعد زيد المبتدأ ، خبراً عنه ، أي أزيد ضرب عمراً ضربه . والأخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلاً لضرب المقدر قبل زيد وعمراً مفعوله ، أي : أضرب زيد عمراً ضربه ، كما تقدم من مذهبيهما ؛ وأما في نحو : إن زيداً عمراً ضربه فالفعل متحتم قبل المرفوع ، والاسم المنصوب لفظاً قبله ، نحو : اليوم عمراً ضربه ، والمنصوب محلاً : أبالوسط زيداً ضربه .

وقد تقدم أنه يجوز أن يتأخر عن الاسم المحدود قبل ، اسم آخر وليس يجب أن يليه الفعل أو شبهه ، نحو : أ الخوان اللحم أكل عليه و : أزيداً أنت محبوبس عليه ، وقد يكتنفه اسمان نحو : أ اليوم الخوان اللحم أكل عليه ، أو : إن زيد عمراً اليوم ضربه ، وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقشرين أو أكثر ، نحو : أزيداً أخاه ضربه ، أي أأهنت زيداً ضربت أخاه ضربه ، و : أزيداً أخاه غلامه ضربه ، أي ألا بست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه ضربه .

قوله : « ينصب بفعل يفسره ما بعده » ، التفسير كما ذكر على ضربين : إما أن يكون

---

(١) مقابل قوله سواء كان .. وحقه أن يقول : أو لم يكن .

المفسر عين لفظ المفسر ، كزيداً ضربته أي ضربت زيداً ضربته ، أو يكون لفظ المفسر دالاً على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ ، كما في : مررت به ، وضربت غلامه وحُبست عليه ، وهذا الثاني على ثلاثة أقسام ، لأنه إن أمكن أن يقدّر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر إلى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص ، بل مع أي معمول كان فهو الأولى ، نحو : زيداً مررت به ، فإنّ « جاوزت » المقدّر قبل « زيداً » بمعنى مررت ، سواء كان مررت عاملاً في : بك أو في به أو في بغلامك أو في بأخيك ، أو في أي شيء كان ، لا يتفاوت معناه باعتبار المقاميل .

وإن لم يمكن هذا ، فانظر إلى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل المقدّر ، فقدّر ذلك المعنى ، وذلك نحو : زيداً ضربت غلامه ، فإن « أهنت » المقدّر ههنا قبل زيد ، ليس بمعنى ضربت مطلقاً مع أي معمول كان ، بل هو معناه مع « غلامه أو أخاه أو صديقه » أو ما جرى مجرى ذلك ، ألا ترى أنك لو قلت : زيداً ضربت عدوه لم يكن معنى « ضربت عدوه » : أهنت زيداً ، بل المعنى : أكرمت زيداً ضربت عدوه ، فظهر أن « أهنت » المقدّر ، بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض ، بخلاف « جاوزت » فإنه بمعنى « مررت » مع أي معمول كان .

وإن لم يمكن هذا الثاني أيضاً ، أضمرت معنى « لا بست » فإنه يطرد في كل فعل مشتغل بضمير أو بمتعلق الضمير ، أي متعلّق كان .

ولنا أن نقول في تعيين المقدّر رافعاً كان أو ناصباً ، إنك تنظر ، فإن كان المفسر عاملاً في ضمير الاسم المتقدم بلا واسطة ، قدّرت لفظ ذلك المفسر بعينه ، كما في : إن زيد قام ، وإن زيداً ضربته ، وإن عمل في الضمير بواسطة حرف جر نحو : إن زيداً مرّ به ، وإن زيداً مررت به ، فلك أن تضمّر فعل الملابس مطلقاً أي إن لوبس زيد ، وإن لا بست زيداً ، وكذا في : إن الخوان أكل عليه ، وإن الخوان أكلت عليه ، أي : إن لوبس الخوان وإن لا بست ، وأما إن قلت آلخوان أكل عليه اللحم ، فإنك تضمّر لابس وقاعله ما اسندت إليه الفعل المبني للمفعول ، أي الألبس اللحم الخوان أكل عليه اللحم ، وكذا : آلسوط ضرب به زيد .

ولك أن تفصل بأن تقول : ان كان هناك فعلٌ متعدٍ إلى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك  
اللازم ، أضمرته ، كما في : إن زيدٌ مرَّ به ، وإن زيداً مررت به ، أي إن جُوزَ زيد ،  
وإن جاوزت زيداً ، والا ففعل الملابس ، كما ذكرنا في : ألخوان أكل عليه ، وآلخوان  
أكلت عليه .

وإن كان المفسر عاملاً في متعلق الضمير فلك أن تضمر فعل الملابس مطلقاً ، أي فيها  
عمل فيه بحرف الجر أو بنفسه ، نحو : إن زيدٌ ضُرب غلامه ، وإن زيداً ضربت غلامه  
أي : إن لوبس زيد ، وإن لابتت زيداً ، وكذا في : أزيدُ مرَّ بغلامه وإن زيداً مررت  
بغلامه .

ولك أن تفصل فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف إلى ذلك  
الاسم المذكور ، فتقول في : إن زيدٌ ضُرب غلامه وفي : إن زيداً ضربت غلامه : إن  
ضُرب متعلقٌ زيد ضُرب غلامه ، وإن ضربت متعلقٌ زيد ضربت غلامه ، فيكون الفعل  
الظاهر تفسيراً للمقدّر ، ومعمول الظاهر تفسيراً للمتعلق المذكور .

وكذا في نحو : إن زيدٌ لقي عمرو وأخوه ، وإن زيداً لقيت عمراً وأخاه مع بُعد معنى  
الملابس هنا كما تقدم في مثل ملهيب الكسائي .

والتفصيل أولى من إضمار الملابس مطلقاً ، لأنه يتعلل إضمارها للمرفوع في : إن زيد  
قام غلامه ، بل المعنى : إن قام متعلق زيد قام غلامه .

وتضمر العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلاً متعدياً بمعنى ذلك الفعل  
اللازم إن وجد متعدياً مع المضاف المذكور ، فتقول في : إن زيدٌ مرَّ بغلامه ، وإن زيداً  
مررت بغلامه : إن التقدير إن جاوز متعلق زيد ، مرَّ بغلامه ، وإن جاوزت متعلق زيد  
مررت بغلامه .

وإن لم يوجد متعدٍ بمعناه ، فالملابسة ، نحو : إن زيداً أكل على خيوانه ، وإن زيداً  
أكلت على خيوانه ، أي إن لوبس زيد أكل على خيوانه ، وإن لابتت زيداً أكلت على  
خيوانه .

هنا ، وإن جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ، ظرف أو جار ، نحو :  
 آليوم زيداً ضربته ، وأبالسوط زيداً ضربته ، لم يتفاوت الأمر ، لأن الفعل المقدر يعمل  
 في ذلك الظرف أيضاً والجار أيضاً ، وأما إن جاء قبل الاسم المذكور ، مرفوع ، فإن كان  
 المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى ، كما في : إن زيداً عمراً ضربته ، أي إن ضرب  
 زيداً عمراً ضربته ، فلا إشكال ؛ وكذا في : إن زيداً عمرو ضربته ، وإلا أضمرت فعل  
 الملابس كما في : إن اللحم الخوان أكل عليه ، أي إن لابس اللحم الخوان أكل عليه .

• • •

### تفصيل أحكام الاسم

المشتغل عنه

اختيار الرفع

قال ابن الحاجب :

« ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه ، أو عند وجود »  
 « قرينة أقوى منها ، كأنما مع غير الطلب وإذا ، للمفاجأة » .

قال الرضوي :

حال الاسم المحلود ، لا يعلو أربعة أقسام : إما أن يختار رفعه ، أو يختار نصبه ، أو  
 يجب نصبه ، أو يستوي رفعه ونصبه ، ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه ، وأثبتته  
 ابن كيسان<sup>١</sup> ، قال وذلك إذا كان الفعل مشتغلاً بمجرور ، به تحقق فاعلية الفاعل بأن  
 يكون آلة الفعل نحو : ألسوط ضرب به زيد ، لأنه لما تحقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع .

(١) تقدم ذكره ، ص ١١٥ من هذا الجزء .

وقد تقرر أنه لا يجوز نصب الاسم المذكور إلا إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب .

وهذا الذي ذكره<sup>١</sup> ، قياس بارد ، والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلاً عنه بمنصوب محلاً ، بل ، ما بعد إذا المفاجأة واجب الرفع في نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، كما يجي .

ثم اعلم أن المصنف بدأ بما يُختار رفعه ، لأن الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى حذف عامل ، فقال : يختار الرفع بالابتداء ، فَيُنْزِلُ بقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن أن رافعه فعل ، كما أن ناصبه إذا نصبت ، فعل .

قوله : « عند عدم قرينة خلافه » ، الضمير في خلافه للرفع ، وخلاف الرفع هنا : النصب لأن هذا الاسم المذكور ، إما أن يُرفع بالابتداء ، أو ينصب بفعل مقدر ، أما الجر فلا يدخله ، لأنه لا يكون إلا بجار ، وكلامنا في اسم يتنصب لفظاً بما بعده لو سلب عليه<sup>٢</sup> .

والمعنى : يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يُختار معها النصب ، والتي يتساوى معها الأمران ، على ما يجيء شرحها ، ومثال ذلك زيد ضربته ، ولا يريد مطلق قرينة النصب لأن المفسر قرينة النصب<sup>٣</sup> ، ومع عدمه ليس الاسم بما نحن فيه ، بل يريد قرائن النصب التي سندكرها على ما أشرنا إليه .

وإنما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير ، لاحتياج النصب إلى حذف الفعل واضماره ، والأصل عدمهما ، بخلاف الرفع فإنه يعامل معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف وأضمر ، وعلى ما اخترنا<sup>٤</sup> في رفع المبتدأ ، نقول : إنما اختير

(١) أي الذي ذكره ابن كيسان .

(٢) أي يكون العامل مقتضياً للنصب مباشرة حتى لا يقال إن المجزوء منصوب تقديره .

(٣) أي أنه قرينة عامة على أن الاسم صالح للنصب وإلا لم يكن من باب الاشتغال .

(٤) انظر في باب المبتدأ والخبر ص ٢٢٧ من هذا الجزء .

الرفع على النصب لأنه بعامل ظاهر دون النصب .

قوله : « أو عند وجود أقوى منها » ، أي عند وجود قرينة للرفع هي أقوى من قرينة النصب ، وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون أقوى منها ، شيطان فقط ، على ما ذكروا « أمّا » و « إذا » المفاجأة ، أمّا « أمّا » فتجامع ثلاث قرائن للنصب هي مع إحداها مغلوطة ومع الآخرين غالبية .

أما الأولى ، فالطلب على ما يأتي ، والآخران : عطف الجملة التي بعدها على فعلية ، وكونها جواباً لجملة استفهامية فعلية .

وأما « إذا » فلا تجامع من قرائن النصب إلا واحدة ، و « إذا » غالبية عليها ، وتلك القرينة ، كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية ، كما يجي .

أما « أمّا » فإنما يرجع الرفع معها على النصب مع القريتين المذكورتين ، لأن ترجح النصب في مثلهما بغير « أمّا » إنما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين ، نحو : قام زيد وعمراً أكرمته ، أو لقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين ، نحو : زيدا أكرمته في جواب من قال : أيهم أكرمت ، فإذا صُدِّرتَ الجملتان بأمّا ، نحو : قام زيد ، وأما عمرو فقد أكرمته ، وأما زيد فقد أعطيته ديناراً في جواب : أيهم أعطيت ، فإن « أمّا » من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ، ولا ينظر معها إلى ما قبلها فلم يمكن قصد التناسب معها ، لكون وضعها لصد مناسبة ما بعدها لما قبلها ، أعني الاستئناف ، فرجعت بسببها الجملة إلى ما كانت في الأصل عليه ، وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير ، فأما ، في الحقيقة ليست مقتضية للرفع ، لأن وقوع الاسمية ، والفعلية بعدها على السواء ، نحو قوله تعالى : « فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر »<sup>١</sup> لكن عملها في الصورتين ، أنها منعت مقتضى النصب من التأثير فبقي مقتضى الرفع بحاله ، وهو كون الأصل سلاية الكلام من الحذف والتقدير ، وأما « حتى » في نحو قوله :

(١) الآيتان ٩ ، ١٠ من سورة الضحى .

١٥٢ - ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزيادة حتى نعله ألقاها<sup>١</sup> فهي وإن كانت يستأنف بعدها الكلام ، إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف كأما ، ألا ترى أنها لا تقع في أول الكلام كأما ، فلم يكن الرفع بعدها أولى ، فهي كسائر حروف المعطف لظهورها في ذلك الباب .

وأما إذا كانت « أمّا » مع الطلب ، وهو الأمر والنهي والدعاء فقط ، لأن سائر أنواع الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك تضربه ، وألا تضربه ، يجب رفع الاسم معها كما تقدم .

فأما مع الثلاثة<sup>٢</sup> فهي مغلوطة ، نحو : أمّا زيداً فأكرمه ، وأما بكرةً فلا تضربه ، وأما عمراً فرحمه الله تعالى .

وإنما صارت مغلوطة ، لأن وقوع هذه الأشياء خيراً للمبتدأ قليل في الاستعمال ، وذلك لأن كون الجملة الطلبية فعلية ، أولى إن أمكن ، لاختصاص الطلب بالفعل ، ألا ترى إلى اقتضاء حروف الطلب للفعل ، كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض .

وأما قوله تعالى : « بل أنتم لا مرحباً بكم »<sup>٣</sup> ، فلم يمكن جعلها فعلية ، بتغيير إعراب ، كما أمكن ذلك في نحو : زيداً اضربه ، وكذا في نحو : هل زيد ضارب ، وزيد هل هل ضربته ، وعمرو ألا تضربه .

---

(١) قاله : أبو مروان النحوي يذكر قصة المتلمس وما حدث له مع طرفة حين غضب عليهما عمرو بن المتلمس وكتب لهما كتابين إلى عامله بالبحرين أوهمهما أنه طلب منه أن يعطيها جائزة ، وفي الطريق فتح المتلمس كتابه فوجد فيه أنه يأمر عامله بقتلهما فألقى الصحيفة في التبر وهرب ولم يرض طرفة بفتح رسالته وذهب بها إلى عامل الملك بالبحرين فقتله وكان ذلك بسبب هجومهما له . وانظر الناقد رقم ١٤٨ في ص ٤٣٣ من هذا الجزء . ويقول أبو مروان بعد هذا البيت :

ومضى يظن بريد عمرو خطفه خوفاً وفارق أرضه وقلعها

(٢) أي يقيتها مثل الاستفهام والتعني وغيرهما .

(٣) أي الأمر والنهي والدعاء .

(٤) الآية ٦٠ من سورة ص .



وأما قولهم : إن قلّة نحو : زيدٌ اضربه ، ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطليعية التي لا تحتملها إلا بتأويل بعيد مخرج<sup>١</sup> للأمر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه : زيدٌ أطلب منك ضربه ، فنقوض<sup>٢</sup> بأنّه يكثر في الجملة الاسمية تصديدها بما يخرجها عن كونها خبرية ، مع أنه يسمّى بها الخبر خير المبتدأ ، نحو : أزيدُ منطلق ؟ وليتّك عندنا ، وكذا يكثر : زيدٌ من أبوه ، وعمرو هل ضربته ، وزيد ليتك قتلته ؛ ولا يجب في خبر المبتدأ احتمالُه للصدق والكذب ، وإنما سميّ خبراً اصطلاحياً ، كما أن الفاعل سميّ به<sup>٣</sup> فاعلاً ، ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع .

فنقول : لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا ، و «أما» ليست من قرائن الرفع ، كما يتّنا ، بقي التعارض في : أما زيد فاضربه ، بين الطلب ، وأصالة السلامة من الحلف والتقدير ، وترجيح الطلب لكثرة استعمال الحلف والتقدير في كلامهم ، وقلة استعمال الطليعية اسمية ، مع إمكان جعلها فعلية بمجرد تغيير إعراب .

وأما «إذا» المفاجأة ، فهي في ضعف الاستئناف بعدها مثل حتى ، ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون أن يتقدمها شيء ، كما تقع «أما» لكن النحاة قالوا : إنها إذا جاءت حرفاً عاطفاً على الجملة الفعلية ، فهي غالباً على العطف ، بمعنى أن الرفع ، إذن ، أولى من النصب مع جواز النصب ، نحو : قام زيد وإذا بكر يضربه عمرو .

وفياً قالوا نظر ، وذلك أنهم اتفقوا على أنها لا تنجيء بعدها إلا الاسمية ، فرقاً بينها وبين «إذا» الشرطية من أول الأمر ، فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف ؛ بَلَى ، لو سُمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور ، لكان لهم أن يقولوا : خالفت أصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم ، وفي غير هذا الموضع يجب

(١) صفة لتأويل وقوله بعد ذلك كقولك في : زيدٌ اضربه .. الخ بيان لهذا التأويل الجيد .

(٢) أي هذا القول الذي حكاه عنهم .

(٣) أي بالاصطلاح .

رفعها ، نحو : زيد في الدار وإذا عمرو يضربه ، وأما مع عدم السماع فالأصل منه بناء  
على الاجماع المذكور .

• • •

### اختيار النصب

#### قال ابن الحاجب :

« ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرفي »  
« النبي والاستفهام ، وإذا الشرطية وحُيْث ، وفي الأمر والنهي ، »  
« وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل « إنا كلُّ شيء خلقناه »  
« بقدر » .

#### قال الرضى :

هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور .

قوله : « بالعطف على جملة فعلية ، نحو : قام زيد ، وعمراً أكرمه ، وكذا مع « لكن »  
وبل » وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين ، وكذا في : مررت برجل  
ضارب عمراً وهنداً يقتلها ، لعطفه على مشابه الفعل .

وأما في نحو : أحسن بزيد ، وعمرو يضربه ، فلا يترجح النصب ، لكون فعل التعجب  
لجموده ويجرده عن معنى العروض ، لاحقاً بالأسماء .

كذا قال سيبويه ، والظاهر أن الثانية اعتراضية لا معطوفة ،  
قوله : « وبعد حروف النبي » ، هي : لا ، وما ، وإن ، نحو قوله :

---

(١) الآية ٤٩ من سورة القمر .

١٥٣ - فلا حسباً فخرت به لنسب ولا جداً إذا ازدحم الجدود<sup>١</sup>  
وكلنا ما زيداً ضربته .

وإنما اختير النصب فيها مع جواز الرفع ، لأن النتي في الحقيقة لمضمون الفعل ،  
فابلاؤه لفظاً أو تقديرأ لا ينني مضمونه أولى ، وليس «لم» و «لأ» و «لن» من هذه  
الجملة<sup>٢</sup> ، إذ هي عاملة في المضارع ، ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل ، فلا يقال : لم  
زيداً تضربه ، ولا : لن بكرأ تقتله ، كما يقال : إن زيداً تضربه أو ضربته ؛ لقوة «إن»  
بجزمها للفعلين ، وأما ليس ، فيمن قال إنه حرف ، فليس أيضاً من هذا الباب ، لأن ما بعده  
واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره ، نحو : ليس زيد ضربته ، وبعض من قال  
بحرفيتها جوز إلغاءها عن العمل ، إلغاء «ما»<sup>٣</sup> ، استدلالاً بقولهم : ليس الطيب إلا المسك  
كما يجيء في باب «ما» ، ويحمل عليه قولهم : ليس خلق الله مثله ، أي ما خلق الله ..  
فيجوز : ليس زيداً ضربته ، على إلغاء «ليس» .

والوجه أن ليس خلق الله .. من باب توجيه الفعلين إلى مرفوع واحد ، وخلق ، خبر  
ليس ، ويجوز أن يكون اسم ليس ، فيه<sup>٤</sup> وفي قولك : ليس زيداً ضربته : ضمير الشأن ،  
والمفسر جملة فعلية ، كما في قوله تعالى : «فاتها لا تعمي الأبصار»<sup>٥</sup> .

قوله : «وحرف الاستفهام» ؛ علة أولويته بالفعل كملة أولوية حرف النفي به ؛ قال  
سيبويه : ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو : قام زيد وعمر كملته ، يعني أن

(١) روي بالوجهين : الرفع والنصب . وهو من شعر جرير يهجو الفرزدق ولي هذه القصيدة يقول جرير :

ويقضي الأمر حين تغيب تم ولا يستأذنون وهم شهود

وفيها أيضاً : أنيماً يجعلون إلى عم بيد فضل بينهما بعيد

(٢) أي من جملة حروف النفي التي يرجع للنصب بعدها .

(٣) أي مثل إلغاء «ما» .

(٤) أي في المثال : ليس خلق الله مثله .

(٥) الآية ٤٦ من سورة الحج .

الرفع في الثاني أحسن ، فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب ، كهزمة الاستفهام ، بل الهزمة أشد اقتضاء له ، وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي أحسن منه بعد الهزمة ، وذلك لأن الجملة مع الهزمة تصير طلبية ، وكون الطلبية فعلية ، أولى إن أمكن ، كما ذكرنا ، ولا تصير مع حرف النفي طلبية .

واعلم أن للاستفهام حرفين : أحدهما عريق فيه وهو الهزمة ، فهي تدخل على الفعلية نحو : أضرب زيد ؟ وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو : أزيد خارج ؟ وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية نحو : أزيد خرج .

وثانيهما دخيل فيه وهو « هل » التي أصلها أن تكون بمعنى « قد » اللازمة للفعل ، كما يجيء في قسم الحروف ، فهي تدخل على الفعلية ، وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية ، نحو : هل زيد قائم ؟ لمشابهة الهزمة ، وأما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها إلا على قبح ، نحو : هل زيد خرج ؟ ، لأنها إذا لم تجد فعلاً ، تسلت عنه ، فإن كان أحد جزأي الجملة التي تدخلها فعلاً تذكرت الصيغة القديمة ، فلا ترضى إلا بأن تعانقه فيجب أن توليه إياها ، وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم ، نحو : هل زيداً ضربت ، وعلى فعلية مقدر فعلها مفسراً بفعل ظاهر نحو : هل زيداً ضربته ، والنصب ههنا أحسن القبيحين .

وقد مر الخلاف بين سيبويه والأخفش في أن الرفع أولى أو النصب ، في نحو : أنت زيداً ضربته ، والوفاق في اختيار النصب إذا فصل بظرف في نحو : آليوم زيداً ضربته .

والأسماء المتضمنة للاستفهام مثل « هل » ، تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ، ويقبح نحو : متى زيداً ضربت ، ومتى زيد خرج ؟ فالرفع في : متى زيد ضربته أقبح القبيحين ، كما ذكرنا في « هل » .

ويحسن : متى زيد خارج ؟ كل ذلك لأن كل متطفل على شيء فحقه لزوم أصل

(١) القاء في مثل هذا جائزة ، كما تقدم في آخر باب المبتدأ ص ٢٧٠ من هذا الجزء .

المتنقل عليه إذا أمكن ؛ وأصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحاً .

وإنما جاز بلا قيح نحو : متى زيد قائم ، لأن الفعل معلوم .

وإن كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحلود ، فرفعه أولى ، نحو : أيهم ضربته كما في : زيد ضربته ، والعلة كالعلة .

قوله : « وإذا الشرطية » ، فيها خلاف ، نقل عن الكوفيين أنها كإذ في وقوع الجملتين بعدها ، إلا أن الجملة الاسمية لا بد أن يكون الخبر فيها فعلاً ، إلا في الشاذ ، كقوله :  
١٥٤ - فهلاً أعدوني لمثلي تفاقموا إذا الخصم أبزى مائل الرأس انكب<sup>١</sup>  
ونقل عن سيبويه والأخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها ، لكن على ضعف .

والأكثر كونها عندهما فعلية ، إما ظاهرة الفعل نحو : إذا جاء زيد ، أو مقدره ،  
نحو : « إذا السماء انشقت »<sup>٢</sup> ، أي إذا انشقت السماء .

ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تأويل نحو : « إذا السماء انشقت »  
بالفعلية أي إذا انشقت السماء ، فقوله : وإذا الشرطية ، يعني على مذهب سيبويه والأخفش ،  
وإنما اختاروا بعدها الفعلية ، لأن الشرط بالفعل أولى ، كالثني والاستفهام .

وإنما لم يوجبا الفعل بعدها ، كما فعل المبرد ، لأنها ليست عريضة في الشرط ، وإن ،  
ولو ، ولا ظاهرة في تضمن معناه ، كمن ومتى ، على ما يجيء في الظروف المبنية .

---

(١) الأبرزى على وزن أفعل : الصفة المشبهة ومؤنثه بزواء ، الذي يبرز صدره ويدخل ظهره . ويقصد به : التحامل على خصمه ليقتله أو المختال المخادع . والأنكب المائل . وهذا من أبيات أوردها أبو تمام في باب الحماسة لبعض بني قيس ولم يذكر اسمه ، وهو يتحدث فيها عن قومه الذي قتلوا عن نصرته ، إذ يقول فيها :  
رأيت موالي الأولى يغسلونني صلى حدثان الدهر إذ يتقلب  
ومن هذه الأبيات قوله بعد ذلك :

كانك لم تسبق من السحر ليلة إذا أنت أدركت الذي كنت تطلب

(٢) أول سورة الانشقاق .

وأما على مذهب المبرد فينبغي ألا يجوز بعدها الرفع إلا على وجه أذكره<sup>١</sup> ، وهو أن بعضهم يجوز في جميع ما ذكرنا ونذكر، أنه<sup>٢</sup> متصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر : أن يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الفعل الظاهر ، قال السيرافي يجوز : هلا زيد قتلته ، بتقدير هلا قُتل زيد قتلته ، وروي الكوفيون .

لا تجزعي إن منفسٌ أهلكته فإذا هلكست فعند ذلك فاجزعي<sup>٣</sup> - ٤٦  
أي إن أهلك منفس أو إن هلك منفس ، فعل هذا ، يقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة :

١٥٥- إذا ابن أبي موسى بلال بلغته ققام بفأس بين وصليك جازر<sup>٤</sup>  
على رواية رفع « ابن » أي : إذا بلغ ابن أبي موسى .

هذا ، والأولى مطابقة المفسر في الرفع والنصب إذا أمكن ، قوله : « وحيث » ، حيث دالة على المجازاة في المكان ، كماذا في الزمان ، نحو : حيث زيداً مجده فأكرمه ، ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمال « إذا » ، فإنها تدخل على الاسم التي جزأها اسمان اتفاقاً ، نحو : اجلس حيث زيد جالس ، أما إذا كُسيتم<sup>٥</sup> بما ، نحو : حيثاً فهي وسائر الأسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وأينما ، لا يفصل بينها وبين الفعل إلا عند الضرورة قال :

١٥٦- فتسى واغسل يزرهم يحيسو ه وتمطف عليه كأس الساق<sup>٦</sup>  
وقال :

(١) يقصد أن التزاع في الرفع على الابتداء .

(٢) مفعول لقوله فيما ذكرنا ونذكر ، وأما مفعول يجوز فقوله : أن يرتفع بالفعل الخ .

(٣) تقدم هذا البيت في باب الفاعل ص ٣٠١ من هذا الجزء .

(٤) من قصيدة لذي الرمة في ملح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري . يقول فيها :

إلى ابن أبي موسى بلال طوت بنا قلاص أبوهن الجليل وعامر  
والجليل وعامر فحلان تنسب إليهما الإبل الجليفة . وقيل الشاهد :

أقول لها إذ شر الليل واستوت بها الليل واستوت عليها الحرائر  
استيت : اطردت وتولت . الحرائر : جمع حروور ، الريح الحطرة .

(٥) الكعب أن يضرب الإنسان على مؤخره . وأراد بذلك : إذا جاءت « ما » بعد حيث ، لأنها تكون في مؤخرتها .

(٦) الواغل الذي يدخل على القوم في مجلس شرايهم من غير أن يدهي . وهو من شعر عدي بن زيد العبادي .

١٥٧- صعدة نابتة في حائر أينما الريح تميلها تمل<sup>١</sup>  
فلو اضطر الشاعر إلى الفصل نحو متى زيدا ترره يترك فالنصب واجب ، لوجوب تقدير  
الفعل بعدها .

قوله : « وفي الأمر والتهي » ، قد تقدم ذلك بعلمته <sup>٢</sup> .

قوله : « وعند خوف ليس المفسر بالصفة » ، إذا أردت مثلاً أن تخبر أن كل واحد  
من ممالكك ، اشترى بعشرين ديناراً ، وأنت لم تملك أحداً منهم إلا بشرائك بهذا الثمن ،  
فقلت : كل واحد من ممالكك اشترى بعشرين ، بنصب « كل » ، فهو نص في المعنى  
المقصود لأن التقدير : اشترى كل واحد من ممالكك بعشرين ، وأما إن رفعت « كل » ،  
فيحتمل أن يكون « اشترى » خبراً له ، وقولك « بعشرين » متعلقاً به ، أي : كل واحد  
منهم مشترى بعشرين ، وهو المعنى المقصود ، ويحتمل أن يكون « اشترى » صفة لكل  
واحد ، وقولك « بعشرين » هو الخبر ، أي كل من اشترى من الممالك فهو بعشرين ،  
فالمبتدأ إذن ، على التقدير الأول <sup>٣</sup> : أعم ، لأن قولك : كل واحد من ممالكك : عم من  
اشترى ، ومن اشترى لك ، ومن حصل لك منهم بغير المشتري من وجوه التملكات ؛ والمبتدأ  
على الثاني ، لا يقع إلا على من اشترى أنت ، فرفعه ، إذن ، مطرق لاحتال الوجه الثاني الذي  
هو غير مقصود ومخالف للوجه الأول ، إذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه  
لك غيرك بعشرين أو بأقل منها أو بأكثر ، وربما يكون ، أيضاً ، لك منهم جماعة بالهبة  
أو الورثة أو غير ذلك ، وكل هذا خلاف مقصودك ، فالنصب ، إذن ، أولى لكونه نصاً  
في المعنى المقصود ، والرفع محتمل له ولغيره .

(١) الصعدة القناة المستقيمة تشبه بها المرأة الفارعة الطول والحائر : المكان الملعن من الأرض يتحير فيه الماء  
فيجيء ويذهب والشجر النابت في هذه الأماكن يمحو ويطول . وهذا البيت لكمب بن جميل : شاعر أموي .

(٢) في أول هذا البحث ص ٤٥٩ .

(٣) هذا تمهيد لشرح المثال الذي أورده المصنف من القرآن ، وقد أطل الرضى في هذا التمهيد ، وفي بعض  
ما قاله مجال للبحث .

(٤) من تمهيري الرض ، وكذلك فيما يأتي من قوله على الثاني .

والمثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز أعني قوله تعالى : « إنا كل شيء خلقناه بقدر »<sup>١</sup> ، لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا ، سواء جعلت الفعل خبراً أو صفة ، فلا يصلح ، إذن ، للتمثيل وذلك لأن مراده تعالى بكل شيء : كل مخلوق ، نصبت « كل » أو رفعت ، وسواء جعلت « خلقناه » صفة ، مع الرفع أو خبراً عنه .

وذلك أن قوله تعالى خلقنا كل شيء بقدر ، لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم « شيء » ، فكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى : « والله على كل شيء قدير »<sup>٢</sup> ، لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه .

فإذا تقرر هذا قلنا : ان معنى : كل شيء خلقناه بقدر ، على أن « خلقناه » هو الخبر : كل مخلوق ؛ مخلوقٌ بقدر ، وعلى أن « خلقناه » صفة : كل شيء مخلوق ؛ كائنٌ بقدر ، والمعنيان واحد ؛ إذ لفظ كل شيء ، في الآية مختص بالمخلوقات ، سواء كان خلقناه صفة له ، أو خبراً ، وليس مع التقدير الأول أعظم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا<sup>٣</sup> .

ويختار النصب ، أيضاً ، إذا كان الكلام جواباً عن استفهام بجملة فعلية ، كما إذا قيل : أرأيت أحداً ، أو أيهم ، أو غلام أيهم رأيت ، فتقول : زيدا رأيت ؛ وإنما كان النصب أولى لطابق الجواب السؤال في كونها فعليتين .

وكذا إذا قيل : أضارب الزيدان أحداً ، قلت : زيدا يضربان ، لأن معناه : يضرب الزيدان أحداً ، فهو مقدر بالفعلية .

واختار الكسائي النصب إذا كان الاسم المحلود بعد اسم هو فاعل في المعنى ، نحو : زيد هنداً يضربها ، فزيد في المعنى هو الضارب ، وإن كان في اللفظ مبتدأ ، فنصب « هند » أولى ، لأنه كأنه قيل : يضرب زيد هنداً .

(١) الآية ٤٩ من سورة القمر ، وتقدمت .

(٢) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة ، ومثلها في القرآن كثير والمقصود منها كلمة شيء .

(٣) أجاب السيد الجرجاني هنا عن المصنف بأن المثال صحيح مطابق إذا دقق النظر فيه .





## تساوي الرفع والنصب

قال ابن الحاجب :

« ويستوي الأمران في مثل : زيد قام وعمراً أكرمته »

قال الرضوي :

يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحلود إذا كان قبله عاطف على جملة اسمية ،  
الخبر فيها جملة فعلية أو على<sup>١</sup> الخبر فيها .

وإنما استويا لأنه يمكن أن يكون ما بعد الواو عطفاً على الاسمية ، التي هي الكبرى ،  
فيختار الرفع مع جواز النصب ، ليناسب المعطوف المعطوف عليه في كونها اسميتين ؛ وأن  
يكون عطفاً على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما  
فعليتين .

فإن قيل الرفع أولى للسلامة من الحذف والتقدير .

عورض بكون الكلام المعطوف أقرب إلى الفعلية منه إلى الاسمية ، وهذا المثال : أعني :  
زيد قام وعمرو كلمته ، مثال أورده سيبويه<sup>٢</sup> .

---

(١) أي: عاطف على الخبر فيها .

(٢) سيبويه ج ١ ص ٤٧ ومثال سيبويه : عمرو لقبته وزيد كلمته : وهما سواء .

واعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف على الصغرى ، لأنها خبر المبتدأ ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ ، رجوع ضمير إلى المبتدأ ، وليس في : عمرو كلمته ، ضمير راجع إلى زيد ، وبعبارة أخرى : وهي أنه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ، ولو قلت : زيد كلمت عمراً ، لم يجوز ، وبعبارة أخرى للأخفش ، وهي أنه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل .

واعترض لسبويه بأعذار ، أحدها للسرافي ، وهو جواب عن جميع العبارات <sup>١</sup> : أن غرض سبويه ، لم يكن تصحيح <sup>٢</sup> المثال ، بل تبين جملة اسمية الصدر ، فعلية العجز ، معطوف عليها أو على الجزء منها وتصحيح المثال إليك ، بزيادة ضمير فيه ، نحو : عمرو كلمته في داره أو لأجله أو نحو ذلك .

وإنما سكت سبويه عن هذا اعتياداً على علم السامع أنه لا بد للخبر إذا كان جملة من ضمير ، فيصحح المثال إذا أراد .

وأجاب بعضهم عن الوجه الأول ، بأنه ليس بمسلم أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ، ألا ترى إلى قولهم : رب شاة وسخلتها ، ورد بأن سخلتها أيضاً نكرة ، كما يأتي في باب المضمرات ، وأجيب عن الوجه الثاني بأنك تقول : زيد لقيته وعمراً ، ولو قلت : زيد لقيت عمراً لم يجوز ، فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه .  
وأجاب أبو علي <sup>٣</sup> عن اعتراض الأخفش ، بأن الاعراب كما لم يظهر في المعطوف عليه جاز أن يعطف عليه جملة لا إعراب لها .

(١) هي ما جاء أولاً في قوله : واعترض ، ثم في قوله وبعبارة أخرى ، ثم قوله : وبعبارة أخرى للأخفش وكلها تلتقي في أن المثال غير صحيح .

(٢) معنى عبارة السرافي المتقولة على هامش سبويه أن سبويه اشتغل بتوجيه العطف على الوجهين عن تصحيح المثال . ويرد على ألسنة العلماء قولهم المناقشة في المثال ليست من دأب الرجال .

(٣) القارسي ، وتقدم ذكره كثيراً .

وأشدُّ الاعتراضات هو الأول ؛ والجواب ما قال السيرافي ؛ ثم إن هذا المثال أجازه  
سيبويه مسوياً بين رفع الاسم ونصبه ، على ما يؤذن به ظاهر كلامه ، ومنعه الأخفش لخلو  
المعطوف عن الضمير ، وجوّزه أبو عليّ ، على أن الرفع أولى من النصب ؛ وإن زدت في الجملة  
المعطوفة ضميراً راجعاً إلى المبتدأ الأول فلا خلاف في جوازه ، ومثل قولك زيد قام وعمراً  
كلمته : قولك زيد ضارب عمراً ، وبكراً أكرمته ، يستوي في « بكر » الوجهان  
لأن اسم الفاعل الناصب للفعول به كالفعل ، وأما إذا قلت : زيد قائم غلامه ، وبكراً  
كلمته ، فالرفع فيه أولى ، لأنَّ اسمي الفاعل والمفعول ، إذا لم ينصبا للمفعول به لم تم مشابتهما  
للفعل ، كما يجيء في باب الإضافة ، إذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل<sup>١</sup> ، نحو زيد  
مصريّ حمارة .

• • •

---

(١) أي يعمل الرفع ، فلا مفعول لقوله يرفع .



## وجوب النصب

قال ابن الحاجب :

« ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التخصيص ، مثل »  
« إن زيداً ضربته ضربك ، وألاً زيداً ضربته »

قال الرضی :

حرف الشرط : إن ، ولو ، نحو : لو زيداً أكرمته ، وأماً « أماً » فهي وإن كانت من حروف الشرط ، إلا أن الرفع مختار بعدها ، على ما تقدم ، لأن النصب في أخوها ، إنما وجب لأجل الفعل المقدر المتعدي ، وشرطها فعل لازم واجب الحذف ، كما يجيء ، غير مفسر بشيء ، فلا يكون من هذا الباب وتقديره : أما يكن من شيء ، وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة إلا « إذ ما » عند سيويوه ؛ ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع أو منصوب نحو : إذ ما زيد قام ، وإذ ما زيداً ضربته ، كما ذكرنا في : متى وحيثما .  
قوله : « وحرف التحضيض » ، وهو أربعة : هلاً ، وألاً ، ولولاً ، ولوما ؛ وعند الخليل : ألاً ، المخففة قد تكون للتحضيض ، كما يجيء في قوله :  
١٥٨- ألاً رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبيت<sup>١</sup>

(١) من أبيات نسبا سيويوه : لمعرو بن قنماس أولها :

ألاً يا بيت ، بالياء بيت ، ولولا حب أهلك ما أتيت

وقوله بالياء بيت بعد جملة النداء . قالوا إنها جملة متأنفة معناه لي بيت بالياء . تركته وجئت إليك .  
لأجل حبي لأهلك . وفي بيت الشاهد يقصد أن يدلّه أحد على امرأة صالحة يتزوجها . وبمده : وهو مرتبط به :  
تُرَجَّل لِيَّي وتَضَمَّ يَمِينِي وأعطيا الاتاوة ان رَضِيت

التقدير : ألا تُروني ، أي هلاً تُروني<sup>١</sup> .

وحرف التحضيض لا يدخل إلا على الأفعال بالاستقراء اتفاقاً منهم ، وقد يقدر الفعل بعدها ، إما مفسراً كما في قولك : هلاً زيداً ضربته ، أو غير مفسر كما في قوله :  
١٥٩- تملكون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضوطري لولا الكي المتعنا<sup>٢</sup>  
أي لولا تملكون ، وكذا إن ولو ، فإنه يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو : إن سيفاً خفيف ،  
ونحو : « اطلبوا العلم ولو بالصين » .

ولا شك أن التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والنهي والتمني ، معانٍ تليق بالفعل ، فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالأفعال ، إلا أن بعضها ، بقيت على ذلك الأصل من الاختصاص بحروف التحضيض ، وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل ، وبعضها استعملت في القيلين مع أن أولويتها بالأفعال كهمزة الاستفهام ، وما ، ولا ، للنفي ، وبعضها اختلف في اختصاصها بالأفعال ، كالألّا للعرض ، على ما يجيء الكلام عليه في اسم «لا» التي لنفي الجنس ، وكذا «إن» الشرطية ، فإن المرفوع في نحو : « إن امرؤ هلك » يجوز عند الأخفش والقراء أن يكون مبتدأ ، والمشهور وجوب النصب في : إن زيداً ضربته ، وألا زيداً تضربه في العرض .

\*\*\*

(١) في هذا المكان أشار السيد الجرجاني إلى اختلاف النسخ وأورد عبارة طويلة قال أنها من نسخة أخرى وفيها استشهاد بقول الشاعر :

وثبت ليلى أرسلت بشفاعة إليّ فهلا نفس ليلى شفيعها  
ولعل النسخة التي نقل عنها البغدادي كانت كذلك لأنه عدّ هذا البيت من الشواهد وتكلم عليه وقال : ان بعده :  
أكرم من ليلى علي فتيشفي به الجاه أم كنت امرأة لا أطيعها  
وقيل في نسبة هذين البيتين انهما لجنون بني عامر ، وقيل انهما لابن الدعية .

(٢) الضوطري . والضوطر : الرجل الضخم اللبي لا غشاء عنده ، ويقال : هو ابن ضوطري أي ابن الأمة . والكي الشجاع ، والمقنع : الذي يلبس القناع ، وهو سنة عند العرب يلبس الشجاع منهم قناعاً يعني به وجهه . وهذا البيت مما هجا به جرير الفرزدق ويشير بمقر النيب إلى ما كان يفخر به الفرزدق وقومه من قصة الفخار بين سحيم بن وليل الرياحي ، وغالب بن صمصة والد الفرزدق في عقر الإبل حتى غلب أبو الفرزدق سحياً إذ أمر عبيده بمقر كل ما معه من الإبل وظلت هذه القصة مثار اخضرار لقومه . وكان الفرزدق يشير إليها كثيراً في شعره .

## صور ليست من الباب

قال ابن الحاجب :

« وليس مثل : أزيد ذهب به منه ، فالرفع <sup>١</sup> ، وكذا : كل »  
« شيء فعلوه في الزبر ، ونحو : الزانية والزاني فاجلدوا <sup>٢</sup> » ،  
« القاء بمعنى الشرط عند المبرد ، وجملتان عند سيويه ، وإلا »  
« فالجختار النصب » .

قال الرضى :

قوله : « وليس مثل : أزيد ذهب به منه فالرفع » ، أي فالرفع واجب وإنما قال :  
إنه ليس من هذا الباب لأنه ، وإن كان اسماً بعده فعل ، لكنه ليس مشتقاً عنه أي عن  
العمل فيه ، أي عن نصبه ، لأن عمل الفعل أو شبهه فيما قبله لا يكون إلا بالنصب ، كما  
ذكرنا ، وقوله بضميره أو متعلقة ، أي بنصب ضميره أو نصب متعلق بضميره ، لأن الفعل  
لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ، فقي قولك : أزيد ذهب به ، خرج زيد من الحد  
المذكور بقوله : مشتغل عنه ، وبقوله بضميره ، إذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره ؛  
هذا ، على أنه جَوَزَ ابن السراج والسيرائي في مثل هذا المبني للمفعول اسناده إلى مصدر  
مقدر ، أي : أزيد ذهب الذهاب به ، فيكون المجرور في محل النصب فينصب الاسم  
السابق لحصول الشرائط ، وهو ضعيف لعدم الاختصاص <sup>٣</sup> في المصدر المدلول عليه بفعله .  
وجَوَزَ الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة إلى المسند إليه المذكور بل يقدرون  
قبل الاسم فعلاً متعدياً ، نحو : أذهب شخص زيداً ، ذهب به ، فاللازم مفسر للمتعدي ،

(١) فالرفع ، أي واجب ومبشر بها الرضى .

(٢) الآية ٢ من سورة النور .

(٣) أي فلا تصح ثبائته عن الفاعل حتى يكون المجرور في محل نصب .



كما ذكرنا قبل عن بعضهم أنهم يضمرون في نحو : إن زيداً ضربته : لازم الفعل الظاهر ، على العكس ، أي : إن ضُرب زيد ، ضربته ؛ وكلاهما خلاف الأصل ، إذ الأصل موافقة الاسم المحدود لضميره أو متعلقه في الرفع والنصب ، إذ ضميره أو متعلقه نائبه ، كما أن عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم ؛ فتنوي في : إن زيد دَهَبَ ، أو دُهِبَ به ، أو ذهب غلامه ، أو ذهب بغلامه : رافعاً ، وتنوي في : إن زيداً ضربته ، أو حَقَّ عليه الضلالة أو ضربتْ غلامه أو حَقَّ على غلامه الضلالة : ناصباً .

قوله : وكذا : « وكل شيء فعلوه في الزبر »<sup>١</sup> ، أي ليس من هذا الباب لأنه خرج بقوله مشتغل عنه أي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصبت « كل شيء » بفعلوا ، لم يبق معنى الرفع ، إذ يصير المعنى : فعلوا في الزبر كل شيء إن علقتا الجار بفعلوا ، ونحن لم نفعل في الزبر أي في صحف أعمالنا شيئاً ، إذ لم نوقع فيها فعلاً ، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة ، وإن جعلنا الجار نعتاً لكل شيء ، صار المعنى : فعلوا كل شيء مثبت في صحائف أعمالهم وهذا وإن كان مستقيماً ، إلا أنه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع إذ المراد منه ما أريد في قوله تعالى : « وكل صغير وكبير مستطر »<sup>٢</sup> ، وفعلوه صفة « كل شيء » أي : كل ما فعلوه ، مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة .

قوله : « ونحو : الزانية والزاني فاجلدوا ، الفاء بمعنى الشرط ، عند المبرد ؛ أقول : جميع الشرائط فيه حاصلة في بدء<sup>٣</sup> النظر ، لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيها قبلها ، كما في نحو قوله تعالى : « وربك فكبر »<sup>٤</sup> ، إلا أن القراء لما اتفقوا فيه على الرفع ، إلا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر<sup>٥</sup> أنه قرأ بالنصب ، والنصب مع الطلب مختار كما تقدم ،

(١) الآية ٥٢ من سورة القمر .

(٢) الآية ٥٣ من سورة القمر .

(٣) أي عند النظرة الأولى قبل البحث والتفكير .

(٤) الآية ٣ من سورة المدثر .

(٥) هو عيسى بن عمر التقي الإمام النحوي وتقدم ذكره في هذا الشرح ص ١٢٧ من هذا الجزء وغيرها .

والقرآن لا يجوز على غير المختار ، تحمل له النحاة وجهاً يخرج به عن الحد المذكور ، لئلا يلزم منه غير المختار .

فنقول : ما بعد الفاء يعمل فيها قبلها إذا كانت زائدة ، كما في قوله تعالى : « إذا جاء نصر الله والفتح .. » إلى قوله « فسيح » كما يجيء في الظروف المبنية ، أو تكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض ، كما في « وربك فكبر » ، و « فأما اليتيم فلا تقهر »<sup>٢</sup> ، وأما إذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها ، فما بعدها لا يعمل فيها قبلها ، كما تقدم .

وفي الآية هي كذلك ، لكون الألف واللام في « الزانية » مبتدأ موصولاً ففيه الشرط ، واسم الفاعل الذي هو صلته ، كالشرط ، فخير المبتدأ كالجزاء ، وهذا الذي ذكرته مذهب القراء والمبرد ، فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره أو متعلقه ،

وقال سيبويه : هما جملتان : أي : الزانية والزاني مبتدأ محذوف المضاف ، أي حكم الزانية .. والخبر محذوف ، أي : فما يتلى عليكم بعد ، وقوله : فاجلدوا .. هو الذي وعد بأن حكم الزانية فيه ، والفاء عنده أيضاً للسببية ، أي : إن ثبت زناها فاجلدوا ، فخرج أيضاً بقوله : مشتغل عنه بضميره ، كما قدمنا .

قوله : « وإلا فالمختار النصب ، أي لولا التقدير ان المذكوران للمبرد وسيبويه ، لكان من هذا الباب ، فكان المختار النصب لقريئة الطلب ، التي هي أقوى قرائنه »<sup>٣</sup> .

وتقدير المبرد أقوى لعدم الاضمار فيه ، كما في تقدير سيبويه ؛ هذا آخر شرح كلام المصنف .

(١) الآيتان ١ - ٣ من سورة النصر .

(٢) الآية ٩ من سورة الضحى .

(٣) وهذا هو محمل قراءة عيسى بن عمر التي نقلت الإشارة إليها في الصحيفة السابقة .

### [ من زيادات الرهسى ]

واعلم أن ما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور أو متعلقه ، إن وقع بعد « الا » ، فالفعل المقدر ينبغي أن يكون مثبتاً ، فيقدر في : إن زيد لم يقم الا هو : إن قام زيد لم يقم الا هو ، وفي نحو : إن زيدا لم تضرب الا إياه : إن تضرب زيدا لم تضرب الا إياه ؛

وذلك لأن الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر ، ألا ترى أن « أحد » واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك ، المفسر ، وكذا « زيدا » في : إن زيدا ضربته . واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر ؛ وما بعد « الا » إذا كان فاعلاً أو مفعولاً ، مثبت لا غير ، لأن الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب ، وليس قبل الاسم المذكور « الا » حتى ينقض نفي الفعل المقدر كما نقض « الا » المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر ، فلم يبق إلا إضمار الفعل الموجب ، ليوافق في المعنى : المنفي المنقوض فنيه بإلا ، ألا ترى أن « قام زيد » في مثالا ، يوافق في المعنى : لم يقم إلا هو ، وكذا : تضرب زيدا ، يوافق معنى : لم تضرب إلا إياه ؛

فإذا تقرر هذا قلنا : قد يكون في المفسر ضمير ان للاسم المذكور ، مرفوع ومنصوب ، وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به ، كذلك ، أي متخالفان رفعاً ونصباً ، وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك ؛

فالأول على ثلاثة أضرب ، لأن الضميرين إما متصلان أو منفصلان أو متصل ومنفصل ، فإن كانا منفصلين فلك الخيار في إضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور ، أو إضمار ناصب ؛

مثاله : إن زيدا لم يعطك إياه الا هو .. فإن نصيبته اعتباراً بإياه قدرت هكذا : لم يعطك زيدا لم يعطك إياه الا هو ، فلو سلطت الفعل عليه قلت : زيدا لم يعطك الا هو ، وإن رفعته اعتباراً به ، قدرت هكذا : اعطاك إياه زيد لم يعطك إياه الا هو ، لأن المشتغل به ، إذن ، بعد « الا » ، فلا بد من تقدير موجب كما تقدم ؛

وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال ، إذ الفعل لا يرفع ما قبله ؛ وإن كان

أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً فالاعتبار بالتصل ، يعني : إن كان مرفوعاً ، أضمر الرفع .  
وإن كان منصوباً ، أضمر الناصب ؛

فالأول نحو : ان زيد أعطاك إياه ، وإياه راجع إلى زيد ، وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد ، لكون أحدهما متصلاً ، وكذا : إن زيد لم يضرب إلا إياه : التقدير : إن أعطاك زيد أعطاك إياه ، وإن لم يضرب زيد لم يضرب إلا إياه .

ولو اعتبرت المنفصل ، لكان التقدير : ان أعطاك زيداً أعطاك إياه والمفعول مفسر للفاعل الذي هو ضمير متصل ، وقد بينا امتناع ذلك . مع تقديم المفعول في نحو : زيداً ضرب ، فكيف يجوز مع تأخره ، ولكان بالتسليط : إن زيداً أعطاك فيكون نحو : زيداً ضرب ، ولا يجوز ، وكذا لو اعتبرت المنفصل في : إن زيداً لم يضرب إلا إياه ، لكان التقدير : ضرب زيداً ، وبالتسليط زيداً ضرب ، ولا يجوز ان ؛

والثاني أي الذي : المتصل فيه منصوب نحو : إن زيداً لم يضربه إلا هو ، أي إن لم يضرب زيداً لم يضربه إلا هو ، ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير إن ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل ، وقد تقدم امتناع ذلك ،

وإن كانا متصلين ، ولا بد أن يكون الفعل من أفعال القلوب أو مما ألحق بها ، كعمدت وفقدت ، وإلا اتحد الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك إلا في أفعال القلوب كما يجيء في بابها ، نظرنّا ، فإن كان الاسم المذكور ظاهراً ، وجب رفعه اعتباراً بالضمير المرفوع ، نحو : إن زيداً علمه قائماً ، أي إن علم زيد علمه قائماً ، إذ لو نصبت لكان التقدير : ان علم زيداً علمه قائماً فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ، ولا يجوز ، لا في أفعال القلوب ولا في غيرها مع تقدم المفعول نحو : زيداً علم قائماً ، فكيف مع تأخره عن الضمير ، ولكان بالتسليط : إن زيداً علم علم قائماً<sup>١</sup> ، ولا يجوز لما ذكرنا ؛

(١) يتكرر الفعل علم ، لأن أحدهما مسلط على ما قبله ، والآخر من الجملة المفسرة .

وإن كان الاسم المذكور ضميراً راجعاً إلى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتباراً بكل واحد من ضميري المفسر ، كقولك بعد جَرِي ذكر زيد : إن إياه علمه قائماً ، أي إن علمه علمه قائماً ، اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله ، وبالتسليط : إن إياه علم علمه قائماً ، ويجوز : إن هو علمه قائماً أي إن علم علمه قائماً باستتار الضمير لما ظهر العامل ؛

وأما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعاً ونصباً نحو : إن زيداً ضرب غلامه ، وإن زيداً ضربه غلامه ، أو إن زيداً ضرب غلامه وإن زيداً ضربه غلامه ، فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق ، فيجب في : أن زيداً ضرب غلامه الرفع ، إذ لو نصبته اعتباراً بمتعلق الضمير لكان التقدير : إن ضرب زيداً أي غلام زيد على ما ذكرنا قبل من أن المضاف في مثله محذوف ، فيفسر المفعول الفاعل ظاهراً مع تأخر المفعول ، ومع المضاف يفسر ذيل المفعول الفاعل ، وكلاهما لا يجوز ، كما تقدم في أول الباب ، وعلى تقدير المصنف يكون التقدير : أن لابس زيداً وضمير لابس لزيد ، ولا يجوز كما قلناه ، وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفاً في مثله يكون التقدير : أن ضرب زيداً أي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسراً للمفاعل وهو ضمير متصل ، وفي التقدير ذيل المفعول مفسراً للمفاعل ، ولا يجوز أن مع تقدم المفعول ، نحو زيداً ضرب ، وغلاماً هتد ضربت فكيف مع تأخيره ؛ وبالتسليط يصير : أن زيداً لابس ، أو أن زيداً ضرب أي متعلق زيد ضرب ولا يجوز .

وأما إن كان الضمير في المسألتين منفصلاً ، جاز<sup>١</sup> رفع الاسم المذكور ونصبه ، نحو : أن زيداً لم يضرب غلامه إلا إياه ، وإن زيداً لم يضرب غلامه إلا هو ؛ تقدير الرفع في المسألة الأولى : أن لم يضرب زيد أي متعلق زيد ، لم يضرب غلامه إلا إياه ، وتقدير النصب فيها : أن ضرب غلام زيد زيداً ، لم يضرب غلامه إلا إياه ، وبالتسليط : أن زيداً ضرب غلامه ، لأنك إذا حذفت الضمير المستثنى حذفت أداة الامتناء فصيرت الفعل موجباً

(١) جاز رفع الاسم . موقعها موقع الجواب من : أما أن كان الضمير . ففي التعبير تساهل وكأنه حق أن يقول : قالرفع جاز أو أي تعبير آخر يكون مقترناً بالقائه في جواب أما .

ليبقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء .

وتقدير الرفع في الثانية : ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه إلا هو ، وتقدير النصب فيها : ان لم يضرب زيدا ، أي متعلق زيد لم يضرب غلامه إلا هو ، أو : ان لم يلبس زيدا ، بضرب غلامه لم يضرب غلامه إلا هو ، على تقدير المصنف ، وبالتسليط : ان زيدا ، أي غلام زيد ، لم يضرب إلا هو ، وعلى تقدير المصنف : ان زيدا لم يلبس بضرب غلامه إلا هو .

وأما المفسر الذي معه متعلقان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعاً ونصباً ، نحو : إن زيد ضرب أخوه أباه ، فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب ، فتقدير الرفع : ان ضرب زيد أي متعلق زيد ، ضرب أخوه أباه ، وتقدير النصب : ان ضرب أخو زيد زيدا أي متعلق زيد ، ضرب أخوه أباه ، وبالتسليط : ان زيدا ، أي أبا زيد ضرب أخوه ، وعلى تقدير المصنف : ان زيدا لابس بضرب أبيه .

هذا ما عرض لتمام هذا الباب <sup>١</sup> ، والله أعلم بالصواب .

• • •

---

(١) وهذا أيضاً من مبالغات الرضى رحمة الله عليه في استكمال القواعد والامراف في تطبيقها ، وهذا مثل الذي ختم به باب المبتدأ والخبر إذا تعددت المبتدآت وانظر ذلك في آخر باب المبتدأ والخبر من هذا الجزء .



## التحذير

قال ابن الحاجب :

« الرابع<sup>١</sup> التحذير ، وهو معمول بتقدير « أتق » تحذيراً ،  
« بما بعده ، أو ذكر المحذّر منه مكرراً ، نحو : إياك »  
« والأسد ، وإياك وأن تحلف ، والطريق الطريق » .

قال الرضى :

سمي اللفظ المحذّر به من نحو : إياك والأسد ، ونحو : الأسد الأسد ، تحذيراً مع  
أنه ليس بتحذير ، بل هو آلة التحذير .

قوله : « هو معمول بتقدير « اتق » تحذيراً بما بعده » ، مؤذن بأن لفظ التحذير هو :  
إياك دون المعطوف ، وليس كذا ، بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه ؛ والصحيح  
أن يقال : لفظ<sup>٢</sup> التحذير على ضربين ، إما لفظ المحذّر مع المحذّر منه بعده معمولاً لبعد  
مقدراً ، وإما لفظ المحذّر منه مكرراً ، معمولاً لبعد مقدراً ، نحو الأسد الأسد .

قوله : « تحذيراً بما بعده » ، مفعول له ، والعامل فيه المصدر أعني التقدير ، أي :

---

(١) أي مما حذف فيه عامل المفعول به وجوباً حذفاً قياسياً .

(٢) أي الأسلوب الذي يحذّر به ، أو الذي يستعمل في التحذير .



بأن تقدر « اتق » تحذيراً مما بعد ذلك المعمول ، كالأسد الذي بعد إياك ، وتقدير اتق ، ههنا فيه بعض السماجة من حيث المعنى ، إذ يصير المعنى : اتق نفسك من الأسد ، ولا يقل انتقت زيدا من الأسد ، أي نحته ، ولو قال بتقدير « نع » أو « بعد » كان أولى .

قوله : « أو ذكر المحذّر منه مكرراً » ، فيه نظر ، وذلك أن « ذكر » مصدر ، ففي عطفه على قوله معمول ، بعد من حيث المعنى ، إلا أن يقدر في الأول مضاف ، أي هو ذكر معمول ، أو ذكر المحذّر منه ، وفيه نظر أيضاً ، لأن مراده بالتحذير : هذا المنصوب<sup>١</sup> لأنه في تقسيم المنصوبات ، ألا ترى إلى قوله : الثاني المنادى ، الثالث ، ما أضمر عامله ، فلا يصح : الرابع ذكر منصوب حكمه كذا .

وفي بعض النسخ ، أو ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله ، وليس بوجه ، لأن « أو » ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغي أن يليها مثل المذكور قبل ، كما في نحو : جاءني زيد أو عمرو ، بلّى ، لو كانت منفصلة<sup>٢</sup> جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها ، تقول : أنا متهم ثم يبدو لك ، فتقول : أو أمشي ، بمعنى بل أنا أمشي ، فيكون للاضراب عن الأول والاثبات للثاني ، كما يجيء في حروف العطف ، قال سيبويه في قوله تعالى : « ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً »<sup>٣</sup> ، لو قال أو لا تطع كفوراً ، لانقلب المعنى ، لأنها ، إذن ، إضرائية بمعنى بل ، فتكون للاضراب عن النهي عن طاعة الآثم ، فلو قلنا ههنا : أو ذكر ، لكان إضراباً عن قوله : معمول بتقدير اتق ، ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر .

وضابط هذا الباب أن تقول : كل محذّر معمول لا محذّر أو بعد ، أو شبههما ، مذكور بعده ما هو المحذّر منه إما بواو العطف أو بمن ظاهرة أو مقدرة ، يجب اضممار عامله ، وكذا كل محذّر منه مكرّر ، معمول لبعد ، فيدخل في الأول نحو : إياك والأسد وإياي

(١) تقدم أنه قال أن لفظ إياك والاسد ونحوه هو آلة التحذير . والأسلوب المستعمل فيه ولكنه يقصد أن عبارة ابن الحاجب فيها أن التحذير هو نفس الاسم المنصوب .

(٢) يريد أن يراد بها الاضراب . كما يتبين من شرحه وتمثيله .

(٣) الآية ٢٥ من سورة العنكبوت .

والشر ، وماز<sup>١</sup> ، رأسك والسيف ، فالمحذر ، إذن ، اما ظاهر أو مضمّر ، والظاهر لا يبيح إلا مضافاً إلى المخاطب ، والمضمّر لا يبيح في الأغلب إلا مخاطباً .

وقد يبيح متكلاً . كما مرّ ، وإذا كان معطوفاً على المحذر جاز أن يكون ضمير غائب نحو : إياك وإياه من الشر .

وقولهم إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيّا الشواب<sup>٢</sup> ، شاذ من وجهين : من جهة وقوع إياه محذراً ، وليس بمعطوف ، ومن جهة إضافة « إيا » إلى المظهر .

وسيبيوه يقدر نحو : إياي والشر ، بنحو: لأحذر<sup>٣</sup> ونحوه ، فيكون على هذا تحذيراً لا تحذيراً ، قال الخليل بعضهم يقال له : إياك ، فيقول : إياي ، إذا قبل منك واستجاب ، كأنه يقول : أحذر نفسي وأحفظ ، وغير سبيوه يقدر في نحو : إياي والشر ، حذراً خطاباً كما في إياك ، وقول سبيوه أولى ، ليكون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً ، كما في إياك والشر ، وقول عمر رضي الله عنه لجماعة : « إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا ، ولئنك لكم الأسل والرماح » ، يحتمل أمر المتكلم ، أي لأبعد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب ، وأمر المخاطب ، أي بعثوني عن مشاهدة حذفه .

وأما الثاني أعني المحذر منه المكر ، فيكون ظاهراً أو مضمراً ، نحو : الأسد الأسد ، ونفسك نفسك ، وإياك وإياك ، وإياه وإياه ، وإياي وإياي ، سواء كان الظاهر مضافاً ، أو لا ، والمضمّر متكلاً ، أو مخاطباً أو غائباً ، وأجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم ، نحو : احذر الأسد الأسد ، وإياك إياك احذر ، نظراً إلى أن تكرير المفعول للتأكيد لا يوجب حذف العامل ، كقوله تعالى : « دكت الأرض دكا دكا »<sup>٣</sup> ، ومنه الآخرون وهو الأولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ، ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب

(١) ماز ، ترخيم مازن ، وهو خطاب من شخص لآخر اسمه مازن يحلوه من السياف .

(٢) صيغة مضارع مقرون بلام الأمر .

(٣) الآية ٢١ من سورة القجر .

لحذف عامله ، وحكمة اختصاص وجوب الحلف بالمحذر منه المكرر ، كون تكريره دالاً على مقارنة المحذر منه للمحذر ، بحيث يضيّق الوقت إلا عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر ، وإذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقاً .

قال المصنف : كأن أصل إياك والأسد : أثقلت<sup>١</sup> ، ثم إنهم لما كانوا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد إذا اتصل ، جاءوا بالنفس مضافاً إلى الكاف فقالوا : اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج إليه لأن اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجر أن يكون متصلاً لأن عامله مقدر كما يجي في المضمرات فصار منفصلاً .

وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه<sup>٢</sup> ، والأولى أن يقال هو بتقدير : إياك باعد أو نَحْ باضمار العامل بعد المفعول وإنما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون أحدهما منفصلاً ، كما جاز ما ضربتُ إلا إياك وما ضربتُ إلا إياي .

فان قلت بينهما فرق وذلك أن المفعول في الحقيقة في : ما ضربتُ إلا إياي ليس ضمير المتكلم ، بل هو المتعذر المقدّر ، أي ما ضربتُ أحداً إلا إياي ، فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد ، بخلاف قولك : إياي ضربتُ .

قلت : الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقاً ، كما ذكرتُ في أول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلاً مثله ، وقد صرح السيرافي بجواز : إياي ضربتُ ، وأيضاً الظاهر من كلام العرب أن المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر ، وإن منعه المصنف ، في شرح الفصل<sup>٣</sup> عند قول « جار الله » : الله أحمد ، فعنى : إياي

(١) أمر من : اتقى . متصل به ضمير المفعول .

(٢) أصاب الرضى في هذا التقيد .

(٣) لابن الحاجب شرح على متن المقفل للزمخشري وقد أشرنا إلى ذلك في أول الكتاب .

ضربتُ ما ضربتُ إلا إياي ، وإياك تعبد ، ما نعبد إلا إياك .

وإنما وجب الحذف في الأول والثاني لأن القصد ، كما قلنا في النداء ، أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور ، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يرهق ، وهو المعطوف في إياك والأسد . والمكرر .

وإنما وجب حذف العامل في نحو : إياك والأسد ، لأنه في معنى المكرر الذي ذكرنا أنه يجب حذف عامله ، لأن معنى : إياك : بعد نفسك من الأسد ، وفحوى هذا الكلام : احذر الأسد ، ومعنى : الأسد الأسد ، أي بعد الأسد عن نفسك وهو أيضاً بمعنى : احذر الأسد ، لأن تعبد الأسد عن نفسك بأن تتباعد عنه ، فكأنك قلت الأسد الأسد . فإن قلت : المعطوف في حكم المعطوف عليه ، وإياك محذّر والأسد محذّر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف .

فالجواب : أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله ، وجهة انتساب « إياك » إلى عامله ، كونه مفعولاً به ، أي مبعداً ، وكذا الأسد مبعد ، إذ المعنى : إياك بعد وبعد الأسد .

\*\*\*

### دخول من في التحذير

قال ابن الحاجب :

« وتقول إياك من الأسد ومن أن تحذف ، وإياك أن تحذف »  
« بتقدير » من « ولا تقول : إياك الأسد لامتناع تقدير من » .

قال الرضوي :

إذا جاء المحذّر منه بعد المحذّر فاما أن يكون مع « أن » أو لا مهمما ، فالذي يغير

« أن » نحو : إياك والأسد ، يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ، ومع « من » وقد عرفت معنى العطف ، وأما « من » فهو متعلق بالفعل المقدر ، أي بعد نفسك من الأسد .

والذي مع « أن » يجوز فيه هذان الوجهان ، نحو : إياك أن تحذف ، وإياك من أن تحذف ، ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار ، لأن « أن » حرف ، موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل اسم ، فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد ، أجازوا فيه التخفيف قياساً بحذف حرف الجر ، الذي هو مع المجرور كشيء واحد ، وكذا « أن » المصدرية ، وبعد حذف الحرف صار « أن » مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو : الله لأفعلن وقال الخليل والكسائي ، هي باقية على ما كانت عليه من الجر .

والأول أولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدراً ، ونحو الله لأفعلن<sup>١</sup> نادر .

وحذف حرف الجر مع غير « أن » و « أن » سماع نحو : استغفرت الله ذنباً ، أي من ذنب ، وبغاه الخير ، أي بغي له .

وقال الأخفش الصغير<sup>٢</sup> ، يجوز حذف حرف الجر قياساً إذا تعين وإن كان مع غير أن وأن ، فلماذا لم يميز حذف الجار من إياك من الأسد ، إذ ليس بقياس ، ولم يسمع .

فإن قيل فاحذف العاطف ، قلت ، حذفه أيضاً لا يجوز وهو أشد من حذف حرف الجر ، لأنه قياس مع أن وأن ، شاذ كثير في غيرهما ، وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادراً ، كما قال أبو علي في قوله تعالى : « ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت »<sup>٣</sup> أي وقلت ،

(١) أي يجر لفظ الجلالة بعد حذف حرف القسم .

(٢) تقدم أن الأخفش إذا أطلق انصرف إلى الأوسط - سعيد بن مسعدة الذي امتثل هذا الشرح باسمه . والأخفش الصغير ، لا يذكر إلا هكذا ، أو باسمه ، وهو علي بن سليمان ، وكتبه أبو الحسن . وهو تلميذ المبرد وأخذ عن ثعلب ، وله وقائع مع ابن الرومي الشاعر انتهت بصداقة بينهما ، وزد مصر ومنها إلى حلب ثم عاد إلى بغداد وتوفي بها سنة ٣١٥ هـ ، والأخفش الأكبر هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد . شيخ سيبويه وسيأتي ذكره في هذا الشرح .

(٣) الآية ٩٢ من سورة التوبة .

وأما قول الشاعر :

١٦٠- فإياك إياك المراء فإنه إلى الشرّ دعاء وللشرّ جالب<sup>١</sup>  
فإما لضرورة الشعر ، وإما لأنّ إياك إياك ، من باب : الأسد الأسد ، أي المحلّز منه مكرر ،  
والمرء منصوب بالحذر .

وهذا قول سيبويه ، وإما لأنّ المراء مصدر بمعنى : ان ثماري فحُمِلَ في جواز حذف  
حرف الجر على ما يقدر به ، ومع هذا ، لا يجوز قياس سائر المصادر عليه ؛ وهذا قول  
ابن أبي اسحاق<sup>٢</sup> ، ولا يمتنع أن يُدعى أن الواو التي في المحلّز بمعنى « مع » .

\*\*\*

### الاغراء

وقد ترك المصنف باباً آخر مما يجب اضممار فعله قياساً ، وهو باب الاغراء ، وضابطه :  
كل مُغرّي به مكرر ، أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه ، فالمكرر نحو قوله :  
١٦١- أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح<sup>٣</sup>  
والذي مع العطف نحو : شأنك والحجّ ، ونفسك وما يعنيها ، والعامل فيهما : الزم ،  
ونحوه ، وعلّة وجوب حذفه : ما تقدم في التحذير ، والخلاف في وجوب حذفه في المكرر  
هنا مثاله هناك ، .

- 
- (١) هذا من شعر الفضل بن عبد الرحمن القرشي ، يقول مخاطباً ابنه قبل هذا البيت :  
من ذا الذي يَرجو الأبعاد نفعه إذا هو لم تصلح عليه الأفكار  
فإياك إياك المراء ... .. البيت ... ..
- (٢) عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي من رجال الطبقة الثانية من نحاة البصرة ، عاصر عيسى بن عمر الثقفي  
وأبا عمرو بن العلاء ، وكان كثير التخلّط للقرزدي في شعره حتى هجاه الفرزدق ؛ توفي سنة ١١٧ هـ .
- (٣) هذا من شعر سكين الدارمي واسمه ربيعة بن عامر ، قيل انه طلب من معاوية أن يفرض له فلم يفعل فقال  
ذلك . وبعد البيت :
- وان ابن عم المرء فاعلم جناحه وهل ينفض البيازي بغير جناح

وإن لم يتكرر ونحلا من العطف ، فلا خلاف في علم وجوب الحلف كما هناك ،  
وكلنا ، يجوز أن تكون الواو ههنا بمعنى « مع » .

• • •

## المفعول فيه<sup>١</sup> معناه ، أنواعه

قال ابن الحاجب :

« المفعول فيه هو ما فُعل فيه فعلٌ مذكور من زمان أو مكان »

قال الرضى :

يعني بقوله : « فعل مذكور » ، الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسم الاسم والحرف ، وذلك لأنك إذا قلت : ضربت أمس ، فقد فعلت لفظ « ضربت » اليوم ، أي تكلمت به اليوم ، والضرب الذي هو مضمونه فعلته أمس ، فأمس : ما فُعل فيه الضرب ، لا : ضربت .

واحترز بقوله : مذكور ، عن نحو قولك : يوم الجمعة يوم مبارك ، فإنه لا بد أن يُفعل في يوم الجمعة فعل ، لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك ، فلم يكن ، في اصطلاحهم مفعولاً فيه ؛ ونحو : يوم الجمعة في قولك : خرجت في يوم الجمعة ، داخل في هذا الحد ، ولهذا قال بعدُ : وشرط نصبه : تقديره بني ، وأما إذا ظهر ، فلا بد من جرّه ، وهذا خلاف اصطلاح القوم ، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير « في » ؛ فالأولى أن يقال : هو المقدّر بني من زمان أو مكان فُعل فيه فعل مذكور .

---

(١) بناء على رأي ابن الحاجب كل أسماء المكان والزمان تسمى ظروف زمان وظروف مكان ولا يسمى شيء منها مفعولاً فيه إلا إذا كان مقدراً بني . وعلى ما اختار الشارح الرضى تسمى أسماء زمان أو أسماء مكان وعند تقدير « في » ونصبها تسمى ظروفًا ومفعولاً فيه .



## شروط نصبه وما يصلح . لذلك من الزمان والمكان

قال ابن الحاجب :

« وشروط نصبه تقدير « في » ، وظروف الزمان كلها تقبل ذلك ، »  
« وظرف المكان ان كان مبهماً قبل ، وإلا فلا وفسر المبهم »  
« بالجهات الست ، وحُمل عليه : عند ، ولدي ، وشبهها ، »  
« لاجتماعها ، ولفظ مكان ، لكثرة ، وما بعد دخلت مثل : »  
« دخلت الدار على الأصح » .

قال الرضى :

ظروف الزمان كلها ، أي مبهمها وموقتها يقبل ذلك أي يقبل النصب بتقدير « في » ؛  
والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره ، معرفة كان أو نكرة ، كحين ، وزمان ،  
والحين ، والزمان ، والموقت منه : ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة أو نكرة ، كيوم  
وليلة ، وشهر ، ويوم الجمعة ، وليلة القدر ، وشهر رمضان .

قوله « وظرف المكان إن كان مبهماً » ، اختلف في تفسير المبهم من المكان<sup>١</sup> ، فقيل  
هو النكرة ، وليس بشيء ، لأن نحو : جلست خلفك وأمامك منتصب ، بلا خلاف ،  
على الظرفية .

وقبل هو غير المحصور ، كما قلنا في الزمان ، وهو الأولى ، فتخرج منه المقادير  
المسوحة كفرسخ وميل ، ولا خلاف في انتصابها على الظرفية ، فقال هؤلاء : ينتصب من

---

(١) أشار السيد الجرجاني هنا إلى اختلاف بين النسخ . ونظرت فيما أورده على اضطرابه فأريت اثبات ما في  
النسخة المطبوعة .

المكان على الظرفية نوعان : المبهم والمعلود ، ويدخل في المبهم : الجهات الست ، وعند  
ولكدي ، ووسط ، وبين ، وإزاء ، وحذاء ، وجدة ، وتلقاء ، وما هو بمعناه ، ويستثنى من  
المبهم جانب ، وما بمعناها من : جهة ، ووجه ، وكنف ، وذرى ، فانه لا يقال :  
زيد جانب عمرو ، وكنفه ، بل : في جانبه أو : إلى جانبه ، وكذا خارج الدار ، فلا يقال :  
زيد خارج الدار ، كما قال سيبويه<sup>١</sup> ، بل من خارجها ، كما لا يقال : زيد داخل الدار  
وجوف البيت ، بل : في داخلها وفي جوفه .

وتكلف المصنف لادخال المعلود في لفظ المبهم بأن قال : المبهم ما ثبت له اسمه بسبب  
أمر غير داخل في مسماه ، فالمكان المسوخ كالقرسخ ، داخل فيه ، فإن المكان لم يصر  
فرسخاً بالنظر إلى ذاته ، بل بسبب القياس المساحي الذي هو أمر خارج عن مسماه .

وقال<sup>٢</sup> : الموقّت : ما كان له اسمه بسبب أمر داخل في مسماه كأعلام المواضع ،  
فإنها أعلام لها اعتبار عين تلك الأماكن ، وكذا مثل : بلد ، وسوق ، ودار ، فإنها أسماء  
لتلك المواضع بسبب أشياء داخلة فيها ، كاللور في البلد ، والدكاكين في السوق ، والبيت في  
الدار .

وأما نحو خلف ، وقدام ، ويمين ، وشمال ، وبين ، وحذاء ، فإن هذه الأشياء تطلق  
على هذه الأماكن باعتبار ما تضاف إليه .

وينبغي أن يستثنى من المبهم في قوله ، أيضاً : نحو جانب وما بمعناه ، وكذا جوف  
البيت وخارج الدار ، ودخلها ، وكذا بعض ما في أوله ميم زائدة من اسم مكان ، لأنه إنما  
يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه ، والحدث شيء خارج عن مسمى  
المكان ، مع أنه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس ، فلا يقال : تحت مضرب زيد ، وقمت

(١) هذا ما جرى عليه الجمهور . وبعضهم يجوز نصبها على أنها مفعول فيه أيضاً .

(٢) أي المصنف : ابن الحاجب .

مصرعه ، بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل ، وذلك بأن يقال : اسم المكان : إما أن يُشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان ، أو ، لا ، والثاني لا يتنصب على الظرفية إلا بالفعل الذي يتنصب به على الظرفية المختص من المكان ، كدخلت ، ونزلت وسكنت<sup>١</sup> ، وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها .

والأول ينصبه على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو : المجلس والمقعد ، والمأوى ، والسد ، والمقتل والمبيت ، فتقول<sup>٢</sup> : قاتلت موضع القتال ، ونصرت مكان النصر ، وكذا تقول : قمت مقامه ، وجلست مجلسه ، وأويت مأواه ، وسددت مسداه ، وينصبه أيضاً ، كل ما فيه معنى الاستقرار ، وإن لم يشتق مما اشتق منه ، نحو : جلست موضع القيام ، وتحركت مكان السكون ، وقعدت موضعك ، ومكان زيد ، وجلست منزل فلان وقعدت مركزه ، قال تعالى : « واقعدوا لهم كل مرصد »<sup>٣</sup> ، وكذا : نمت مبيته ، وأقمت مشناه .

وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه ، فلا يقال : كتبت الكتاب مكانك ، ورميت بالسهم موضع بكر ، وقتلته مكان المقرأة وشتمتك منزل فلان ، وقال الأكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست ، والموقت ما سواها ، وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية ، ثم قالوا : حُولَ عند ، ولدي ، وبين ووسط الدار ، من الموقت على الجهات الست فانتصبت انتصابها لمشايتها للجهات في الإبهام .

قال المصنف : وكذا حُمِلَ لفظ مكان ، على الجهات ، لا لإبهامه ، فإن قولك جلست مكان زيد ، لا إبهام هنا في لفظ مكان ، بل لكثرة استعماله ، فحذف « في » منه تخفيفاً ، ولا ينبغي للمصنف هذا الإطلاق ، فإن لفظ مكان لا يتنصب إلا بما فيه معنى الاستقرار

(١) وهنا أيضاً اضطراب كثير في النسخ كما أشار الجرجاني واقتصرت منه كذلك على النص المطبوع .

(٢) التشيل الأول للنوع الذي يكون مشتقاً من حدث بمعنى الاستقرار وما بعد قوله : وكذا تقول قمت مقامه للنوع الثاني أي الذي لا يكون مشتقاً من حدث بمعنى الاستقرار .

(٣) الآية ٥ من سورة التوبة .

فلا يقال : كتبت المصحف مكان<sup>١</sup> ضرب زيد ، كما قلنا .

وينبغي على قول هؤلاء الأكثرين أن تحمل المقادير المسوحة على الجهات الست ، لمشايتها لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلاً لا يختص موضعاً دون موضع ، بل يتحول ابتداءه و انتهاءه كتحول الخلف قدماً ، واليمين شمالاً .

هذا ، واعلم أنه إنما نصب الفعل جميع أنواع الزمان ، لأن بعض الأزمنة ، أعني الأزمنة الثلاثة ، مدلوله ، فطرد النصب في مدلوله وفي غيره ، وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه ، بل دلالة عليه عقلية لا لفظية ، لأن أكل فعل لا بدله من مكان ؛ نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل ، أي الأزمنة الثلاثة ، وهو غير المحصور منه ، والمعلود ؛ ووجه المشابهة : التغير والتبدل في نوعي المكان ، كما في الأزمنة الثلاثة .

وأما انتصاب نحو : قعدت مقعده وجلست مكانه ، ونمت مبيتة فلكونه متضمناً لمصدر معناه الاستقرار في ظرف فضمونه مشعر بكونه ظرفاً لحدث بمعنى الاستقرار ، كما أن نفسه ظرف المضمون ، بخلاف نحو : المضرب والمقتل ؛ فلا جرم ، لم ينصبه على الظرفية إلا ما فيه معنى الاستقرار .

وأما قول المصنف في الشرح<sup>٢</sup> : لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل ، تعدى إليه الفعل ؛ فهو مغالطة ، منشؤها الاشتراك في لفظ المعين ، وذلك أن الفعل يدل على المعين ، لكن من الأزمنة الثلاثة ، لا على الوقت المعين المراد به ههنا وهو المحصور ، كالיום ، والشهر واللبلة ، والسنة ، وكذا قوله : الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى إليه ؛ غلط ، أو مغالطة ، وذلك لأن الفعل لا يدل على المكان المبهم أصلاً ، لأن المقصود من دلالة اللفظ

(١) يجوز مثل هذا الاستعمال عند غيره من التوحيين .

(٢) بيان لوجه دلالة الفعل على المكان عقلاً .

(٣) أي في شرحه على هذه الرسالة « الكافية » .

على الشيء : الدلالة الوضعية لا العقلية ، ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ، ومع هذا ، فهو يدل عقلاً على مطلق المكان لا على مبهم المكان ، بالتفسير الذي فسره .

قوله : « ولفظ مكان » ، وكذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار .

وقوله « وما بعد دخلت » ، اعلم أن دخلت وسكنت ونزلت ، تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه ، مبهماً كان ، أو ، لا ، نحو : دخلت الدار ، ونزلت الخان ، وسكنت الغرفة ، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة فحذف حرف الجر ، أعني « في » معها في غير المجهّم أيضاً ، وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه ؛ وقال الجرمي : دخلت : متعدي ، فما بعده مفعول به لا مفعول فيه ؛ والأصح أنه لازم ، ألا ترى أن غير الأمكنة بعد « دخلت » يلزمها « في » نحو : دخلت في الأمر ، ودخلت في مذهب فلان ؛ وكثيراً ما تستعمل « في » مع الأمكنة أيضاً بعده ، نحو : دخلت في البلد ، وكذا نحو قوله تعالى : « وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم »<sup>١</sup> ، وقولك : نزلت في الخان .

وكون مصدر « دخلت » على الدخول ، والفعل في مصادر اللازم أغلب وكونه ضد « خرجت » ، وهو لازم اتفاقاً ، يرجحان كونه لازماً ، فن ثم ، قال : على الأصح .  
وأما نحو : ذهبت الشام ، فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقاً ، لأن « ذهبت » لازم ، وهو شاذ ، وكذا قوله :

١٦٢ - فلا يضيئكم قناً وعوارضاً ولأقبلن الخيل لابةً ضرغد<sup>٢</sup>  
أي : في قنا وفي عوارض ، وهما موضعان ؛ ومثله قوله :

(١) الآية ٤٥ من سورة إبراهيم .

(٢) قنا ، وعوارض ، مكانان ، والمعنى : لا طلبنكم في هذين المكانين . ولابة ضرغد مكان كذلك ، أي لأجلبن الخيل ، أو القتران الراكبين عليها تصوير قبالتها ، وروي : ولاوردن الخيل ، والبيت من شعر عامر بن الطفيل ، قاله بعد موقعة النهزم فيها هو وقومه في يوم سمي : يوم الرثم ، وهو من أيام العرب .

١٦٣ - لَدُنَّ « بَرَّ » الْكَفَّ يَعْلِلُ مِنْهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّلَبُ<sup>١</sup>

ويكثر حذف « في » وإن كان شاذاً من كل اسم مكان يدل على معنى القرب أو البعد ، حتى يكاد يلحق بالقياس ، نحو : هو منى مزجّر الكلب ومناطق الثريا ، ومقعد الخائن ، ومنزلة الشغاف<sup>٢</sup> ؟

ولا بأس أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الظروف ، فنقول : ظرف الزمان على ضربين : ما يصلح جواباً لِكَمْ ، وهو ما يكون معدوداً ، سواء كان معرفة أو نكرة ، فإذا كان كذا<sup>٣</sup> ، استغرقه الفعل الناصب له إن أمكن<sup>٤</sup> كما إذا قيل لك : كم سرت ؟ قلت : شهراً ، استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره ، إلا أن تقصد المبالغة والتجوز ، وكذا إذا قلت : شهر رمضان ، فإن لم يمكن استغراق الجميع : استغرق منه ما أمكن ، كما نقول : شهراً في جواب : كم صمت ؟ أو كم سريت ، فالأول يعم جميع أيامه ، والثاني جميع لياليه ؟

والذي يصلح جواباً لمتى ، هو الزمان المختص معدوداً كان ، كالعشر الأول من رمضان ، أو ، لا ، ومحلوداً كان ، كيوم الجمعة ، أو ، لا ، كالزمن الماضي ، ومعرفة كان ، كيوم الجمعة ، أو ، لا ، كأول يوم من رمضان ، ويوماً قدم فيه زيد ، ولا يجوز أن يجاب عنه بمعلود غير مختص ، كيوم ، وثلاثة أيام ، وكذا لو قلت : ثلاثة أيام من رمضان ، لأنه غير مختص ، ولو قلت : الثلاثة الأول من رمضان ، جاز ، لاختصاصها ؟

ويجوز في جواب « متى » التعميم والتبويض إن صلح الفعل لهما ، كيوم الجمعة ، في

(١) هذا من قصيدة لساعدة بن جؤية الهذلي . والبيت في وصف الرمح وحركته في يد الفارس واهتزازه كما بهتر الثعلب في سيره . والعلان مشية للثعلب فيها اضطراب واعوجاج . والمعنى : كما عسل في الطريق الثعلب .

(٢) انظر هذه الأمثلة وما أشبهها في باب المبتدأ والخبر

(٣) أي فإن كان معدوداً .

(٤) وذلك إذا لم يكن الفعل يختص ببعض أوقات الزمان دون بعض كالسير ، بخلاف السرى فإنه مختص بالليل والصوم فإنه مختص بالنهار شرعاً .

جواب : متى سرت ؟ وإن وجب التعميم فهو له ، كيوم الجمعة في جواب : متى صمت ؟ وكذا إن لم يكن صالحاً إلا للتبعيض فهو له ، نحو : يوم الجمعة في جواب : متى خرجت من البلد ، فما لا يصلح إلا جواب « متى » : المختص غير المعلوم ، كيوم الجمعة ، وما لا يصلح إلا جواب « كم » : المعلوم غير المختص ، كثلاثة أيام ، وشهر وسنة ، وما يصلح جواباً لهما : المختص ، كالعشر الأول من رمضان ؛ قال سيويو : الدهر، والليل والنهار ، مقرونة باللام لا تصلح إلا جواباً لكم يعني : الليل معطوفاً عليه النهار كقوله تعالى : « يسبحون الليل والنهار »<sup>١</sup> ، أي الدهر ، فأما إذا قلت : يسير عليه النهار ، أو سير عليه الليل ، مشيراً إلى نهار وليل معينين ، فيقعان جواباً لمتى .

وقال سيويو : أسماء الشهور كالمحرم وصفر ، إلى آخرها ، إذا لم يصف إليها اسم الشهر<sup>٢</sup> ، فهي كالدهر ، والليل والنهار ، والأبد ، أي تكون جواباً لكم لا غير ، قال : لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الأيام ، كأنك قلت : سير عليه الثلاثون يوماً إذا قلت : سير عليه صفر ، فيستغرقها السير ؛ ولو أضفت إليها « شهراً » صارت كيوم الجمعة ، ووصلحت جواباً لمتى أيضاً ؛ هذا كلامه ، فان كان مستنداً إلى رواية عن العرب فيها ونعمت والا ، فأني فرق بينهما من حيث المعنى ؟

قوله<sup>٣</sup> : كأنه قيل سير عليه الثلاثون يوماً ، قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمنع من وقوعه جواباً لمتى ، كالعشر الأول من رمضان ، على ما ذكرنا ؛

ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده ، وفي الانصراف<sup>٤</sup> وضده فنقول : المراد بغير المتصرف من الظروف : ما لم يستعمل إلا منصوباً بتقدير « في » أو مجزوراً بمن ،

(١) الآية ٢٠ من سورة الأنبياء .

(٢) أي لفظ : شهر . كما يأتي في تمثيله .

(٣) أي قول سيويو : يريد أن يناقشه فيما ذهب إليه .

(٤) أي كونها مصروفة أو ممنوعة من الصرف .

وقد ينجر «متى» إلى ، وحتى أيضاً ، وينجر «أين» إلى أيضاً مع عدم تصرفهما ، و «من» الداخلة على الظروف غير المتصرفة : أكثرها بمعنى «في» نحو : جث من قبلك ومن بعدك ، و : «من بيننا وبينك حجاب»<sup>١</sup> ، وأما نحو : جث من عندك ، و : «فهب لي من لدنك»<sup>٢</sup> فلا ابتداء للغاية ؛

والمتصرف من الظروف : ما لم يلزم انتصابه بمعنى «في» أو انجراره بمن ، فن الأول أكثر الظروف المبينة لزوماً ، كإذ ، وإذا على تفصيل يأتي في الظروف المبينة ، وكصباح مساءً ، ويوم يوم ، كما يجيء في المركبات ، وقد يجيء حيث و «إذ» ، متصرفين ، نحو : «الله أعلم حيث يجعل رسالته»<sup>٣</sup> ، وقوله تعالى : «بعد إذ أنزلت»<sup>٤</sup> ؛

ومن المعربة غير المتصرفة : بُعِدَاتُ بَيْنَ\* ، وذات مرة ، وذات يوم ، وذات ليلة ، وذات غداة ، وذات العشاء ، وذات الزمين ، وذات العويم ، وذات صباح ، وذات مساء ، وذات صبح ، وذات غوق ، فهذه الأربعة بغير تاء ، وإنما سمع في غير هذه الأوقات ، ولا يقاس عليه : ذات شهر ، ولا ذات سنة ؛ وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لفظة خثعم ، وهم يصرفونها قال شاعرهم :

١٦٤ - عزمت على إقامة ذي صباح لأمر ما يسود من يسود<sup>٥</sup>

(١) الآية ٥ من سورة فصلت .

(٢) الآية ٥ من سورة مريم .

(٣) الآية ١٧٤ من سورة الأنعام . وهكذا أوردوها الرضى بصفة الجمع وهي قرأة نافع أحد القراء السبعة .

(٤) الآية ٨٧ من سورة القصص .

(٥) سيذكر الشارح أن تفسيرها سيأتي في الظروف المركبة من هذا الكتاب . وفي باب الإضافة بالنسبة لبعضها ، وسيشرح ما لم يذكر في البابين المذكورين .

(٦) البيت منسوب إلى أنس بن مدركة الخنفي . ولذلك يقول الشارح كما قال شاعرهم وهو من أبيات حماسية ، أولها : دعوت بني قحافة فاستجابوا فقلت ردوا فقد طاب الورود

وبعد أن أورد البغدادي هذه الأبيات ، وبيت الشاهد آخرها ، استبعد أن يكون البيت المستشهد به مرتبطاً بما قبله .



وأما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرتا التصرف ، كما يجيء في باب الظروف المبنية ؛ ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات ؛ ومعنى ذات مرة وأخواته يجيء في باب الإضافة .

وقولهم : لقيته بعبداتِ بَيْنَ ، أي فراق ، يقال ذلك إذا كان الرجل ممسكاً عن اثنين صاحبه ، ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ، ثم يأتيه ، ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء ، أعني بعد الفراق .

وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع .

ومن العربات غير المتصرفة : ما عُنِّنَ من : غلوة وبكرة ، وضحى وضحوه وبكر ، وسَحَرَّ وسُحِرَ ، وعشية ، وعتمة ، ومساء وصباح ونهار وليل ، وأعني بالتعيين ، أن تريد غلوة يومك وضحاها وضحوته ، وبكرته ، وسحره وعشيته ، وعتمة ليلتك ، ومساءها .

تقول : سيرَ عليه ليلاً ونهاراً ، إذا أردت نهارك وليلتك .

وبكرة وغلوة ، بكونان ، أيضاً ، عَلَمَيْن ، ولا تريد بهما غلوة يومك وبكرته كما سيجيء حكمهما ، فتكونان ، إذن ، متصرفتين .

والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة ، مبني على كونها معينة من دون العلمية وذلك أنهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا آلة تعريف كهذه الظروف المعينة ، لازماً لطريقة واحدة أعني الظرفية ، تنبيهاً على مخالفتها لسائر المعارف ، وذلك لأن كل نكرة صارت معرفة ، فلا بد فيها إما من العلمية ، وإما من اللام أو الإضافة ، وهذه كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم ، لا بآلة ، ولا بعلمية ؛ والدليل على أنها ليست أعلاماً أن عتمة وعشية وضحوه من هذه الظروف متصرفة على الأشهر مع تعيينها ، ولو كانت أعلاماً لم تتصرف ، فتعريف هذه الأسماء ، إذن ، بكونها معنولة عن اللام ؛ فهي معنولة عن

---

(١) أي قصد المتكلم .

اللام وليست متضمنة لها ، كما تضمنت « أمس » في لغة أهل الحجاز ، أعني البناء <sup>١</sup> ، إذ لو تضمنتها لبنت بناء « أمس » ، والدليل على كونها معلولة عن اللام : أن من قاعدتهم الممهدة أن لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه ، إذا لم يكن مضافاً ، إلا معرفاً بلام العهد ، سواء كان علماً أو ، لا ، كالبيت ، والنجم ، والصبي ، وقوله تعالى : « فعصى فرعون الرسول » <sup>٢</sup> ، بكي ، وُجد « سحر » من جملة هذه الأسماء المعينة ممنوعاً من الصرف ، فاضطررنا إلى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السبين .

وقال بعضهم <sup>٣</sup> : إنه عند تعيينه ، متضمن للآم فهو عنده مبني كأمس عند الحجازيين ، وعلى كلا القولين فهو مخالف لأخواته المذكورة من : ضحى ، وبكرة ، ومساء ، وصباحاً ، ونهاراً ، وليلاً ، معينة ، فانها متونة اتفاقاً ، إلا ما زعم الجوهري <sup>٤</sup> : أن « ضحى » معينة لا يتصرف ، كسحر ، ولا أدري ما صحته .

أما غلوة وبكرة ، فهما ، وإن كانتا معيّنتين مع العلمية ، إلا أن تلك العلمية هي الجنسية ، كما في أسامة ، ونذكر في باب العلم أن علم الجنس في معنى النكرة ، على أن الخليل كما يجيء بعيد ، حكى : أتيتك اليوم غلوة وبكرة متونين ، وألحق عبد القاهر <sup>٥</sup> ، عتمة وضحوة معيتين بسحر في منع الصرف لا عن سماع ، والأولى منه ، إذ لم يُسمعاً إلا متونتين ، فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة ، فهو إما لتضمن اللام فيبنى ، كسحر عند بعضهم ، وإما للعلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه .

(١) قوله أعني البناء يمكن أن يكون تفسيراً لما يلزم من مشابهتها لأمس لو كانت متضمنة للام من البناء في لغة أهل الحجاز .

(٢) الآية ١٦ من سورة الزمل .

(٣) هذا القائل هو صدر الأفاضل ناصر بن علي الطبرزي من علماء القرن السادس كما نقل عنه ابن هشام في أوضح المسالك وتقدم ذكره .

(٤) الجوهري صاحب الصحاح وتقدم ذكره .

(٥) تقدم ذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني .

أما غدوة وبكرة ، فقد زعم الخليل أنه إذا قصد بهما التعين جاز تنوينهما كما في ضحوة ، نحو : أتيتك اليوم غدوة وبكرة ، وكذا قال أبو الخطاب<sup>١</sup> إنه سمع من يوثق به : أتيتك بكرة ، وهو يريد الاثنين في يومه أو غده ، لكن الأغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعين ، كما كانتا كذلك علّمين للجنس ، كما يجيء ، فيقدر العلمية فيهما كما في سحر .

فالمقصود مما تقدم أن عدم تصرف هذه المعبّنة مبني على تعيينها من دون علمية ولا آلة تعريف ، وتعينها ، كذلك ، مستند إلى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعين نحو : شهر وستة ، وساعة ، وغدوة<sup>٢</sup> وغيرها ، فلا يثبت ، إذن ، عدم تصرفها<sup>٣</sup>.

فالظروف الثلاثة عشر المذكورة ، إذا كانت معيّنة وجب عدم تصرفها وإذا لم تكن معيّنة كانت متصرفة ، نحو : صيد عليه غدوة ، فإذا تصرفت وأردت تعيينها فلا بدّ فيها من اللام أو الإضافة ، تقول : رأيتك عند السحر الأعلى ، ولا تقول عند سحر الأعلى .

وأما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول : غدوة وبكرة غير منصرتين اتفاقاً وإن لم تكونا معيّنتين لكونهما من أعلام الأجناس كأسماء ، تقول في التعين : أتيت اليوم غدوة أو بكرة ، وفي غير التعين : لقيته العام الأول أو يوماً من الأيام<sup>٤</sup> غدوة أو بكرة ، فمنع الصرف في الحالين ، فهو في غير التعين ، كما تقول : لقيت أسامة ، وإن كنت لقيت واحداً من الجنس غير معيّن .

وقد يجيء الكلام على أعلام الأجناس في باب الأعلام ، وأن علميتها لفظية لا معنى تحتها .

---

(١) كنيته الأغفش الأكبر ، واسمه : عبد الحميد بن عبد المجيد ، وهو من شيوخ سيويه ، نقل عنه كثيراً في كتابه ، وهو من علماء الطبقة الثالثة في نواة البصرة ، توفي سنة ١٧٧ هـ .

(٢) تصغير غدوة .

(٣) أي نحو شهر وستة الخ .

(٤) فيكون : العام الأول أو يوماً من الأيام قرينه على عدم التعين .

وإذا لم يقصد تعيينهما ، جاز أيضاً تنوينهما اتفاقاً ، قال الله تعالى : « ولقد أصبحهم بكرة »<sup>١</sup> ، وإذا قلت : كل غدوة وبكرة ، أو : رب غدوة وبكرة فهما متونتان لا غير ، لأن « كلاً » و « رب » من خواص التكرات .

والأغلب الأكثر في أعلام الأجناس أن تكون موضوعة أعلاماً ، لا منقولة ، من التكرات نحو أسامة وثعالة ، وجيال<sup>٢</sup> ، فهي مرجلة في أعلام الأجناس كسماد وزينب في أعلام الأشخاص .

فغدوة ، علم مرجل ، وغداة هي الجنس ، كقولك : هله غداة باردة ، ونحن في غداة طيبة .

وقد جاء « غدوة » جنساً في القرآن في قراءة من قرأ : « بالغدوة والعشي »<sup>٣</sup> .

قال سيبويه : والأصل في هذين الاسمين ، غدوة ، وبكرة محمولة عليها ، لاجتماعهما في المعنى وفي البنية ، كما أن يَدْرَ محمول على يَدْعُ في حذف الواو ، وإنما قال هذا ، لأن بكرة وضعت نكرة ، وأعلام الأجناس مرجلة كما مر .

وحكى أبو علي عن أبي زيد : لقيته فينة بعد فينة ، ولقيته الفينة بعد الفينة ، أي الحين بعد الحين ، فهي علم الجنس ، كما تقول لقيته في تَدْرِي أو في التَدْرِي أي في الندرة .

وذكر سيبويه أن بعض العرب يَدْعُ التنوين في « عشية » كما في غدوة ، يعني أنه يجعلها ، أيضاً ، علم جنس ، وردّه المبرد ، وقال : عشية منونة على كل حال ، قال السيرافي حكاية سيبويه لا تُرد .

(١) الآية ٣٨ من سورة القمر .

(٢) علم جنس للفتح .

(٣) الآية ٢٨ من سورة الكهف ، والقراءة التي أشار إليها هي قراءة ابن هاجر أحد القراء السبعة .

وسَحَر غير منصرف ، لا لكونه علم الجنس ، بل إذا أردت به سحر يومك كما ذكرنا .

ومن الظروف المكانية ما هو عام التصرف ، كفوق ، وتحت ، وعند ، ولدي ، ومع ، وبينَ بين ، بلا إضافة ، وحوالي ، وحول ، وحولى وأحوال ، والثنية للتكرير ، كما في قوله تعالى : « ثم ارجع البصر كرتين »<sup>١</sup> ؛ وكذا « هنا » وأخواته ، وبدل ، ومكان بمعناه ، ولفظنا يمين وشمال كثيرا التصرف ، وكذا : ذات اليمين وذات الشمال ، وما بقي من الجهات متوسط التصرف ، وكذا لفظ بين ، إذا لم يركب .

وأما حيث ، ووسط ساكن السين ، ودون ، بمعنى قدام فنادرة التصرف : قال : الفرزدق :

١٦٥- أتته بمعلوم كأن جبينه صلاة ورس وسطها قد تغلقا<sup>٢</sup>  
ووسط بتحريك السين منصرف ؛ وقد يدخل « دون » التي بمعنى قدام معنيان آخران ، هي في أحدهما متصرفة ، وذلك معنى أسفل ، نحو أنت دون زيد ، إذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فيوصل إلى المخاطب قبل الوصول إلى زيد ، ويُصرف فيها بهذا المعنى ، نحو : هذا شيء دون أي خسيس .

ومعناها الآخر : غير ، ولا يتصرف فيها بهذا المعنى ، وذلك نحو قوله تعالى : « اتخذ من دونه آية »<sup>٣</sup> ، كأن المعنى : أثنا وصلت إلى الآلة أكتفي بهم ، ولا أطلب الله الذي هو خلفهم ، ووراءهم فهم كأنهم قدامه في المكان ، تعالى الله عنه .

---

(١) الآية ٤ من سورة الملك .

(٢) البيت من قصيدة للفرزدق في هجاء جرير ، كلها فحش والقذاع . أوردها البغدادي وشرحها . وقد خلت منها بعض النسخ من ديوان الفرزدق .

والمعلوم المقصود بالجليلين وروى أنه بخطوق . والصلاة بالهمزة وبالياء ، هي ما يدق فيه الطيب ونحوه . وتغلغا : تشقق من كثرة الدق .

(٣) الآية ٢٣ من سورة يس .

وبما يلزمها الظرفية عند سيبويه : صفة زمان أقيمت مقامه ، نحو قوله :  
 ١٦٦- ألا قالت الخنساء يوم لقيتها أراك حديثاً ناعم البال أفرعاً<sup>١</sup>  
 أي زماناً حديثاً ؛ وجَّوز في لفظي : مليئاً وقرياً خاصة : التصرف نحو قولك ، سيرَ على  
 الفرس مليّ من الدهر وقريب ، ومليئاً وقرياً وأما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفات  
 المذكورة الظرفية ولم يوجبوها ، وإنما اختير نصبها أو وجب ليكون أدلّ على موصوفها الذي  
 هو الظرف المنصوب .

وأما عدم تصرف سائر ما ذكرته فسماعي .

واعلم أنه يكثر جعل المصدر حيناً لسعة الكلام ، نحو : انتظرني جرّ جزودين ،  
 وسيرَ عليه ترويحتين ، أي مثل زمان جزر جزودين ومثل زمان ترويحتين ، قال تعالى :  
 « وإدبار النجوم »<sup>٢</sup> أي وقت ادبارها .

وكل ذلك على حذف المضاف ، وعند أبي علي<sup>٣</sup> ، أن المصدر يقام مقام الزمان من  
 غير اضممار مضاف ، وذلك لما بينهما من التجانس ، بكونهما مدلولي الفعل ، ولذلك ينصب  
 الفعل مبهميهما وموقيتهما بخلاف المكان ، وأما قولهم : كان ذلك مقدّم الحاج ، فليس من  
 ذلك ، لأن « مفعلاً » يكون اسم الزمان .

ويقول مقام الحين مقام المصدر كقوله تعالى : « وذكرهم بأيام الله » ، أي بوقائمه ،

(١) بعد هذا البيت :

قلت لها : لا تنكريني قلّما يسود الفنى حتى يشيب ويصلما  
 وهو أحد أبيات وردت في الحماسة ولم ينسبها أحد من شراح الحماسة ، وفي قصيدة متمم بن نويرة التي  
 رأى بها أخاه مالكا بيت يشبه هذا وهو قوله :  
 تقول ابنة العمري مالك يعلمها أراك حديثاً ناعم البال أفرعاً  
 ولكن الأبيات المتصلة ببيت الشاهد ليست في قصيدة متمم .

(٢) الآية ٤٩ من سورة الطور .

(٣) القارسي : وتقدم ذكره كثيراً .

(٤) الآية ٥ من سورة ابراهيم .

وأما التوسع في ظرف المتعدي إلى ثلاثة فلم يجوزهُ إلا الأخصس ، قالوا <sup>١</sup> ، لأنه يخرج إلى غير أصل ، إذ ليس معناه متعد إلى أكثر من ثلاثة .

وجوزوا في الأفعال الناقصة ، نحو : <sup>٢</sup> يوم الجمعة ليس زيد قائماً ؛ هذا ما قالوا ؛ والذي أرى أن جميع الظروف متوسع فيها ، فقولك : خرجت يوم الجمعة كان في الأصل : خرجت في يوم الجمعة ؛ كان يوم الجمعة مع الجار مفعولاً به بسبب حرف الجر ، ثم صار مفعولاً به من غير واسطة حرف في اللفظ ؛ والمعنى على ما كان عليه .

وكذا المفعول له ، هو أيضاً مفعول به ، تعدى إليه الفعل بنفسه ، بعد ما تعدى إليه بحرف الجر .

فهما مثل « ذنباً » في قولك : استغفرت الله ذنباً <sup>٣</sup> ، إلا أن حذف حرفي الجر ، أي : في واللام ، صار قياساً في البابين <sup>٤</sup> ، كما كان حذف حرف الجر قياساً مع أن وأن ، وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة ، فلا تقول في مررت بزيد ، وقمت إلى عمرو : مررت بزيداً وقمت عمراً . وإنما كان قياساً في باقي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المبيّنة لكل منهما ، لقوة دلالتها على الحرفين المقدرين ؛ فعلى ما قرنا : المفعول فيه ، والمفعول له ، نوعان من أنواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين .

وأما قول المصنف في نحو : يوم الجمعة صمته : ان الضمير لا يجوز أن يكون مفعولاً فيه ، إذ هو لا يكون إلا ظرف الزمان أو المكان ؛ فنقوض بنحو : خرجت هذا اليوم ، فلفظة « هذا » ههنا ظرف اتفاقاً ، بدلالة صفته وقوله : ان الزمان في نحو : مكر الليل ،

---

(١) أي اللتين لم يجوزوه .

(٢) أي جوزوا مثل هذا التركيب .

(٣) اعتبره البغدادي أحد الشواهد . لأن ميبويه أورد هذا البيت :

استغفر الله ذنباً لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل  
وبعد أن شرحه قال انه من أبيات ميبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها .

(٤) أي في باقي المفعول فيه والمفعول لأجله .

وقد يقوم المصدر المضاف إليه مقام المضاف الذي هو مكان ، نحو : مشيت غلوة<sup>١</sup> سهم ، ورمية نشابة<sup>٢</sup> ، أي مسافة غلوة سهم ، وفي الحديث « أقطع النبي صلى الله عليه وسلم زبيراً حضر<sup>٣</sup> فرسه » .

وقد يقوم المضاف إليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر قائم مقام مضافه الذي هو حين ، نحو : لا آتبك السمر والقمر<sup>٤</sup> ، أي مدة طلوع القمر ، ومنه قوله : ١٦٧- باكرت حاجتها الدجاج بسحرة لأعل<sup>٥</sup> منها حين هب<sup>٦</sup> نيامها<sup>٧</sup> أي وقت صباحه ، هذا إذا كان باكرت بمعنى بكرت ، لا غالبت بالبكور ، .

قال النحاة : قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولاً به ، فحينئذ ؛ يسوغ أن يضمم مستغنياً عن لفظ « في » كقولك : يوم الجمعة صمته ؛ وأن يضاف إليه المصدر والصفة المشتقة منه ، نحو قوله تعالى : « بل مكر الليل والنهار »<sup>٨</sup> وقوله : ١٦٨- يا سارق الليلة أهل الدار<sup>٩</sup>

وقد اتفقوا على أن معناه متوسماً فيه وغير متوسع فيه سواء ؛ ثم فرعوا على هذا الأصل ، فقال بعضهم : لا يتوسع في ظرف المتعدي إلى اثنين حتى يلحق بالمتعدي إلى ثلاثة ، فلا يقال : يوم الجمعة أعطيته زيداً درهماً ، قال : لأن المتعدي إلى ثلاثة محصور ، فلا يزداد عليه ، وجوزوه الأكثرون ، .

---

(١) أي مقدار ما يصل إليه السهم .

(٢) النشابة واحدة النشاب وهي السهام . والمراد مقدار ما يصل إليه السهم كالذي قبله .

(٣) حضر القرس يضم الحاء وسكون الضاد أقصى جريه . والمعنى المسافة التي يقطعها القرس عند أقصى جريه .

(٤) أي مدة سمر الناس ، ومدة طلوع القمر كما فسر الشارح والمقصود الدوام ، لأن سمر الناس وأحاديثهم لا تنقطع ، وكذلك طلوع القمر .

(٥) هذا أحد أبيات معلقة لبيد بن ربيعة العامري . وهذه المعلقة مما قاله في الجاهلية ، والبيت وما يتصل به في وصف الخمر وحرصه عليها وبثله في سبيلها كما هو أسلوب الشعراء .

(٦) الآية ٣٣ من سورة سبأ .

(٧) المعنى : يا سارقاً في الليلة المنيعة أهل الدار ، فأضيف الوصف إلى الظرف بعد حذف حرف الجر « في » كما أن المعنى في الآية : بل مكرهم في الليل والنهار . وهذا الشطر غير معروف قائله .



وسارق الليلة ليس بمفعول فيه وإلا انتصب والمضاف إليه المصدر والصفة لا يكون إلا فاعلاً أو مفعولاً به .

قلنا <sup>١</sup> : على ما أصّلنا إن جميع المفعول فيه هو مفعول به : لا نسلم أنه يجب نصبه ، فان المفعول به ينجز بالإضافة نحو : ضارب زيد ، فكذلك في سارق الليلة ، وإنما لم يقع المفعول له ضميراً ، ولا اسم إشارة كالمفعول فيه ، لقلة استعماله ، فأرادوا أن يكون لفظ المصدر مصرحاً به ليدل على كونه مفعولاً له .

فتقول : اضافة الصفة إلى ظرفها كإضافتها إلى المفعول به تكون غير مختصة بالشروط المذكورة في باب الإضافة ، وقد تكون بمعنى اللام ، كـ : « مالك يوم الدين » <sup>٢</sup> ، كما يجيء ، وإضافة المصدر إلى ظرفه كإضافته مختصة <sup>٣</sup> إلى المفعول به بمعنى اللام ، فهي مختصة إلا أنه كالمضاف إلى المفعول به الذي كان متصباً بترع الخافض ، كقوله :

باكرت حاجتها السدجاج بسحرة <sup>٤</sup> ١٦٨

أي حاجتي إليها ، فهي في الحقيقة بمعنى اللام ، لأن اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره بأدنى ملاسة ، نحو كوكب الخرقاء <sup>٥</sup> ، وقتيل الطف <sup>٦</sup> وليس بمعنى « في » كما ذهب إليه المصنف على ما يجيء في باب الإضافة .

(١) قلنا في الرد على المصنف ، ومقول القول ، هو : لا نسلم ... الخ .

(٢) الآية ٤ من سورة القاتحة .

(٣) أي كإضافته اضافة مختصة .

(٤) الشاهد السابق رقم ١٦٨ .

(٥) كوكب الخرقاء : إشارة إلى قول الشاعر :

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة      سهيل اذاغت غزلها في القراب

والخرقاء : المرأة التي لا تحسن تدبير أمرها ، فتكسل عن اعداد غزلها الذي تحتاجه في الشتاء إلى أن يطلع سهيل وينذر بقرب الشتاء فتسرع بنزوع ما عندها من صوف على قرائبها حتى تفرغ منه قبل حلول الشتاء . وقد اعتبره البغدادي أحد الشواهد وكتب عليه ولكنه لم ينسبه .

(٦) الطف : مكان بالكوفة يمتد إلى شاطئ الفرات ، ومنه جزء يسمى كربلاء . فيه حدثت الموقعة التي قتل فيها الحسين بن علي رضي الله عنه هو وكثير من ذريته وأهله . ويطلق على الحسين أيضاً : شهيد كربلاء . نسبة إلى هذه البقعة وفيها قبره .

## حذف عامل الظرف

قال ابن الحاجب :

« ويتنصب بعامل مضمَر ، وعلى شريطة التفسير » .

قال الرضى :

اعلم أن انتصابه بعامل مضمَر ، إما أن يكون بعامل جائر الاظهار ، أو بمتمنه ، كما في المفعول به ، إذ هو هو ، كما ذكرنا ، فالأول نحو : يومَ الجمعة في جواب من قال متى سرت ؟ أي سرت يومَ الجمعة .

وقد جاء بلا قرينة ظاهرة ، كفولهم : حيثُذ الآن ، أي كان ذلك حيثُذ واسمع الآن .

والثاني كما في المنصوب على شريطة التفسير ، حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلاً ، فما يختار رفعه نحو : يومَ الجمعة سرت فيه ، وما يختار نصبه نحو : أيومَ الجمعة سرتُ فيه ؟ وما يوم الجمعة سرت فيه ، وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه ، وإذا يومَ الجمعة سرتُ فيه ، ويوم الجمعة سرتُ فيه ، أو ، لا تيسر فيه .

ومثال لبس المُفسّر بالصفة : كل يوم صُمت فيه في الصيف .

وما يستوي فيه الأمران : زيد سار ويومَ الجمعة سرت فيه ؛ وما يجب نصبه إن يومَ الجمعة سرت فيه ، وهلاً يومَ الجمعة سرت فيه .

• • •



### المفعول له

قال ابن الحاجب :

« المفعول له هو ما فُعل لأجله فعل مذكور ، مثل : ضربته »  
« تأديباً ، وقعدت عن الحرب جبناً ، خلافاً للزجاج فإنه عنده »  
« مصدر » .

قال الرضى :

قوله : « فعل مذكور » ، أي مضمون الفعل وشبهه ، وهو المصدر لما ذكرنا في المفعول فيه ؛ قوله « مذكور » ، احتراز عن قولك وقد شاهدت ضرباً لأجل التأديب : أعجبت التأديب ، فإن التأديب فُعل له الضرب إلا أنك لم تذكر الضرب في قولك ، عاملاً فيه .  
فالحق<sup>١</sup> أن نقول ، في المفعول له : هو ما فُعل لأجله مضمون عامله ، وكذا في المفعول فيه هو ما فُعل فيه مضمون عامله من زمان أو مكان ، لثلاً ينتقض الحدّان ، بنحو قولك : ضربت وقد أعجبت التأديب ، وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك<sup>٢</sup> .

---

(١) أي تفادياً من ورود مثل ذلك .

(٢) لأن في كل من المثالين يتحقق التعريف الذي ذكره ابن الحاجب وذلك لأن في كل منهما فعلاً مذكوراً فُعل في الزمان أو المكان أو فُعل لأجله .. ولكن هذا المذكور غير عامل لا في المفعول فيه ولا في المفعول لأجله .

وذكر المصنف مثالين للمفعول له ، ليبين أنه قد لا يتقدم وجوداً على ما جُويلَ علة له ، كما في : ضربته تأديباً ، وقد يتقدم وجوده عليه كما في : قعدت جنباً ، فالمفعول له هو الحامل على الفعل ، سواء تقدم وجوده على وجود الفعل ، كما في : قعدت جنباً ، أو تأخر عنه ، كما في : جئتكم إصلاحاً لحالك ، وذلك لأن الغرض المتأخر وجوده ، يكون علة غائية حاملة على الفعل ، وهي إحدى العلل الأربع ، كما هو مذكور في مقالته ، فهي متقدمة من حيث التصور ، وإن كانت متأخرة من حيث الوجود .

فالمفعول له هو العلة الحاملة لعماله ، وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظراً إلى ظاهر نحو قولهم : ضربته تأديباً وأن الضرب علة للتأديب .

وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه لا يطرد في نحو : قعدت جنباً ، وجعل المفعول له علة لمضمون عامه يطرد ، لأن التأديب علة حاملة على الضرب ، ولفظ « المفعول له » يؤذن بكونه علة ، لأن اللام في قوله « له » للتعليل ، وهي تدخل على العلة لا على الممثل ، نحو فعلت هذا لهذه العلة .

قوله : « خلافاً للزجاج » ، مذهبه أن ما يسميه النحاة مفعولاً له ، هو المفعول المطلق لبيان النوع ، وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له ، تفصيلاً وبياناً له ، كما في : ضربته تأديباً ، فإن معناه : أدبته بالضرب ، والتأديب مجمل ، والضرب بيان له ، فكانت قلت أدبته بالضرب تأديباً ، ويصح أن يقال : الضرب هو التأديب . فصار مثل : ضربت ضرباً ، في كون مضمون العامل هو المفعول .

ولا يطرد له هذا في جميع أنواع المفعول له ، فإن القعود ليس بياناً للجن ، ولا يقال : قعوده جنب إلا مجازاً ، وكذا قولك ؛ جئتكم إصلاحاً لحالك ، بالاعطاء أو النصح أو نحوه ، فإن المجيء ليس بياناً للإصلاح ، بل بيانه الاعطاء أو النصح ، كما صرح به .

ولعله يقدر في مثله : قعود جنب ويجيء إصلاح على حذف المضاف وهو تكلف .

قال المصنف رداً على الزجاج : معنى ضربته تأديباً : ضربته للتأديب اتفاقاً ، وقولك : . للتأديب ، ليس بمفعول مطلق ، فكذا « تأديباً » الذي بمعناه .

وفي الرد نظر ، وذلك أن « ضربَ تاديب » ، أيضاً ، يفيد معنى « التأديب » مع أن الأول مفعول مطلق اتفاقاً دون الثاني ، وأيُّ منع في أن يتفق في المعنى المقصود : المختلفان في الاعراب ، ألا ترى أن معنى : جثت راكباً ، جثت وقت ركوبي ، والأول حال ، والثاني مفعول فيه .

والجرمي يقول : ان ما يسمى مفعولاً له منتصب نصب المصادر التي تكون حالاً ، فيلزم تنكيره ، ويقدر نحو قوله تعالى : « حنَّ الموت »<sup>١</sup> محاذرين الموت ، لتكون الاضافة لفظية .

ولا يطرد له ذلك في نحو قوله :

١٦٩-مخافة ، وزَعَل المحبور والهول من تهور الهبور<sup>٢</sup>  
إلا أن يجعلهما مصدرين للحالين المقترنين قبلهما ، أي : زعلاً زعل المحبور ومهولاً الهول ، على ما هو مذهب الفارسي في : فعلت جهلك ووجدك ، على ما يجيء في باب الحال .  
ومذهب البصريين أولى من الباقيين ، لسلامته من الحلف والتقدير اللازمين لغيره .

### شرط نصب المفعول له

قال ابن الحاجب :

« وشرط نصبه تقدير اللام ، وإنما يجوز حذفها إذا كان »  
« فعلاً لفاعل الفعل المعلل ومقارناً له » .

(١) الآية ١٩ من سورة البقرة .

(٢) هذا من أرجوزة للمجاج تقدم منها الشاهد رقم ٩٩ في صحيفة ٣٤٢ وهو قوله أول الأرجوزة :  
جاري لا تستكري عليصري سيري واتفاقي على يسيري  
وسباني ذكر الشاهد الذي هنا قريباً ومعه شطر زائد .

### قال الرضى :

يعني أن تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له ، لا شرط كون الاسم مفعولاً له ، فنحو :  
للسَّمن ، وإلكرامك الزائر ، في قولك : جئتكَ للسمن ولاكرامك الزائر ، عنده <sup>١</sup> ،  
مفعول له على ما يدل عليه حذّه ، وهذا كما قال في المفعول فيه : إن شرط نصبه تقدير  
« في » .

وما ذهب إليه في الموضعين ، وإن كان صحيحاً من حيث اللغة ، لأن السَّمن فُعِلَ  
له المجيء ، لكنه خلاف اصطلاح القوم ، فإنهم لا يسمون المفعول له ، إلا المنصوب الجامع  
للشرائط ، فحذّه الصحيح هو : المصدر المقرر باللام للمعلل به حدث شاركه في الفاعل  
والزمان .

ومعنى تشاركهما في الفاعل أن يقوما بشيء واحد كقيام الضرب والتأديب في : ضربته  
تأديباً ، بالتكلم ، وتشاركهما في الزمان بأن يقع الحدث في بعض زمان المصدر ، كجئتكَ  
طمعاً ، وقعدت عن الحرب جبناً ، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر ، نحو  
جئتكَ خوفاً من فراك ، أو بالعكس نحو : جئتكَ إصلاحاً لحالك ، وشهدت الحرب  
إيقاعاً للهدنة بين الفريقين <sup>٢</sup> .

فإذا كان الحدث المعلل تفصيلاً وتفسيراً للمصدر المجرى ، كما في ضربته تأديباً ،  
وأعطيته ، مكافأة <sup>٣</sup> ، فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة  
حدث واحد ، لأن المعنى : أدبته بالضرب ، وكافأته بالإعطاء ، فالضرب هو التأديب  
والإعطاء هو المكافأة ، والعلة ههنا في الحقيقة ، ليس هذا المصدر المنصوب ، لأن الشيء  
لا يكون علة نفسه ، بل هي أثره ، أي ضربته لتأديبه ، لكن لو صرحت بما هو العلة أعني

(١) عنده أي عند المصنف : ابن الحاجب .

(٢) أثار الجرجاني هنا إلى اختلاف في النسخ وأورد جملة طويلة قال أنها في بعض النسخ وهي لا تختلف في  
مضمونها عما هنا وتزيد عنها إعادة لبعض ما تقدم وتكراراً للكثير مما أثبتناه . فكان الأفضل الإبقاء على  
النص المطبوع .

(٣) مكافأة مصدر ذكر للتبديل وليس مفعولاً به .

التأثر ، لم يتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان ، إذ ربما لا يحصل هذا الأثر ، فكيف يشارك الضرب في الزمان ، كما قال ابن دريد :  
 ١٧٠-والشيخ إن قُومته مسن زينه لم يُقسم التثقيب منه ما التوى<sup>١</sup>  
 وإنما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته للمحدث في الفاعل والزمان ، إذ هو كما بينا .

وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل ، وهو الذي يعوي في ظني وإن كان الأغلب هو الأول ، والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه في نهج البلاغة : « فأعطاه الله النظرة<sup>٢</sup> استحفاً للسخط ، واستتماماً للبيئة<sup>٣</sup> » ، والمستحق للسخط إبليس والمعطى للنظرة هو الله تعالى ، ولا يجوز أن يكون استحفاً حالاً من المفعول ، لأن « استتماماً » إذن ، يكون حالاً من الفاعل ، وكذا « إنجازاً للعدة<sup>٤</sup> » ، ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول .

وكذا قول العجاج :

يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور<sup>٥</sup>  
 والمحول من تهور الحبور-١٦٩

(١) ليس المقصود به الاستشهاد ، وإنما هو لتأييد المعنى الذي أشار إليه بقوله : إذ ربما لا يحصل هذا الأثر ، وهذا البيت من مقصورة الإمام النووي أبي بكر بن دريد صاحب الجوهرة واسمه محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، أنه السويطي في البنية نسبة إلى يعرب بن قحطان من علماء القرن الثالث . وهو أحد الأئمة المتقدمين في اللغة . وبيت الشاهد من قصيدة مقصورة له مدح بها الأمير أبا العباس اسماعيل الميكالي حاكم نيسابور وضمنها كثيراً من الحكم ، توفي سنة ٣٧١ هـ .

(٢) أي الانتظار والبقاء إلى يوم القيامة تحقيقاً لطلبه في قوله الذي حكاها الله عنه : رب انظرنى .

(٣) هو من تمام الكلام الذي نقله عن نهج البلاغة . وهذا الكلام من خطبة طويلة في نهج البلاغة فيها حديث عن خلق السموات والأرض وخلق آدم ، وما حدث من إبليس ، وهي في الجزء الأول ص ٢١ طبعة الحلبي سنة ١٩٦٣ إخراج محمد أبو الفضل .

(٤) تقدم الشطران الثاني والثالث قبل قليل . وكما تقدم هو من أرجوزة العجاج التي أولها : جاري لا تستنكري عذيري ...



فان المحول بمعنى الافتراع لا الفزع ، والثور ، ليس بمفزع بل هو فزع .  
وكذا أجاز أبو عليّ عدم المقارنة في الزمان ، وذلك أنه قال في التذكرة<sup>١</sup> على القراءة  
الشاذة : « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم »<sup>٢</sup> ، بنصب « صدقهم » ، إن معناه : لصدقهم  
في الدنيا .

قوله : « ولا يجوز حذفها » ، أي حذف اللام .  
قوله : « إذا كان فعلاً لفاعل القيل المعلق » ، أي إذا كان المفعول له فعلاً لفاعل الفعل  
الناصب له وهو الفعل المعلق بالمفعول له ، أي إذا اشتركا في الفاعل على ما ذكرنا .

واقصر المصنف على شرطين مما شرط في المفعول له ، فلم يشترط كونه مصدرأ ،  
لدخوله في قوله : فعلاً لفاعل الفعل المعلق ، ولم يشترط كونه بتقدير اللام ، وجواباً<sup>٣</sup> لـ « ليه » ،  
والأ<sup>٤</sup> يكون<sup>٥</sup> من غير لفظ الفعل لأنه قد عُلِمَ ذلك من الحدّ .

وشرط بعضهم كونه من أفعال القلب<sup>٦</sup> ، قال لأنه الحامل على إيجاد الفعل والحامل  
على الشيء متقدم عليه ، وأفعال الجوارح ، كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون  
حاملة على الفعل ، وأما أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة فاتها تبقى .

والجواب أنه إن أراد وجوب تقدم الحامل وجوداً فممنوع ، وإن أراد وجوب تقدمه ،  
إما وجوداً أو تصوراً فسلم ، ولا ينفعه ، وينتقض ما قال بجواز نحو : جئتكم إصلاحاً لأمرك ،  
وضرته تأديباً اتفاقاً .

فان قال : هو بتقدير حذف مضاف ، أي إرادة اصلاح وإرادة تأديب ؛ قلنا :

---

(١) أحد مؤلفات أبي علي الهارمي .

(٢) الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٣) هكذا في المطبوعة والاصواب : والأ<sup>٤</sup> يكون من لفظ الفعل ، أو ما يؤدي هذا المعنى .

(٤) يراد من أفعال القلب وأفعال القلوب في هذا الباب : الأفعال الدالة على أمور معنوية لا على أمور علاجية  
كما يتبين من شرحهم وتحميلهم .

فجُوزَ ، أيضاً ، جئتكَ اليومَ اكراماً لك غداً ، بتقدير المضاف المذكور ، بل جُوزَ :  
جئتكَ سمناً ولبناً .

فظهر أن المفعول له هو الظاهر ، لا المقتدر المضاف ؛ فتقول : المفعول له على ضربين :  
إما أن يتقدم وجوده على مضمون عامله ، نحو قعدتُ جُبناً ، فهو من أفعال القلوب ، كما  
قالوا ، وإما أن يتقدم على الفعل تصوراً أي يكون غرضاً ، ولا يلزم كونه فعل القلب ، نحو :  
ضربته تقويماً ، وجتته اصلاًحاً .

قال المصنف : وإنما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لأن علة الأفعال  
كثيراً ما تجيء جامعة للشرطين ، فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية ، والغرض  
أن يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية ، وحصول الشرطين دليل عليها .

ويجوز إلى الرياضي<sup>١</sup> وجوب تنكير المفعول له لمشابهته للحال والتمييز .

وبيت العجاج<sup>٢</sup> قاضر عليه ، وكذا قول حاتم :  
١٧١- وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللثم تكراً<sup>٣</sup>  
وكذا قوله تعالى : « حذر الموت »<sup>٤</sup> .

وقال الجزولي<sup>٥</sup> : إذا انجرت باللام وجب تعريفه ، فلا يقال جئتكَ لأكرام لك ، ومنعه  
الأندلسي<sup>٦</sup> ، وقال لا أرى منه مانعاً .

---

(١) هو أبو الفضل العباس بن الفرج ، ولقبه ( الرياضي ) سرى إليه من أبيه الذي كان مولاً لرجل ( اسمه رياش )  
وهو من متقدمي النحاة من طبقة الجرمي والمالزي ، مات مقتولاً في سنة ٢٥٧ هـ .

(٢) وهو قوله مخاطفة وزعل المحبور والمحول من تهو المحبور وتقدم في هذا الباب .

(٣) هذا البيت من قصيدة طويلة لحاتم الطائي تحدث فيها عن الكرم وكثير من مكارم الأخلاق التي يتحل بها  
الإنسان . وآخرها قوله :

فذلك أن يهلك فمضى ثلثوه وإن عاش لم يقعد ضميماً ملثماً

(٤) الآية ١٩ من سورة البقرة ، وتقدمت قبل قليل .

(٥) الجزولي والأندلسي تقدم ذكرهما كثيراً .

وقال ابن جعفر<sup>١</sup> ، إنه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلها ، والظاهر جواز ذلك ، ألا ترى إلى قوله تعالى : « فبظلم من الذين هادوا حرمنا »<sup>٢</sup> ، والباء للسيبية هنا كاللام .

قال المالكي<sup>٣</sup> : إذا حصل الشرائط فجر المقترون بلام التعريف أكثر من نصبه ، والمجرد بالعكس ويستوي الأمران في المضاف ؛ هذا قوله والأولى أن يحال ذلك على السماع ، ولا يعلل .

\* \* \*

---

(١) ابن جعفر ، لم يزد الرضى في النقل عنه من قوله ابن جعفر . وقد ترجم السيوطي في بغية الوعاة لعدد ممن يطلق عليهم ابن جعفر ، وكلهم مقلدون على الرضى ولكن أشهرهم الذي يمكن أن يكون مقصوداً هو محمد بن جعفر بن أحمد .. الأنصاري للزمي البلشي الأصل ، مقررئ نحوي جليل توفي بخراسنة سنة ٥٨٦ هـ .  
(٢) الآية ١٦٠ من سورة النساء .

(٣) فيما تقدم من هذا الجزء رجحنا أن المراد بالمالكي هو الإمام ابن مالك صاحب الألفية . وما نقله الرضى هنا منسوباً إلى المالكي يرجح ما تقدم من جهة أن هذا الذي نقله من احكام المفعول لأجله منسوب إلى ابن مالك ولم يقل أحد بنسبته إلى غيره وتكاد عبارة الرضى هنا تطابق قول ابن مالك في الألفية : « قل أن يصحبها المجرد والعكس في مصحوب أل الخ . بل إن عبارته في التسهيل مطابقة لما نقله الرضى هنا تماماً .

## المفعول معه

قال ابن الحاجب :

« المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل »  
« لفظاً ، أو معنى » .

قال الرضى :

قوله : « لمصاحبة معمول فعل » ، احتراز عن نحو « ضيعته » في : كل رجل وضييعته ،  
فإنها مصاحبة لكل رجل<sup>١</sup> ، لأن الواو بمعنى « مع » ، ويعني بالمصاحبة كونه مشاركاً لذلك  
المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد ، فزيد ، في : سرت وزيداً ، مشارك للمتكلم في  
السير في وقت واحد ، أي وقع سيرهما معاً ، وفي قولك : سرت أنا وزيد ، بالعطف ،  
يشاركة بالعطف في السير ، لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد .

وشرط بعضهم أن يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه ، فاعلاً ، كما في :  
سرت وزيداً ، نظراً إلى أن « عمراً » في قولك : ضربت زيداً وعمراً ، معطوف اتفاقاً ،  
لامفعول معه .

---

(١) أي وليس معمولاً لفعل ، لأنه مبتدأ ، وقيد بعضهم خروج مثله بما إذا قدر الخبر مثني . وقال إنه إذا قدر  
مفرداً كما يقال كل رجل موجود وضييعته فإنه يبرز نصب ما بعد الواو مفعولاً معه ، وسيأتي ذلك في  
آخر الباب .

ويستقص ما قاله بنحو : حسبك وزيداً درهم ، فإن الكاف مفعول في المعنى ، إذ المعنى : يكفيك ؛ وأما تعين « عمراً » في المثال المذكور للعطف ، فلأن أصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف ، وإنما يُعدل ما بعدها عن العطف إلى النصب ، نصّاً على المعنى المراد ، من المصاحبة ، لأن العطف في : جاءني زيد وعمرو ، يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ، ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر ، والنصب نص في المصاحبة ، وفي قولك : ضربت زيداً وعمراً ، لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة ، لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر .

• • •

## أحكام المفعول معه

قال ابن الحاجب :

« فإن كان الفعل لفظاً ، وجاز العطف ، فالوجهان مثل : «  
جشت أنا وزيد ، وزيداً ، وإن لم يجر العطف نعين النصب ، «  
نحو : جشت وزيداً ، وإن كان معنىً وجاز العطف نعين ، «  
نحو : ما لزيد وعمرو ، وإلا نعين النصب ، نحو : مالك «  
وزيداً ، وما شأنك وعمراً ، لأن المعنى : ما تصنع . »

قال الرضي :

اعلم أن مذهب جمهور النحاة<sup>١</sup> ، أن العامل في المفعول معه : الفعل أو معناه بتوسط  
الواو التي بمعنى « مع » وإنما وضعوا الواو موضع « مع » في بعض المواضع لكونه أخصر  
لفظاً ، وأصل هذه الواو : واو العطف الذي فيه معنى الجمع ، كما يجيء في بابہ فتناسب  
معنى المعية أن قالوا : لا يتقدم المفعول معه على ما عرّيل في صاحبه اتفاقاً ، فلا يقال :  
والخشبة استوى الماء ، كما يتقدم سائر الفاعيل على عاملها ؛ .

---

(١) يريد جمهور البصريين كما جاء في بعض النسخ التي أشار إليها الجرجاني .

وجوز أبو الفتح<sup>١</sup> تقدمه على المعلوم المصاحب ، تمسكاً بقوله :  
١٧٢- جمعت وفحشاً غيبة ونيمة ثلاث خيال لست عنها بمعوي<sup>٢</sup>  
والأولى المنع ، رعاية لأصل الواو ، والشعر ضرورة .

وقال الكوفيون : هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنوياً كما قلنا في الظرف  
الواقع خبر المبتدأ .

والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي .

وقال الزجاج هو منصوب باضممار فعل بعد الواو ، كأنك قلت : جاء البرد ولايس  
الطيالة<sup>٣</sup> ، أو صاحبها ، وكذا في غيره . والاضمار خلاف الأصل .

وقال عبد القاهر ، هو منصوب بنفس الواو ، والأولى رعاية أصل الواو في كونها  
غير عاملة ، ولو نصبت بمعنى « مع » مطلقاً ، لنصبت في : كل رجل وضيعته ، وقال  
الأخفش نصبه نصب الظروف وذلك أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية<sup>٤</sup> ، والواو  
في الأصل حرف فلا تحتل النصب ، أعطى النصب ما بعدها عارية<sup>٥</sup> ، كما أعطى ما بعد  
« الا » إذا كانت بمعنى « غير » أعراب نفس « غير » .

- 
- (١) أي ابن جني ، وتكرر ذكره .  
(٢) من نصيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقي يذكر فيها سوء عشرة أخيه ( عبد ربه بن الحكم ) ويتحدث  
عن مقابلة لعله الماملة بالصفح والتجاوز ولؤلها :  
نكاشرتني كرهاً كأنك ناصح وعينك تبدي أن صدرك لي دوى  
ومننا : وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة التيسق مهورى  
وهذا أحد الشواهد النحوية على استعمال « لولا » حرف جر .  
(٣) أصل المثال : جاء البرد والطيالة ، والطيالة جمع طيلسان .  
(٤) وهو لفظ « مع » .

ولو كان كما قاله لجاز النصب في كل<sup>١</sup> واو بمعنى « مع » مطرداً ، نحو : كل رجل وضيعة .

قوله : « فان كان الفعل لفظاً وجاز العطف فالوجهان » ، هذا أولى مما قال عبد القاهر في نحو : قام زيد وعمرو ، إنه لا يجوز فيه إلا العطف ، ولعلّه قال ذلك لأنه<sup>٢</sup> مخالفة للأصل الذي هو العطف لا لداع .

وهو ممنوع ، لأن ههنا داعياً ، وهو النص على المصاحبة .

وقوله : « جئت أنا وزيدٌ وزيداً » مثل قام زيد وعمرو ؛ بل كان ينبغي أن يكون العطف في : جئت أنا وزيد ، عند عبد القاهر أوجب ، وذلك أن توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الأغلب للعطف<sup>٣</sup> .

وهل يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه ؛ قال الأخفش : نعم ، فلا يجوز : جلس زيد والسارية ، إذ لا يُسند المجلس إلى السارية ، وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس ، وإنما ذلك عنده مراعاة لأصل الواو في العطف ، وأجازه غيره استدلالاً بقولهم ما زلت أسير والنيل ، ولا يقال : سار الماء ، بل جرى .

وله<sup>٤</sup> أن يقول ، ان ذلك لامتناع السير لجرى النيل ، لما اقترن بما يصبح منه السير ، كقوله تعالى : « ولله يسجد من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً وظلالهم بالغد والآصال »<sup>٥</sup> وقريب منه قوله تعالى : « فمنهم من يمشي على بطنه ، ومنهم من يمشي على رجلين »<sup>٦</sup> ؛ أو

(١) أي في كل ما يقع بعدها وفي التعبير تسامح .

(٢) أي لأن النصب الذي لم يجره عبد القاهر .

(٣) أي لتصحيح العطف ، على الضمير المتصل للمرفوع .

(٤) وله أي وللأخفش الذي يشترط جواز العطف من جهة المعنى .

(٥) الآية ١٥ من سورة الرعد .

(٦) الآية ٥٥ من سورة النور .



عل حذف «جَرَى» من المعطوف ، كقوله :

١٧٣- علفتها تبنأ وماءاً بارداً<sup>١</sup>

أي وسقيتها ماءً ، وقيل : لا يجوز المعطف في : استوى الماء والخشبة أيضاً ، لأن « استوى » ههنا ليس بمعنى استقام ، بل بمعنى ارتفع ، كما في قوله تعالى : « ذو مرة فاستوى »<sup>٢</sup> ، وله أن يجوز المعطف في هذا المثال ، أيضاً ، ويقول : استوى : ههنا بمعنى تساوى ، لا بمعنى استقام ، ولا بمعنى ارتفع ، والمعنى : تساوى الماء والخشبة في العلو ، أي وصل الماء إلى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء ، والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء ، وقت زيادته .

ولا يجوز النصب في قولك : أنت أعلم ومالك ، لأنك لا تقصد به مصاحبة المخاطب في العلم لماله ؛ والتقدير الأصلي فيه : أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك ، ثم خفض بحذف معمول أعلم ، وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك ، لقيام القرينة على كلا المحلوفين .

ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الأول من المركب المضاف إليه ، نحو : ثالث عشر ، في : ثالث عشر ثلاثة عشر على ما يأتي في باب العدد ؛ وقولنا فأنت ومالك ؛ مثل : كل رجل وضيعة ، أي : فأنت ومالك مقترنان ، والمعنى : أنا لا أدخل بينك وبين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق بإصلاحه فأنت أعلم بما يصلحه ،

ومثله قولهم : أنت أعلم وربك<sup>٣</sup> ، وهذا يستعمل في التهديد ، أي أنت أعلم وربك ، ففعل اجتراءك عليه لما علمت من ترك مكافأته للمجرمين ، تعالى عنه ، فأنت وربك ، أي أنتما مقترنان ، فأنا لا أدخل بينكما ، ولا أدعوه عليك فإنه حسبك ؛ وهذا المعنى أبلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف .

(١) ورد هذا الشاهد بصورتين : فقد ورد قبله : لا حططت الرجل عنها واردا ، وورد بعده في بعض الكتب : حتى غدت هالة عينها . ولم ينسب أحد في كل من الحالتين وهو بالصورة الأولى وارد في زيادات ديوان ذي الرمة بين الأبيات التي نسبت إليه ؛ ديوان ذي الرمة المطبوع في « كمبريج » سنة ١٩١٩ م .

(٢) الآية ٦ من سورة النجم .

(٣) انظر سيويه ج ١ ص ١٥٤ .

وقال عبد القاهر : المعنى أنت أعلم ، وربك مجازيك ، فهو ، عنده على حذف خبر  
الابتداء من الجملة الثانية .

وليس ما ذهب إليه بذلك ، وكذا قول العبدى ، إن تقديره : أنت أعلم من غيرك ،  
وربك أعلم منكما ، وهذا أبعد مما تقدم ، من حيث المعنى المفهوم من : أنت أعلم وربك ،  
قوله : « وإن لم يجر العطف تعين النصب نحو جئت وزيداً » ، جمهور النحاة على  
أن النصب مختار ههنا ، لا أنه واجب ، وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع  
المتصل بلا تأكيد بالمتفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، قبيح لا يمتنع ، كما  
يجيء في باب العطف .

قوله : « وإن كان معنى » ، أي إن كان الفعلُ معنىً ، والفعل المعنويُّ على ضربين ،  
لأنه إما أن يكون في اللفظ مشعرً به قوي ، أو ، لا .

فالأول نحو : مآلك ؟ لأن الجار والمجرور متعلق بالفعل أو بما في معناه ، وما شأنك  
لأن قولك : شأنك بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل ، وحسبك  
وقدئك ، وكفيك لكونها بمعنى كفاك ، ونحو : ويلاً لك ، وويلك ، وويلٌ لك ، لأن  
الويل بمعنى الهلاك ، وفي المصدر معنى الفعل ، وكذا قولهم : رأسك والحائط ، وامرأ  
ونفسه ، وشأنك والحج ، إن جعلنا الواو بمعنى « مع » فإن المنصوب قبلها دال على الفعل  
المقدر .

وهذا القسم على ضربين : إما أن يجوز العطف فيه بلا تكلف ، أو ، لا ، فالأول  
نحو : ما زيد وعمرو ، وما شأن زيد وعمرو ، قال المصنف : العطف واجب فيه ، إذ  
هو الأصل فلا يصر إلى غيره لغير ضرورة .

وليس بشيء ، لأن النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب ، وقد يكون الداعي

---

(١) هو أبو طالب أحمد بن بكر القرني سنة ٤٠٦ هـ ، وتقدم ذكره

إلى النصب ضرورياً ، ولو سلمنا أنه ليس بضروري ، قلنا : لِمَ لا يجوز مخالفة الأصل لداع ؟ وإن لم يكن ضرورياً .

وقال غيره : العطف هو المختار مع جواز النصب ، والأولى أن يقال : إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا .

والثاني نحو : مالك وزيداً ، وما شئتُك .. يحمل الضمير مكان الظاهر المجرور ، قال الكوفيون يجوز في السَّعة العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار : والبصريون يجوزونه للضرورة ، وأما في السَّعة فيجوزونه بتكلف ، وذلك باضممار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدراً لضبعه .

فقال المصنف هنا : إنه يتمين النصب نظراً إلى لزوم التكلف في العطف ، وقال الأندلسي يجوز العطف على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة ، وهو أولى ، لوروده في القرآن ، كقوله تعالى : « تساملون به والأرحام »<sup>١</sup> ؛ بالجر ، في قرأة حمزة<sup>٢</sup> .

وفي النصب<sup>٣</sup> في مثل هذا ، أعني : ما شئتُك ، أو مالك وزيداً ، و : ما شأن زيد وعمراً ، أربعة أوجه : الأكثرون على أنه بالفعل المدلول عليه بما شئتُك ومالك ، أي ما تصنع ، وذلك لأن « ما » طالبة للفعل ، لكونها استفهامية ، وبعدها الجار ، أو المصدر ، وفيها معنى الفعل فتظافرا على الدلالة على الفعل ، ومن ثم امتنع في الاختيار : هذا لك وأباك ، لفوات « ما » الاستفهامية .

وقال سيبويه : تقديره : ما شئتُك وشأن ملايستك زيداً ، ومالك وملايستك زيداً ، وما شأن زيد وملايستك عمراً ، فهو « مفعول المصدر المقدّر » قال السيرافي<sup>٤</sup> : هذا تقدير

(١) الآية الأولى من سورة النساء .

(٢) هو حمزة بن حبيب بن عماره الثريات أحد القراء السبعة توفي في خلافة أبي جعفر المنصور سنة ١٥٦ هـ .

(٣) أي في بيان عامل النصب .

(٤) هذا في كتاب سيبويه ج ١ ص ١٥٥ .

(٥) في تفسير كلام سيبويه .

معنوي ، لا يخرج ذلك عن معنى : ما صنعت وما تصنع ، لأن هذا ملابسة أيضاً ؛ يعني<sup>١</sup> أن سيويه لا يريد بتقدير « ملابستك » : أن الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لأن المصدر العامل مع معموله كالوصول وصلته ، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وإبقاء البعض الآخر ، كما يجيء في باب المصدر ؛ وإنما قدره سيويه بهذا ، لتبيين المعنى فقط ، لا لأن اللفظ مقدر بما ذكر .

قال الأندلسي : بل أراد أن المصدر المقدر هو العامل ، وإنما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه ، لأن « مالك » ، وما شأنك « إذا جاء بعدهما نحو « وزيد » دل على أن الانكار إنما هو للملابسة المجرور لذلك الاسم ، ولا سيما أن الواو بمعنى « مع » تؤذن بمعنى الملابسة . وقال الأندلسي ، يجوز أن يكون النصب بكان ، مقدرة ، كما في : ما أنت وزيداً ، أي : ما كان شأنك ، وما كان لك .

وقال السيرافي وابن خروف<sup>٢</sup> : الاسم منصوب بلباس كأنك قلت : مالك لا بست زيداً ، والواو دال على معنى « لا بس » ، وإنما ارتكبا هذا تفادياً مما لزم سيويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ، ويلزمها نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها ، إذا يصح الجمع بين الواو ، وذلك الفعل المقدر ، فيؤدي منهما في هذا<sup>٣</sup> إلى مذهب عبد القاهر في الجميع . والقسم الثاني : أعني الذي لا يكون في لفظه ، مشعر بالعامل قوي . نحو : ما أنت وزيداً ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، و :

(١) يعني أي السيرافي ، وهذا من كلام الرضي .

(٢) ابن خروف النحوي هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الأشيلي أحد الذين شرحوا كتاب سيويه توفي سنة ٦١٠ هـ ، وله سمي شاعر ، اسمه أبو الحسن علي بن محمد القيسي القرطبي فالخلاف بينهما في النسبة ، وكان وجود سمي لابن خروف النحوي سبباً في اختلاط الأمر على بعض الناس فنسب شعراً إلى ابن خروف النحوي . وقد كشف ذلك العلامة ابن خلكان صاحب وفیات الأعيان في ترجمة القاضي يوسف ابن شداد قاضي حلب الذي بعث إليه ابن خروف الشاعر قصيدة يستجديه فيها فرو خروف ، توفي ابن خروف الشاعر سنة ٦٠٤ هـ وبذلك يتبين أن الرجلين هـ كانا متعاصرين إلى جانب أنهما سميان .

(٣) أي في هذا القسم من أقسام المقول معه ، إلى مذهب عبد القاهر في جميع الباب .

١٧٤- وأنت امرؤ من أهل نجد وأرضنا تهام ، وما النجدي والمتنور<sup>١</sup>  
فهنا : العطف أولى بلا خلاف وإن قصدت المصاحبة ؛ لعدم الناصب وضعف الدال عليه  
وهو ما الاستفهامية ، وكيف ، وذلك لكثرة دخولها في غير الفعلية .

قال سيبويه<sup>٢</sup> : إذا نصبت ما بعد الواو ههنا ، مع قلته وضعفه ، قدرت « كان » بعد  
« ما » الاستفهامية ، و : يكون ، بعد : كيف ؛ وذلك لكثرة وقوعهما ههنا ، والثي إذا  
كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفاً وصار كأنه منطوق به .

ورد المبرد تقدير سيبويه ، وقال : لا معنى لتخصيصه « ما » بالماضي وكيف بالمستقبل ؛  
قال السرياني : لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص ، وإنما أراد التمثيل على الوجه الممكن ،  
والتمثيل ليس حداً لا يتجاوز .

وقول الراعي :

١٧٥- أزمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة أن تميل مَيْلاً<sup>٣</sup>  
أي : أزمان كان قومي والجماعة .

وقول بعضهم : أنا وإياه في لحاف واحد ، أي كنت وإياه في لحاف ، أبعد من نحو :  
ما أنت وزيداً وكيف أنت وقصعة ، بالنصب ، وذلك لاشعار « ما ، وكيف » بالفعل ،  
بما فهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع « كان » بعدهما ، ولا يجوز أن يكون العامل في

---

(١) هذا من قصيدة لجميل بن معمر ، صاحب بنية . وهي قصيدة جرى فيها على أسلوب الحوار بينه وبين  
بنية ، وهي تشبه في كثير من أبياتها وألفاظها قصيدة من هذا الطراز ، لمر بن أبي ربيعة ، وكلتاها من  
الشعر الجيد .

(٢) كتاب سيبويه ج ١ ص ١٥٢ وما بعدها .

(٣) قائل هذا البيت هو الراعي التميمي الشاعر ، المعاصر لجري والفرزدق وهو من قصيدة له في مدح عبد الملك  
ابن مروان وفيها يشكو إليه من عمال الصدقات ويطعن ولاءه لعبد الملك . ومنها قوله :

أولئ أمر الله إنا معشر حنفاء نسجد بكرة وأصيلاً  
ومنها : من نعمة الرحمن لا من حيلتي أي أحد له علي فضولا

قوله : وإياه ، قوله في لحاف ، لما ذكرنا أن المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقاً .  
وأما نحو : كل رجل وضيعته ، وأنت ورأيك ، فالرفع فيه واجب ، وإن قصد  
المصاحبة ، لعدم فعل ومعتاه .

وأجاز الصيّمري<sup>١</sup> نصبه بالخبر المقدّر ، وأنكره ابن بابشاذ<sup>٢</sup> ؛ ويجب على مجيز النصب  
إضممار الخبر قبل الواو ، أي كل رجل مقرون وضيعته ، فإن أظهرت الخبر على هذا الوجه ،  
فلا كلام في جواز نصبه .

هذا كله بناء على أصلهم ، وأنا لا أرى مناصاً من تقدم المفعول معه على عامله إذا تأخر  
عن المصاحب ، فإن ذلك مع واو العطف الذي هو الأصل ، جائز ، نحو : زيداً وعمراً  
لقيت ، فنقول : العامل في « الجماعة »<sup>٣</sup> و : « إياه » : كالذي ، وفي لحاف .

وإنما امتنع النصب في الأصح في « ضيعته » ، لكون الخبر المقدّر أضعف من الظاهر .  
وإذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله ، أو خبر عنه ، نحو : كنت وزيداً قائماً ،  
وسرت وزيداً ركباً فحكه في مطابقة ما قبله حكاه لو وقع قبل المفعول معه ، وقد يجوز  
أن يعطي حكماً ما بعد المعطوف ، فيقال : كنت وزيداً منطلقين ، وسرت وزيداً راكبين ،

---

(١) الصيّمري : هو عبد الله بن علي بن اسحاق قال في بنية الوعاة : له كتاب : البصرة في النحو وهو كتاب  
جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ، وقال إن أبا حيان أكثر في النقل عنه ؛ ولم يذكر شيئاً عن تاريخ  
وفاته ، ونقل الرضى عنه يدل على أنه متقدم عليه أو معاصر له . ويوجد من اسمه الصيّمري غير هذا . وهو  
محمد بن اسحاق بن إبراهيم ، كان تدبياً للتوكل توفي سنة ٢٧٥ هـ ، وذكر ياقوت في معجم البلدان عدداً  
من ينسبون إلى صيمرة بالعراق ، وهي بضم الميم وتحتها . ليس منهم من اشتهر بعلم النحو . أما عبّاد بن  
سليمان الصيّمري فقد نقل عنه رأي في دلالة الألفاظ والذين ذكروه من العلماء ذكروه باسمه ولقبه وقد ترجع  
عندي أن المقصود في هذا الرأي في نصب المفعول معه هو عبد الله بن اسحاق الذي ترجم له السيوطي .

(٢) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري ، وتقدم ذكره في هذا الجزء  
(٣) أي أن العامل في لفظ « الجماعة » في البيت ، وكلمة « إياه » في المثال ، هو قوله في البيت « كالذي »  
وقولهم في المثال « في لحاف » ، على ما رآه الرضى من جواز تقدم المفعول معه على عامله .

نظراً إلى المعنى ، وإلى أصل الواو ، أي العطف .

ومنع ذلك ابن كيسان .

وفي كون المفعول معه قياساً بخلاف ، ذهب الأخفش وأبو علي ، إلى كونه قياساً ، وقال بعضهم هو مماعي لا يتجاوز ما سُمع منه .

وقوله : « فاجمعوا أمركم وشركاءكم »<sup>١</sup> ، لا يجوز أن يعطف « شركاءكم » فيه على ما قبله ، إلا بتقدير فعل ، لأن الإجماع لا يتعدى إلى الأعيان ، لا يقال : أجمعت زيداً ، فيكون التقدير : أجمعوا أمركم ، واجمعوا شركاءكم .  
والأولى جملة مفعولاً معه ، أي أجمعوا أمركم مع شركائكم للسلامة من الاضمار .

• • •

---

(١) الآية ٧١ من سورة يونس .

ثم بعون الله وتوفيقه : الجزء الأول من كتاب :

« شرح الرضى على الكافية »

حسب التقسيم الذي وهبناه له ونسأل الله أن يمنّ بالعبود  
على إكماله إنه أكرم مسئول وهو حسبنا ونعم الوكيل .

• • •

بدء الجزء الثاني  
باب الحال





## فهرست الموضوعات

### مقدمة :

- قيمة هذا الكتاب ومترلة مؤلفه بين العلماء ، تعريف بهذه الطبعة ومقارنتها بما  
٥ طبع قبل ذلك منه .  
١٥ شكر وتقدير  
١٧ مقدمة الشارح  
الكلمة :

- معناها وصلتها بالكلمة واشتقاقها . معنى اللفظ والكلام ، معنى الوضع في  
١٩ المفردات والمركبات .  
أقسام الكلمة :

- الفرق بين تقسيم الكل إلى أجزائه وتقسيم الكلي إلى جزئياته وضابط ذلك  
٢٧ دليل انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة ، وتعريف كل من الأقسام .  
٣٠ الكلام :

- معناه ، وكيفية تركيبه ، الإسناد ومعناه ، الفرق بين الكلام والجملة .  
٣١ الكلام على الإسم :  
تعريفه ، استطراد إلى تعريف كل من الفعل والحرف .  
٣٥ خواص الإسم :

- الفرق بين الحد والخاصة معنى الاطراد والانعكاس ، ذكر كل خاصية  
٤٣ وشرحها وبيان وجه دلالتها على الإسمية .  
المعرب والمبني :

- تعريف المعرب وتفصيل الكلام عليه .  
٥١ حكم المعرب من الأسماء  
٥٥ معنى الاعراب  
٥٦ سبب الإعراب في الإسم . وأقوال العلماء في معنى الإعراب ، الأصل في

الأسماء الإعراب ، سبب خروج بعضها عنه ، العوامل النحوية ليست مؤثرة

٥٧

بذاتها .

٦٦

أنواع الإعراب ودلالة كل منها على معنى من المعاني

٧٢

العامل ومعناه ، تحديد العامل في المضاف إليه .

٧٤

المعربات من الأسماء وحق كل منها من أنواع الإعراب

٧٦

آراء العلماء في إعراب الأسماء الستة واختيار الشارح

٨٣

إعراب المثني وجمع المذكر السالم .

٩١

كلا وكلتا وتفصيل الكلام عليهما

٩٧

الإعراب اللفظي والإعراب التقديري وموضع كل منهما .

#### المنوع من الصرف :

حصر الملل المانعة من الصرف ، وجه مشابهة المنوع من الصرف ووجهه

١٠٠

مشابهته للفعل ، صور من المشابهة بين الكلمات وأثر كل منها .

١٠٦

صرف ما لا ينصرف للضرورة أو التناسب .

١٠٨

العلة التي تقوم مقام علتين .

#### العدل :

١١٣

معناه وصوره في الكلام وتأثيره

١٢٦

الوصف وشرط تأثيره .

#### التأنيث

١٣١

أنواعه وأحكامه وشرط تأثيره .

١٣٩

حكم أسماء القبائل والبلدان .

١٤١

المعرفة وشرطها في منع الصرف .

العجمة وشرطها .

#### الجمع :

صيغة متبني المجموع وما حمل عليها في منع الصرف ، بحث في منع التثاني

بين العلمية والجمع وبين العلمية والوصف - للمقوس من هذا الجمع وتفصيل

١٤٥

الكلام على إعرابه وبيان تنوينه .

١٥٦

التركيب وشرط تأثيره

١٥٧

المختوم بالألف والتون ..

### وزن الفعل :

- ١٦١ تحديد الأوزان المؤثرة في منع الصرف .  
١٦٧ تنكير المنوع من الصرف وأثر ذلك .  
١٧٥ تنكير الوصف المسمى به . والخلاف بين سيبويه والأخفش .  
١٧٨ التصغير وأثره في المنوع من الصرف .  
١٨٠ الإضافة وصرف التعريف مع المنوع من الصرف

### المرفوعات :

- ١٨٣ بيان علة الرفع في الأسماء .  
١٨٥ الفاعل وتعريفه .  
١٨٧ مرتبة الفاعل بعد الفعل .  
١٩٠ الترتيب بين الفاعل والمفعول ووجوب تقديم الفاعل  
١٩٦ وجوب تأخير الفاعل .  
١٩٧ جواز حذف الفعل وجوبه .

### التنازع :

- ٢٠١ حقيقته وصور وقوعه .  
٢٠٤ اختيار كل من البصريين والكوفيين .  
٢٠٥ أثر أعمال الثاني من المتنازعين .  
٢٠٩ أعمال الأول وما يترتب عليه .  
٢١١ صور ليست من التنازع .  
٢١٥ نائب الفاعل  
الأشياء التي تنوب عن الفاعل عند جلمه .

### المبتدأ والخبر

- ٢٢٣ تعريف كل منهما ، صور الخبر ، العامل في كل منهما .  
٢٢٩ أصل المبتدأ التقديم .  
٢٣٠ مسوغات الابتداء بالنكرة .

### الخبر يكون جملة :

- صورها وشروطها حذف الرابط ، كيفية تقدير الخبر إذا كان ظرفاً . أحكام  
٢٣٧ أخرى تتعلق بالخبر .

- ٢٥٦ وجوب تقديم المبتدأ .
- ٢٥٩ وجوب تقديم الخبر .
- ٢٦٣ تعدد الخبر وصور ذلك .
- ٢٦٧ اقران الخبر بالقاء ومواضعه .
- حذف المبتدأ ، حذف الخبر ، مواضع الوجوب ومواضع الجواز ، الكلام على
- ٢٧٢ إذا الفجائية .
- ٢٨٧ خبر إن وأخواتها .
- ٢٩٠ خبر لا التي لنفي الجنس .
- المنصوبات :**
- ٢٩٤ المعنى العام للمنصوب .
- ٢٩٥ المفعول المطلق ، معناه ، وجه تسميته ، قياسه إلى بقية المنصوبات
- ٢٩٨ أنواع المفعول المطلق ، حكمه من حيث الثنية والجمع .
- ٣٠٣ وقوعه بنير لفظ فعله .
- حذف عامله وجوباً وجوازاً ، الصلة بين المصدر وبعض أسماء الأفعال ،
- ٣٠٥ استعمال نحو عمرك الله وتعينك ..
- ٣١٥ المصدر المكرر أو المحصور ، وجوب حذف عامله .
- ٣١٨ المصدر التفصيلي وضابطه .
- ٣١٩ المصدر التشبيهي ، صوره وحكمه .
- ٣٢٣ المؤكد لنفسه وحذف عامله .
- ٣٢٤ المؤكد لغيره والفرق بينه وبين المؤكد لنفسه .
- ٣٢٩ المصادر المثناة لقصد التكرير .
- ٣٣١ مصادر يجب حذف عاملها .
- ٣٣٧ قيام الجملة مقام المصدر .
- المفعول به :**
- ٣٣٣ ترفيه وأنواع الفعل المتعدي .
- ٣٣٧ تقديم المفعول على الفاعل .
- ٣٣٩ حذف ناصب المفعول به .

## النادى :

- ٣٤٤ تعريفه ، شرح التعريف ، العامل في النادى .  
٣٤٩ أحكام النادى المفرد المعرفة .  
٣٥١ النادى مع لام الاستغاثة ، النادى المنصوب .  
٣٥٩ توابع النادى وتفصيل أحكامها .  
٣٦٧ أداة التعريف في الأعلام .  
٣٧٣ نداء المرفع باللام ، لفظ الجلالة واشتقاقه وما اختص به .  
٣٨٥ تكرير النادى المفرد وحكمه .  
٣٨٩ النادى المضاف لياء المتكلم .

## الترخيم :

- ٣٩٢ معناه وحكمه .  
٣٩٣ شروط الترخيم .  
٤٠١ ما يحذف للترخيم .  
٤٠٦ حكم آخر المرخم بعد الحذف .

## المنسوب :

- ٤١٧ معناه وحكمه .  
٤١٤ إلحاق أحرف العلة بآخره .  
٤١٩ إلحاق الهاء به وفقاً .  
٤٢١ لا ينوب إلا المعروف المشهور .  
٤٢٥ حذف حرف النداء .  
٤٢٩ حذف النادى .  
٤٣٠ الأسماء الملائمة للنداء .  
٤٣١ المنسوب على الاختصاص

المنسوب على شريطة التفسير وهو الاشتغال وتفصيل أحكامه وبيان معنى التفسير وذكر ما له الصدارة من الألفاظ وبيان الأشياء التي لا تعمل فيما

- ٤٣٧ قبلها .  
٤٥٢ اختيار الرفع وضابطه  
٤٥٧ اختيار النصب ومواضعه

٤٦٥	استواء الرفع والنصب
٤٦٩	وجوب النصب ومواضعه
٤٧١	صور ليست من الباب
٤٧٤	من زيادات الشارح : أحكام تكميلية للاشتغال
٤٧٩	التحذير : تعريفه وبيان الصور التي يقع بها وإعرابه
٤٨٣	دخول من في التحذير الإغراء ، وأحكامه
٤٨٧	المفعول فيه : ضابطه وأنواعه وحكمه
	شرط نصبه ، الألفاظ التي تصلح له من الزمان والمكان وبيان المتصرف وغيره
٤٨٨	من الظروف وذكر كلمات استعملت ظروفاً
٥٠٥	حذف عامل المفعول فيه
٥٠٧	المفعول لأجله
٥٠٩	شرط نصبه ، وحكم جره باللام ..
٥١٥	المفعول معه
٥١٧	أحكامه وصور استعماله وبيان العامل فيه .











